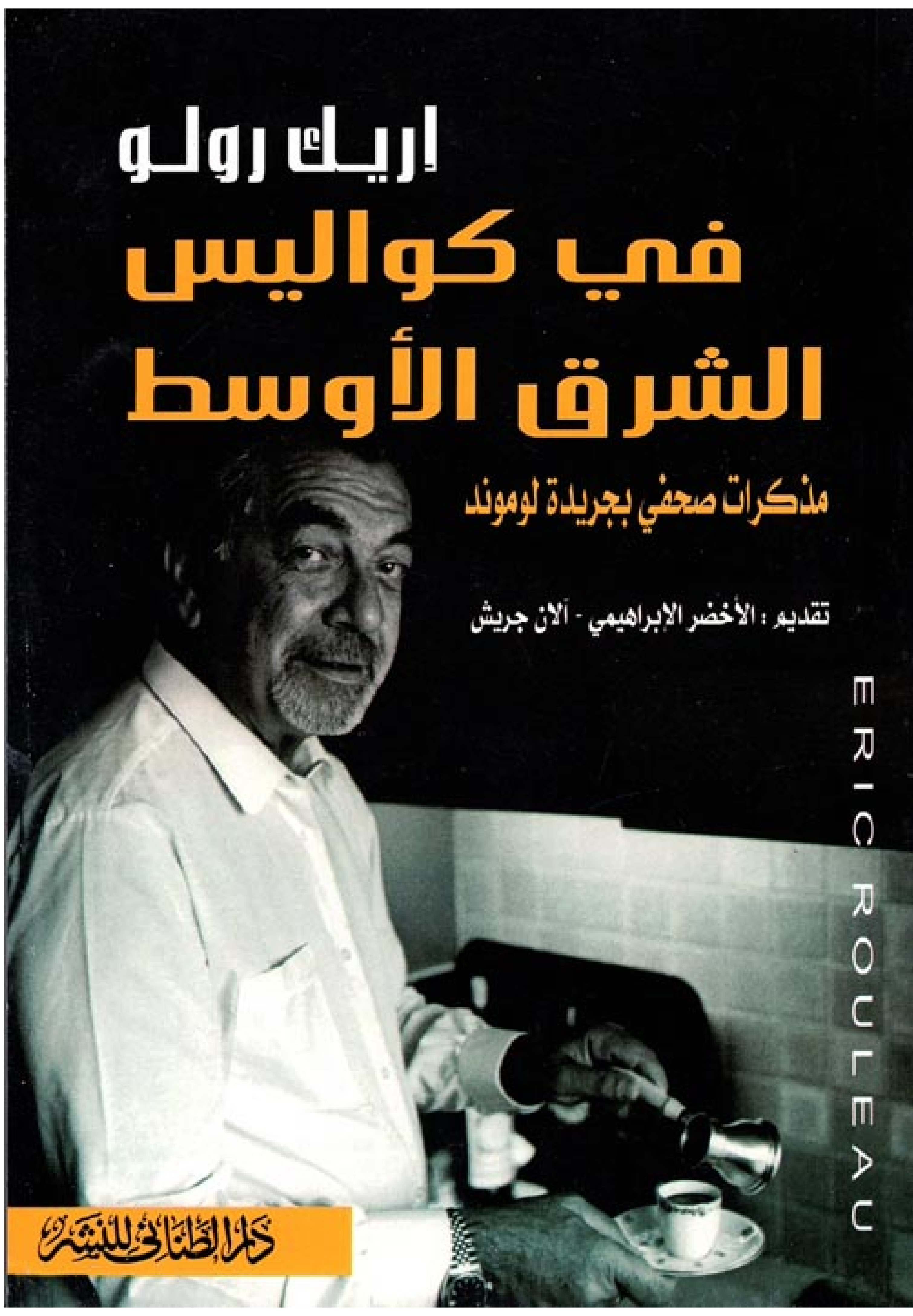


إريك رولو
في كواليس الشرق الأوسط
مذكرات صحفي بجريدة لوموند
تقديم : الأخضر الابراهيمي - آلان جريش
ERIC ROULEAU
دار الطنانى للنشر

في كواليس الشرق الأوسط

مذكرات صحفي بجريدة لوموند

في كواليس الشرق الأوسط

مذكرات صحفي بجريدة لوموند

إريــك رولــو

تقديم

الأخضر الإبراهيمي - آلان جريش

ترجمة

د. داليا سعودي

مراجعة

مصطفى الطناني

دار الطناني للنشر والتوزيع

العنوان الأصلي باللغة الفرنسية:

DANS LES COULISSES DU PROCHE-ORIENT

Mémoires d'un journaliste diplomate

(1952-2012)

Par Éric Rouleau

Paris, Fayard, 2012

في كواليس الشرق الأوسط

مذكرات صحفي بجريدة لوموند

(١٩٥٢-٢٠١٢)

بقلم: إريك رولو

ترجمة: د. داليا سعودي

مراجعة: مصطفى الطنانى

الناشر: دار الطنانى للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ٢٠١٥

دار الطناني للنشر والتوزيع

٩ شارع المقاول - عابدين - القاهرة

تليفون: ٢٣٩١٣٦٢٢

فاكس: ٢٣٩٢١٥٩٠

www.tanany.com

tanany@tanany.com

رولو، إريك

في كواليس الشرق الأوسط
مذكرات صحفي بجريدة لوموند
/ إريك رولو - ط١ - القاهرة: دار الطنانى للنشر والتوزيع، ٢٠١٥
٣٧٥ ص، ١٧×٢٤ سم

تدمك: 978-977-6217-47-8

١- الشرق الأوسط - تاريخ
أ- العنوان

٩٥٦

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠١٥/١٤٩٠٦

ISBN:978-977-6217-47-8

شكر وتقدير

إنني لممتن لـ آلان جريش على مقترحاته الحصيفة أثناء تحرير هذا النص، ولولدى ميشال رافول على مراجعته اليقظة وملحوظاته البناءة، ولچان جيراس على المعلومات التي أثرت كتابي.

و إلى أبنائي

وأحفادي

أهدي خالص المودة.

إريك رولو

المحتويات

مقدمة الطبعة العربية

بقلم الأخضر الإبراهيمي(*)

هذا كتاب مهم!.. صاحبه، إريك رولو، كان من أبرز العارفين لشؤون الشرق الأوسط وقد اكتسب شهرة عالمية بفضل كتاباته في جريدة "لوموند" الفرنسية ومجلات مختلفة في أوروبا والولايات المتحدة ومحاضرات ألقاها في الجامعات الغربية. وكان الرجل من أكثر المراقبين اطلاعاً على خبايا الأمور في منطقتنا وفي العلاقات المعقّدة القائمة بين دولنا ببعضها البعض من جهة، وبينها ودول العالم المختلفة من جهة أخرى.

وسيكون هذا الكتاب مرجعاً ثميناً للجيل العربي الناشئ الذي لم يعايش جزءًا كبيراً من الأحداث التي صنعت تاريخنا الحديث، ومنها الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ووصول جمال عبد الناصر إلى مكان الصدارة في مصر وفي منطقة الشرق الأوسط والساحة السياسية العالمية بكاملها وحروب العرب مع إسرائيل سنة ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وكذلك وصول ياسر عرفات على رأس منظمة التحرير الفلسطينية والمحاولات العديدة الرّامية إلى تحقيق السلم مع إسرائيل والتي باءت كلّها بالفشل.

توفى إريك رولو في فبراير/ شباط سنة ٢٠١٥ وكنت واحداً من أصدقائه الكثيرين الذين تواجدوا إلى جانب زوجته وأولاده وأحفاده أثناء جنازته في باريس، وقد ترك الفقيد فراغاً كبيراً في قلوب كل من عرفه. وكانت له علاقة حميمة قويّة مع منطقتنا وخاصة مع مصر. فقد

(*) الأخضر الإبراهيمي (١ يناير- ١٩٣٤)، سياسي ودبلوماسي جزائري،عمل سفيراً للجزائر بالقاهرة من مارس ١٩٦٣ حتى ١٩٧٠، وعين زيراً للخارجية بين عامي ١٩٩١-١٩٩٣، كما كان مبعوثا للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق و مبعوثا مشتركا للجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سوريا عام ٢٠١٢.

تعرب دار الطنانى للنشر عن عميق الشكر والاحترام للسيد / الأخضر الإبراهيمي، لكريم إستجابته لكتابة مقدمة الطبعة العربية.

ولد بالقاهرة وقضى فيها دراسته كاملة من الصفوف الابتدائية إلى الجامعة، وكان يقرأ ويكتب ويتكلم العربية بطلاقةِ أهلها، هو يروي في هذا الكتاب كيف ناضل في صفوف الحركة الطلابية التقدّمية وكيف اضطر مكرهاً ومرغماً إلى مغادرة وطنه الأم في مطلع سنة ١٩٥٢، أي قبل أشهر قليلة من ثورة ٢٣ يوليو وتبوأ جمال عبد الناصر صّدارة الساحة السياسية في المنطقة وخارجها.

وحين عاد إريك رولو بعد ذلك إلى مصر للمرة الأولى، أتت تلك الزيارة تلبية لدعوة وُجِهت له بصفته مديراً لقسم الشرق الأوسط في جريدة "لوموند" الفرنسية المرموقة وكان ذلك في خريف سنة ١٩٦٣، وكنت قد وصلت إلى القاهرة قبل ذلك بقليل لأشغل منصبي كسفير للجزائر التي نالت استقلالها قبل أقلّ من سنة واحدة، وكانت للجزائر علاقات حميمة مع مصر، فقام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة تاريخية ناجحة إلى الجزائر، وكان الرئيس أحمد بن بيلا -أوّل رئيس لجمهوريتنا الفتيّة- يتردّد باستمرار إلى القاهرة، وأذكر بالتحديد عشاء في قصر القبة بمصر الجديدة في ربيع سنة ١٩٦٣ حيث جرى الحديث بين الرئيسين على ضرورة تقوية العلاقات بين مصر وفرنسا ورئيسها الجنرال ديجول نظراً للفوائد التي تجنيها مصر من توطيد تلك العلاقات.

ومن الواضح أنّ دعوة إريك رولو لإجراء مقابلة مع الرئيس عبد الناصر أتت في سياق تلك الجهود، وكان لما نشره إريك عقب تلك الزيارة صدىً واسعًا في فرنسا وفي العالم أجمع. وقد تعرفت على إريك رولو أثناء تلك الزيارة بفضل أصدقاء مشتركين لنا من بين الكتاب والصحفيين المصريين. وتكرّرت لقاءاتنا بعد ذلك أثناء كل زيارة من زياراته المتتالية إلى القاهرة على مدى أعوام خدمتي السبع في مصر، وما أنفكّت طرقنا تتقاطع على مدى السنوات والعقود، خاصة خلال أجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في عمان والجزائر وأيضاً في تونس حيث عمل إريك سفيراً لفرنسا مدة سنتين أو يزيد قليلاً.

وحين أراد إريك رولو القيام بزيارة خاصة إلى القاهرة في شهر مايو ٢٠٠٩ كنّا برفقته، كوستا جافراس - المخرج السينمائي الشّهير- وزوجته ميشال وأنا. كان إريك متعباً، مكتئباً ، قليل الكلام والحركة. وما أن وصلنا إلى القاهرة حتّى رأينا صديقنا يستعيد شيئاً من قوّته وكثيراً من اهتمامه ورغبته في التنقل من مكان إلى آخر وفى لقاء كل من يمكن الاتصال بهم ممن بقي على قيد الحياة من أصدقائنا.

دعتنا الجامعة الأمريكية إلى ندوة كان إريك نجمها الساطع وهو يحاور أساتذة الجامعة وطلابها وضيوفهم. وكان واضحاً لنا أن إريك أراد أن تكون تلك الزيارة رحلة الوداع للقاهرة، التي كان له فيها ذكريات كثيرة وعزيزة.

ومن الملفت للنظر أن إريك رولو اختّص فى مذكراته هذه مصر وإسرائيل والقضية الفلسطينية بشكل يكاد يكون حصرياً. فلا شيء في الكتاب يُذكر عن تركيا وتونس حيث عمل سفيراً لفرنسا في كلّ من البلدين، ولا شيء يُذكر عن العراق أو إيران رغم أنّه تابع الأحداث في كل من بغداد وطهران عن كثب، وكانت له علاقات وإتصالات وثيقة برجال السياسة والثقافة في كل بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قرأت الكتاب باهتمام وبكثير من الحنين لأنني وجدت فيه تصويراً لشخصيات عديدة كان لي شرف معرفتها وربطتني بالعديد منها علاقات صداقة، ولأن الكتاب يتطرّق إلى مواضيع عديدة ذات أهمية كبيرة ومؤثرّة في شؤون شعوبنا.

لقد روّجت وسائل الإعلام الإسرائيلية والأمريكية لأكاذيب عديدة حول ما جرى في المنطقة فأقنعت العالم مثلاً أنّ إسرائيل كانت مُهدّدة بالإبادة قبل حرب سنة ١٩٦٧، وأنّ مصر وعلى رأسها "الدكتاتور ناصر" هي التي بادرت بالاعتداء على إسرائيل الصغيرة الضعيفة المسالمة وأن ديفيد (داوود) انتصر على جالوت بأعجوبة. وفي هذا الكتاب يذكّرنا إريك بوقائع الأمور: إسرائيل هي التي كانت الدولة المعتدية، وليست مصر التي كانت على العكس من ذلك تبذل جهوداً جهيدة لمعاجلة الأزمة بالطرق السلمية، ويذكّرنا الكاتب بالدّلائل القاطعة أنّ الرئيس الأمريكي جونسون قد دعّم الخيار العسكري الإسرائيلي وكذب على الرئيس عبد الناصر.

وقد سمعتُ شخصياً من الرئيس عبد الناصر يوم ٤ يونيو/ تموز أن السيد/ زكريا محي الدين أحد نواب الرئيس سيتوجّه إلى واشنطن في اليوم التالي لإجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة وعبرها مع إسرائيل بقصد التوصّل إلى حلول سلمية للأزمة. وبدلاً عن ذلك، أطلقت إسرائيل حملتها الجوية الفتّاكة فقضت على سلاح الطيران في كل من مصر وسوريا بشكل يكاد أن يكون كاملاً ويذكّرنا إريك أيضاً أن الدّعاية الإسرائيلية المدعومة أميركياً روّجت أيضاً لمقولة أخرى هي أن إسرائيل خائفة من الغول العربي الذي كان يتهيأ للقضاء

عليها في حين أن القيادة العسكرية الإسرائيلية كانت واثقة تماماً من قدرتها على تحقيق النصر في أية مواجهة مع الجيوش العربية وأن الخسائر الإسرائيلية لن تكون كبيرة. وقد تبيّن من الوثائق الرسمية التي نُشرت لاحقاً أن الإدارة الأميركية كانت من الرأي ذاته وأنها طمأنت حليفها الإسرائيلي بأنّ انتصاره سيكون سهل المنال.

كذلك أقنعت الآلة الإعلامية الإسرائيلية العالم أجمع، أن العرب بشكل عام وعبد الناصر بشكل خاص قد رفضوا باستمرار يد الصداقة التي مدّها المسؤولون الإسرائيليون لهم. وها هو إريك رولو يقص كيف وجّه الرئيس عبد الناصر عدّة رسائل للمسؤولين الإسرائيليين قبل حرب يونيو ١٩٦٧ وبعدها، ولم تجد تلك الرسائل أيّ اهتمام في تل أبيب. وأذكر هنا حدثاً رواه لي رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطاني الأسبق سير ألك دوجلاس هيوم، ألا وهو أن جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل في حينه قالت له قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ما مفاده: الوضع الحالي يناسبنا تماماً ويناسب الدول الغربية أيضاً ولا شئ يهدد مصالحكم. فـكفّوا عن ممارسة الضغوط علينا من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

واقرؤوا في هذا الكتاب كيف نقل إريك رولو دعوة من عبد الناصر إلى ناحوم جولدمان مؤسّس ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي. وقد قبِل جولدمان الدعوة إلاّ أن المسؤولين الإسرائيليين منعوه منعاً باتاً من الذهاب إلى القاهرة. واقرؤوا أيضاً كيف استخدم هنري كيسنجر دهاءه في الحيلولة دون أيّ حلّ للصراع العربي الإسرائيلي، في حين كان يتظاهر بأنه يعمل من أجل تحقيق السلم في المنطقة.

التقى إريك رولو الرئيس جمال عبد الناصر أكثر من مرة ولجلسات طويلة، وأشك أن يكون أي صحفي آخر قد حظى بمعاملة شبيهة بذلك. فهل وقع الصحفي أسيراً لكاريزما عبد الناصر المعروفة؟ ربما. إلاّ أن الود المتبادل بين الرجلين لم يؤثر على موضوعية الصحفي وحسه النقدي.

وقد التقى إريك رولو الرئيس أنور السادات عدّة مرات إلاّ أنه ينقل عن خليفة عبد الناصر صورة غير إيجابية. أمّا مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي ومحاور الرئيس السادات في المفاوضات التي أدّت إلى السلام المنفصل بين مصر وإسرائيل، فإنه يظهر في صورة تكاد تكون مُنَفرة. فمن الواضح أن إريك لم يستلطف الرجل علماً بأن بيجين كان يبادله الضغينة وكان يضع إريك رولو في خانة "اليهود اللذين يكرهون أنفسهم".

لندع إريك رولو يروي لكم قصة ياسر عرفات والقادة الفلسطينيين الآخرين. فهو يكتب:

"ثمة أحداثٌ لا تُنسى. منها ذلك العشاء الذي أقامه السفير الجزائري في القاهرة بداية عام ١٩٦٩ (فبراير/ شباط) . هناك التقيتُ للمرة الأولى بأبرز مؤسسي حركة فتح، وعلى رأسهم ياسر عرفات، . وكان من الواضح أن المسؤولين الفلسطينيين ينتهزون المناسبة للقيام بحملة إعلامية."

وبالفعل حدث ذلك اللقاء في منزلي حيث التقى إريك رولو ومعه صحفيون أجانب آخرون وعدّة شخصيات أوروبية بـ ياسر عرفات ورفاقه الذين كانوا قد تسلموا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قبل ذلك بقليل، وكان أحمد بهاء الدّين، ولطفي الخولي الصحفيان المعروفان قد أوحيا إليّ بترتيب ذلك اللقاء، فـ ياسر عرفات ورفاقه كانوا لا يعرفون إلاّ القليل عن العالم الخارجي، والعالم الخارجي لا يعرف شيئاً على الإطلاق عن القادة الفلسطينيين الجدد. فكان اللقاء مفيداً جدّاً للجميع وقد استعمل إريك رولو المناسبة للتأسيس لعلاقات مستدامة مع القادة الفلسطينيين، لاسيّما مع ياسر عرفات وصلاح خلف (أبو إياد)

ويستشهد إريك رولو بالشاعر الكبير محمود درويش ليصور شخصيّة ياسر عرفات المعقدة التركيب إذ يقول درويش: إنه صلب كالفولاذ، لين كالمطّاط وكما يبدو فهو مطاط إلى ما لانهاية، يتقدم في حقل ملغوم دون أن يحيد عن مساره. وبعد الصراع المرير الطويل الذي قاده، لم يحقق عرفات هدفه الأساسي وهو إقامة دولة فلسطينية ولو على بقعة صغيرة من فلسطين. ولكنه بالتأكيد فرض اعتراف العالم كلّه، بما في ذلك إسرائيل، بوجود الشعب الفلسطيني. فمن منّا نسي كلمة جولدا مائير الشهيرة: من هم الفلسطينيين؟!.. لا وجود لهم!. فبفضل ياسر عرفات ورفاقه فرض الشعب الفلسطيني وجوده على العالم أجمع بل أن نضال الشعب الفلسطيني فرض اعتراف العالم باستثناء إسرائيل والولايات المتحدة بحقه في إنشاء دولته المستقلة في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ فللشعب الفلسطيني حقوق مشروعة لا ولن يجوز التصرف بها.

يظهر إريك رولو في هذا الكتاب كما كان طوال حياته، فهو أولاً وقبل كل شيء صحفي همّه الأول أن يفهم القضايا التي يكتب عنها فهماً كاملاً وموضوعياً، وأن ينقل للقارئ صورة

أمينة واضحة لما رآه وسمعه، إلاّ أن الصحفي الملتزم لا يتوانى عن إعطاء رأيه حين يتطلب الأمر ذلك. وككل واحد منا كان إريك رولو متعدد الهويات: فهو ولد مصرياً يهودياً ثم أصبح فرنسيًا ولم يجد في ذلك إشكالا من أي نوع.

ولاشكّ عندي أنّ قراء هذا الكتاب سيتذكّرون إريك رولو باحترام وإعجاب.

الأخضر الإبراهيمي

٢٦ مايو ٢٠١٥

على هامش المذكرات

بقلم : آلان جريش(*)

امبراطورية إريك رولو

تحرك الترام لتوّه من هليوبوليس، تلك الضاحية القاهرية الجديدة،كعادته كل صباح، استوى الشاب في مقعده ليلحق بمحاضراته بكلية الحقوق العريقة بجامعة "فؤاد الأول" بالجيزة. وبينما كانت المركبة تمر بمحاذاة كبرى المحلات الجديدة، لمحت عينُه لصوصاً يهشمون واجهة أحد المحلات. فما كان منه إلا أن قفز من مقعده، ليجد الجناة يهربون في سيارة، فيستقل سيارة أجرة محاولاً عبثاً اللحاق بهم.

ها هو قد نسي محاضراته، واندفع صوب مقر الصحيفة اليومية الصادرة بالإنجليزية "إجيبشان جازيت"، حيث يعمل مساءً. فما كان من رئيس التحرير، الذي أعجب بمقال الفتى، ووجد فيه شيئاً من الاثارة، إلا أن أوقف ماكينات الطباعة ليغير عنوان الصفحة الأولى، ليصبح من ثمّ: "سطوٌ في مصر الجديدة"، بقلم "نجم صحيفتنا اللامع". هكذا، في ذلك اليوم من عام ١٩٤٣، شهدت القاهرة ميلاد نجم في سمائها...

لم يكن ذلك الصحفي يدعى بعدُ إريك رولو، وإنما إيلي رافول. ولم يكن قد تعدى السابعة عشرة ربيعاً، ذلك العمر الذي يظل بالنسبة للبعض هو الأحلى على الإطلاق. فقبل ذلك الحادث ببضع أسابيع، ورغماً عن نصائح أبيه، كان فتانا هذا قد تخلى عن عمل أعلى أجراً كموظف في شركة تأمين، مفضلاً الالتحاق بصحيفة "إجيبشان جازيت"، فيما راح يواصل دراسة القانون نهاراً. يقوده في مشواره المهني فضيلة العزيمة، ونعمة البصيرة، وقدرٌ من الحظ هيأ له التواجد في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

(*) آلان جريش صحفى فرنسى بجريدة لوموند ديبلوماتيك ولد بمصر وهو أبن للمناضل الشيوعى الأممى هنرى كورييل مؤسس حدتو، ويُعدّ الابن الروحى لإيريك رولو.

ها هو يهاجر إلى فرنسا عام ١٩٥٢، ليعمل في وكالة الأنباء الفرنسية، ثم لينضم إلى فريق صحيفة "لوموند". وطوال عقود عدة، من خمسينيات القرن الماضي وحتى نهاية الثمانينيات، سيغطي صاحبُنا لهذه الصحيفة اليومية الكبرى أحداث البلدان العربية، ناهيك عن أحداث إسرائيل، واليونان، وتركيا، وإيران، وأفريقيا في فترة سعيها إلى الاستقلال، وإثيوبيا، وحتى باكستان البعيدة، ليصبح الصحفي الأشهر في أشهر صحيفة يومية فرنسية. حتى أن زميله ورفيق دربه الصحفي جان جيراس قد علّق على ذلك قائلاً إن "إمبراطورية إريك رولو لا تغرب عنها الشمس أبداً" مثلما كان يُقال عن الامبراطورية البريطانية، أو عن إمبراطورية كارلوس الخامس، مبتدع تلك العبارة وصائغها.

لكن، أنّى للمرء أن يحطَّ رحاله بشارع "الإيطاليين" بباريس، وهو المولود بضاحية في القاهرة ؟ .. أنّى له القفز من صحيفة "إجيبشان جازيت" إلى صحيفة "لوموند"؟! أليس البون شاسعاً والفجوة عصيّة على الاجتياز؟! .. الأمر أبسط مما نتصور!.

كان إيلي فرنسي اللسان، شأنه في ذلك شأن كثير من المصريين، المسيحيين منهم واليهود والمسلمين، وشأن أبناء الكثير من الجماعات التي تعايشت على أرض مصر، من يونانيين أو إيطاليين، فرنسيين أو شوام. كان الأدب المصري الفرانكفوني- الذي بات اليوم ظلماً في دائرة النسيان- يتألق آنذاك بأبهى الإبداعات، من **إدمون جابيس** إلى **ألبير قصيري**، مروراً بـ **جورج حنين**. كما خاض هذا الأدب تجربة السوريالية، واحتك بـ **پول إليوار** و**ماكس جاكوب**، مستخدماً لغة فرنسية فريدة من نوعها، وأحيانا غريبةً في أطوارها، ذات نبرات تُجرد لفظ الراء من لثغته الفرنسية، وتعبيرات منقولة مباشرةً عن العامية المصرية.

يصعب تصور مبلغ ذلك الحب الذي كانت تنبض به قلوبُ الكثير من المصريين في ذلك الزمان تجاه فرنسا، وطنهم الثاني. ففي ١٠ يونيو ١٩٤٠، لم يصدق إيلي عينيه، ولا أذنيه. حين رأى أباه الجالس إلى مائدة الأسرة يجهش بالبكاء- لأول مرة في حياته- حين علم عبر المذياع بنبأ استسلام فرنسا. فبالنسبة لذلك الرجل المولود في حلب، ذي النشأة الفرنكوفونية في المدارس التابعة للرابطة الإسرائيلية العالمية، كانت فرنسا هي وطن الحرية والعدالة. يتذكره إريك رولو فيقول: "كانت قضية عمر أبى الكبرى هي قضية دريفوس، التي كان علياً بخفاياها وبتطوراتها. كان حديثه عنها متواتراً فياضاً؛ فكان يزهو بوصف الاجتماعات العامة

والمظاهرات التي شارك فيها للدفاع عن ذلك الضابط اليهودي المتهم بالتجسس لصالح ألمانيا. وكان يلقي علينا نصوص چان چوريس، وإميل زولا، وفيكتور هوجو، الذين كان يجلّهم؛ كما كان يطعّم كلامه بعبارات مقتبسة من أساطير "لافونتين". وستمر العقود، وسيأتي يوم يتقلد فيه إريك رولو وسام جوقة الشرف. وها هو يتذكر قائلاً: "وصل بي التأثر حدّ الذروة، فقد كان الرئيس فرانسوا ميتران بنفسه هو من يكافئني على ما قدمته من "خدمات إلى فرنسا". وبدا لي لحظتها كأني أرى أبي واقفاً في الصف الأول بين كبار الشخصيات التي حضرت الاحتفال في قصر الإليزيه".

ذاك الهوى الفرنسي كان واسع الانتشار. ففي الفترة ذاتها، ذهب هنري كورييل وأخوه راؤول، وهما أيضاً مصريان، ويهوديان، وفرانكفونيان، إلى القنصلية الفرنسية للتطوع ضد ألمانيا النازية، وهي مبادرة رفضها موظف الحراسة باستخفاف. في القاهرة، كنا نستمع إلى إذاعة لندن ونصغي إلى الچنرال ديجول، ونتفاعل مع فرنسا الحرة لا مع فرنسا المارشال بيتان. وفي أكتوبر ١٩٤٣، أقام فرنسيون ومصريون، من مختلف الديانات، رابطة أصدقاء فرنسا "لتجسيد ارتباطهم ببلد دأبوا على الإيمان بروحه وبمصيره".

هذا ولم يكن إيلي رافول مصرياً وفرنسي اللسان والهوى فحسب، بل كان أيضاً "يهودياً". لكن كيف يمكن تعريف "اليهودي"؟ .. اجتهد مناهضو السامية في هذا وإن لم يوَفَقوا، فصنعوا من اليهود "عنصراً" منفرداً، وإن اقتصروا غالباً على اختزالهم في إطار ديانتهم. ولم تكن دولة إسرائيل بأكثر توفيقاً في إيجاد ذلك التعريف، فكيف يمكن إطلاق الاسم ذاته على المؤمنين وغير المؤمنين، على أولئك الذين يستندون إلى ثقافة يهودية غائمة المعالم وأولئك الذين يلفظونها؟ هل يصبح المرء يهودياً باختياره، أم أنه يصبح يهودياً في نظر معادي السامية، على حدّ ما كتب چان پول سارتر؟

مثل كثير من الشباب، عاش إيلي أزمة في مراهقته وقرر أن يصبح حاخاماً، قبل أن يعْدل عن قراره ويفقد الإيمان. فلئن فقدت الدراسات التلمودية الكثير بذلك، فمن المؤكد أن مهنة الصحافة قد ربحت الكثير والكثير.

رغم إلحاده، لم ينبذ إيلي أصوله اليهودية، لكنه سعى لفهم معناها. في ذلك الوقت، كان الصهاينة يتمتعون بحرية حركة كاملة في مصر، الأمر الذي يصعب تصديقه. كانت الوكالة

اليهودية تعمل في النور في القاهرة، وكان الصندوق القومي اليهودي، الذي تأسس عام ١٩٠١، والمخصص لتنمية الاستعمار في فلسطين، يتلقى التبرعات داخل المعابد اليهودية. "في معظم الأحيان، لم يكن لدى المتبرعين أي دوافع سياسية وكانوا يعتقدون أنهم يقومون بعمل خيري فحسب"، هكذا قال إريك رولو في وهو يسترجع ذكرياته بمصر.

أما هو، فاتجه إلى حركة "هاشومير هاتسعير"، ومعناها حرفياً "الحارس الصغير"، وهي حركة صهيونية تنتمي لأقصى اليسار. "كان المراهقون المائة الذين يرتادون النادي يشاركون في مسابقات رياضية، ويتلقون دروساً في التاريخ اليهودي، ويشتركون في مناقشات ذات طبيعة فلسفية احتل فيها منظرو الحركة العمالية مكانةً بارزة".

تعرف إيلي هناك على الفكر الماركسي، لكنه ترك المنظمة بعد عام واحد، لاصطدامه بقوميتها الضيقة وبلامبالاتها بالصراعات الدائرة في مصر ضد القوة المستعمرة. وقد لخص موقفه قائلاً: "تعذر عليّ تصديق أن المصريين كافةً معادون للسامية، ولم تكن لديَّ أدنى رغبة في الرحيل عن وطني".

كان يهود مصر يشعرون بأنهم مصريون، ولم يكن ليسحرهم شدو نداهات الحركة الصهيونية. وقد عبَّر چيل پيرو عن ذلك بعبارة جميلة في كتابه "رجل فريد"، الذي كرسه لسيرة هنري كورييل، فقال: "باستثناء الأقلية الصهيونية، لم يكن أحد يستشعر ضرورة قيام دولة يهودية، أو تنتابه الحاجة إلى الترنم بأنشودة "العام المقبل في القدس" حين كان الذهاب إلى هناك لا يتطلب أكثر من ركوب قطار الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة". لكن عندما جعل النزاع الإسرائيلي العربي حياتهم مستحيلة، وصاروا ضحايا لموجات كراهية اليهود في العالم العربي وهدفاً لمحاولات الحكومة الإسرائيلية لاستعمالهم كطابور خامس، اضطروا للهجرة إلى فرنسا، أرض الميعاد الحقة.

واليوم، كثيراً ما يصوَّرُ انتقاد الصهيونية على أنه شكل مستتر لمعاداة السامية. مع ذلك، ففي النصف الأول من القرن العشرين، كانت الغالبية العظمى لليهود عبر العالم ينظرون إلى المشروع الصهيوني بعدم اكتراث، إن لم يكن بعداء. وكان إيلي يرى نفسه مصرياً قبل كل شيء، ومتضامناً مع إخوانه في المواطنة، المتحدين جميعاً بغض النظر عن دياناتهم.

في ذلك العام، ١٩٤٣، الذي شهد بداية دراسته للقانون وأولى خطواته في الصحافة،

احتشدت الجامعة المصرية ضد العدو الذي يكرهه الجميع، إنجلترا الغادرة كما كانت تُسمى، أو المملكة المتحدة، القوة الاستعمارية التي تحتل البلاد منذ ١٨٨٢ وتتحكم فيها وتسيِّرها وفقاً لأهوائها. كانت مَذلة الرابع من فبراير ١٩٤٢ ما تزال مضطرمةً محرِقة، حين حاصرت دبابات صاحب الجلالة ملك بريطانيا قصر الملك فاروق وأرغمته على طرد رئيس الوزراء وعلى إسناد المسؤولية إلى حكومة مرحبة بالتوافق مع لندن.

وفي زمان ما، مدّ القوميون المصريون أبصارهم باتجاه ألمانيا، بل تشوقوا إلى وصول دبابات إروين روميل المتقدمة بسرعة كبيرة صوب الإسكندرية، وذلك باسم مبدأٍ قديم قدم العالم، مفاده أن أعداء أعدائي هم أصدقائي. لكن منذ هزيمة الجنرال الألماني بالقرب من مدينة العلمين في خريف ١٩٤٢، وبالأخص منذ الانتصار السوفييتي في معركة ستالينجراد، شهد اليسار رواجاً كبيراً. يحكي إريك رولو قائلاً: "كنتُ أحضرُ الاجتماعات العامة والتظاهرات التي تتم في الحرم الجامعي. ورحتُ أكتشف الماركسيين الذين كانوا يتميزون عن سواهم بجمعهم مبادئ التحرير الوطني والثورة الاجتماعية، والمساواة في المواطنة ومناهضة العنصرية معاً. وكان ثمة أقباط ويهود يناضلون في صفوفهم جنباً إلى جنب مع المسلمين. في بعض الأمسيات، كنتُ أنضم إليهم في قاعة منتدى سري تنظمه الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني (حدتو) التي أسسها وأدارها هنري كوريل؛ وهو منتدى عام يأتيه المحاضرون لمناقشة قضايا الساعة الدولية، نظراً لحرص المنظمين على تفادي الخوض في المشكلات الداخلية خشيةَ استثارة البوليس السياسي المترصد. وبرغم اعتبار الشيوعيين آنذاك خارجين على القانون، فقد كانوا يحظون عملياً بقدر من القبول".

تجسد ذلك الاضطراب في فبراير ١٩٤٦، بإنشاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وباشتعال موجات من المظاهرات الرافضة للوجود البريطاني، وهو اضطراب سياسي واجتماعي - يشابه الثورة التي ستضطرم في مصر في يناير وفبراير ٢٠١١- وقد شارك فيه إيلي بهمَّة. وفي أحد الاحتجاجات، رأى أحد زملائه الشباب وهو يسقط أمام عينيه تحت وابل الرصاص.

هذا وأفضى إنشاء دولة إسرائيل في مايو ١٩٤٨ إلى تحديد مصير يهود مصر والشرق الأوسط في غضون بضعة أعوام. وبالنسبة لإيلي رافول، الذي أخذت عليه حكومةُ الملك

فاروق صِلاته بتنظيمات اليسار المتطرف، وهي صلاتٌ حقيقية، وبالصهيونية، وهي صلاتٌ متوهَّمة، فقد أُسلم إليه زمام الاختيار: إما السجن وإما النفي، مع التخلي عن جنسيته. فما كان منه إلا أن اختار الخيار الثاني، راغماً مجبراً، لكنه، شأن كثير من المنفيين عن أرضهم، سيحفظ مصر طوال حياته في فؤاده.

كان في الرابعة والعشرين من عمره حين وصل إلى فرنسا، مزوداً بمتاع خفيف وبخبرة ثقيلة. لم يثبط من عزمه عامٌ كاملٌ قضاه تحت وطأة البطالة، وما لبث أن وجد مكاناً في قسم الاستماع باللغة العربية في وكالة الأنباء الفرنسية : ففي ذلك الزمان، لم تكن لدى الصحف سوى قلة من المراسلين، وقليل من وسائل الاطلاع على ما يحدث خارج البلاد. مما كان يستلزم الإنصات إلى الإذاعات المحلية لتحصيل المعلومات باستمرار.

في أكتوبر ١٩٥٤، حقق سبقه الصحفي الأول، بإعلانه نجاة الرئيس المصري **جمال عبد الناصر** من محاولة اغتيال نُسِبَتْ إلى الإخوان المسلمين. وفي ١٩٥٥، بدأ تعاونه مع صحيفة "لوموند"، ومرةً أخرى، كانت مصر والأزمة القائمة بين عبد الناصر والغرب هي سبب منحه فرصة نشر مقاله الأول في الصفحة الأولى تحت عنوان: «القاهرة تؤكد:"سد أسوان سيقام رغم كل شيء"» (صحيفة "لوموند"، ٢٢-٢٣ يوليو ١٩٥٦). وبعد بضعة أيام، في مساء السادس والعشرين من يوليو، جلس يستمع، في إطار عمله مع وكالة الأنباء الفرنسية، لخطاب عبد الناصر الذي أعلن فيه بنبرةٍ ضاحكةٍ مستبشرة وبتحدٍ مفاجئ للغرب، عن تأميم شركة قناة السويس، من أجل تمويل بناء السد العالي بأسوان بعد أن تخلى عنه الممولون الغربيون. فما كان من إدارة الوكالة الفرنسية ، التي أربكها ذلك الخبر المذهل، إلا أن كتمت المعلومة لبعض الوقت- مستبعدةً امتلاك ناصر كل تلك الجرأة- ثم ما لبثت أن بثتها حين شرعت وكالات الأنباء المنافسة في نشرها.

كانت تلك أعوام التعلم. فالصحفي الذي بات يوقع مقالاته منذئذٍ باسم إريك رولو أخذ يجوب عالماً يموج بالاضطراب. فكتب أول تحقيقاته المسلسلة الكبرى، المنشور على ثلاثة أيام متوالية، تحت عنوان "إسرائيل، دولة غربية؟". كما التقى بـ **مصطفى برزاني**، قائد أكراد العراق التاريخي، الذي ربطته به علاقة استثنائية والذي جعله يدرك أهمية المطالب الكردية في الشرق الأدنى. كما ذهب إلى إيران ليكتب عن "الوجه الآخر للميدالية"، منتقداً ذلك النظام

الاستبدادي المتغطرس، مستثيراً حنق البعض من زملائه "المتسامحين" مع الشاه حليف الغرب. كما قام بتغطية أحداث الانقلاب العسكري في تركيا في ١٢سبتمبر ١٩٦٠، الذي أفضى إلى شنق رئيس الوزراء. كما ارتحل إلى الكونغو؛ البلجيكية سابقاً، التي كانت في سبيلها إلى التحرر من الاستعمار، حيث أدت مؤامرات كل من القوة التي كانت تستعمرها والولايات المتحدة إلى مقتل **باتريس لومومبا**، بطل الاستقلال، في ١٧ يناير ١٩٦١. كما كتب عن التمرد المسلح الذي تلا إعلان مقتل **لومومبا**، وأرسل من العاصمة ليوبولدفيل مقالاً احتل الصفحة الأولى، بعنوان: قوات لومومبا تشن هجوماً على مقاطعتي الإكواتور وكاساي (٢٦-٢٧ فبراير ١٩٦١). وفي كل يوم، كان عليه أن يسلك طريق رودسيا الشمالية (زامبيا حاليا)، متحدياً المخاطر والأهوال، ليتمكن من إرسال مقالاته إلى باريس، في زمنٍ كان يتم فيه إملاء المقالات عبر الهاتف.

كما شهد العالم العربي أيضاً أحداثاً تاريخية، مثل إنشاء الجمهورية العربية المتحدة؛ نتاج الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨؛ والانقلاب العسكري الجمهوري بالعراق في يوليو ١٩٥٨؛ وإعلان الجمهورية نظاماً للحكم في اليمن الشمالية وبداية الحرب الأهلية في ١٩٦٢، إلخ. لكن أنَّى له الحديث عن البلدان العربية فيما لا تزال أبوابها موصدة أمامه بسبب أصوله اليهودية؟

مرّ عليه وقتٌ فكر فيه ترك باب "الشرق الأوسط" في صحيفة "لوموند"، حين حدث له ما لا يُتوقع أن يحدث (أتراه الحظ مجدداً ؟): فقد تلقى دعوة من **عبد الناصر** شخصياً، للذهاب إلى مصر في مطلع صيف١٩٦٣. يحكي **إريك رولو** بالتفصيل كيف نشأت قصة عودته إلى مسقط رأسه وكيف جرت، وذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب. فلما أُسبغت عليه الشرعية من قِبَلِ أكثر ممثلي القومية العربية شعبيةً، رأى فجأة كل أبواب الشرق الأوسط تُفتَّح أمامه. وفي العقود اللاحقة، سيلتقي بقادة المنطقة كافة، من **الملك حسين** إلى **ياسر عرفات**، ومن **صدام حسين** إلى **معمر القذافي**، مروراً **بآية الله الخميني** و**حافظ الأسد**. ولئن ارتكز هذا الكتاب أساساً على مصر، وإسرائيل، وفلسطين، فقد امتد المشوار المهني بإريك رولو إلى آفاق أخرى أيضاً- فقد غطى على وجه الخصوص سقوط نظام عقداء المجلس العسكري اليوناني، والانقلابات العسكرية في تركيا، وأدق خبايا الخطوات الأولى في مسيرة الثورة الإسلامية الإيرانية...

ومن أمارات حدسه الصحفي أنه كان دائماً على موعد مع التاريخ : فكان في القاهرة في يونيو ١٩٦٧، أثناء الهجمة الإسرائيلية ؛ وفي عمان في ١٩٧٠، أثناء مذابح الفلسطينيين على يد الجيش الأردني ؛ وفي القاهرة مجدداً، في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، يوم توفي الرئيس عبد الناصر على نحو مفاجئ تماماً ؛ وفي نيقوسيا في ١٩٧٤، أثناء محاولة الانقلاب العسكري ضد الرئيس مكاريوس الثالث (مثلت كل من قبرص واليونان جزءً من إمبراطوريته في صحيفة "لوموند" لفترة طويلة، فيما يمثل تصوراً بريطانياً صرفاً لماهية "الشرق الأوسط"، الذي يشمل اليونان، وقبرص، وتركيا في إطار مجموعة واحدة).

يحظى إريك رولو عادةً باستقبالٍ بالغ الحفاوة وأمارات تكريم استثنائية، فهو ينزل في أكبر الفنادق، حيث ينتظر المسؤولون على بابه ليقابلوه، وليسرّوا إليه بشؤونهم، وليكشفوا له عن سرائرهم، وهو ما يستثير غيرة بعض زملائه.

يشذ عن تلك القاعدة بلدٌ واحدٌ: ألا وهو إسرائيل. صحيح أن رولو قد تمكن، مثلما يذكر هنا، من إجراء مقابلات صحفية مع ديڤيد بن جوريون، وجولدا مائير، وموشي ديان، وإسحق رابين، وشيمون بيريز. لكن مناحيم بيجن، زعيم اليمين، ندد به بوصفه "عميلاً مصرياً"، وهو رأي يشاطره إياه النظام الرسمي القائم. وفي باريس، كما يتذكر چان جيراس، "كان رولو هدفاً لمضايقات السفارة الإسرائيلية عبر الرسائل اليومية التي كان يوجهها "قراءٌ ساخطون" إلى مدير صحيفة "لوموند". فبالنسبة لقادة "الدولة اليهودية"، في أعوام السبعينيات، كان إريك أكثر من مجرد عدو، كان خائناً، ومسكوناً بـ"كراهية الذات". فلم يسعهم أن يفهموا أن الرجل يحمل، على العكس، روحاً يهودية تليدة هم الذين يسعون إلى إزهاقها، تلك الروح الرافضة للقومية الضيقة، المتضامنة مع المضطهدين كافة. وكان أحد أصدقائه، شحاتة هارون، المحامي اليهودي المصري الذي رفض مغادرة مصر حتى وفاته، قد طلب أن تُكتب هذه المرثية فى نعيه بجريدة الأهرام :

أسوَدٌ أنا حين يُضطهد السود

يهوديٌ أنا حين يُضطهد اليهود

فلسطينيٌ أنا حين يُضطهد الفلسطينيون

يهوى إريك أن يروي قصة عودته إلى البيت الذى ولد فيه بحي مصر الجديدة، في نهاية الستينيات: طرق الباب هو وزوجته روزي، فاستقبلهما أهل البيت بتلطف. روى لهم قصته، فإذا بهم لدهشته يقهقهون. تبين له أن من باتوا يحتلون بيته القديم فلسطينيون، ليتبدى للجميع ما في الموقف من سخرية زاعقة. سيرتبط صاحبُنا بعلاقة صداقة مع هؤلاء المقتلعين من جذورهم، الهائمين بلا سكن أو وطن، الذين شعر حيالهم وكأنه جارهم.

فهو من عايش آثار الخراب التي خلفها النزاع الإسرائيلي العربي على بلدان المنطقة، وضرره على تعايش شتى الجماعات، وعلى روح التسامح، يتمنى أكثر من سواه سلاماً عادلاً، وإقامة دولة فلسطينية ستضمن، حسب قناعته، أمن الجميع في المنطقة. في عدة مناسبات، كما يفصِّل في هذا الكتاب، كان له أن يلعب دور الوسيط بين إسرائيل والبلدان العربية، مستبدلاً بسمت الصحفي سمت الدبلوماسي. أخص بالذكر محاولته في ١٩٧٠ تنظيم زيارة ناحوم جولدمان للقاهرة، الذي كان فى ذلك الحين رئيساً للمجلس اليهودي العالمي. لكن تلك المحاولة باءت بالفشل نظراً لرفض قادة حزب العمل في إسرائيل لها، ليتبين لإريك، لاسيما بعد توقيع اتفاقات أوسلو التي رحب بها، أن كل مبادرة للسلام قد خربها المسؤولون الإسرائيليون.

أما التأثير الذي يتمتع به إريك، وما له من تألق ساطع، فيدين بهما أولاً لموهبته، ولمعرفته باللغة العربية، ولمقدرته على التواصل وعلى الإنصات. لكنه مدينٌ أيضاً لتلك الصحيفة التي لم يكن لها مثيل آنذاك، صحيفة "لوموند"، التي كان توزيعها، رغم ذلك، ما يزال محدوداً نسبياً- ١٤٠٠٠٠ نسخة في ١٩٤٦، و ٤٧٥٠٠٠ نسخة في ١٩٦٩. طوال تلك العقود، كانت تلك الصحيفة القائمة في شارع "الإيطاليين" هي التي ترسم الخط الذي تتبعه جميع تحليلات السياسة الدولية، وكانت "النشرة الخارجية" التي تتصدر صفحتها الأولى، ولا تحمل توقيعاً، محط تحليل جميع السفارات. كان ذلك عصر الصحافة، قبل التلفاز ببثه المباشر، وقبل ظهور القنوات الفضائية، وقبل مسرحة الإعلام حيث الحدث الوحيد القيم هو ذاك الذي يصلح عرضه على الشاشة. كانت الصحافة المكتوبة تحدد في ذلك الوقت سلّم أهمية الأحداث الجارية، ولم تكن تحتاج لتحقيق ذلك إلى صور مبهرة.

لكن في الثمانينيات من القرن الماضي، تغيَّر المشهد الإعلامي. صار بالإمكان مشاهدة

البث الحي للحروب وللألعاب الأوليمبية. ودخلت الصحافة المكتوبة في أزمة واهتزت صحيفة "لوموند" بفعل صراعات على الخلافة. فاختار إريك مهنة الدبلوماسية في عام ١٩٨٥، بناءً على طلب من الرئيس ميتران. وقد عُين سفيراً للبلاد في الخارج، فعمل أولاً في تونس، مقر الجامعة العربية (وبخاصة لدى منظمة التحرير الفلسطينية التي لجأت إلى تونس منذ طردها من بيروت في ١٩٨٢)، ثم عمل بعد ذلك في أنقره بتركيا. ومنذ ذلك الوقت، صار الدبلوماسيون وحدهم هم الذين ينتفعون بثقافته الواسعة، وتحليلاته، وعلاقاته التي لا حصر لها. وقد ألمح هو نفسه مداعباً إلى أنه بعد أن كان له مئات الآلاف من القراء، صار فجأة يكتب لقارئين، وأحياناً لقارئ واحد، هو رئيس الجمهورية.

وفي الاجتماع الأول للسفراء الفرنسيين المنعقد بباريس بعد تعيينه، إذ تعيَّن على كل دبلوماسي تقديم نفسه وذكر البلد الموفد إليه،- على نحو : فلان الفلاني، ساحل العاج، فلان الفلاني، الأردن، فلان الفلاني، الأرجنتين-، وقف هو حين حلَّ دورُه وقال: "إريك رولو، لوموند (أي العالم)". فسادت لحظاتُ صمت تبعها ضحكٌ مدوٍ تجاوب في أرجاء القاعة. كان فرويد يرى في زلات اللسان تعبيراً عن رغبة كامنة في اللاوعي. فهل يرى إريك نفسه سفيراً لصحيفة "لوموند"؟ أم سفيراً للعالم الواسع الذي جابه من أقصاه إلى أدناه ؟ أم تراه ببساطة سفيرنا لدى كوكب الأرض، المكلف بمساعدتنا على فك شيفرة اضطراباته بصورة أفضل.

آلان جريش
المدير المساعد لصحيفة "لوموند ديبلوماتيك"
والكاتب القائم على مدونة "نوفيل دوريان"

مقدمة المؤلف

كان أبي، الذي تربى في فرنسا منذ نعومة أظافره، وتعلَّم في مدارس الجمهورية، ومن بينها مدارس "الرابطة الإسرائيلية العالمية"، يؤيد بطبيعة الحال علمانيةَ الدولة، والاندماجَ الكامل للمواطنين اليهود في وطنهم، وبناء عليه،كان مناوئاً لكافة صور القومية اليهودية. ورغم أنه كان ملحداً أو ربوبياً- لم أعلم أبداً على وجه الدقة- فقد بقي مع ذلك وفياً لتقاليد الديانة اليهودية. فكان يحتفل بالأعياد الكبرى، مثل عيد الفصح، ورأس السنة اليهودية، وعيد الغفران، مع انتقائه مقاطعاً مطولة من الصلوات التي تحفل بها الطقوس. وهو الذي لم يجد ما يعلّق به، عدا عبارات التهكم العطوف، حين قررتُ في أوج أزمة مراهقتي أن أتلقى دروساً مسائية في معبد لدراسة النصوص المقدسة (من بينها التلمود)، كتمهيد لأن أصير حاخاماً، وهو ما أردت أن أكونه قبل أن أفقد الإيمان. كما أنه لم يبدِ اعتراضاً على اختياري حين التحقت بنادٍ لشبيبة حركة "هاشومير هاتسعير"، ("الحارس الصغير")، وهي حركة صهيونية ماركسية التوجه. وأحسب أن أبي كان يجهل مثلي كل شيء تقريباً عن الصهيونية وعن الماركسية، وهما الأيديولوجيتان الغائبتان بوضوح عن عالمه الفكري. وقد تركتُ النادي بعد عام واحد من انضمامي إليه، بعد أن خاب ظني فيه من جراء ادعائه المواءمة بين القومية اليهودية والأممية الماركسية.

كل خمسة أعوام، كان أبي يدخر من المال ما يكفي ليُهدينا إجازةً في لبنان الذي كان يتمايز بوفرة مياهه، وغزارة نباتاته، وسخاء بساتينه، عن مصر القاحلة اليابسة، على نحو كان يثير إعجابنا. كنا نجتاز سيناء داخل قطار يعود إلى عهد غابر، لا ينفك يرتج، وهو يتقدم ببطء وقد تعالى منه صرير مدوى.كنا نستقل بعد ذلك حافلةً توصلنا إلى تل أبيب، حيث كنا نزور أخي الذي هاجر إلى فلسطين قبل الحرب، لا اعتناقاً منه لمثالية فكرية بقدر ما هو ولعاً بالمغامرة. ما من شيء آخر كان يربطنا بالأرض المقدسة التي كنا نمكثُ بها يومين أو ثلاثة أيام فقط قبل أن نمضيَ إجازة مدتها ثلاثة أشهر في لبنان.

كنا مندمجين بصورة جيدة داخل المجتمع المصري حيث كان اليهود يشغلون مكانةً

مرموقة. ففي وسط القاهرة، كانت الأحياء التجارية تغرق في سبات عميق أيام الأعياد اليهودية كعيد الغفران أو رأس السنة اليهودية. إذ كانت العديد من المتاجر الكبرى، والمحلات ، والمصارف، وشركات الأعمال، فضلاً عن البورصة، جميعها تغلق أبوابها. وكانت المقاهي، والمطاعم، ودور السينما، تعمل بكثافة أقل. كان بحسب المرء التجول في أحد الشوارع الرئيسية بالعاصمة لرؤية أسماء المتاجر الكبرى الراقية تتلألأ وضاءةً، مثل "شيكوريل"، و"شملا"، و"جاتنيو"، و"أوروسدي باك"، و"عدس"، و"أوريكو"، و"الصالون الأخضر"، و"الملكة الصغيرة"، التي كانت مملوكة جميعاً لعائلات يهودية سفردية واسعة الثراء.

كان ثمة متجر كبير واحد يضاهيها، هو محل "صيدناوي"، وكان ملكاً لمهاجرين مسيحيين ينتمون لعائلة بنفس الاسم من سوريا.

وعلى رأس الطائفة، كان حاييم ناحوم أفندي، حاخامُ مصر الأعظم (ما بين عامي ١٩٢٥ و١٩٦٠)، عضواً في مجلس الشيوخ وفي الأكاديمية الملكية، وهي مكانة استحقها بفضل علمه الواسع المتفرد. إذ كان يتقن عدة لغات، فكان متمكناً من العربية الفصحى بنفس قدر تمكنه من العبرية، والتركية، والفرنسية، والإنجليزية. وبفضل المهام الدبلوماسية التي كلفه بها السلطان العثماني حتى عام ١٩٢٠، في الفترة التي كان يشغل فيها وظيفة الحاخام الأعظم للإمبراطورية، ربطته علاقات متصلة بالأوساط السياسية الأوروبية، وهي ورقة رابحة، سخرها لخدمة السلطات المصرية والطائفة اليهودية. وإذ كان ناحوم خريج الرابطة الإسرائيلية العالمية بباريس، حيث أمضى أعوامَ صباه، يشاطر جُلَّ القادة اليهود المصريين معتقداتهم "الداعية للاندماج" وللانسجام داخل المجتمع، وكان بالتالي يقاسمهم تحفظاتهم على الهجرة (المفروضة من أعلى) إلى فلسطين. وقد خلط اليهود المصريون طويلاً ما بين الصهيونية والعمل الخيري (إذ كانوا يظنون أن من ينتفعون من تبرعاتهم هم اليهود الفارين من أعمال الاضطهاد الأوروبية).

فضلاً عن ذلك، بدأ وجهاء الطائفة، وعلى رأسهم الحاخام الأعظم، يدركون تدريجياً أن نزاع فلسطين قد يستتبع عواقبَ وخيمةً بالنسبة لليهود في بلدٍ لا يسعُ غالبية السكان فيه إلا أن يكونوا معادين للمشروع الصهيوني. وهو ما يفسر حرصهم الدائم على المجاهرة بأنهم

"يهودٌ ووطنيون مصريون في آن". وهو إعلان النوايا الذي كفل لهم المساندة والحماية من جانب القصر والحكومة، بل وأولاهم قبولاً حسناً لدى النخب المسلمة، قبل أن يحتدم النزاع اليهودي الفلسطيني. وبطبيعة الحال، أبدى المصريون تعاطفاً خاصاً مع الفلسطينيين، باعتبارهم جيران وجدوا أنفسهم وقد انتُزعت أقلية من المستوطنين الغرباء جزءاً من أرضهم.

عشية نشوب ذلك النزاع، وقبيل اغتيال حسن البنا في ١٢ فبراير ١٩٤٩، أتيحت لي فرصة محاورته لصحيفة "إجيبشان جازيت"، الصحيفة اليومية الصادرة باللغة الإنجليزية التي عُينتُ صحفياً لديها. كان المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين قد ترأس الحملة المناهضة لإنشاء الدولة اليهودية. وقد أثار في نفسي شعوراً مبهماً بعدم الراحة.

كان قصيراً سميناً، يرتدي عادةً عباءةً فضفاضةً حمراء اللون، لكنه استبدل بها بدلةً بهذه المناسبة، وبدا وجهه مطوقاً بلحيةٍ سوداء غير مشذبة. فإذا استقبل ضيفاً لقِيَه بمعسول الكلام الديني وهو يتفحصه بنظرة ثاقبةٍ نافذة. كان يسعى بوضوح لاستمالة محدثه بإبداء شيء من الدهاء الجذل، مع استخدام عبارات مجازية، وتحليلات سليمة التركيب، كان يدلل عليها باستخدام حشد من الاستشهادات والطرائف واللطائف، التي تبدو وكأنها لا تنفد. أما مسألة أنني يهودي فلم يبدُ أنه يأبه بها.

ولما كان خطيباً مفوهاً وألمعياً، كانت نزعته الديماجوجية ذات النبرات التنبؤية تستثير حماسة الجماهير. كان يؤكد إن الإسلام هو وحده القادر على معالجة كافة الأدواء التي يعاني منها الشعب. وكان أول من استهدفهم، فضلاً عن الصهيونية، هم الاستعمار البريطاني، و"مفاسد الغرب الأخلاقية"، و"الكفار" المتحكمين في القوة الاقتصادية، وأصحاب الثروات الذين كان يندد بأنانيتهم وجشعهم. كما كان يدين الاشتراكية والشيوعية كلياً باعتبارهما نظريتيْن أجنبيتيْن تتعارضان مع رسالة النبي.وكان يجتذب المريدين والأنصار بفضل الشُعب الاخوانية الممتدة عبر طول البلاد وعرضها، وبفضل جمعيات اجتماعية، ورياضية، وخيرية، فضلاً عن العيادات والمدارس المجانية التي كان يبنيها، ليسد بذلك نقائص الدولة وليستخدمها في الوقت ذاته كستار لإخفاء المؤامرات التي كان يحيكها والعمليات الإرهابية التي كان يدبرها.

وبعد حديثي الصحفى معه بعامين، في فبراير ١٩٤٩، قُتل حسن البنا بأيدي عملاءٍ تابعين للسلطة، كانوا ينتقمون لاغتيال رئيس الوزراء محمود باشا النقراشي على يد أحد

أعضاء الإخوان المسلمين. وقد دفع رئيس الحكومة حياته لقاء القرار الذي اتخذه بحظر جماعة الإخوان المسلمين في ٨ ديسمبر ١٩٤٨. وبعد شهرين، اغتيل زعيم الجماعة حسن البنا نفسه.

في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية، لم تكن أولوية الحركة الوطنية هي مكافحة الصهيونية وإنما كانت مقاومة الاحتلال البريطاني، التي كان أنصار الجناح اليساري في حزب الوفد (الطليعة الوفدية) والشيوعيون ينظمون ضده الاجتماعات العامة، والاعتصامات، والمظاهرات. وقد شاركتُ في إحدى المظاهرات في فبراير ١٩٤٦، وكانت أكبر مظاهرة تنظمها "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" على الإطلاق. وقد أفضت إلى حمام دم. فلمواجهة الموجة الإنسانية العارمة الهادرة التي تدفقت على ميدان الإسماعيلية الكبير (الذي صار ميدان التحرير غداة الثورة الناصرية)، حيث كانت تقع الثكنات البريطانية، فتحت قوات حفظ النظام النار على الجماهير، لتُسقط عشرين قتيلاً ومئات من الجرحى. وقد أصابت رصاصةٌ طالباً شاباً كان يسير إلى جواري فأردته قتيلاً في الحال. ليبقى مشهد تلك المذبحة محفوراً في ذاكرتي إلى الأبد. وقد أمر رئيس الحكومة إسماعيل صدقي باشا، الذي كان أيضاً أحد كبار رجال الأعمال في البلد، بالقبض على عشرات الكوادر الوفديين والشيوعيين، وحظر النوادي والمطبوعات التي كانوا يديرونها. رغم ذلك، كانت نتيجة ذلك الحدث إعطاءَ دفعة قوية للحركة الوطنية التي كان لها أن تؤدي بعد ذلك بستة أعوام إلى سقوط الملكية، تمهيداً لإجلاء القواعد البريطانية من منطقة قناة السويس.

بدأ المناخ السياسي يتدهور منذ نوفمبر ١٩٤٧، حين أصدرت الجمعية العامة قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما يهودية، والأخرى عربية فلسطينية. وقد أثار القرار شعلةً من الغضب وأذن ببداية حملة كراهية لليهود. فهاجمت الصحافة اليهود، وهي التي كانت تبدي إلى ذلك الحين قدراً من الاعتدال، وأخذت تتهمهم بأنهم "صهاينة" و"شيوعيين" في آن. فقد كان إنشاء دولة إسرائيل بمثابة إيذانٍ بالطلاق ما بين اليهود ومواطنيهم في كل العالم العربي. وقد رأى المسئولون الصهاينة في ذلك ما يعضد أطروحتهم القائلة بافتقار الأقليات غير المسلمة لمستقبل منظور في البلدان الإسلامية؛ لتتخذ الهجرة إلى إسرائيل انطلاقةً جديدة. رغم ذلك، قررت عائلتي ألا تغادر البلاد، شأنها في ذلك شأن كثير من العائلات سواها، إذ لم تكن قد فقدت كل الأمل في أن تعود حياتهم إلى سابق عهدها.

من جانبها، استغلت حكومة الملك فاروق الوضع للطعن في انتماء الماركسيين، الذين نعتتهم بأنهم "صهاينة مقنَّعين". فبالإضافة لانتماء العديد من القادة الشيوعيين إلى أصول يهودية، كان قرارهم بتأييد تقسيم فلسطين إلى دولتين سبباً في إحاطتهم بأقوى الشبهات؛ فقد كانوا بذلك يؤيدون ضمناً هدف الحركة الصهيونية بينما كانوا يعتبرونها "رجعيةً" و"عنصريةً" منذ سنوات. في الواقع، كان الشيوعيون المصريون، شأن معظم رفاقهم في العالم العربي، قد حُمّلوا بتبعات قرار الاتحاد السوفييتي بالتصويت لصالح تقسيم فلسطين فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبالتالي لصالح إنشاء دولة يهودية. وقد كلفتهم تلك التبعية ثمناً باهظاً طوال سنوات عديدة تالية،رغم أنهم ظلوا معادين بشدة للأيديولوجية الصهيونية. فعلى سبيل المثال، حلّت السلطات المصرية "الرابطة اليهودية المناهضة للصهيونية"، وقبضت على قياداتها وحرّزت منشوراتها. فقد كانت تلك الرابطة منبثقةً عن إحدى المنظمات الشيوعية.

هذا وقد كان ردّ فعل السلطات أشد عنفاً أثناء غزو الجيوش العربية لإسرائيل. ففي ١٥ مايو ١٩٤٨، تم احتجاز المئات من "الشيوعيين" و"الصهاينة"، لمجرّد الإشتباه، في معتقليْن منفصليْن على مقربة من القاهرة. وطُرد من مصر الكثيرُ من كوادر الشيوعيين، سواء من مصريي الجنسية أو غيرهم. وقد كانوا أوفر حظاً من نظرائهم العراقيين، الذين شُنق ثلاثة منهم في الفترة نفسها في بغداد بذريعة تأييدهم لتقسيم فلسطين. أما أنا، فقد احتُجزتُ، وخضعتُ لاستجوابات مكثفة حول آرائي السياسية، قبل أن يُفرج عني بصورة مؤقتة بعد شهر كامل، فيما تواصل التحقيق في قضيتي. ولو أخذنا فى الاعتبار أن الأحكام العرفية كانت معلنه حينذاك، لكان من الممكن أن يستمر اعتقالي لأجل غير مسمى.

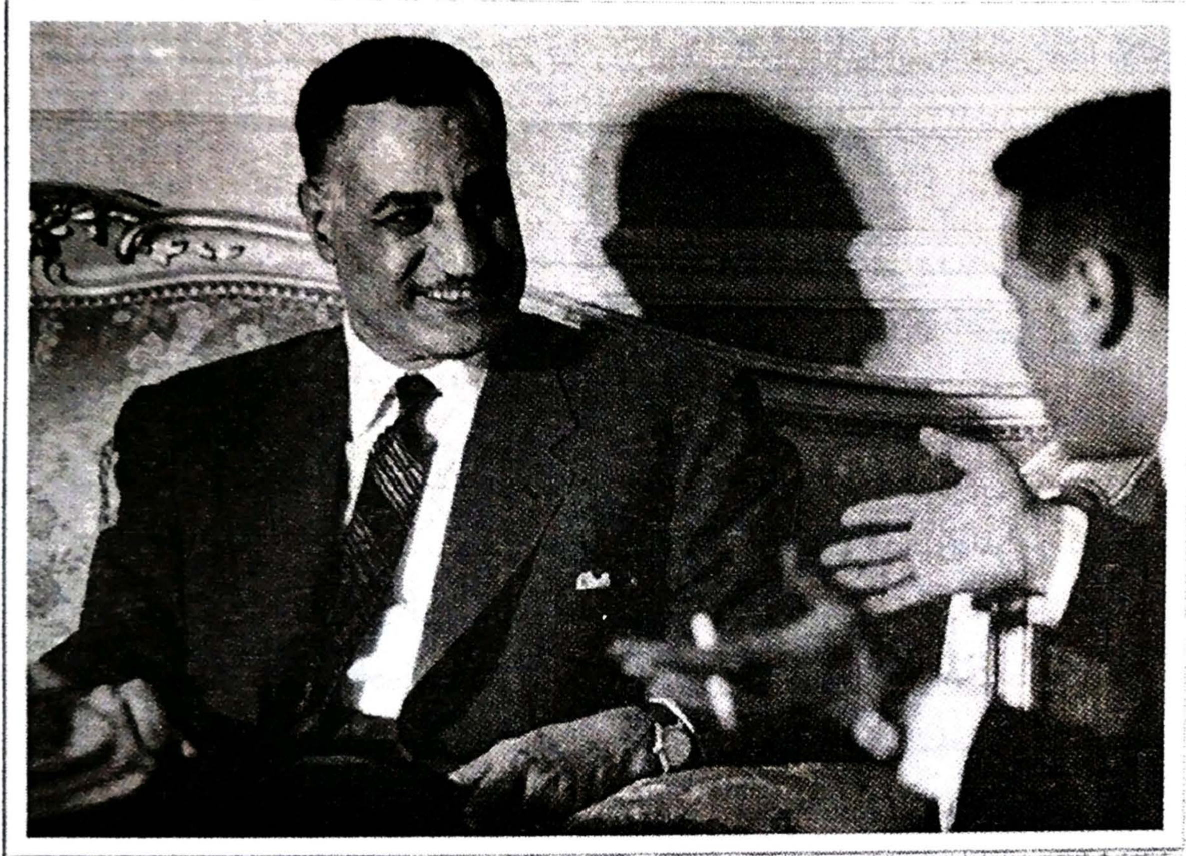
وتحت تهديد التعرض للإدانة بتهمة مزدوجة تدمغني بالصهيونية والشيوعية، وتحت وطأة البطالة والعوز، قررتُ الرحيل عن مصر. ولم تعارض السلطات الأمنية رحيلي، لكنها أبت إلا أن تمنحني تأشيرة "خروج بلا عودة". وفي ديسمبر ١٩٥١، أبحرتُ مغادراً وقد جاش بصدري شعور مزدوج، اختلط فيه الحزن على مفارقة الوطن بفرحة الذهاب إلى فرنسا، وطن أبي الأثير، حيث كانت ثمة حياة أخرى بانتظاري، حياة حافلة بالمفاجآت من أوجه عدة. وبعد بضعة أشهر، في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، استولى "الضباط الأحرار" بقيادة جمال عبد الناصر على الحكم، وأعلنوا قيام الجمهورية بعد ذلك بعام واحد.

وبعد نحو ستين عاماً، ها أنا اليوم أشهد عن بُعد "الربيع العربي" الذي يكتسح العالم العربي. ما كان لأحد أن يراهن على أن المنطقة ستهتز تحت وقع الانتفاضات الشعبية، التي كانت إلى ذلك الحين فرضيةً مجهولةً. ولا كان لأحد أن يتنبأ بسقوط رؤوس لطالما بدت مستقرة راسخة، وأن الرئيس التونسي **بن علي** سيهرب، وأن الرئيس المصري **حسني مبارك** سيحاكم فيما سيُعرف بـ "محاكمة القرن"، وأن الرئيس اليمني **علي عبد الله صالح** سيُجبر على التخلي عن منصبه، وأن **بشار الأسد** سيسفك بحاراً من الدم لكي يحتفظ بسيطرته على سوريا. من الواضح أننا بصدد استهلال عصر جديد، وإن كنا غير قادرين بعدُ على تبيّن معالم خاتمته.

ولئن كان واقع الأحداث لا يبشّر صراحةً بظهور "الربيع العربي" في الأفق، فهو يمثل توطئةً له ومبرراً لانبعاثه.

الفصل الأول

جمال عبد الناصر



بعد انقضاء اثنتي عشرة سنة على رحيلي عن البلاد، عدتُ إلى مصر بصحبة زوجتي روزي، المصورة الصحفية. وقد انبهرنا لدى وصولنا إلى مطار القاهرة باستقبال سريالي فاق الخيال، إذ استقبلنا مندوبٌ رفيع من وزارة الإرشاد مبدياً احترام فوق العادة، ثم أقلتنا سيارة رسمية إلى أحد الفنادق الكبرى بالقاهرة ، حيث كان هناك جناح محجوز لنا. تنتظرنا فيه باقة ضخمة من الزهور، ومعها بطاقة مفادها أن "رئاسة الجمهورية" ترحب بنا. وكانت كل تلك الحفاوة خليقةً بإدهاش" المنفيّ" الذي كان أنا سالفاً!.

يعود أصل الرواية؛ التي أخذتُ أعايش فصولها، إلى باريس قبل ذلك ببضعة شهور، في ربيع عام ١٩٦٣. وكنتُ في تلك الفترة رئيساً لباب الشرق الأدنى والشرق الأوسط في صحيفة "لوموند" الفرنسية، وقد عُهد إليّ بهذا المنصب في مجافاة تامة للمنطق، إذ كانت معظم الدول العربية آنذاك؛ إن لم يكن جميعها، ترفض إعطاء تأشيرة دخول لليهود.

يرجح أن إدارة الصحيفة قد أولتني ثقتها بسبب تحقيقاتي الصحفية السابقة في أفريقيا السوداء، في زمن لم يكن من اليسير العمل هناك، حيث كانت حركة التحرر من الاستعمار في أوجها. ولا شك أن معرفتي باللغتين العربية والإنجليزية من شأنها أيضاً تفسير هذا الاختيار العجيب، لكن ذلك بالطبع ما كان ليفي وحده بفتح أبواب معظم دول المنطقة أمامي. ولعل ما أنجزتُه آنفاً من تحقيقات صحفية في إسرائيل، وإيران، وتركيا، هي التي أوحت بقدرتي على دكِّ جدران "الحصن العربي". لكن من جانبي، لم أكن غافلاً عن الواقع، نظراً للعداء الشديد الذي كانت إسرائيل تثيره في المنطقة، حتى أنني كنت أنوي التخلي عن منصبي كي أتخصص بمنطقة أخرى من العالم، لا تكون لأصولي فيها أية عواقب.

ثم كان؛ وبعد ثلاثة أعوام، بدت بارقة أمل، حين طلب مقابلتي صحفيٌ مصريٌ قادمٌ في زيارة عابرة لباريس. كنتُ قد سمعتُ عن لطفي الخولي، ذلك المحرر الموهوب بصحيفة الأهرام، والكاتب والمسرحي اليساري. وأثناء الغداء الذي دعوتُه إليه، قدم لي ضيفي عرضاً كان من شأنه إحداث تحول عظيم الأثر في حياتي المهنية. فقد أخبرني بأنه مكلف من قِبل محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير الأهرام، وصديق الرئيس جمال عبد الناصر وكاتم أسراره، بتسليمي دعوة للذهاب إلى مصر. كما أكد لي إن كافة التسهيلات ستكون رهن تصرفي لكي أجري تحقيقاً صحفياً، وأنني سأكون حراً في تحركاتي وفي الاتصالات التي أرغب في إجرائها، بما في ذلك اتصالاتي بأعضاء المعارضة، وأنني سأكون حراً كذلك في نشر كتاباتي بلا رقيب أو حسيب. وأنني سأُمنح على الفور تأشيرة دخول بمدة الإقامة التي تطيب لي. وكانت تلك كلها مزايا لا تجود بها مصر الناصرية عادةً على أي صحفي أجنبي كائناً من كان. وعندما اطّلعتْ إدارةُ صحيفة "لوموند" على العرض، سمحت لي بقبول الدعوة بشرط واحد : هو أن تكون كافة تكاليف السفر والإقامة على نفقة صحيفتنا لا على نفقة الصحيفة المصرية.

وقد مرت عقود عدّة قبل أن أتمكن من كشف الغموض الذي أحاط بتلك الدعوة

الغريبة التي وجهها إليَّ رئيس تحرير الأهرام. فبسؤال المقربين من عبد الناصر بعد رحيله، لاسيما سامي شرف، مدير مكتبه، اكتشفتُ أن حسابات سياسية موجهه كانت وراء قرار فتح أبواب مصر أمام المبعوث الخاص لصحيفة "لوموند". فبحصول الجزائر على الاستقلال في العام السابق، استأنفت مصر وفرنسا العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما؛ وكان عبد الناصر يأمل إنهاء سنوات الشقاق والمواجهات، والبدء في علاقات مبنية على الثقة مع حكومة الجنرال ديجول، الذي أولاه عبد الناصر إعجاباً كبيراً، تبين فيما بعد أنه إعجاب متبادل، لاسيما وأن الرئيس المصري كان يرى بحق إن باريس تمثل بالنسبة للدول المستقلة حديثاً طريقاً ثالثاً يسمح بالإفلات من مطرقة وسندان القطبين السوفييتي الأمريكي. هكذا، بدا لازماً تبديدُ كل أسباب العداء الراهن بين البلدين، بمخاطبة وسائل الإعلام الفرنسية، وذلك ضمن تدابير أخرى. إحداها صحيفة "لوموند"، التي كانت تعدّ آنذاك ديجولية التوجه وموالية للعالم الثالث، إذ كان تأثيرها يتخطى بقوة الحدود الوطنية، فكانت خليقةً دون غيرها بالإسهام في إذابة الثلوج بين البلدين.

هكذا رأى مستشارو عبد الناصر، وبخاصة رئيس تحرير "الأهرام"، بإيعاز من لطفي الخولي بلا ريب، إن الخطوةَ الأولى في ذلك الاتجاه تقضي إقامة علاقة مع الشخص الذي يدير قسم الشرق الأوسط بصحيفة "لوموند". ولم يكن ذلك الرهان خلواً من الحكمة تماماً. إذ كنتُ أُعَدّ في الأوساط السياسية بمثابة كاتب "تقدمي" قابل للتأثر ببعض إنجازات النظام الناصري.

كان توجه مقالاتي قد استرعى انتباه المسئولين المصريين بالفعل. ففي أثناء الأزمة البلجيكية الكونغولية عام ١٩٦٠، كنتُ قد التزمتُ موقفاً واضحاً أثناء المواجهة بين بروكسل وليوبولدفيل (الاسم القديم لعاصمة الكونغو زائير)، لصالح الحركة الاستقلالية وزعيمها باتريس لومومبا، الذي كان ضحية مؤامرة دولية موسعة (لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بمعزل عنها)، وهي المؤامرة التي أدت إلى قتله وإلى إحلال موبوتو محله. وقد كنتُ واحداً من قلائل في الصحافة الفرنسية ممن كشفوا خبايا انفصال إقليم كاتانجا الذي قاده عن بُعد "اتحاد المناجم"، تلك الشركة البلجيكية القابضة التي كانت تملك حق استغلال مناجم النحاس الغنية. وشأن كل كبريات المؤسسات في الحقبة الاستعمارية، كانت تلك الشركة تخشى أن يضر الاستقلال بامتيازاتها الهائلة.

بعد عامين، في ١٩٦٢، دافعتُ في سلسلةٍ من المقالات عن الجمهورية اليمنية بعد

الإطاحة بالملكية. كما لفتتْ انتقاداتي المستمرة لدكتاتورية شاه إيران (الذي كان الغرب يعدّه بمثابة "إصلاحي كبير")، ولانتهاكاته لحقوق الإنسان، ولخضوعه لإرادة الولايات المتحدة، انتباهَ الأوساط السياسية المصرية التي كانت تشاطرني آرائي السياسية إجمالاً.

أضف إلى ذلك أن مواقفي المتعاطفة نسبياً مع مصر الناصرية كانت تتباين مع العداء الصريح الذي كانت تبديه كافة الصُحف تقريباً إزاء "دكتاتور" القاهرة؛ ولم تكن صحيفتي آخر من هاجم الرئيس المصري، أو شبهه بـ هتلر أو ستالين ؛ أو اتهمه تباعاً أو في الوقت نفسه بأنه فاشي، وشيوعي، بل وعميل للكرملين. ومن جانبي، ما كنتُ بالغرِّ الذي تخدعه النعوت المألوف إطلاقها في الغرب بغرض شيطنة قادة العالم الثالث ممن كانوا يناهضون النظام القائم. إذ لم يكتفِ قائد الثورة المصرية بالإطاحة بالملكية، وبتجريد كبار الملاك العقاريين من ممتلكاتهم، وبتفكيك دوائر النفوذ الصناعية والمالية، الأهلية منها، والبريطانية، والفرنسية، وغيرها، وبتأميم شركة قناة السويس، رمز سيطرة القبضة الأجنبية على وادي النيل، بل إنه قد أقام أيضاً علاقات ودية مع الاتحاد السوفييتي وأتباعه من الدول كي يعادل وزن التأثير الغربي، وبخاصة الأمريكي.

من جانبها، كانت فرنسا، الجمهورية الرابعة، تعتب عليه خاصةً دعمه لانتفاضة الشعب الجزائري، ناسبةً إليه عملياً تبني الحركة القومية. وكما تقتضي أصول اللعبة في مثل تلك الحالات، اصطبغت الحملة الموجهة ضد عبد الناصر بصبغة أخلاقية واضحة من أجل التستر بصورة مثلى على المصالح التي لا تود القوى الكبرى الإفصاح عنها.

وكنت أرى أنه يحق لـ عبد الناصر أن يساند الثورة الجزائرية، وأن يسعى في تشييد السد العالي بأسوان لتوسيع نطاق الري وترشيده في بلد صحراوي في معظمه، وزيادة سعته من الطاقة ومن ثَم رفع قدرته الصناعية. وكنتُ أعتقد أن قرار واشنطن عام ١٩٥٦ بحرمان هذا المشروع من مساعدتها المالية والتِقَنيّة إنما هو قرار خسيس، وليس سوى "معاقبة" لعبد الناصر عن إبرامه صفقة أسلحة مع موسكو، رغم كونها صفقة يبررها رفض الولايات المتحدة إمداده بوسائل دفاعه عن بلاده.

هذا ولم يكن من العسير بمكان مشاطرة المصريين ومجمل شعوب العالم الثالث حماستهم إبان تأميم شركة قناة السويس في السادس والعشرين من يوليو١٩٥٦، فيما يمثل بادرة

جسارة غير معهودة في تلك الفترة، وفعلاً ثورياً هو الثاني من نوعه في تلك المنطقة بعد عملية التأميم المجهضة للنفط الإيراني التي قام بها **محمد مصدق**؛ ذلك الوطنيّ المعتدل، قبل ذلك بخمسة أعوام. ولقد كان ثمن التحدي الذي دفعه هذا الأخير هو التعرض للإهانة وللتشهير بوصفه عميلاً لموسكو، ضمن تهم أخرى، قبل أن تتم الإطاحة به في ١٩٥٣، عبر انقلاب دبرت له وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية (.C.I.A). وفي الحالتين، رغم ذلك، تمت استعادة ملكية الموارد الوطنية وفقاً لاستحقاقات السيادة وبصورة لا تمسّ مصالح المساهمين، الذين تم إيطال ملكيتهم بصورة قانونية وجرى تعويضهم بنزاهة.

بدا لي ردّ الفعل الانتقامي الموجه ضد عبد الناصر، مقارنةً بذلك الذي استهدف محمد مصدق، أشد قسوةً ، ومثله في افتقاره للمبررات. إذ لم تكد تنقضي ثلاثةُ أشهر على تأميم شركة قناة السويس حتى تدفقت الدبابات الإسرائيلية داخل سيناء بينما رست القوات الفرنسية والبريطانية في بورسعيد، مدعيةً الرغبة في الفصل بين المتحاربين. وفي الواقع، كان الهدف المشترك للحلفاء الثلاثة هو القضاء على الجمهورية الناصرية، فضلاً عن طموح الدولة العبرية الرامي إلى التمتع بحرية الملاحة في قناة السويس، والساعي إلى الاستيلاء على سيناء على وجه الخصوص. وقد بدا نصر الغزاة حتمياً رغم المقاومةٍ المصرية الباسلة، إلى أن فرض الرئيس أيزنهاور التوقف، وأوجب انسحاب جميع القوات الأجنبية وتحقق له ذلك. ومن الثابت أن رئيس الدولة السوفييتية، المارشال بولجانين، قد هدد من جانبه بالتدخل عسكرياً، فيما يُعدّ بادرة تشير بلاريب إلى مساندة موسكو للدول النامية.

هذا ولم تكن مبادرة الرئيس الأمريكي الفريدة من نوعها مترفعة هي الأخرى عن كل غرض. إذ كان قد أقلقه تواطؤ لندن وباريس والقدس، من وراء ظهره، من أجل تحقيق هدف جليّ هو وضع مصر تحت وصايتهم. وكان **أيزنهاور** مصيباً فى تقديره السياسى، فقد رفعت وساطته من شعبية الولايات المتحدة، وتأثيرها في مصر وفي مجمل الشرق الأوسط، إلى أعلى مستوياتها، بينما أسفر فشل "العدوان الثلاثي" عن نهاية الوجود الفرنسي والبريطاني في مصر، وسجل بداية انحسار تأثير هاتين القوتين في المنطقة. ولم تكن مُحَصِلة إسرائيل بأقل حجماً: إذ اعتُبرت الدولة اليهودية دولة توسعية ترتهن بخدمة الإمبريالية الغربية أكثر من أي وقت مضى.

رغم ذلك كله، عُدتُ إلى مصر محملاً بتحفظات شديدة على النظام الناصري. صحيحٌ أن

الإطاحة بالملكية، وما استتبعه ذلك من إصلاحات اقتصادية واجتماعية، واستعادة للسيادة الوطنية بعد اندحار جيش الاحتلال البريطاني نهائياً، كان يوافق معتقداتي في شبابي؛ إلاّ أن الطابع العسكري للنظام الذي أرسته الزمرة التي استولت على مقاليد الحكم في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، بقي في ناظري أشبه بوصمة لا تُمحى. وفي النزاع الدائر بعد ذلك بعامين بين عبد الناصر واللواء محمد نجيب، زعيم الثورة اسماً ورمزاً، كنتُ أُرجح كفة هذا الأخير، الذي كان يرغب في تقنين كافة الأحزاب السياسية، من الإخوان المسلمين وحتى الشيوعيين، وإعادة الحياة البرلمانية من جديد.

والمفارقة هي أنني لم أكن رافضاً للحجة التي تعلل بها خصوم اللواء نجيب، وهى أن فرض الديمقرطية بهذه الطريقة ستؤدي حتماً إلى إعادة نفوذ كبار الرأسماليين الذين يملكون أساليب السيطرة على الساحة السياسية. كما كان نظام الحزب الواحد سارياً في معظم الدول التي حصلت على استقلالها منذ الحرب العالمية الثانية، وكانت كل المؤشرات تفيد بأن ذلك هو الثمن الواجب دفعه لضمان تقدم ورفاهية الشعوب النامية.

وإذ تنازعتني هاتان الفكرتان المتناقضتان، حسبتُ أنّي قد بلغتُ الفهم المعتدل حين قدرتُ أنه، سواء هو حزبٌ واحدٌ أو عدّة أحزاب، لا شيء يبرر مصادرة الحريات العامة، وخرق ما يُسمى في أيامنا هذه بحقوق الإنسان. إذ بدا لي القمعُ الوحشيُّ المنصبُّ في مصر فوق رؤوس كافة المعارضين، من ليبراليين وفديين، وشيوعيين، وإخوان مسلمين، فوق حدّ الاحتمال. لاسيما وأن ممارسات العنف بكافة صورها لم تكن استثنائية داخل المعتقلات.

هكذا، نقلت صحيفة "لوموند" في مطلع الستينيات، أن اثنين من مفكري الصف الأول ممن كنتُ قد عرفتهم شخصياً في القاهرة في سنوات شبابي، قد قُتلا من جرّاء التعذيب، وقد كان الرجلان محل تقديري: أحدهما هو فريد حداد، الملقب بـ"طبيب الفقراء"، الذي كان زميلي في المدرسة الثانوية، أما الآخر فهو شهدي عطية الشافعي الذي عرفته حين كان رئيساً لتحرير صحيفة "الجماهير" الأسبوعية. كان شهدي أستاذاً للغة الإنجليزية، وكان يملك من الكاريزما والذكاء ما كان يأسر به الألباب، وقد لعب دوراً عظيم الأهمية في الحركة الشيوعية. وتكمن السخرية المريرة في أنهما قد تعرضا للضرب المفضي إلى الموت على أيدي جلاديهما، فيما لم يكن أي منهما مناهضاً فعلياً لعبد لناصر...

طافت ذكراهما بخاطري حين استقبلني محمد حسنين هيكل في اليوم التالي لعودتي إلى القاهرة في يونيو ١٩٦٣. وفي أثناء العشاء الذي أقامه على شرفي بسميراميس، ذلك الفندق الكبير المطل على ضفاف النيل، حرصتُ من فوري على تبديد أي التباس قد يشوب علاقتنا الوليدة. فشكرته على الدعوة التي وجهها إليَّ، وشكرتُ له منحي فرصة العودة إلى مسقط رأسي في ظروف تختلف تماماً عن تلك التي ألقت بي إلى المنفى.كما كنتُ ممتناً له أيضاً لحصوله على موافقة مبدئية من الرئيس عبد الناصر كي يخص صحيفة "لوموند" بحوار، وهي مَكرُمة لا يجود بها الريّس إلا فيما ندر.

وإذ أخذتُ أطلعه على حرصي على الأخلاقيات المهنية التي أستند إليها وألتزم بها التزاماً دقيقاً، ألمحتُ له بوضوح إلى أنني وإن كنتُ صديقاً فلن أكون أبداً صديقاً بلا شروط، وأنني سأنشر لدى عودتي إلى باريس سلسلة من المقالات التي قد لا تلقى استحسانه وإن كانت ستعكس بأمانة آرائي الخاصة، التي تختلف بالطبع عن آرائه أو عن آراء أولي الأمر في مصر.

وقد استقبل هيكل الرسالة، وهو الرجل الحاد الذكاء، بإيماءة تنمُّ عن الدهشة، أتبعها، فيما بدا لي، بقبول صريح. وقد أخبرني لاحقاً لطفي الخولي، الذي كان شاهداً على اللقاء، أن رئيس تحرير الأهرام يؤثر التعامل مع رجل صاحب رأي ومبادئ، شأنه هو ذاته، حتى وإن تباينت آراؤنا. فقد رأى أن الانتقادات الصادقة الصادرة عن مراقب موثوق قد تخدم النظام الناصري خيراً من المدائح المبذولة من قِبل صحفي متزلِّف. ونظراً لكون هيكل نفسه صحفياً واعياً، وكاتباً واسع الاطلاع على أحوال الصحافة الغربية، كان من المستبعد أن يصدمه تمسكي بموقفي.

هكذا، ذكرتُ له بلا تحفظ القضايا المحرمة، تلك المتعلقة باضطهاد سجناء الرأي، فأشرت إلى اعتزامي طرحها على الرئيس في أثناء الحوار الذي سيخصني به. وإذ كنتُ واثقاً من أن هيكل لن يغفل عن إخطار عبد الناصر بذلك، فقد أضفتُ قائلاً إن المعتقلات تحجب الجوانب الإيجابية في سياسة الحكومة المصرية عن أعين الرأي العام العالمي، وبالتحديد الرأي العام الفرنسي فيما يخص صحيفتي. ولم يفلت هذا التحذير الضمني من هيكل الذي اكتفى على سبيل الرد برسم ابتسامة غامضة على شفتيه. وقد علمتُ بعد ذلك بأعوام عدة، أن هيكل كان يشاطرني رأيي في قرارة نفسه ...

كانت مقابلتي مع عبد الناصر بعد ذلك بأيام فاصلةً على عدّة أصعدة. فقد أُخِذتُ بدايةً بما كان منه من تبسط وحُسن استقبال. كان يرتدي بنطالاً من الكتان وقميصاً قطنياً خفيفاً مفتوح الياقة، وهو يستقبلنا أنا وزوجتي روزي، في بيته المتواضع نسبياً، الذي كان يقطنه في ضاحية منشية البكري القاهرية مذ كان بعدُ ضابطاً صغيراً، وهي الدار التي كان يفضلها على القصور الموضوعة تحت تصرفه. كانت غرفة الاستقبال التي تم بها اللقاء مؤثثةً وفقاً للذوق العام للطبقة البرجوازية المتوسطة، بأرائك ومقاعد مقلدة على طراز لويس الخامس عشر، لكنها لم تكن لتعكس أبداً مكانة رئيس جمهورية. أما الجدران المطلية باللون الرمادي المخضرّ فازدانت بصور تحمل إهداءات من زعماء حركة العالم الثالث: تيتو، ونهرو، وشوين لاي، ونكروما، وسوكارنو. ولم تكن الغرفة مكيفة، وكان ثمة مروحة تلطف بعض الشيء من حرارة يونيو القاهري في ذلك اليوم. واستمر حوارنا- الذي دار بالإنجليزية تارةً وبالعربية المصرية الدارجة أطواراً أخرى- ما يربو على الساعتين، في حضور هيكل، الذي لم يتدخل في أي لحظة في الحوار، كما تقتضي قواعد احترام الرئيس.

بدا مضيفنا طويل القامة، قوي البنية كأنه ملاكم، مع تقوس طفيف في الظهر، ونظرة عين ثاقبة لكنها طيبة. وقد فاتحنا بالحديث كدعوة لبثّ الراحة في نفوسنا. وسرعان ما ذاب الجليد بيننا: فها هو يشكو لنا معاناته من الوحدة منذ استقرت أسرته المكونة من زوجته وأولاده في الإسكندرية لقضاء العطلة الصيفية. فبدت له داره موحشةً للغاية، تلك الدار التي لم نلمح بها أي معاونين أو خدم (باستثناء الخادم الذي قدم لنا عصير الليمون والقهوة التركية). لكن لحسن الحظ- كما أردف- أنه يعمل كثيراً في المكتب الذي هيأه لنفسه في شقته، الأمر الذي يروق له كثيراً؛ وهو أيضاً يجتهد رغم كل شواغله في ممارسة رياضتيْه المفضلتيْن، السباحة والتنس. فهل من هواية تشغل الرئيس؟ لن يتمادى عبد الناصر في البوح بما يعرفه عنه خلطاؤه من ميل لأفلام رعاة البقر الأمريكية وشغف بلعبة الشطرنج، التي يمارسها إن سمح الوقت مع المشير عبد الحكيم عامر، أقرب أصدقائه إلى نفسه بين مجموعة الضباط الأحرار الذين استولوا على الحكم في يوليو١٩٥٢. (سيعزله عبد الناصر فيما بعد، في الظروف التي سأذكرها في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب. سيعزله راغماً متألماً على أثر الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧، والتي أُلقِي بتبعتها على عامر الذي كان في ذلك الوقت رئيساً لأركان الحرب).

أظهر عبد الناصر فضولاً لا حدّ له وقدرةً على الإصغاء خارقة للعادة. وقبل أن أتمكن من طرح السؤال الأول في أسئلة الحوار الذي كنتُ أعدُّ لنشره في صحيفة "لوموند"، كان هو قد سألني باستفاضة عن حياتي المهنية، وعن نظام عمل وسائل الإعلام الفرنسية، وعن الحريات التي تتمتع بها، بل إنه قد فاجأني بسؤالي عن حياتي الشخصية. كم من الأطفال رُزقنا؟ وكيف هو مسكننا؟ وبأي وسيلة تمكنت من شراء الشقة التي نقطنها في قلب مدينة باريس بالتقسيط؟ وما هي معدل الفائدة التي يتضمنها القرض المصرفي؟ وبأي نسبة يتسبب سداد الأقساط في إرهاق ميزانيتنا؟ وقد حملته أمارات الدهشة البادية على وجهي على الاعتذار عن تطفله، مفسراً مسلكه برغبته في معرفة إن كان بإمكانه تزويد المصريين بمساكن مخفضة الكلفة بحيث يتسنى لهم امتلاكها؛ فهو يتساءل ليعرف إن كان مثيل ذلك المشروع قابلاً للتحقيق في بلد نامٍ لا يكاد يفي دخل الغالبية العظمى للمواطنين فيه حدّ الكفاف من أسباب العيش.

وكما لو كان مكتبه لم يزوده بكافة المعلومات المتعلقة بشخصي، راح يسألني مجدداً عن أصولي، وعن حياتي في مصر في سنوات شبابي، لكنه حرص على تفادي الخوض في الأسباب التي دفعت بي إلى المنفى. هكذا تبين أننا "جيران" نظراً لكون حي مصر الجديدة الذي ولدتُ فيه يقع على مقربة من بيته في منشية البكري حيث جرى بيننا اللقاء. وهكذا انبرى بوضوح في عملية استمالة لا يعلم سرّ صنعتها سوى خبراء الاتصال.

بدا لي الجوُّ العام مناسباً لطرح السؤال الأكثر حساسية بين أسئلتي، والمتعلق بالمعتقلات. وكان هو يتوقعه، على حدّ ما أبداه من سرعةٍ في إيراد الرد. إذ صرح بهدوء قائلاً:" قررتُ الإفراج عن جميع السجناء السياسيين قبل نهاية هذا العام". وقد احتل هذا النبأ، غير المتوقع بالمرة، عناوين الصحافة العالمية، وصحيفة "لوموند" بطبيعة الحال. كما بثت الخبرَ جميعُ الإذاعات، باستثناء الإذاعة المصرية على نحو أثار الاستغراب. ولم يحل ذلك دون وصول الخبر إلى مئات المساجين، بفضل المحطات الأجنبية التي كانوا يستمعون إليها بانتظام. هكذا، ضجت المعتقلات بالفرحة، وعمَّ الابتهاجُ الصاخبُ احتفاءً بالحدث. وهبت رياح التفاؤل على المجتمع المدني، المنتمي معظمه إلى اليسار. أما النتيجة العجيبة المترتبة على ذلك، فهي أنني صرت بالنسبة للمعتقلين السياسيين "البطل" الذي أفلح في انتزاع الوعد من الرئيس.

كانت الهوة الفاصلة بين الرئيس المصري وبين الشيوعيين تبدو مستحيلة العبور، على

الأقل في تلك الفترة. وكان غالبيتهم قد أدانوا أساساً الانقلاب الناصري في يوليو ١٩٥٢، ثم أدانوا بعد ذلك بقليل تصفية عاملين شيوعيين حوكما صورياً ونُفذ فيهما حكم الاعدام. بعد ذلك بعامين، اصطف الشيوعيون بجانب اللواء محمد نجيب مطالبين بعودة الجيش إلى ثكناته. فتم اعتقال العديد منهم، أما خالد محيي الدين، وهو أحد الضباط من ذوي الميول الشيوعية داخل مجلس قيادة الثورة، وواحد من المقربين من عبد الناصر، فقد تم إبعاده إلى سويسرا. وانفجرت موجة عاتية وغير مسبوقة من الاعتقالات في عام ١٩٥٨، حين عبَّر الماركسيون عن اختلافهم مع سياسة عبد الناصر المنادية بالوحدة العربية. إذ عابوا عليه فرضه وحدة مصطنعة، تقوم على سيادة حزب أوحد.

كانت الوحدة السورية المصرية قد تأسست تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة في فبراير ١٩٥٨، بناءً على إلحاح قادة دمشق، ووفقاً للشروط التي أملاها الرئيس عبد الناصر: فحُلّت جميع التنظيمات السياسية لصالح الحزب الواحد، ونُقل النظامين السياسي والاقتصادي الساريين في وادي النيل حرفياً إلى سوريا، بغض النظر عن كيانها، وعاداتها، والظروف المحلية الراهنة. ورغم كل شيء، أثار اندماج البلدين في البداية حماسةً عارمة بين السوريين والمصريين، كما أشاع البهجة في مجمل العالم العربي. ورحبت وسائل الإعلام ببزوغ فجر جديد لـ "أمة" ستمتد حدودها من الخليج الفارسي حتى المحيط الأطلسي. وأُخطِر الإمبرياليون وعملاؤهم، والملاك المستغلون، والملكيات الرجعية، أن ذلك ليس إلا بداية لعملية حتمية لا مفر منها.

وأدت الإطاحةُ بالملكية العراقية في يوليو ١٩٥٨، ووصول جماعة حاكمة شديدة الشبه بتلك المستقرة في القاهرة، وتصريحاتها الأولى ذات الطابع الثوري، والقومي، والاشتراكي، إلى إثارة آمال عريضة عبر المنطقة. كان ثمة اعتقاد أن زمان الناصرية المنتصرة آخذ في التقدم باتجاه ذروة جديدة. وفي بلدان أخرى، مثل لبنان، حيث اتجه أنصار الوحدة العربية- وهم كثر- إلى التحفز ، كان ثمة استعداد واضح للّحاق بقافلة هذه الوحدة العربية المظفرة.

رغم ذلك، وعلى عكس كل التوقعات، لعب الماركسيون دوراً عكّرَ ذلك الصفو. فعلى امتداد العالم العربي، لاسيما في العراق، عارض الشيوعيون قيام وحدة محتملة بين القاهرة والعراق. إذ مثّلت تلك الوحدة في نظرهم ارتداداً إلى الوراء، نظراً لكون الحركة الثورية في بلاد الرافدين أكثر راديكالية من نظيرتها في وادي النيل. فعلى نقيض عبد الناصر، استند نظيره

العراقي، العميد عبد الكريم قاسم، إلى ائتلاف من القوى السياسية. وفي المرتبة الأولى، كان الشيوعيون العراقيون عازمين على مقاومة تأسيس حزب أوحد في وقت كانوا هم أنفسهم يحتلون فيه الصدارة. إذ كانوا يتمتعون بنفوذ كبير بين الشيعة، كبرى الطوائف في العراق، وكذلك بين الأكراد (الذين شكّلوا قرابة ربع عدد السكان)، وكانت كلتا الطائفتين تحاذر حالة الاتحاد التي من شأنها محو خصوصية هويتها وصهرها داخل كيان عربي سني. وفي المجمل، لم تكن الغالبية العظمى للعراقيين، شأنها شأن حكومة العميد قاسم، راغبةً في الذوبان داخل الجمهورية العربية المتحدة.

لم تلبث الخلافات الناشبة بين القاهرة وبغداد، التي بدأت خافتة، أن اكتسبت مظاهر المواجهة السافرة. واعتُبر الشيوعيون المصريون، الذين اصطفّوا وراء رفاقهم العراقيين، بمثابة خونة لبلادهم وللأمة العربية. وانهالت موجة الاعتقالات لا عليهم فحسب، وإنما أيضاً على العديد من المفكرين الليبراليين أو اليساريين ممن استنكروا البونابرتية الناصرية.

لذلك، بدا لي إعلان الافراج عن السجناء السياسيين، بعد ذلك بخمسة أعوام، وبلا إبداء أي أسباب، محيراً للغاية. فلماذا اتُخذ هذا القرار، ولماذا جاء الإعلان عنه لصحفي أجنبي زائر؟، لقد بدا جليّاً أن عبد الناصر كان راغباً أساساً في مخاطبة الرأي العام الغربي الذي لم تكن غالبيته تأنس إليه بالمرة. وكان عليه تدعيم نظامه المتزعزع إثر انهيار الوحدة السورية المصرية قبل عامين. وهو من تضررت حُظوته في العالم العربي وحتى في مصر. فبعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم في ١٩٦٣، تعامل خلفاؤه في حزب البعث كمنافسين للناصريين. حتى بات الرئيس المصري يحاذر منهم إلى درجة الوسواس، معتبراً أن ذلك التنظيم قد خانه بتسببه في انهيار الجمهورية العربية المتحدة.

وحين أُعيد النظر في الماضي، أدركُ أن إغلاق المعتقلات ما كان يستأهل كل تلك الدهشة. فعلى الرغم من طبيعته اللافتة للأنظار، لم يكن ذلك سوى إجراء بين إجراءات أخرى تنمُّ عن رغبة عبد الناصر في طي الصفحة. فلقد كانت تلك خطوة منطقية في تسلسل الإصلاحات المستحدثة لتجديد النظام وتقويته. وفيها اعتُبر بمثابة نقد ذاتي، بدأ عبد الناصر بالعدول عن الوحدة العربية التقليدية إذ أعطاها محتوى يجعل منها مذهباً متهافتاً. فمثلما شرح لي أثناء لقائنا، لا يمكن تحقيق الوحدة إلا بين الشعوب ذات "الأهداف المشتركة"،

كالاشتراكية والتصدي للإمبريالية. وبعبارة أخرى، لم تعد المشترَكات الثقافية واللغوية والدينية كافية لتحقيق الوحدة. إذ حلّت وحدة الشعوب محل وحدة الأوطان: فإن كان لذلك أن يتحقق، كما أشار عبد الناصر، فإن كونفدرالية مزودة بمجلسين، أحدهما منتخب وفقاً للتمثيل النسبي، والآخر يمثل الدول الأعضاء بالتساوي، قد تفي بالمصالح النوعية للشعوب المعنية. وكان من الواضح أن السوق المشتركة، كما تصورها الجنرال ديجول، كانت تمثل نموذجاً بالنسبة له.

وإذ كان الرئيس عبد الناصر غيرَ راضٍ عن صياغة مذهب عصيّ على التنفيذ، على الأقل في المستقبل المنظور، فقد قاوم الضغوط التي مورست عليه لإبرام الوحدة بين مصر واليمن، التي اجتاحها للدفاع عن الجمهورية التي قامت في نهاية عام ١٩٦٢، ضد القبائل المأجورة من قِبل الملك المخلوع والمملكة العربية السعودية. وبالمثل، لم يرحب عبد الناصر بفكرة الوحدة بين مصر والجزائر. كما أدان شوفينية قادة بغداد الجدد، الذين رفضوا الاعتراف بشرعية التطلعات الكردية (مسلمين من غير العرب) المطالِبة بالحكم الذاتي داخل الدولة العراقية. وبعد ذلك بأعوام، لن يلبي عبد الناصر الطلب اللحوح الذي رغبه العقيد معمر القذافي، حاكم ليبيا المندفع، لإعلان الاتحاد بين البلدين.

كان من الواضح أن الريّس عبد الناصر يسعى لتهيئة ساحةٍ خلفية صديقة لبلاده، تقبل استيعاب فائض السكان المصريين ومنتجاتهم الزائدة عن الحاجة. كما كان يهدف إلى ممارسة ضغوط على الدول العربية النفطية، المصنفة كـ "ملكيات رجعية"، لإجبارها على تخصيص جزء من دخلها لتنمية "الشعوب الشقيقة" المفتقرة إلى الموارد الطبيعية، وعلى رأسها مصر بطبيعة الحال. أما السطوة السياسية التي يزمع ممارستها على الجماهير العربية، فهو يسعى من خلالها إلى إحداث تضامن كامل يرمي أساساً إلى تقوية الدور الذي تلعبه مصر على الساحة الدولية.

وقد كان تجسُّد تلك السياسة ظاهراً في كافتيريا "نايت آند داي"، بفندق سميراميس القائم على ضفاف النيل. ونظراً لبقائه مفتوحاً طوال اليوم كما يشير اسمه، فقد كان يُعدّ ملتقى اللاجئين السياسيين العرب، ممن كانوا من قبل أو سيصبحون من بعد في فئة الحكام، حيث كانوا يخالطون المفكرين المصريين من كافة الاتجاهات بلا تمييز. وكان جميع هؤلاء

المنفيين تقريباً "ناصريين"، إذ كان تقديرُهم أن الوحدةَ العربية، أيّاً كان شكلها ومحتواها، خليقةٌ بتحقيق تطلعات كلّ منهم على حِدة.كانوا جميعاً مدينين للريّس، الذي منحهم اللجوء السياسي، وكثيراً ما أمدهم بأسباب تلبية احتياجاتهم. ومن جانبه، كان عبد الناصر يضمن بذلك لنفسه حلفاءَ محتملين في الوطن العربي.

كنتُ أرتاد تلك اللقاءات يومياً تقريباً، وأشارك في النقاشات المتصلة حتى ساعات الليل المتأخرة. كان الصحفي يجد فيها مبتغاه. فبحسبه أن ينصتَ إلى الحاضرين وهم يتنادون فيما بينهم وهم جالسون إلى طاولاتهم المتجاورة، ليتعرفَ على الوضع في مختلف بلدان المنطقة. بل إنني كثيراً ما كنتُ ألتقط من تلك الأحاديث معلوماتٍ مستجدة تتناقلها حركاتٌ معارضة، وينشرها ممثلوها في القاهرة.

كان **فؤاد الركابي** أحد المنشقين عن حزب البعث، الذي كان أحد مؤسسيه، قبل أن يترأس الحزب الناصري بالعراق، كما كان في السابق أحد وزراء العميد قاسم، وكان يحدثنا عن الفظائع المرتكبة في بغداد بعد انقلاب ١٩٦٣.كان شاباً (يناهز الثانية والثلاثين) مفعماً بالحماسة والتفاؤل، لا يساوره شك في المستقبل المشرق الذي ينتظر بلاده. وقد حرص عبد الناصر على إحاطته بمودته بقبوله أن يكون شاهداً على عقد زواجه. وحين عاد إلى العراق، كان مصيره القتل في السجن على أيدي جلادي صدام حسين.

أما **سعيد العطار**، ذو الثلاثين عاماً، الذي كنتُ قد تعرفتُ عليه في باريس حيث كان طالباً، فكان يدافع بحماس عن قضية الجمهورية اليمنية، التى تأسست في العام السابق. بفضله، كنتُ أحد أوائل الغربيين الداخلين بصحبته إلى مقرّ الإمامة ولم يكن قد مرّ أسبوعٌ واحدٌ على الإطاحة بالملكية. وسعيد، الذي ينحدر أصله من جيبوتي، ويحمل شهادة في الاقتصاد من الجامعة الفرنسية، كُتب له أن يتقلد مناصب عليا وزارية في اليمن. وقد استمرت صداقتنا لعقود طويلة.

وأما **عبد الله الريماوي**، الذي كان أستاذاً للرياضيات والفيزياء، ونائباً سابقاً في البرلمان الأردني، فهو يمثل الفلسطيني النموذجي في تلك الحقبة، إذ كان يرى أن الوحدة العربية يجب أن تكون سابقةً ومقدمة على تحرير فلسطين، لا لاحقة له أو مؤخرة عليه. كان يعلن نفسه ناصرياً لكنه كان معادياً لفكرة الحزب الأوحد؛ كما كان رافضاً لفرضية عبد الناصر الذاهبة

إلى إمكانية حل المشكلة الفلسطينية سلمياً إذا ما طبقت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة، واعتاد أن يردد أن الدولة العبرية يجب أن تختفي بوصفها كيان استعماري.

أما اللواء الركن علي أبو نوّار، الهارب من الأردن على أثر مؤامرة حاكها ضد الملك حسين، فكان رجلاً قليل الكلام، يبدو كقومي عربي جفول متشكك، يعادي الإنجليز، ويرتاب في مواطنيه المنحدرين من أصل فلسطيني. كان يشذُّ عن جميع محدثيَّ في مقهى "نايت آند داي"، بشخصيته وبآرائه وبمظهره. كان به تصلّب كسمْت العسكريين، تراه مرتدياً طوال الوقت حلة جيدة الصنع ذات لون رمادي لؤلؤي، أما ربطة عنقه وأزرار معصميه فكانت دائماً سوداء اللون. كان يبدي العداء والاحتقار واللامبالاة إزاء أعضاء مجموعتنا، باستثناء سلطان "لحج"، الحاكم المعزول لأحد الأقاليم اليمنيّة، الذي كان يتواصل معه. كان يتجادل أحياناً مع المفكرين الناصريين الجالسين بيننا. وسمعته ذات ليلة يقول للصحفي لطفي الخولي الذي كان يجاهر بماركسيته: "ينبغي ذبح كل الشيوعيين من أمثالك". وإذ كان يستشعر رأيي فيه، بادرني في ليلة أخرى قائلاً: "نعم، أنا فاشي إن كان ذلك يعني الدفاع عن الأمة العربية، ونعم، أنا عنصري حين يتعلق الأمر بالتنديد بادعاء الأكراد الحق في الحكم الذاتي". كان من المستحيل الدخول معه في أبسط حوار. وعلى أثر عفو الملك عنه، عاد في العام التالي إلى عمّان، حيث شارك في عام ١٩٧٠ في قمع الفدائيين الفلسطينيين في مواجهتهم للجيش الأردني (فيما عُرف بأيلول الأسود)، ليُعيَّن من ثَمّ سفيراً لبلاده في باريس حيث طلب مساعدتي لتعريفه إلى المجتمع المدني الباريسي.

وأما جلال طالباني، الذي كان وقتذاك موظفاً عسكرياً لدى زعيم الانتفاضة الكردية الملا مصطفى البرزاني، فلم يكن يقسم إلا بحياة عبد الناصر الذي أولاه شرف استقباله، وأكد له دعمه لكفاح الشعب الكردي من أجل الحصول على الحكم الذاتي. وكان الموقف الذي اتخذه الريس جريئاً في زمان كانت الوحدة العربية تختلط فيه بالشوفينية بمنتهى السهولة. ولقد ربطتني صداقة بجلال الذي عاودتُ لقاءه مراراً في أروقة المقاومة الكردية في العراق، وكذلك في بغداد، وفي بيروت، وفي طهران، وفي أنقرة، وفي باريس... كان لحديثه جاذبية، وفي حسه الفكاهي عوضٌ عن روحه المتهكمة، فكان يغير بمنتهى البساطة من ولاءاته، وأعدائه، وحلفائه، بل وأيديولوجيته (فقد كان ماوياً وغير ذلك)، حتى أنه وصل

به الأمر إلى التفاهم مع صدام حسين. كان تكتيكه يتغير تبعاً للظروف، أما استراتيجيته فظلت راسخةً لا تتغير، إذ ظل وفياً إلى تطلعات شعبه. وقد وصل إلى قمة مشواره المهني لحظة انتخابه رئيساً للجمهورية العراقية بعد اسقاط صدام حسين في ٢٠٠٣. وقد كان وفاؤه للتحالف مع الولايات المتحدة، حامية الأكراد قبل وبعد غزوها العراق، وفاءً نموذجياً.

شخصية أخرى لافتة في لقاءات مقهى "نايت آند داي"، هي شخصية الشاعر ورسام الكاريكاتير **صلاح جاهين**، نجم صحيفة "الأهرام" اليومية، الذي كان يشيع البهجة فينا، ويلقي علينا النكات الساخرة بحذرٍ من رموز النظام. كان قصيراً، سميناً، خفيف الشعر، طفولي الوجه، وكانت له شجاعةٌ إنسانية تضاهي شجاعةَ آرائه. فلكي يرسم صورة مصاحبة لمقال يشير إلى محدودية الحريات المتاحة في مجال التعليم العالي، نشر جاهين في الأهرام رسماً لعقل مغلق بقفل. ولما كنتُ على علم بشخصيته البعيدة كل البعد عن العنصرية، فلقد ألمحتُ إليه ذات مرة أنه قد يُتهم بمعاداة السامية لنشره رسوماً كاريكاتورية تظهر الاسرائيلي دوماً بأنف معقوف. وإذ تفاجأ لذلك، وهو الذي لا يعلم شيئاً عن أبعاد معاداة اليهودية في الغرب، فقد عدَّل تماماً، اعتباراً من اليوم التالي، من تصويره لملامح المواطن في الدولة العبرية.

وكان ثمة تونسي مثير للاهتمام، هو **إبراهيم طوبال**، الذي لم يكن ينتمي إلى أي حزب، ولا كانت تربطه علاقات سياسية ببلده الأم، لكنه كان يبشر طوال الوقت بالثورة التي ستطيح بنظام الحبيب بورقيبة، من دون أن ننجح نحن في تحديد إذا كان جاداً في قوله أم لا.

وأما زعيم المعارضة المغربية، **المهدي بن بركة**، فكان ينضم إلينا أحياناً في مقهى "نايت آند داي"، فيصغي باهتمام إلى كل ما يقال، ويحدثنا عن الوضع في بلاده أقل مما يحدثنا عن مشروعه الخاص بمؤتمر "القارات الثلاثة" (أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية) الرامي إلى الجمع بين شعوب العالم الثالث في جبهة مضادة للإمبريالية. ولم يكن يخفي تعاطفه مع البعثيين رغم علاقاته الطيبة مع منافسيهم الناصريين، كما كان مؤيداً للحكومة في بغداد ضد الاستقلاليين الأكراد. وقد قامت أجهزة الاستخبارات المغربية، بالاشتراك مع بعض من رجال الشرطة الفرنسية، باغتياله في باريس بعد ذلك بعامين.

ومن الأعضاء الدائمين في مجموعتنا كان هناك **الأخضر الابراهيمي**، والذى كان فى الثلاثينيات من عمره آنذاك وسفيراً للجزائر في القاهرة. كان الأخضر دبلوماسياً غير نمطي.

كان مناضلاً في جبهة التحرير الوطنية قبل الاستقلال، يأتي إلى مقهانا مرتدياً بنطاله الجينـز وقميصاً بلا سترة، منتعلاً صندلاً في قدميه، ليشارك في أحاديثنا بصفته مفكر ملتزم. وقد كان رغم ذلك شديد الكتمان، ولذلك أسبابه. فقد كان على علاقة وطيدة برجال القيادة المصريين وعلى رأسهم عبد الناصر، الذي كان يُكنُّ له مشاعر التقدير والصداقة. كنا ننصت إليه باهتمام بالغ لاسيما وأن ملاحظاته وتحليلاته كانت على درجة عالية من الحصافة.

تقلد الأخضر، الذي احتفظتُ بأواصر الصداقة معه طوال عقود، مناصب عليا في بلاده، لاسيما منصب وزير الخارجية، قبل أن يعمل كمساعد للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. وقد أرسله هذا الأخير إلى مختلف الدول التي تشكل بؤراً للنزاع، لاسيما أفغانستان والعراق بعد احتلال القوات الأمريكية لهما بقيادة جورج بوش، وقد أثبت الإبراهيمي أنه دبلوماسي بالغ الحنكة، وهو بلاشك رجل من أبرز رجال زماننا.

ترتب على تيار الوحدة العربية الجديدة الذي ابتدعه عبد الناصر إسقاطُ أحد العوائق الرئيسية التي كانت تحول دون المصالحة مع اليسار؛ إذ لم يعد هناك ما يستدعي حبس الشيوعيين، الذي كان السبب فيه تحديداً معارضتُهم للوحدة مع سوريا والعراق. وقد كان لدى الماركسيين من كافة الأطياف أسبابٌ أخرى للتقرُّب إلى زعيم الثورة المصرية، قبل أن يتحولوا بصورة دائمة إلى الناصرية. إذ كانوا قد استحسنوا الإجراءات "التقدمية" التي اتخذها الريّس: مثل مشاركة مصر في مؤتمر باندونج ثم التحاقها بحركة دول عدم الانحياز، وصفقة التسلح المبرمة مع موسكو، وتأميم شركة قناة السويس، والمعاهدة التي أنهت الاحتلال البريطاني، والاتفاق المبرم مع الاتحاد السوفييتي لتمويل وبناء السد العالي في أسوان، ليتحقق بذلك حلم يمتد عمره لعدّة أجيال من المصريين.

تصاعدت النقاشات بين المعتقلين السياسيين بعد الإعلان عن قرب الإفراج عنهم. فتساءلوا: هل يجدر بهم الانضواء تحت لواء الناصرية بلا قيد أو شرط رغم ما يشوبها من طابع استبدادي؟، أبرز أنصار التحالف أهمية المنعطف المتجه بوضوح إلى اليسار، الذي اتخذه عبد الناصر خلال العام الماضي بإصدار "القوانين الاشتراكية"، وتبني "الميثاق الوطني"، الذي يدخل بالبلاد إلى طريق "الاشتراكية العلمية" بدلاً من "الاشتراكية العربية" التي اعتُبرت منذ ذلك الوقت لاغية. كما أشاروا إلى ما كان من تنديد بـ "الرأسماليين المحتكرين

المستغلين"، ومن تأميم لممتلكاتهم بمنتهى القوة. واحتفوا باستحواذ الدولة على شركات التأمين، وجميع المؤسسات المالية، ومن بينها المصرفين الرئيسيين، بنك مصر والبنك الأهلي المصري. وفي المحصلة، ضربت التأميمات نصف الاستثمارات الصناعية والتجارية.

ومن الأمور التي حظيت أيضاً باستحسان الشيوعين "الناصريين" التوسع في الإصلاح الزراعي، وتقليص رقعة الملكية الفردية إلى النصف. كما تم تعديل النظام الضريبي جذرياً لصالح ذوى الدخول المتواضعة، بينما تم بتر الدخول المرتفعة بنسبة تصل حتى ٩٠٪ من قيمتها. كما تم وضع حدّ أقصى لرواتب كبار الموظفين ورؤساء المؤسسات. أما عمال المصانع فباتوا بمثابة أطفال النظام المدللين. صاروا يتمتعون بأسبوع العمل ذي الاثنتين والأربعين ساعة، ويتولون بأنفسهم إدارة مؤسساتهم، ويحصلون على حصة قدرها ٢٥٪ من الأرباح، تضاف إليها رواتبهم. كما ندد ناصر بـ "البرجوازية الجديدة" التي تكونت على هامش النظام "الاشتراكي". وأما "الميثاق الوطني"، الذي صار بمثابة الكتاب المقدس للدولة المصرية الجديدة، فقد أدان بلا أدنى سخرية "السلطة الشخصية". مع ذلك، فقد أدان الميثاق مبدأ ديكتاتورية البروليتاريا، ونادى بـ "تحالف قوى الشعب العامل".

ها هو السيناريو قد حُبِك، والديكور قد نُصب، وبقي تعيين ممثلي الناصرية اليسارية الجديدة. غير أن جزءً كبيراً من أهل الفكر، الموزعين بين الاحتراز والإنكار والتشكك، قد فضلوا الاكتفاء بدور المشاهد. هكذا تجمَّل بالصمت ليبراليون، وماركسيون، ومستقلون، وشيوعيون طلقاء تحت المراقبة أو معتقلون. وأُلغيت منذ ذاك الحين الأحكام العرفية والرقابة على الصحف. وكلف عبد الناصر هيكل بتسوية ما عُرف تخففاً بـ "أزمة المثقفين". فما كان من رئيس تحرير الأهرام إلا أن استهدف بين هؤلاء المثقفين أقطابَ اليسار، الذي كان يمثل الأغلبية العظمى في المجتمع المدني. فخصص صفحة يومية في الجريدة "للآراء" (الحرة) وعهد بإدارتها إلى ماركسي شهير، هو لطفي الخولي، الذي جعل منها مركزاً للتجمع. كما صرح هيكل للخولي لاحقاً بتأسيس مجلة "الطليعة" لكي تكون بمثابة لسان حال شبه رسمي للماركسيين ، الذين عبروا عن تحفظهم من خلال الرقابة الذاتية. منطقياً، كان ينبغي بالضرورة أن تكون الخطوة التالية هي تصفية المعتقلات، المأهولة بكوادر مهنية، وبمفكرين نوابغ، وبسياسيين مخضرمين. فقد كان الحزب الأوحد - حزب الاتحاد الاشتراكي العربي -

في أمسِّ الحاجة لهم لوضع إطاره الفكرى والتنظيمى لما يقرب من خمسة ملايين عضو. فكان في ذلك السياق، وبذلك المنظور، أن اختار عبد الناصر المبعوث الخاص لصحيفة "لوموند" الفرنسية للإعلان عن قراره بالإفراج عن السجناء السياسيين. وبأثر رجعي، راحت أجزاء الصورة تتجمع لتؤلف لوحة متماسكة للمشهد السياسي السائد آنذاك.

مع ذلك لم يلبث المعتقلون أن اكتشفوا مقاصد ناصر الخفية، لاسيما حقيقة اضطرارهم لدفع ثمن غالٍ لقاء حصولهم على الحرية. وبينما كان الإفراج عنهم يتم بقدر محسوب وعلى مدى شهور طويلة، ألزم الرئيس المصري الشيوعيين على وجه الخصوص بتعهد مكتوب بعدم التصرف ضد مصالح الجمهورية وبحل كافة تنظيماتهم. وفي المقابل، عرض عليهم إدماجهم بصفة فردية، وبوصفهم "مواطنين"، داخل الحزب الأوحد وفي إدارة شؤون الدولة.

كان رد الفعل الأول للمعتقلين هو الاستنكار. إذ كان من المستبعد أن يتخلوا عن كل شيء حتى عن هويتهم لاستعادة الحرية. فما كان منهم إلا أن أخطروا السلطة برفضهم القاطع للتوقيع على شهادة حسن سير وسلوك، وطالبوا بإلغاء القوانين المضادة للشيوعيين التي تنصّ على عقوبات مغلظة بالسجن، والتي صدر العديد منها فى العهد الملكي.

بدا المأزقُ مستحكماً. فما كان من عبد الناصر إلا أن أذعن، نظراً لاستعجاله القضاء على أسباب الخلاف قبل أن يصلَ إلى مصر نيكيتا خروشوف، الأمين العام للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفييتي. وكان هذا الأخير قد لَمَز أنور السادات، الذي أتى إلى موسكو ليدعوه إلى افتتاح السد العالي بأسوان، بقوله، مازجاً بين الجد والهزل: "لا أريد أن أخاطر بالتعرض للقبض عليَّ عندكم بسبب معتقداتي الشيوعية". وتؤكد تلك النادرة (التي رواها لي أحد أعضاء الوفد المصري) أن خروشوف لم يكن بمقدوره أو بالأحرى لم يكن يريد الذهاب إلى بلد به المئات من الشيوعيين المعتقلين.

يبقى أن آخر حالات الإفراج قد تمت بالتحديد قبل يوم واحد فقط من وصول خروشوف إلى الإسكندرية في مايو ١٩٦٤. ويجدر تذكرُ ذلك التاريخ جيداً : فتلك هي المرة الأولى، على مدار عشرين عاماً، التي تخلو فيها مصرُ من السجناء السياسيين الشيوعيين. ولاشك أن رحلة الزعيم السوفييتي إلى مصر كانت غير مسبوقة في الحوليات الدبلوماسية لكلا البلدين. إذ

تظل هذه الرحلة فريدةً من نوعها سواء لأهميتها السياسية، أو لما أحاط بها من مظاهر دعائية، أو لحرارة الاستقبال التي اختُص بها ضيفُ مصر، أو لمدتها التي أثارت الدهشة لفرط طولها. فطوال ستة عشر يوماً، كنتُ عضواً في مجموعة الصحفيين المرافقين لنيكيتا خروشوف في جولته الميمونة، التي صحبه فيها العديدُ من كبار المسئولين الروس، مثل **أندريه جروميكو**، وزير الخارجية، والمارشال **أندريه جريشكو، القائد الأعلى لقوات حلف وارسو**.

كما أتى بصحبة الزعيم السوفييتي زوجته، وابنه سرجي، وابنته رادا وزوج ابنته السيد أدجوبي، ليُسبغ بذلك على رحلته طابعاً عائلياً. وقد أضاف خروشوف إلى مهامه السياسية مباهج السياحة. فحضر حفلاً بالأوبرا، وشارك في رحلة بحرية في البحر الأحمر، وزار متاحفَ، وآثاراً تاريخية، وبالطبع أهرامات الجيزة، والمقابر الفرعونية بوادي الملوك في الأقصر. وبدا واضحاً أن كل ما رآه قد أدهشه وأسعده.

عند نزوله من الباخرة في الإسكندرية، استُقبِل بوابل من طلقات المدفعية، والبالونات الطائرة، والنشيدين الوطنيين تعزفهما الجوقة العسكرية، قبل أن يصافح الشخصيات التي أتت للترحيب به، في مقدمتهم كلّ أعضاء الحكومة، وأعضاء البرلمان ورؤساء البعثات الدبلوماسية. كما نُثرت قصاصات الورق الملونة ووريقات الورود على طول مساره حتى ركب القطار الذي أقلّه إلى القاهرة. وكان مئات الآلاف من المصريين، معظمهم فلاحون بالجلباب التقليدي وتلاميذ بالزي المدرسي، قد اصطفوا على طول السكة الحديدية، لتحيته في هرج وصخب. أما موكبه في شوارع القاهرة؛ تحت أقواس النصر المشيّدة تكريماً له ولافتات الاحتفاء بالصداقة المصرية السوفييتية، فلم يُرَ له مثيل على أرض وادي النيل.

كان لدى جمال عبد الناصر أسبابٌ وجيهة لتهيئة ذلك الاستقبال لنيكيتا خروشوف. فقد طلب المساعدة تباعاً من ألمانيا الاتحادية، ومن المملكة المتحدة، ومن الولايات المتحدة لبناء السد العالي بأسوان، من دون أن يحظى طلبه بالقبول. فرغم أن ناصر قد قَبِل بالشروط الاقتصادية الجائرة التي وضعتها واشنطن، إذا به يتعرض للصدمة ويستشعر الإهانة بسبب القرار المفاجئ لوزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٥٦ بسحب عرضها التمويلي، بذريعة أن مصر لن تتمكن من الوفاء بتعهداتها المالية. وواقع الأمر، أن وزير الخارجية الأمريكي، جون فوستر دالاس، كان قد رضخ للضغوط المتضافرة بين كلّ من اللوبي الصهيوني، ومزارعي

القطن في ولايات الجنوب، الذين كانوا يخشون توسع المزارع المصرية، بالإضافة إلى أعضاء من الكونجرس المعادي لذلك "الفاشي" الذي مثَلَه عبد الناصر في أعينهم. وكان عبد الناصر لا يستبعد رغبة واشنطن ولندن في الإطاحة به بانقلاب مماثل لما تسبب في إسقاط محمد مصدق في إيران، قبل ذلك بثلاثة أعوام.

في تلك الظروف إذن قرر الريّس التوجه إلى موسكو، بعد استنفاد كافة الوسائل، وبعد أن استحوذ على عوائد قناة السويس. وقد قدم له نيكيتا خروشوف هدية القرن بقبوله إمداده بالأموال، وبالتكنولوجيا، وبآلاف المهندسين والفنيين اللازمين لتشييد ما وُصف ب"هرم الأزمنة الحديثة الأكبر".

ولقد كان لإنجاز هذا المشروع الضخم أهمية حيوية على عدة أصعدة: فمن شأن السد أن ينظم تدفق مياه النيل. التي كان جزء كبير منها يضيع في البحر بسبب غياب السدود الحاجزة لها. ومن شأنه استصلاح وري حوالي ٨٥٠,٠٠٠ فدانا. ومضاعفة إنتاج الطاقة الكهرومائية في غضون ثمانية أعوام. والعمل بذلك على تعزيز التصنيع في البلاد. باختصار. سيحفظ السد مصر من الفيضانات المدمرة ومن مواسم القحط المتلفة. مع السماح لها بتلبية احتياجات سكانها الذين أخذ مستوى معيشتهم في الانخفاض بالقدر الذى ارتفع به تعدادهم. وكان تنفيذ المشروع ملحا للغاية لاسيما وقد تقلص نصيب الفرد من مساحة الأرض المزروعة بمقدار النصف، في غضون أربعين عاما.

كانت لحظة الذروة في الاحتفاليات المنظمة بمناسبة افتتاح السد هي بلا ريب الاحتفال الذي شهد تحويل مجرى مياه النيل لتغذية بحيرة صناعية طولها حوالي ٥٠٠ كيلومتراً. وقد حضر بضعُ مئات من الصحفيين القادمين من شتى أنحاء العالم، مراسم تشغيل أكبر سد في أفريقيا. وتراءى الاحتفال لأعيننا في صورةٍ تضارع أهمية الحدث، الذي لم تتردد الصحافة في وصفه بالحدث التاريخي. فقد كان الاستاد الرياضي الدائري يعج بمائة وعشرين ألف شخص، بينهم عشرات الآلاف من العمال والمهندسين المصريين، وبضعة آلاف من الفنيين السوفييت، الذين اجتهدوا جميعاً في العمل ليل نهار طوال اثنين وخمسين شهراً، لينتهوا من المرحلة الأولى من الأعمال قبل عام كامل من الموعد المحدد. وتعالت الهتافات والغناء من الكتلة البشرية الحاضرة للترحيب بعبد الناصر "أبو مصر الحديثة"، وبخروشوف "صديق

العرب المخلص"، اللذيْن كانا واقفيْن فوق صخرة، ومعهما ثلاثةٌ من رؤساء الدول العربية، ومن حولهما أقرب معاونيهما. وقد استثاروا هديراً من صيحات الفرح المدوية حين ضغطوا معاً على زر لتفجير شحنة من الديناميت لإسقاط السدادة الرملية التي كانت تغلق مدخل قناة تحويل مجرى المياه.

وقد شهدت ذروة المهرجان إطلاق ألعاب نارية وبالونات بألوان علميّ البلدين، وتشكيل صورتين عملاقتين لناصر وخروشوف بواسطة لوحة بشرية مكونة من آلاف مؤلفة من الشباب المصطفين على مقاعد الاستاد، فيما عزف الأوركسترا السيمفوني العسكري أناشيد وطنية. بدا الرئيس المصري في غاية التأثر. وتبدى وجه الزعيم السوڤييتي متهللاً. وفي الخطاب الذي ألقاه الأخير، توجه بالحديث إلى "الرفيق" ناصر قبل أن يمنحه أسمى وساميْن في الاتحاد السوفييتي، وهما وسام لينين ووسام "بطل الاتحاد السوڤييتي". وقد أجابه عبد الناصر معلناً أن "الشعب المصري لن ينسى على الإطلاق - ومهما طال الزمن – المساعدة النزيهة التي قدمها الصديق العزيز والأخ نيكيتا خروشوف".

غير أن الخطب التي سيلقيها الزعيم السوفييتي على مدار زيارته- والتي بلغت في مجملها خمسة عشر خطاباً- لن تكون دائماً سبباً لإسعاد مضيفيه المصريين. إذ لم يمتنع السيد المموِّل عن إعطاء دروس في الماركسية التطبيقية، ولم يُمسك عن تمجيد الشيوعية (أو كما وصفها "شباب العالم") في بلد يعتبر تلك العقيدة خارجة على القانون، كما كان لا يفتأ عن الاحتفاء بمآثر النظام السوڤييتي الاجتماعية في حديثه إلى عشرات الآلاف من العمال في أربعٍ من المجموعات الصناعية الكبرى. بل إنه لم يبادر في أي لحظة على تحية الاشتراكية التي تنتهجها مصر الناصرية، مع التسليم لها بفضيلة الولوج إلى درب "التنمية غير الرأسمالية". وقد انتزع الأمين العام للحزب الشيوعي السوڤييتي لنفسه نجاحاً خالصاً بين مستمعيه، الذين كانوا يوسعونه تصفيقاً حاداً، على عكس ما كان أحياناً من رجال القيادة المصريين الحاضرين. كان عبد الناصر، الحاضر دوماً، يلزم الصمت، مكتفياً بابتسامة جامدة أو بوجه عابس، لكن محمد حسنين هيكل كان يتكفل بالرد على صفحات الأهرام؛ إذ راح يوجه نقداً لاذعاً للشيوعيين المصريين الذين اتُهموا، ضمن ما اتُهموا به، بالعمى السياسي. لكنه أغفل الإشارة إلى أن الشيوعيين مايزالون يرفضون حلَّ تنظيماتهم...

هذا وقد تمادى خروشوف في الاستفزاز إلى حدّ الهجوم على الوحدة العربية "الشوڤينية"، التي قارنها بالحركة الوحدوية الروسية التي قامت إبان الحقبة القيصرية. وقال صراحةً :"آمُل أن يتم تعديل شعار الوحدة العربية وتحويره ليصبح: "يا أهل الطبقة العاملة العرب، عمالاً، وفلاحين، ومثقفين، اتحدوا ضد المستغلين!"، أما النزاع الإسرائيلي العربي، فلم يتطرق إليه في خطاباته سوى مرة أو مرتين، مع التركيز على ضرورة حلّ جميع المشكلات بالطرق السلمية، والدعوة إلى "سلام عادل وعاقل"، وهو ما يمثل صيغةً متناهيةَ الإبهام والالتباس، لقيت هي الأخرى استحساناً حماسياً لدى المستمعين. فما كان من ناصر إلا أن حذا حذوه بتأييد اقتراح موسكو إعلان البحر المتوسط "منطقة خالية من الأسلحة النووية"، إذ كان يخشى خطر احتمال إمداد إسرائيل بترسانة ذرية في ذلك الوقت.

وقد انتهت الزيارة "التاريخية" للأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي إلى نتائج كان القادة المصريون يرجونها وإن كانوا لا يجرؤون على تصديقها. فقد أعلن نيكيتا خروشوف تباعاً أن موسكو ستموِّل المرحلة الثانية والأخيرة من بناء السد العالي بأسوان، وأنها ستمنح مصر قروضاً طويلة الأجل لتنفيذ الخطة الخمسية الثانية باهظة التكاليف، والتي تتضمن تشييد عشرين مصنعاً للصناعات الثقيلة، ضمن مشروعات أخرى.

هكذا أغدق "الأخ نيكيتا" كرمه على عبد الناصر. وبلغت "الصداقة السوفييتية المصرية" أوجها، حتى أنها أثارت قلق القنصليات الغربية، وتسببت في استقالة السفير الأمريكي بالقاهرة، جون بادو، الذي دفع بذلك ثمن الفشل السياسي لحكومة بلاده. فبرفض الأمريكيين بيع السلاح إلى مصر، ثم رفضهم تمويل بناء السد العالي، ظناً منهم أنهم يزعزعون النظام الناصري بهذه الطريقة، فقد دفعوا بالريّس باتجاه القادة السوڤييت. فضلاً عن ذلك، تعزز وضع الريِّس، الأمر الذي أصاب واشنطن بذهول عظيم. إذ نفعته المدائح التي كيلت له على الصعيد الداخلي، إذ بات يُنظر إليه منذ ذلك الحين على أنه "مؤسس مصر الحديثة" (بتعبير خروشوف). واشتد الجدال فيما بين الشيوعيين؛ وهو الجدال الذي كنتُ شاهداً عليه، ليتخذ توجهاً مغايراً تماماً. إذ لم يعد الأمر متعلقاً بتحديد إذا ما كانوا سيؤيدون أم لا يؤيدون الناصرية الجديدة- التي باتت الغالبية العظمى تُقِر بها- وإنما صار متعلقاً بمسألة إذا ما كانوا سيَقبلون الاندماج داخل الحزب الأوحد، ذلك التنظيم القومي غير الماركسي (الذي ينبذ صراحةً -بين مبادئ أخرى- مبدأ

صراع الطبقات). وقد تمكن أنصار حلِّ الحزب من التغلب على معارضيهم في نهاية الأمر. ولم تخلُ حجج هؤلاء "المراجعين" من وجاهه: إذ أكدوا أن عبد الناصر قد سلك بالفعل طريقاً يؤدي إلى الاشتراكية، بإدخاله إصلاحات تتجاوز كثيراً ما كان يحلم به أكثر الشيوعيين طموحاً. كما اعتُبر الحوار القائم بين صحيفة الأهرام والماركسيين دليلاً على حسن نوايا الرئيس، ووسيلةً لفتح المجال لمزيد من الخطى إلى الإمام. فما عساهم ينشدون خيراً من ذلك؟ وختاماً، خلص المراجعون إلى وجوب إسهام الشيوعيين في تنفيذ تلك الإصلاحات وتعميقها والعمل على جعلها نهائية ومتعذرة على الإلغاء بترسيخها وتأصيلها. إذ يضيف أنصار حلّ الحزب أن الشيوعيين لا يكادون يملكون خياراً آخر، خاصةً وأن أدنى معارضة من جانبهم للنظام لن تكون عقيمةً فحسب، بل خطيرةً أيضاً بالنظر إلى شعبية عبد الناصر واتساع مجال سلطاته.

ولا أحد يعلم إلى يومنا هذا إن كان الكرملين، الذي كان يولي عبد الناصر تقديراً بالغاً، قد نصح الشيوعيين أم لا بإيقاف نشاط تنظيماتهم للانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، الذي تعتبره موسكو بمثابة تشكيل تقدمي خليق بأن يقود إلى الاشتراكية. وكان رجال القيادة الروس يتوهمون في ذلك الوقت أن الحركات المعادية للإمبريالية في العالم الثالث إن لم يكن يسعها إرساء ديمقراطيات شعبية، فيمكنها على الأقل تأسيس دول تندرج في إطار التبعية السوفييتية. ألا يمثل تحوّل القومي فيدل كاسترو إلى الماركسية اللينينية، قبل اتخاذ الحزب الشيوعي الكوبي قرار الانضواء تحت لوائه، سابقة جديرة بالاهتمام؟

مع ذلك، كان الكرملين يُجانبه الصواب كلياً بإغفاله العداء العميق الذي يحمله عبد الناصر للشيوعية، والضعف الشديد الذي يعاني منه الشيوعيون المصريون، المنقسمون إلى عدّة تنظيمات متنافسة. ويبقى أن تلك التنظيمات، المؤودة حية، ما كان لها النشور من تحت الأنقاض مجدداً إلا في صورة مجموعات ضئيلة وهامشية، ثم بعد ذلك بوقت طويل، في صورة حزب يساري، هو حزب التجمع.

أما أعضاء تلك التنظيمات، الذين استعادوا حريتهم، فقد تم تعيينهم بصورة لائقة في وظائف تتناسب وكفاءاتهم. وأما العناصر المتميزة ممن التحقوا بالاتحاد الاشتراكي العربي، فأُسندت إليهم مناصب في مواقع المسئولية في وسائل الإعلام أو في داخل الحزب الأوحد. هكذا عُهدت رئاسة معهد إعداد كوادر الحزب إلى الدكتور **إبراهيم سعد الدين**، المفكر

الاقتصادي الشيوعي المعروف؛ وعُين **أحمد فؤاد**، وهو أيضاً رجل اقتصاد شيوعي، على رأس أربع عشرة مؤسسة منها بنك مصر ؛ أما "الصاغ الأحمر"، **خالد محيي الدين**، أحد صنّاع الثورة الناصرية في ١٩٥٢، فحصل على إعتمادات مالية كبيرة لإطلاق صحيفة يومية يسارية.

لكن عبد الناصر لم يدع أي مجال للغموض حول طبيعة التعاون الجاري إرساؤه. إذ وجه تحذيراً صارماً لا لبس فيه إلى مجموعة من الشيوعيين السابقين ممن يشاركون في تحرير مجلة "الطليعة" الماركسية حين استقبلوه في مقر صحيفة "الأهرام"، قائلاً: "ليكن في علمكم، لن أسمح أبداً لكائن من كان أن يستقر على يساري..."، ثم أردف : "أو أن يدعي أنه جزء من السلطة...". وفي الفترة نفسها، صرح عبد الناصر لصحفي أمريكي قائلاً: "لن أكون أبداً تابعاً أو ألعوبة لكائن من كان... فمصر مصممة على الاحتفاظ باستقلالها تجاه كافة الأيديولوجيات الأجنبية، ماركسية كانت، أو فاشية، أو عنصرية، أو استعمارية، أو إمبريالية، أو إلحادية، التي تعدّ جميعاً- لنقل ذلك عرَضاً- أوروبية المنشأ."

ربما نسي الريِّس التحذير الذي كان قد وجهه له نيكيتا خروشوف، قبل ذلك بست سنوات، في معرض حديث صحفي أجراه معه صحفي هندي، حين ذكّره بأن هتلر وموسوليني كانا قد حاولا من قبله عبثاً القضاء على الشيوعيين (استناداً إلى مواقف منبثقة من القومية الشوڤينية). ويمكن قياس التطور الذي حدث في رأي الكرملين بصورة أفضل بالرجوع إلى الموسوعة السوفييتية الكبرى، التي تُسَجِل في عام ١٩٥٢، أحداث الثورة الناصرية كما يلي: "في ليلة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، استولت على الحكم مجموعة من الضباط الرجعيين بقيادة اللواء **محمد نجيب**، ممن تربطهم علاقة وثيقة بالولايات المتحدة."وبنفس الصورة، وفي غضون سنوات قليلة، غيّرت الولايات المتحدة رأيها في الريس تغييراً تاماً. فبعد أن كانت واشنطن تعتبره في البداية "موالياً للغرب"، لم يعد في نظرها فيما بعد سوى بيدق (شطرنج) في يد موسكو. هكذا تبدلت الرؤى لدى القوتين العظميين، لكن بقيت مصر في كل الحالات رهاناً عظيماً للحرب الباردة، وآلت في نهاية المطاف مآل الضحية، وهو ما سيأكده القادم من السنين بمنتهى الوضوح.

الفصل الثاني

مصر للمصريين

عند عودتي إلى القاهرة عام ١٩٦٣، اكتشفتُ أن النظام الناصري قد نجح، خلال عشر سنوات فقط، في تسليم "مصر للمصريين"، وفقاً لشعار القوميين الرائج في بدايات القرن العشرين. كان بحسبي التجول في وسط البلد لكي ألحظ أن الأقليات ذات الأصول الأوروبية أو "الخواجات"، وهم عادةً من كانوا يترددون فيما مضى على الأحياء التجارية الكبرى، قد اختفوا. وعجَّت الشوارع بأفراد من أهل البلد المنحدرين من الطبقات الاجتماعية الفقيرة، ممن يرتدون البدلة أو الجلباب، ويعتمرون الطربوش أو العمامة، وكانوا، على عهد الملكية، يتحاشون أن يغامروا بارتياد الأحياء التي يقطنها الأجانب، خشيةَ أن يتعرضوا لتحريات رجال الشرطة للتثبت من هوياتهم.أدهشني ما رأيتُ من تحولات عديدة: فقد حلَّت اللافتات المكتوبة بالعربية محل اللافتات الأجنبية؛ وتركت البائعات المتحدثات بعدّة لغات أماكنهن لشابات لا يتكلمن سوى لغة البلد، قد اتخذن أزياءً فاتنة، ووضعن بعض المساحيق على وجوههن، في تحرر واضح للعيان. أما الزبونات، أي النساء اللاتي يمشين في الشوارع أو الجالسات خلف المقود داخل سياراتهن، فلا يرتدين الحجاب. فقد تراخت قبضة العادات المتزمتة، وهو ما يشي به- بين دلائل أخرى- تشابكُ أيدي الشباب والشابات بنعومة وهم يتنزهون على ضفاف النيل. وعلى امتداد عدة كيلومترات على الكورنيش، تناثرت الكثير من الفنادق الفاخرة، وصالات الشاي، والكازينوهات، والملاهي الليلية. وهنا وهناك، في المقاهي ومحلات الحلوى، راح لاعبو النرد يتنافسون بصخب وهم يدخنون الشيشة.

انتابني بعض التأثر حين طفتُ بميدان الإسماعيلية الفسيح، الذي تم تغيير اسمه ليصبح

"ميدان التحرير"، حيث كنتُ قد عايشت فيه قبل عشرين سنة أعمال القمع الدامية لمظاهرة كبرى تطالب بالاستقلال، شهدتُ خلالها مصرع شاب كان يسير إلى جواري بعد أن أصابته رصاصات قوات حفظ النظام. أما اليوم فلا أثر للثكنات البريطانية، بجدرانها المصمتة العالية وأبوابها الحديدية الثقيلة، التي كانت قائمة عند أطراف الميدان، فيما تَسارع تكاثر المباني الضخمة حول الميدان وبالقرب منه. وفي الأفق، أطلت على المدينة ناطحاتُ السحاب التي يتراوح ارتفاعها بين عشرين وثلاثين طابقاً. وتم هدم بعض الأحياء الشعبية غير الصحية لتقوم محلها صفوف من العمائر السكنية منخفضة الإيجار، التي كان الرئيس المصري يزمع تمليك وحداتها لساكنيها بالتقسيط قبل أن يدرك أنهم لا يملكون سبل الوفاء بدفع الأقساط.

ولم يكن الاهتمام بمقرطة الثقافة والمعرفة بأقل حظاً. فقد فتحت مجانية التعليم العام- بدءً من الحضانة وحتى نهاية الجامعة- أبواب التعليم للطبقات الشعبية. وقد أوضح لي أحد المسؤولين أن، في المتوسط، تُشيد مدرسة كل يومين. كما تضاعفت أعداد الطلاب في المدارس الثانوية وفي الجامعات في أقل من عشر سنوات. وتكفلت الفصول المسائية بإعطاء العمال مبادئ في علوم الاقتصاد، والتخطيط، والإدارة، والاشتراكية، وحتى في الفنون التشكيلية. وشهدت المسارح والمتاحف إقبالاً منقطع النظير من عامة الشعب، بعد أن تم تخفيض أسعار تذاكر دخولها بصورة كبيرة.

"ارفع رأسك يا أخي، فقد مضى عهد الاستعباد !"، تلك عبارة ناصر التي أطلقها غداة الثورة واستنفرت عاصفةً من التصفيق، وهديراً من صيحات الفرح بين جموع الشعب التي كانت تستمع إليه؛ ها هي العبارة مدبَّجة بالخط العريض على لافتات ضخمة في كل أنحاء البلاد. كما لقيت خطب الرئيس العصماء نجاحاً ساحقاً، فكانت تجتذب مئات الآلاف من المستمعين، على حدّ ما شهدتُه بنفسي أكثر من مرة. ومن بواعث سرور الجماهير أن عبد الناصر كان يخاطبهم باللغة العامية الشعبية التي يفهمها الجميع، متعلمون وأميون، متخلياً بذلك عن استخدام العربية الفصحى التي كان الساسة يستخدمونها في ظل الحكم الملكي. كان صوت زعيم ثورة ٢٣ يوليو قوياً ودافئاً. وكانت كلماته التي يسوقها بلهجة أولاد البلد الواثقة، أو يطلقها بشغف وتأثُر، تستثير الحماسة بين الجموع.

وكما كان الخطيب المفوه، كان أيضاً حكاءً لا مثيل له، يتقن إخضاع سامعيه لسطوته،

مانحاً لكل منهم الشعور بأنه يخاطبه وحده. وهو كثيراً ما يورد أحداثاً من التاريخ المعاصر، يعرفها الجميع، ليذكرهم بنجاحات وإخفاقات قصص الكفاح ضد المستعمر. كانت ثمة كلمتان تترددان كثيراً في خطاباته، "العزة" و"الكرامة"- وهما كلمتان انبعثتا بقوة من قلب المظاهرات التي أطاحت بمبارك. وهما الكلمتان اللتان هزتا مشاعر مواطنيه الذين عانوا طويلاً إبان العهد البائد من مظاهر الجور والتضييق التي سامهم إياها المحتل والإقطاعيون والرأسمالية الصناعية.

خلاف ما كان يعتقده كثيرون في الخارج، لم يكن المصريون يرون رئيسهم ديماجوجياً، إذ كان صدقُه جليَّ البيان. كان الإجلال العظيم الذي يحيطه به مواطنوه راجعاً إلى أسباب متنوعة يصعب على من سواهم الإحاطة بها. فقد كان عبد الناصر أول رئيس مصري الأصل يحكمهم منذ قرون، وأول رئيس من أسرة متواضعة. كان أبوه ساعي بريد، تنتمي أسرته إلى أواسط الفلاحين الفقراء في صعيد مصر.كما كان واحداً من ضباط نادرين في الجيش الملكي ممن لا تُعزى إلى التوصيات والشفاعات نجاحاتُه في مختلف المسابقات، والترقيات المتتالية التي رفعته إلى رتبة بكباشى(عقيد)، وكذا تعيينه في هيئة التدريس بأكاديمية الأركان الحربية العامة فى حين لم يكن عمره قد تجاوز الثلاثين عاماً. كما لا تُخفى على أحد مآثره القتالية إبان الحرب على دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. وقد حُمد له نجاحُه في الإطاحة بالملكية من دون إراقة قطرة دم واحدة. كما أفلح في إرضاء الكبرياء الوطني بسلسلة من الإنجازات الهائلة، لاسيما إجلاء الاحتلال البريطاني عن البلاد، وتأميم الشركة الفرنسية البريطانية لقناة السويس، وبناء السد العالي بأسوان. وفوق ذلك كله وقبله، كانت للرجل هيبتُه المستمدة من معارضته الجسورة والعنيدة للقوى الكبرى التي كانت تحاول النيل من السيادة المصرية.

وفي بلد يُعدّ فيه الفساد قاعدةً عامة، كان الرئيس المصري موضع احترام لنزاهته، حتى وإن كان بعض المقربين منه قد أصبحوا أثرياء بطرق غير مشروعة على مَرِّ السنين. أما هو وأسرته فقد كانوا يعيشون عيشة الطبقة البرجوازية المتوسطة، ويشاطرونها عاداتها وأذواقها. كان معروفاً عنه عدم قبوله أي هدايا شخصية، إلا إذا كان الأمر يتعلق بربطات العنق، التي كان يحمل لها شغفاً غير عادي، والتي كان يملك منها عدداً لا حصر له، بحسب الشائعات. كان أحد عملاء وكالة الاستخبارات الأمريكية (.C.I.A)، ممن يؤكدون معرفتهم به عن

قرب، يقول عنه: "المشكلة مع ناصر أنه كان بلا نقيصة. فلم يكن بالإمكان شراؤه ولا ابتزازه.. كنا نبغضه أشد البغض.. ذلك الرجل.. لكننا لم نكن نملك أن نصنع حياله أي شيء، فقد كان نظيفاً أكثر من اللازم..." لكن الحق أن زهد الريس في متاع الدنيا كان يقابله نهم مفرط بالسلطة الفردية.

برغم شرعيتها، كان لسياسة التمصير وجه آخر. فقد شوهت هجرة المئات من الآلاف من "الأقليات" وجه مصر التي كنتُ أعرفها في سنوات صباي، بلد التسامح، الغنية بفضل تنوعها الخلاق، وطوائفها المساهمة بقوة في الحياة الاقتصادية والثقافية. هكذا أضحى يونانيون، وإيطاليون، وإنجليز، وفرنسيون ويهود من مختلف الجنسيات، معظمهم من خلفيات متواضعة، ضحيةً لإجراءات تمييزية إثر تأميم معظم الشركات الكبيرة والمتوسطة، وبصورة أعمّ وأشمل، صاروا ضحية مناخ انعدام الأمن الذي أفرزه تأجج النزعة القومية.

هكذا أعدتُ اكتشاف الإسكندرية بكثير من الأسى.. الإسكندرية.. تلك المدينة الكوزموبوليتانية بامتياز، ملاذ كبار المثقفين والكتاب من ذوي الأصول الأجنبية، كم غرب عنها سحرها... هجرها أهل الأحياء السكنية.. هنا في ثاني المدن المصرية الكبرى، كما في أحياء القاهرة وضواحيها، لتحل محلهم البرجوازية المحلية الجديدة، الأقل اكتراثاً بالنواحي الجمالية، كما تشهد على ذلك العمارات السكنية المتهالكة. ورحت أتساءل حالماً : "لماذا لم يكن بالإمكان "إعادة مصر للمصريين" دون تلافى تلك الخسائر الجانبية الفادحة؟

وبقلب مثقل بالحزن، ذهبتُ لزيارة قبر أمي وأبي، اللذيْن رحلا عن عالمنا أثناء إقامتي بفرنسا. كان واضحاً أن المقبرة لم تعد تلقى أي صيانة منذ أعوام طويلة. فقد دهمتني الصدمة وأنا أتفقد قبور أقاربي، فأجدها منتهكة ممتهنة، بحالة يُرثى له.

حرمتني مصر الجديدة من معظم أفراد عائلتي، ومن عدد كبير من أصدقائي ومعارفي، الذين سلكوا جميعاً طريق المهجر. كانوا قد رحلوا تباعاً على وقع احتدام التوترات والمواجهات بين مصر وإسرائيل. وكانت تلك ظاهرة غير مسبوقة: فبينما رحل أربعة آلاف يهودي فقط عن وادي النيل في غضون ثلاثين سنة (ما بين ١٩١٧ و١٩٤٧)، تسببت حرب عام ١٩٤٨ في رحيل عشرين ألف من الطائفة اليهودية، أما الستون ألف الباقون، الذين ظلوا على ارتباطهم العميق بمصر، فقد كانوا يتوهمون أن مستقبلهم مضمون رغم كل شيء لكون

النزاع الإسرائيلي العربي لن يلبث أن يجد حلاً، على حدّ ما كانوا يظنون. كما أنهم لم يجزعوا لوصول "الضباط الأحرار" إلى الحكم في يوليو ١٩٥٢. لاسيما وأن الحكام الجدد سارعوا بالعمل على طمأنتهم، مرددين أنهم يحسنون التمييز بين الصهاينة واليهود، ومؤكدين أن اليهود مواطنون كاملي المواطنة. حتى أن اللواء محمد نجيب، أول رئيس للجمهورية، ومعه جمال عبد الناصر، "الرجل القوي" بالنظام، قد زارا المعبد الكبير بشارع عدلي باشا ليقدما تهانيهما للطائفة. فيما يعدّ لفتةً غير مسبوقة، حتى في ظل الحكم الملكي حين كان اليهود يحظون باحترام الطبقة الحاكمة، بما فيهم الملك. من جهة أخرى، كان نظام الحكم الجمهوري الجديد قد اتخذ سلسلة من الإجراءات الساعية إلى إعادة بناء وفتح المتاجر اليهودية الكبرى التي أُحرقت أثناء المظاهرات التي سميت بمظاهرات "السبت الأسود" (التي مازال المحرضون عليها مجهولين إلى يومنا هذا)، والتي وقعت في يناير ١٩٥٢، أي قبل الانقلاب الناصري بستة أشهر. لا شيء كان يشي برغبة الحكام الجدد في رحيل اليهود، إلى أن وقع حدث كان من شأنه إفساد سمعة الطائفة.

ففي أكتوبر عام ١٩٥٤، تمكنت موجة الاعتقالات الموسعة من القبض على ثلاثة عشرة شخصاً، معظمهم من اليهود المصريين، هم أعضاء شبكة سرية، اتهموا بالتجسس وبأعمال إرهابية. إذ قاموا، بموجب تعليمات من الاستخبارات الإسرائيلية، بتفجير قنابل في القاهرة وفي الإسكندرية لاسيما في المؤسسات الأمريكية. كان الهدف السياسي من وراء ذلك الإلقاء بمسئولية تلك الاعتداءات على عاتق حكومة القاهرة، وتوجيه ضربة تعرقل تقدم العلاقات الطيبة بين مصر والولايات المتحدة، التي كانت الدولة العبرية تخشى عواقبها. كان أحد أعضاء الشبكة، الضابط الإسرائيلي ماكس بينيت، خبير الاستخبارات، قد انتحر في السجن، فيما تم الحكم بالإعدام على اثنين من شركائه- وكانا من اليهود المصريين- وتم بالفعل تنفيذ الحكم فيهما.

كان الحكم جائراً نوعاً ما، لاسيما وأن أعمال التخريب لم تفضِ إلى سقوط ضحايا أو إلى خسائر تذكر. لكن عبد الناصر رفض العفو عن المحكوم عليهم، لأنه رأى أنه لا يملك السماح لنفسه بأدنى قدر من الغفران بعدما سمح قبل أيام قليلة بإعدام خمسة من الإخوان المسلمين كانوا قد خططوا لاغتياله. وكان عليه أيضاً أن يضع في اعتباره الغضب العارم الذي كان يموج به الرأي العام.

لكن يبقى أن تورط عدد من اليهود المصريين لأول مرة في النزاع لصالح إسرائيل قد ألحق ضرراً بالغاً بصورة الطائفة بأسرها، التي لم يكن ولاؤها لوطنها قد اختلّ قبل ذلك أبداً. وقد استغل الفرصة أعداء السامية والقوميين المتعصبين لشن حملة ضد هذا "الطابور الخامس" المنصاع للأوامر الأجنبية. أما وسائل الإعلام الإسرائيلية، سواءً من اليمين أو اليسار، باستثناء صحيفتين كبيرتين، هما صحيفتا "هآرتز" و"الهامشمار" (الصحيفة الرسمية لحزب "مابام" الصهيوني اليساري)، فقد اتهمت جميعاً القاهرة بانتهاج أساليب نازية، وباختلاق تلك القضية من أولها لآخرها لتبرير اضطهاد اليهود. فيما رأت فيها المنظمات اليهودية الأمريكية مقدمات محرقةٍ جديدة. حتى أن صحيفة "نيو يورك تايمز" قد وصفت عبد الناصر بأنه "هتلر النيل".

لو نحينا المبالغات الكلامية جانباً، لبدا أن الاستنكار الناجم عن تلك الواقعة مفهوماً، لأن قلة من الناس هم من كانوا يصدقون أن إسرائيل متورطة حقاً في هذه المؤامرة. فباستثناء حفنة من كبار الموظفين في وزارة الدفاع، كان جميع المسئولين الإسرائيليين تقريباً لا يعلمون بأمر الدور الذي لعبته أجهزة مخابرات الدولة اليهودية. حتى أن رئيس الوزراء موشي شاريت، الذي تم إخفاء الحقيقة حتى عنه، قد ندد بقوة، في خطاب ألقاه بالكنيست، بما أسماه "الأكاذيب الوهمية" التي اختلقتها الحكومة المصرية، وتوجه بالتكريم إلى المتهمين الذين يتلخص جرمهم في أنهم صهاينة، على حد قوله.

ففي الواقع، كانت المؤامرة قد دُبرت بأيدي من سيصبحون نجوم المستقبل على الساحة السياسية الإسرائيلية، لاسيما الجنرال موشي ديان، الذي كان في ذلك الوقت رئيساً لهيئة الأركان، وشمعون بيريز، المدير العام لوزارة الدفاع، وبنيامين جِبلي، رئيس الاستخبارات العسكرية، الذين تصرفوا سراً بدون الحصول على موافقة الوزير الذي يرأسهم، بنحاس لافون. وقد استقال هذا الأخير من منصبه بعد أن علم بأنهم كانوا قد حصلوا على موافقة مسبقة من ديفيد بن جوريون، الذي كان يسعى إلى العودة للحكم، لاعتقاده في نزوع حكومة شاريت إلى التساهل مع عبد الناصر. وبالفعل خلف بن جوريون بنحاس لافون على رأس وزارة الدفاع، لينتهج من فوره سياسة بالغة العدوانية تجاه "الدكتاتور المصري"، سُميت سياسة "ناشطة".

رغم أن هذا لم يثبت أبداً، فمن المرجح أن "الأسد العجوز" وجماعة "الصقور" التي كانت تسانده، كانوا يهدفون إلى نسف الحوار الدائر سرّاً بين شاريت وناصر لإنهاء النزاع، على حساب تنازلات حتمية تقدمها الدولة اليهودية. فهل كان اختيارهم توريط يهود مصريين يرمي إلى جعل القطيعة نهائية لا رجعة فيها- مُعرّضين بذلك كل الطائفة اليهودية للخطر- بينما كان بكامل استطاعتهم تكليف تلك المهمة إلى إسرائيليين فحسب؟

على أي حال، تحققت أمانيهم سواء كانت مفترضةً أو حقيقية: فقد تفاقمت حدّة التوتر بين القاهرة والقدس، لتصل إلى ذروتها في ٢٨ فبراير ١٩٥٥، مع الهجوم الصاعق الذي شنه بن جوريون ضد نقطة حدودية في غزة. مما أدى إلى مصرع أربعين جندياً مصرياً، وسقوط عشرات الجرحى. وقد استخدم تسلل الفدائيين الفلسطينيين إلى إسرائيل كتبرير، أو بالأحرى كذريعة، لهذه "الغارة الانتقامية" التي بدت غير مناسبة بالمرة.

أما العجب العُجاب، فهو إقدام ناصر على توجيه تحيةً علنيةً إلى موشي شاريت شخصياً، بقوله إن هذا الأخير قد "حاول تسوية المشكلة بالوسائل السلمية، فيما يسعى بن جوريون إلى أن يفرض علينا حلاً بواسطة الحرب، والعنف، والإرهاب". وفي معرض تنديده باحتلال الجيش الإسرائيلي لسيناء أثناء العدوان الثلاثي في أكتوبر ١٩٥٦، أضاف الرئّس في نفس الحوار، الذي نشرته في ١٠ مارس١٩٥٧ صحيفة الأهرام اليومية شبه الرسمية، أن إسرائيل "دولة توسعية، تتحكم فيها القوى الكبرى عن بعد".

كان لزاماً الانتظار عشرين سنة، بالتحديد عام ١٩٧٥، كي تتكشف كل خبايا "فضيحة لافون" تقريباً أمام أعين الجماهير. حيث أعلنت الحكومة الإسرائيلية للمرة الأولى مسئوليتها الكاملة عن الاعتداءات المرتكبة في القاهرة عام ١٩٥٤. إذ كان بن جوريون ورفاقه قد نجحوا في اسدال ستار حديدي على تلك "الهفوة"، على حدّ ما وُصفت به تلك الفضيحة تخفيفاً وتجملاً. فقد مورست رقابة صارمة طوال عقدين من الزمان، بذريعة وجوب الحفاظ على سمعة وزير الدفاع، وإن كان الهدف، في حقيقة الأمر، هو حماية سمعة الجناة.

رغم ذلك، لم يعد ممكناً كتمان السر غداة حرب ٦٧، حين تم الإفراج عن أعضاء من الشبكة الصهيونية الذين كانوا قد أمضوا عقوبات طويلة بالسجن. إذ كانوا قد تحدوا الرقابة المفروضة عليهم وأدلوا إلى وسائل الإعلام بروايتهم الخاصة للأحداث. هكذا تبين أن

السلطات المصرية كانت مستعدة لإعادة هؤلاء السجناء إلى الدولة العبرية منذ نهاية حرب ١٩٥٦ في إطار اتفاق مبرم لمبادلتهم. لكن ما أثار دهشة كبرى لدى القاهرة أن المسئولين الإسرائيليين لم يطلبوا الإفراج عنهم حتى عام ١٩٦٧. وقد وجه بعض أعضاء الشبكة اتهاماً علنياً لبن جوريون وموشي ديان بأنهما قد تعمدا إطالة احتجازهم أحد عشر سنة إضافية لحماية المسئولين عن ذلك الجرم.

أما اليهود المصريين، فقد أخذ حالهم في التردي رغم التصريحات الرسمية المحتفية بوطنيتهم. فقد أدت التصريحات التي رددها قادة تل أبيب والقائلة بأن إسرائيل هي "وطن يهود العالم أجمعين"، إلى جعل وضع اليهود المصريين حساساً للغاية. فقد تم استبعادهم من المناصب الحساسة في إدارة الدولة، وتعرضوا لإجراءات كيدية، لكن معظمهم واصلوا نشاطاتهم في القطاع الخاص، ليحتفظوا رغم كل ذلك بشيء من النفوذ في مجال الاقتصاد الذي لم يكن بعد تابعاً للدولة في تلك الفترة.

وعلى عكس ما كانت تدعيه السلطات الإسرائيلية، لم يكن عبد الناصر معادياً للسامية، وهو ما أكده جيرانه القدامى من اليهود. وذلك مثلما ما لم يكن الرئيس روزفلت عنصرياً وهو يعتقل المواطنين الأمريكيين من ذوي الأصول اليابانية بعد هجوم بيرل هاريد في ١٩٤١. وقد كان والد الرئيس المصري مرتبطاً بعلاقة صداقة مع الحاخام الأكبر لطائفة القرائين توفيا هاليفي بابوفيتش. وفي مراهقته، شب جمال وسط أفراد من اليهود، ووفقاً لأفراد أسرة ياكوف شمويل المهاجرين إلى إسرائيل، ممن نقلت تصريحاتهم صحيفة "يديعوت أحرونوت"، كان جمال مرتبطاً بصداقة وطيدة مع جيرانه اليهود، وظل محتفظاً بصلته بهم حتى أكتوبر ١٩٥٦. في ذلك التاريخ، اجتاحت سيناءَ القواتُ المسلحة الإسرائيلية، بالاتفاق مع باريس ولندن، قبل أن ترسو الحملتان العسكريتان الفرنسية والبريطانية على السواحل المصرية.

كان العدوان الثلاثي تحديداً الحدث الذي أطلق رصاصة الرحمة على الطائفة اليهودية في مصر. ومن ثم، اتُخذت كافة التدابير لدفعهم إلى الرحيل: من تأميم لمؤسساتهم لو كانوا في عداد "الأعداء"، من الجنسيتين الفرنسية أو الإنجليزية، وهو ما كان ينطبق على الكثيرين؛ إلى مصادرة الممتلكات الخاصة بفئةٍ ليست بالأقل عدداً وهي فئة "عديمي الجنسية"، وهم في

واقع الأمر ليسوا إلا مصريين منذ أمد بعيد لكنهم لم يحصلوا على الجنسية؛ إلى حالات ترحيل انتقائية تمت بحيث تبدو وكأنها حالات رحيل اختيارية؛ إذ وحدها تأشيرات "الخروج النهائي" هي التي كانت تُمنح لمن كانوا يطلبون السفر إلى الخارج لأسباب مهنية أو عائلية.

هكذا هاجر معظم اليهود طوعاً أو كرهاً، بعد أن أدركوا أن النزاع الإسرائيلي العربي قد يمتد لأجل غير مسمى، بالنظر إلى ما يشهده من تصعيد. وقد بلغت أجواء كراهية الأجانب مبلغاً حمل الأقليات غير اليهودية على الرحيل جماعياً هي الأخرى، بلغت وفق بعض التقديرات أكثر من عشرين ألف شخص، أي أربعة إلى خمسة أضعاف عدد المهاجرين اليهود. ولما كان أكثر من نصف رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة مملوكةً للأجانب واليهود، فقد كان المستفيد الأكبر من هذه الهجرة الجماعية هم المسلمون الذين اشتروا بثمن بخس الممتلكات التي خلفها المغادرون وراءهم، قبل أن يتضرر المالكون الجدد أيضاً من جراء موجة التأميمات التي استهدفتهم بعد ذلك بعدّة أعوام.

هكذا راحت الطائفة اليهودية تتقلص تدريجياً، بعد أن كان قوامها خمسين ألف نفسٍ في ١٩٥٤، **ليصبح تعدادها عند عودتي الأولى إلى مصر عام ١٩٦٣ من خمسة إلى سبعة آلاف** شخصٍ فقط؛ كما اختفت العديد من المعابد والجمعيات الخيرية. ووفقاً لتقديرات يتعذر التحقق منها، استقر ثلث الطائفة إلى نصفها في إسرائيل بصورة نهائية، لأسباب اقتصادية أكثر منها أيديولوجية؛ أما الباقون فرحلوا إلى أوروبا أو القارتين الأمريكيتين. أما من مكثوا في مصر، كباراً كانوا أو صغاراً، فقد رفضوا باستماتة الرحيل عن بلدهم. كان من بينهم شيوعيون قام بعضهم بتعريب أسمائهم وباعتناق الإسلام لكي يتمكنوا من مواصلة نشاطاتهم السياسية. لكن السلطات كانت قد نجحت في تأكيد الأطروحة التي راجت إبان النظام القديم، والقائلة بأن الشيوعيين ليسوا إلا صهاينة متخفين.

كان المحامي **شحاتة هارون** رجلاً فريداً عرفتُه عن قرب، كان لا يتورع أن يقول بملء فمه، عبر تصريحاته إلى الصحافة:" أنا يهوديٌّ، وشيوعيٌّ، ومصريٌّ حتى النخاع". كان من الجرأة بحيث كان يرسل إلى عبد الناصر خطابات يبثه فيها ملاحظاته وانتقاداته المتعلقة بشؤون البلاد. وكان الرئّيس لا يفوته الرد عليه بنفس القدر من التلطف، إذ كان يكن له احتراماً لما عرفه عن إخلاص هارون لمعتقداته.

كانت علاقة جمال عبد الناصر بالدين مرّكبة أيضاً. ففي سن الثامنة عشر، فيما كان يستعد لنيل شهادة الثانوية العامة (شعبة "أدبي") من مدرسة النهضة الثانوية بالقاهرة، نشر في مجلة مدرسته مقالاً تحت عنوان "فولتير والحرية". كان زعيم الثورة المصرية علمانياً من الناحية العملية، من حيث كونه يفصل فصلاً واضحاً بين الدولة والدين. كما كان يكره التعصب، وينسبه إلى الإخوان المسلمين، الذين أخذ يحاربهم فور وصوله إلى الحكم. وقد قدم للعدالة أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، تحديداً بسبب علاقاته الوطيدة بالجماعة. وأمر باعتقال المئات من "الإخوان" لا لأسباب دينية وإنما لاستغلالهم الإسلام في أهداف سياسية، أو بسبب المؤامرات التي قد يكونوا حاكوها لقلب نظام الحكم.

كان عبد الناصر عميق الإيمان وإن لم يكن ممارساً للعبادات بصورة كاملة؛ بالطبع لم يكن يشرب الخمر، وكان يصوم رمضان، ويؤدي صلاة الجمعة في المسجد، وكان قد أدى فريضة الحج. مع ذلك، كان يشعر بأنه معْنياً بدرجة أقل ب"المظاهر الخارجية للتقوى"، على حدّ ما أقرَّ.

وبشيء من الحيطة والحذر، فرض إصلاحات لا تتفق تماماً مع المتعارف عليه من التقاليد الإسلامية. هكذا أعاد العمل بفتوى مجهولة؛ استخرجها من غياهب محفوظات الثلاثينيات، تبيح تنظيم النسل، كما أمر بحظر ختان الإناث، ووضع ضوابط لتعدد الزوجات، وتطليق النساء عملاً بالمتعارف عليه إسلامياً. والأهم هو ما كان منه من تحديث للأزهر، تلك الجامعة الإسلامية ذات الألف عام، ومعقل التيار المحافظ، وقد تم له ذلك بالسماح بتحولات جذرية، جعلت الأزهر تابعاً للسلطة السياسية. هكذا فقدت مؤسسة الأزهر طابعها اللاهوتي الحصري، حيث تم إنشاء كليات جديدة لتدريس الرياضيات واللغات الأجنبية؛ كما استُقدم مدرسون من الجامعات الغربية، وللمرة الأولى في التاريخ، تم اختيار رجل علماني، وهو أستاذ للطب تلقى العلم في كبرى المدارس الألمانية، ليصبح عميداً للأزهر. أما قمة الجرأة، فتمثلت في إقدام ناصر على فتح أبواب الجامعة أمام الطالبات، دون أن يتمادى مع ذلك إلى حدِّ السماح بالاختلاط.

على الصعيد العملي، أضفى زعيم الثورة المصرية على الإسلام نوعاً من الاعتيادية بأن صرح إلى أحد كتاب سيرته بأن "كل الأديان متماثلة في جوهرها". لكن ذلك لم يكن يقلل من

حقيقة اعتباره الديانة المحمدية بمثابة أحد المكونات الرئيسة للهوية المصرية. هذا ولم يكن عبد الناصر من المعجبين بـ **كمال أتاتورك**، مؤسس الجمهورية العلمانية في تركيا، فقد كان يرى أساليبه "مفرطة الخشونة"، ولا كان كَلِفاً بزعماء الثورة الفرنسية الذين أخذ عليهم سياستهم "الدموية".

من منظور عبد الناصر القومي، لم يكن النزاع مع إسرائيل ذا طبيعة دينية أو عنصرية. كما لم يكن الريس ممن استحوذت عليهم تلك المشكلة قبل أن يتولى بمرور السنين أمر قضية الشعب الفلسطيني التي كان متعاطفاً معها من دون أن يوافق بالضرورة على جميع الأهداف والوسائل الخاصة بالقادة الفلسطينيين المتطرفين. ولفترة طويلة، كانت تلك المسألة تحتل مستوى ثانوياً من شواغله، وخصوصاً قبل وصوله إلى الحكم. إذ يحكي جيرانه اليهود، الذين عرفوه في مراهقته، أنه كان يحدثهم بعدائه للاحتلال البريطاني، وللنظام الملكي، وللأحزاب السياسية التي كان يراها خاضعةً للمحتَل، لكنه أبداً لم يكن يأتي على سيرة المشروع الصهيوني.

مع ذلك، فقد شارك بشجاعة – وان بغير حماسة- في حرب ١٩٤٨ ضد الدولة اليهودية الفتية ؛ ووفقاً لكتبة سيرته، كان ناصر قد استبسل مع عشرين من جنوده في طرد الإسرائيليين من بلدة عراق المنشية، إثر معركة دامت ثلاث ساعات. لكنه اضطر مع ذلك التقهقر إلى بلدة الفالوجة حيث تعرضت حاميته العسكرية لحصار من قبل الجيش الإسرائيلي.

لم يكن غضبه، على حدّ قوله، موجهاً ضد العدو الذي كان يحاربه بل كان موجهاً ضد النظام في القاهرة، الذي كان يراه مسئولاً عن الهزيمة. كان حانقاً على الملك، وعلى رجال السياسة، وعلى الضباط من ذوي الرتب الأعلى، الذين اتهمهم بالاختلاس، وبالإثراء أثناء هذا النزاع بشرائهم أسلحة فاسدة مخفضة الثمن ليزودوا بها القوات المقاتلة. كما كان يعتب على مجمل الدول العربية المحاربة انخراطها في الحرب بشيء من الاستخفاف، بغير استعداد، ولا تضامن، تحفزها على ذلك حساباتٌ أنانية وأهدافٌ مخزية، لا يُرى منها سوى الادعاء بالقضاء على الدولة اليهودية الوليدة.

في أثناء حصار الفالوجة، تلقى ناصر زيارة ضابط إسرائيلي جاء ليناقشه حول مسائل عملية متعلقة باستسلامه المحتمل. وسرعان ما سرى تيار من التجاوب بين **يروهام كوهين**،

ذي الأصول اليمنية الذي يتحدث العربية بطلاقة، وبين الضابط المصري (كان في الثلاثين آنذاك) الذي كان يلتقي للمرة الأولى برجل إسرائيلي، فضلا عن كونه عسكري. وأثناء محاورات طويلة، تحدث ناصر إلى كوهين بأخبار الفساد الضارب في أطناب الأوساط العليا في الدولة المصرية. كما سأله بإعجاب عن سر النجاحات التي أحرزتها المقاومة الصهيونية ضد المحتل البريطاني. وفي نهاية الأمر، أخفق كوهين في مهمته، فقد رفض زعيم الثورة المقبل الاستسلام ليضيف بذلك أسابيعاً عدّة إلى مدة الحصار المفروض على حاميته العسكرية من قبل القوات اليهودية.

استمرت الصداقة التي ربطت بين ناصر وكوهين مدة طويلة بعد الحرب. وحين صار رئيساً للجمهورية، دعا الريس صديقه الإسرائيلي عدّة مرات لزيارته بالقاهرة، لكن لم يكن لهذا المشروع أن يتحقق بسبب اعتراض حكومة القدس. وإن ظل الرجلان يتراسلان، ويتبادلان الهدايا في أعياد الميلاد. وإضافةً إلى كوهين، كان هناك أيضاً إيجال آلون، زعيم حزب العمال المقبل، الذي كان يقود القوات المحاصرة للفالوجة، والذي جمعته محادثات وديّة بناصر وبقيت في نفسه منه ذكرى ممتازة وفق ما جاء في تصريحاته لصحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية اليومية.

وإذ تابعتُ من باريس الأحداث المصاحبة للانقلاب الناصري في يوليو ١٩٥٢، هالني ما بدا من لا مبالاة ظاهرة على الضباط الأحرار فيما يخص المشكلة الفلسطينية. فلم يرد ذكرُ هذا النزاع من قريب أو بعيد في أيٍّ من بياناتهم المذاعة، أثناء استيلائهم على الحكم أو في الشهور التالية. كما جاءت أهداف الثورة الستة مؤكدةً للطابع الوطني الصرف للمشروع بأسره، ألا وهي: مقاومة الإمبريالية، والقضاء على الإقطاع في الريف، وتحرير الاقتصاد من سيطرة رأس المال، وإقامة جيش وطني قوي، وأخيراً إقرار العدالة الاجتماعية وإقامة "حياة ديمقراطية سليمة".

بعد ذلك بأكثر من عامين، في حوار أدلى به لمجلة "فورين أفيرز" النيويوركية العريقة ، ونشرته في عددها الصادر في ديسمبر١٩٥٤، حدد عبد الناصر "أعداء الشعب المصري الثلاثة" كالتالي: الشيوعيون، الإخوان المسلمون، والسياسيون المنتمون للنظام القديم. كما أضاف أيضاً أن برنامجه مؤسَّسٌ على أهداف ثلاثة، هي: إتمام الإصلاح الزراعي، وإجلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس، وإنشاء بنك صناعي. وقد كان لزاماً على المجلة

الأمريكية أن تسأله مباشرةً عن النزاع الإسرائيلي العربي كي يجيب قائلاً : "ليس للحرب مكان في السياسة البناءة التي خططنا لها لتحسين أحوال شعبنا. علينا أن نصنع الكثير والكثير في مصر وفي بقية العالم العربي؛ ولن تؤدي الحرب إلا إلى تضييع جزء كبير مما نسعى إلى تحقيقه."

وإلى أن شنت قوات الكوماندوز التابعة لـ بن جوريون حملتها الدامية على غزة في فبراير ١٩٥٥، بدا أن القضية الفلسطينية بالنسبة لعبد الناصر لم تكن سوى مشكلة ضمن مشاكل أخرى لا تتسم بأي طابع مُلّح. لكن ضراوة الهجوم، وعدد الضحايا الكبير، وعجز الجيش المصري عن الدفاع عن مواقعه، قد هزه بعنف. والأرجح أنه تذكر درساً كان يلقيه على طلبته في كلية أركان الحرب، ويشير فيه إلى أن مصر قد تعرضت دوماً منذ العصر الفرعوني لغزو الجيوش القادمة من الشرق (لاسيما جيوش الأشوريين، والبابليين، والفرس)، وهو ما انتهى به إلى أن يدرك أن دولة إسرائيل ليست مجرد مشكلة سياسية خارجية عادية وإنما هي تهديدٌ عسكريٌّ محتمل ذو أبعاد استراتيجية.

على أثر الإغارة على غزة، سعى عبد الناصر إلى تزويد جيشه بالأسلحة الحديثة، فطلبها أولاً من الولايات المتحدة، التي رفضت طلبه، ثم من روسيا عبر تشيكوسلوفاكيا. هكذا كانت تلك الغارة هي التي فتحت الطريق أمام التعاون الوثيق بين مصر والاتحاد السوفييتي، التي صدّقت على سياسته التي سميت بالـ "حياد الإيجابي" والتي انطلقت من مؤتمر باندونج.

في ذلك المؤتمر، الذي عُقد بعد أسابيع من الغارة على غزة، تُوِجت أول مبادرة كبرى يتخذها عبد الناصر بنجاح لم يكن في الحسبان. فقد نجح في إقناع ثلاثين من رؤساء الدول والحكومات، ومن بينهم عمالقة العالم الثالث، شو إن لاي، ونهرو، وتيتو، وسوكارنو بتبني قرار يدعو إسرائيل لاحترام قراري الأمم المتحدة، الصادر أولهما في نوفمبر ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما يهودية والثانية عربية، والقرار الآخر هو الخاص بمنح اللاجئين الفلسطينيين حق الاختيار ما بين العودة إلى وطنهم أو تلقي تعويضات مالية. وقد أجمع المشاركون حول ذلك القرار، إذ رأوا أنه من شأنه أن يمثل توطئة للمفاوضات. أما إسرائيل فرأت فيه محاولة أخرى "لتدميرها". وفي جميع الأحوال، أكد هذا القرار عزم المشاركين في باندونج على إيجاد حل سلمي للنزاع.

عندما خصني الرئيس المصري بحواري الأول معه بعد ذلك بثمانية أعوام، كان قد خفف

من المغالاة فى موقفه، مصرحاً بأنه يتعين على إسرائيل إعادة الأراضي المحتلة (ولم يحدد أيها يعني)، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم (ولم يورد أرقاماً). كما أضاف أن ليس ثمة مشروع لتسويةِ حالة الحرب، مشدداً على أن إسرائيل هي التي تسعى لفرض سلام لا يوافق إلا شروطها. ولكن، ما هو الحل الذي كان يقترحه إذن؟ أجابني ناصر بابتسامة عريضة، قائلاً: "إن كان لديك حلّ تقدمه لي، فسيسعدني أن آخذه في الاعتبار...".

كانت تلك التوصية في خاطري، حين انتهزتُ فرصة حوار أدلى به إليَّ، بعد فترة وجيزة في تل أبيب، رئيسُ الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول، لكي أنقل إليه كلمات عبد الناصر، التي فسرتُها على أنها بالونُ اختبار لجس النبض، ودعوةٌ إلى الحوار. ولما كنتُ على دراية باعتدال الزعيم الإسرائيلي وميله إلى الحلول الوسط، فقد كنتُ أنتظر أي شيء سوى ردّ فعله الحاد حين باغتني قائلاً:"ولا شبر واحد، ولا لاجئ واحد !"، كانت تلك هي الكلمات الوحيدة التي صدرت عنه بجفاء. ليطلب إليّ من ثم الانتقال إلى السؤال التالي. هكذا تبين لي انضمام ليفي أشكول طوعاً أو كرهاً إلى حالة التوافق السياسي التي كانت تسود الساحة السياسية الإسرائيلية، وهو التوافق الذي كان له أن يستمر لعقود قادمة.

وإذ كنتُ مناوئاً لرأي شائع للغاية في ذلك الزمان، كنتُ مقتنعاً بأن عبد الناصر لم يكن راغباً- ولا قادراً- على تسوية القضية الفلسطينية بالقوة. كانت كل تصريحاته منذ اعتلائه السلطة تدعو إلى تسوية سلمية، حتى وإن كان يتعين تلقي تلك التصريحات بحذر. فحين استقبل صحفيين أمريكيين في يناير ١٩٥٨، ندد ب "الخرافات التي تُنشر في الخارج" والتي تلصق به بالسعي إلى تدمير دولة إسرائيل و"إلقاء اليهود بالبحر". وقد أظهر بعضاً من التساهل إذ أضاف قائلاً أنه "يتفهم الهدف الإنساني" الذي أدى إلى تهيئة "وطن قومي" للناجين من النازية، لكنه لا يملك أن يؤيد سياسة دولة توسعية.

كانت مواقفه العديدة ضد مبدأ الحرب قابلة للتصديق فقد كانت واقعية، ونابعة من رجل عسكري عاصر ويلات النزاع المسلح وفقد عدداً من زملائه أثناء المواجهة الإسرائيلية العربية في عام ١٩٤٨. لم تكن لديه أية رغبة في الثأر، وهو من يرى أن الذي تجرع الهزيمة هو النظام الفاسد لا الدولة المصرية. "أنا ضد استخدام الحرب لتسوية مشكلات دولية"، هكذا أضاف في حديثه مع المراسلين الأمريكيين. وبتعبير أكثر صراحةً، أوضح ناصر للصحفية

الأمريكية دوروثي طومسون في يناير ١٩٥٧ قائلاً: "لا أؤمن بالحرب، لأنه من النادر، بل لنقل أنه من المستحيل، أن تفيد الحرب طرفاً أو آخر من المتحاربين، لاسيما في زمننا هذا...". هنا أيضاً، بصفته وطني صميم، كان باله منشغلاً بمصلحة مصر. ولقد كبدته تلك التصريحات وغيرها، على أيدي أعدائه السياسيين في العالم العربي- وما أكثرهم - حملةً هجومية تهدف لتجريده من هالة المجد التي كان يتمتع بها لدى الرأي العام.

وتهيباً للعدوى الناصرية، استهدفت كل من الأردن الهاشمية، وسوريا البعثية، والمملكة العربية السعودية، وغيرهم، ما اعتبروه بمثابة كعب أخيل الذي يمثل نقطة ضعف الرئيس. فنددت به بعض وسائل الإعلام بوصفه على أفضل الأحوال "داعية استسلام وخنوع"، أو على أسوأها "عميل صهيوني". عابوا عليه أنه لم يهدد قط بتدمير إسرائيل، وبأنه لم يدعو أبداً إلى "تحرير فلسطين كاملةً"، وبأنه اعترف عملياً بالدولة الصهيونية نظراً لكونه يدعوها فقط إلى احترام قرارات الأمم المتحدة، فاتحاً بذلك الباب أمام سلام قائم على التفاوض. وفي نهاية عام ١٩٦٣، شنت العديد من الصحف المعادية للناصرية هجوماً عليه بسبب سلبيته إزاء استيلاء إسرائيل على مياه نهر الأردن، وحرمانها بذلك لكثير من الدول العربية المطلة عليه من حصتها في مياهه الغزيزة. وراح مناهضو الريّس يتشدقون بسؤال ينتحل البراءة: لماذا لا تتصدى مصر عسكرياً لـــ "الكيان الصهيوني"؟

وفي سعي **إحسان عبد القدوس** للتعبير عن رأي عبد الناصر، وقد كان أحد المقربين منه، أخذ رئيس تحرير مجلة "روز اليوسف" يشكك فى دوافع الحكام العرب الذين "يريدون الزج بالجمهورية العربية المتحدة فى حرب على إسرائيل"، ويتهمهم بالرغبة في إسقاط النظام الناصري لا نظام بن جوريون. وبعد ذلك بأيام، في ٢١ ديسمبر ١٩٦٣، رد عبد الناصر بدوره مستنكراً فقال : "إن كنا لا نمتلك إمكانات خوض الحرب، فواجبنا أن نعلن ذلك بصوت مسموع، وألا نغرر بالرأي العام العربي". لكن ذلك كان جدلاً عقيماً، فقد استمرت الحملة الموجهة ضده بلا هوادة. فما كان من ناصر إلا أن أقدم على عملية أسكتت (وإن مؤقتاً) جميع معارضيه، مؤكداً في ذات الوقت على حنكته في المناورة. فقد دعا رؤساء الدول الثلاثة عشرة الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى الاجتماع في القاهرة، في يناير ١٩٦٤، للنظر كما قال في إمكانيات القيام بعمل عسكري على أثر قرار إسرائيل بتحويل مجرى مياه

الأردن لحسابها. كانت تلك المبادرة الإسرائيلية تمثل خرقاً واضحاً للقانون الدولي نظراً لحرمانها البلدان العربية المطلة على نهر الأردن من المياه التي توجد منابعها داخل أراضيهم؛ كما اعتُبرت تلك المبادرة بمثابة خطوة خطرة حيث أن ريَّ الصحراء من شأنه زيادة القدرة على استيعاب المهاجرين، ومن ثم تعزيز الدولة العبرية عسكرياً. وقد دام ملتقى الدول العربية خمسة أيام طويلة متصلة، لمستُ خلالها كيف للمظاهر أن تكون خادعة، وذلك عبر التحاور في الكواليس مع بعض أصدقائي من الدبلوماسيين المشاركين في الاجتماع. فعلى أرض الواقع، انتهى المؤتمر، الذي وصفته وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنه "مجلس حرب"، إلى اتخاذ قرارات عملت تحديداً على تفادي أية مواجهة عسكرية.

كان ناصر قد تلقى تحذيراً من الرئيس كنيدي مفاده أن الولايات المتحدة ستساند إسرائيل لو تعرضت لهجوم عربي، بينما نصحه الاتحاد السوفييتي بعدم اللجوء إلى القوة. وكان قد توصل إلى استمالة نظرائه إلى صفه. وإذ شعر رؤساء الدول العربية بالإحراج، فيما عدا الرئيس السوري، الفريق أمين الحافظ، عدو عبد الناصر اللدود، فقد اضطروا للإقرار بأنهم غير قادرين على منازلة الدولة اليهودية. لكن القرارات المتخذة سمحت لهم بحفظ ماء وجوههم لقاء ثمن زهيد: فيما سُميت بـ "القيادة العسكرية الموحدة" التي فاخروا بإقامتها من أجل تنظيم عمليات الجيوش العربية، وقد وُئدت في مهدها، بعد أن رجحت كفة الشكوك المتبادلة على كفة المصلحة المشتركة؛ أما لبنان، وسوريا، والأردن، المكلفين بالقيام بأعمال موازية لما تقوم به إسرائيل للاستيلاء على مياه نهر الأردن، فما لبثوا أن تخلوا عن مهمتهم، موضحين أنهم تعوزهم الإمكانات اللازمة للدفاع عن أنفسهم في مواجهة الدولة اليهودية. حتى الرئيس السوري، الذي اعتاد التنديد بما سماه "رهاب الخوف" الذي يشل نظراءه، فقد اضطُر للإذعان مطالباً بإعانات من أجل تقوية جيش دمشق.

يعود ذلك كله إلى قيام ليفي أشكول، رئيس الوزراء الإسرائيلي، بتوجيه إنذار شديد اللهجة للدول المعنية، يحذرهم فيه من أن أي محاولة لتنفيذ قرار "قمة" القاهرة سيُعتبر بمثابة إعلان حرب، نظراً لكون مسألة المياه - بحسبه- ليست سوى "ذريعة لإنكار حق دولة إسرائيل في الوجود". كانت تلك هي البداية (غير المعلنة) لحرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ بين إسرائيل والعرب، كما كتب الجنرال أريبل شارون في مذكراته.

ففي الواقع، حتى عشية تلك الحرب، أخذت الحوادث الحدودية بين إسرائيل من جهة، وسوريا والأردن من جهة أخرى، تتزايد فيما كانت الدولتان العربيتان تحاولان عبثاً القيام بأعمالٍ لسحب المياه. ولم تتوقف مشكلة المياه في الدول المتاخمة للدولة اليهودية عن تصدر جدول أعمال "القمم" العربية المتلاحقة حتى وقوع نكسة يونيو ١٩٦٧.

ثمة مبادرة أخرى أثارت التفسيرات المنذرة بالخوف في إسرائيل وفي غيرها من البلدان، وهي إطلاق منظمة "مستقلة" فلسطينية، تأسست في مايو ١٩٦٤ في القدس تحت اسم "منظمة التحرير الفلسطينية"، التي تلخصت مهمتها الوحيدة في "تحرير فلسطين". هنا أيضاً، سمحت لي التسريبات التي التقطتُها في كواليس المؤتمر بسبر سريرة عبد الناصر ونظرائه. فلقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية تهدف في حقيقة الأمر إلى إعفائهم من تولي زمام القضية الفلسطينية، لاسيما بالوسائل العسكرية. إذ تم تصميمها كما قيل على شاكلة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، التي كانت قد حررت تلك المستعمرة الفرنسية السابقة، بتأييدٍ من الدول العربية الأخرى ولكن من دون مشاركتها.

وعلى عكس الاسطورة الرائجة، لم تحصل منظمة التحرير الفلسطينية على ما امتلكته جبهة التحرير الوطنية الجزائرية من تأييدات خارجية، أو قاعدة إقليمية، أو أسلحة. وبدلاً من أن تكون "مستقلة"، كان على المنظمة الجديدة إقامة مقرها في غزة تحت رقابة مشددة من قِبل السلطات المصرية؛ فلم يكن بمـلكها القيام بأي عمل عسكري (مثل تسلل الفدائيين إلى الأراضي الإسرائيلية) من دون الحصول على تأييد مسبق من قِبل البلدان المتاخمة لإسرائيل، التي لم تكن تمنحه لها إلا فيما ندر. أما الرجل الذي اختاره رؤساء الدول على رأس منظمة التحرير الفلسطينية، وهو **أحمد الشقيري**، فلم يكن ليسبب لهم مشكلة. فهو يمتهن المحاماة، ولا تحكمه عقيدة سياسية بعينها، وكان قد عمل على التوالي، بذات التفاني، في خدمة حكومتين بينهما خصومةٌ ظاهرة، هما حكومتا سوريا والمملكة العربية السعودية، حيث كان سفيراً لهما تباعاً لدى الأمم المتحدة، قبل أن يعمل في خدمة جامعة الدول العربية. وقد لعب الدور الذي كان منتظراً منه أن يلعبه. ففي الوقت الذي كان يقصي فيه من المنظمة الفلسطينيين "المتطرفين" الداعين للكفاح المسلح، كان يجتهد في إلقاء الخطب المسرفة في دعواها إلى الاحتراب. كان شعبوياً وديماجوجياً، يحاول إبقاء أمل "العودة إلى الوطن" في

قلوب مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين المشتتين في أنحاء العالم. لكن الأوصياء عليه لم يتوقعوا مبلغ الأذى الذي سيُلحقه بهم. فقد كانت إسرائيل تدعي تصديق تهديداته حرفياً، مؤكدةً أن كلماته هي التعبير الأصدق عن الإرادة العربية، لاسيما إرادة مصر الناصرية، الرامية إلى تدمير الدولة الصهيونية. كما كانت إسرائيل تستخدم تهديدات الشقيري من أجل كسب تعاطف الرأي العام العالمي.

هكذا لاحظتُ مرةً أخرى، في أثناء "القمة" العربية الثالثة في الدار البيضاء، في سبتمبر ١٩٦٥، كيف أرجأ رؤساء الدول العربية مسألة استعادة فلسطين إلى أجل غير مسمى. وكان سبب ذلك شائعة سرت بأن إسرائيل باتت قاب قوسين أو أدنى من امتلاك السلاح الذري.

من جانبه، رفع الفريق المصري علي عامر، رئيس "القيادة العسكرية الموحدة" الوهمية، إلى رؤساء الدول العربية تقريراً مفصلاً يثبت أن القوات العربية لن تكون قادرة على مجابهة الجيش الإسرائيلي قبل حلول عام ١٩٦٩ على الأقل.

ولقد أسرّ إليّ رئيس أحد الوفود العربية بأن هدفهم، المتواضع في حدّ ذاته، كان يقتصر على احتواء إسرائيل داخل حدودها. مع ذلك، شنت الدولة اليهودية هجومها الصاعق قبل ذلك الموعد المقدَّر بعامين اثنين، لتحتل أراضي فى مصر (سيناء)، والأردن (الضفة الغربية)، وسوريا (مرتفعات الجولان).

الفصل الثالث

التوراة التي لا غنى عنها

القدس.. فندق الملك داوود.. الجمعة ١٩ نوفمبر ١٩٦٥.. وصلتُ إلى إسرائيل في أعقاب إقامة مكدِّرة بالمملكة العربية السعودية. فلقد كانت القيود الدينية في بلاد الوهابية، والرياء الموصومة به النخب الحاكمة مما لا يكاد يحتمله العابر بهذه البلاد. فالمشروبات الكحولية محظورة تماماً، لكنها تتدفق بغزارة في القصور والدور المترفة. أما النساء، كلُ النساء، فيخرجن محتجبات، متشحات بالسواد من أعلى الرأس إلى أخمص القدمين، محظورٌ عليهن حضور حفلات الاستقبال المقصورة على الرجال، محظور عليهن ممارسة كل المهن تقريباً، محظور عليهن قيادة السيارة، يُعاملن كقاصرات ومن ثم توضع كل واحدة منهن تحت وصاية الأب أو الزوج أو الأخ. أما في الأمسيات الخاصة، التي لا يُدعى إليها من غير السعوديين سوى أقل القليل من أولي الحُظوة، فترتدي سيداتُ المجتمع الراقي أثوابَ كبار المصممين العالميين، ويتجملن بالمساحيق والعطور؛ وهن غالباً خريجات جامعات سعودية أو بريطانية أو أمريكية، لذا تجدهن يعبرن بشكل غير مباشر عما يكابدن من كبت للحريات. هذا ويتلاشى هذا التحشم المتزمت ما إن تعبر عتبة الكثير من البيوت في بلد يعدّ فيه استهلاك أفلام الفيديو الإباحية من بين الأعلى نسبةً على مستوى العالم. وإن كان هذا لا يمنع انتشار ميليشيات المطوِّعين المكلفين بالسهرِ على الأخلاق الحميدة، الذين يمشون في الطرقات وقد أمسك كل منهم بعصا غليظة، لإرغام التجار على إغلاق متاجرهم للذهاب فوراً إلى المساجد للقيام بصلواتهم الخمس يومياً. فياله من بلد كئيب، لا يملك فيه الغريب، ولا حتى السعوديون، أي وسيلة للترفيه، فدور السينما، والمسارح، والمقاهي، والنوادي، كلها ممنوعة بأمر القانون.

لذلك شعرتُ بارتياح كبير عند مغادرتي السعودية متوجهاً إلى إسرائيل، حيث كانت بانتظاري تجربة مزعجة على نحو آخر. فبينما كنتُ أتناول فطوري في قاعة الطعام بفندق الملك داوود، ذلك الفندق الكبير الذي يكاد لا يرتاده سوى الأجانب حصرياً، اندفع نحوي عدّة ندلاء ونبهوني إلى وجوب إطفاء سيجارتي. "اليوم هو يوم السبوت"، هكذا همَّ كلُ واحد منهم بتذكيري، وقد اكتست سحنته بالصرامة. لكني رفضت الانصياع قائلاً إني لا أتقيد بالشعائر. فما كان من رئيس الخدم إلا أن أصرّ على موقفه، مهدداً باستدعاء مدير الفندق، بل والشرطة إذا لزم الأمر. لكنني احتججتُ موضحاً أني لا أزعج أحداً لمـّا كان المطعم خالياً في تلك الساعة المبكرة من الصباح. فأجابني بحزم قائلاً إن ذلك محرم من قبل الحاخامية الكبرى ويحظره قانون البلاد، وإن هذا النظام يُطبق سواء على غير اليهود أو على اليهود. فلما علم أني صحافي، كفَّ عن الإلحاح.

شاءت الصدفة في ذلك الصباح أن أكون على موعد مع السيدة **جولدا مائير** لإجراء حوار معها في منزلها. كانت في تلك الفترة وزيرة للخارجية، استقبلتني جالسةً في مطبخها، والسيجارة معلقةٌ بين شفتيها، وأمامها منفضة كبيرة ممتلئة بأعقاب السجائر. ها هي، على الأقل، لا تحترم نواهي الحاخامية الكبرى. فقصصتُ عليها الحادثة المزعجة التي مررتُ بها في فندق الملك داوود قبل أن أسألها عن رأيها في تشريع خليق بالمملكة العربية السعودية. فما كان منها إلا أن أقرّت بلا تردد بأنها لا تمارس الشعائر الدينية هي الأخرى (فهل كانت على الأقل مؤمنة بالله؟) لكنها أوضحت أن التوراة، أو العهد القديم، كانت وما تزال المرجع الذي يضمن بقاء الشعب اليهودي على قيد الحياة، سألتني: «إلى ما كان سيؤول مصير اليهود في المنفى لو كانوا ضيعوا مرجعياتهم الدينية، لو جهلوا قصة خروج العبرانيين من مصر، لو لم يكونوا يرددون كل عام، في احتفالهم بعيد الفصح اليهودي أمنيتهم في الذهاب "في العام المقبل إلى أورشليم"». وأضافت أنها، رغم نفورها من الكهنوتية، قد ناضلت من أجل جعل تطبيق نظام ال"كشروت" إجبارياً في مطابخ الجيش، والمدارس، والنقابات، وهي عبارة عن قواعد التغذية التي أملاها الحاخامات عبر القرون. ويحرص جيش من المفتشين يومياً على التأكد من تطبيق تلك التعاليم جبرياً في جميع الأماكن العامة، لاسيما في الفنادق، وعلى متن الطائرات والبواخر.

حين تركتُ السيدة مائير، لاحظتُ خلوَّ الشوارع، التي عادةً ما تعج بالناس. كما أغلقت المتاجر أبوابها، حتى تلك التي تبيع السلع الأساسية، وكذلك المطاعم، ودور السينما، والملاهي، وجميع أماكن الترفيه الأخرى؛ كما تعطلت وسائل المواصلات العامة، أما السيارات الخاصة العابرة فكانت نادرة، كما تتوقف طائرات شركة العال على أرض المطار من بعد ظهيرة الجمعة وحتى مساء السبت.

قررت زيارة حديقة الحيوان، التي قيل لي إنها مفتوحة للزوار، لكنني لم أجد أي سيارة تاكسي لأستقلها إلى هناك. وعلى كل الأحوال، لا تغامر السيارات بالتجول في الأحياء التي يقطنها الأرثوذكس المتطرفون خشية استهدافهم بعمليات اعتداء. استعصى عليَّ إدراك معنى كل تلك القيود المفروضة على شعب لا يمارس معظمه الشعائر بل ويتسم بالعلمانية. (بعد مرور خمسين سنة، شهد إحياء شعيرة السبوت تراخياً تحت ضغط السكان العلمانيين، لكن المزايا التي باتت تمنح للمتدينين الأرثوذكس المتطرفين، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مدارسهم الخاصة، قد شهدت زيادة بصورة باهظة).

لقد أفلح مؤسسو الدولة في إبعاد خطر المواجهة بين المتدينين والعلمانيين. فبامتناعهم عن وضع دستور للبلاد، أمكنهم تجنب تحديد طابع الدولة الجديدة، والانتساب إلى العلمانية وإلى "الهالاخاه" (الشريعة الحاخامية) في آن. بل إن رجال الدين قد ذهبوا حتى معارضة مبدأ وضع الدستور لأن في ذلك تجديف بحسبهم لعدم إمكان إحلال الدستور محل التوراة التي أنزلها الرب على العبرانيين (مثلهم في ذلك مثل الأصوليين المسلمين المنادين بتطبيق الشريعة). وبشيء من المهارة، سيعمد المشرعون بالتدريج إلى إدخال قوانين تحمي حرية العبادة. هكذا إذن لن تكون إسرائيل لا جمهوريةً ولا ثيوقراطية وإنما ستتأسس على توليفة من النظامين.

هكذا ساد في عقد الستينيات الالتزامُ الصارم بتعاليم "الهالاخاه" في مجال الأحوال الشخصية، مثلما كان الحال عليه تحت الحكم العثماني ثم تحت الانتداب البريطاني في فلسطين. فقد تم حظر الزيجات بين اليهود وغير اليهود؛ وصار البت في حالات الطلاق لا يتم إلا على يدِّ حاخام، وهو ما يلحق الضرر غالباً بالزوجة، نظراً لكون الشريعة الموسوية متحاملة على المرأة بشكل كبير، شأنها في ذلك شأن الديانات الأخرى. كما فُرض تدريس التوراة والتلمود (وهو مجمل التحليلات والتأملات التي جاد بها الأحبار منذ القدم) على امتداد المنهج

المدرسي. كما ادعى المعبد حق الإجابة على السؤال السخيف: "من هو اليهودي؟"، الذي شهد سجالات ومجادلات محمومة أثناء فترات إقامتي بإسرائيل خلال أعوام الخمسينيات والستينيات فيما لم يكن السؤال مطروحاً بالفعل أبداً قبل إقامة الدولة. فلقد قرر حراس الإيمان أن صفة اليهودية تتحدد فقط عبر الانتساب لأم يهودية. إذ لا يعدّ الطفل المولود لأم مسيحية يهودياً أو حتى شرعياً وإن كان أبوه، وأجداده وأجداد أجداده وهو نفسه قد نشأوا داخل حظيرة الديانة الموسوية. وتتجسد عبثية تلك العقيدة في حالة أحفاد بن جوريون الذين لا يعدّون وفقاً لها يهوداً نظراً لزواج ابنه البكر من بروتستانتية، فيما يعدّ أحفاد الزعيم السوفييتي الأسبق نيكيتا خروتشوف يهوداً كاملي الأهلية نظراً لكون إحدى كناته يهودية. ويبدو أن السحر قد انقلب على الساحر، إذ رفضت الحاخامية عام ١٩٦٨ تزويج حفيدة مؤسس الدولة إلى رجل يهودي طالما لم تعلن هي وأمها رسمياً تحولهما إلى الديانة اليهودية. وهو ما تم بالفعل...

أفضى القانون الديني إلى مواقف عصيبة، بل مأساوية أحياناً، مثلما تبيّن ذلك للآلاف من الإسرائيليين على حساب مصالحهم؛ أذكر أني كنتُ في إسرائيل، حين لقي الزوجان شتاينبرج- الزوج يهودي والزوجة مسيحية- عنتاً كبيراً لدفن ابنهما أهارون، ذي الخمسة أعوام، إذ لم تقبل أي مقبرة استقبال جثمان هويته الدينية غير محددة؛ فلما يئس آل شتاينبرج، ما كان منهم إلا أن دفنوا ابنهم في أرض خلاء، بلا شعائر دينية.

حظيت حالة أخرى بتغطية إعلامية واسعة، وهي حالة ريـنا عيتاني، الناجية من جيتو وارسو. رغم أنها كانت محاربة باسلة سواء في حرب ١٩٤٨ أو أثناء الحملة على سيناء في ١٩٥٦، وأنها كانت تناضل داخل حزب "ماباي" العمالي، وانتُخبت مستشارةً بلديةً لمدينة الناصرة العليا (نتسرات عيليت) اليهودية حصرياً، فقد جُردت فجأة من جنسيتها ومن جواز سفرها بعد عشرين عاماً من هجرتها إلى فلسطين. إذ اكتشف وزير الداخلية أن أمها بروتستانتية وأنها لا تستطيع بالتالي الاستفادة من "قانون العودة". إذ يمنح هذا القانون، المتخذ إبان تأسيس الدولة، الجنسية الإسرائيلية تلقائياً لكل يهودي "يعود لوطن أسلافه". وقد اضطرت ريـنا عيتاني لاعتناق اليهودية رسمياً عام ١٩٦٦ لتتمكن من استعادة جنسيتها وجواز سفرها...

في بداية العقد الأول من الألفية الثالثة، كان مهاجر روسي من كل اثنين في إسرائيل لا يعدّ يهودياً في نظر المعبد، لكونه لا يتمتع بميزة الانتساب إلى أم يهودية، بل ولا علاقة له باليهودية أحياناً.

ولقد أثار حاييم كوهين، القاضي بالمحكمة العليا، فضيحة في يوليو عام ١٩٦٣ حين صاح أثناء إحدى الندوات قائلاً: "شاءت سخرية القدر المريرة أن تُستخدم الأطروحات البيولوجية والعنصرية ذاتها التي روّج لها النازيون كركيزة للتعريف الرسمي لصفة اليهودية داخل دولة إسرائيل!" وأمام الاستنكار الذي أثاره، اضطُر للاعتذار راغماً من دون أن يتبرأ مع ذلك مما قاله. وفي الواقع، حين استقبلني بعد ذلك بعامين، أكد لي فحوى تصريحه ذاك قائلاً : "لم أغير رأيي. إذ تستلهم بعض قوانيننا طابعاً عنصرياً، لاسيما تلك المتعلقة بالزيجات المختلطة ؛ مع ذلك، لا نملك الاختيار، فقد بلغت الأهواء المتناقضة، وقوة المعسكر الكهنوتي مبلغاً قد يودي بنا إلى حرب أهلية لو أردنا إجراء اختبار للقوة". لكن تفسيره ذاك، وهو ذاته الذي كان يتذرع به الزعماء الصهاينة، كان تفسيراً مضللاً على نحو جلي. ألم يكن يعلم أن مجمل الأحزاب الدينية كان يمثل في ذلك الوقت مابين ١٠ إلى ١٥٪ فقط من مجموع الناخبين؟ وأن أعضاؤها ليسوا جميعاً متعصبين مستعدين لإشعال حرب أهلية، حتى وإن كانوا قادرين على ذلك؟

كان مؤسسو الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل؛ وجميعهم تقريباً إما من غير الممارسين للشعائر أو من غير المؤمنين أو من الملاحدة، قد عقدوا نوعاً من التحالف مع الأحزاب الدينية منذ ١٩٤٧ ، عشية اتخاذ منظمة الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما يهودية والأخرى عربية. رغم ذلك، دأب بعضٌ منهم، ممن هم من أكابرهم، على حدّ وصف الديانة الموسوية بأنها "رجعية" و"تسير عكس اتجاه الزمن". فلماذا إذن وافقوا على تطبيق عدد من قواعد "الهالاخاه"، وأنشأوا إلى جانب المدارس العامة شبكةً من المدارس الدينية ومن "اليشيفاه"، تلك المدارس الحاخامية، التي تمولها الدولة بسخاء؟ لماذا أوجبوا تدريس التوراة في جميع المدارس الابتدائية، سواء العامة منها أو الخاصة؟ لماذا جعلوا من العهد القديم ركيزةً أساسية للأيديولوجية الصهيونية؟ لماذا ألحّ الزعيم حاييم وايزمان، وهو الملحد السادر في الإلحاد، على السلطات البريطانية - دون جدوى- كي يعزىً إعلان بلفور إلى العهد

القديم صراحةً؟ سيتم تحقيق أمنيته بعد ذلك بثلاثين عاماً في إعلان الاستقلال عام ١٩٤٨ الذي يشير إلى فلسطين كاملةً بوصفها "اريتز يسرئيل" أو "أرض إسرائيل". من الجليّ أن ربط التوراة بالصهيونية قد اعتُبر لازماً لضمان شرعية الدولة اليهودية.

لكن الأمور جرت بصورة مغايرة بالنسبة لـ **تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية**. فقد دأب على الاحتجاج على "عقلية الجيتوات" وكان يتطلع إلى إنشاء دولة علمانية، متسامحة وتقدمية، تتأسس على ثقافة يهودية مبهمة المعالم كان هو نفسه بالمناسبة غريباً عنها. لم يكن هرتزل يرى لزاماً أن تكون اللغة العبرية هي اللغة المشتركة بين مواطني الدولة اليهودية المقبلة. وليس في ذلك ما يدعو للدهشة متى علمنا أن هرتزل كان نتاج التحرر في موطنه الأصلي، النمسا، وأنه كان مندمجاً في المجتمع وعلمانياً، وأنه لم يتلقَّ تعليماً دينياً ولم يمنحه لأبنائه. والعجيب أنه لم يكن يشعر بأي انجذاب خاص نحو فلسطين وكان يبدي لامبالاة فائقة إزاء تحديد الموضع المحتمل للدولة اليهودية المقبلة. كان محور اهتمامه هو منح إخوانه في الدين ملاذاً آمناً؛ لا يهم أين، ليقيهم شرَّ معاداة السامية (التي كان شاهداً عليها في فرنسا إبان قضية دريفوس) وشرَّ المعاملات التميزية ضدهم (التي عانى منها في موطنه الأصلي)، ومن شرِّ الاضطهاد بل وأحياناً المجازر، كتلك التي وقعت في روسيا القيصرية وفي بولندا.

كان قد اتخذ لذلك خطوات عديدة متتالية للحصول على أرض يمكن احتلالها- في قبرص، وسيناء، وأوغندا، والأرجنتين- لكن من دون جدوى. فلما استنفد جميع الاحتمالات، وتحت ضغط الصهاينة المتدينين، انتهى به الأمر إلى استبقاء فرضية فلسطين، "أرض الأجداد"، وابتدر لذلك حواراً مع سلطان الإمبراطورية العثمانية، **السلطان عبد الحميد**. لكن مسعاه قد خاب مرة أخرى. وهو لم يكن أكثر رشاداً حين وقع اختياره على أرض الرافدين، حيث كان مقدراً أن تنشأ الدولة العراقية بعد ذلك بعشرين عاماً. هكذا لم يذهب صاحب فكرة إقامة الدولة اليهودية سوى مرة وحيدة إلى فلسطين، وذلك في زيارة قصيرة، اكتشف خلالها- ويا للمفاجأة- وجود سكان أصليين، هم الفلسطينيون، أو "العرب" كما كانوا يُدعَون في ذلك الزمان.

تُذَكِّر استهانة تيودور هرتزل بالأرض المقدسة بالاستهانة نفسها التي أبداها اليهود طوال تاريخهم. فرغم أن ذلك قد يبدو مستغرباً، اختار غالبية العبرانيين؛ بحسب المؤرخين، منذ

عصور ما قبل الميلاد، أثناء أزمنة الفرس والإغريق والرومان، حتى قبل سقوط دولتهم المستقلة عام ٦٣م، اختاروا بمحض إرادتهم الحياة خارج حدودها. وكانوا كلما تعرضوا للاضطهاد، يلجأون إلى بلدان أخرى غير فلسطين. فلقد أفضت المذابح التي وقعت ضدهم في روسيا وفي بولندا إلى هجرة موسعة إلى الولايات المتحدة؛ فوفقاً لأحد الإحصاءات، فيما بين ١٨٨١ و١٩١٤، وصل ٢.٥ مليون يهودي إلى نيويورك، بينما اختار أقل من سبعين ألفاً فقط الاستقرار في فلسطين. أما إعلان بلفور الذي قدمته الحكومة البريطانية عام ١٩١٧، والذي كان يعد اليهود ب"وطن قومي في فلسطين"، فلم يؤدِ إلا إلى هجرة طفيفة نسبياً، مما أثار خيبة عظيمة لدى الزعماء الصهاينة. لم تبدأ الهجرة إلى فلسطين في الازدياد إلا مع بدايات الحقبة الهتلرية في ألمانيا، ويرجع ذلك أساساً ضمن أسباب أخرى إلى إغلاق الولايات المتحدة أبوابها أمام ضحايا النازية.

وبعد إقامة دولة إسرائيل بزمن، في بداية عقد الستينيات، اختارت الغالبية العظمى من يهود الجزائر الاستقرار في فرنسا. وحتى عام ١٩٨٥، اختار ٩٠٪ من اليهود السوفييت الهجرة إلى دول غير إسرائيل، إلى اليوم الذي صارت فيه رحلات الطيران بين موسكو وتل أبيب تتم دون أن تحط في ڤيينا، إذ قامت الحكومة السوڤييتية بذلك بناء على إلحاح السلطات الإسرائيلية. يعني ذلك أن الرباط الروحاني المحتمل مع الأرض المقدسة لم يكن يُترجم بارتباط واضح مع "أرض الأجداد". وقد أدرك تيودور هرتزل ذلك إذ لاحظ أن الغالبية العظمى من إخوانه في الدين لا يربطهم أي تعاطف يُذكر بالحركة الصهيونية الناشئة. ففي الواقع، كانت معاداة الصهيونية اليهودية منتشرة بين يهود الشتات في القرن التاسع عشر وفي بدايات القرن العشرين، بنفس الدرجة التي تنتشر بها مشاعر التعاطف مع الصهيونية في أيامنا هذه.

لأسباب لا تستعصي على الإدراك، كان يهود أوروبا الغربية، المتشربين لقيم قرن التنوير، متمسكين بمكاسب التحرر، وبمواطنتهم الكاملة، مثلهم كمثل يهود الأمريكتين المتمتعين بكافة حقوقهم. أما إخوانهم في الدين من وسط وشرق أوروبا، المقهورين في بلادهم، فكانوا ينقسمون إلى ثلاث فئات: فهناك المتدينون الأرثوذكسيون الذين ينتظرون المسيح المخلِّص، وهناك المتعاطفون مع الأحزاب الثورية، المنشفية أو البلشفية، التي كانت تعدهم بالمساواة

الكاملة، وهناك على وجه الخصوص مؤيدو الـ"بوند"، وهي حركة اشتراكية يديشية الثقافة، نشأت في روسيا وفي بولندا، كانت تطالب بالاستقلالية الثقافية في الأقاليم التي يعدّ اليهود أغلبية فيها. وكانوا يعارضون الاندماج قدر ما يعارضون الصهاينة "الرجعيين" بحسبهم. وقد انتهت حركة "بوند" بالانضمام إلى البلاشفة غداة ثورة أكتوبر، لكنها آلت إلى الأفول في أعوام العشرينيات والثلاثينيات.

في ذلك الزمان، لم يكن مناهضو الصهيونية يُتهمون لا بمعاداة السامية ولا "بكراهية أنفسهم"، فيما كانت الصفات الدونية تُلصق بالصهاينة، الذين كانوا يُتهمون، ضمن ما يتهمون به، بالتواطؤ مع مناهضي السامية لكون الفئتان تدعوان إلى هجرة اليهود من مواطنهم الأصلية.

كما عضدّت الإبادة النازية من حجة الصهيونية، المؤسسة على عقيدة قوامها أن أمن أي إنسان يهودي غير مكفول خارج أرض إسرائيل. رغم ذلك كله، ووفق معظم التقديرات، فمن أصل المليون ناجي من الإبادة،لم يستقر في الأرض المقدسة سوى الثلث تقريباً، وذلك بفضل المساعدة المالية والمادية التي قدمتها الوكالة اليهودية؛ إذ أن غالبية الناجين قد استقروا في بلدان أخرى أو اختاروا عدم الهجرة ليثبتوا بذلك أن حبهم لموطن ميلادهم لم يتأثر بالمحن التي عاشوها على أرضه. وقد مولت عمليةَ إعادة تسكينهم "لجنة التوزيع المشتركة"، وهي منظمة يهودية أمريكية ذات توجه عالمي، مما أثار حنق زعماء الوكالة اليهودية الذين كانوا يأملون اجتذابهم إلى فلسطين.

كان بن جوريون حانقاً على"لجنة التوزيع المشتركة" وعلى الشيوعيين، الذين كانوا يؤيدون تلك الخطوة، والذين كان يصفهم ب"طفيليات الشعب اليهودي". ويروي المؤرخ الإسرائيلي توم سيجيف أن ديفيد بن جوريون كان قد قدَّر مبدئياً أن ٦٠ إلى ٧٠ ٪ من عدد الناجين من الإبادة النازية سيستقرون في إسرائيل، مع استبعاده من كانوا يوصفون بأنهم "نفايات بشرية"، وهم أولئك الذين اعتُبروا غير مؤهلين لتمثيل "اليهودي الجديد"، ذلك الذي كان الزعماء الصهاينة يرونه مجسِداً للمواطن داخل دولتهم المقبلة. لكن بن جوريون أدرك غداة الحرب أنه كان قد أسرف في تقدير عدد الناجين الذين يرغبون في الهجرة إلى فلسطين. وعلى أثر تحقيقات ميدانية، أطلعه مبعوثو الوكالة اليهودية بالحالة المزدوجة التي

كان عليها معظم الناجين. فهم لم يكونوا بالطبع معادين لفكرة إنشاء دولة يهودية لكنهم لم يكونوا راغبين في الاستقرار فيها.

في الشهور التي سبقت حرب ١٩٤٨، قرر بن جوريون العمل بوتيرة أسرع، مفضلاً المهاجرين الشباب من الناجين من النازية، والقابلين للإدراج في صفوف الهاجاناه. فقد استُخدموا كوقود لآلة الحرب. إذ تشير المؤرخة الإسرائيلية حنا توروك يبلونكا إلى أن المهاجرين الجدد، الذين بلغ عددهم ٢٢٣٠٠ مهاجراً، قد ألقى بهم بن جوريون إلى خطوط القتال الأولى، رغم عدم معرفتهم بأي شيء عن البلد الذي هاجروا إليه، وجهلهم التام باللغة العبرية، وافتقارهم إلى أي تدريب عسكري. ولمـَّا كانوا يشكلون ثلث عدد القوة العسكرية على الجبهة، فقد تكبدوا بالطبع خسائر فادحة، تعدّ أعلى نسبياً بكثير مما أصاب رفقاهم الذين لم ينجوا من الإبادة الجماعية النازية. كانت استهانة الزعماء الصهاينة بذلك الصدد تترجم احتقار بعضهم ليهود الشتات الذين لم يتمتعوا بحسبهم بالشجاعة اللازمة لمقاومة جلاديهم النازيين. إذ كان لزاماً على "اليهودي الجديد" كما تخيلوه أن يكون طويل القامة، قوي البنية، شجاعاً وعدوانياً في مواجهة العدو.

فلما كان توافد المهاجرين الأوروبيين أقل مما ارتجاه الزعماء الإسرائيليون، التفتوا إلى المخزون الهائل المتمثل في يهود البلدان العربية الذين كان حالهم قد شهد تدهوراً تدريجياً تحت وطأة التوترات والنزاعات السابقة واللاحقة لإقامة الدولة العبرية. وإذ وجد يهود تلك البلدان أنفسهم بصدد قومية عربية شقَّ عليهم التجانس معها، وخشوا أن يفضي حصول تلك الدول على استقلالها إلى تفاقم حالتهم غير المستقرة أصلاً، فقد ساورهم القلق من النتائج المترتبة حتماً على إقامة الدولة اليهودية بالنسبة لمستقبلهم بصفتهم مواطنين منتمين لدول عربية. وبسرعة كبرى، فاق المهاجرون من الدول الإسلامية- ممن استقروا بإسرائيل- عدداً ونسبةً، نظرائهم الناجين من الإبادة النازية. فمن بين إجمالي اليهود القاطنين بالدول العربية في ١٩٤٧، والبالغ عددهم ٩٨٥٠٠٠ شخصاً، هاجرت الغالبية إلى إسرائيل، وهم نحو ٦٧٠٠٠٠ شخص، وذلك ما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٦٧. وهم بذلك يعادلون ضعفين إلى ثلاثة أضعاف ضحايا النازية الذين استقبلتهم الدولة اليهودية (وهم حوالي ٢٥٠٠٠٠ شخص). ولقد هيأ المسؤولون الصهاينة كافة الأسباب لتنظيم رحيل تلك الجاليات اليهودية الشرقية وضمان استقبالهم في إسرائيل. وقد تيسرت تلك المهمة في بعض الحالات عبر اتفاق،

ضمني أو علني، مع الحكومات العربية التي كانت ترغب أو لم تكن تمانع تهجير مواطنيها اليهود، لاسيما وأن الممتلكات التي خلفها هؤلاء من ورائهم ستؤول حتماً إلى الطبقات البرجوازية من السكان الأصليين. وقد بُذلت جهودٌ خاصة لتسهيل هجرة يهود المغرب والعراق، وهما الطائفتان الأكثر عدداً على مستوى العالم العربي. فقد قُدر عددهما بنحو ٤٠٠٠٠٠ (المغرب) و١٣٠٠٠٠ (العراق).

لم تضع المغرب، التي كانت تحت الحماية الفرنسية في بداية عقد الخمسينيات، أي عوائق أمام المشروع الصهيوني، فكان للهجرة أن تتم بسلاسة وتوافق. أما الحكومة العراقية، الواقعة تحت تأثير النفوذ الأنجلو أمريكي، فقد يسرت هجرة مواطنيها اليهود. لكن أولئك المواطنين هم الذين كانوا سبب المشكلة. إذ أن الطائفة اليهودية، الضاربة بجذورها في أعماق هذا البلد منذ أكثر من عشرين قرناً، والمندمجة تماماً في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في العراق، والمزدهية بنخبة تحظى بالتقدير وتنعم بالرخاء، كانت تبدي إزاء الصهيونية مشاعر اللامبالاة، والارتياب وسوء الظن، شأنها في ذلك شأن غالبية اليهود في الوطن العربي. فقد كانوا في بغداد يشعرون أنهم في بلدهم، حيث كانوا يشكّلون ربع عدد السكان، ويعيشون غالباً في انسجام مع مواطنيهم المسلمين أو المسيحيين. لكن بعد عامين من قيام إسرائيل، أفضت سلسلةٌ من الاعتداءات ضد مؤسسات وشركات يهودية في العاصمة العراقية إلى وضع حدّ عنيف لتحفظات الطائفة رغم أن المتفجرات الضعيفة المستخدمة لم تُسقط إلا عدداً محدوداً نسبياً من الجرحى ولم تُحدث سوى خسائر طفيفة. وقد وزعت بؤر صهيونية منشورات عقب كل عملية اعتداء، تدعو فيها اليهود إلى الهجرة إلى إسرائيل. واعتقلت السلطات العراقية بعد ذلك بفترة قصيرة أعضاءَ شبكة إسرائيلية ثبت اقترافهم عدّة اعتداءات (وقع سيناريو مشابه بعد ذلك بأربعة أعوام في مصر، بما عُرف بـ "قضية لافون" التي أشرت إليها في الفصل السابق). وقد حُرِّزت ما في حوزتهم من وثائق وكميات كبيرة من المتفجرات. كان معظمهم يهود من أصول عراقية ممن عادوا خِفية إلى البلاد. وتبين لاحقاً أنهم منتمون إلى الموساد (أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية). وقد تسبب أحدهم، وهو يهودا تجّار، المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، والمفرَج عنه بعد عشر سنوات، في فضيحة في إسرائيل، في مايو ١٩٦٦، إذ أكد علانيةً أن الشبكة كانت قد ارتكبت فعلاً تلك الاعتداءات من أجل حضّ اليهود على مغادرة العراق.

في المناسبة ذاتها، تكشّف أن الجنرالين موشي ديان ويجال آلون، المنتمين إلى حزب العمل والمحتمين بحمى بن جوريون، كانا مسؤولَيْن عن نشاطات الشبكة. ولقد لاقت العملية نجاحاً ملحوظاً، فقد هاجر ١٠٥٠٠٠ يهودي عراقي إلى إسرائيل قبل يوليو ١٩٥١؛ أما غالبية العشرين ألفاً الباقين فقد غادروا البلاد لاحقاً، ليتوجه الميسورون منهم إلى بلدان أخرى غير إسرائيل.

هذا ولم يتعرض يهودا نَجَّار إلى أي إزعاج من جراء ما أفشاه من أسرار مدوية، بل تم إلحاقه بالسلك الدبلوماسي، وعُين في الثمانينيات مستشاراً ثقافياً لدى سفارة إسرائيل بلندن.

ما كانت الهجرة الجماعية الموسعة لليهود العراقيين أن تتم لولا التعاون الذي أبدته حكومة بغداد. ففي الواقع، انتهت المفاوضات بين شلومو هليِّل، اليهودي العراقي، وبين رئيس الوزراء توفيق السويدي، إلى عقد اتفاق نُقل بموجبه المهاجرون إلى إسرائيل على متن طائرات قدمتها شركةٌ ترفع العلم الأمريكي لكنها تابعة للحكومة الإسرائيلية. في البداية، كانت تلك الطائرات ملزَمة بالتوقف بنيقوسيا في قبرص، لمداراة الاتفاق السري المبرم مع السلطات العراقية، لكن تحت إلحاح الإسرائيليين، سمح المسئولون العراقيون في النهاية بقيام رحلات مباشرة باتجاه تل أبيب. وهو ما حال دون تسرب المهاجرين إذ كان بعضهم يستغل فرصة التوقف بنيقوسيا للذهاب إلى دول أخرى غير إسرائيل.

كما أبرم الإمام أحمد، ملك اليمن، اتفاقاً مماثلاً مع إسرائيل في مقابل تعويضات سخية: فقد نُقل أكثر من ٥٠ ألف يهودي من المملكة عبر رحلات جوية متجهة مباشرةً إلى إسرائيل، وهي العملية التي أطلق عليها اسم عملية "البساط السحري". هذا وقد تمت المفاوضات التي أدارتها تل أبيب مع صنعاء، شأنها شأن تلك التي تمت مع بغداد، بدون استشارة الجماعة اليهودية، التي يعود وجودها في "اليمن السعيد" إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة مضت...

هكذا أضحت إسرائيل بلد استقبال ليهود البلدان العربية، الذين شكلوا منذ ذلك الحين أكثر من نصف السكان اليهود في الدولة الجديدة، لكنها لم تكن الملجأ الرئيسي لضحايا الاضطهادات النازية، مثلما تردد غالباً لتبرير إنشاء الدولة. وهو ما لم يمنع الحكومة الإسرائيلية من تحصيل الجزء الأكبر من التعويضات الألمانية المخصصة لضحايا النازية.

وقد تبين أن مآل هؤلاء الضحايا كان أدنى من أن يُحسدوا عليه، وهو ما شهدت عليه

الفضيحة المدوية في صيف ٢٠٠٧. إذ تم حصر ٢٥٠ ألف مسن من الناجين من الإبادة الجماعية، كان نصفهم يعيشون في فقر مدقع، لا يكادون يجدون قوت يومهم، ولا يملكون ثمن العلاج، ويعيشون في مساكن متهالكة، ويعانون من الإعاقة. كان ثمانون ألف من هؤلاء الناجين، بالإضافة إلى عدد لا حصر له من اليهود الروس الفارين من الاضطهادات النازية، يعيشون تحت خط الفقر، بينما كانت التقديرات تشير إلى وفاة ٣٥ شخص منهم في المتوسط يومياً. وقد اتهمت الصحافة الإسرائيلية الحكومات المتعاقبة بأنها أهملتهم، وبخاصة بن جوريون الذي تذرع بـ"مصالح الدولة" ليصادر؛ دون أن يشاورهم، جزءً كبيراً من الأموال الألمانية التي كان من المقرر أن تؤول إليهم بطبيعة الحال. ومايزال السؤال يطلب إجابة: فيم استُخدم مبلغ الـ ١.٨٥ مليار دولار الذي دفعته البنوك السويسرية عام ٢٠٠٠ وهو المبلغ المخصص للناجين من الإبادة الجماعية؟

اتخذت حكومة أولمرت عندئذٍ قرار زيادة المعونة المقدمة للأحياء الأكثر عوزاً بينهم، وذلك بمقدار ٢١ دولاراً للأشخاص الذين تعدوا السبعين عاماً، و٣٦ دولاراً لمن بلغوا الثمانين. هكذا تبين بحسبة بسيطة أن الزيادة ستبلغ في عام ٢٠١١ ما بين ٥٦ إلى ٧٦ دولاراً على أفضل تقدير. وهو ما حدا بالناجين من الاضطهادات النازية إلى التعبير عن استيائهم برفع نجمة داوود الصفراء، وارتداء بيجامات مخططة، وهو الزي الموحد الذي ارتداه المحتجزون في المعتقلات النازية، أو تي شرتات كُتبت عليها عبارات مثل "سامحونا لأننا عمّرنا حتى الآن"، أو "اسمحوا لنا أن نموت بكرامة"، ليجبروا بذلك الحكومة على مراجعة مسألة زيادة معوناتهم.

وفي تحقيق أجريتُه عام ١٩٦٥، أردتُ معرفة المزيد عن مصير اليهود السفرديين القادمين من البلدان العربية (الذين أُطلقت عليهم أيضاً لفظة "المزراحيين"). وقد كنتُ مهتماً بوضعهم بصفة خاصة، لاسيما وأن أعضاءً من أسرتي كانوا من بينهم. كان هؤلاء الذين لُقبوا بـ"السود" ("شاهوريم" بالعبرية)، وهم ضحايا الداخل لإقامة دولة إسرائيل، يختلفون بوضوح عن "البيض" الأشكنازيين. وبالتجول في الأحياء التي سكنوها، لاحظتُ إلى أي مدى يعانون من سوء المسكن، ويتكدسون داخل الغرف الضيقة الواقعة تحت الأسقف؛ ولا يتحدثون اليديشية ولا العبرية وإنما العربية في غالبيتهم، ويأكلون الأطباق التقليدية الخاصة

بلادهم الأصلية، ويستمعون إلى الموسيقى الشرقية بصوت عالٍ. وكانت المطاعم المسماة بـ"العربية" التي تقدم أطباقاً سورية ولبنانية ومصرية قد بدأت في الانتشار في القدس، ويافا، وحيفا، وتل أبيب.

كان كل شيء يفصل المزراحيين عن المهاجرين الأوروبيين: اللغة، والعقيدة، والعادات، والثقافة، والذهنية. لذا بقيت الزيجات "المختلطة" بين السفرديين والأشكنازيين ظاهرةً هامشية (أقل من ١٠٪ من عدد الزيجات عام ١٩٦٢). وأفسدت الشكوك، ومشاعر النفور والأحكام المسبقة العلاقات بين عنصري الشعب الإسرائيلي الكبير. وقد كتب أندريه شوراكي، المؤرخ الذي شغل منصب مستشار رئيس الوزراء لشؤون الجماعات: "بلغت الأحكام المسبقة العنصرية مبلغاً جعل بعض المنتخبين لشغل أعلى مراتب المسئولية لا يترددون للحديث علانية عما يطال المزراحيين من "انحطاط فسيولوجي"، و"تخلف عقلي"، و"عاهات وراثية". أما الشاعر الصهيوني الكبير بياليك، فقد اشتُهر عنه قوله أنه "لا يحب العرب لأنهم يشبهون اليهود الشرقيين"؛ سواء كان ذلك القول صحيحاً أم كان محض افتراء، فتلك المزحة تترجم باقتدار تلك الآراء المقولبة المحقِرة التي حالت دون إتمام الوحدة الوطنية. "في الشتات كنتُ يهودياً، وفي إسرائيل صرتُ سفردياً"، تلك مزحة قالها مهاجر عراقي، فيما يترجم بعمق حالة الاستلاب التي يعيشها اليهودي الشرقي.

ندد بعض زعماء حركة السفرديين في عقدي الخمسينيات والستينيات ب"الإبادة الجماعية الثقافية" التي كان ضحاياها هم الشرقيون، وقد شكوا تعرض كل إنتاج اليهود الشرقيين في مختلف المجالات، لاسيما في المجالات الأدبية والفنية، إلى التعتيم بصورة منتظمة. فلما كان العربي هو العدو، كان طبيعياً تماماً أن يكون هناك سعي لمحو الإرث الخاص بـ"اليهود العرب". كان نسيم رجوان كاتباً شهيراً عربيَّ اللسان، كانت أعماله تُنشر أولاً بالعربية قبل أن تتم ترجمتها إلى العبرية. كان يحدثني بكثير من الحنين عن بلاد مولده، العراق. فقال لي ذات مرة : "حين يتحدث الإسرائيليون عن تعليم اليهود الشرقيين، فهم يعبرون في حقيقة الأمر عن رغبتهم في إكسابهم طابعاً غربياً".

تأكد لي ذلك أثناء مقابلتين صحفيتين أجريتهما في الستينيات مع ثلاث شخصيات من وجوه الصف الأول: أولهم بنحاس سابير، وزير المالية في ذلك الوقت، الذي قال لي: "تنتمي

إسرائيل إلى أوروبا من وجهات النظر الثقافية والاقتصادية والسياسية، حتى وإن كانت تقع جغرافياً في الشرق الأوسط"، وثانيهم ديفيد بن جوريون الذي كان أكثر راديكالية، إذ أكد لي قائلاً: "لا نريد لمواطنينا أن يتحولوا إلى عرب. علينا محاربة الروح المشرقية التي تفسد الرجال والمجتمعات." وأما ثالثهم، شمعون بيريز، الذي كان وقتها عضواً في الفصيل "البن جوريوني"، والذي سيصبح رئيساً للدولة فيما بعد ، فلم يجد أي غضاضةٍ أو غباء في أن يقول لي أثناء حوار صحفي أجريته معه عام ١٩٦٥ أيضاً: "قد لا يتورع السفرديون عن الانتحار لكي يلقوا استحسانك، أو عن قتلك لو خالفتهم في الرأي.." رغم ذلك،كان محدثيَّ الثلاثة على علم بأنني سفرديٌّ. وكانت تلك التصريحات وغيرها، المستندة إلى أساس عنصري، تعكس في ذلك الوقت رأياً رائجاً للغاية في أروقة النظام الأشكنازي القائم.

وفيما عُدّ بمثابة احتجاج على أوجه التمييز الخاضعين لها، قام اليهود الشرقيين عام ١٩٥٩ بمظاهرات في العديد من المدن، لاسيما في وادي الصليب بضاحية حيفا. وقد تم تسييس ذلك الغضب في أعوام السبعينيات عبر حركة "الفهود السوداء"، تلك الحركة الاحتجاجية الناشئة في قلب الأحياء الفقيرة حيث غلبت مظاهر انحراف النشء. كان شارلي بيتون، أحد زعماء الحركة، المنتخب في الكنيست، يجادل الطبقة السياسية، فيما كان نائب آخر، هو الصحفي الشهير والمناضل الحقوقي شالوم كوهين، يجتهد في حشد المزراحيين على قاعدة المواطنة المحضة، لا على قاعدة طائفية. كان كوهين من أصول مصرية، يتحدث العربية بطلاقة، كما كان هو و يوري أفنيري من رواد حركة السلام المرحبة بإنشاء دولة فلسطينية. وقد تعلمتُ بفضله الكثير، نظراً لأنه كان يصحبني كثيراً أثناء التحقيقات التي أجريتها في إسرائيل. كما كان جوزيف الجازي، وهو أيضاً يهودي مستعرب من مصر، مرشداً جيداً لي في تنقلاتي داخل الأوساط اليهودية الشرقية.

لم يكن التباعد بين الجماعتين الكبيرتين ذا طابع ثقافي فحسب. فقد كانت التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عواملاً لزيادة اتساع الهوة بين الجانبين. كان الحكم، ومؤسسات الدولة الكبرى، والمنظمات الصهيونية، بين أيدي الأشكناز، الذين تمتعوا بميزات ضخمة. فقد كانوا هم لا المزراحيين من أسسوا وقادوا الحركة الصهيونية، وكانوا هم أيضاً المستوطنين الأوائل في فلسطين، صحيح أن ذلك قد تم بدافع الحاجة لا بإيعاز من مثالية

أخلاقية، لكنهم على أي حال هم أيضاً من أقاموا الدولة اليهودية على أكتافهم. من جهة أخرى، تم إدماج المهاجرين الأوروبيين فور وصولهم إلى البلاد، وذلك بفضل أيادي الدولة البيضاء، التي فضلتهم على المهاجرين القادمين من الدول العربية. كما يُذكر أن مستوى تعليم الأشكنازيين المنحدرين من دول متقدمة قد منحهم امتياز تزويد الدولة الفتية بكوادر في شتى المجالات، من مهندسين، إلى أطباء، ومحامين، وإداريين، وقادة سياسيين ونقابيين. كانت مواردهم المرتفعة نسبياً تتيح لهم تمويل دراسة أبنائهم في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي. وكنتيجة حتمية، قُدر للأشكناز أن يكونوا الفئة الأعلى، فيما كان المزراحيون الأدنى تعليماً، والأضعف اقتصادياً، ممن تسكن عائلاتهم كثيرة العدد في أماكن ضيقة ومزدحمة، ولا يملكون أسباب منح أبنائهم التعليم اللازم للارتقاء بهم إلى أعلى السلم الاجتماعي. لذلك ما كان لهم إلا أن ينجبوا مواطنين من الدرجة الثانية، بل من الدرجة الثالثة إذا ما تمت مقارنتهم بالطبقات الميسورة بين المواطنين المنحدرين من أصل فلسطيني. كانت تلك هى نتيجة التحقيق الصحفي الذي أجريتُه في بداية الستينيات. وقد كان لزاماً عليّ أن أصحح - إلى حدّ ما- من رأيي بعد ذلك بوقت طويل.

لو أن أي شخص أغمض عينيه إثر هذا التحقيق في منتصف الستينيات ليفتحهما بعد ذلك بأربعين سنة سيندهش من مدى ظهور المزراحيين على الساحة. فهم يتألقون في كافة الأوساط تقريباً، فتجدهم بين المفكرين وفي الأوساط الثقافية؛ كما أضحوا ممثَلين بصورة أفضل في البرلمان، وفي الحكومة، ويبرزون بين قادة معظم الأحزاب السياسية؛ ويشغلون أماكن ممتازة في أعلى الدرجات الوظيفية في القوات المسلحة وفي الدولة.

رغم ذلك، كان لدراسة مستكشفة لما وراء المظاهر أن تصحح من ذلك الانطباع الأول المثالي. فرغم أماراتِ تطورٍ لا يمكن إنكارها، مازالت التباينات البنوية ماثلةً. إذ تعدّ المكانة التي يتبوأها اليهود الشرقيون في المجتمع وفي داخل الدولة أدنى نسبياً من عددهم الذي يناهز نصف عدد السكان اليهود. فهم أقل كثيراً من الأشكناز في المدارس الثانوية وفي الجامعات. ومازال الاقتصاد يشهد سيطرة الأشكناز، ومازالت تجليات التفاوت في الدخل مستمرة ؛ إذ يمثل المزراحيون، إلى جانب عرب إسرائيل، غالبية العمال المشتغلين يدوياً؛ كما أن غالبية المساكين، الذين يعيشون تحت خط الفقر، هم أيضاً من اليهود الشرقيين. خلاصة القول، لم

يرتفع المزراحيون عن قاعدة الهرم الاجتماعي التي يتقاسمونها مع المواطنين الفلسطينيين. هذا ولا تعدّ حالتهم استثنائية لو تذكرنا السود بأمريكا أو الفرنسيين المنحدرين من أصول من شمال أفريقيا، الذين لا يزالون، هم أيضاً، في غالبيتهم رهناً لسوء القسمة وشح النصيب، رغم الترقي الاجتماعي الذي طال العديد منهم.

لكن يبقى أن الأحكام المسبقة بين الأعراق، وأوجه التمييز، ومظاهر الظلم، أخذت تتلاشى. وراحت الفجوة الثقافية تضيق بفضل عدّة عوامل، منها روح الأخوة التي خلقتها الخدمة العسكرية والحروب المتعاقبة التي نمَّت الشعور بالانتماء الوطني، فضلاً عن الشعور بوحدة المصير. كما أدت ممارسة اللغة العبرية على حساب اليديشية واللغات الشرقية إلى محو الفوارق بين المهاجرين من مختلف الأصول. ومما مثَّل ميزة إضافية، تزايدُ التأثير السياسي للمزراحيين بفضل اندماجهم في حزبين كبيرين في الدولة، هما حزبا الليكود وشاس. لكن التحاقهم بهذيْن الحزبيْن لا يعني بالضرورة اعتناقهم أيديولوجيتهما القومية المتطرفة، فلقد كان هدفهم الدائم هو التصدي لحزب العمل، الذي اعتُبر لأسباب وجيهة بمثابة ممثل الأرستقراطية الأشكنازية. مع ذلك، أسفرت جهود الدولة الرامية لمحو الثقافة الشرقية عن عدّة نتائج: إذ كرّست الكتب المدرسية، على سبيل المثال، بضعة صفحات لتاريخ المزراحيين القديم (مع التأكيد خصوصاً على "أعمال الاضطهاد" التي تعرضوا لها على أيدي العرب في كل مكان وزمان) فيما خُصص الجزء الأكبر من جميع الكتب المدرسية لتاريخ اليهود الأوروبيين، من منظور صهيوني على نفس النحو.

من المؤكد أن بن جوريون كان محقاً وهو يطلق صيحته المتكررة بانتظام قائلاً:" نحن نملك دولة لكن ينقصنا أن نكوِّن أمة!". فلقد جمَّعت "العودة إلى أرض الأجداد" مهاجرين قادمين من مائة بلد، يتحدثون حوالي ثمانين لغة ولهجة، كان ثلثهم على الأقل، خلال الستينيات، يجهل اللغة العبرية، تلك اللغة التي أرادوا لها أن تكون لغة البلاد "القومية". فكان القاسم المشترك القادر على أن يؤلف بين قاطني برج بابل، هو التوراة بطبيعة الحال، لاسيما وأن مئات الآلاف من اليهود الشرقيين، المتدينين أو التقليديين في معظمهم، ظلوا مرتبطين بالمأثور التوراتي. كما أخذ القادة الصهاينة في اعتبارهم أيضاً أن العهد القديم يظل هو الجسر الذي لا غنى عنه بين يهود إسرائيل ويهود الشتات.

كان بن جوريون ينتمي إلى جيل الرواد الصهاينة المنتمين لأوروبا الشرقية، من ذوي الميول الاشتراكية العلمانية. لكنه كان من أوائل من أدركوا أن تلك الأيديولوجية لا يمكن استخدامها لتشكيل الأمة التي يحلم بها. "أنا ملحد منذ شبابي الأول"، هكذا صرح لي أثناء حوار أدلى به إليّ قبل أعوام قليلة من وفاته. وهو على الأقل ما سمعته منه، ودونته، ونشرته في صحيفة "لوموند". رغم ذلك، بعد شهرين، أرسل إلي بتصويب كتب فيه: "لقد قلتُ لك أني لست يهودياً أرثوذكسيا، لكني أومن بوحدة الوجود وأنا فخور بالانتماء إلى الشعب الذي قدم للعالم التوراة العبرية...". لعل سوء الفهم قد نتج عن زلة لسان صادرة عن شيخ مسن، لكن التصحيح الذي أورده كان يؤكد المعنى الأهم: ألا وهو أن الإله الذي قال بن جوريون أنه يؤمن به، وفقاً لعقيدة وحدة الوجود الميتافيزيقية، لا يمت بِصلة إلى إله التوراة، حتى وإن قال إنه يحترم الكتاب المقدس. إذ كان ثمة ما يبرر هجوم رجال الدين عليه نظراً لميله المبالغ فيه إلى ديانات الهند، لاسيما البوذية، وبسبب "تفسيراته الخاضعة لأهوائه الشخصية" لفهم بعض الفقرات التوراتية. رغم ذلك، كان بن جوريون يُبقي كتاب العهد القديم، الموضوع على مكتبه، في متناول يده ويستشهد به أثناء حوارنا وكأنه بذلك يرجع إلى حقائق مقررة.

فهل كان ذلك نابعاً عن اعتقاد مخلص، أم كان تحرياً لمآرب نفعية؟ لم يكن بن جوريون ممارساً للشعائر شأن غالبية القادة الإسرائيليين، إنما كانت تربطه بالكتب المقدسة علاقة معقدة، علاقة روحانية، وفلسفية، وثقافية، وأيضاً سياسية لأبعد الحدود، بصفته رجل دولة مطلع. فنظراً لكونه واسع العلم، كان بالطبع كثير الارتياب في صحة النصوص التوراتية، لكنه كان يعتنقها حينما كانت تخدم أيديولوجيته القومية أو مقاصده السياسية الخفية. ولما كان قليل الثقة في الأحزاب الصهيونية اليسارية، ومعادياً للحزب الشيوعي وللتنظيمات العربية، فلم يكن بوسعه الاستغناء عن نواب الأحزاب الدينية لتكوين إئتلافاته ذات الأغلبية داخل الكنيست.

هكذا، لا غرابةٍ في أن يكون بن جوريون قد عارض صراحةً إقامة دولة علمانية. وإذ تحدث عن ذلك التناقض في الخمسينيات إلى يشياهو ليبوفيتز، وهو أحد أكبر فلاسفة إسرائيل، إن لم يكن أكبرهم على الإطلاق، والمناصر للعلمانية رغم تدينه العميق، أكد بن جوريون قائلاً: "على الدولة الاستمساك بقوة بالدين"، لأن أي فصل بينهما من شأنه

الإضرار بشدة بالمشروع الصهيوني. لذلك ناضل بن جوريون من أجل استصدار قوانين دينية، واحترام شعائر السبت احتراماً مُلزماً، والاقتصار على الزواج الديني حصرياً، واتباع قواعد الطهي بنظام "كيشروت" في مطاعم الجيش وفي المؤسسات التعليمية، والحرص على الاحتفال الرسمي بالأعياد الدينية. وفي عام ١٩٥٩، صرح لصحيفة "ذا چويش كرونيكل" الأسبوعية البريطانية بأنه كان سيفرض هذا التشريع الكهنوتي حتى لو لم تكن الأحزاب الدينية موجودة. فلقد كان همه الأساسي - بحسبه - هو إقامة أمة يهودية.

وهو الذي سيقول لي في حواري الصحفي نفسه معه عام ١٩٦٥: "تعدُّ اليهودية على عكس الديانات الأخرى ذات جوهر قومي محض (..) فمن المستحيل أن يكون المرء يهودياً من دون أن يعتنق بصورة أو بأخرى الديانة الموسوية؛ ولا يمكن الاحتفال بعيد الفصح اليهودي مع تجاهل طابعه التاريخي والسياسي، بما في ذلك خروج العبرانيين من مصر ونزولهم بأرض كنعان، أرض دولتهم في المستقبل...".

مع ذلك، كان بن جوريون يرى أنه بالإضافة إلى التوراة، ثمة عناصر أخرى تسهم في تغذية الإحساس القومي لدى الإسرائيليين: ألا وهي المدرسة، والجيش، بوصفهما بوتقتين، والإقتتال مع العرب. إذ أوضح لي أن "مقاطعة الدولة اليهودية، والتهديدات، والتوترات، والحروب، تعزز من غريزة البقاء، وتحيي روح التضامن غير المشروط". ولقد تأكدت تلك النتيجة لاحقاً على يد علماء اجتماع إسرائيليين: إذ نمَّت حروب ١٩٤٨، و١٩٥٦ (الحملة على سيناء)، و١٩٦٧ (حرب الأيام الستة) الوحدة الوطنية بدرجة فاقت أثر المدرسة والجيش. هكذا أسبغ بن جوريون من جانبه؛ وإن رغماً عنه، مصداقيةً على أطروحة الصحفي الإسرائيلي مارك هليل التي أحدثت صخباً في ذلك الوقت. إذ نشر كتاباً بعنوان "إسرائيل في مواجهة خطر السلام"، يشرح فيه لماذا قد تؤدي تسوية النزاع مع العرب إلى تسديد ضربة قاتلة للمشروع الصهيوني.

وفي إجابة على أحد أسئلتي، خلال حواري معه عام ١٩٦٥ أيضاً، رفض بن جوريون رفضاً قاطعاً عرض التسوية الذي كان قد صاغه الرئيس المصري جمال عبد الناصر. كلا، هكذا رد عليّ، لم يكن مستعداً للقيام بخطوة من أجل المصالحة؛ وكلا، لن يعيد أدنى قطعة من الأراضي المستولى عليها في ١٩٤٨ فيما يتخطى الحدود التي رسَّمتها خطة التقسيم الخاصة

بالأمم المتحدة، وكلا لن يوافق على عودة لاجئ واحد من اللاجئين الفلسطينيين، أولئك الذين حكم عليهم مع ذلك بالنفي. وقد فسر ذلك قائلاً: "إن مساحة دولتنا أصلاً أضيق من أن تحتمل استقبال العشرة إلى اثني عشر مليون يهودي المتواجدين في الشتات"، ثم أضاف بحذر: "أما عن إجراء توسعة جديدة لأراضي بلدنا فتلك مهمة لا يقوم بها أحدٌ غير المسيح". كان يعلم على الأرجح أنه في ظل تلك الشروط، لن يقبل العرب أبداً بإقامة السلام مع الدولة الصهيونية، وهو احتمال لا يبدو أنه كان ليكترث به.

وفوق كل اعتبار، كان لدى بن جوريون والقادة الصهاينة الآخرين سبباً وجيهاً ليجعلوا من التوراة قاعدةً أيديولوجيةً لدولتهم، فهل من نص آخر يشهد بأن فلسطين هي حقاً "أرض الأجداد"؟ بغير تلك الشرعية، كان المشروع الصهيوني سيتحول إلى عملية احتلال على غرار تلك العمليات التي تجلت في التاريخ العالمي في القرن التاسع عشر. ففي النهاية، ما كان إعلان بلفور ليصلح كمرجعية صادقة، فهو لم يكن إلا مبادرة قوة عظمى أرادت أن تقدم لليهود الذين كانوا مشروع أمة، "وطناً" على أرض لم تكن ملكاً لها.

كان يمكن الاعتراض بالطريقة نفسها على قرار منظمة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى نصفين، قَدمت في أحدهما دولةً إلى أقلية من اليهود الوافدين حديثاً، فيما خُصص النصف الآخر للغالبية العظمى من السكان الأصليين، أي الفلسطينيين. يُضاف إلى ذلك أن التصويت على التقسيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تم بين دول أوروبا، وأمريكا، وأستراليا فقط، فيما صوتت ضد القرار أو امتنعت كلٌ من بلدان الشرق الأوسط، وآسيا وأفريقيا (فيما عدا جنوب أفريقيا تحت حكم الأقلية البيضاء). وفي جميع الأحوال، هل كانت المنظمة الدولية تملك حق التصرف في بلد دون الحصول على موافقة معظم أهله، لاسيما وأنه كان في سبيله للحصول على الاستقلال بمقتضى اتفاقيات دولية سابقة؟، ولقد أرادت الدول الأعضاء المعترضة على شرعية القرار رفع القضية أمام محكمة العدل الدولية، لكن ذلك لم يجدِ إذ رُفض مشروعهم من قِبل غالبية الجمعية العامة، أي الدول نفسها التي استصدرت قرار التقسيم.

لم تستند تلك الدول إلى أي حق، سواء إلهي أو تاريخي، لمنح دولة لليهود؛ فلقد كان حافزها، لو شئنا تصديقها، ذا طابع إنساني: إذ كان لزاماً أن يتم توفير ملاذ آمن للناجين من

الإبادة الجماعية. لكن المآرب الأنانية كانت ماثلة هي الأخرى خلف الستار: إذ لم تكن بعض القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، راغبةً في فتح أبوابها أمام ضحايا النازية. أما الاتحاد السوفييتي، فكان يعتقد أن باستطاعته أن يجعل من الدولة اليهودية المقبلة حليفةً له في مواجهة القوى الغربية والأنظمة العربية الرجعية، ومنصة انطلاق توسعيه داخل الشرق الأوسط، وهو ما يفسر منحه هو ودول أخرى منتمية للمعسكر الاشتراكي، كتشيكوسلوفاكيا على الأخص، لمساعدة متعددة الأشكال لقوات الـ"يشوف" المسلحة (وهي الجماعة اليهودية في فلسطين) عشية حرب ١٩٤٨.

لمـّا كان بن جوريون رجلاً شديد الفطنة، لم يكن لتخفى عليه طبيعة المشروع الصهيوني الحقيقية. وهو من أقدم على مقارنة غير حكيمة بالمرة ما بين احتلال فلسطين واحتلال الأوروبيين الفارين من الاضطهاد لأمريكا الشمالية، واستيلائهم على أرض شاسعة لم يكن لهم عليها من سلطان، والازدياد التدريجي لعدد محدود من المستوطنين ليكوِّنوا أمة قوامها أكثر من مائتي مليون نسمة. لكنه حرص مع ذلك على عدم الخوض فيما أقدم عليه المهاجرون الأوروبيون من إبادة لملايين الهنود من السكان الأصليين. كان يظن بذلك أنه يتفادى خطر التعرض للاتهام بأنه هو نفسه قد خطط لعملية "تطهير عرقي" موسعة. لكنَّ ذلك الاحتراز قد راح سدى، فبعد عقدين من الزمان، كشف "المؤرخون الإسرائيليون الجدد"، استناداً إلى وثائق السجلات الرسمية، كيف تم طرد نصف السكان الفلسطينيين خلال عامي ١٩٤٧و ١٩٤٨، مثلما سأذكر لاحقاً.

لم يخترع الزعماء الصهاينة شيئاً ذا بال في هذا الصدد: إذ هي نادرة تلك الأيديولوجيات والأمم التي لم تقم على أساطير مؤسسة، قادرة على الحشد والجمهرة لمن حولها. ففي الواقع، كان للعهد القديم الفضل في أن يهب "المنفيين" اليهود أرضاً وأسباباً إضافية للقتال من أجل الحفاظ عليها. لكنه كان يطرح مع ذلك مشكلة، إذ لم يكن يحظى بمصداقية إلا في أعين أولئك الذين يريدون الإيمان به حقاً : وهم بطبيعة الحال اليهود المؤمنون، إلى جانب بعض المسيحين، وخصوصاً أتباع الكنائس الأصولية في الولايات المتحدة، الذين سيلعبون دوراً رئيسياً في الدعم المقدم للدولة اليهودية على مرِّ العقود. أما الفلسطينيون (وهم "الهنود الحمر" بالنسبة لليهود بحسب تعبير ياسر عرفات)، فلا يمكنهم اعتناق كتاب مقدس غير

كتابهم، ولا يمكنهم التخلي عن أرضهم التي عاشوا فوقها منذ ثلاثة عشر قرناً على الأقل. وتوضح تلك الحجة أن ذريعة "العودة إلى أرض الأسلاف" لم تكن مقبولة هي الأخرى لدى المجتمع الدولي؛ إذ أن إقرارها كان من شأنه أن يقود إلى شرعنة مطالبة الشعوب التي فقدت مواطنها هنا وهناك بالحق في استعادة أراضيها. لكن كان لزاماً أيضاً إثبات أن يهود العصر الحالي- من روسيا إلى الصين مروراً باليمن- يمثلون "جنساً" بعينه، و"عرقاً" مميزاً، و"أمة" واحدة، وأنهم ينحدرون بيولوجياً بالفعل من سلالة العبرانيين القدماء. وبرغم ما تبدو عليه تلك المسألة من سخف، وقع بعض الكتاب العرب مبدئياً في الفخ حين انتحلوا تلك الحجج العنصرية لتأكيد أن الفلسطينيين، وليس يهود الشتات، هم الورثة الأصليين لدماء "شعب الله المختار"! أليسوا هم أحفاد إسماعيل، الابن البكر لإبراهيم وأخو اسحق؟ هكذا صارت تلك المسألة موضوع العديد من النصوص التي كتبها قوميون فلسطينيون ضلوا سواء السبيل.

لكن الثابت أيضاً أن الأساطير عصيّة على الفناء. ومن بين المؤلفات التي تشكك في نصوص العهد القديم، أثير اهتمام بالغ إثر ظهور سِفْر قيّم لعالميّ آثار إسرائيليّيْن، هما إسرائيل فنكلشتاين و نيل آشر سيلبرمان، عام ٢٠٠٢. إذ يثبت كتاب "التوراة اليهودية مكشوفة على حقيقتها"، الذي نُشر بأكثر من اثنتي عشرة لغة، منها العبرية، والذي بيع منه عدّة مئات الآلاف من النسخ، والذي تأسس على أعمال تنقيب أثرية تتم منذ أكثر من مائة عام وعلى دراسة للوقائع التاريخية والنقوش المصرية، والعراقية، والأشورية الضاربة في القدم، والآثار من مختلف الأشكال، يثبت هذا الكتاب أن التوراة ليست نصاً موثوقاً به بالمرة. فما الكتاب المقدس في معظمه سوى مجموعة من الأساطير المستعارة من مختلف الشعوب، والمحوّرة والمضخمة أثناء تناقلها من جيل إلى جيل، والمنمقة بفضل إضافة لمسات متعاقبة. فوفقاً لعالميّ الآثار، تم تحرير السفر الأصلي للتوراة في القرن السابع قبل الميلاد، تحت حكم يوشيا، ملك مملكة يهوذا. والواضح أن النّص قد وُضع بحيث يخدم الأيديولوجية الدينية والطموحات التوسعية الخاصة بالملك يوشيا؛ وقد كان الهدف الرئيسي لذلك الملك هو إعادة توحيد الدولتين العبريتين تحت قيادته؛ وهما دولته، دولة يهوذا في الجنوب، ودولة إسرائيل في الشمال، اللتان كانتا تشكلان معاً مملكة واحدة قبل ذلك بثلاثة قرون، تحت حكم داوود ومن خلفه ابنه سليمان. ولتبرير إعادة الوحدة، قدّر كتبة الملك يوشيا أن ثمة فائدة ترجى من وراء وصف إمبراطورية قوية، وبلاط فائق الترف، وملوك خارقين للعادة. كما كان لأسطورة جالوت

المدحور على يد داوود، وانتصارات هذا الأخير العسكرية، ونبوَّة سليمان، وما كان لهما من إشعاع على المنطقة، أثره في إحياء حنين رعايا الملك يوشيا إلى الماضي وفخرهم بمآثره.

إن اتساعَ عملية دحض الأوهام تلك مدهشٌ في حدِّ ذاته. فخلَفاً أو سلفاً للعديد من زملائهما الأنجلوساكسونيين ممن توصلوا إلى نفس النتائج، فنَّد عالما الآثار الإسرائيليين، بما لا يدع مجالاً للشك، ادعاءاتٍ مثل اضطهاد فرعون للعبريين المقيمين في مصر، وخروجهم عبر البحر الأحمر وسيناء، وإرسال الإله بالوصايا العشرة إلى موسى، وغزو أرض كنعان تحت قيادة يوشَع، والمذابح التي أوقعها جيشه في السكان المدنيين. إذ تثبت أبحاث عالمي الآثار أن مملكة إسرائيل الأسطورية الموحدة التي تصورها أسفار التوراة ما هي إلا أكذوبة جميلة. أما فتوحات الملكيْن داوود وسليمان فلم تقع أبداً، على خلاف ما ادعاه كتبة التوراة الأيديولوجيون. كما لم يكن سليمان كبير حكماء عصره، أو مشيّد القصور العظيمة والهيكل الأول في القدس، التي لم تكن في ذلك العهد سوى ضيعة متواضعة الحال، قليلة السكان، تمتد على مساحة لا تزيد في المحصلة عن هكتار أو اثنين. ولم يكن سليمان يملك بالطبع أسباب استقبال ملكة سبأ بأبهة وفخامة، هذا لو صح أنها قد زارت إسرائيل أصلاً.

على أي حال، من الثابت أن القبائل الإسرائيلية في القرن العاشر قبل الميلاد، المتصفة بالبدائية، والأمية، وشح الموارد، كانت في واقع الأمر كنعانيين يحتلون قرى موزعة على جانبي نهر الأردن، فيما بقي السهل الساحلي واقعاً تحت سيطرة جيرانهم الأقوياء، وهم الفلسطنيون جنوباً، والفينيقيون شمالاً، وكلاهما سيطر عليهما من وقت إلى آخر الإمبراطوريتان الأشورية والمصرية.

هذا ويؤكد عالما الآثار الإسرائيليان أن الحكاية التاريخية التي ترويها التوراة، هي في معظمها نتاج باهر من نسج الخيال، تهدف إلى خلق أسطورة قومية حاشدة، أسطورةٌ غايتها مدّ رعايا الملك يوشيا بالأمل في إمكانية تجدد العهد الذهبي الذي عاشه أسلافهم قبل قرون ثلاثة، بفضل سليل الملك داوود (هو الملك يوشيا) الذي سيعيد توحيد المقاطعتين الإسرائيليتين ليكوِّن دولةً كبيرة، عاصمتها ومركزها الروحاني هي أورشليم، التي كانت بالمناسبة عاصمة مملكة يهوذا.

ربما كان الأكثر غرابة هو الاستقبال الذي أولاه قسم كبير من الرأي العام الإسرائيلي

لكتاب يعمد- رغماً عنه- إلى تدمير أحد أعمدة الصهيونية، وآلة النهضة القومية. كان هناك بالطبع احتجاجات مستنكرة أطلقها بعض الصهاينة الأرثوذكسين العجائز، ممن عاصروا إقامة دولة إسرائيل، لكن الصحافة كانت شبه مجمعة على امتداح أعمال هذين العالمين الأثريين؛ حتى أن كتاب "التوراة اليهودية مكشوفة على حقيقتها" في ترجمته العبرية صار الكتاب الأكثر مبيعاً لمدة ستة عشر أسبوعاً على التوالي. وتم بثّ فيلم وثائقي في جزئين عبر العديد من القنوات التلفزيونية في أنحاء العالم؛ وقد التزمت الأوساط الدينية الصمت، رغم تواجدها الدائم على الساحة السياسية، خشيةَ الدخول في جدال قد ينتهي على الأرجح في غير صالحها.

كيف يمكن تفسير رد فعل الرأي العام المرحب بالكتاب؟ الفرضية الأرجح في نظري هي أن الإسرائيليين، بعد انقضاء أكثر من نصف قرن على قيام دولتهم، ما عادوا يشعرون بالرغبة في تبرير شرعيتها أو مراجعة أمر واقع بات يعد نهائياً ولا رجعة فيه. ففي جميع الأحوال، لمـّا كان الإسرائيليون علمانيين في معظمهم، فهم مقتنعون على الأرجح بأن التوراة لا يمكنها اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن تُستخدم كصك ملكية في أعين المجتمع الدولي، لاسيما لدى أول المعنيين بالأمر، وهم العرب والفلسطينيين.

إن "علماء الآثار الجدد"، شأنهم شأن "المؤرخين الجدد"، المنتمين جميعاً إلى جيل الشباب، الذي تخلص من عقد الآباء، والذي لا يعبأ بالأساطير المؤسسة للدولة، يعبرون بذلك بطريقتهم الخاصة عن "إسرائيل التي صارت سوية"، القادرة على مواجهة ماضيها بلا تساهل.

وإذ انتقد رئيس الوزراء **إسحق رابين** أولئك المستوطنين الذين عارضوا اتفاقات أوسلو وإعادة الأراضي المحتلة إلى الفلسطينيين، راح يتحدث مغاضباً قبيل اغتياله، مطالباً إياهم بالتوقف عن اعتبار التوراة بمثابة أطلس جغرافي. وأضاف وهو يعنيهم بقوله إن إسرائيل لو أرادت التوافق مع ما جاءت به التوراة، سيتحتم عليها بتر منطقة الساحل كاملةً، بما في ذلك مدن تل أبيب وحيفا، لأن العبرانيين لم يسكنوا أبداً ذلك الجزء من فلسطين.

مع ذلك، تبدو الأسطورة أكثر تماسكاً وصلابةً من الحقيقة: إذ لم يتأثر نفوذ الحاخامات، ولا نفوذ مؤيدي فكرة "إسرائيل الكبرى"، على الأقل في داخل الطبقة الحاكمة، العاجزة عن إعادة النظر في السياسة التي قادت البلاد إلى طريق مسدود.

الفصل الرابع

أخي إسماعيل...

حين نتأمل الماضي، يصعب عدم الاندهاش من الأساطير التي جرت باستفاضة على ألسنة الزعماء الصهاينة، والتي تناقلتها على مرّ العقود الصحافة الدولية بلا أدنى تحفظ. رغم ذلك، كان لزاماً أن تُمحَّص الوقائع المتعلقة بإنشاء دولة إسرائيل، وبتعرضها لغزو الجيوش العربية عام ١٩٤٨، وبأسباب الهجرة الجماعية للفلسطينيين، وبمصير أولئك الذين نجحوا في التشبث بأرضهم وبيتهم، ليصبحوا بذلك مواطنين إسرائيليين.

حتى تاريخ نشر كتابات "المؤرخين الجدد" الإسرائيليين في التسعينيات، بل وبعد ذلك، كان المتعارف عليه عامةً هو أن الحرب الأولى بين اليهود والعرب قد انتهت بنصر كاد أن يكون المعجزة، أحرزه "داوود" الإسرائيلي على "جالوت"، وأن مئات الآلاف من الفلسطينيين قد رحلوا عن البلاد طواعيةً في معظمهم، على أثر الأمر الذي أعطاه لهم القادة العرب، وأن أولئك الذين اختاروا الاندماج داخل الدولة اليهودية يتمتعون بكافة الحقوق المكفولة في دولة ديمقراطية. حتى ذلك الصحفي المتشكك الذي كنتُ في الماضي لم يكن يملك من الأسباب التي تجعله يرتاب في أهم ما كان يمثل توافقاً جماعياً عالمياً. وحده بقي الاعتراف بوجود الفلسطينيين كشعب أشبه بفكرة مجردة. فقد كانت وسائل الإعلام تشير إليهم تارة بوصفهم لاجئين، ترفض الدول العربية توطينهم (لاغيةً بذلك هويتهم الوطنية)، وتارة كإرهابيين يتسللون إلى إسرائيل عبر الحدود، تستأجرهم وتحركهم أجهزة الاستخبارات المصرية والسورية. ونظراً لأن الفدائيين المنتمين لمنظمة ياسر عرفات المسماة بـ"فتح"، لم يكونوا قد ظهروا بعد على الساحة، لم يكن لدى الفلسطينيين ممثلون قادرون على التحدث باسمهم. كان أحمد الشقيري، الذي ترأس منظمة التحرير الفلسطينية عند إنشائها في ١٩٦٤

طبقاً لتوصيات الجامعة العربية، رجلاً ذاعت أخبار فساده ونزعته إلى الديماجوجية وميله إلى الاحتراب، بصورةٍ تُجاوز الحد وتنضح بالخواء. لم يكن أحدٌ يأخذه على محمل الجد، ربما فيما عدا القادة الإسرائيليين الذين كانوا يرون فيه حليفاً موضوعياً يبرر بشططه سياستهم المتعنتة إزاء العالم العربي[1].

كان للتحقيقات التي أجريتُها في إسرائيل لصحيفة "لوموند" الفرنسية في الخمسينيات وفي بداية عقد الستينيات، الأثر في تبديد أوهامي تدريجياً. فبفضل بعض اليهود والعرب المناضلين من أجل القضية الفلسطينية، تمكنتُ من التعرف على مر السنين على حقائق كانت خافية عني تماماً. كان أحدهم، وهو راشد حسين، أشبه بالمرشد بالنسبة لي، قبل أن يصبح صديقي. شاءت الصدفة أن ألتقي بهذا الفلسطيني الشاب في مقر المجلة اليهودية الأسبوعية "هاعولام هزيه" (عالمنا هذا)، التي يترأسها يوري أفنيري مع شالوم كوهين. كان راشد يناهز الثلاثين، طويل القامة، مقوس الظهر بعض الشيء، ذا عينين فاتحتين يعلوهما حاجبان كثيفان كستنائيان. كان مفعماً بلطف يتعذر وصفه. وقد أدهشني أولاً بإتقانه للغة العبرية، التي كان يتحدث بها بغير لكنة، على نحو أفضل من كثير من اليهود الوافدين حديثاً. ونظراً لرداءة التعليم بالمدارس العربية في الدولة اليهودية، فقد نجح – من حيث لا أدري– في إكمال دراسته بالمدارس اليهودية في البلد. فكان الأول على فصله، حاصلاً على شهادة الثانوية بتقدير جيد جداً. هكذا توفرت لديه معرفة عميقة بالتاريخ اليهودي، وبالتوراة، وبالإبادة الجماعية النازية، وبـ"حرب الاستقلال" التي دارت ضد الجيوش العربية عام ١٩٤٨، وكلها مقررات إجبارية منذ المدرسة الابتدائية. في المقابل، كان يجهل تماماً كل ما يمتّ بصلة إلى تاريخ الشعوب العربية، بما في ذلك شعبه هو، وتقريباً كل ما له علاقة بالدين الإسلامي وبالقرآن. فسواء في المدارس العربية أو اليهودية، كانت الدروس تتحاشى الخوض في تفاصيل الحركة القومية الفلسطينية، ومقاومتها للاستعمار الصهيوني، إلا حينما كان الأمر يتعلق بإدانة "المظاهرات"، و"المذابح" التي اقترفها "العرب المتطرفون" ضد المستوطنين المسالمين الذين أحدثوا الرخاء والنماء على بلد متخلف.

---

(١) انظر الفصل الثاني.

وحين تم تعيينه مدرساً في مدرسة ابتدائية في قرية "مصمص" التي ولد بها، كان على راشد أن يضرب تعظيم سلام، مع تلاميذه، تحيةً للعلم الموسوم بنجمة داوود، وغناء النشيد الوطني الإسرائيلي، نشيد الأمل ("هاتِكفاه" بالعبرية). قال لي ذات مرة ووجهه ينطق بحزن عميق : "نحن مواطنو الدولة اليهودية المصابون بالفصام". ولكي يفسر كلامه أسمعني مقطعاً من النشيد الوطني يقول: "حقق اليهودي أملاً عمره ألفا عام، أن يعيش حراً على أرضه، أرض صهيون وأورشليم القدس...".

كان راشد يلجأ إلى دعابة تقطر مرارةً للحديث عن وضع الأقلية الفلسطينية- التي كان الإسرائيليون يأبون إلا أن يسموها بالأقلية "العربية" ناكرين بذلك هويتها الوطنية النوعية، ومستبعدين بالتالي شرعية وجودها في فلسطين. ألم يكن هو نفسه غريباً على أرض أجداد الشعب اليهودي، وكان ممن يعتبرهم الإسرائيليون بمثابة "طابور خامس"، على حد قوله ساخراً.

شأن معظم المواطنين من ذوي الأصول الفلسطينية، كان راشد خاضعاً لنظام عسكري تمييزي فُرض عليهم منذ إقامة دولة إسرائيل، وظل سارياً حتى عام ١٩٦٦. وقد مُنحت سلطاتٌ باهظة إلى الحكام العسكريين المكلفين بتطبيق القوانين الاستثنائية التي سَنَّها الانتداب البريطاني للضرب بشدة على أيدي خصوم الاحتلال، يهوداً كانوا أم عرب. فبدون الحاجة إلى تبرير قراراتهم، كان يسعهم فرض حظر التجوال، أو منع أي فلسطيني من بناء بيت، أو الانتقال إلى بيت آخر، أو التنقل خارج قريته، بوسعهم استدعاؤه أمام محكمة عسكرية أو وضعه رهن "الاحتجاز الإداري" بلا محاكمة لمدة قد تصل إلى اثني عشر شهراً قابلة للتجديد، أو منع إقامة رابطة أو نادي، أو منع نشر صحيفة أو عقد اجتماع عام. هكذا تعرض راشد حسين للحبس مدة أسبوعين لمشاركته في مهرجان للشعر لم يحصل القائمون عليه على تصريح مسبق من الحاكم العسكري.

كان راشد شاعراً موهوباً ومعروفاً، لكنه حُرم من وظيفته كمدرس لانضمامه إلى اتحاد الكتاب العرب، الذي اعتُبر بصورة شبه رسمية ذا اتجاه شيوعي (فيما كان الحزب الشيوعي قانونياً تماماً). كانت ثمة قائمة سوداء تسمح دوماً بمراقبة المئات من "المشتبه بهم" من ذوي الآراء "الهدامة"، ومنهم يهود يناضلون ضد القوانين الاستثنائية كان يُحظر عليهم الدخول إلى

المناطق الخاضعة للنظام العسكري. لدرجة إن النواب العرب كانوا لا يستطيعون الذهاب إلى جلسات البرلمان في القدس من دون الحصول على إذن بالخروج من محل إقامتهم. انطبق ذلك على سبيل المثال، على إميل حبيبي، القيادي في الحزب الشيوعي والكاتب الذائع الصيت، الذي كان يعيش في حيفا، التي كانت رغم ذلك مدينة تعايش فيها اليهود والعرب في وفاق تام، رغم طرد عدد كبير من سكانها من غير اليهود أثناء حرب ١٩٤٨.

تم الإبقاء على النظام العسكري مدةَ ثمانية عشرة عاماً في إسرائيل، بذريعة وجوب "الدفاع عن أمن الدولة"، إذ كان يُنظر إلى المواطنين العرب ضمنياً على أنهم مصدر تهديد رغم الولاء التام الذي أظهروه دوماً تجاه الدولة اليهودية. أما المفارقة الكبرى، فهي معارضة العديد من الأحزاب اليهودية لاستمرار النظام العسكري، موضحين أنه لا يخفق في ضمان أمن إسرائيل فحسب وإنما أيضاً يوسع من الهوة الفاصلة بين اليهود والعرب، ويحول هؤلاء الأخيرين إلى أعداء محتملين، ويمنعهم من التواصل مع الشعوب المحيطة، ليخدموا بذلك قضية السلام. في عام ١٩٤٦، بعد عام واحد من إصدار سلطات الانتداب البريطاني للقوانين الاستثنائية، شبَّ الاحتجاج عبر مظاهرة شعبية كبرى شارك فيها أعضاء من الفريقين. وقد ألقى اثنان من المحامين الأربعمائة المشاركين في المسيرة خطابين حماسيين للغاية. فندد دوف جوزيف بـ"استبداد" ذلك التشريع الذي مثَّل بالنسبة له "إرهاباً مقنناً". أما ياكوف شابيرا فصرح من جانبه قائلاً: "ليس لتلك القوانين مثيل في أي بلد متحضر، ولا حتى في ألمانيا النازية." وبعد الاستقلال، تقلد الأول منصب وزير العدل، أما الثاني فصار المدعي العام. لكن لم يعترض أي منهما عندئذٍ على استمرار النظام العسكري الذي كانا قد هاجماه، لأنه منذ ذلك الحين لم يعد يستهدف سوى الفلسطينيين.

كان شمويل توليدانو في ١٩٦٥ مستشاراً لرئيس الوزراء الإسرائيلي لشؤون الأقلية العربية. كان يهودياً سفردياً، ينحدر من عائلة تقطن في فلسطين منذ خمسة أجيال، ويتقن الحديث بالعربية بطلاقة. ونظراً لثقافته الواسعة، فقد تمتع بنوع من التأثير لرقي شخصيته ولحساسية الوظائف التي تقلدها. كانت الأحاديث التي دارت بيني وبينه، والتي دونتُها أثناء لقائنا في صورة ملاحظات، تتصف بغرابة بالغة. كنتُ أنتظر منه دفاعاً ضارياً عن النظام العسكري الذي كان منوطاً به الإشراف على تطبيقه. لكنني تفاجأت به وقد جعل يُعدد بأمانة

كل المظالم التي يشكو منها العرب، وخلافاً لكل ما توقعتُه، أقرّ بأن معهم كل الحق. أكد لي أنهم محقون في إحساسهم بالظلم لمعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية رغم ولائهم لدولة إسرائيل، ومحقون أيضاً في شكواهم من مظاهر التمييز والعنصرية التي يعانون منها، ومحقون في استيائهم من اليهود الإسرائيليين. لكن إخلاصه لواجباته كموظف كبير جعله يبرر - بطريقة بدت بنفس القدر من الإخلاص- الإبقاء على القوانين الاستثنائية رغم كل شيء. "تكمن المأساة، كما قال لي، في أننا جميعاً، نحن وهم، سجناء لوضع استثنائي تمخضت عنه الحرب مع جيراننا العرب. لكن ذلك لا يمنع أننا كيهود نشعر بالعار من النظام الذي اضطررنا لفرضه على مواطنينا العرب." لكن الغموض التي أثارته تصريحات شمويل توليدانو المتعارضة لم يتبدد أمام عيني إلا بعد سبعة عشر عاماً، في ١٩٧٧. فبعد وجوده في الخدمة إلى جوار ثلاثة رؤساء وزراء على التوالي طوال اثنتي عشرة سنة، قدم استقالته من منصبه على نحو مدوٍ، موضحاً للصحافة أن الاتجاه إلى الليبرالية في البداية، ثم إلغاء الحكم العسكري (نهاية ١٩٦٦) لم يُحسنا من معاملة الأقلية العربية، فقد نُقلت السلطات الفاحشة التي كانت في أيدي الجيش إلى أيدي أجهزة الشرطة بمنتهى البساطة. وقد كشف توليدانو عن عدائه منذ البداية للحكم العسكري، وهو الرأي الذي لم يخفِه أبداً عن رؤساء الحكومات المتعاقبة، وأوضح أنه استمر في ممارسة مهامه الوظيفية لأنه كان يفلح أحياناً في التخفيف من وطأة تجاوزات الحكام العسكريين، وكان يأمل التوصل إلى إلغاء القوانين الاستثنائية؛ وقد أُبقي عليه في وظيفته نظراً للاحترام الذي كان يحظى به في الأوساط العربية، ولكفاءاته الاستثنائية، فضلاً عن ولائه. "إن حرمان عدة مئات من الآلاف من الأشخاص من المساواة في الحقوق، ومنعهم من الاندماج كلياً في مجتمعنا، وإبعادهم عن كافة أجهزة اتخاذ القرار، والإدارة، والجيش، يؤدي إلى وضع خطير بالنسبة لمستقبل دولتنا"، هذا ما صرح به إلى صحيفة "جيروزاليم پوست" في ١٤ يناير/ كانون ثان ١٩٧٧، قبل أن يعلن عن رغبته في أن يصبح صحافياً لكي يتمكن من التحدث بحرية من الآن فصاعدا".

وفي المناسبة نفسها، استقال توليدانو من حزب "ماباي" العمالي، الذي كان عضواً فيه منذ شبابه الأول، لأنه تبين له أن ذلك التشكيل الحاصل على الأغلبية في البرلمان قد أبقى على الحكم العسكري لأسباب لا علاقة لها بأمن الدولة. فبفضل وسائل الضغط التي كانت بحوزة الحكام العسكريين، كان أكثر من نصف عدد العرب يصوتون للحزب الحاكم (حزب

[illegible]

[illegible] عن "الدولة" [illegible] الأرض [illegible] التي تمت إقامة دولة [illegible] ١٩٥٦ و١٩٥٩، تم إبعاد العائلات من [illegible] لتنقل إلى الأردن ومصر، في خرق واضح للمبدأ الذي يحظر طرد [illegible] وقد استخدمت الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بهذه الصورة في توطين المهاجرين اليهود الوافدين إلى البلاد. هكذا تواصلت عمليات الطرد الجماعية للفلسطينيين التي كانت قد بدأت قبل وأثناء حرب ١٩٤٨، لتتخذ أشكالاً أخرى، وتتم على مراحل.

بدايةً من ٣٠ يونيو ١٩٤٨، سمحت حكومة الدولة الفتية بمصادرة الأراضي المتروكة للعرب الذين غادروا محل إقامتهم المعتادة منذ نوفمبر ١٩٤٧ - أي عشية تبني منظمة الأمم المتحدة خطة تقسيم فلسطين- للاستقرار مؤقتاً في أي جزء آخر من البلاد غير خاضع لسيطرة القوات اليهودية. وقد طُبق القانون أولاً على النخب البرجوازية التي دفعتها الخشية من الحرب إلى الالتجاء إلى الدول العربية المجاورة [illegible]، ثم طُبق القانون لاحقاً على بقية الفلسطينيين الذين هرعوا تحت وطأة الذعر نحو مناطق داخل إسرائيل ليأمنوا التعرض للمذابح المماثلة لتلك التي وقعت في دير ياسين. وقد كانت تلك المجزرة غير المسبوقة في وحشيتها، والواقعة في ٩ أبريل ١٩٤٨، قد وقع فيها بضع عشرات من القتلى والجرحى بين السكان المدنيين، بينهم نساء، وأطفال. وعجز هؤلاء "المتغيبين" عن منازلهم - وهم حوالي ثلاثين ألفاً- ممن احتموا بمناطق لا تبعد أحياناً إلا بضعة كيلومترات عن قريتهم مُنعوا من العودة إليها بموجب قانون آخر. حكم عليهم [illegible] الغائبين الحاضرين. أما أولئك الذين نجحوا في "التسلل" عودةً إلى منازلهم فلم يفلحوا في استعادة ممتلكاتهم هكذا سموا!

بـ "الغائبين الحاضرين"، على سبيل التهكم والسخرية. وخلال عام ١٩٤٨ وعندما كان النزاع دائراً، صودرت بعدة وسائل ٧٠ ألف هكتاراً من أجود الأراضي الزراعية مساحتها ١١٠ ألف هكتاراً. وبعد الحرب بخمس سنوات، في عام ١٩٥٣، تمت مصادرة الأراضي في ٢٥٠ قرية لأسباب تتعلق بـ"المصلحة العامة"؛ وقد استخدمت تلك الأراضي لإقامة مدينتين يهوديتين حصرياً في قلب الوسط العربي بمنطقة الجليل (وهما مدينتا كرمئيل والناصرة العليا، التي سميت بذلك لقيامها فوق تل يشرف على المدينة العربية المسماة بالاسم نفسه)، كما أقيمت العديد من الكيبوتزات المخصصة لاستقبال المهاجرين الجدد. أما مصادرات الأراضي في عام ١٩٥٨ فاستهدفت المالكين غير القادرين على تقديم عقد ملكية يعود لأكثر من عشرين عاماً، لأسباب خارجة عن إرادتهم، نظراً لاستحالة التحصل على هذه الوثيقة في غياب سجل عقاري مؤسَّسي.

سمحت المصادرات التي توالت طوال عقود بلا انقطاع وعلى دفعات صغيرة، للحكومة وللمنظمات شبه الحكومية بالاستيلاء على أكثر من ٩٠٪ من الأرض، تاركةً للمزارعين العرب أقل من ٢٪ من الأراضي الزراعية، تلك التي هي أقل خصوبةً في معظمها على مستوى البلاد. وكان أحد القوانين، المتوافقة مع العقيدة الصهيونية السائدة بين المستوطنين قبل قيام الدولة، يحظر منذ عام ١٩٥٤ بيع أو تأجير الأراضي إلى مواطنين عرب، الذين وجب أيضاً عنهم توظيفهم حيثما توفر توظيف اليهود. وهكذا تم ضمان "ملكية الشعب اليهودي الأبدية" لفلسطين.

في عقد الستينيات، كان محدثيَّ سواءً العرب أو اليهود، المناضلين من أجل السلام يذكرون بشيء من التأثر المذبحة الواقعة في قرية كفر قاسم ليلة التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦، في اللحظة التي شنت فيها القوات الإسرائيلية العدوان على مصر لتحريمة بالاشتراك مع فرنسا والمملكة المتحدة. كان بن جوريون يرجو عبر غزو سيناء ضمَّ تلك الصحراء الشاسعة لدولته الفتيّة. في ذلك اليوم، قُتل ٤٩ قروياً غيلةً، بينهم تسع نساء وسبعة أطفال، بأيدي فصيل من حرس الحدود. وكان الضحايا قد خرقوا حظراً للتجول فُرض على غير استعداد قبل ذلك بنحو ساعة أو أقل (نظراً لأن حرب سيناء كانت وشيكة)، دون أن يتم إعلامهم بأمره. فلما كانوا يعملون في حقول بعيدة عن كفر قاسم، لم يسعف الوقت عمدة القرية كي ينذرهم، وكانت القوات الإسرائيلية على علم بذلك على الأرجح. وقد نُفِّذ الأمر

العسكري المبهم، القائل بأن يعاقب "بشدة" كل من يخرق حظر التجوال، إلى حثّ قادة وحدة من حرس الحدود على إعطاء الأمر ب "إطلاق الرصاص في مقتل". وقد حُكم على كل من المقدم شموئيل ملينكي ومعاونه الملازم أول جبرئيل دهان بالسجن مدة سبعة عشرة عاماً للأول وخمسة عشرة للثاني لارتكابهما جريمة "قتل متعمد". وإثر العفو عنهما، أُطلق سراحهما بعد المذبحة بثلاثة أعوام ونصف العام. أما دهان، المدان بالضلوع في قتل ٤٣ عربياً، فسرعان ما تم توظيفه في بلدية رام الله كـ"مسئول عن الشؤون العربية"، فيما يعدّ قمة السخرية. وتبقى مذبحة كفر قاسم محفورة في ذاكرة الفلسطينيين إلى اليوم رغم أنها ليست المذبحة الأولى ولا الأخيرة التي تعرضوا لها، قبل وبعد إقامة دولة إسرائيل.

كان راشد حسين محظوظاً لأن عائلته لم تكابد مثل تلك المحن. فكان على نحو ما مندمجاً في المجتمع الإسرائيلي. رغم تعرضه لمقاطعة عدة مطبوعات صادرة سواء بالعربية أو بالعبرية، فقد رحبت به ثلاثُ صحف على صفحاتها، وهي مجلة يوري أفنيري وشالوم كوهين، "هاعولام هزيه"، وصحيفتي حزب مابام والحزب الشيوعي العربي. وقد أفاد من ذلك للتنديد بالمظالم الواقعة على "العرب"، منادياً بأعلى صوت بـ"انتمائهم الكامل للشعب الفلسطيني" بمثل ما طالب بحقوقهم المرتبطة بالمواطنة داخل دولة إسرائيل. كان يوضح على امتداد أعمدته الصحفية أن عرب إسرائيل من أشد مؤيدي السلام، لأن السلام سيضع حداً لكل أوجه التمييز التي يعانون منها؛ وقد خلص إلى أن السلطات اليهودية أخطأت بعدم استخدامها مواطنيها الفلسطينيين كـ"جسر"بين دولة إسرائيل وبين العالم العربي. إضافة إلى ذلك، بحكم شهرته الواسعة، كان مصرحاً له التنقل في كل أرجاء البلاد فيما عدا القدس، والنقب، وفي الكيبوتزات، وهو حق غير مكفول ل ٨٠٪ من مواطنيه من ذوي الأصول الفلسطينية.

ولما كان من أشد المعجبين بحاييم بياليك، أهم شعراء العبرية في العصر الحديث - أبو الأدب اليهودي المعاصر -، اضطلع راشد حسين، الذي كان هو نفسه من كبار شعراء جيله، بمهمة ضخمة ترجم خلالها أعمال بياليك إلى العربية. كان جلياً أن مبعث حماسته ليس أدبياً فحسب. فقد كان لدى بياليك؛ رغم صهيونيته المتقدة، ما يمكن أن يثير إعجاب قومي فلسطيني معتدل: كان بياليك من أتباع آحاد هعام، رائد الصهيونية السياسية سلفاً لهرتزل، والمفكر النافذ وسط يهود القرن التاسع عشر، لذا رأى بياليك أن الكيان اليهودي في فلسطين

لا يصح إلا أن يكون مركزاً روحياً للديانة اليهودية، ومنارةً للأخلاق الموسوية والقيم الكونية، العلمانية والإنسانية.

والأهم، كان بياليك، شأن آحاد هعام، يرى أنه من اللاأخلاقي التضحية بالحقوق القومية للعرب الفلسطينيين على مذبح دولة يهودية حصرياً. فعلى أثر قيامه بأربعة رحلات إلى فلسطين ما بين عامي ١٨٩١ و١٩٠٧، نشر آحاد هعام عدة كتابات اتهم فيها المستوطنين اليهود (الذين لم يكونوا سوى أقلية في ذلك الوقت) بأنهم "يعتبرون العرب بمثابة همجيين، ويعاملونهم بعداء ووحشية، ويحرمونهم من حقوقهم، ويتعمدون إهانتهم بلا مبرر". ولما كان كل من بياليك وآحاد هعام صهيونيين، حتى وإن كانا منشقين، فقد أمضيا آخر أيامهما في الأرض المقدسة. وقد عاشت أفكارهما حتى منتصف القرن العشرين في الأوساط الصهيونية المنتمية لأقصى اليسار، وكان لها تأثيرٌ على شخصيات مؤثرة مثل الحاخام الأمريكي يهودا ماجنيس، والفيلسوف الألماني الأصل مارتن بوبر. كان راشد حسين يشعر، على حدِّ قوله لي، بتأثر عميق حين يعبر بياليك عن الأسى إزاء الآلام الناجمة عن نفي الشعب اليهودي، وهو ما كان يذكِّره بنفي الفلسطينيين، داخل وخارج دولة إسرائيل. عبر بياليك عن ألمه في مقتطف من أشعاره فقال:

"ليس لي عنوان
أنا رجل عابر
رجل محروم
من الحق
أن يكون لي عنوان"

حظي راشد باحترام النخب المنتمية لعنصري الدولة اليهودية، لكن ذلك لم يقيه شر المهانة. كان ينوي الزواج من شابة إسرائيلية، فحاول أن يكترى داراً في تل أبيب، لكنه لم يفلح. فإلى جانب العقبات الإدارية التي لم يتمكن من التغلب عليها، اصطدم برفض الملاك المتكرر لفكرة تأجير منزل لزوجين هما عربي ويهودية. هكذا اضطُر راغماً متألماً لفسخ خطبته. كان يكابد العنصرية المعادية للعرب المتبدية في كل يوم بألف وجه ووجه. ولكي يقنعني بصحة ذلك، صحبني إلى العديد من المطاعم والمقاهي في تل أبيب حيث عرفني بالندلاء العرب الذين كانوا يتحدثون العبرية بطلاقة تامة. وكانوا يتخفون وراء أسماء يهودية، نزولاً

على طلب مستخدميهم، كي لا يتسببوا في إزعاج الزبائن اليهود. بل إن بعضهم كان يعلق في رقبته ميدالية مزينة بنجمة داوود. كانت تلك الظاهرة دارجةً في المؤسسات اليهودية، بما في ذلك بعض الكيبوتزات المنتمية لحزب "مابام" اليساري. إجمالاً، كان مصرحاً لأربعين ألف عربي بالعمل في التجمعات السكنية اليهودية شريطة ألا يسكنوا فيها. لذا، كان لزاماً عليهم القيام يومياً برحلات الذهاب والإياب من وإلى قراهم أياً كانت المسافة المقطوعة أو تكاليف المواصلات.

رغم توجيه شمويل توليدانو إدانة قاطعة لما يبديه مواطنوه اليهود من كراهية للعرب، دلل عليها بأمثلة عديدة، فقد فسر تلك الظاهرة بكونها قدراً محتوماً أفرزه النزاع. فهل كان من المنطقي اعتبار العربي هو العدو أم على العكس الوثوق به ودمجه داخل المجتمع؟ اتهم مستشار رئيس الوزراء معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية بالشوفينية لكنه سرعان ما أضاف قائلاً إنه يجدر بأي ديمقراطية احترام حرية التعبير. كما عبر توليدانو أيضاً عن "اشمئزازه" من المظاهرات المناهضة للعرب التي تشتعل من وقت إلى آخر في البلاد. وهو لم يكن الوحيد، بل على العكس. كانت العديد من الحركات واللجان اليهودية تناضل لصالح الأقلية العربية، وتطلق عرائض، وتنشر مقالات، وتنظم تظاهرات للتضامن.

كنتُ قد شهدتُ إحداها في قرية عربية ترعاها مجلة "هاعولام هزيه". وبدا لي المشهد مفعماً بالعبر على عدة أصعدة: كان من المستحيل تمييز الشباب العرب الذين كانوا بملابسهم، وتسريحاتهم، وهيئاتهم بل ووجوههم، يتطابقون مع مواطنيهم اليهود. وقد تعالى غناءُ الفريقين معاً، كل منهما بلغته الخاصة، مما أثار حماسةً عامة في الأجواء. كما استحق الخطاب الذي ألقاه يوري أفنيري تصفيقاً حاداً، ومثله الخطاب الذي ألقاه باللغة العربية شريكه شالوم كوهين، اليهودي من أصل مصري. وكان تمكن العرب من اللغتين شائعاً بالفعل قبل أن يُعمم تماماً، على حد ما تبينتُ لاحقاً.

في الفترة ذاتها، نشر صبري جريس، المحامي الفلسطيني الشاب اللامع، المسيحي الديانة، كتاباً لدى دار نشر ماسبيرو، تحت عنوان "العرب في إسرائيل"، تناول فيه مآل الأقلية العربية، وهو الكتاب الذي صار من الكلاسيكيات في مضماره، نظراً لما تميز به من دقة العرض واعتدال النبرة. وقد حرص الكاتب على نشره أولاً بالعبرية، التي كان يتقنها تماماً، لكي يُوصل المعلومة أولاً إلى الرأي العام اليهودي الإسرائيلي، الذين كان أعضاؤه يظهرون

جهلاً بمصير مواطنيهم الفلسطينيين. لكن نداءَه من أجل إنهاء مظاهر التميز والعمل على إتمام دمج مواطني الأقلية العربية داخل دولة إسرائيل لم يلق استحسان السلطات البوليسية. فتم إلزامه بالإقامة الجبرية في منزله بدايةً، ليتعرض من ثَم للحبس سبع مرات، بلا أي تفسير من قِبل الحكومة العسكرية. فلما تعذر عليه احتمال المزيد من التضييق، ارتحل إلى لبنان في السبعينيات والتحق بمنظمة التحرير الفلسطينية التي عينته في وظيفة داخل مركز الأبحاث التابع لها. وقد نشر العديد من المقالات والكتب، ظل فيها مخلصاً لقناعته الراسخة في إمكانية بل ووجوب تعايش اليهود والعرب في تناغم ومساواة كاملة.

وعودةً إلى راشد حسين، لما رأى استحالة العيش في إسرائيل، قرر السفر عام ١٩٦٥. فاستقر أولاً في سوريا حيث أمكنني لقاءه مجدداً في إحدى زياراتي العابرة لدمشق. بدا لي أكثر حزناً من أي وقت مضى، وأسرَّ إلي بإحساسه بالغربة في هذا البلد العربي، حيث وجد، فضلاً عن ذلك، أن الحريات مقيدة بشدة أكثر مما هي عليه في إسرائيل. كان في نظر مواطنيه اليهود قومياً عربياً، أما السوريون فكانوا يرونه كإسرائيلي ويتعاملون معه بارتياب بوصفه رجلاً يحمل جواز سفر "صهيوني" ويتحدث العبرية بطلاقة. وكان قد رفض بديهياً العمل مع أجهزة المخابرات السورية. عندئذٍ قرر الارتحال إلى فرنسا، "بلد الحريات وحقوق الإنسان"، لكنه لم ينجح في الحصول على بطاقة إقامة، فما كان منه إلا أن أبحر إلى أمريكا، التي كانت تتراءى في مخيلته كأنموذج للديمقراطية والتسامح. وبعد بضعة أشهر، وصلتني منه رسالة، مازلت أحتفظ بها، عبر لي فيها عن يأسه. فقد اكتشف أن الأمريكيين "أشد صهيونية من الإسرائيليين" ويضاهونهم في كراهية العرب؛ كان لا يشعر بالراحة إلا في صحبة الإسرائيليين، سواء اليهود منهم أو العرب، فهم وحدهم من كان يشعر حيالهم بنوع من التقارب. وفوق كل ذلك، كما كتب لي في رسالته، كان يعاني من البطالة، "فالحصول على تصريح عمل كان أصعب من الحصول على إذن مرور من الحاكم العسكري في إسرائيل". وكان قد رفض وظائف ذات دخل عالٍ في بعض السفارات العربية التي أرادت استقطابه، لكنه لم يشأ أن يخدم أنظمة كان يضمر لها الاحتقار. فكتب لي يسألني إن كنتُ أستطيع مساعدته للاستقرار نهائياً في فرنسا.

كنتُ على استعداد لمساعدته في حدود امكاناتي، لكن قبل أن أتمكن من الرد عليه، علمتُ بكثير من الجزع أنه قد قضى نحبه حرقاً في فراش غرفته بالفندق الذي نزل به في

نيويورك. ترى هل كان ذلك حادثاً عادياً لمدخن شره أم تراه كان انتحاراً ؟ لم يسفر التحقيق عن وجه الحقيقة.

في العام الذي سبق تلك الحادثة، أذهلت مأساةٌ مماثلة قسماً من الرأي العام الإسرائيلي. إذ أقدم محمود الصباغ، الذي كان في الثلاثين من عمره مثل راشد حسين، على شنق نفسه داخل زنزانته في مدينة عكا. وقد ترك رسالتين، إحداهما موجهة لزوجته يقول لها فيها إنه قد فضّل وضع نهاية لحياته "على الاستمرار في تجرع القهر والإهانات" الموجهة لشعبه. كما كتب أيضاً إلى صديق طفولته، الذي لم يكن يفارقه، ديفيد جولوم : "أريدك أن تعلم أني بقيت وفياً إلى القضية العربية من دون أن أخون اليهود". وكان الصديقان يناضلان من أجل المصالحة بين الشعبين. وكان والداهما قد تعاونا بهمة من أجل إغاثة الناجين من النازية قبل إنشاء دولة إسرائيل. كان إيلياهو، والد ديفيد، يرأس في ذلك الوقت الهاجاناه، الجيش اليهودي السري، أما والد محمود، الذي كان يعمل صياداً، فقد وضع مركبه في خدمة شبكة مكلفة بإتمام هجرة اليهود إلى البلاد، مواجهاً بذلك خطر التعرض للعقوبة المشددة على أيدي السلطات البريطانية.

لم ينقطع محمود الصباغ، المتهم "بالتجسس" لصالح مصر، عن الجأر ببراءته، حتى وإن ثبت أنه قد قُبض عليه على متن قارب متجه خفيةً إلى غزة، الواقعة في ذلك الوقت تحت الإدارة المصرية. ولم تكن لشكوك أجهزة الاستخبارات أي أساس من الصحة، وهو ما تدل عليه الجنازة المهيبة التي أقامتها سلطات الدولة لهذا الحمَّال البسيط. فقد حضر العديد من أعضاء الحكومة، من بينهم رئيس الشرطة، والعديد من الكوادر القيادية في الهاجاناه، سواء المتقاعدين منهم أو الموجودين في الخدمة، وامتزجوا بجمهرة العرب الحاضرين، ليُسدوا التكريم الأخير إلى رجل عَرف، على طريقته، كيف يكون مناضلاً من أجل الصداقة بين اليهود والعرب، القائمة على العدالة. لكن شاءت سخرية القدر الحزينة أن يمر الموكب الجنائزي بمدينة حيفا، مسقط رأس آل الصباغ، التي كانت قوات الهاجاناه قد محت طابعها العربي تماماً بعد أن طردت بقوة السلاح جزءاً كبيراً من سكانها الأصليين أثناء حرب ١٩٤٨. أعترف أني في تلك الفترة، في عقد الستينيات، كنتُ أصدق بعض الأساطير الخاصة بطبيعة وبمجرى الحرب الإسرائيلية العربية الأولى. كان محدثيَّ الفلسطينيين– ومن بينهم راشد حسين– لا يكادون يكلمونني عنها ولم أكن أفهم سبب صمتهم هذا. فهل كانوا يجهلون كنه

تلك المحنة التي لم يعايشوها بأنفسهم؟ أم كان السبب هو ألمهم إذ يذكرون الصدمة التي تعرض لها ذويهم وأقاربهم. مع ذلك، جرت تلك الأحداث الأليمة قبل عقد كامل أو ما يزيد عليه بقليل. أما محدثيَّ اليهود، الذين بدوا أكثر راحة واسترخاءً بكثير، فكان صمتهم مفهوماً لأنهم لم يكونوا يعارضون جوهر الرواية الرسمية لمجريات حرب ١٩٤٨ التي لم يرفضها سوى أقصى اليسار وحده. من جانبي، لم أكن لأتخيل أن دولة ديمقراطية يسعها طمس الحقيقة التاريخية بصورة كبيرة. فلم أكن مرتاباً مثلاً في أن هذا النزاع المسلح قد شهد مواجهة بين "جالوت" العربي و"داوود" الإسرائيلي، أو سبع جيوش عربية مدججة بالعتاد في مقابل رجال حرب عصابات يهود، قليلي العدد وينقصهم التسليح. وفي المقابل، لم أكن أصدق أن هدف الغزاة كان شيئاً آخر سوى تدمير الدولة اليهودية وإلقاء سكانها في البحر، كما كان يدعي القادة الإسرائيليون.

كانوا يؤكدون أيضاً أن مئات الآلاف من الفلسطينيين قد رحلوا عن منازلهم بإرادتهم، نزولاً على تعليمات القادة العرب، التي بثتها مختلف الإذاعات في المنطقة. كان ذلك هو الاعتقاد الراسخ عبر العالم، وبالطبع في إسرائيل نفسها، بما فيها من أوساط مستنيرة كنت أتردد عليها. أما كتابات الفلسطينيين، شهود العيان في "أحداث" عامي ١٩٤٧-١٩٤٨، تلك الكتابات المجتزأة والمشتبه في تحيّزها، فقد تم تجاهلها على نطاق واسع.

رغم ذلك، كان **وليد الخالدي**، المؤرخ الفلسطيني الذي لا تشوب صيتَه شائبةٌ، قد أكد منذ عام ١٩٥٩ أنه كان قد خلُص في نهاية تحقيق طويل إلى أن ما من برنامج واحد من البرامج الإذاعية العربية، المسجلة في إذاعة BBC وفي وسائل الإعلام الغربية، يحتوي على نداء موجه للفلسطينيين بترك محل إقامتهم. وقد انتهت دراسةٌ مماثلة أجراها الكاتب الإنجليزي الايرلندي إرسكين شيلدرز إلى نفس النتيجة. بل على العكس، كما كشف الاثنان، كانت الهجرة الجماعية قد تمت رغماً عن أوامر القادة العرب بضرورة بقاء الفلسطينيين في أماكنهم أياً كان الثمن لكي لا يعوقوا بتحركهم تقدم القوات العربية، ولمنع إسرائيل من الاستيلاء على الأراضي التي تم إخلاؤها. بل إن حرس الحدود في البلدان المجاورة قد حاولوا مقاومة تدفق المهاجرين، وإن من دون جدوى. ورغم تعذر دحضها،لم يُلحظ لتلك الشواهد أي أثر على المؤرخين الآخرين ولا في وسائل الإعلام واسعة الانتشار.

كان ينبغي أن تنقضي ثلاثةُ عقود قبل أن يُقدم مؤرخون إسرائيليون شباب، على دراسات تأسست على وثائق مستقاة من سجلات المؤسسات الرسمية في إسرائيل- من مجلس الوزراء، ومن القوات المسلحة، ومن المنظمات الصهيونية-، وعلى مذكرات ديفيد بن جوريون الشخصية كذلك، كي تتكشف حقائق كانت مخفيةً حتى ذلك الحين بعناية. وتتجاوز المعلومات التي كشفتها تلك الوثائق السرية - "المُصرح بنشرها"عام ١٩٧٨، أي بعد مضي ثلاثين عاماً كما يقتضي القانون- كل ما أثبته بعض المؤرخين الفلسطينيين في كتاباتهم، ويرجع ذلك إلى أن هؤلاء لم تكن في حوزتهم سوى معلومات مجتزأة، لاسيما وأنهم لم يسمح لهم بالوصول إلى السجلات الرسمية، بما في ذلك سجلات محفوظات الدول العربية التي لم تضع، إلى يومنا هذا، ما بها من وثائق في متناول الباحثين.

أكد "المؤرخون الجدد" الإسرائيليون الأطروحة التي مفادها أن السلطات الصهيونية، وليست الأنظمة العربية، هي المسؤولة عن النزوح الجماعي للفلسطينيين. وقد برهنوا على أن القوات اليهودية استعملت الابتزاز، والتهديدات، والإرهاب، وتدمير التجمعات السكنية العربية، وعمليات الطرد الجماعية، ومصادرة الأراضي، وعقوبات الإعدام بلا محاكمة، والمذابح (التي يتراوح عددها ما بين ٣١ و٧٦ مذبحة وفقاً للتقديرات المتضاربة التي أوردها المؤرخون سواءٌ الإسرائيليون أو الفلسطينيون). هكذا اضطُر للفرار من منازلهم أكثرُ من ٨٠٪ من السكان الأصليين – أي من٧٠٠,٠٠٠ إلى٨٠٠,٠٠٠ شخص وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة – القاطنين في الأراضي التي احتلتها إسرائيل. وقد نجا من ذلك المصير حوالي مائة وخمسين ألف شخص، بينهم الكثير من المسيحيين والدروز، ليصبحوا من ثم مواطنين في الدولة اليهودية الجديدة.

ستمثل أعوام الثمانينات منعطفاً في تاريخ دولة إسرائيل. فتلك هي الفترة التي انتشر خلالها في المجتمع، للمرة الأولى، الاعتراض على الأطروحات الرسمية، والخرافات والأساطير، التي عادةً ما تنتجها الدول التي تخوض حرباً لتبرير نزوعها للاحتراب، وحشد الرأي العام لصالحها،والتستر على فظائع اقترفتها. ولم يفلح المؤرخون الإسرائيليون "التقليديون"، ممن تعد أعمالهم بمثابة انعكاس لأطروحات النظام القائم، في النيل من مكانة المؤرخين الجدد. فباستثناء واحد أو اثنين منهم، يعلن هؤلاء المؤرخون الجدد انتماءَهم إلى

الصهيونية، ويدافعون عن حق إسرائيل في الوجود، مع تقديرهم أن الأخلاق والفائدة المرجوة من السلام إنما يستلزمان أن تقرَّ الدولة اليهودية بمسؤولياتها في النزاع الإسرائيلي العربي. ويعدُّ بني موريس أحد أهم رواد الحركة التأريخية الجديدة، وهو باحث نزيه، تحول إلى يمين الطيف السياسي بعد الانتفاضة الثانية (عام ٢٠٠٠)، وقد اختلف عن زملائه بتقديره أن التطهير العرقي كان أمراً محتوماً، وكأنه على نحو ما "خسارةٌ ثانوية" تخلفها أية حرب. وقد أثار الدهشة بما أدلى به إلى الصحافة، بعد ذلك بأعوام، من أنه يأسف بصورة شخصية لأن بن جوريون لم يقُد حتى النهاية عملية طرد جميع الفلسطينيين، وهو ما كان سيفضي في رأيه إلى تسوية النزاع بصورة نهائية.

ومن دراسة سجلات الأرشيف الرسمية، تبين أن القوات العسكرية اليهودية لم تخُض حرباً واحدة فحسب- ضد الجيوش العربية التي دخلت فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨، يوم ميلاد الدولة اليهودية- وإنما حربين اثنتين، الحرب الأخرى هي تلك شنتها ضد الشعب الفلسطيني، في نوفمبر ١٩٤٧، لدى تبني الأمم المتحدة القرار الذي منحت بمقتضاه دولةً إلى اليهود. ووفقاً لبني موريس، كانت أسباب تلك الحرب يمليها حصرياً تكتيك إنتشار القوات العسكرية. فتحسباً للغزو الآتي من الجيوش العربية، الذي كان يعد أمراً افتراضياً في ذلك الوقت، كان ينبغي حماية مؤخرة القوات اليهودية، وذلك بتصفية جيوب المقاومة الفلسطينية، واحتلال التجمعات السكنية العربية الواقعة في مناطق استراتيجية، وإخلائها، وتدميرها لو لزم الأمر، باختصار شل حركة أي طابور خامس محتمل، كان خليقاً به مد يد العون للغزاة.

ثمة ما يثير الصدمة في حصيلة تلك الحرب المُجَهّلة، التي قام بحصرها المؤرخ الإسرائيلي **إيلان بابيه**، حتى وإن كان معلوماً أن عمليات التطهير العرقي التي أجريت منذ قديم الأزل تترادف مع الفظائع. فما بين ديسمبر ١٩٤٧ وحتى بدايات عام ١٩٤٩، أحصى بابيه عشرات المذابح وحالات الإعدام دون محاكمة لفلسطينيين عُزّل، من بينهم نساء وأطفال. وأُخليت ٥٣١ قرية من سكانها (من أصل ألف قرية)، ودُمرت معظمها. كما تم ترحيل جماعات عربية كانت تعيش في أحد عشر مركزاً حضرياً مختلطاً عنصرياً. وتم تهجير كل سكان مدينتي الرملة واللد، أي ما يبلغ سبعين ألف نسمة، تحت تهديد السلاح، ودفعهم نحو الحدود مع الأردن الجنرال إسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل لاحقاً. وقد قضى الكثيرون منهم نحبهم على

الطريق، جوعاً أو عطشاً أو من فرط الإنهاك. كما طُرد ٥٠٠٠٠٠ شخص من سكان يافا بصورة وحشية، وقد اكتشف ممثلو الصليب الأحمر لاحقاً ركاماً من عشرات الجثث، لأشخاص أعدمتهم القوات الصهيونية على الأرجح. كما أُبعد قسم كبير من سكان مدينة حيفا العرب عن مدينتهم، رغم أنهم كانوا يعيشون في وئام مع اليهود.

وقد صاحب التطهيرَ مصادرةُ الغنائم. فوفقاً لما جاء به خبير إحصاء إسرائيلي، استولى الصندوق القومي اليهودي على ٣٠٠٠٠٠ هكتار من الأراضي، ووزعها ما بين الكيبوتزات ومراكز استقبال المهاجرين اليهود الوافدين. وما كانت تلك العملية لتكون أوفق تصميماً: فما لبث أن حظر أمرٌ وزاري على الذين نُهبوا حق المطالبة بأي تعويض أو العودة إلى منازلهم. إذ صدر الأمر ب"إطلاق الرصاص في مقتل" على كل لاجئ يحاول التسلل عائداً، وهو ما تم تطبيقه في الأعوام التالية. ورغم احتجاجات بعض أعضاء اليسار في الحكومة الإسرائيلية، الذين هالهم العنف الذي اتسم به التطهير العرقي، لم يفعل بن جوريون أي شيء لوقفه أو لإدانته، وهو ما يمثل في حدّ ذاته إقراراً به، رغم عدم إصداره أمرٍ كتابيٍ صريحٍ بشأنه. ويروي المؤرخ توم سيجيف، في سفره الأهم "المليون السابع"(في إشارة للناجين من الإبادة الجماعية الهتلرية)، أن وزير الزراعة، أهارون سيزلينج، حين علم بالفظائع المرتكبَة، صرح أمام مجلس الوزراء بأنه "لم يعد يسعه النوم طوال الليل"، مضيفاً بحزن بالغ : "ها هم يهود يتصرفون بدورهم كالنازيين وهو مايثير الجزع في أعماق روحي". لكن بن جوريون صمَّ أذنيه واكتفى بالتنديد فقط بأعمال السلب والنهب والاغتصاب الكثيرة التي اقترفها جنود عصاة، مع حرصه على أن يضمن لهم الإفلات الكامل من القصاص. كان لتساهل بن جوريون ما يفسره: إذ لم تكف الدعاية الرسمية عن تصوير العرب كأعداء للسامية، وكنازيين يسعون لتدمير الشعب اليهودي، وذلك بعد مرور أقل من ثلاثة أعوام على وقوع الإبادة الجماعية الهتلرية. فهل كان ممكناً عندئذٍ معاقبة العنف الجامح الذي ارتكبه الناجون وأقرباؤهم؟ لاسيما وأن بن جوريون كان غير راغب في وضع حدّ لعمليات تفضي إلى هجرة الفلسطينيين الجماعية.

أوضح بني موريس أن أسباباً ذات طبيعة عسكرية اقتضت إجراء عمليات "تنظيف" للخطوط الخلفية وراء الجيش اليهودي. مع ذلك، لم يرجع موريس إلى أيديولوجية الصهيونية ولا إلى تاريخها، ولم يسأل السؤال الأساسي، ألا وهو لماذا شنت القوات اليهودية هجومها في

الوقت الذي قررت فيه "غالبية حاسمة من الفلسطينيين"، بحسب كلمات بن جوريون، في خطاب وجهه لموشي شاريت في مارس ١٩٤٨، على التسليم بعدم معارضة تطبيق قرار التقسيم، الذي كان في تقديرهم حتمياً ولا رادَّ له؟

كان بن جوريون مصيباً فيما رآه نظراً لعدم استجابة السكان الفلسطينيون لمفتي القدس، الحاج أمين الحسيني، حين نادى بالجهاد في سبيل الله. وإذ افتقرت مئات القرى والجماعات العربية داخل المدن الكبرى المتعددة الأعراق إلى الإمكانات العسكرية وإلى القادة اللازمين لتنظيم وتنسيق صفوف مقاومة فِعلية، فقد احتاطت تلك القرى والجماعات بأن أبرمت مع جيرانها اليهود- في التجمعات السكنية مثل الكيبوتز والموشاف وفي النقابات العمالية، وإدارات الخدمات العامة، ومع رجال الأعمال والتجار، "عهوداً تحظر العدوان"، ظانين أنهم بذلك قد أمنوا شر أي قمع محتمل. لكن القوات اليهودية لم تلقِ بالاً لأمارات الاستسلام المطواعة تلك. فقد عوَّلت فقط على قائمة القرى العربية المفهرسة على نحو كامل منذ عقد الثلاثينيات؛ والمدعمة بمعلومات ذات طبيعة جغرافية، ودينية، واجتماعية اقتصادية، بل وسياسية، فيما يتعلق بموقف السكان إزاء الاستيطان اليهودي منذ بداياته على الأخصّ. وكانت تلك القائمة قد أعدت بأمر من الوكالة اليهودية في إطار مشروع أُزمع تنفيذه متى كانت الظروف مواتية. ولم ينفك القادة الصهاينة أبداً، بدءً بتيودور هرتزل، عن الانشغال بفكرة استبدت بهم حول ما سموه بـ"نقل" السكان الأصليين (وهي تورية تشير إلى إبعادهم)، لكي يخلو المكان لهجرة جماعية متوقعة لليهود الوافدين إلى "وطن أسلافهم".

نوقشت المسألة داخل الهيئات الصهيونية في جلساتها المغلقة في أغلب الأحيان، وكذلك في المؤتمرات المفتوحة أمام العامة. وصرح بن جوريون، ضمن آخرين، أمام المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية في يونيو ١٩٣٨، قائلاً: "أؤيد النقل الإجباري (للسكان الأصليين) ولا أرى في ذلك أي عمل لاأخلاقي." كما أضاف أمام الهيئة نفسها في عام ١٩٤٤: "سيكون ترحيل العرب أسهل مما كان عليه ترحيل شعوب أخرى نظراً لوجود دول عربية في الجوار".

وإذ كان قادة الحركة الصهيونية، لاسيما حاييم وايزمان وديفيد بن جوريون، يفتقرون إلى الوسائل وإلى الإرادة اللازمة للقيام بمهمة ستُدان عالمياً، فقد طالبوا سلطات الانتداب البريطانية غير ذات مرة بتهجير السكان الأصليين، لكن دون جدوى. ومن قبلهم، كان

تيودور هرتزل قد تقدم بالالتماس نفسه إلى سلطان الإمبراطورية العثمانية التي كانت فلسطين جزءً منها قبل الحرب العالمية الأولى.

من الواضح أن رواد الحركة الصهيونية أنفسهم لم يكونوا يصدقون الشعار الذي كانوا قد أطلقوه ومفاده أن فلسطين "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". ولم تكن رؤية بن جوريون للدولة اليهودية المقبلة خافية على أحد: فبعد أن أُجبر على التخلي (مؤقتاً) عن مشروع الدولة اليهودية الممتدة على أرض فلسطين كاملةً، صرح أكثر من مرة إلى أقرانه ومعاونيه بأنه يتعين الحصول على "الكيان الأكثر اتساعاً قدر الإمكان، والأقل إيواءً للعرب قدر الإمكان"، أي ما لا يتعدى ١٠٪ من مجموع السكان، كما كان يشير على وجه التحديد، وهو المستوى الذي كان قد تخطاه على نحو طفيف مع نهاية التطهير العرقي فيما بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٩. ولم يكن ثمة ما يعجبه في خطة تقسيم فلسطين التي أعدتها الأمم المتحدة، لأسباب مفهومة تماماً، لكنه كان من الفطنة بحيث قبلها كحل وحيد متاح، وكمرحلة ستقوده إلى مبتغاه. صحيح أن اليهود، البالغ عددهم نصف عدد الفلسطينيين، قد حصلوا على أكثر من نصف مساحة فلسطين وعلى أكثر أراضيها خصوبةً، لكنهم سيتحتم عليهم التعايش مع عرب عددهم أكبر من اللازم في نظره، إذ يمثلون أكثر من ٤٥٪ من إجمالي عدد السكان. وهو ما حدا بين جوريون أن يقول في ديسمبر ١٩٤٧ أمام اللجنة المركزية للاتحاد النقابي "هستدروت": "من المستحيل أن نبني دولةً يهودية، قوية ومستقرة الأركان، بغالبية يهودية لا تكاد تبلغ ٦٠٪."

فضلاً عن ذلك، لم يكن بن جوريون يريد بأي ثمن أن تقام دولة فلسطينية على حدوده، لأن وجودها لن يعني الاعتراف للسكان الأصليين بهوية نوعية وبشرعية خطرة فحسب، وإنما أيضاً سيمنع الدولة اليهودية من التوسع. وأسوأ من ذلك، قد يفضي النظام الفيدرالي الرابط بين البلدين، وفقاً لنص قرار الأمم المتحدة، إلى صهرهما، إن آجلاً أو عاجلاً، داخل كيان موحد سيكون اليهود فيه أقلية. وبناء عليه، وفقاً لما جاء في كتاب المؤرخ الإسرائيلي آفي شلايم، تمت مناقشة اتفاق سري قبيل الحرب مع الملك عبد الله الأول عاهل شرق الأردن، وكانت جولدا مائير مبعوثة الوكالة اليهودية إليه: ونص الاتفاق على اقتسام غنائم الأرض الممنوحة للفلسطينيين.

إن بعض المؤرخين وأساتذة العلوم السياسية الإسرائيليين مقتنعون بأن بن جوريون كان

يتمنى نشوب نزاع مسلح من شأنه أن يتيح له الوصول إلى كثير من أهدافه، ألا وهي توسيع رقعة الدولة اليهودية، والتخلص من غالبية سكانها الأصليين، واقتسام فلسطين مع شرق الأردن. كان من بين المقتنعين بذلك **ناحوم جولدمان**، رئيس المنظمة العالمية، ثم رئيس المجلس اليهودي العالمي.

كان القيادي الصهيوني، الذي ربطتني به علاقة صداقة متصلة، قد بين لي تفصيلاً كيف كان من الممكن تجنب إشعال الحرب. فعلى إثر محادثات قام بها في الولايات المتحدة مع شخصيات عربية بارزة، وبخاصة شخصيات مصرية، أقنعه محدثوه بأن حكومة القاهرة- تتبعها طوعاً أو كرهاً العواصم الأخرى والفلسطينيون- ستقبل بخطة التقسيم بشروط معينة. وقد أبلغ جولدمان بن جوريون بذلك وحثه على تأجيل تاريخ إعلان قيام دولة إسرائيل إلى ما بعد الخامس عشر من مايو ١٩٤٨، كي يتيح للتفاوض فرصة التوصل إلى اتفاق. وعبر الحكومة الأمريكية، اقترحت الدول العربية أن يتم تأجيل إعلان قيام الدولة مدة ثلاثة أشهر، وهي مهلة كانت ستُستخدم في التوصل إلى حل وسط. لكن بن جوريون رفض ذلك الاقتراح رفضاً قاطعاً وعمل على أن ترفضه أيضاً إدارة الوكالة اليهودية. كان تاريخ دولة إسرائيل سيختلف اختلافاً جذرياً لو أن بن جوريون قد وافق على الحل الوسط الذي طُرح عليه.

لكن بن جوريون قرر ألا يوافق لأنه رأى أن مشروعه الرامي إلى الحرب سيقوده إلى النتيجة التي يصبو إليها، ألا وهي إقليم أكثر اتساعاً وسكان فلسطينيون أقل عدداً، لاسيما وأنه كان موقناً أن الـ "يشوف" (وهم جماعة اليهود في فلسطين) ستكون لها الغلبة في حرب محتملة مع البلدان العربية. فقبل قيام الدولة بأشهر ثلاثة، في فبراير ١٩٤٨، فيما كان بن جوريون يجأر عالياً بأن العرب يتأهبون للقيام بـ"هولوكوست جديد"، كتب سراً إلى زميله موشي شاريت المبعوث لدى الولايات المتحدة: "بوسعنا أن نحتل كل فلسطين، ليس لدي أي شك في ذلك." كما كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (.C.I.A)، والبنتاجون، ووزارة الخارجية الأمريكية على اقتناع بالرأي نفسه، كما كشفت وثائق تم الإفراج عنها ونشرتها المؤرخة الأمريكية أيرين چندايزر. فالقوات اليهودية، الخاضعة لقيادة موحدة، والمدربة تدريباً جيداً منذ مدة طويلة، والمزودة بفيض من الأسلحة المقدمة من دول شيوعية،

وخصوصاً تشيكوسلوفاكيا، ما كان لها إلا أن تهزمَ الجيوش العربية رديئة العتاد، المفتقرة إلى الخبرة، الفاقدة للدافعية، المتحركة بصورة مشتتة نظراً للعلاقات المتضاربة بين حكوماتها.

كان ميزان القوي يرجّح كفة إسرائيل بصورة واضحة، سواءً نوعياً أو عددياً. وإذ كان بن جوريون واثقاً في انتصار القوات اليهودية، وفقاً لكاتب سيرته ميخائيل بار زوهار، فقد اقترح على الإدارة الصهيونية وأقنعها بأن يمتنع نص إعلان الاستقلال، في ١٥ مايو، عن تعريف حدود الدولة الجديدة كما كان يجدر به، متذرعاً بأن الحدود سترسِّمها قوة السلاح.

هكذا انقضت بضع عقود من دون أن يُعرف أين تقع حدود الدولة اليهودية.

كان الإعلان عن غزو ستة جيوش عربية لفلسطين مدعاةً للقلق. لكن الحقيقة، التي أخفاها بعناية كلا الطرفين المتنازعين لأسباب متعارضة، طفت على السطح في النهاية. فوفقاً لما جاء به المؤرخ هنري لوران، العضو بمؤسسة "كوليج دو فرانس" التعليمية، كان عدد القوات اليهودية في البداية ٣٨٠٠٠ رجلاً، أما إجمالي عدد المقاتلين في صفوف الجيوش العربية فكان ٢٠٠٠٠ جندياً، بما فيهم المتطوعين، الذين كانوا يفتقرون لأدنى درجة من التدريب الجاد، الذين أرسلت بهم فيمن أرسل جماعة الإخوان المسلمين المصريين. وفق تقرير صادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (.C.I.A) بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٤٨، واستشهدت به المؤرخة أيرين چندايزر، كان عدد القوات اليهودية في ذلك الوقت ٩٧٨٠٠ رجل في مواجهة ٤٦٨٠٠ عربي داخل أو على حدود فلسطين. ويرجع هذا البون الشاسع إلى تواضع الوحدات المشاركة من البلدان العربية، التي كان بينها ثلاثة هي لبنان، وسوريا والمملكة العربية السعودية، قدمت كل منها وحدة واحدة تضم ألف رجل. كان ثمة جيشان فقط يستحقان الاعتداد بهما، هما جيشا مصر والأردن. غير أن فيلق الملك عبد الله كان متواطئاً مع الجيش اليهودي، وباستثناء مرتين أو ثلاث مرات، امتنع عن مجابهة القوات الصهيونية حتى حين أجرت عمليات طرد جماعية موسعة للفلسطينيين. لكنه اضطر إلى القتال على نحو استثنائي لمنع إسرائيل من احتلال القدس الشرقية، حيث الأماكن المقدسة الإسلامية، إذ أن الملك عبد الله، سبط الرسول، كان حريصاً على أن يظل حارساً على المسجد الأقصى.

أما الجيش المصري، المجهز بأسلحة فاسدة، والخاضع لقيادة ضباط غير أكفاء، والمفتقر إلى تعليمات محددة، فقد كانت هزيمته حتمية، مثلما شرح في مذكراته رئيس الجمهورية المصرية المقبل

جمال عبد الناصر (انظر الفصل الأول). ولم يكن قصور الاستعدادات هذا وليد المصادفة. فطوال شهور، كانت مختلف الدول العربية، وعلى رأسها مصر، لا ترغب في الدخول في الحرب خشيةَ استهلاك جيوشها التي كانت مهمتها الوحيدة هي حماية أنظمة تآكلت لفرط افتقارها للشعبية.

قبل الغزو بشهر واحد، وقف رئيس الوزراء المصري، **محمود فهمي النقراشي** باشا، أمام البرلمان المصري ليعلن معارضته لأي إجراء عسكري ضد الدولة اليهودية المقبلة. وإن هي إلا ثمانٍ وأربعين ساعة قبل الغزو حين رضخ لأوامر الملك فاروق، الذي كان عازماً، هو وملك السعودية، عدو الأسرة الهاشمية بالأردن، على منع الملك عبد الله من توسيع مملكته. كما رضخت الحكومة المصرية أيضاً لضغوط الرأي العام الساخط على عمليات الطرد الجماعية التي تعرض لها الفلسطينيون. وقد نقل محمد حسنين هيكل، الذي كان في ذلك الوقت مراسلاً صحفياً كبيراً لدى أحد الصحف اليومية المصرية، أن رئيس الوزراء قد عاتبه على إشعال حماسة قرائه بصورة خطيرة، بنشره مقالات مقلقة حول المسألة. هكذا إذن جاء انطلاق معظم المحاربين العرب في هذه المغامرة كراهةً، لا بهدف "إلقاء اليهود في البحر" كما قيل، فقد كانوا يعلمون تماماً أنهم لا يملكون ذلك، وإنما بهدف منع إسرائيل والأردن من تقاسم الأرض المقدسة، بمقتضى الاتفاق السري بين السيدة جولدا مائير والملك عبد الله، والذي طارت إليهم أخباره.

لا شك أن الضابط الإنجليزي **جلوب** باشا، قائد قوات الجيش العربي الأردني، قد أثار استياء الإسرائيليين بوصفه النزاع بأنه "حربٌ مزيفة"، رغم أنها كبدت إسرائيل خسائر بشرية فادحة، هي الأعلى نسبياً عبر تاريخها. فلقد دفعت إسرائيل بالفعل ثمناً باهظاً لقاء استيلائها على الأراضي التي لم تمنحها إياها الأمم المتحدة، وهو ما مكنها من احتلال ٧٨٪ من مساحة فلسطين، متنازلةً للأردن عن المساحة المتبقية. هكذا ربح بن جوريون رهانه: فقد منع وقوع "هولوكوست جديد"، وهزم "ستة جيوش عربية مؤتلفة"، مثيراً إعجاب مواطنيه والرأي العام الغربي، كما زاد من رقعة الدولة الجديدة بمقدار ٢٤٪ ومنع إنشاء دولة فلسطينية. أكثر من ذلك: أتاح له التطهير العرقي تقليص عدد السكان العرب في إسرائيل بصورة كبيرة. لكن ما سُمي بـ"حرب الاستقلال" في إسرائيل، وبـ"النكبة" في العالم العربي، لم يكن مربحاً لإسرائيل إلا في الظاهر.

ففي الواقع، ظل النصر المزدوج الذي أحرزته الدولة اليهودية في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨

سبباً في تسميم العلاقات بينها وبين جيرانها، مثيراً توترات مزمنة وحروباً متواترة. في السنوات الأولى، طالبت الدول العربية أن تعود إسرائيل إلى الوضع السائد سالفاً، فتعيد الأراضي التي اكتسبتها متجاوزةً الحدود المبينة من قِبل الأمم المتحدة، وتطبق القرار الخاص باللاجئين الفلسطينيين، الذين أخذ عددهم في الازدياد. ولم ينجح هؤلاء اللاجئون أبداً في الاندماج فى أي بلد آخر غير بلدهم. ففي أثناء قيامي بتحقيق صحفي بعد ذلك بثلاثين عاماً في مختلف الدول العربية، تبين لي أنهم غير قابلين للاندماج، حتى عندما يحصلون على المواطنة في البلد المضيف كما في الأردن، وحتى عندما يصلون إلى تقلد أعلى المناصب كما في المملكة الهاشمية أو في إمارات الخليج. ولما فشلت الوحدة العربية التي نادى بها جمال عبد الناصر على خلاف كل التوقعات، لم يكن هناك سوى إسرائيل التي تؤمن، أو تدعي أنها تؤمن، بوجود أمة عربية متجانسة يمكن للفلسطينيين أن ينصهروا بداخلها على نحو طبيعي. كان من تحدثتُ إليهم من الفلسطينيين ينتمون إلى النخب - محامين، وقضاة، ورجال أعمال، وموظفين كبار، جميعهم من الموسرين- لكنهم كانوا يعتبرون أنفسهم غرباء في الدول التي استقبلتهم وكانوا يعامَلون على هذا الأساس، ويخضعون لإجراءات تمييزية، بل ويتعرضون أحياناً للطرد لأسباب سياسية. أما التضامن الذي كان يبديه إزاءهم الرأي العام في البلدان العربية، خلافاً للحكومات، فكان نابعاً من تعاطف حقيقي مع شعب شقيق طُرد من وطنه.

لاحظتُ أيضاً أن المنفيين تمسكوا بخصوصيتهم الوطنية، وبلهجتهم المحلية، وبتاريخهم الضارب في القدم على الأرض المقدسة، وبتقاليدهم الثقافية، حتى فيما يتعلق بوصفات الطهي، كما تحاشوا الزيجات "المختلطة" مع غيرهم من العرب. والأهم أنهم لم يتمكنوا من التخلص من وهم إقرار إسرائيل في يوم ما بـ "حقهم في العودة"، أو أن إسرائيل نفسها ستؤول إلى زوال. أما اللاجئون الذين يعيشون حياةً بائسة داخل مخيمات الأمم المتحدة، التي أتيحت لي فرصة زيارتها، خاصةً في الأردن، ولبنان، وسوريا، فقد وصفوا لي قُراهم التي طُردوا منها وكأنهم غادروها بالأمس، بينما اختفت تلك القرى منذ عقود. كان الكثير منهم قد احتفظوا بمفاتيح بيوتهم، وهم لا يعلمون أو لعلهم يدعون أنهم لا يعلمون أن البيوت استحالت إلى رماد. أما الأكثر غرابة، فهي أن الشباب، من الجيل الثاني أو الثالث، الذين ولدوا في الخارج، كانوا يشاطرون آباءهم وأجدادهم أوهامَهم وأهواءَهم، بل كانوا يفوقونهم عزماً ودفعاً في الكفاح ضد "الغاصبين الصهاينة".

كان بن جوريون مجافياً للصواب تماماً حين صرح غداة هجرة الفلسطينيين الكبرى قائلاً: "سيفنى الكبار، وسينسى الصغار". لكن جيل الصغار، الأبعد ما يكون عن النسيان، راح ينظم حركات مقاومة مختلفة، على رأسها حركة فتح التي ترأسها ياسر عرفات، التي أخذت تزدهر تحديداً داخل مخيمات اللاجئين. وقد تفاقمت المشكلة على مرِّ السنين: فقد زاد عدد اللاجئين، ومازال الملايين منهم يطالبون بحق الاختيار بين العودة إلى الوطن أو الحصول على تعويضات عن ممتلكاتهم المُصادرة، وهو الحق الذي أقرته لهم الأمم المتحدة وفقاً لقرار تم التصويت عليه في الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٤٨، ووافقت عليه إسرائيل إبان انضمامها إلى المنظمة الدولية. رغم ذلك، بات ذلك المطلب مرفوضاً بقوة من إسرائيل التي تذرعت، رغم كل ما كشف عنه المؤرخون الجدد، بحجة أن هؤلاء المبعدين قد غادروا البلاد طواعيةً، إذعاناً لأوامر القادة العرب، الذين يجدر بهم تحمل تبعة ذلك كاملةً.

كما لم يتوقع بن جوريون أيضاً أن عدد الفلسطينيين الذين سمح بوجودهم داخل الإقليم اليهودي في ١٩٤٩ سيتكاثرون للحد الذي يشكلون عنده مشكلة في حدِّ ذاتها، يراها الكثيرون بمثابة تهديد لبقاء الدولة الصهيونية. فقد تزايد عددهم بمقدار عشرة أضعاف، ليصل من ١٠٠٠٠٠ إلى مليون ومائتي ألف نفس في ٢٠١١. وهم يمثلون ٢٠٪ من سكان إسرائيل (١٢٪ عام ١٩٤٩) رغم قدوم أفواج ضخمة من اليهود السوفييت. وسترتفع تلك النسبة حتماً لو تباطأت هجرة اليهود إلى إسرائيل أو نضبت. ويخشى الكثيرون أن تصبح طبيعة دولة إسرائيل على المدى الطويل مغايرةً لما خطط له تيودور هرتزل وورثته، لتصبح كياناً هجيناً، بل ذا غالبية عربية.

وعلى عكس كل التوقعات، لم يؤدِ مرور أكثر من ستين عاماً من التعايش إلى تحسين مآل الأقلية العربية. إذ لم تنقطع التوترات عن التنامي حتى أن صحيفة "نيو يورك تايمز" قد نشرت في مايو ٢٠٠٨، بمناسبة ذكرى إقامة دولة إسرائيل، تحقيقاً طويلاً تحت عنوان: "بعد ستين سنة من المواطنة، العرب غرباء في إسرائيل".

كثيراً ما يشير المسؤولون السياسيون والصحافيون إلى الأقلية العربية بوصفها "تهديداً ديموجرافياً"، أو "قنبلةً موقوتة"، أو "سرطاناً" يتعين استئصاله، أو "طابوراً خامساً" يجدر التخلص منه. ولاحتواء نموها، تم سن قانون في عام ٢٠٠٣ يستبعد منح حق المواطنة

والإقامة لأي غريب فلسطيني (لاسيما أولئك الذين تنحدر أصولهم من الأراضي المحتلة) يتزوج مواطنة إسرائيلية سواء كانت عربية أو غير عربية؛ وهو ما يجبر الزوجين على العيش منفصلين، كما يُطالَب أطفالهم بمغادرة الأراضي الإسرائيلية متى ما بلغوا سن الاثنتي عشرة سنة.

وتبقى العنصرية ضد الفلسطينيين قوية متقدة. إذ يُشبِّه بعض الشخصيات المعروفة علانيةً مواطنيهم العرب ومواطني الأراضي المحتلة بـ "الثعابين" (الحاخام **عوفاديا يوسف**، الزعيم الروحي لحزب شاس السفردي)، وبـ "التماسيح" التي لا تشبع (**إيهود باراك** رئيس الوزراء السابق)، وبـ "حيوانات متوحشة تمشي على قدمين" (**مناحم بيجن**، رئيس الوزراء الأسبق)،... إلخ. ولا تكاد تتغير نتائج استطلاعات الرأي التي نظمتها المعاهد الإسرائيلية على مرّ السنين إلا تغيراً طفيفاً: فنصف اليهود إن لم يكن أكثر من نصفهم غالباً يتمنون سحب حق التصويت من المواطنين العرب ويؤيدون "نقلهم" خارج الحدود. ويشير استقصاء أجري في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى أن "كراهية العرب" متجذرة بعمق في قوى النظام التي اختارت غير ذات مرة إطلاق النار بغرض القتل على متظاهرين سلميين، وهو ما لا يحدث أبداً حين يتعلق الأمر بتجمعات لمحتجين يهود. ودائماً ما يُكفل لمرتكبي تلك المجازر الإفلات من القصاص. وقد كشف استطلاع رأي آخر أجري في العام ذاته أن ثلثي اليهود يرفضون العيش في البناية نفسها مع عرب، ويمتنعون عن الدخول إلى الأحياء والتجمعات السكنية العربية، التي توصف غالباً بالـ "جيتوات". ولم تقر المحكمة العليا إلا في عام ٢٠٠٠ بعدم دستورية القانون الذي يمنع اليهود المتزوجين من عرب، ذوي الجنسية الإسرائيلية، من السكن في المدن المبنية من أجل المهاجرين اليهود.

كما يعاني العرب الإسرائيليون أيضاً من أعمال تمييز تكرس وضعهم كمواطنين من الدرجة الثانية. فبالإضافة إلى استبعادهم من الجيش الذي تبرره حالة الحرب مع دول الجوار، يُحظر عليهم تلقائياً الوصول إلى الوظائف الكبرى أو "الحساسة" في العمل العام أو في مؤسسات القطاع العام. ولا تضم الجامعات سوى ٢٪ من المعلمين العرب. وباستثناء اسحق رابين في فترة اتفاقات أوسلو، لم يقبل أي رئيس وزراء أبداً بإدراج ممثل عربي في حكومته، وقد أثار تعيين نائب وزير في بداية عام ٢٠٠٧ موجة عارمة من الاستنكار في صفوف اليمين أدت إلى تخليه عن منصبه بعد فترة وجيزة.

التمييز ضمنيٌ في معظم الأحيان، وهو غير مقنن أبداً. على غرار تلك الامتيازات المادية الكثيرة المقدمة حصرياً لأولئك الذين "ينتفعون بحق العودة" بغير إيراد أي إيضاحات أخرى، أي بتعبير آخر المقدمة لليهود المهاجرين إلى إسرائيل. وأيضاً على غرار ذلك القانون الذي يحظر أي بناء بدون تصريح مسبق، وهو التصريح الذي لا يكاد يُمنح أبداً للعرب؛ فهؤلاء نادراً جداً ما يملكون دفع ٣٠٠٠٠ دولاراً، وهو المبلغ المطلوب للحصول على رخصة البناء. أما أولئك الذين يُضطرون غالباً لتوسيع منازلهم بصورة غير قانونية لكي تستوعب أسرة آخذة في التكاثر، حتى وإن كان ذلك على أرض يملكونها، فيُعاقبون بنسف المبنى ويُلزمون فوق ذلك بسداد تكاليف الهدم ومصاريف إزالة الأنقاض. وأحياناً ما يُترك الحطام في مكانه ظاهراً جلياً، ليشهده الناس في غدوهم ورواحهم، ليكون بلا ريب عبرة لأولئك الذين تسول لهم أنفسهم مخالفة القانون.

فهل ما يُطبق هو سياسة احتواء أم هو تحرش؟ ..كلاهما على الأرجح. هكذا، منذ إنشاء دولة إسرائيل، تم إنشاء أكثر من ٧٠٠ تجمع سكني يهودي، فيما حُظر بناء أو توسيع أي مركز سكني مخصص للعرب، رغم نموهم السكاني السريع. وما من حلٍّ أمامهم سوى التكدس في مساكن ضيقة وغير صحية. وبعد انقضاء عشرين عاماً على تأسيس دولة إسرائيل، أشارت الإحصاءات الرسمية، التي أوردها المؤرخ توم سيجيف، إلى أن ثلاثة أرباع القرى العربية محرومة من الكهرباء ومن مياه الشرب، وأن ما من تجمع سكني واحد مزود بالصرف الصحي أو بشوارع مرصوفة.

وقد شكلت خصوبة العرب هاجساً مُلِحاً لدى القادة الإسرائيليين الحريصين على استدامة الطابع اليهودي للدولة. وفي عام ١٩٦٦، شارف قلقهم حدّ الذعر، فبينما وصلت الهجرة إلى البلاد إلى أدنى مستوياتها، كان متوسط المواليد في الأسر اليهودية ٣,١ طفلاً، فيما ارتفع في الأوساط الفلسطينية ليصل إلى ٨,٢ طفلاً. فشكلت الحكومة لجنة مكلفة بالتوصية بإجراءات تهدف لزيادة نسل اليهود وللحدّ من نسل مواطنيهم غير اليهود. وقد عبَّر حفنةٌ من النواب عن استنكارهم. وذكَّر **يوري أفنيري** بأن النظام النازي هو الآخر تعامل مع علم الأحياء كبُعد سياسي، فيما جأر **مائير ڤلنر**، أمين عام الحزب الشيوعي، بشعوره بالخزي، كيهودي تعرضت عائلته بأسرها للإبادة في المعسكرات الألمانية، لاضطراره إلى مناقشة تشريع عنصري بالكنيست.

كما لم تتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالعرب. فلا يزالون يحتلون جزءاً كبيراً من قاعدة الهرم الاجتماعي. ووفقاً لدراسة نشرها معهد الأبحاث الإسرائيلي في يوليو ٢٠٠٨، يعيش أكثر من نصف عرب إسرائيل تحت حدّ الفقر، ويقل متوسط أعمارهم عن متوسط أعمار مواطنيهم اليهود بمقدار أربعة أعوام، أما نسبة وفيات أطفالهم في سن مبكرة فتبلغ نحو ثلاثة أضعاف مثيلتها لدى مواطنيهم اليهود. ونظراً للافتقار إلى الموارد، يذهب ١٨٪ فقط من أبنائهم إلى المدارس الثانوية، و ٦٪ يواصلون دراستهم الجامعية. ولا يعدّ فقرهم وليد الصدفة، إذ لم يُنفذ تقريباً أيَّ مشروع تنموي في التجمعات السكنية العربية أو حتى على مقربة منها. وغالباً ما تكون حصص الدعم المقدمة من الدولة للبلديات العربية أقل من تلك التي تدفعها للمؤسسات المحلية اليهودية، كما يتم تقليص الإعانات الاجتماعية للعرب بصورة واضحة عما لو كانت مخصصة لليهود.

لقد تفاقم داء "الفصام" الذي يعاني منه المواطنون العرب بصورة مذهلة. فخلال العقود الأخيرة، راحوا يجاهرون بالإعلان عن هويتهم الفلسطينية، وأما كبرى المفارقات، فهي حرصهم على مُواطنتهم الإسرائيلية اليوم أكثر من أي وقت مضى. فوفقاً لاستطلاعات رأي متعاقبة، ترفض غالبيتهم العظمى بقوة الاقتراح الذي تقدم به اليمين الإسرائيلي بترك الأماكن التي يقطنونها لدولة فلسطينية تقام مستقبلاً. ولعل ما يفسر رغبة عرب إسرائيل في البقاء داخل الدولة الإسرائيلية هو مولد ٩٥٪ منهم بعد قيام إسرائيل، واندماجهم مع عامة السكان، إذ يتحدثون لغتهم ويشاركونهم أغلب عاداتهم، والحريات النسبية التي يتمتعون بها. لكنهم اليوم في المقابل متفقون في مطالبتهم بأن تكف هذه الدولة عن أن تكون يهودية صهيونية لتصبح دولة لكل مواطنيها بلا تفرقة على أساس العنصر أو الدين. وأخيراً، فالدولة الثنائية القومية هي التي تلقى استحسانهم، أسوتهم في ذلك، ضمن أمثلة أخرى تُحتذى، هي سويسرا الدولة المتعددة الأعراق والديمقراطية. لكن حالهم لا يسهم بالمرة في تجسير الهوة التي تفصلهم عن مواطنيهم المتمسكين بيهودية دولتهم أكثر من أي شيء. ولم يكن ذلك هو الحال في النصف الأول من القرن العشرين حين كان قسم كبير من أقصى اليسار الصهيوني يناضل من أجل دولة ثنائية القومية، التي اعتُبرت القادرة على المواءمة بين التطلعات اليهودية والحقوق الفلسطينية.

الفصل الخامس

البروسيّون يتغلّبون على اليهود

على الصوت المُصمّ للمدافع المضادة للطائرات، استيقظتُ في ذلك الصباح من يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧ في القاهرة. كانت تلك هي بداية حرب الأيام الستة، التي سماها الجنرال ديان بذلك الاسم، لا بسبب المدة التي استغرقتها فحسب، وإنما أيضاً للتذكير بأن الرب قد خلق العالم في مدة زمنية مماثلة، فيما يشي بنزعة روحانية، لا تخلو من جنون العظمة. فبالفعل، احتل الجيش اليهودي في غمضة عين أراضٍ عربية شاسعة، تضم سيناء المصرية، وقطاع غزة، التي كانت تديرها حكومة القاهرة، والضفة الغربية التابعة للمملكة الهاشمية، بالإضافة إلى القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية. ولم يكن أحد يدري بعدُ أن تلك الحرب الخاطفة ستغير بصورة عميقة من طبيعة الدولة اليهودية، وأنها ستخلق شعوراً بالهوية داخل الأوساط اليهودية، وأنها ستضعف من الأنظمة القومية العربية والتنظيمات العلمانية اليسارية لصالح البلدان والأحزاب المحافظة، وأنها ستحدث انطلاقة غير مسبوقة للحركات الإسلامية، وستسجل بدايات الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط، الأمر الذي سهلّه أفول الاتحاد السوفييتي.

وهو ما يفسر أهمية تلك الحرب الخاطفة التي لم تكن محليةً إلا في الظاهر. وهو ما يفسر أيضاً ذلك الحشد الكبير من الأساطير، والأباطيل، والألغاز، التي خلفتها تلك الحرب وغذتها جزئياً إلى يومنا هذا. وفضلاً عن الوقائع الأكيدة التي كشف عنها مؤرخون، من بينهم مؤرخون إسرائيليون، استناداً إلى السجلات الرسمية الخاصة بالقوى المعنية وإلى شهادات الشخصيات الفاعلة في الأحداث أو الشاهدة عليها، سأضيف شهادتي المتواضعة، المبنية على أساس تحقيقات أجريتُها في إسرائيل وفي العديد من البلدان العربية، قبل النزاع وفي أثنائه وفيما بعده.

كان ذلك الخامس من يونيو ١٩٦٧ هو أول يوم إجازة أحصل عليها منذ وصولي إلى القاهرة، حيث ظللتُ طوال أسابيع عدة، أطلعُ قراء صحيفة "لوموند"، يوماً بيوم، على تطورات الأزمة الناشبة بين إسرائيل وجيرانها، والتي كان من المحتمل أن تفضي إلى نزاع مسلح. وكان يوم الراحة ذاك قد بدا ممكناً نظراً لما لاح من احتمال التوصل إلى تسوية بالتراضي، وهو ما كان يعني استبعاد أي مواجهة عسكرية وشيكة. وقد بنيتُ آمالي على المعلومات التي أمدني بها في الثالث من يونيو، أي قبل يومين من بداية الأعمال الحربية، **تشارلز يوست**، مبعوث الرئيس **جونسون** لإدارة الأزمة بالتعاون مع السفير الأمريكي المعين حديثاً في منصبه. وقد وافق يوست على منحي هذا اللقاء بناءً على وساطة **أندريه فونتين**، رئيس تحرير صحيفة "لوموند"، الذي كانت تربطه به علاقة صداقة. وكنا قد اتفقنا على أن تصريحاته ستظل سريّة تماماً إلى اليوم الذي يمكن نشرها فيه بغير خسائر.

فاجأتني صراحةُ تشارلز يوست، ذلك السفير المحنك، الذي سيصير فيما بعد ممثلاً للولايات المتحدة لدى منظمة الأمم المتحدة. إذ عرض عليَّ ما تم خلال محادثاته مع وزير الخارجية المصري آنذاك، **محمود رياض**، وخلال الحديث- الأكثر حسماً- الذي تم عشية اليوم السابق، بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر والمبعوث الخاص للرئيس جونسون، **روبرت أندرسون**، الذي كان يعمل وزيراً في السابق، وتربطه علاقة صداقة بالريّس. وكان الأخير قد أعرب له عن رغبته في تفادي نزاع مسلح واقترح أن يرسل إلى واشنطن يوم الأربعاء الموافق السابع من يونيو نائب رئيس الجمهورية، **زكريا محيي الدين**، لاستكشاف إمكانيات التوصل إلى تسوية مُرضية للطرفين، مع **موشي ديان** الذي كان قد عُين لتوه وزيراً لدفاع إسرائيل، مع وساطة الأمريكيين عند الاقتضاء. وإلى أن يتحقق ذلك، فسيغمض عينيه عن عبورِ سفن الشحن الإسرائيلية، ذات الطبيعة غير الاستراتيجية، باتجاه ميناء إيلات الإسرائيلي عبر مضيقي تيران، على حدود سيناء، وهما المضيقان اللذان تسبب إغلاقهما؛ الذي نددت به الدولة اليهودية، في اشتعال الأزمة الإسرائيلية المصرية.

وفي خطاب أرسله عبد الناصر في اليوم التالي إلى الرئيس جونسون، أكدَّ على فحوى المقترحات التي قدمها إلى المبعوث الأمريكي، مضيفاً أنه مستعد لاستقبال نائب رئيس الولايات المتحدة، هربرت همفري، لكي يعرض عليه وجهة النظر المصرية في الأزمة الحالية،

بل لكي ينظر أيضاً في تسوية شاملة للنزاع الإسرائيلي العربي. وقد أكدَّ بقوة على اعتزامه تسويته سلمياً. وفي اليوم نفسه، بعث روبرت أندرسون بتقرير إلى الرئيس جونسون يؤيد فيه أقوال عبد الناصر. (وقد تم نشر هذين النصين اللذين كانا محفوظين ضمن سجلات وزارة الخارجية بعد ذلك بعشرين عاماً، كما ينص القانون). وعلى سبيل التهدئة، انتقد عبد الناصر تصريحات أحمد الشقيري، الذي كان في ذلك الوقت رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي التصريحات التي دعا فيها إلى تدمير إسرائيل، وكان عبد الناصر قد حرمه قبل ذلك من قيادة الوحدات الفلسطينية المسلحة، التي وضعها تحت إشراف ضباط مصريين حصرياً.

في ذلك الوقت،كنتُ أجهل أمر الخدعة التي أقدم عليها الرئيس جونسون، الذي طلب من الرئيس عبد الناصر عدم المبادرة بالنزاع المسلح فيما كان قد أعطى لإسرائيل موافقته على شن هجوم ضد مصر. هكذا، منح عنصرُ المفاجأة الدولةَ اليهودية تفوقاً حاسماً على خصومها العرب. ووفقاً للأعمال المتميزة التي قدمها مختلف المؤرخين، مثل أعمال الأمريكيَيْن ويليام ب. كوانت ، والسفير ريتشارد باركر، فضلاً عن أعمال المؤرخَيْن الإسرائيليَيْن، مايكل أورين، وتوم سيجيف، كان الرئيس الأمريكي قد أعطى قبل ذلك بأيام الضوء الأخضر (أو البرتقالي) لحكومة القدس، شريطة ألا تكون الولايات المتحدة طرفاً فاعلاً في النزاع. وقد بلغ التواطؤ بين البلدين حدّاً كبيراً حتى أن الرئيس جونسون قد أدخل بعض التعديلات في خطاب كان قد عرضه عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول قبل أن يلقيه في التاسع والعشرين من مايو في البرلمان.

يبقى أن النتائج الغالب عليها التفاؤل التي خلص إليها تشارلز يوست (الذي كان يجهل بالطبع حقيقة الخطاب المخادع الخاص بالبيت الأبيض) كانت تبدو مقبولة ظاهراً لاسيما وأنها كانت تتفق مع قناعاتي. وكنت مقتنعاً أن مصر كانت راغبة- حتى أكثر من إسرائيل- في تفادي الحرب. فمحادثاتي السابقة مع عبد الناصر، والكلام الذي كنتُ أسمعه من أفراد في محيطه المباشر، لاسيما محمد حسنين هيكل، والمواقف الرامية إلى التهدئة التي اتخذها الريِّس في مؤتمرات "القمة" العربية التي نظمها في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥، والهدوء الذي حافظ على استتبابه طوال أحد عشر عاماً على الحدود المصرية الإسرائيلية، التي منع تسلل الفدائيين الفلسطينيين إليها، كل ذلك كان يؤيد رأيي: وهو أن الرئيس المصري، إدراكاً منه لتفوق

إسرائيل عسكرياً، كان يرى، وفقاً للمقربين له، أنه لا يمكن تحقيق توازن بين القوى قبل مرور عشر سنوات. ففي الخطاب الذي ألقاه في ٢٣ ديسمبر١٩٦٣، ندد عبد الناصر بالتصريحات العنترية والمزايدات الكلامية التي أطلقتها الدول "الشقيقة"، فهتف قائلاً : "..إحنا النهارده ما نقدرش أبداً نستخدم القوة، وحنقول لكم بالصدق .. ما نقدرش النهارده نستخدم القوة لأن ظروفنا لا تناسب ... يعنى إن أنا لا أستحى أبداً إذا كنت ما اقدرش أحارب إن أنا آجى أقول لكم ما أقدرش أحارب، إذا كنت ما أقدرش أحارب ثم أطلع أحارب أبقى باوديكم في داهية.. وأودى البلد بتاعتى في داهية.. !"هكذا نجح عبد الناصر في تهدئة حميَّة الأصوات الداعية للحرب بين نظرائه العرب الذين كانت ديماجوجيتهم لا يعدلها سوى عجزهم.

في الفترة ذاتها، كتب محمد حسنين هيكل في صحيفة "الأهرام"، مستلهماً رأي الرئيس على الأرجح، أنه يجدر التحلي بالواقعية وتفهم أن مهاجمة إسرائيل إنما تعني إعلان الحرب على الولايات المتحدة وبريطانيا، حليفتيْ الدولة اليهودية. وفي جميع الأحوال، كان لمصر أولويات أخرى: مثل إدارة علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة، والتحديات الناجمة عن عثرات المشروع الوحدوي العربي، والإصلاحات الكبرى المتخذة على أثر فشل الوحدة بين سوريا ومصر في ١٩٦١، وتشييد السد العالي العملاق بأسوان. إضافةً إلى ذلك، لم يكن عبد الناصر ليسمح لنفسه بسحب صفوة قواته من اليمن حيث كانت تدافع منذ عام ١٩٦٢ عن الجمهورية المؤسسة في العام نفسه، والتي كانت تتهددها القبائل الموالية للمَلكية المدعومة من قِبل المملكة العربية السعودية. وكانت تلك الوحدات تمثل ثلث مجموع القوات المسلحة المصرية. وهكذا، طوال عشر سنوات، منذ عام ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٦، توارت المشكلة الإسرائيلية العربية من على الساحة السياسية المصرية.

في المقابل، كان مما يدعو للدهشة أن يُرى الرئيس المصري، رغم طبيعته الحذرة والمتحسبة للعواقب، وهو يرتكب أثناء أزمة ١٩٦٧ سلسلةً من الحسابات الخاطئة، ويتخذ إجراءات في غير موضعها، ويلقي خطابات عدوانية، اعتبرت بمثابة أعمال استفزازية في إسرائيل. بل إن بعض معاوني الرئيس المقربين قد أَسَروا إليَّ بأنهم لم يعد بإمكانهم فهم مسلكه. فالثابت أنه كان لديه ما يؤرق خاطره منذ بدايات العام بشأن نوايا إسرائيل إزاء سوريا. ألم يعلن الجنرال

إسحق رابين، رئيس أركان حرب القوات المسلحة الإسرائيلية، أنه سيشن هجوماً خاطفاً لاحتلال دمشق والإطاحة بالحكومة القائمة فيها إذا لم تكف هذه الأخيرة عن التحرش بالدولة اليهودية؟ وقد كشفت السجلاتُ الخاصة بمجلس الوزراء الإسرائيلي بالفعل أن رابين قد طلب عدّة مرات موافقة الحكومة، دون أن يحصل عليها، للانتقال بنواياه إلى حيز التنفيذ.

وقد تعددت الإشكالات بين البلدين، حتى أن إحدى المعارك الجوية قد انتهت بتدمير عدّة طائرات سورية. وقد دأبت الطغمة الحاكمة في دمشق، المكونة من الجناح الأكثر تطرفاً في حزب البعث، على إعلان نيتها "تدمير الكيان الصهيوني"، وعلى المناداة لذلك "بحرب تحرير وطنية"، وعلى السماح بتسلل المخربين الفلسطينيين داخل الدولة اليهودية، ومن أولئك أعضاء الحركة السرية التي يقودها ياسر عرفات، والمسماة بحركة "فتح". إضافةً إلى ذلك، دأب حرس الحدود السوريون على إطلاق النار على المزارعين الإسرائيليين الذين يجازفون بالدخول إلى المنطقة المنزوعة السلاح بين البلدين. لكن لم تكن التوترات المتصاعدة منذ يناير ١٩٦٧ تُنسب إلى السوريين وحدهم، مثلما كان يعتقد الجميع ثقةً منهم في المعلومات التي كانت تُبث في القدس، والتي كانت تعتبر أجدر بالثقة من تلك التي كانت تبثها دمشق. كان لابد أن تمر سنوات طويلة قبل أن يفضي الجنرال ديان باعتراف مروع، فقد أقر بأن الدولة اليهودية كانت مذنبة في "أكثر من ٨٠٪ من المواجهات المسلحة" بإرسالها جرارات لحرث الأراضي في المنطقة المنزوعة السلاح، فيما يمثل خرقاً لاتفاقات الهدنة. وكان الجنود الذين يرتدون أزياء مدنية ويقودون الجرارات يتلقون الأوامر بمواصلة تقدمهم إلى أن يقرر السوريون فتح النار، بعد نفاد الصبر واشتعال الغيظ؛ ليأتي من ثَم الرد الانتقامي من قبل مدفعية الدولة اليهودية وطيرانها. وأضاف الجنرال ديان قائلاً : "كنا نعتقد بسذاجة أن تلك المعارك المتكررة ستؤدي في النهاية إلى إرغام دمشق على الإقرار عملياً بالسيادة الإسرائيلية على المنطقة المنزوعة السلاح."

وقد اعتقد جمال عبد الناصر وقتها أن التهديدات الإسرائيلية تعدّ جزءً لا يتجزأ من مؤامرة أوسع نطاقاً. وإذ نبهته أجهزة مخابرات كل من دمشق وموسكو حول تركز القوات اليهودية على الحدود السورية- وهي معلومة تبين أنها عارية من الصحة- كان الرئيس يخشى

هجوماً على سوريا من شأنه جر مصر إلى حرب خاسرة من البداية، يتبعها سقوط النظامين الحاكمين في دمشق والقاهرة، طبقاً لما ترجوه واشنطن وتتمناه.

كانت الولايات المتحدة تتهم العاصمتين العربيتين بالتبعية للاتحاد السوفييتي، وبالسعي إلى تقويض الحكومات الموالية لأمريكا في المنطقة، وكانوا يعتبون بخاصة على ناصر مساعدته لحركات التحرر الوطني في العالم أجمع، وتنديده بالتدخلات العسكرية الأمريكية في كل من الكونغو، وسانت دومنجو، وفيتنام، ودعمه المتعدد الأشكال لجمهورية اليمن، التي كانت تهدد استقرار المملكة العربية السعودية في الجوار، وغيرها من البلدان النفطية الأخرى، الحليفة للولايات المتحدة.كانت واشنطن قلقة أيضاً من إقرار "الاشتراكية العلمية" في وادي النيل، ومن الإفراج عن جميع الشيوعيين المعتقلين، ومن سلسلة عمليات التأميم التي نهبت المؤسسات الغربية. خلاصة القول، كانت الحملة المناهضة للاستعمار التي شنتها القاهرة قد وصلت إلى أبعاد تجاوز حدّ الاحتمال، بحسب ما اعترف به محمد حسنين هيكل ببصيرة واعية في سلسلة من المقالات التي نشرتها صحيفة الأهرام مع بداية الأزمة.

من جانبه،كان عبد الناصر يندد بمؤامرات الإمبريالية الأمريكية ضد التنظيمات القومية والتقدمية العربية لصالح الحركات الإسلاموية التي ترعاها الحكومات المحافظة. وكان يرتاب في تمويل واشنطن؛ بواسطة المملكة العربية السعودية، للإخوان المسلمين، الذين دأبوا باستمرار على حياكة المؤامرات الرامية للإطاحة به. وكان قد فسر قرار واشنطن بالامتناع في ١٩٦٥ عن تقديم المعونة الغذائية التي كانت قد أتاحت لمصر طوال عشرة أعوام توفير مليار دولار من العملة الصعبة، على أنه إعلان للحرب. فلقد كانت تلك العقوبة تزعزع استقرار اقتصاد البلاد وهو ما كان يخلخل بالتالي نظام الحكم نفسه. وقد اكتسبت فرضية المؤامرة معقولية متزايدة بعد الانقلاب الذي قاد في إبريل ١٩٦٧ مجموعة من الضباط الموالين لأمريكا إلى سدَّة الحكم في اليونان. إذ لم يكن ثمة شك في أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A.)، ما كانت لتتردد في التخلص من حكومات أو اغتيال حكام أجانب يُستشف عداؤهم للولايات المتحدة.

كما دفعت أسبابٌ أخرى بعبد الناصر إلى اتخاذ إجراءات غير مناسبة. إذ لم تكن وسائل إعلام الدول المحافظة تكف عن اتهامه بالسلبية إزاء إسرائيل، بل كانت أحياناً ما تتهمه

بالتواطؤ معها: إذ كانت تُنكر عليه عدم رغبته "تحرير فلسطين" بالقوة، وعدم الإقدام على أي فعل لمساعدة سوريا رغم اتفاقية الدفاع المشترك التي كانت تربط بين البلدين، وبالسماح بعبور السفن الإسرائيلية عبر مضيقي تيران، رغم كونهما يقعان في المياه الإقليمية المصرية. وفي واقع الأمر، كانت إسرائيل قد اكتسبت حق العبور في مقابل انسحاب جيشها من سيناء عقب حرب ١٩٥٦، وهو الاتفاق الذي كانت الأمم المتحدة قد أقرته.

إضافةً إلى ذلك، كانت شكوك عميقة تساور عبد الناصر إزاء سوريا البعثية التي كان يخشى مسلكها المتهور الذي قد يجره إلى الحرب راغماً. وكان قد أبرم اتفاقية الدفاع المشترك مع دمشق وفي ذهنه هدفان: من ناحية، ردع إسرائيل عن العدوان على سوريا، ومن ناحية أخرى، حمل سوريا على انتهاج مسلك معتدل كي لا تكون عرضة لمخالب "صقور" الدولة العبرية. وقد وقَّع عبد الناصر الاتفاقية بعد أن طلب من دمشق الكف عن أي تعاون مع المقاتلين الفلسطينيين، ومنعهم بكافة الوسائل من التسلل إلى إسرائيل.في تلك الفترة، كان عبد الناصر يعتبر ياسر عرفات بمثابة شخص مستفز وخطير، شغله الوحيد الشاغل هو إشعال الحرب بين إسرائيل والعرب. ولتفادي أي انفلات، اقترح ناصر إخضاع الجيشين لقيادة مصرية؛ لكن السوريين ردوا على المطلبيْن بالرفض القاطع. وأخطأ هو بمجاراتهم.

وقد أدت الإجراءات التي اتخذها لاحقاً بغية تخويف إسرائيل، إلى نتيجة عكسية لما كان يرجوه. فما كان إرسال "الريس" لفرقة المشاة، التي استعرضها جهاراً نهاراً في شوارع القاهرة، ليؤخذ على محمل الجد، لو لم يكن قد طلب بعد ذلك بعدة أيام "إعادة انتشار" قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة (UNEF)، المرابضة بين البلدين منذ نهاية حرب ١٩٥٦. لكنه مع ذلك قد احتاط بالامتناع عن طلب انسحاب تلك القوات من شرم الشيخ التي كانت تتحكم في مدخل مضيقيْ تيران. فقد كان لا ريب يأمل في أن يعرض المسئولون في الأمم المتحدة وساطتهم لكي يقنعوه بالعدول عن موقفه. لكن حساباته كانت خاطئة : فعلى عكس المتوقع، أخبره الأمين العام للأمم المتحدة، يو ثانت، مباشرةً وبدون عرض المسألة على مجلس الأمن، على عكس ما كان يجدر به أن يفعل، بأنه لن يعيد نشر القوات التابعة للمنظمة الدولية وإنما سيسحبها جميعا. فإما كل شيء أو لا شيء، هكذا كان قوله له باختصار. وما من تفسير حتى الآن لتعجُّل مدير الأمم المتحدة، لاسيما أن إسرائيل رفضت استقبال "قوات

حفظ السلام" على الجانب الخاص بها من الحدود. فرأى عبد الناصر عندئذٍ-كي يحفظ ماء وجهه- أن استعادة الوضع السابق يجبره على استعادة السيطرة على مضيقي تيران، بعد أن أُجبِرت مصرُ على التخلي عنها في ١٩٥٧، تحت ضغط كل من إسرائيل والولايات المتحدة. وكان إغلاق المضيقين، الذي يخرق الاتفاق المبرم تحت رعاية الأمم المتحدة، يضع إسرائيل أمام خيارين: إما السعي إلى تسوية ترضي الطرفين، أو الرد بإعلان الحرب. وقد عمدت هيئة أركان الدولة العبرية العامة إلى حشد مئات الآلاف من جنود الاحتياط حتى قبل أن يتم إغلاق المضيقين.

رغم كل شيء، لم تكن تلك هي النتيجة الظاهرة، على حدّ ما لاحظتُ أثناء تحقيق أجريتُه في إسرائيل في نهاية عام ١٩٦٥ وبداية عام ١٩٦٦. كان الهدوء يخيّم على كامل الحدود، وبدا نجم "معسكر السلام" في صعود منذ فشل الهجوم الذي شنته الدولة العبرية على ميناء السويس في عام ١٩٥٦، بالتواطؤ مع فرنسا والمملكة المتحدة. لم تتم الإطاحة بعبد الناصر، ولا تم ضم سيناء إلى الدولة اليهودية، وتحت ضغط الرئيس أيزنهاور، اضطُر الجيش اليهودي إلى العودة إلى دياره بخفي حُنين، وقد مُنح ترضيةً لا قيمة لها، تتمثل في التصريح للسفن الإسرائيلية بالإبحار عبر مضيقي تيران، الواقعين بداخل المياه الإقليمية المصرية.كان ذلك "النجاح" الرمزي، الذي مُنح لبن جوريون ليحفظ له ماء وجهه، لا قيمة له نظراً لأن ٢٪ فقط من تجارة إسرائيل كانت تتم عبر ذلك الممر المائي للوصول إلى ميناء إيلات المتواضع. إذ ظلت حيفا هي الرئة الأساسية للدولة اليهودية. من جانب آخر، ندد معلقون إسرائيليون بالتواطؤ العسكري الذي أُرسي في تلك الواقعة مع اثنتين من القوى الغربية التي يُنظر إليها عبر العالم العربي على أنها قوى إمبريالية.

أثناء الحملة الانتخابية التي شهدتُها في خريف عام ١٩٦٥، لم يُقْدم أيُّ حزب سياسي على امتداح غزو السويس، بما في ذلك حزب بن جوريون، المسمى بحزب "رافي" والمنشق عن حزب العمل. علاوة على ذلك، هاجمت تنظيمات يسارية مفهوم "الحرب الوقائية" برمته، وهو ما عُرفت به مغامرة عام ١٩٥٦. وكان الرئيس أيزنهاور حين يشير إلي ذلك المفهوم يتحدث عنه وكأنه فاحشة بذيئة. وهو الذي صاح في إحدى لحظات غضبه قائلاً: "الحرب الوقائية اخترعها هتلر؛ بصراحة، لن أستمع بجديّة إلى أي شخص يأتيني ليحدثني عنها..".

ولم يمتنع بعض الكتاب عن التذكير بأن محاكمات نورنبرغ، التي حاكمت القادة النازيين، كانت قد قضت بأن: "ابتداء حرب هجومية يمثل جريمة دولية كبرى"؛ وقد أشار إليها ميثاق الأمم المتحدة بوصفها "جريمة حرب". لهذا السبب على الأرجح أعلنت إسرائيل، في الخامس من يونيو ١٩٦٧، في اللحظة نفسها التي ابتدأت فيها الأعمال الحربية، أنها كانت قد تعرضت لعدوان مصري اضطُرت على أثره للرّد.

كان الجو العام في إسرائيل يميل إلى التهدئة في عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦. وكانت السياسة الانتقامية (التي غالباً ما كانت تتسم بوحشية دامية)، التي كان قد مارسها بن جوريون وأتباعه (الجنرالات ديان وشارون وشيمون بيريز وغيرهم)، قد لقيت جزاءها عبر هزيمةِ حزبِهم في الانتخابات التشريعية ؛ وفي المقابل، انتُخب أحد أقطاب "معسكر السلام"، يوري أفنيري، المؤيد لفكرة تقديم تنازلات للعرب والفلسطينيين، وهو ما مثل مفاجأةللجميع. وقد شكّل حزب العمل، برئاسة ليفي أشكول، رجل الحوار والحلول الوسط، مع التنظيمات الدينية، التي كانت في ذلك الوقت تتسم بالاعتدال ذاته، ائتلافاً قضى على التوترات على الحدود. أما أبا إيبان، وزير الخارجية، فقد استعاد على ذمته رأياً شائعاً للغاية، إذ صرح قائلاً: "لقد أعلنتْ جموع الناخبين موقفها بوضوح ضد المغامرات العسكرية ولصالح التوافق مع مقتضيات الأمن والتعايش السلمي."

كان بحسب المرء أن يقطع شارع ديزنجوف- شانزليزيه تل أبيب- ليلحظ ملامح ذلك الانفراج. كانت كثافة ارتياد المحلات، المكتظة بالبضائع المستوردة من شتى أنحاء العالم وبالكماليات الفاخرة، وزحام المطاعم والمقاهي التي لا تكاد تفرغ من روادها، تشهد بميلاد مجتمع استهلاكي جديد، في بلد كان التقشف فيه هو القاعدة التي واكبت تدفق المهاجرين صبيحة حرب عام ١٩٤٨. في ذلك الشارع، كان هناك بار ومطعم، يسمى "كافيه كاليفورنيا"، يرتاده بانتظام البوهيميون والمشاهير، من صحفيين، وكتاب، وفنانين، وسينمائيين، ورجال سياسة، بالإضافة إلى من كانوا يطمحون للانضمام إلى النُخب. كان سيّد المكان هو مالكُ المطعم، أبيي ناتان، وهو أحد أكثر رجال البلد شعبيةً. كان هذا السفردي الودود، الذي ولد في إيران ونشأ في الهند، يمرّ بين رواد مطعمه، بقامته المتوسطة، وبشرته البرونزية، وابتسامته الجذابة، فيقترح عليهم أطباقاً خفيفةً شهية، كان يطهوها لهم أحياناً بنفسه، ناشراً بينهم البهجة بنوادره

المضحكة، الممتزجة أحياناً بأحاديث السياسة.كان بين رواد مطعم "كاليفورنيا" رجلان متألقان بفضل رفضهما الامتثال للأعراف: أولهما هو الأشكنازي يوري أفنيري ، المنحدر من أصول ألمانية، أما الآخر فهو السفردي شالوم كوهين، الذي تحدثت عنه سالفاً. كانا يديران معاً مجلة "هاعولام هازيه" الأسبوعية ("هذا العالم") ، التي كان يكرهها المحافظون الذين كانوا يصفونها بأنها مطبوعة "إباحية". والحقيقة أن صور النساء العاريات التي كانت تنشرها تلك المجلة كانت ترمي لاجتذاب فئة الشباب غير المسيَّسين، المحسوبين على أيديولوجية النظام القائم وسياسته. كانت مجلة "هاعولام هازيه" قد ساندت الشعب الجزائري في كفاحه من أجل تحقيق الاستقلال، كما عارضت منذ البداية العدوان على السويس عام ١٩٥٦، ونددت بتواطؤ الحكومة الإسرائيلية مع "الإمبريالية"، وبتحالفها مع نظام جنوب أفريقيا القائم على الفصل العنصري، كما دعت إلى التحاق إسرائيل بحركة دول عدم الانحياز في العالم الثالث، وطالبت بتقديم تنازلات تُمكِّن من إقرار السلام بين إسرائيل والعرب، ونادت بالمساواة في الحقوق بين اليهود الشرقيين والفلسطينيين من ذوي المواطنة الإسرائيلية. ورغم اتخاذ المجلة تلك المواقف غير التقليدية فقد تجسد نجاحها عبر انتخاب يوري أفنيري في الكنيست في خريف عام ١٩٦٦، وهو الذي استمر منذ ذلك الحين في تحذير الحكومة من مغبة "المماحكات" التي تستفز بها سوريا، والتي ستفضي بالضرورة إلى الحرب، كما قال.

لم يكن أبيي ناتان تجمعه أشياء كثيرة مع مالكيْ مجلة "هاعولام هازيه". كان أحد المتطوعين الأوائل في سلاح الطيران الخاص بالمملكة المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان يتحدث بلغة إنجليزية منمقة، هي لغته الأم، أو بعبرية تشوبها لكنة بريطانية واضحة. أما شغفه الوحيد فكان السلام، ولا شيء سوى السلام، لم يكن ينتمي إلى أيٍ من الأحزاب، ولا كان متأثراً بأي أيديولوجية خاصة. كانت مثاليته المطلقة تجرّ عليه مشاكسات ودودة من قِبل زبائنه، الذين لم يأخذوه على محمل الجد إلا يومَ استقل بمفرده طائرة صغيرة بمحرك واحد وانطلق بها صوب القاهرة "ليمد يد السلام إلى جمال عبد الناصر". وقد عاد ناتان إلى إسرائيل عودة الأبطال بعد أن استقبله محافظ بورسعيد بترحاب، إذ اعتذر الرئيس المصري عن عدم التمكن من استقباله. وقد تغيرت صورة "الريّس" تغيراً واضحاً، بعد أن كانت الدعاية الرسمية تصوره عادةً وكأنه "هتلر جديد"، وهي صورة تغيرت على الأقل بالنسبة لجزء من الرأي العام، في الوقت الذي صنع فيه طيران أبيي ناتان وحيداً عناوين الصحافة الدولية.

اتخذت مبادرات ناتان النضالية صوراً عِدَّة. إذ باع مطعمه، واشترى سفينة، ولكي يفلت من أي رقابة، رسَّاها خارج المياه الإقليمية الإسرائيلية، على مقربة من ضفاف تل أبيب، وثبت فوقها محطة إرسال سماها "صوت السلام"، راح يبث عبرها طوال أعوام أخباراً، ومقابلات إذاعية، وتعليقات، تهدف جميعاً للتصدي للدعاية الرسمية التي كان يرى أنها لا تتفق مع السعي إلى تسوية سلمية. ولما تعرض للإفلاس بسبب المعلنين الذين حرموا إذاعته تماماً من الإعلانات، أغرق سفينته في احتفالية مؤثرة ليكمل من ثمَّ نضاله بصور أخرى. فأثار ضجة حين شن حملة ضد التعاون الوثيق بين إسرائيل ونظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا. وقدم ألعاباً للأطفال في مقابل تدمير ما يمتلكونه من أسلحة حربية صغيرة. وخرق القانون بالقيام مرتين بزيارة ياسر عرفات، الذي كان يُعدّ في نظر النظام القائم بمثابة "إرهابي خطير"، ودفع ثمن جرأته بقضاء عدة عقوبات بالسجن.

وإذ التقيتُه عدة مرات على مرِّ السنين، تمكنتُ من سبر يأسه المتزايد أمام مجرى الأحداث، لاسيما بعد حرب الأيام الستة. لكنه بقي كعادته محتفظاً بتفاؤله على المدى الطويل. وقد مات فقيراً معدماً عام ٢٠٠٨. وكان حضور المئات لجنازته، ومقالات الرثاء والتأبين التي امتدحته بالإجماع في الصحافة الإسرائيلية، والتكريم الذي أسداه له مسؤولون سياسيون، من بينهم شمعون بيريز، صاحب القانون الذي يحظر أي اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي سُجن بسببه، كل ذلك كان يظهر التقدير الذي حظى به الرجل لدى الرأي العام. وكان قبل وفاته بقليل قد جاءه صحفي يسأله عما قد يكتبه على شاهد قبره، فأجاب: فلتكتبوا : "لقد حاولت".

ولم تكن الشعبية الجارفة التي حظي بها أبيي ناتان في منتصف الستينيات بغريبة على الطفرة التي شهدها المجتمع الإسرائيلي. فقد كانت دولة إسرائيل منخرطة بالفعل في عملية اكتساب عادات برجوازية؛ فقد حلت صورة الرجل ذي البدلة، الشبعان، الحريص على زيادة دخله وراحة أسرته، محل الملصق الدعائي الذي كان منتشراً قبل ذلك في الصحافة، والذي كان يُظهر مزارعاً طويلاً، شاباً، رياضي الهيئة، يُفضَّل أن يكون أشقرَ، ويُرى سائراً وهو يمسك بيده المحراث، وبيده الأخرى بندقية. كان عهدُ الرواد الغزاة قد انطوى ليحلَّ محله عهد رجال الصناعة، والتجارة، والمصارف، وأخذ يُسر الحال يخلف الفقر الذي اتسم به

"العصر البطولي" في الفترة اللاحقة لما سمي بـ "حرب الاستقلال". هكذا ما عاد السلام غايةً مُثلى بل صار ضرورةً مُلحة. في غضون خمسة عشر عاماً، تزايد عدد السيارات الشخصية بمقدار الضِعف، وصار نصف عدد البيوت يمتلك ثلاجة، وباتت تسعة من كل عشرة بيوت تملك مذياعاً؛ وأخذت الأحياء السكنية، والمنازل الفاخرة، وناطحات السحاب، تنمو وتتكاثر بسرعة كبيرة ؛ وامتلأت الكيبوتزات التي أعَدّتُ زيارتها، والتي كانت فيما مضى أشبه بدور لعبادة التقشف، بفيللات أنيقة ومكيفة، وقاعات للقراءة مزودة بعوازل صوتية، وقاعات للحفلات الموسيقية، وحانات، وصالات ديسكو، ومعاهد تجميل، وحمامات سباحة رائعة. ورغم ذلك كله، كان الكثير من قاطني الكيبوتزات يهجرون تلك الوحدات العمرانية الجماعية للعيش بالمدن، حيث تغلب مباهجُ الحياة الفردية وإغراءات الكسب المادي. وكان معدل النمو، ونسبة الناتج القومي، قد شهدا زيادة مقدارها ثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٥٠، وزادت رقعة الأراضي المزروعة بنسبة ٣٦٠٪، وبفضل الدخل القومي لكل مواطن، حلت إسرائيل في نفس المرتبة مع بلدان متقدمة مثل هولندا، وفنلندا، والنمسا. وإذ كان الإسرائيليون ينتفعون بتدفق هائل من رؤوس الأموال الأجنبية- تقدر بحوالي ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولاراً في السنة منذ عام ١٩٤٩- فقد كانوا يخصصون نحو ٩٦٪ من دخلهم لنفقاتهم الاعتيادية. وهو ما دفع رئيس الوزراء ليفي أشكول إلى مخاطبة مواطنيه قائلاً: "إنكم تعيشون في جنة الحمقى، جنة الاستهلاك الجامح". وبفضل عوامل عدة، منها موجة عمليات الخصخصة والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، كان البلد، الذي يزهو بأنه أكثر بلدان الأرض إعلاءً للمساواة، يحوي في عام ١٩٦٥ أكثر من ألفي مليونيراً جديداً.

لكن "الجنة" كان مآلها أن تتلاشى بغتةً كالسراب. ففي غمرة النشوة العامة، قلةٌ من رجال الاقتصاد هم الذين استشرفوا الركود العميق الذي قُدِّر له أن يضربَ البلاد في الصميم قبيل أشهر قليلة من حرب الأيام الستة، وساهم في إشعالها. لكنه مع ذلك كان متوقعاً. فقد كان من المنتظرِ أن يتوقف في نهاية عام ١٩٦٦ دفعُ التعويضات الألمانية لدولة إسرائيل ولضحايا النازية، والتي كانت تقدر بـ٨٠٠ مليون دولاراً، كما أخذت التبرعات والإعانات القادمة من الخارج، لاسيما من الرعاة اليهود الأمريكيين، في التضاؤل بسرعة كبيرة، فقد بدت لهم الدولة الصهيونية رافلةً في الوفرة والرخاء. وقد أشار تقرير أُجري على أثر استقصاء تم في الولايات المتحدة، وأُرسل إلى ليفي أشكول، إلى أن كثيراً من اليهود الأمريكيين باتوا

"ينسلخون عن هويتهم اليهودية"، ويسعون للاندماج في مجتمعاتهم، لاسيما عبر الزيجات المختلطة، ولا يكادون يتعاطفون مع الصهيونية، بل إن بعضهم بات يحتقر إسرائيل "لاعتمادها على أيادي البر والإحسان الدولية".

كما انهار متوسط معدل النمو السنوي من ١٢٪ إلى صفر٪. وشهدت الهجرة إلى إسرائيل أدنى مستوياتها، أما الهجرة من إسرائيل، لاسيما إلى الولايات المتحدة، فشهدت قفزة غير مسبوقة: إذ رحل نحو مائة ألف إسرائيلي عن بلدهم في سنة ١٩٦٦ وحدها، نظراً لتفشي البطالة وتفاقم الفقر على وجه الخصوص.كما عمَّقت الطفرةُ الاقتصادية من الهوةِ الفاصلةِ بين الأغنياء والفقراء.إضافةً إلى ذلك، شعر اليهود الإسرائيليون بأنهم مهددون من الداخل: إذ كانت الأقليةُ العربية، الزاخرةُ بثلاثِ مائة ألف نسمة، تتمتع بمعدل نمو أعلى بكثير من ذلك الذي ينمو وفقاً له اليهود البالغ عددهم ٢,٣ مليون نسمة. وكان أفراد الفئة الأخيرة يخشَوْن أن يصبحوا أقلية في دولة اكتسبوها بشِق الأنفس. ورغم كل شيء، إذ لم تفقد روح الفكاهة مشروعيتها، انتشرت في البلد دعابةٌ تغلفها المرارة، مفادها أن أحد الملصقات المعلقة في مطار "اللد" الإسرائيلي حملت توصية لآخر مهاجرٍ خارج من البلد بألا ينسى إطفاء الأنوار قبل رحيله...

من جانبه، كان محافظ مصرف إسرائيل المركزي، الدكتور هوروفيتز، يحمل هموماً ملموسة، وآنية على وجه الخصوص: فلما كان قلقاً من "الكارثة" الاقتصادية والمالية، فقد قال لي في حديث أدلى به إليَّ إنه أوصى، من دون جدوى، بأن يتم تقليص النفقات العسكرية، التي كان يراها باهظة لأن نسبتها كانت أعلى من مثيلاتها في مصر، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا، وفرنسا. رغم ذلك، رفضت الهيئة العامة لأركان القوات المسلحة إجراء أدنى تقليص لميزانيتها، وأعدَّت - وفقاً للسجلات التي تم الكشف عنها بعد ربع قرن- مشروعات للتدخل العسكري في الدول المجاورة، في سوريا، والأردن، ومصر. ووفقاً للمؤرخ الإسرائيلي مايكل أورين، كان العام ١٩٦٣ هو العام الذي شهد إعداد خطة "فوكس" التي تصف بدقة طريقة تدمير سلاح الطيران المصري على الأرض.

لا شك أنه من الطبيعي أن يسعى مسئولو الأمن في بلد من البلدان إلى التفكير في جميع الفرضيات. ولكن في تلك الحالة خاصةً، كانت جميع الخطط المعتمدة ذات طبيعة هجومية، وتنص على احتلال الضفة الغربية، التي كانت تُعدّ منذ ١٩٤٩ جزءً من المملكة الهاشمية،

وعلى احتلال سيناء المصرية وضفاف قناة السويس، بل واحتلال العاصمة السورية ذاتها، إذا ما دعت الضرورة. كانت تلك التحضيرات تهدف مبدئياً إلى القضاء على هجمات حركة فتح التي كانت قد نجحت، رغم معاداة غالبية الحكومات العربية لها، في ارتكاب مائة اعتداء أو محاولة اعتداء على مدار عام ١٩٦٦، وذلك بفضل تواطؤها مع سوريا. وقد كانت الخسائر كما الضحايا متواضعة نسبياً - إذ قُتل أحد عشر إسرائيلياً-، لكنها بدت فوق احتمال الرأي العام، وأكثر منه بالنسبة للمسئولين في الجيش، الذين عزموا على القتال.

وفيما يُعدّ تجاوزاً لتوجيهات رئيس الوزراء بتوخي الحذر، أقدمت وحدة، في نوفمبر عام ١٩٦٦، على شن غارة انتقامية على قرية "السموع" الأردنية، لتُدمر مشفىً، ومدرسةً، ومكتب بريد، ومقهىً، ولتحوّل مئات المنازل إلى أنقاض بدون منح سكانها الوقت اللازم لحمل أمتعتهم الشخصية. وكان المقرر أن تقوم هذه العملية مقام تحذيرٍ لسوريا، المسئولة الفعلية عن تسلل المخربين الفلسطينيين، لا للأردن، صديقة إسرائيل (السرّية). وهو ما حدا بليفي أشكول، الغاضب على القائمين بتلك العملية وإن احتفظ بروح الدعابة، أن يهتف باللغة اليديشية قائلاً: "كنا ننوي قرص الحماة، فما كان منا إلا أن أوسعنا العروسَ ضرباً..." هكذا بدأت تبزغ بوادر المواجهة بين رئيس الوزراء وهيئة أركان الجيش.

هذا ولم يكن قرار إشعال الحرب الوقائية سهل الاتخاذ، وذلك أقل ما يمكن أن يقال. إذ اتخذ صراع القوة بين هيئة أركان الجيش، العازمة على ابتدار الحرب، وبين حكومة أشكول، المرحبة بحلٍّ سلمي، عدة أشكال: من ممارسة ضغوط، وعمليات ابتزاز، إلى رشق بالسباب، ونصب تحديات، وتهديدات مستترة بالانقلاب.كان ذلك الصراع الغريب غير مسبوق في تاريخ الدولة الفتية؛ فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي يطمع فيها العسكريون في فرض قرار سياسي على السلطة المدنية، كما كانت المرة الأولى أيضاً التي يتصرف فيها العسكر بصفتهم طبقة مغلقة على ذاتها. فمنذ الأشهر الأولى من عام ١٩٦٧، أخذ الجنرال رابين، رئيس أركان الحرب، يناوش الحكومة، بمساندة من زملائه، للحصول على تصريح بشن هجوم واسع النطاق ضد سوريا، بل للإطاحة بحكومة دمشق البعثية، المسئولة وحدها برأيه عن الحوادث الواقعة على الحدود. وقد قاوم ليفي أشكول ذلك إذ أوضح، ضمن أسباب أخرى، أن مثيلة تلك المبادرة ستستثير غضب الاتحاد السوفييتي، صديق سوريا وحاميها،

وستحشد العالم العربي، وعلى رأسه مصر، ضد إسرائيل. وأضاف رئيس الوزراء أن حوادث الحدود لا تبرر بأي حال من الأحوال، رد فعل بمثل هذا العنف، لأن تلك الحوادث لا تهدد وجود إسرائيل.كان الجنرالات الإسرائيليون متفقون مع ذلك الرأي، لكن بدا في تقديرهم أن الإجراءات المستفزة التي اتخذها عبد الناصر في النصف الثاني من شهر مايو (أيار) يجب ألا تبقى بغير رد صاعق، وإلا تضررت قدرة إسرائيل الرادعة واهتزت مصداقيتها بصورة خطيرة. واقترحوا شن هجوم يبيد الجيش المصري وربما أيضاً النظام الناصري ذاته.

ولم تكن حججهم تخلو ظاهرياً من الحصافة: إذ كان تركّز القوات عند حدود سيناء، وإغلاق مضيقي تيران أمام السفن التي ترفع العلم الإسرائيلي، واتفاقيات الدفاع المشترك التي أبرمها عبد الناصر بدايةً مع سوريا، ثم مع الأردن، والتضامن (الشفهي) الذي عبَّرت عنه عدة دول "شقيقة"، كلها تمثل تصعيداً من شأنه أن يفضي إلى هجوم عام يشنه العالم العربي. وكان الجنرال ياريف، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (آمان)، يرسل، يوماً بعد يوم، تقارير تنذر بأعلى مستويات الخطر: فتارة يكتب إن طائرات مصرية تحلق فوق المنشآت النووية في ديمونا استعداداً لقصفها، وتارة يكتب إن القوات المصرية المرابضة على الحدود، المتزايد عددها يوماً بعد يوم، قد أعلنت حالة التأهب بعد أن تم تحديد موعد الهجوم. وأن تلك القوات مزودة بأسلحة كيماوية وإشعاعية. وأن الكارثة على الأبواب...

وظل ليفي أشكول ووزراؤه متشككين في موثوقية المعلومات التي كان يزودهم بها رجالٌ عُرفوا باتقاد الحميَّة القتالية. ولم يكن رجال الحكومة مخطئين في شكهم، فقد تبين لاحقاً أنهم كانوا مستهدفين بحملة تضليل. وقد أكد ذلك الجنرال رابين بنفسه في حوار صحفي أدلى به إليّ في فبراير ١٩٦٨، بعد الحرب بثمانية أشهر، وأحدث صدىً كبيراً في إسرائيل وفي الخارج. ففي الحوار، الذي نُشر على الصفحة الأولى من صحيفة "لوموند"، أقر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بصراحة مثيرة للعَجب قائلاً: " لا أعتقد أن عبد الناصر كان راغباً في الحرب. إذ لم تكن الفرقتان اللتان أرسلهما إلى سيناء يوم ١٤ مايو تكفيان لشن هجوم على إسرائيل. كان كلانا يعلم ذلك، هو ونحن... كنا نعلم أنه يتظاهر." في حقيقة الأمر، كانت مدافع الدبابات مدفونة في الرمال، ولم تكن في وضعية الضرب، وهي طريقة تقليدية لإفهام العدو غياب أي نية في القتال.

كما أكد رابين أيضاً، رغم دفاعه عن حرب إسرائيل الوقائية، أن عبد الناصر لم يكن لديه النية أصلاً لإغلاق مضيقي تيران، لمعرفته أن إسرائيل ستعتبر ذلك الفعل بمثابة ذريعة للحرب، لكنه ظن نفسه مضطراً لذلك حين سحب يو ثانت جميع قوات الأمم المتحدة من سيناء، بما فيها تلك المتمركزة عند مدخل المضيق. وقد تأكد هذا الرأي بعد الحرب على لسان العديد من المسئولين الكبار في تلك الفترة.

وقبل رابين، كان رئيس الوزراء ليفي أشكول قد صرح، في أكتوبر من عام ١٩٦٧، لصحيفة "يديعوت أحرونوت" قائلاً: "كان نشر القوات العسكرية المصرية في سيناء عشية الحرب إجراءً دفاعياً." وقد اعترف غيره من الجنرالات والسياسيين، على مر السنين، أن حملة تضليل كانت قد أُطلقت لتبرير تلك الحرب التي قيل إنها وقائية. فعلى سبيل المثال، صرح مناحم بيجن، زعيم اليمين القومي، عام ١٩٨٢ قائلاً بلا مواربة: "لم تكن تركيزات القوات المصرية تدل على أن عبد الناصر كان راغباً في الحرب. [...] لنكن أمناء مع أنفسنا، لقد كنا نحن من قررنا المبادرة بالحرب."

كانت عدة أسباب تدفع بصقور القيادة الإسرائيلية العليا في ذلك الاتجاه: فقد كانوا يريدون الثأر لفشلهم في غزو سيناء عام ١٩٥٦، حين اضطر الجيش اليهودي إلى التراجع رغم نصره العسكري، كما كانوا يريدون الاستفادة من الخطوات الخاطئة التي اتخذها ناصر لكي يدمروا قواته المسلحة ويطيحوا بنظامه بضربة واحدة، فقد كان زعيم العالم العربي بلا منازع يُعدّ عدو الدولة العبرية الأخطر. حتي وإن لم تكن حرية الملاحة في مضيقي تيران ضرورة حيوية، وفقاً لما أكدته الحكومة، كان ينبغي مواجهة تحدي "الريّس". تلك هي الظروف التي شهدت رفض العرض غير الرسمي الذي تقدمت به مصر لسحب قواتها من سيناء- لتُعيد بذلك حرية الملاحة في مضيقي تيران- في مقابل تعهد إسرائيلي بعدم الهجوم على سوريا. فلقد كان العسكريون عازمين على القتال.

من جانبها،كانت حكومة أشكول مدفوعةً بشواغلَ أخرى ذات طابع جيوستراتيجي بالأحرى. فقد كان الوزراء مجمعون على أن مبدأ ابتدار حرب يعدّ أمراً خطيراً على المستوى الدولي، وبخاصة حين لا يكون هناك ما يُثبت أن العدوَ يوشك على شن عدوان. فقد تجد إسرائيل نفسها معزولةً لاسيما وأنها لم تكن تحظى بمساندة أي قوة غربية. وقد أكدت مهمة

الاستكشاف الأولى الموكلة إلى أبا إيبان رأيّ ليفي أشكول ورفاقه. فقد اصطدم وزير الخارجية الإسرائيلي بدايةً باستقبال بارد من قبل الجنرال ديجول. بالطبع أعلن هذا الأخير تأييده لإعادة حرية الملاحة في مضيقي تيران لكنه أنذر المبعوث الإسرائيلي بجفاء أن فرنسا ستعاقب الدولة التي "ستطلق أول عيار ناري". كما أنه قد قرر حظراً على إمدادات السلاح لإسرائيل منذ بدء الحرب. وكان رئيس الدولة الفرنسية بعيد النظر، إذ كان يبصر ما يتجاوز بمراحل النزاع الإسرائيلي المصري؛ فكما شرح لقادة ألمانيا الغربية، بعد الحرب بشهر، أن هزيمة مصر الناصرية تخدم أولاً مصالح الولايات المتحدة، التي اتهمها ديجول بإضمار طموحات تسعى للهيمنة على الشرق الأوسط.

أما الرئيس جونسون، الذي كان يقدِّر مدى التهديد الذي يمثله عبد الناصر على المصالح الأمريكية، فما كان على الأرجح ليعارض رأي الجنرال ديجول، لكن الغريب هو أنه لم يكن مؤيداً لهجوم إسرائيلي "وقائي"، على الأقل مبدئياً. وكانت تحفظاته تعود إلى ثلاثة أسباب على الأقل: فهو لم يكن – بعدُ– متأكداً من أن إسرائيل ستكسب الحرب، كما أنه كان حريصاً على التزام موقف محايد خشية استثارة العالم العربي الذي يمتلك سلاح النفط، وفوق ذلك، لم يكن جونسون يريد إعطاء السوفييت ذريعة للتدخل لصالح حلفائها في المنطقة. وأخيراً وليس آخراً، ما كانت الولايات المتحدة لتسمح لنفسها بالتورط في نزاع فيما كانت جيوشها غارقةً في حرب ڤيتنام.

هكذا إذن عاد أبا إيبان بخفي حنين إلى القدس، مبرراً بذلك حذر الحكومة. لكن، الجنرالات، الذين أبدوا عناداً نادر الوجود، استمروا بلا هوادة في حضِّ السلطة المدنية على إعطائهم الضوء الأخضر لتنفيذ مشروعهم. وإذ تمت دعوتهم لحضور اجتماعات مجلس الوزراء، تحوَّل الحوار الدائر بين المعسكريْن إلى حرب كلامية، راحت تزداد عنفاً أكثر فأكثر. وعلامة على الاحتقار، أطلق الجنرال رابين وزملائه في القيادة العسكرية العليا على ليفي أشكول ورفاقه اسم "اليهود"، وهو ما يشير في أعينهم إلى أشخاص وُدعاء، وجبناء، ومترددين، على شاكلة يهود الشتات الذين " استسلموا للإبادة على يد النازيين بلا مقاومة"، وفق رأي شائع للغاية. أما جنرالات هيئة أركان الحرب العامة، البالغة أعمارهم الأربعين عاماً في المتوسط، فكانوا في معظمهم من اليهود "الصابرا"، المولودين في إسرائيل والذين

كانوا يدّعون أنهم "يهود جدد" أنجبتهم دولة إسرائيل، ليكونوا شجعان، ومقاتلين في مواجهة الخصم. ولم يكن ليڤي أشكول بأقل تحقيراً لهم وهو يشير إليهم، أثناء اجتماعات الوزارة، ملقباً إياهم بـ "البروسيِّين". وكان قد هتف في أحد الأيام أثناء مخاطبته محدثيه العسكريين قائلاً: "إلى متى سنظل نحيا بحد السيف؟".

وبدءً من ٢٠ مايو، زاد اسحق رابين والجنرال ياريف، رئيس الاستخبارات العسكرية، من حدّة نبرتهما وهما يطالبان بأن يتم فوراً شن ما سموه، بمنتهى الجرأة، بـ "الحرب الوقائية"، مؤكدين أنها ستسمح، بفضل أثرها المفاجئ، بتدمير سلاح الطيران المصري أرضاً. ويوم الرابع والعشرين من الشهر نفسه، لم يتردد الجنرال عزرا وايزمان، مساعد رئيس أركان الحرب وابن شقيق حاييم وايزمان، زعيم الحركة الصهيونية، في اتهام الوزراء بـ"تعريض وجود إسرائيل ذاته للخطر". وفي يوم السادس والعشرين، هاجم رابين بفظاظة زورا وارهافتيج، وزير الشؤون الدينية، المنادي دوماً بالسلام.

وبدت الصورة المترائية طافحة برمزية المواجهة ما بين "البروسي" و"اليهودي". فقد كان وارهافتيج؛ الناجي من جيتو وارسو، الذي يتكلم العبرية بلكنة يديشية واضحة، أحد مؤسسي دولة إسرائيل. كان مقيماً لواجباته الدينية، معتمراً دوماً الكيبا، وراح في ذلك اليوم يتظاهر بتجاهل، صفاقة محدثه الشاب المحتد، ويتمسك بمعارضته للحرب. وفي يوم الثامن والعشرين، كان اجتماع مجلس الوزراء، الذي دُعي إليه الثمانية عشرة جنرالاً المكونين للقيادة العليا، اجتماعاً حامي الوطيس. إذ تهجَّم بعض العسكريين بالسب والقذف على الحكومة وليفي أشكول شخصياً، متهمين إياهم باقتياد عشرات الآلاف من الإسرائيليين إلى مذبحة، وبإضعاف معنويات الرأي العام والجيش (كان مائة ألف جندي احتياطي قد استدعوا للانخراط تحت الألوية)، وبقصم وحدة الأمة، وباقتياد البلاد إلى "محرقة جديدة". وعقب أحد تلك الاجتماعات العاصفة، خطَّ إسرائيل ليور، المستشار العسكري الوفي لرئيس الوزراء، ملاحظةً كتب فيها: "لقد تساءلتُ إذا ما كانوا يسعون لتركيع الوزراء أم لحملهم على الإجهاش بالبكاء." مع ذلك، لم يفقد ليفي أشكول رباطة جأشه، رغم أن كل حججه كانت محط السخرية بانتظام، كما لم يطلب من منتقديه الوقحين الانسحاب، ولم يبرح هو الاجتماع على سبيل الاحتجاج.

ظل يردد بهدوء قائلاً: "لن نعلن الحرب طالما أننا لا نحظى بتأييد إحدى القوى الغربية الكبرى". وكان قد تلقى في اليوم نفسه خطاباً من الرئيس جونسون يوصيه فيه بعدم بدء الأعمال الحربية. ومن المثير للاستغراب أن اثنين من "الصقور" البارزين، هما بن جوريون ومناحم بيجن، كانا يشاطران ليفي أشكول رأيه رغم معارضتهما لحكومته. بل قطع بن جوريون في ذلك شوطاً أبعد إذ وبَّخ رابين، حين جاء يستشيره، لكون رابين المسئول الأول عن الأزمة نظراً لأفعاله العدوانية وتصريحاته المتوعدة. وإذ تعرّض رئيس أركان الحرب للتأثيم من قِبل رجل يكنُّ له تقديراً عميقاً، فقد انغمس في حالة اكتئاب لم تدم أكثر من يومين.

وقد أسرَّ ليفي أشكول إلى المقربين منه أن الجو العام يبدو مؤذناً بعصيان، بل بانقلاب عسكري. ولم يكن مخطئاً في ذلك، فقد اقترح الجنرال أرئيل شارون على رابين، بعد ذلك بيومين، أن يتزعم هذا الأخير انقلاباً وأن يكوِّن حكومة عسكرية. ويبدو أن بن جوريون كان على علم بما يُحاك وراء الكواليس، فقد سارع بالتصريح علانيةً أن "الجيش في بلد ديمقراطي... لا يأتمر إلا بأوامر حكومة مدنية." ونظراً لما يتمتع به بن جوريون من هيبة طاغية، فمن المؤكد أنه أخمد عزم المغامرين الذين كانوا يريدون تحويل دولة إسرائيل إلى جمهورية من جمهوريات الموز. إذ لم يكن مؤسس دولة إسرائيل يعتقد، هو الآخر، أن عبد الناصر سيبادر بشن الحرب.

في تلك الأثناء، كان الرئيس جونسون يتعرض لضغوط من قبل العديد من اللوبيات الموالية لإسرائيل لدفعه إلى الموافقة على مشروع هيئة أركان الحرب الإسرائيلية. كان الرئيس الأمريكي يكنُّ محبة صادقة للسامية، وكان قد أثبت ذلك قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، حين كان يشغل مقعداً في الكونجرس ثم في مجلس الشيوخ، إذ أدخل خفيةً إلى الولايات المتحدة مئات اليهود الفارين من النازية، بواسطة جوازات السفر والتأشيرات المزورة التي كانت تسلم إليهم. وقد أقدم على ذلك معرّضاً نفسه لخطر الطرد من البرلمان وقضاء عقوبة بالسجن. وفي عام ١٩٣٤، إذ كان في التاسعة والعشرين من عمره، كان بالفعل مدركاً لخطر الأيديولوجية الهتلرية، إذ قدّم لكتاب ضم مجموعة مقالات بعنوان "النازية وهجومها على الحضارة"، ألفته كلوديا تايلور، البالغة من العمر آنذاك واحداً وعشرين عاماً، والتي تزوجها جونسون بعد ذلك بقليل. وفي عام ١٩٤٥، زار جونسون معسكر اعتقال "داخاو"، الذي

"عاد منه محزوناً منهاراً من جراء الرعب الذي طالعه هناك"، وفقاً لما قالته زوجته. فهل كان جونسون صهيونياً ؟ يمكن الاعتقاد بذلك لو تأملنا التأثير الذي كان لعمته عليه منذ نعومة أظافره. فقد كانت العمة جيسي عضواً نشطاً في المنظمة الصهيونية الأمريكية. وتشير سجلات الأرشيف، التي تم الإفراج عنها في عام ٢٠٠٨، إلى أن جونسون كانت تربطه "علاقات عاطفية" بالدولة العبرية الفتية.

وفقاً للسفير الأمريكي السابق ريتشارد باركر، رغم شعور جونسون بخيبة أمل أليمة إزاء معارضة نصف اليهود الأمريكيين لحرب فيتنام، فقد أحاط نفسه بالعديد من الشخصيات العامة اليهودية، ما بين أصدقاء مقربين أو مؤتمنين على أسرار، كانوا يساندونه تحسباً للانتخابات الرئاسية في العام التالي. كانوا جميعاً من غلاة الصهاينة، وعمل بعضهم سراً كوسطاء بين واشنطن والقدس. كان أحدهم، وهو آبي فينبرج، مبعوثه المفضل إلى ليفي أشكول. كان فينبرج مصرفياً مليارديراً، وراعياً ذا أيادي بيضاء على الحزب الديمقراطي، وكان قد موَّل انتخاب الرئيس ترومان، الذي كان صديقه هو الآخر. كان هناك أيضاً ديڤيد چينسبرج، المحامي الكبير، الذي كان سنداً ثميناً جداً لحل المشكلات القانونية الصعبة. وكان ثمة مستشار آخر، يُلتجأ إليه تحت أقصى درجات السرية نظراً لحساسية المنصب الذي كان يشغله، ألا وهو قاضي المحكمة العليا، آبي فورتاس، الذي كان كثيراً ما يُستقبل في البيت الأبيض. كما كان آرثر كريم، مالك شركة الإنتاج السينمائي "يونايتد آرتستس"، وزوجته الإسرائيلية ماتيلدا، يعيشان في كنف الرئيس جونسون. كانت ماتيلدا إمرأة هيفاء، شقراء، بارعة الحُسن والبهاء، علاوةً على كونها عالمة أحياء نابهة. وكانت كثيراً ما تقيم في البيت الأبيض، حيث خُصصت لها غرفةٌ في الطابق الثالث. فكانت تلتقي بالرئيس أو تحادثه عبر الهاتف عدَّة مرات في اليوم. وقد كذَّبت دوماً أنها كانت عشيقته أو أنها كانت عميلةً للحكومة الإسرائيلية. غير أن استحسانها لأطروحات "البروسيين"، وتأثيرها على جونسون، كانتا حقيقتين لا تقبلان المنازعة. هكذا انتهى الأمر بالرئيس إلى التسليم بالاقتناع. وقد أضيفت إلى مرافعات أصدقائه الصهاينة، تقاريرُ البنتاجون وأجهزة الاستخبارات، المرحبة بالحرب، بينما احتفظت وزارة الخارجية بمعارضتها التامة لها، حرصاً على الإبقاء على علاقات طيبة مع الدول العربية. لكن ظل مسئولو الأمن يؤكدون للرئيس أن إسرائيل قادرة على إحراز نصر كاسح وغير مُكلف وسريع (لن يستغرق أكثر من أسبوع، على حدِّ توقعاتهم). كانوا يستشهدون،

بين مرجعيات أخرى، بالأحاديث التي كانوا قد تبادلوها مع مائير عاميت، رئيس الموساد، جهاز مكافحة الجاسوسية الإسرائيلي، الذي كان هو نفسه من أشد مناصري الحرب الوقائية. كانت بياناته ذات الطابع العسكري الصارم، والمتوافقة مع مشروعات القيادة العليا للدولة العبرية، لا تترك مجالاً للشك حول نتيجة النزاع. وقد كان مقنعاً للغاية لاسيما وأن وكالة المخابرات المركزية (.C.I.A)، كانت - وفق وثائق الأرشيف- قد انتهت عبر وسائلها الخاصة إلى استنتاجات مطابقة، بالارتكاز على تقدير لتناسب القوى. وكان ذلك هو رأي أجهزة المخابرات الفرنسية أيضاً. مما يفسر جزئياً اقتناع الجنرال ديجول بأن مبادرة إسرائيل بشن الحرب ستنتهي بالضرورة إلى ازدياد النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. كان الجنرال أوزي نركيس، عضو هيئة الأركان العامة، وأحد محرزي النصر في حرب الأيام الستة، لا يكف أثناء مجلس الوزراء عن ترديد قوله: "ولِمَ الانتظار؟ ما العرب إلا فقاعة صابون لن تلبث أن تنفجر مع أول وخزة".

ولما تأكد للرئيس جونسون أن الولايات المتحدة لن تُضطر للتدخل لمساعدة الجيش الإسرائيلي وأن سقوط النظام الناصري كان كله محض فوائد، فقد منح مباركته للـ "حرب الوقائية". فلم ينقضِ أقل من أسبوع إلا وكان جيش الدولة العبرية قد شن العمليات الحربية.

هكذا تغلب "البروسيّون" على "اليهود". لا بسبب الضوء الأخضر الأمريكي فحسب، وإنما بخاصة بفضل الضغوط القوية التي مارستها وسائل الإعلام التي ساهمت في إثارة جو من الذعر في البلاد، سواء بإيعاز من العسكريين أم لا. كانت المسألة مفروغ منها: فعبد الناصر ما هو إلا هتلر جديد، والعرب ما هم إلا نازيون، "سيلقون باليهود في البحر". وقارنت بعض الصحف أشكول بـ تـشمبرلين، ولم تنسَ خيانة ميونخ. وأما الجنرال ديان، الذي يحظى باحترام لمآثره الحربية، فقد أعلن بثقة العارف المطلع أنه ينبغي "توقع مقتل الآلاف". وفي الوقت ذاته، كان ديان يطمئن مرشده بن جوريون بقوله إن الأسطول الجوي المصري سيتم تدميره في غضون سويعات.

كانت الصدمة الناتجة عن المحرقة، التي كانت بعدُ قريبة العهد، قد أحدثت آثاراً مدمرة. فقد التجأ الآلاف من الإسرائيليين الموسرين إلى الخارج، أما الأقل ثراءً، فقد هرعوا لفرط

هلعهم إلى تخزين السلع الضرورية، وإلى تجهيز المخابئ الواقية من قصف الطائرات.كما جُهزت مستشفيات مؤقتة بصورة عاجلة، تضم الآلاف من الأسرة لاستقبال جرحى الحرب. وكُلِّف عشر حاخامات من قِبل رئاستهم بتطهير حدائق عامة اختيرت لتحويلها إلى مقابر. واستحالت اللامبالاة النسبية، التي كان يظهرها يهود الشتات إزاء إسرائيل، إلى نوع من الهلع المفاجئ أمام احتمال إعادة إنتاج الإبادة الجماعية الهتلرية. وتدفقت التبرعات من شتى أنحاء العالم، وأتى كثير منها من أكثر الأوساط فقراً. هكذا باعت نساءٌ متواضعات الحال حليّهن لإرسال عطاياهن البسيطة إلى القدس، وأعلن المئات من الآلاف تضامنهم مع الدولة العبرية في مختلف المدن في أوروبا وفي الولايات المتحدة، وذهبت أعدادٌ لا حصر لها من شباب اليهود إلى إسرائيل حاملين في أيديهم السلاح للدفاع عن وطنهم. ويجدر القول أن الرأي العام قد أُبقِي في حالة من الجهل التام إزاء مختلف مشاريع التسوية التي كانت تُدرس في القنصليات الأجنبية، وفي الأمم المتحدة، وفي واشنطن وفي موسكو، وإزاء رغبة عبد الناصر في البحث عن مخرج للأزمة، بل سعيه إلى حل للنزاع الإسرائيلي العربي في مجمله. وفي فرنسا، باستثناء الشيوعيين، اصطف كل الوسط السياسي، بما في ذلك اليمين المتطرف المعادي للسامية والكاره للعرب، إلى جانب "داوود" الإسرائيلي في صراعه ضد "جالوت" العربي.

من جانبه، أدان الجنرال مَتّي بيليد لاحقاً الحملة المخصصة لإرهاب الرأي العام قائلاً: "إن الأطروحة التي كان مفادها أن الإبادة الجماعية كانت سيفاً مسلطاً فوق أعناقنا في ١٩٦٧، وأن إسرائيل قاتلت للذَود عن وجودها المادي، لم تكن سوى خدعة". كان الجنرال بيليد عضواً في هيئة الأركان العامة عشية الحرب، ومسؤولاً عن الجانب اللوجستي، ثم ترك الجيش بعد ذلك من أجل العمل بالجامعة حيث درَّس الأدب العربي. وقد تحول بالتدريج إلى أحد أقطاب معسكر السلام.

وقد تأكد استسلام ليفي أشكول في الأول من يونيو عندما أُجبر على تشكيل وزارة جديدة تضم؛ للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، أعضاء من اليمين القومي، وبخاصة اثنين من أعضاء حزب "جاحال"، (حيروت سابقاً) أحدهما هو رئيس الحزب، مناحم بيجن، بالإضافة إلى الجنرال ديان. في حوار صحفي نُشر في مارس ١٩٦٩، اعترف لي أشكول أنه قد أذعن أمام "نوع من العمل الانقلابي".

لقد تعرض رئيس الوزراء إلى جرح مزدوج لكرامته لما تعرضت له وطنيته وكفاءته من تشكيك على يد كل من القيادة العليا للقوات المسلحة ووسائل الإعلام، مما دفعه إلى التخلي عن حقيبة الدفاع الوزارية. كانت تلك هي الإهانة الكبرى، التي لم يتعافَ منها حتى وفاته، وقد كان عليه ترك حقيبته الوزارية لرجلٍ كان يحتقره بشدة: هو موشي ديان. ووفقاً لما كتبه المؤرخ توم سيجيف، كان ديان يُنظر إليه عامةً على أنه "رجل يركض خلف السلطة، وخلف النساء، وخلف المال، رجل أناني ووقح ومتقلب لأبعد حد. ليس له من ولاء إلا لنفسه." لكنه يظل مع ذلك "بطل غزو سيناء". أما ليڤي أشكول، فيصفه المؤرخ بأنه "رجل دولة ذو أعصاب فولاذية".

اتُخذ قرار شن العمليات الحربية في الثاني من يونيو ، وإذ أخبر إسحق رابين الحكومة في الرابع من يونيو أن قوات عبد الناصر كانت في وضعية دفاعية، بدت اللحظة مواتية لمهاجمة مصر صبيحة اليوم التالي. وفي اليوم نفسه، كان سفير المملكة المتحدة لدى تل أبيب، الذي لم يكن على علم بما يجري، يُبرق برسالة إلى حكومته، مفادها أن "الحرب لن تقع"، مستعيداً بذلك نص تصريح أدلى به الجنرال ديان عشية اليوم السابق. وكان ذلك هو أيضاً رأي المشير عبد الحكيم عامر، القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية.

الفصل السادس

حرب الساعات الست

كانت ظروف عمل الصحفيين في القاهرة أثناء حرب الأيام الستة أشبه ما تكون بتجربة سريالية. فما أن دوت طلقات المدافع الأولى يوم الخامس من يونيو فجراً، حتى حاولت إملاء مقال قصير على صحيفة "لوموند". لم يكن لدي في الواقع سوى القليل لأنقله، ألا وهو إقدام طائرات إسرائيلية على قصف أهداف غير محددة كائنة في إحدى ضواحي القاهرة على الأرجح، وقيام حشد هائل من الجماهير بمسيرة على مقربة من فندقي، صارخين بشعاراتٍ مبشرة بالنصر.

وكم دُهشت حين أبلغني عامل السنترال بالفندق أنه، بناءً على أمر السلطات، قُطعت جميع الاتصالات السلكية واللاسلكية مع الخارج. فبقي الصحفيون والمصورون رهن الفندق، فيما علمنا لاحقاً أن ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية في إسرائيل كانوا يتحركون بحرية تامة في سيارات مستأجرة وأنهم كان بإمكانهم الوصول إلى خطوط القتال بلا أي عائق. أما إذاعة الدولة العبرية، فكانت تعلن طوال الوقت أن إسرائيل لا تفعل أكثر من الدفاع عن نفسها ضد "العدوان المجرم" الذي شنته مصر، بينما التزمت إذاعة القاهرة الصمتَ لبعض الوقت بشأن هوية البادئ بالعدوان مؤكدةً بذلك ضمنياً أكذوبة العدو. وأما بيانات القيادة العليا المصرية، فلم تكن تشير إلا لعدد مبالغ فيه وعصي على التصديق عن الطائرات الإسرائيلية التي أُسقطت. كان جلياً أن الدولة اليهودية قد أحرزت لتوها نصرها الأول، ألا وهو النصر فى مضمار الاتصال. إذ لم يكن الرأي العام العالمي يصدق إلا المعلومات الصادرة عن القدس، وهو ما يبرهن مجدداً على أن الفشل الذي تعاني منه دولة متخلفة لا يتجلى في ميدان القتال فحسب.

فاتصلت بوزير الإعلام، محمد فايق، وهو رجل أقدّر نزاهته، وذكاءَه، ورشادَه، كي أشكو له باسمي وباسم زملائي ما نلاقيه من معاملة. فأمر على الفور بمنح الصحفيين الفرنسيين وحدهم دون غيرهم كامل الحرية بلا رقيب أو حسيب. فقد كان يرتاب في وسائل الإعلام الأنجلو ساكسونية التي كانت تُعتبر معاديةً لمصر الناصرية. أما المزية الكبرى التي جاد بها علينا فهي تصريحه لنا بالتحرك بلا قيود داخل القاهرة، فيما أُعلن بقية الإقليم بمثابة "منطقة عسكرية". وكانت تلك حرية غير مجدية لأنه لم يكن ثمة مسؤول واحد ليقبل أو ليجرؤ على استقبال أي فرد يعمل بالصحافة.

أما العائق الآخر الذي أزعجنا، فهو توقف مكاتب البريد، وبالأخص خطوط الهاتف، عن العمل أثناء الساعات المخصصة للعمل، والتي كانت فوق ذلك ساعات محدودة للغاية. فقد كانت قيلولة العاملين مقدسة، لذا لم يكن بإمكاننا الاتصال بالخارج ما بين الواحدة والنصف والخامسة والنصف مساءً! وهي بالضبط الساعات التي كان من المفترض أن تتلقى فيها بعض الصحف اليومية الصباحية "الأوراق" التي كتبها مراسلوها. فلما عاودتُ الاحتجاج مرة أخرى لدى وزير الإعلام، موضحاً أن ذلك التقييد يعدّ أمراً مشيناً في خضم الحرب، تم إعطاء الأمر أخيراً بأن تُتاحَ وسائل الاتصالات على مدار الساعة.

كنا نجهل وقتها أن الفزع كان قد تملك من الإدارة العليا للدولة التي راحت تستشعر، بفضل الإذاعات الأجنبية، أن كارثة غير مسبوقة قد أطبقت على البلد. وحدها حفنةٌ من كبار العسكريين كانوا يعلمون أن القوات الجوية المصرية قد تمت إبادتها في أقل من ست ساعات. فقد ضُربت على الأرض تقريباً جميعُ طائرات القتال في كامل البلاد، بما في ذلك في المطارات السرية في أقاصي البلاد، عند الحدود مع السودان، حيث كان قد تم إخفاء أفضل الطائرات. إذ لم يكن ثمة ما يَخفى من الجهاز العسكري المصري على أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. أما عبد الناصر ومحيطه المباشر، الذين تم الإبقاء عليهم في حالة من الجهل بالكارثة، فقد كانوا يصدقون بيانات الإذاعة المصرية.

ها قد تم كسب الحرب. وها هي جموع القوات المصرية في سيناء، المحرومة من حماية جوية، والعاجزة عن الدفاع عن نفسها، تتعرض للقصف، وللحرق بالنابالم، فتتشتتوتُباد. ويهرب العديد من الضباط الكبار تاركين وراءهم جنودهم ليواجهوا مصيراً مجهولاً.

فيواصل معظم هؤلاء الجنود استبسالهم في مواجهة المدفعية والمجنزرات الإسرائيلية، لكنهم سرعان ما يستسلمون، لافتقارهم إلى الإمكانات. ويتوه عشرات الآلاف من الجنود في الصحراء، ويموت الكثيرون جوعاً أو عطشاً بلا منجد أو مغيث. ويدعي الجيش الإسرائيلي عدم استطاعته الاضطلاع بتلك المهمة أو حتى تحمل عبء الأسرى. وتشهد مقابر جماعية على ما تم من عمليات تصفية وقتل، وعلى وقوع مذبحة واحدة- على أقل تقدير- أودت بحياة ٢٥٠ شخص. إذ تأثر الجنود الإسرائيليون بالدعاية الرسمية، أو ليس مشروعاً أن يتخلصوا من هؤلاء "النازيين" الذين لو قُدر لهم النصر، لقاموا بمحرقة جديدة؟

هكذا تم احتلال معظم سيناء وقطاع غزة، الواقعة تحت الإدارة المصرية، في أربعٍ وعشرين ساعة. عندئذٍ، أخلى الجنرال ديان، وزير الدفاع، الجبهة الجنوبية بإرسال وحدات صوب الأردن وسوريا حيث كان النصر مضموناً أيضاً سلفاً. كانت قوات دمشق، المستنزَفة بالكامل أصلاً من جراء عمليات تطهير متلاحقة، تتولى الحراسة على الحدود بدرجة أقل مما تقوم به على أبواب العاصمة لتفادي وقوع أي انقلاب محتمل. وقد طالبت عَمّان ودمشق والقاهرة بوقف إطلاق النار. لكن وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان هرع إلى الأمم المتحدة وتوصل، بفضل دعم المبعوث الأمريكي هناك، إلى تأخير اتخاذ مجلس الأمن قرار يدعو لوقف المعارك، وهو القرار الذي لم يكن أوانه قد حان بعد في رأي القيادة الإسرائيلية العليا. ولم يمنع قراران آخران مماثلان الجنرال ديان من مواصلة هجومه المزدوج والإسراع من وتيرته، ليحتل بسهولة كل الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية في زمن لم يتعد يومين اثنين. كما سقطت القدس الشرقية في غضون عشر ساعات رغم اجتهاد الجيش العربي التابع للملك حسين في الذود عنها. هكذا زادت إسرائيل من مساحتها بمقدار أربعة أضعاف، واقتربت بحدودها كثيراً من المراكز الحساسة لدى جيرانها، لاسيما دمشق وعمان والقاهرة.

وكان إعلان وقف إطلاق النار غير المشروط الذي قبل به جميع المتحاربين بمثابة ضربة صاعقة للرأي العام المصري، الذي كان حتى تلك اللحظة على يقين بإحراز قوات عبد الناصر النصر تلو النصر. هكذا إذن كانت الإذاعات الأجنبية على حق: هكذا دُمر سلاح الطيران المصري دون أن يقاتل، ولم تكن جميع الانتصارات التي أعلنت الإذاعة المصرية عنها سوى محض أكاذيب. راح الغضب يزأر في البلاد، وانهالت في الشوارع الشتائمُ لتنالَ من

ناصر، معشوق الجماهير العربية، ومن جيشه الذي قيل إنه لا يُقهر. ولكثرة ما تعرض الضباط للاعتداء في الشوارع، أصبحوا لا يجرؤون على التحرك في بدلتهم الرسمية. وفيما ساد استنكار صمت الرئيس طوال مدة النزاع، أعلن بيان مقتضب في التاسع من يونيو عن بث خطاب للرئيس في مساء اليوم نفسه.

تبدل وجه العاصمة فجأة. توقفت حركة السيارات، وخلت الشوارع من المارة، فيما راح الشعب ينصت للخطاب في صمت يحاكي صمت القبور. بدا وجه الريس على الشاشة صادماً لكل من رآه. كان وقتها في التاسعة والأربعين من عمره لكنه بدا في إطلالته تلك أكبر بعشر سنوات. كان شاحب الوجه، تحيط بعينيه هالات السواد، وبدا متعب القسمات، قد غرقت نظراته في حزن عميق، وأخذ هذا الذي كان أعظم خطباء جيله يدلي باعتذاره بصوت منطفئ وإلقاءٍ مثقَل. أعلن نفسه المسؤول الأوحد عن الكارثة، مع توجيهه، على سبيل الظروف المخففة، اتهاماً للولايات المتحدة وبريطانيا بالضلوع في الحرب إلى جانب إسرائيل. وقد وضح أنه قد أمر بانسحاب القوات من سيناء، "ناسياً" ربما أن يذكر أن تلك القوات قد ابتلعتها رمال سيناء. وقد أعلن عن استقالته على مضض، والدموع في عينيه، قائلاً : "لقد قررتُ أن أتنحى تماماً ونهائياً عن أي منصب رسمي وأي دور سياسي..."، وعين خلفاً له زكريا محيي الدين. كان مجرد ذكر اسم رفيق السلاح هذا وصديق الأيام الخوالي، والعضو البارز في الجماعة العسكرية التي تولّت الحكم في يوليو ١٩٥٢، يمثل برنامجاً كاملاً : فبالنسبة للرأي العام، كان ذلك الاسم يرمز للجناح اليميني الموالي لأمريكا داخل النظام، وهو إذن الطرف المستعد للرضوخ لمطالب المنتصر الإسرائيلي ورعاته الكائنين فيما وراء الأطلنطي. بعبارة أخرى، كان محيي الدين قد اختير بصفته رجل الاستسلام، الذي كان عبد الناصر يرفض تحمّل تبعاته.

كنتُ جالساً مع بعض الزملاء في مقر وكالة الأنباء الفرنسية في الطابق الثاني عشر من برج سكني. فما إن انتهى الخطاب حتى سمعنا ضجة راحت تتضخم هادرةً، مهددةً، كعاصفة توشك أن تهب، بعد أن كانت الأجواء مستقرة. وإذ استبد بنا الفضول، خرجنا إلى الشرفة ليتراءى أمام أعيننا مشهدٌ خارق: رأينا عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال ينطلقون خارجين من منازلهم، ليجتاحوا الطريق العام، مرددين: "لا، لا، ما تسيبناش يا

ناصر"، "تحيا المقاومة المسلحة". رأينا رجالاً من كل الأعمار خرجوا بالبيجامة يبكون، متخلّين عن رصانتهم التقليدية، ونساءً في ملابس متخففة ينتحبن ألمًا، ويرتمين على الأرض كندابات الأزمنة القديمة. وقد أغشي على العديد من المتظاهرين، ودهستهم أقدام الموجة البشرية المتدفقة. راحت الجماهير المندفعة تهتف "لا لزكريا، لا للدولارات، لا للإمبريالية"، وهي متجهة نحو منزل عبد الناصر على بُعد عشرة كيلومترات. بلغ عدد المتظاهرين حالاً بضع مئات من الآلاف فاضت بهم الشوارع. وفي وسط البلد، هاجموا السفارة الأمريكية، وحاولوا إضرام النار فيها، وسلك غيرهم طريق مجلس الأمة، وهاجموا النواب وطالبوهم بأن يجبروا الريس على سحب استقالته. ومن شمال البلاد حتى جنوبها، من الإسكندرية حتى أسوان، تكررت مشاهد الغضب والألم الجماعية نفسها، بل إن سكان بعض المدن مثل طنطا وبورسعيد قد اندفعوا في مسيرة نحو القاهرة. وتم حرق بعض مكاتب خدمات الاتحاد الاشتراكي العربي، حزب البلد الأوحد، لرفضها تزويدهم بوسائل للنقل، فيما شاركت بعض الفروع الأخرى في الحشد الشعبي، فقادت المتظاهرين، وأطلقت شعارات تناسب الحدث.

إلام يُعزى هذا التحول المدهش الذي طرأ على الرأي العام لصالح رجل كانوا يسبونه قبل بضع ساعات؟ ثمة عوامل مختلفة أسهمت في ذلك على الارجح: إذ لم ينسَ المصريون ما أجراه النظام الثوري في أويج مجده من إصلاحات اجتماعية، ومآثر الرجل الذي كانوا يعتبرونه بمثابة الأب في أدائه على الساحة الدولية، "ذلك الذي يمكن انتقاده، ومحاكمته، وإدانته، وإن كان لا يمكن بالضرورة نبذه أو اقتلاعه"، على حدٍّ ما شرح لي مفكر معارض. وكانت فكرة مرابضة جنود الدولة اليهودية على طول قناة السويس، التي تم تحريرها قبل ذلك بعشرة أعوام، فكرةً تفوق احتمالهم. وإذ كانوا لا يدركون جسامة الكارثة العسكرية، فقد كانوا يعتقدون أن ناصر وحده هو القادر على رفع لواء المقاومة ومعاودة الكفاح المسلح.

تحت ضغط البرلمان، سحب الريس استقالته في اليوم التالي، مفجراً فرحة عارمة في أنحاء البلاد وفي أرجاء الوطن العربي.

قبل بضع ساعات من إلقاء كلمته في التاسع من يونيو، كان عبد الناصر قد استقبل سفير الاتحاد السوفييتي، الداعم الرئيسي للنظام، ليخبره بقراره بالاستقالة. وقد أسرّ إليه بأنه لم

يعلم بتدمير قواته الجوية وانهيار جيشه إلا في ما بعد ظهيرة الخامس من يونيو، إذ لم يجرؤ على إخباره بتلك الكارثة قبل ذلك أيٌّ من القادة العسكريين؛ وعلى رأسهم القائد الأعلى للقوات المسلحة، المشير عامر. وعلى عكس ما وقر لدى كثير من المراقبين، لم يعتب الرئيس المصري على الدبلوماسي الروسي تعرض مصر للـ "هجر" من قِبل حليفها القوي الذي لم يقدم عبد الناصر لا على إخباره ولا على استشارته قبل اتخاذ التدابير التي قادت إلى الحرب.

وقد أسرّ إليَّ صلاح بسيوني السفير المصري الأسبق لدى موسكو- الشاهد المعتبر المطلع على المحادثات المصرية الروسية- أن ساسة الكرملين قد عبرّوا أكثر من مرة عن رفضهم التصعيد الذي بدأه عبد الناصر، وخصوصاً بسحبه من سيناء قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبحشده للقوات على الحدود مع إسرائيل. وقد نصحوا بسحب تدريجي للحملة العسكرية من على الحدود مع إسرائيل، وبإعادة حرية الملاحة في مضيقي تيران، بموجب الاتفاقات المبرمة عام ١٩٥٧ تحت رعاية الأمم المتحدة.

كانت موسكو، كما واشنطن، تخشى أن تتحول حربٌ إسرائيلية عربية إلى مواجهة بين الشرق والغرب. لهذا السبب، على الأرجح، شرع عبد الناصر في التراجع أثناء مؤتمره الصحفي في الثامن والعشرين من مايو: إذ بدا ميالاً للتصالح على نحو مدهش وهو يثني على "مناهضة الاستعمار التقليدية التي يتحلى بها الشعب الأمريكي"، ويمسك عن انتقاد سياسة الولايات المتحدة التي وصفها بأنها "أكبر قوة عظمى عالمياً"، وبخاصة، وهو يجيب على أحد الأسئلة مدعياً عدم تذكره إذا ما كان النفط مدرجاً على قائمة السلع الاستراتيجية المحظور تمريرها عبر مضائق تيران والعقبة. وقد فسرت السفارات الأجنبية "ثقب" الذاكرة غير المتوقع هذا، على أنه علامة تؤكد رغبته في التنازل درءاً للكارثة. لاسيما وأن الرئيس المصري قد أضاف قائلاً إن "خلاف العقبة، الثانوي بداهةً" سيجد حلاً تلقائياً لو تمت تصفية النزاع الفلسطيني نهائياً عبر التفاوض. وإذ رأى الساسة الإسرائيليون في ذلك فخاً سيجبرهم على الأخذ بحل وسط غير مقبول، فقد صموا آذانهم وانصرفوا إلى الهجوم بعد أسبوع واحد بمباركة من الولايات المتحدة.

وقد تأثر عبد الناصر بما أبداه جيشُه من انعدامٍ كاملٍ للكفاءة، رغم اعتنائه بتشكيله طوال الأعوام الخمسة عشرة المنصرمة، بمثل ما تأثر بالهزيمة التي مُني بها جيشه لتوه، أو ربما أكثر.

إذ كان من الصعب تصديق ما اعترى القيادة العليا للجيش من تراخي. فلم يكن اللواء صدقي محمود، قائد القوات الجوية في موقعه يوم وقوع الهجوم الإسرائيلي! فقد آوى إلى فراشه فجر الخامس من يونيو بعد ليلة سمر واحتفال لا تُنسى، قضاها عشيةً في أنشاص، في قصر الصيد القديم الخاص بالملك فاروق؛ وبفضل سهير زكي، راقصة مصر الأولى، انتهى الحفل الميمون بإعصار من البهجة الهوجاء. والمثير للفضول، هو أن اللواء محمود كان قد منح إذن بإجازة ٢٤ ساعة لحوالي ٣٠٪ من طياريه في اليوم نفسه الذي قامت فيه الحرب. كما غاب أيضاً اللواء مرتجي، قائد جيش سيناء، الذي كان قد أخذ إجازة لقضاء عطلة نهاية الأسبوع بصحبة زوجته على ضفاف بحيرة التمساح، القريبة من قناة السويس. ولما كان الالتزام بحالة التأهب يستمر طوال الليل فحسب – وكأن شن الحرب نهاراً أمراً غير لائق- فقد كان الطيارون يتناولون قهوتهم التركية الصباحية حين كانت مدارج الطيران في مطاراتهم تتعرض للتدمير تحت وابل القصف. كانت الرادارات موجهة نحو الشرق، باتجاه إسرائيل، فيما حرص المهاجمون على دخول البلاد من الغرب. أما ذروة هذه الملهاة المأساوية، إذا جاز التعبير، فهي أن القائد الأعلى للقوات المسلحة، المشير عبد الحكيم عامر، كان مفقوداً، فقد كان يتنقل بطائرته الخاصة، غير قادر على الهبوط في أي من المطارات، التي كانت خاضعة لقصف المهاجمين.

وبدا الغموض مطبقاً: فكيف يمكن تفسير هذا الإهمال فيما كانت الصحافة المصرية تعلن بالإجماع أن هجوم القوات الإسرائيلية بات وشيكاً؟ فبعد ثماني وأربعين ساعة من التعديل الوزاري في إسرائيل في الأول من يونيو، الذي ضم "صقوراً" معروفين، مثل الجنرال ديان ومناحيم بيجن، مؤيد الدعوة إلى "إسرائيل الكبرى"، كتبت صحيفة الأهرام شبه الرسمية بعرض الصفحة الأولى بالكامل العنوان التالي: "انقلاب عسكري صامت في إسرائيل يؤسس وزارة حرب". وشرح محمد حسنين هيكل في مقال لماذا لن يتأخر العدوان الإسرائيلي، الذي بدا حتمياً، عن الوقوع. وأسر إليّ محمد فايق، وزير الإعلام، في اليوم نفسه تحت غطاء الكتمان قائلاً: "لدينا معلومات محددة، مصدرها بعض القوى الغربية، عن تأهب إسرائيل لمهاجمتنا بين لحظة وأخرى." وكان الملك حسين عاهل الأردن؛ الذي أطلعه أصدقاؤه البريطانيون على الأرجح، قد حذر عبد الناصر من أن الهجوم بات وشيكاً. وقد تحيرت بل ارتبت، ففي اليوم نفسه الذي تحدثتُ فيه مع محمد فايق، أي الثالث من يونيو، مثلما ذكرت سالفاً، كان السفير

الأمريكي تشارلز يوست حاسماً فيما يتعلق بالعملية التي بدأت لتسوية المشكلة عبر التفاوض.

وبالنظر إلى الماضي، يصح التساؤل عما إذا كان ناصر قد صدَّق حسن نوايا الأمريكيين فيما كانت في حوزته معلومات تشكك في صدقهم. وقد نمت إليّ معلومة غير مؤكدة بأن الرئيس المصري قد حذر بنفسه القيادة العليا في الثاني من يونيو من أن الهجوم الإسرائيلي قد يقع بدءً من الاثنين ٥ يونيو بواسطة غارات جوية مكثفة. فهل كان ما كان نتيجةً لإهمالٍ آثمٍ أم أنها الخيانةُ العظمى؟ في جميع الأحوال، سرت في الشهور التالية شائعات تعذر التحقق منها مفادها أن الريس قد وقع ضحية مؤامرة عسكرية هدفت إلى إيقاع هزيمة قاصمة لنظامه. فلقد كان الجيش على أي حال مليئاً بضباط محافظين معادين للتوجه "الاشتراكي" و"المعادي للإمبريالية" الذي تنتحيه حكومة القاهرة.

لا ريب أن ناصر قد شعر بندم أليم على منحه كامل السلطات للمشير عبد الحكيم عامر، صديقه الحميم القديم. كان كلاهما من صعيد مصر، تصادقا في ١٩٤٠ في إحدى الثكنات بالسودان، كان الأول في الثانية والعشرين من عمره والثاني يصغره بعام واحد. ألف بينهما ما أضمراه من كراهية لنظام الملك فاروق الذي وجدا فيه شريكا للمحتل البريطاني،كما اكتشفا بينهما شغفاً مشتركاً آخر، هو لعبة الشطرنج التي لم ينقطعا عن ممارستها بانتظام طوال عقود قبل وبعد وصول الضباط الأحرار إلى السلطة في ١٩٥٢. كان عامر هو الوحيد من بين أفراد مجلس القيادة، الذي يطلع على أسرار الرجل الذي سيصبح فيما بعد رئيس الجمهورية. كما كان ولي عهده الظاهر في الأفق. بعد عام من قيام الثورة، تمت ترقية المقدم الشاب، الذي لم يتعد الرابعة والثلاثين، إلى رتبة لواء، قبل أن يتسلم عصا المشير بعد ذلك بأعوام خمسة. مع ذلك، لم يكن فيه ما يؤهله للحياة العسكرية، فيما عدا ثقة الرئيس الذي عوَّل عليه لحماية النظام ضد أعدائه في الداخل والخارج.

بدا لي ذلك واضحاً جلياً منذ لقائنا الأول في ١٩٦٥. على عكس ناصر تماماً، كان عبد الحكيم عامر ضئيلاً، نحيلاً، خجولاً، ضعيف الهيئة، كان يتصرف كمراهق، فكان منفتحاً، ثرثاراً، به خفةٌ وصبيانية. وقد اكتشفتُ، مثل آخرين من قبلي، أن بؤر اهتمامه كانت ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية أكثر منها عسكرية. وكان قد أتى إلى باريس لتوطيد العلاقات

المصرية الفرنسية، ذلك الهدف الأوَليّ عند ناصر، الذي لم يكن يثق بالولايات المتحدة، وكان يسعى لتفادي علاقات منفردة مع الاتحاد السوڤييتي.

توطد التقارب بين الرجلين عبر علاقات أُسرية نسجاها فيما بينهما. فسمى عبد الناصر أحد أبنائه "عبد الحكيم" ، وسمى عامر أحد أبنائه الستة "جمال"، وتزوجت ابنة المشير الكبرى من شقيق الرئيس الأصغر. وإذ كان عامر يرى نفسه صنواً لناصر، فقد طالب ذات يومٍ بأن تكون له وحده اليد الطولى على القوات المسلحة، مستبعداً أي تدخل مباشر أو غير مباشر لرئيس الدولة. فكان له ما أراد رغم مسؤوليته الواضحة عن انفراط الوحدة السورية المصرية في ١٩٦١، وسوء إدارته للحرب المضادة للملكية في اليمن في العام التالي. كانت نقطة الضعف التي أبداها ناصر تجاه صاحبه أشبه بنكبة، لأن عبد الحكيم عامر كون عصبته الخاصة وسمح داخل القوات المسلحة بالمحسوبية، ومحاباة الأقارب، والفساد والإتجار غير المشروع بكافة أنواعه. هكذا كوَّن طغمة من "الضباط السمان" المدينين له بالولاء، على غرار تلك التي أودت بنظام الملك فاروق.

وقد عزله عبد الناصر مكرهاً بعد أن وضعت الحرب أوزارها بيومين. لم يعد رئيس الدولة يثق به، لاسيما وقد علم في الأيام التالية أن مئات من الضباط راحوا يتوافدون على زيارة المشير، وأن العديد منهم، ممن تطلبهم الشرطة العسكرية، قد احتموا بـفيلته الواسعة. أخذ عامر يحيط نفسه بحراسة ضخمة مكونة من قوات الشرطة العسكرية، ومن ٣٠٠ من الرجال الأشداء المستجلَبين من أحد المزارع الخاصة بأحد أشقائه، وداخل منزله، أخذت تتكون تدريجياً ترسانةٌ من الأسلحة الخفيفة. هكذا تمترس داخل قلعة محاطة بأكياس الرمل والعربات المصفحة.

لم يتورع عامر عن انتقاد الريس في وجود زواره، ملصقاً به مسؤولية أكبر من تلك التي يتحملها في هزيمة الخامس من يونيو، متذرعاً بأن ناصر هو الذي رفض أكثر من مرة، وفقا لروايته، المبادرة بالحرب قبل أن تتحرك إسرائيل. وقد أغفل الإشارة إلى أن واشنطن وموسكو كانتا قد وجهتا إلى ناصر تحذيرات مُلِّحة ضد المضي في تلك المغامرة. ومهما يكن، لم يخفِ عامر رغبته فى استعادة وظيفته السابقة، لتيقنه من أنه مازال يتمتع بشعبية كبرى بين أصحاب الرتب العليا في القوات المسلحة.

أما المفاجأة الكبرى فوقعت يوم ٢٥ أغسطس: أثناء عشاء ودي دعاه إليه ناصر في منزله

الخاص، تملك عامر الذهول وهو يسمع من مضيفه عقب تناول الطعام أنه رهن الاعتقال من الآن فصاعداً. اتهمه الرئيس بأنه يخطط لعزله أثناء وجوده في السودان، بعد ذلك بأربعة أيام، لحضور قمة عربية. وأثناء ذلك العشاء، تمت مهاجمة ڤيلا المشير، فيما وقعت موجة من الاعتقالات داخل القوات المسلحة، والبوليس السياسي (المخابرات) من القمة وحتى القاعدة. وفي غضون أشهر ثلاثة، تم عزل ألف ضابط في تكتم بالغ. وتم القبض على العديد من اللواءات وقُدموا للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى.

رغم حدوث كل ذلك في سرية تامة، تمكنتُ بفضل شائعة نقلها إليّ صديقٌ صحفي، من إجراء تحقيق انتهى بكتابة مقال حول القبض على المشير عامر. لكن الرقيب، الذي أذهله النص الذي قدمته إليه، أخبرني بأن المعلومة مختلقة بالكامل وحظر علي نقلها إلى صحيفتي. كنتُ أخاطر بالتعرض للطرد من البلاد لكن، تحسباً لرد فعل الرقيب السلبي، احتطتُ بحجز مكان على متن الطائرة المغادرة إلى الخرطوم في فجر اليوم التالي، الموافق الثامن والعشرين من أغسطس.

ومن العاصمة السودانية، أبرقتُ إلى صحيفة "لوموند" بنص مقالتي. لكن الخبر، الذي أحدث دوياً هائلاً، لم يتأكد رسمياً إلا بعد ذلك بأيام عدة.

في أثناء استجواب أشعره بالمهانة إلى حدِّ اليأس، قتل عامر نفسه في ١٤ سبتمبر بتناول جرعة كبيرة من الزرنيخ، وكانت تلك هي محاولته الثالثة للانتحار منذ نهاية الحرب. ورغم كل شيء، خصّته صحيفةُ "الأهرام" شبه الرسمية بنعي كال له الثناء، مشيراً إلى "الحزن العميق" الذي يشعر به جمال عبد الناصر الذي فقد فيه "رفيق سلاح الساعات الأولى، وصديقاً، وأخاً". وانتهى المقال، الذي نُشر على الصفحة الأولى، بتلك الكلمات التي يشوبها شيء من الغموض: "كان عبد الحكيم عامر ابناً باراً لمصر، لا ينفصل عن تاريخها المجيد، ذلك التاريخ الذي فيه من الأنوار بمثل ما فيه من الظلال". وفيما يتعلق بالظلال، لم يتم الإفصاح عن أي شيء يتعلق بمسؤوليته في الهزيمة، ولا عن المؤامرة التي اتُهم بحياكتها.

لم يخفف تحييدُ الطبقة العسكرية وكبار مسؤولي الأمن أياً من الضغوط المتناقضة التي كان عبد الناصر يتعرض لها. فقد انتشر الرأي القائل بأن مسؤولية الهزيمة العسكرية تقع، في نهاية الأمر، على نظام دولة فاشل أكثر مما تقع على العسكريين؛ هكذا تبلور تياران متضادان يقترحان إجراءات متناقضة لإصلاح الدولة.

فلقد أيد اليسار الناصري والشيوعيون تقوية النظام: بمعنى تشديد قبضة الدولة على الاقتصاد، واتخاذ إجراءات تطال "البرجوازية الجديدة" المعادية للنظام، والتوسع في الإصلاح الزراعي لصالح الفلاحين غير المالكين للأراضي، والحيلولة دون تسييس الجيش، وإعادة تشكيل الحزب الأوحد وتوسيع نطاق الحريات العامة لوضع حدّ "لسلطة الفرد"، وتدعيم العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي. وقد أكدوا أن ذلك هو المقابل الذي سيزيد من قدرة عبد الناصر مما يتيح له وضع حدّ للنزاع مع إسرائيل، باختيار: إما استئناف العمليات الحربية أو عبر حل سلمي.

أما الجناح الأيمن للنظام فنادى، على العكس، بتصفية الخلاف مع الولايات المتحدة، وقطع العلاقات المتميزة مع الاتحاد السوفييتي، مما ييسر تسوية سريعة للنزاع مع إسرائيل، وتحرير الاقتصاد اقتداءً بالنموذج الغربي، وإرساء الحريات بما فيها تلك التي تسمح بإنشاء التنظيمات السياسية التي ستضع حدّاً لاحتكار الحزب الأوحد للساحة. أما الحدث غير المسبوق فكان اتهام الصحافة اليسارية لمحمد حسنين هيكل بالانهزامية، على أثر نشره مقالاً في "الأهرام" برر فيه التقارب مع الولايات المتحدة وأوصى بأن تضع الدولة حدّاً لعمليات التأميم ومصادرات الممتلكات.

لم تكن آراؤه مختلفةً عما يُقال في صالونات "المجتمع الراقي"، ألا وهو المجتمع البرجوازي الناشئ بين أحضان نظام ادعى أنه اشتراكيٌ. كانت "الطبقة الجديدة"، كما سُميت، ناجمةً عن "العدوان الثلاثي" على السويس في ١٩٥٦، التي كان من آثارها أن وُضعت تحت الحراسة أو صودرت ممتلكاتُ العديد من الفرنسيين، والإنجليز، واليهود الذين لا يحملون الجنسية المصرية، لتباع من ثم بثمن بخس. كما خلقت عمليات التأميم المتلاحقة، التي بدأت منذ عام ١٩٦٠، فئةً من التكنوقراطيين التي لحقت بفئة الملاك الجدد بفضل الفساد المتفشي في الإدارة. كان أول المنتفعين من عمليات السلب تلك بعض أفراد الطبقة المتوسطة، من قدامى الضباط، والمقربين من كبار المسؤولين، واللاعبين الجدد على الساحة الاقتصادية، الذين لم يلبثوا أن ضغطوا بثقلهم على السلطة التنفيذية. فقد كانوا يطمحون إلى إلغاء القوانين الخاصة بما سُمي بـ "الاشتراكية العلمية"، وإلى استقرار سياسي من شأنه تشجيع التطبيع مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وإلى حريات تتيح لهم النمو والازدهار. لم يكن من النادر أن يُسمع في تلك

الصالونات المترفة أن النكسة، حتى وإن كانت مؤسفة، فهي تفتح آفاقاً جادة أمام تحولات في النظام الناصري. "رب ضارة نافعة"، كان يتمتم بها صراحةً بعضُ هؤلاء الرافضين.

بعد الحرب بفترة قصيرة، تسنت لي زيارة مصيف من مصايف الأغنياء، يقع في نطاق قصر المنتزه، بالقرب من الإسكندرية، بين ربوع منتجع الملك فاروق المفضل. كان الدخول يستوجب دفع رسوم، أما الشاليهات الفاخرة فكانت تُكترى سنوياً بأسعار باهظة.كانت ثمة سيارات فارهة تزحم المتنزه المجاور للشاطئ. وما من شيء يشير إلى أن مصر قد تعرضت للتو لكارثةٍ كبدتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى. وفيما كان عامة الشعب يعلنون حالة الحداد، وكانت الاشتباكات الدامية مازالت دائرةً على ضفاف قناة السويس التي احتلها الإسرائيليون، كان أولاد الذوات يمرحون في صخب.

في وقت تناول المشروبات المشهية، كان المراهقون والمراهقات يتجمعون بقمصانهم المزركشة، وبنطلوناتهم الملتصقة بالأجساد، وشعورهم المنطلقة في الهواء، فيندفعون في رقصات محمومة، أو يصفقون وفق الإيقاع حول حلبة الرقص. كانت أي محاولة لفتح الحوار مع أي منهم حول موضوع الحرب تذهب سدى، لفرط ما كانوا يبدون من لامبالاة وجهل. أما الأكبر سناً، فتبنوا هم أيضاً أسلوب حياة برجوازية ما قبل الثورة وعاداتها، من دون أناقتها: ففضلوا التحدث بالإنجليزية أو الفرنسية بدلاً من العربية؛ وسافروا كثيراً إلى الخارج، وارتدت نساؤهم تصميمات أكبر المصممين، وارتادوا النوادي الليلية وركبوا السيارات ذات السعة الكبيرة للوقود. وما كان ذلك ليستوجب اللوم لو لم يتفاقم البؤس الذي عاش في ظلاله قسم كبير من الشعب.

هكذا استعدتُ في خاطري خطاباً ألقاه قائد الثورة المصرية في ٢٦ مارس ١٩٦٤ أمام مجلس الشعب قال فيه: "إن من واجبنا أن نمنع - أياً كان الثمن- ظهور طبقة جديدة تفكر في أن ترث امتيازات الطبقة القديمة، علينا أن نقاومها، أن نثور عليها إذا لزم الأمر، علينا أن نحرم تلك الطبقة من السلاح الذي ستطعن به تحالف القوى الشعبية، حين تسنح لها الفرصة". ولم يكن في حسبانه بالطبع أن تلك الفرصة ستسنح بعد خطابه ذلك بأعوام ثلاثة، بمناسبة الهزيمة العسكرية والسياسية التي تكبدتها مصر على يد إسرائيل.

أضحى عبد الناصر واهناً لكنه ظل ذلك المحلل الفطن لموازين القوى، لذا سرعان ما

أدرك أن عليه مراعاة جانب تلك الطبقة الجديدة التي امتدت تفرعاتها إلى جميع أجهزة الدولة. كان المثقفون والمناضلون اليساريون الذين أقابلهم في غاية القلق. فها هو البطل الاشتراكي المعادي للإمبريالية الذي يجسده الريس في أعينهم يحظر على وسائل الإعلام انتقاد، بل حتى مجرد ذكر "البرجوازية الجديدة"، سواءً المدنية أم العسكرية، كما راح يتباعد عن اليسار، وعن الشيوعيين الذين لم يثق فيهم أبداً على أي حال، وبدأ حواراً متكتماً مع مبعوثين أمريكيين عبر وسطاء- مع وضع حد لأي انتقاد للرئيس جونسون - من دون أن يقطع صلته مع الاتحاد السوفييتي، مورد الأسلحة الوحيد للقوات المصرية.

أما الحكومة التي شكّلها برئاسته فجاءت مطَمئنة للطبقة الصاعدة، فقد جمع فيها "تكنوقراط" قيل إنهم غير مسيسين، وأنصاراً لليبرالية الاقتصادية، ومؤيدين للتطبيع مع الولايات المتحدة، على رأسهم زكريا محيي الدين. وكان ذلك الأخير هو النائب الأول لرئيس الحكومة، وكُلف بالسيطرة على جميع أجهزة الشرطة في الجمهورية. هكذا بات الرئيس على ثقة من إحكام السيطرة على التيار المعارض، إذ لم يكن النظام ليتهدد بفعل احتجاجات وعرائض، ومظاهرات الطلبة، والعمال، والنقابيين، أو المعارضة المكتومة داخل الجناح الراديكالي بالحزب الأوحد، التي شهدتها البلاد طوال عدة شهور.

كان العامل الأكبر فى حمل ناصر على الاصطفاف في معسكر "الواقعيين"(المؤيدين لمخرج سلمي للنزاع الإسرائيلي العربي) هو الضرورة أكثر منه قناعة فكرية . وقد نقل إليّ السفير صلاح بسيوني أن الريس كان يقول للمقربين منه أن مؤيدي الكفاح المسلح ليسوا إلا "حالمين غير مسؤولين". إذ أنهم لم يفهموا أن إسرائيل كانت محصنَّة منيعة، ليس فقط بسبب قوة جيشها- الذي سيبقى غير قابل للهزيمة لسنوات عديدة- أو بسبب إتقانها للتكنولوجيا المتقدمة، وإنما أيضاً لتمتعها بحماية دولية قوية.

وقد شجعه كبار الشخصيات السوفييت، الذين أتوا لزيارته بعد نهاية الحرب بأسبوعين، على السعي وراء حل بالتراضي. وقد ذكرّه بودجورني، رئيس الاتحاد السوفييتي، أن لينين كان قد تنازل عن أراضي للمحتلين الألمان ليسمح للبلاشفة بإنقاذ كل ما هو أساسي من مكاسبهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وكان ذلك، وفقاً للزعيم الروسي، "تنازلاً ثورياً" لا خيانةً للأمانة.

بالتدريج، اخذت وسائل الإعلام المصرية تغير من مفرداتها ومن نبرتها، فتشير إلى إسرائيل دون أن تصفها بـ "الكيان"، وتتوقف عن التعبير عن أمنيتها في اختفائها، وتقلع عن المناداة بـ "تحرير فلسطين"، كما تم إقالة أحمد سعيد، مهاجم إسرائيل الكبير على إذاعة "صوت العرب"، ذلك الديماجوجي الذي نادى دوماً بتدمير الدولة الصهيونية. وقد استُبدل به على رأس المحطة مفكرٌ ينصبّ اهتمامه على مسائل ذات طبيعة ثقافية وعلمية، هو أحمد بهاء الدين، رئيس دار صحافية مهمة وكاتب المقالات الافتتاحية الشهير، الذي ضرب صفحاً عن جميع المحظورات مندداً بديماجوجية الماضي، ومتهماً المسؤولين العرب بالتهامس بآراء تصالحية لا يجرؤون على الجهر بها "وكأن الأمر يتعلق بفواحش القول". أما الاجتراء الأعظم بالنسبة لذلك الزمان، فهو اقتراحه إنشاء دولة فلسطينية، في جوار إسرائيل، في الضفة الغربية وفي غزة. وبإمكان تلك الدولة الجديدة، على حد اقتراحه، أن تستوعب تماماً اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨. وعلى الرغم مما عُرف عن بهاء الدين من استقلال فكري، فمن غير المرجح أن يكون مثيل ذلك المقال قد نُشر من دون موافقة ولو خفية من رئاسة الجمهورية.

سافر عبد الناصر إلى الخرطوم في ٢٨ أغسطس للمشاركة في "قمة" عربية بدت حيوية بالنسبة لمستقبل المنطقة. في كواليس المؤتمر، أكد لي المقربون منه أنه يحدوه الأمل في إقناع نظرائه باقتراح "حل وسط مشرّف" يضع نهاية للنزاع الإسرائيلي العربي، وهو ما كان بمثابة إفراط كبير في التفاؤل مثلما ستثبت التجربة. كان يحمل في عقله اقتراحات المارشال تيتو والصيغة الأمريكية السوفييتية التي تقوم على إنهاء حالة الحرب في مقابل إعادة الدولة العبرية للأراضي المحتلة. ستكون تلك عندئذ خطوة أولى نحو تطبيع شامل يقوم، هو الآخر، على حلول وسط تضمنها القوتان العظميان. كان ناصر على يقين بوجوب التخلي عن أسطورة الانتقام العسكري التي كانت الدول العربية على كل حال غير قادرة على إتمامها.

ثم كانت أول خيبة أمل تجرعها الريّس: فعند افتتاح المؤتمر، رفض ثلاثةٌ من أعضائه المشاركة في اجتماع خُصص، من وجهة نظرهم، لتأييد "استسلام الوطن العربي". كان الثلاثة هم أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيسا الجزائر وسوريا، الذين لم يكونوا يرون مخرجاً آخر سوى استئناف العمليات الحربية. وقد قال لي أحد أعضاء الوفد

المصري، متنهداً: "ونحن من استُدرجنا إلى الحرب لإنقاذ سوريا من اعتداء إسرائيلي...!"

أوضح ناصر عندئذٍ إن الوقت يعمل لصالح إسرائيل وإنه يجدر التحرك بسرعة على الأقل لتجنب استعمار الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية التي تعتبرها إسرائيل بمثابة جزء من "وطن الأجداد". وبناءً على ذلك، وجب إعطاء الملك حسين تفويضاً كاملاً للتمكن من استعادة ذلك الإقليم، ربما بفضل المساعي الحميدة لـ "أصدقائه" الأمريكيين، على أن يقوم العاهل الأردني "بدفع الثمن اللازم". مع ذلك، خشية أن يُندد بهم بوصفهم انهزاميين جبناء، تمكن زعماء الدول الآخرون من تبني القرار المسمى بقرار "اللآءات الثلاثة": لا تفاوض مع إسرائيل، ولا صلح ولا اعتراف بالدولة الصهيونية". وقد عَلمتُ أن عبد الناصر والملك حسين قد أصرّا حتى نجحا في أن تُستخدم لفظة "الصلح" بدلاً من لفظة "السلام" التي اختيرت في البداية، ظناً منهما أن ذلك يترك الباب مفتوحاً أمام نهاية محتملة للنزاع دون أن يقود إلى تطبيع رسمي للعلاقات مع إسرائيل. كما نجحا في إلغاء أي تعهد بـ "تحرير فلسطين" بعد أن نجحا في إقناع نظرائهما باتخاذ موقف واضح لصالح تبني حلٍ سياسي. هكذا تم استبعاد اللجوء إلى القوة من القرار الذي تبنته "القمة" العربية بالخرطوم.

لم تسترع تلك الجوانب الإيجابية نسبياً؛ وشديدة الغموض للوهلة الأولى، انتباه إسرائيل ومعظم وسائل الإعلام الدولية، التي لم تستوعب إلى يومنا هذا سوى "اللاءات" الثلاثة التي تضمنها القرار. كما لم ينتبهوا أيضاً إلى مواطن الافتقار إلى الترابط داخل النص الذي أعدته جماعة منقسمة واضحة الحيرة. رغم ذلك، نما إلى علم الصحفيين الذين يحظون مثلي داخل الكواليس بسماع ما يبوح به المشاركون في المؤتمر أن عبد الناصر والملك حسين كانا مستاءين بشدة من نتيجة الاجتماع. لذا اتفقا سراً على تسوية النزاع بالحصول على استعادة الأراضي المحتلة، بدون أن يأخذا في الاعتبار قرار القمة العربية. وقد نصح الرئيسُ المصري العاهلَ الأردني بالتباحث مع الرئيس جونسون ومع محادثيه المعتادين في إسرائيل للحصول على حل وسط مُرضٍ، حتى لو أبرم سلاماً منفرداً. وكان عبد الناصر يرجو بذلك فتح ثغرة يمكن له أن يندس عبرها بدوره. وعلى سبيل إبداء الانفتاح، شن الملك حسين في الحال حملةً ضد الفدائيين الفلسطينيين، واصفاً اعتداءتهم على إسرائيل بـ "الجرائم".

وعودةً إلى باريس، كان لي، على غير رغبةٍ مني، أن أكون شاهداً على ذلك التفاهم السري.

فبعد أسابيع قليلة بعد انتهاء المؤتمر، طلب مني السفير عبدالله صلاح سفير الأردن لدى فرنسا، ذو الأصول الفلسطينية المتمتع بثقة الملك حسين الكاملة، أن أوصل رسالة إلى سفير إسرائيل يخبره فيها أن المملكة على استعداد لإبرام سلام منفرد لو أعادت إليها الدولة العبرية الضفة الغربية، متضمنةً المنطقة العربية في القدس. وقد أوضحت الرسالة أن الملك قد يبدي تسامحاً فيما يتعلق بترسيم الحدود لكنه بوصفه سليلاً للرسول لا يمكنه التفريط في الأماكن المقدسة الإسلامية الموجودة في القدس الشرقية. وبعد بضعة أيام، وافاني الدبلوماسي الإسرائيلي برد حكومته: لا مجال لإعادة القدس الشرقية "التي تعد جزءً أصيلاً ولا يتجزأ من عاصمة الدولة اليهودية".

وقد قام سراً حوارٌ يدعو للسخرية بين الملك حسين وأبا إيبان، وزير الخارجية الإسرائيلي. كان فيه هذا الأخير غير قادرٍ على إخبار الملك بالحدود التي ترغب إسرائيل في امتلاكها، لما يسببه هذا الموضوع من انقسام داخل حكومة القدس- وهي ائتلاف عناصر من أقصى اليمين المتطرف وحتى اليسار المنتمي لحزب العمل. فقدم له الملك حسين اقتراحاً مغرياً: سيتعهد بتوطين كافة اللاجئين الفلسطينيين من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ (حوالي مليون) لو استعاد الأراضي الأردنية المحتلة. كما قبل بأن تبقى القدس موحدةً لو تضمنت بلديتين، إحداهما يهودية والثانية تحت سيادة عربية. لكن إيبان رفض ذلك الاقتراح على الفور. وظل ثابتاً على رفضه حين أكد له الملك أن مشروعه قد نال تأييداً مسبقاً من عبد الناصر. وإذ انفصم الرئيس المصري والعاهل الأردني عن عروة التضامن العربي، فقد انضما بعد ثلاثة أشهر إلى القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن. وهو القرار الذي يكرس الاعتراف عملياً بدولة إسرائيل (ضامناً لها حدوداً "آمنة ومعترف بها") والذي يتغاضى عن المشكلة الأساسية بوصفه الفلسطينيين "لاجئين" لا شعباً ذا حقوق وطنية، رغم تأكيد قرارات الأمم المتحدة السابقة على ذلك أكثر من مرة. وقد رفضت سوريا التصديق على تلك "الخيانة".

بانضمامه إلى القرار ٢٤٢، كان زعيم الثورة المصرية يجُبُّ مهانات كان قد تعرض لها أثناء مؤتمر الخرطوم، حيث اضطُر للرضوخ لمتطلبات نظرائه، حتى أولئك الذين كان يعتبرهم قبل زمن قصير بمثابة "رجعيين"، و"عملاء للإمبريالية". وفوق ذلك، كان كمن يقرّ بذنبه جهاراً وهو يعد الملك فيصل عاهل السعودية بسحب قواته من اليمن، وبوضع حدّ للاضطراب في

بلدان الخليج الغنية بالنفط، وبتقبل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدول النفطية وحُماتها الأنجلوساكسونيين، وبالاعتراف بأنه أخطأ حين اتهم الولايات المتحدة وبريطانيا بالضلوع في الحرب لصالح إسرائيل. هكذا انضم لاقتراح إزالة الحظر على النفط الذي استهدف القوتين الغربيتين، وتخلى أيضاً عن اقتراح سحب الأرصدة العربية من البنوك الإنجليزية والأمريكية. باختصار تخلى عن كل صورة من صور الضغط على واشنطن ولندن، كانت تهدف لإجبار إسرائيل على اتخاذ موقفاً أكثر تساهلاً.

لم يكن لدى عبد الناصر في ذلك الوقت خيار آخر سوى الخضوع. فلقد تحالف عليه لتحييده معظم الحكام العرب، ممن أسخطهم الاضطراب الذي كان يثيره في المنطقة، مهدداً بذلك أنظمتهم، بل إن بعضهم قد احتفل بهزيمته باحتساء الشامبانيا، وكانوا جميعاً يتمنون له السقوط، ولم يكونوا ينوون مساعدته للتخلص من العبء الذي مثلته عواقب الحرب، التي كانت وخيمة للغاية. كانت الميزانية العامة في مصر في أسوأ أحوالها، نظراً لخسارة عوائد قناة السويس، المغلقة أمام الملاحة الدولية، وكذا عوائد السياحة التي شهدت تراجعاً كاملاً، وأخيراً عوائد حقول البترول في سيناء التي باتت منذئذٍ بين أيدي الإسرائيليين. وتضافرت الأزمة المالية والاقتصادية، وانخفاض القدرة الشرائية، والمطالب الاجتماعية، وغضب شعب يشعر بالمهانة، لكي تقضّ استقرار الريس. ولقد ابتهجت الأنظمة المحافظة بذلك أعظم ابتهاج: فقد أحرزوا نصراً نهائياً على الدول والتيارات العربية التقدمية.

ذهب العديد من المراقبين في ذلك الوقت إلى أن النظام الناصري كان يحتضر. أما عبد الناصر، الذي تحلى ببصيرة أعمق، فافتتح الاجتماع الأول لمجلس الوزراء، في ١٩ يونيو، قائلاً، بصوت لا يكاد يُسمع: "إن نظاماً قد رحل، ونظامٌ آخر قد ولد اليوم". لكنه لم يذكر تحديداً أن شهادة الوفاة كُتبت في ٥ يونيو ١٩٦٧. في ذلك اليوم، سقطت في أوحال العار جميع القوى القومية اليسارية، الناصريون، والبعثيون، والاشتراكيون والشيوعيون، الذين اعتُبروا مسؤولين عن الهزيمة العسكرية وعن إفلاس نظام سياسي. خلّف اختفاء تلك التيارات العلمانية من على الساحة السياسية ثقباً فاغراً سرعان ما اندّس عبره الإسلام السياسي. وقد لفت انتباهي منظراً غير مألوف: إذ بلغ ارتياد المساجد أبعاداً جعلت المصلين الذين صارت لا تستوعبهم المساجد يؤدون صلواتهم على الأرصفة وفي الشوارع المتصلة بها، فيسجدون على

بُسُطٍ صغيرة صُفت الواحدة لصق الأخرى على مرمى البصر، فيما يمثل عائقاً أمام حركة السيارات والمشاة.

كانت الظاهرة طبيعية تماماً: فالدين هو ملاذ الناس في الشدة وهو الذي يهبهم أسباب الأمل. وأخذ شعار "الإسلام هو الحل"، الذي رفعه الإسلاميون لاحقاً، يكتسب مصداقية متزايدة، لغياب بديل أفضل. بل إن محدثيَّ المسلمين كانوا يعزون النصر الإسرائيلي إلى ارتباط اليهود بتعاليمهم الدينية، وإلى إيمانهم بكتبهم المقدسة التي تشرعن وجود دولتهم في فلسطين. أما المسلمون، فقد هُزموا، وفقاً لهم، لأنهم ابتعدوا عن دينهم باعتناقهم ايديولوجيات تنحو إلى العلمانية، كالناصرية، والبعثية، والاشتراكية، والشيوعية.

لم يكن عبد الناصر آخر من تبين التغيرات الحادثة داخل المجتمع. وفيما مثل مفاجأة للجميع، أفرج عن ألفٍ من الإخوان المسلمين، الذين قُبض عليهم قبل عامين بتهمة التآمر بغرض الثأر لإعدام أستاذهم سيد قطب، مُنظِّر الفكر الجهادي، في الوقت نفسه، بدأ ناصر حواراً مع قادتهم في الخارج بهدف تحقيق "الوحدة الوطنية". ولما كان نشاط الحزب الناصري الأوحد قد خفت، باتت جماعة الإخوان المسلمين هي القوة السياسية الوحيدة المالكة لبنية منظمة ونشطة. كما تلقت الإذاعة والتلفزيون الأمر ببث آيات من القرآن بانتظام، وبإعطاء الكلمة قدر الإمكان للواعظين المحافظين. وتدفقت أموال سعودية إلى وادي النيل، فمولت المساجد، ومدارس تحفيظ القرآن، والمؤسسات الإسلامية، لتساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين حاضنة الإرهاب. كما كان لبلدان أخرى في المنطقة حظٌ في العطية الوهابية أيضاً. ليتغير بذلك وجه العالم العربي إلى الأبد.

كما غيّر هذا الانقلاب من ميزان القوى بين الشرق والغرب لصالح الولايات المتحدة وحدها، على حدِّ ما تنبأ الجنرال ديجول منذ بدايات الأزمة في مايو ١٩٦٧. فبفضل هزيمة الأنظمة المعادية للإمبريالية، حظيت أمريكا بتأثير غير مسبوق في الشرق الأوسط، فيما يُعدّ تمهيداً للهيمنة التي ستمارسها طوال عقود. أما الاتحاد السوفييتي، الذي فقد اعتباره بسبب هزيمة حلفائه وبسبب سلبيته أثناء حرب يونيو، فقد ضاعت هيبته تدريجياً لا في الدول العربية فحسب، وإنما أيضاً في سائر دول عدم الانحياز. وبعد الحرب بخمسة أعوام، سيقوم خليفة عبد الناصر، الرئيس السادات، بطرد جميع الخبراء العسكريين والفنيين، والمستشارين

السوفييت بين ليلة وضحاها، ليرتمي بين أحضان الولايات المتحدة.

يحدد بعض المؤرخين تاريخ بدايات "التحالف الاستراتيجي" الإسرائيلي الأمريكي بغداة حرب يونيو ١٩٦٧. فقد أدركت واشنطن فائدة أن يكون لها شريك متمثل في دولة قوية عسكرياً، ولاؤها للولايات المتحدة كاملٌ بالضرورة نظراً لتبعيتها العسكرية، والمالية، والاقتصادية والسياسية. من المؤكد أن للولايات المتحدة حلفاءَ آخرين في المنطقة، لكن ليس من بينهم من يحظى بثقتها الكافية نظراً لمشاعر العداء لأمريكا المتفشية بين العرب، ولضعف حكوماتهم. بينما إسرائيل هي إحدى دول العالم النادرة التي تعدّ فيها الغالبيةُ العظمى للمواطنين على اختلاف مشاربهم مواليةً موالاة دائمة للقوة العظمى الكائنة فيما وراء الاطلنطي، فهي الدولة الوحيدة التي لا تجمّع فيها المظاهرات المعادية لواشنطن، التي تكون ضئيلة دائماً، سوى متطرفين يمينيين. وفوق كل اعتبار، بوسع الدولة العبرية، الواقعة في منطقة استراتيجية غنية بالنفط، أن تلعب دور الشرطي لحماية المصالح الأمريكية. وسيبرهن المستقبل على صحة ما ذهب إليه خبراء الاستراتيجية الأمريكيون: إذ ستستمر إسرائيل أكثر من أي وقت مضى في إسداء الخدمات لأمريكا. ولئن كانت وزارة الخارجية الأمريكية حريصة عادةً على مراعاة جانب العالم العربي، لاسيما الدول النفطية منه، فقد اتخذ البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية (.C.I.A) موقفاً مناقضاً بالاستفادة مما تتمتع به إسرائيل من قدرات متعددة الصور، ومن فاعلية أجهزتها المخابراتية في مجال التجسس. إذ تقدم تلك الأجهزة، النافذة بقوة داخل البلدان العربية، معلومات ثمينة للأمريكيين. وفي الواقع، تمتد شبكات الدولة العبرية فيما وراء الشرق الأوسط بكثير، وبخاصة في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية، وفي البلدان ذات التبعية السوفييتية. وستكون لتلك الأجهزة فائدة كبرى بالنسبة للولايات المتحدة وبخاصة في فترة الحرب الباردة. كما ستقبل إسرائيل بأن تحل محل حليفتها الأمريكية لتأييد نُظم ديكتاتورية مناهضة للشيوعية، لاسيما في أمريكا اللاتينية، حين تكون واشنطن غير راغبة في المخاطرة بالتعامل معها. كما ستزود الدولة العبرية أمريكا بالمعدات الحربية، وبالمستشارين العسكريين، وبخبراء أمنيين، وهي المجالات التي تشهد لها بالتميز.

وكان قد راق لواشنطن، بين أمور أخرى، ما كان من تأييد الدولة العبرية لحلف بغداد، وهو الحلف المناهض للاتحاد السوفييتي الذي اقترحته في الخمسينيات بريطانيا على بلدان

الشرق الأوسط، ذلك المشروع الذي اعتُبر "إمبريالياً" من قبل جميع الحركاتَ القومية العربية وعلى رأسها الناصريون. وتحت أعين أمريكا القريرة الراضية، تعاونت إسرائيل سراً مع المتمردين الأكراد الانفصاليين في العراق بدءً من الستينيات، لتضعف بذلك نظام بغداد "المعادي"، بمثل ما تعاونت مع رجال المقاومة المسيحيين في جنوب السودان في كفاحهم ضد حكومة الخرطوم القومية العربية الإسلامية. كما كانت المساعدة متعددة الصور التي قدمتها الدولة العبرية للقبائل الملكية في اليمن منذ عام ١٩٦٢ تخدم أيضاً مصالح الولايات المتحدة والسعودية، المعاديتين للنظام الجمهوري المؤيد لمصر الذي أُقر في صنعاء.

وقد كان للنصر الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ نتيجة أخرى تستحق الذكر: وهي وعي الكثير من يهود الشتات بهوتيهم اليهودية فضلاً عن عزمهم الدفاع عن الدولة العبرية أياً كانت سياستها. فقد كان للفزع الناجم عن الدعاية القائلة بقرب وقوع إبادة جماعية جديدة عميق الأثر في النفوس، ولم يخفف النصر الساطع الذي أحرزته الدولة العبرية من حدَّة ذلك الهاجس النفسي.

وسيمثل التقدم الذي ستحرزه الصهيونية بين اليهود الأمريكيين، الطائفة الأكبر عدداً والأكثر قوةً في الشتات، فضلاً عن تنامي نفوذ اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة، أسباباً إضافية للساسة الأمريكيين لكي يوالوا دولة إسرائيل بصورة غير مشروطة في معظم الأحيان. ومن جانبه، كان الرئيس جونسون يرجو بشدة كسب تأييد الجماعة اليهودية، التي كانت حتى ذلك الوقت رافضة، لمواصلة الحرب في فيتنام.

وبفضل المساعدة المتعددة الصور من جانب الولايات المتحدة؛ مالياً وعسكرياً وسياسياً، لم تلبث إسرائيل أن وصلت إلى مرتبة القوة الأولى في المنطقة. وكثيراً ما وصف التحالف الإسرائيلي الأمريكي المتميز بـ "الزواج الكاثوليكي" الذي التزم به جميع خلفاء الرئيس جونسون تقريباً. وبعد أن أعطى سيد البيت الأبيض، بعد تردد طويل، الضوءَ الأخضر للدولة اليهودية لشن "الحرب الوقائية"، استخدم الفيتو أمام مجلس الأمن في كل مشروع قرار يدين مبادءة القدس للحرب- حتى لو حمل نصَّه ظروفاً مخففة- لكونه يرى في ذلك فعل مقاومة مشروعة. كما أخَّر قدر المستطاع إقرار وقف إطلاق النار ليسمح لجيوش الجنرال ديان بالانتهاء من احتلال الأراضي العربية. أما عن الاستيطان في تلك الأراضي، فلم

يعارض عملياً رغبة الدولة العبرية، أياً كانت أوجه خرقها للقانون الدولي. تلك ستكون السياسة التي اتبعتها منذئذٍ جميع الإدارات الأمريكية، الجمهورية منها أو الديموقراطية.

ستحترم تلك الإدارات المتعاقبة؛ بخاصة قرار الرئيس جونسون، التغاضي للأبد عن التسلح النووي الإسرائيلي. وكانت واشنطن قد جهلت لفترة طويلة بأمر تعاون القدس وباريس منذ النصف الثاني من عقد الخمسينيات بهدف خلق قوة فتك نووية على موقع شاسع تحت الأرض في بلدة ديمونة. لكن رفض الدولة العبرية المتعنت للانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية قد دفع واشنطن لإجراء تحقيقات سرّية في غالبها، لم تفضِ إلى نتائج مؤكدة. وبعد حرب يونيو ١٩٦٧، رغم حصول سيد البيت الأبيض على ما أكد شكوكه، فقد أمر الأجهزة المعنية؛ بما في ذلك وكالة المخابرات المركزية، بالكف عن إجراء أي تحقيقات، وبالتوقف عن تقديم أي تقارير حول تطورات المشروع الإسرائيلي. وبعد ذلك بعدة أعوام، شجع هنري كيسنجر الرئيس نيكسون على اتباع النهج نفسه موضحاً أن حيازة إسرائيل لقدرة نووية قد يكون مفيداً لأمريكا. وبدءً من ١٩٦٧، بدأت الدولة العبرية في إنتاج منتظم للأسلحة الذرية والصواريخ اللازمة لاستخدمها.

في الفترة نفسها، وافق الرئيس جونسون على بيع طائرات F4 مجهزة لهذا الغرض. وقد كان على علم، في حقيقة الأمر، أن العديد من الأهداف التي اختارتها القيادة الإسرائيلية العليا تقع داخل الأراضي السوفييتية.

وقد أوشك "حادث" خطير أن يشكك جدياً في التقارب الإسرائيلي الأمريكي. ففي ٨ يونيو ١٩٦٧، في اليوم الرابع من الحرب، هاجمت قاذفاتُ قنابل وزوارقُ ناسفةٌ إسرائيليةٌ أكثر من مرة سفينةً أمريكية كانت تبحر بمحاذاة سواحل سيناء، وأحرقتها بإغراقها بوابل من النابالم. وقد سبقت الهجومَ دورياتُ استطلاع جوية وبحرية استغرقت ست ساعات. فهل من الممكن ألا يكون العسكريون الإسرائيليون قد لاحظوا وجود العلم الكبير ذي النجوم الخاص بالولايات المتحدة الذي كان يحلق خفاقاً ملء الأبصار أعلى السفينة؟ لم تكن سفينة التجسس "يو إس ليبرتي"، المزودة بأحدث أجهزة التنصت، تمتلك أسباب الدفاع عن نفسها. هكذا لقي أربعة وثلاثون بحاراً مصرعهم، من بينهم ضباط كبار وفنيون، فيما جُرح ١٧١ آخرون. وقد ذكرت الحكومة الإسرائيلية على الفور أن الأمر كله ما هو إلا "خطأ"، مقدمةً اعتذارها وتعازيها.

وفق شهادات متوافقة، أنكر ذلك صراحةً كلٌ من الرئيس جونسون، ومدير المخابرات المركزية، ووزير الخارجية، وكبار المسؤولين في البنتاجون. فقد ارتابوا في أن الإسرائيليين أرادوا حماية بعضٍ من أسرارهم، من بينها قدرتهم على إنتاج أسلحة نووية، ومن بينها عاجلاً استعداداتهم لاحتلال الجولان بسوريا في اليوم التالي رغم بدء سريان وقف إطلاق النار، بل وقتل بضع مئات من الأسرى المصريين والفلسطينيين في بلدة العريش، التي كانت السفينة "ليبرتي" تبحر على مقربة منها. ووفق ما جاء به تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A.)، كان الجنرال ديان شخصياً من اتخذ قرار إغراق سفينة "يو إس ليبرتي"، رغم معارضة جنرال آخر والقائد الأعلى للبحرية الإسرائيلية، فمن دون استشارة الوزير المختص، اتخذ هذا الأخير مبادرةً بإنهاء العدوان على الجنود المصريين، بعد التقاط محادثات تحيط إسرائيل بالشبهات ما بين قائد السفينة ورؤسائه في واشنطن. وكان وثائقي بثه التلفزيون الإسرائيلي الرسمي حول هذا الموضوع عام ٢٠٠٧، اعترف فيه عسكريون سابقون ضمناً بإعدام المئات من الجنود المصريين، قد أثار غضب القاهرة وأطلق حملة عاتية معادية لإسرائيل كادت أن تعصف بالعلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ورغم قناعاته الخاصة، أقر الرئيس جونسون، بالاتفاق مع البنتاجون، بالأطروحة الإسرائيلية التي يمثل الهجوم على السفينة "يو إس ليبرتي" وفقاً لها "حادثاً مأساوياً". لكن يبقى أن القضية ماتزال محاطة بالغموض إلى يومنا هذا، فوفقاً لبعض الشهادات، قام البنتاجون بتدمير وثائق قد تدين الجنرال ديان، الذي كان يتعين مراعاة جانبه نظراً للشعبية الجارفة التي كان يتمتع بها في إسرائيل وفي العالم. من جهة أخرى، ما تزال السلطات الأمريكية ترفض إلى يومنا هذا الإفراج عن بعض الوثائق، وهو ما يعدّ قراراً غير اعتيادي حين يتعلق الأمر بحدث يعود لأكثر من أربعين سنة. وهو ما يُظهر مبلغ حرص واشنطن إلى الآن على ألا تشوه صورة حليفتها الأثيرة، وعلى ألا تهز، في الوقت نفسه، اعتبار المسؤولين الأمريكيين في تلك الفترة.

وقد تجرأ بعض المؤرخين وأساتذة العلوم السياسية الأمريكيون، المنتمون للنظام القائم، على أن يرصدوا، في بداية القرن الحالي، الخسائر الفادحة التي تتكبدها الولايات المتحدة من جراء تحالف اعتبروه "منافياً للطبيعة". وإذ أوضحوا مبدئياً أن مصالح أي دولتين ما كان لها

أن تتطابق أبداً، أخذوا يسجلون التضحيات التي قدمتها أمريكا هباءً بتأييدها غير المشروط لإسرائيل. ورغم ما كان يتمتع به هؤلاء الباحثين من قامةٍ عالية وسمعةٍ مشرفة، جرَّت عليهم كتاباتهم القذف والشتم، ولم تكن معاداة السامية بأدنى التهم التي قُذفوا بها. إذ كانوا قد خرقوا أحد المحرمات، ألا وهي القاعدة التي تفرض عدم انتقاد العلاقات الوثيقة بين واشنطن والقدس. أما اعتراض اليسار المستقل، الذي تم التعبير عنه على المواقع الالكترونية، فتم تجاهله ببساطة شديدة.

وعلى النقيض، تمتع نظراؤهم في إسرائيل بحرية أكبر في تسجيل الأضرار التي يُلحقها التحالف الأمريكي بالدولة العبرية. ونظراً لتواصلهم التام مع وسائل الإعلام، أكد أساتذة جامعيون، وصحفيون، ومسؤولون سياسيون أن أولئك الذين يزعمون أنهم "أصدقاء لإسرائيل" فيما وراء الأطلسي (وفي غيره) ليسوا في الحقيقة أصدقاءً للشعب الإسرائيلي. وقد أوضحوا أن هؤلاء إذ يؤيدون كافة انحرافات سياسة الدولة الصهيونية، إنما يزيدون من عمق الهوة التي تفصلها عن العالم العربي ويضعون بذلك العوائق التي يتعذر اجتيازها أمام سلام شامل وحقيقي. كما اتهموا أيضاً المؤسسات الرسمية اليهودية في الشتات بالانحياز في غالبيتها للمواقف المتطرفة الخاصة باليمين الإسرائيلي، وهو ما يضيّق الخناق على عمل الحكومات المعتدلة كحكومة إسحق رابين بعد توقيع اتفاقات أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣.

في إسرائيل، أثار احتلال الضفة الغربية، وبخاصةٍ القدس الشرقية بما فيها من أماكن مقدسة، حماسة جارفة لدى السكان اليهود، سواءً العلمانيين أو المتدينين الممارسين للعبادات. فبالنسبة لكثير من المؤمنين، يعدّ نصر يونيو ١٩٦٧ بمثابة "معجزة"، وتعدّ إعادة تأسيس مملكة سليمان ذات طبيعة إلهية، تمهد لعودة المسيح. ولقد قدم البلد للعالم مشاهد لا تُنسى: فها هم الجنرالات والساسة من جميع الأطياف، وحوالي ٢٥٠٠٠٠ مواطن، منهم عشرات الآلاف من الجنود مازالوا بالزي العسكري، ها هم يهرعون إلى حائط المبكى، ليخشعوا أمام ذلك الأثر الباقي، في اعتقادهم، من أطلال المعبد الذي بناه سليمان؛ كان الكثيرون يبكون تأثراً، ويصلون، ويدسون قصاصات ورقية صغيرة داخل شقوق الحائط، كتبوا فيها أمنياتهم. أما الجنرال شلومو جورين، الحاخام الأكبر للقوات المسلحة، فأحاطت به جموع المتدينين المنتشين، فيما احتضن هو لفافة لمخطوطة توراة، وأمسك في يده بوقَ "الشوفار" (قرن كبش)،

وهي آلة موروثة منذ القدم، وفي اليد الأخرى زجاجة نبيذ. بنفخه في البوق كان يعلن بهذه الطريقة أن "تحرير" القدس الشرقية يعادل أهميةً أقدس أعياد الديانة اليهودية، مثل عيد رأس السنة العبرية (غوش هشنه) وعيد الغفران (يوم كيبور). واحتفلت حشود الزائرين بالحدث بغناء النشيد الوطني معاً، نشيد "الأمل" (هاتكيفاه). وفي اليوم نفسه، حث الحاخام الأكبر جورين القيادةَ العسكرية العليا بإلحاح شديد لكي تنسف المسجد الأقصى، ثالث الحرمين الشريفين عند المسلمين بعد حرمي مكة والمدينة، الذي عرج منه النبي محمد إلى السماء. راح الحاخام يصيح: "إما الآن أو أبداً !"، من دون أن يفلح في إقناع القيادة العسكرية العليا.

لكن، في المقابل، تم تدمير ١٣٥ منزلاً بالجرافات لتوسيع فضاءٍ للتجمع أمام الحائط؛ حيث تم طرد المقيمين تحت جنح الليل، باستخدام القوة العسكرية وبدون إشعار مسبق. كما تم تسكين الآلاف من العائلات اليهودية في منازل كانوا قد سكنوها في وقت سابق على حرب ١٩٤٨، أما الفلسطينيين الذين فروا من القدس الغربية في الفترة ذاتها، فلم تتم إعادة تسكينهم أو تعويضهم، وقد تمت مضاعفةُ رقعة القدس الشرقية لاحقاً، لتصل من ٧٠ إلى ١٣٤ كيلومتراً مربعاً، عبر ضم ٢٨ قرية فلسطينية في أعقاب الحرب. وهو ما سيتيح بناء أحياءٍ سكنية خاصة باليهود حصرياً، ليتم بذلك الفصل بين السكان الفلسطينيين وجيرانهم في بقية الضفة الغربية. كما تم حل المجلس البلدي العربي، وعُزِل العمدة المنتخب أيضاً بعد ضم القدس الشرقية عملياً في السابع والعشرين من يونيو، أي بعد أقل من خمسة عشر يوماً من انتهاء الحرب. وبعد توحيدها على هذا النحو، تم إعلان المدينة المقدسة "عاصمةً أبدية" للدولة اليهودية. هكذا نُصبت إحدى العقبات الرئيسة في وجه المصالحة الإسرائيلية العربية من دون أن يبدي المجتمعُ الدولي رد فعل عدا الرفض الأفلاطوني للإقرار بالأمر الواقع، لاسيما عبر قرارات أصدرتها الأمم المتحدة. وسيمنع الفيتو الأمريكي اتخاذ أي عقوبة ملزمة، وهي ممارسة سيُكتب لها الاستمرار.

وقد تصرفت حكومة ليفي أشكول بصورة مغايرة بالنسبة لبقية الضفة الغربية؛ إذ لم يتم ضمها رسمياً لسبب وجيه، هو عدم وجود مجال لاستيعاب أكثر من مليون فلسطيني إضافي داخل الدولة اليهودية. وقد خضع الإقليم المحتل لإدارة الحكومة العسكرية المطلقة التي تصرفت بعنف غير عادي، فأحالت إلى رماد قرى بأكملها ومراكز عمرانية -كتجمع قلقيلية

السكني على سبيل المثال، الذي دُمر بالجرافات والمتفجرات- لأسباب قيل إنها "أمنيّة"، كما رُحِّل أو أجبر على الرحيل أكثر من حوالي ٣٥٠٠٠٠ ساكن. سيتم الدفع بهم إلى شرق الأردن حيث سيلحقون بمئات الآلاف من لاجئي حرب ١٩٤٨. ولم تتخذ الحكومة العسكرية أي إجراء لوقف عمليات السلب والنهب واسعة النطاق التي انساق إليها الجنود، بما في ذلك في المباني الدبلوماسية، المستخدمة كمقار للمنظمات الدولية. ولم يُعاقب الجناة.

دُمرت ثلاثُ قرى، غنية بمزارع الكروم العالي الجودة، على الطريق الواصل بين تل أبيب والقدس، في بلدة اللطرون، بعد يومين فقط من انتهاء الحرب. كما تم إجلاء أربع آلاف شخص باستخدام القوة العسكرية قبل أن تُحول منازلهم إلى رماد. في تحركاتي بسيارات التاكسي الجماعية، كان الإسرائيليون الجالسون إلى جواري ينظرون غير مبالين إذ يمر السهل الفسيح الذي سُوي كل ما كان عليه بالتراب بعد أن كان يأوي القرى الثلاثة، وما أثار دهشتي الكبرى ليس جهلهم بكل تفاصيل تلك الواقعة المأساوية فحسب وإنما أيضاً إنكارهم وقوعها أصلاً. وكان رد فعلهم دوماً هو أنني قد وقعت "ضحيةً للدعاية العربية المضللة".

رغم ذلك، كان **عاموس كينان**، الروائي المعروف والمحرر بصحيفة **"يديعوت أحرونوت"** واسعة الانتشار ، شاهدَ عيان لعملية "التطهير" تلك التي أجرتها إحدى وحدات الجيش الذي كان يخدم فيه. وقد كتب: "كان بين المطرودين عجائز لا يكادون يقدرون على المشي، ورضّعٌ بين أذرع أمهاتهن، وأطفالٌ صغار، كانوا يبكون وهم يطلبون شرب الماء (..) كان بعض اللاجئين يموتون عطشاً وجوعاً، فيما كان البعض الآخر يتمنى الموت ويطلبه." كما نقل كينان أيضاً العديد من الجنود، ممن كانوا يتولون الحراسة، كانوا يبكون كمداً، لعدم قدرتهم على مساعدة اللاجئين، أو كانوا ينفجرون غضباً ضد الأوامر التي يتلقونها، وإن كان انضباطهم قد حتّم عليهم تطبيقها بتأثُّم وكراهة. ووفقاً للمؤرخ توم سيجيف، برر الجنرال ديان تدمير تلك القرى الثلاثة والمعاملة التي لقيها ساكنوها بأن صرح في اجتماع خاص بالضباط قائلاً: "تُعدُّ تلك الأفعال جزءً من الجوانب الكريهة وغير المقبولة التي تضمن نجاح المشروع الصهيوني".

لن تعود إسرائيل أبداً بعد ذلك إلى ما كانت عليه قبل حرب يونيو ١٩٦٧. فبعد أن زادت مساحتها بمقدار ثلاثة أضعاف، ستكون التحولات التي ستشهدها ذات طبيعة سياسية،

واقتصادية، وثقافية، ودينية، وأخلاقية. فبمثل ما هو الحال في العالم العربي، انتشر التطرف الديني داخل البلد. وسيسيطر المستوطنون والحاخامات ومدارسهم التلمودية (يشيفوت) تدريجياً على جزء كبير من الأراضي المحتلة ؛ وسيمثلون مجموعة ضغط قوية نادراً ما ستجرؤ الحكومات المتعاقبة على تحديها. وبعد ذلك بسبعة وثلاثين عاماً، في ٥ مايو ٢٠٠٤، ستسجل افتتاحية صحيفة "هآرتز" ملحوظة تبعث على الألم: "يملي المستوطنون برنامجهم على دولة إسرائيل (..) ولا شيء يقاومهم. فما من حركة برلمانية أو شبه برلمانية قادرة على معادلة ثقلهم."

وكان بإمكان الصحيفة اليومية أن تضيف قائلة إن طبقة العسكريين صارت الدعامة الثانية للدولة ثم باتت لاحقاً حليف لوبي المستوطنين؛ وترجع شعبية الجيش إلى مآثره الحربية وأيضاً لقدرته المفترض ألا حدود لها في الدفاع عن إسرائيل ضد جيرانها الذين أقسموا على خرابها. ظهرت أولى أمارات تلك السلطة الموازية غداة حرب ١٩٦٧ : فقد دخل إلى البرلمان ثمانية أعضاء في القيادة العليا، فيما عُين عشرةٌ آخرون في وظائف رئيسية في الإدارة أو في المنظمات شبه الحكومية. فسيعين الجنرال إسحق رابين، على سبيل المثال، سفيراً لدى واشنطن، وهي الوظيفة الأسمى في السلك الدبلوماسي، قبل أن يحتل مناصب قيادية- شأن العديد من الجنرالات غيره- داخل حكومات اليمين أو اليسار، قبل أن يصل إلى رئاسة مجلس الوزراء. هكذا، استقر عملياً "لوبيان" قويان في قلب السلطة السياسية لم ينقطعا أبداً عن التأثير على السياسة الإسرائيلية، بل عن توجيهها كلياً.

لقد كان المنعطف المتَبع بعد حرب الأيام الستة منعطفاً مهولاً. إذ تدفقت على الأرض المقدسة موجة من النزعة المشيحانية، وأخرى من الصهيونية المتقدة. وازداد انزلاق الرأي العام والحكومات باتجاه اليمين عاماً بعد عام، مما جعل إبرام السلام مع الفلسطينيين مستحيلاً. ومع نهاية عام ١٩٦٩، خسر حزب العمل الأغلبية داخل البرلمان للمرة الأولى منذ إنشاء الدولة، ليشي بذلك ببداية أفول سينتهي إلى زوال. أما حزب مناحيم بيجن، الليكود، الذي ظل بن جوريون يصفه بالحزب "الفاشي"، فأخذ يحرز تقدماً حتى تمكن من زيادة أعضائه بمقدار ثلاثة أضعاف داخل الحكومة التي سترأسها جولدا مائير، "المرأة الحديدية" حتى عام ١٩٧٣.

وراحت صورة إسرائيل تفسد تدريجياً في أعين الرأي العام العالمي. فبعد أن كان يُنظر إليه

قبل الحرب كدولة صغيرة مهددة بالتدمير من قِبل "جالوت" عربي متعطش للدماء، باتت تتمتع بقامة قوة عسكرية لا تُقهر، قوة محتلة تقمع شعباً يتطلع إلى عيشة سوية في دولة كان ينبغي أن تكون دولته. أما الإسرائيليون، الذين يُستبعد أن يروا أنفسهم بهذه الصورة، فانتهى بهم الأمر إلى الاعتقاد في أن العالم بأسره صار ضدهم، كما تشهد على ذلك عمليات التصويت المتوالية في الجمعية العامة بالأمم المتحدة، التي يُظهر جميعُ أعضائها تقريباً عداءً لسياسة الدولة الصهيونية.

غداة اتخاذ القرار رقم ٢٤٢، كان شيءٌ من التفاؤل يسود في الأوساط الدبلوماسية في مصر فيما يتعلق بقرب التوصل إلى اتفاقٍ، إن لم يكن اتفاق سلام، فعلى الأقل اتفاق تعايش بين إسرائيل وجيرانها. وفي التحقيق الذي كنتُ أجريه وقتها، بين كل الشخصيات البارزة التي سألتها بانتظام في القاهرة، شخص واحد فقط هو الذي أصاب الرؤية: يفجيني بريماكوف، مراسل صحيفة الـ "برافدا"، التي كانت تقوم في أعين الصحفيين مقام الممثل شبه الرسمي للسفارة السوفيتية. وكان هذا الرجل، الذي ستؤول إليه رئاسة الحكومة الروسية في عهد يلتسين، قد قال لي حرفياً: "سأكون مندهشاً للغاية لو أعادت إسرائيل الضفة الغربية في الأعوام الثلاثين المقبلة. " هكذا لم يخطئ إلا في تقدير المدة القصوى للاحتلال.

الفصل السابع

الاحتلال "الليبرالي"...!!

لماذا وافق الجنرال موشي ديّان أن يستقبلني؟ ذلك هو السؤال الذي حيرني وأنا ذاهب للقاء وزير الدفاع بعد مرور عام واحد على حرب الأيام الستة. فور وصولي إلى تل أبيب، كان قد استدعاني إلى وزارة الخارجية مدير الشؤون الأوروبية، جرشون أفنر، الذي أبلغني بجفاء أن وجودي لم يعد مرغوباً فيه بإسرائيل. فقد اعتُبرت مقالاتي عن حرب ٦٧ صادمة- تلك التي شككتُ عبرها في طبيعة تلك الحرب "الوقائية". وقد ذكر أن كبار المسؤولين في وزارته كانوا منقسمين حول العقوبة التي ستُوقّع عليّ. كان الراغبون في منعي من دخول إسرائيل أقليةً (خشيةَ أن يعتدي عليّ "مجنون") في مواجهة من اقترحوا مقاطعتي، بإدراجي على القائمة السوداء التي تحظر على الوزراء وكبار الموظفين استقبالي. أردف أفنر قائلاً: "هكذا لن تكون بعد الآن صحافياً موضوعياً في أعين قرائك لأنك لن تملك الوصول إلا للمسؤولين العرب". وقد أعربتُ له عن تعجبي إذ تبين لي أن بلداً ديمقراطياً يستبيح معاقبة صحفي على جريمة رأي. فأجابني بنبرة قاسية: "لستَ أي صحفي"، مضيفاً : "لا تنسى أنك يهودي." وهو ما يعدُّ "خيانة" يُفاقم من خطورتها كونُ هذا اليهودي يكتب في الصحيفة الأكثر تأثيراً في فرنسا، والمعترف بها عالمياً نظراً لجدية معلوماتها. أما أقصى تنازل، فهو أن جرشون أفنر هذا نفسه قد منحني في اليوم التالي المقابلة الصحفية الوحيدة المسموح لي بها. غير أن لغته الجامدة الجاهزة كانت لتغيظ أقل الصحفيين مطالباً، لكن هل كان بوسعه أن يأتي بخير من ذلك بالنظر إلى الانقسامات داخل الحكومة؟

كان الجنرال ديان، الذي وطدّ علاقاته بوسائل الإعلام ببراعة، والذي لم يكن يشاطر الحكومة رأيها على ما يبدو، قد وجد وسيلة للاحتيال على الأوامر التي استهدفتني. فمن

ناحية، استقبلني في مسكنه الخاص لا في مكتبه، ومن ناحية أخرى، اقترح عليَّ أن يكون حديثنا حديثاً مرسلاً بدلاً من حوار صحفي يتم طبقاً للأصول الواجبة ويضطرني لذكر الكلام على لسانه. وكان هذا الاتفاق يلائمني تماماً فقد كنتُ أعلم أن ديان، منذ أن ترأس وزارة الدفاع كان يتلقى مقابلاً ضخماً - وأحيانا ضخماً جداً- لقاء الأحاديث التي يدلي بها للصحفيين الأجانب، لاسيما لشبكات التلفزيون الأمريكية. وكان يعلم على الأرجح أن صحيفة "لوموند" سترفض في جميع الأحوال أن تُأجُرَه.

اكتشفتُ في ذلك اليوم رجلاً يختلف تماماً عن ذاك الذي حاورتُه قبل أربعة أعوام مضت. كان يُشهر كالعادة "شعاره" الخاص، ألا وهو العُصابة السوداء على عينه اليسرى، وكان يرتدي ملابسه بنفس الطريقة، بنطلوناً كاكي اللون، وقميصاً مفتوح الياقة، وصندلاً في قدميه، لكن مزاج وكلمات الرجل الذي احرز نصر حرب ٦٧ كانت قد تبدلت كلياً. في ١٩٦٥، كان يشكو خيبة أمله في كل شيء، في الكنيست، حيث السجالات الدائرة تصيبه بأقصى درجات الملل، وفي حزب العمل الذي تركه ليلتحق بحزب "رافي". ولم يكن التنظيم المنشق الذي أسسه بن جوريون، بالنسبة له سوى "قارب نجاة"، ولم يكن يتنبأ له إلا بمستقبل هزيل. كما لم يكن فخوراً بالنصر الذي أحرزه في ٥٦ أثناء العدوان الثلاثي، مقدراً أن ذلك النصر لم يكن باهراً بمثل ما يظن الإسرائيليون. فقد وقعت اختلالات وظيفية خطيرة كبَّدت جيشه خسائر فادحة وعبثية. وأضاف أن الخطأ الرئيسي الذي ارتُكب كان التحالف المبرم مع باريس ولندن على حساب مصالح إسرائيل، إذ أن القوتين الغربيتين كانتا ترميان، على عكس القدس، إلى أهداف واهية تماماً، مثل إسقاط النظام الناصري وإبطال تأميم شركة قناة السويس. وبصفته رئيساً لأركان الحرب، استهدفت استراتيجيتُه احتلال سيناء فحسب، من أجل منع تسلل المخربين إلى داخل بلاده وتأمين الملاحة في مضيق العقبة. وإذ أخطُ الآن هذه السطور، أعود إلى الملاحظات التي كنتُ قد دونتُها أثناء ذلك اللقاء في ١٩٦٥، فيتكشف لي أن ديان كان قد تنبأ - قبل وقوع حرب الأيام الستة بعامين- بأن إسرائيل ستشن هجوماً عاماً على مصر لو عادت إلى فرض الحصار.

أثناء زيارتي في ١٩٦٩، بدا موشي ديان مسترخياً وهو يبدأ باصطحابي في جولة بكافة أرجاء منزله، على سبيل الترحيب بي. كانت ثمة أجواء مَرضية تشيع في فيلاته الكائنة في

ضاحية تساحالا السكنية الواقعة على مسافة عشرة كيلومترات من تل أبيب، والمخصصة لسكنى كبار الضباط. تبدى لي المكان أشبه بمستودع مكتظ على نحو فوضوي بالتحف الأثرية من كل شكل ولون: توابيت حجرية، وشواهد قبور، ونُصب تذكارية، وأجزاء من تماثيل، وفخاريات متهالكة. كانت أشجار السرو والأزهار المزروعة هناك لا تكاد تُرى. فقد كان الوزير يهوى جمع الغنائم الناتجة عن عمليات تنقيب تتم تحت إدارته، تقوم بها في أغلب الأحيان وحدات من الجيش. وهو ما يثبت اعتبار الخبراء له كأحد أكبر تجار الآثار في العالم. كما تتهمه مطبوعات متمردة باختلاس ثروات قومية، وبنهب متاحف البلاد من المنبع. أما الصحافة الواسعة الانتشار، فكانت إما تسكت أو تدافع عنه فيما هو يلزم صمتاً مشوباً بالتعالي.

وقد قادت "هاعولام هزيه"، مجلة الكاتب يوري أفنيري، حملة ضد جشع وزير الدفاع (فهو يعدُّ أحد المليونيرات القلائل في البلاد)، وضد نزواته الغرامية حتى أنها كشفت عن تفاصيل خياناته الزوجية. وكانت المجلة الأسبوعية تظن أنها بذلك ستثير فضيحة بكشفها تحت مانشيتات عريضة أن موشي ديان اعتاد مغادرة اجتماعات مجلس الوزراء على متن طائرة مروحية ليطير من القدس إلى تل أبيب ليلحق بواحدة من عشيقاته الكُثر، قبل أن يعود بنفس الوسيلة إلى الاجتماع المستمر. كانت ابنته "يائيل" وابنه "عاصي"، اللذان عرفتهما شخصياً، يعلقان على تصرفات أبيهما بكلمات قاسية بعض الشيء. أما الإسرائيليون، رغم ما عُرف عن تزمتهم، فقد زاد إعجابهم بـ "بطلهم القومي" بقدر ما اكتشفوا فيه ذلك الدون جوان الساحر، وهو ما عُد سبباً إضافياً لأن يُفتنوا به افتتاناً حقيقياً، كما تؤكد العديد من استطلاعات الرأي. كان يدين بشعبيته أولاً لمآثره العسكرية، لاستيلائه على الأراضي المحتلة ثم إدارته لها، بعد أن صار الحاكم العسكري عليها. حدثني موشي ديان مطولاً عن الإجراءات التي اتخذها، غالباً ضد رغبة زملائه في الحكومة، لكي يجعل الاحتلال "ليبرالياً، وإنسانياً ، وكريماً." ولما كانت تلك العبارة قد ترددت في جزء كبير من وسائل الإعلام الدولية، فقد قدّرتُ أن التحقيق الذي سأجريه سيتناول تحديداً ذلك الرأي الذي كان يبدو لي محل شك.

بدايةً، أخذتنى مفاجأةٌ سارة بإشارات الجنرال ديان المتكررة إلى "الشعب الفلسطيني"،

وهما لفظتان محرمتان بالنسبة لغالبية الإسرائيليين الذين يشيرون إلى السكان الأصليين بوصفهم "عرباً"، ولمزيد من الدقة، "عرب أرض إسرائيل". إذ أن الإشارة إلى وطن أجداد الشعب اليهودي ليست إشارة بريئة، فهي تحمل ثلاث رسائل ضمنية: أن السكان الأصليين ينحدرون من "مكان آخر"، لكونهم جزءاً من الأمة العربية، وأنهم إذن لا يملكون أي حقوق ملكية على الأرض المقدسة، وأنه ينبغي بالتالي استيعاب لاجئي حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ داخل الدول العربية "الشقيقة". وقد كان ذلك المنطق متناقضاً بقدر ما كان مضحكاً: فقد كانت "الوحدة العربية" المزعومة من قبل القادة الإسرائيليين تفوق بكثير تلك التي آمن بها عبد الناصر الذي كانت أوهامه قد تبددت في مطلع الستينيات بشأن ترابط العالم العربي. وهو ما لم يمنع جولدا مائير، التي ترأست الحكومة ما بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٤، من أن تكرر مراراً قائلة: "الفلسطينيون غير موجودين وهم لم يوُجدوا قط"، وهي عبارة مقتضبة اعتمدها كافة معتنقي فكرة إلحاق المزيد من الأراضي بإسرائيل. كان لزاماً على تلك المهاجرة الوافدة من أوكرانيا، التي كانت مواطنةً أمريكية قبل استقرارها بفلسطين، أن تتسلح بقسط وافر من الوقاحة كي تؤكد أن اليهود وحدهم، سواءً كانوا مهاجرين مثلها أم لا، هم الذين يحق لهم أن يعتبروا أنفسهم بمثابة "فلسطينيين"!

أثناء اجتماع عام عُقد في إسرائيل، كنتُ بين حاضريه، هتف شالوم كوهين، المناضل من أجل السلام الذي سيُنتخب لاحقاً داخل الكنيست، قائلاً باللغة العربية وهو يتوجه إلى مواطنيه الفلسطينيين: "من المضحك أن اليهود الذين يدّعون لأنفسهم تاريخاً بائداً قبل ألفي عام يرفضون الاعتراف بأمة فلسطينية راسخة على هذه الأرض منذ أكثر من ثلاثة عشرة قرناً." كان كوهين واحداً من أولئك الذين لُقبوا بـ "المعتوهين المهمشين" الذين قاوموا بشجاعة، خلافاً للتيار السائد، موجةَ الشوفينية العاتية التي اجتاحت البلاد منذ نصر ١٩٦٧.

كنتُ قد عاينت بنفسي مبلغ الحساسية المفرطة لدى طبقة الساسة الإسرائيليين حول تلك المسألة المتعلقة بالهوية بمناسبة افتتاحية كنتُ قد كتبتها في ١٩٦٨ غداة اغتيال روبرت كينيدي على يد سرحان سرحان الذي أشرت إليه كـ "فلسطيني لاجئ في الأردن"، وهي الحقيقة المحضة. فعندما أعادت الصحافة الإسرائيلية النشر، أثار المقال ضجة كبرى. أما الحدث الأكثر غرابة، فهو اعتلاء أبا إيبان، وزير الخارجية، منصة الكنيست للتنديد بحدّة بـ "تحيز"

صحيفة "لوموند"، التي اتهمها ضمناً بتمني زوال دولة إسرائيل لا أكثر ولا أقل. فبالنسبة له، لم يكن القاتل سوى عربياً أردنياً.

المقارنة ليست حجة، لكن الفلسطينيين و"أشقاءهم" العرب، رفضوا من جانبهم أن يسموا الإسرائيليين إلا بلفظة "اليهود" الذين يسكنون "دولة إسرائيل المزعومة"، كما نظروا إليهم بوصفهم مستوطنين استولوا على بلد ليس بلدهم وهو ما يحتم عليهم منطقياً العودة إلى أوطانهم الأصلية. كان يتعين انتظار ٤٤ سنة لكي يتحقق الاعتراف المتبادل بين الشعبين، تحت قيادة كل من اسحق رابين وياسر عرفات، بالتوقيع على اتفاقية أوسلو.

كان موشي ديان معروفاً بصراحته المؤثرة التي كانت تصل حدَّ النيل من الأساطير المؤسسة للصهيونية. قال لي: "سيكون مجافياً للأمانة إخفاءُ حقائق تاريخية، وتعهد أساطير بهدف تملق الرأي العام فحسب". لم يحاول تكذيب أطروحة القوميين الفلسطينيين، بل كان يستخدمها على العكس لحض شعبه على المقاومة. كان قد أعلن مثلاً في أبريل ١٩٦٩، مخاطباً الإسرائيليين: "اعلموا أن جميع القرى اليهودية قد شُيدت على أنقاض التجمعات السكانية العربية، التي تجهلون حتى أسمائها؛ لا لوم عليكم، لأن تلك الأسماء لم يعد لها وجود على الخرائط الجغرافية (..) ما من مكان في هذا البلد لم يسكنه العرب قبلكم". تجدر إذن محاولة تفهم "الكراهية العميقة" التي يستشعرها الفلسطينيون تجاه الإسرائيليين، مثلما قال في ١٩٥٦ على قبر روا روتنبرج، الذي قتله فدائي فلسطيني متسلل عبر الحدود. وبرغم إلحاده، كان ديان – شأن كافة القادة الصهاينة، سواء المؤمنين أو غير المؤمنين- يستشهد بالتوراة لتبرير عودة الشعب العبري إلى أرضه، وقد أردف في الخطاب نفسه قائلاً: "لنكف عن كيل الاتهامات للقتلة (..) نحن جيلٌ من المستعمِرين؛ بغير الخوذات والمدافع لن نتمكن من زرع شجرة، أو بناء بيت، لن يسعَنا البقاء على قيد الحياة إلا والسيف في أيدينا."

وثمة مفارقة أخرى، هي أن ديان، الذي كان يُسمِع كل سامعٍ أنه لم يضمر أي مشاعر صداقة أو إعجاب لأي أحد قط - ولا حتى لمرشده بن جوريون - عُرف عنه نوعاً من التعاطف مع رعاياه الفلسطينيين ممن كان يدعي معرفته ملياً بدوافعهم النفسية. وإذ لُقب بـ "العربي"، قيل إنه يفضل صحبتهم على صحبة مواطنيه اليهود. كان يذكرني بأولئك الضباط الفرنسيين وببعض "الأقدام السود" ممن كانوا يبدون تعاطفاً تجاه السكان الأصليين المنتشرين

في ربوع ما سموها "الجزائر الفرنسية".

كان ديان من يهود الصابرا، وهو من وُلد داخل البلد لأبوين مهاجرين من أوكرانيا، فكان يتحدث العربية بطلاقة لمخالطته مواطنيه الفلسطينيين في صباه. وبعد الاحتلال، اعتاد التحادث بانتظام مع وجهاء السكان الأصليين، والاستماع إلى شكاواهم، ومحاولة إقناعهم بأن التعايش اليهودي العربي ممكناً باتباع الضوابط التي وضعها. أوضح لي أنه يريد للفلسطينيين أن "يشعروا بأنهم في بلادهم" على أن يحتفظوا أيضاً بصلاتهم مع الخلفية العربية لبلادهم، وأن يتمكنوا من السفر بحرية وأن يرتبطوا بعلاقات اقتصادية وتجارية مع مجمل الشرق الأوسط. هكذا افتتح السياسة المسماة بسياسة "الجسور المفتوحة" بين الضفة الغربية وشرق الأردن تحت حكم الملك حسين، مثيراً بذلك لدى مواطنيه فيضاً من الشكوك والمخاوف. كانت ثمة خدمة سيارات أجرة تصل بين القدس وعمان. كما أكد ديان أن التبادلات التجارية ستعود بالنفع على إسرائيل، التي لن تستفيد منها لتصريف منتجاتها فحسب، وإنما أيضاً للتزود بمنتجات الدول العربية، مع ضمان مستوى معيشة أعلى للفلسطينيين. لكن يبقى أن دخل الفرد الفلسطيني ظل أقل بنسبة ستة أضعاف مقارنةً بدخل الفرد الإسرائيلي: ٢٠٠ دولار في مقابل ١٢٠٠ دولار.

ومن المنطلق نفسه، سمح ديان لعدة آلاف من عمال الضفة الغربية وغزة بالدخول إلى إسرائيل للعمل بها، شريطة أن يعودوا من حيث أتوا فور حلول الليل. ورغم تلقيهم أجراً مخفضاً، وعدم استفادتهم من أي ضمانة اجتماعية، كان هؤلاء العمال يفلتون بذلك من قبضة البطالة المزمنة، فيما كان أرباب العمل الإسرائيليون سعداء بالحصول على يد عاملة زهيدة.

شأن الكثير ممن سبقوه (كالقادة الفرنسيين في الجزائر في ظل الجمهورية الرابعة مثلاً)، والكثير من القادة الذين خلفوه حتى بنيامين نتانياهو، ذلك المؤيد لفكرة إلحاق المزيد من الأراضي بإسرائيل في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان ديان يؤمن بأن الرخاء هو ركيزة العلاقات الموزونة بين من يَحتل ومن يُحتل، وهو ما سيجعل من زوال الاستعمار أمراً لا لزوم له. غير أن هؤلاء المتفائلين كانوا يقفون دون تقدير الحاجة الملحة-بل الحيوية- التي تستشعرها الشعوب إزاء التمتع بالسيادة، بعيداً عن أي اعتبارات أخرى سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية.

كما قرر ديان، "امبراطور الأراضي المحتلة"، كما كان يُلقب، السماح ببعض الحريات، وذلك حرصاً منه أيضاً على التهدئة. للوهلة الأولى، لم تبدُ لي تلك الحريات خادعة. لكن فيما بعد، سيتحول الاحتلال "الليبرالي" تدريجياً إلى نظام قمعي صريح. في ذلك الزمان، لاحظتُ مثلاً، أثناء تحركاتي العديدة داخل الأراضي المحتلة، أن ما من عسكري إسرائيلي يقوم بدورية في الطرق أو داخل التجمعات السكنية، بينما الناس يتفرغون لأشغالهم بصورة عادية. أكثر من ذلك، كان باستطاعة الفلسطينيين التنقل بحرية داخل إسرائيل، وكان الكثير منهم يستغلون ذلك لكي يعاودوا، بشيء من الحزن والحنين، رؤية الأرض التي شهدت مولدهم، حتى وإن كانت الكيبوتزات قد شيدت على أنقاض منازلهم. كان رؤساء تحرير الصحف الصادرة في القدس باللغة العربية يؤكدون لي أنهم يمارسون شيئاً من الرقابة الذاتية بالطبع، لكن أحداً لا يمنعهم من التعبير بإخلاص عن مشاعر السكان القومية.

كانت **ريموندا الطويل**، التي ستصبح لاحقاً حماة ياسر عرفات، والتي تتقن العبرية حديثاً وكتابةً، تنظم في منزلها بالضفة الغربية اجتماعات إعلامية، تتخذ غالباً صورة دعوات غداء، موجهة للصحفيين الأجانب الزائرين. وكانت الشخصيات التي التقيها في بيتها، من منتخبين محليين أو أعضاء بالمجتمع المدني، لا يمانع بعضهم التعبير عن تعاطفهم مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتى وإن انتقدوا أهدافها، التي اعتُبرت غير واقعية، وبعضاً من أساليبها، التي عُدّت غير مثمرة. كان الممتنون مثلي لريموندا كثيرين لما قدمته لنا؛ فضلاً عن حُسن الضيافة، من تنوع واسع في مصادر المعلومات والآراء حول الوضع كما هو مُعاش على الأرض. فبفضلها وبفضل ضيوفها كان لي أن أكتشف الوجه الآخر من العملة التي كان موشي ديان قد أخفاها عني بعناية.

هكذا علمتُ أن أحزاباً ومنظماتٍ (شيوعية أو قومية) لم تتخلَ عن العمل السري الذي كان يضطرها إليه نظام الملك حسين قبل الاحتلال، فقد كان الجنرال ديان يحظر هو الآخر مزاولة أي نشاط سياسي، ويتعرض من يخالف للسجن. كما حُظرت الإضرابات والمظاهرات، حتى السلمية منها. وكانت المحاكم العسكرية، المزودة بتعليمات بفرض عقوبات "رادعة" بالسجن، "عبرةً للآخرين"، لا تأخذها أي شفقة. كانت مهمة أجهزة الأمن تتيسر بصورة كبيرة بفضل جيش من المخبرين الذين كانوا ينتشرون عبر البلاد وفق تقسيم تربيعي، وهي

الشرطة السرية الموروثة من النظام الهاشمي. كان المحرضون السياسيون الأكثر نشاطاً يُرحَّلون بقوة السلاح إلى الأردن تحديداً حيث تنتظرهم المعاملة التي يسهل تخيلها. وخرقاً كذلك للقانون الدولي، نُزعت الصفة القانونية عن نوادٍ ورابطات لأن أعضاءَها قد تهوروا بـ "الكلام في السياسة". أما الاحتجاز "الإداري" للمشتبه فيهم فكان يستمر إلى ما لا نهاية، بلا قرار اتهام أو محاكمة. كان عدد المحتجزين في عام ١٩٦٩ حوالي ٣٠٠٠ محتجَز، لكنهم صاروا أكثر من أحد عشر ألف في عام ٢٠٠٨. وفي المجمل، مثلما تشير صحيفة "هآرتز" اليومية، تعرض ٧٠٠٠٠٠ فلسطيني للسجن ما بين عامي ١٩٦٧ و٢٠٠٨، أي حوالي خُمس السكان!

فضلاً عن ذلك، شعرت بانزعاج شديد مما كشفه لي محتجز شيوعي سابق، وصف لي بالتفصيل الدقيق، خلال مقابلة خاصة، صنوف التعذيب التي تعرض لها، لاسيما بواسطة الأقطاب الكهربائية، مُظهراً لي الآثار المتبقية منها على جسمه. أما المفارقة اللافتة فهي أن حزبه كان محل استهجان القوميين لأنه أيد دوماً مشروع تقسيم فلسطين وحق دولة إسرائيل في الوجود. فكان خطأه هو النضال لصالح إيجاد دولتين، إحداهما صهيونية، والأخرى فلسطينية، تعيشان في سلام جنباً إلى جنب.

وقد جمعتُ العديد من الشهادات الشبيهة بشهادته، أدلى إليَّ بها محتجزون سابقون كانوا قد عانوا هم أيضاً من معاملات قاسية. لاحظتُ أن التعذيب ليس ظاهرة منفردة في وقت تمتدح فيه الصحافة الدولية "لطف" الاحتلال ووداعته. وقد حثني على لفت انتباه الرأي العام عددٌ من الأطباء والمحامين ممن عضدوا تلك الشهادات، وكان جميعهم تقريباً من اليهود الإسرائيليين. وقد تناولتُ ذلك بحذر وباختصار شديد في أحد المقالات التي أرسلتها إلى صحيفة "لوموند". ومما أثار دهشتي أن كل إشارة إلى المعاملات السيئة قد تم حذفها من قبل الرقابة. فبباعث من ريبة أو من حذر، ارتأت إدارة "لوموند" أنها محقةً في ذلك، للأسف أن قراءنا ليسوا مهيئين ليصدقوا ولو للحظة واحدة أن الناجين من عذاب النازية يقترفون مثل تلك الممارسات. وقد تواجه الصحيفة خطر التعرض للإغراق بسيل من خطابات الاحتجاج وإلغاء الاشتراكات، مثلما حدث لها كثيراً حين يكون الأمر متعلقاً بإسرائيل. لاسيما وأن الحكومة الإسرائيلية اعتادت أن تكذب بقوة الاتهامات الموجهة إليها من قبل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

على مر السنين، أصبح اللجوء إلى التعذيب سراً لا يخفى على أحد. وقد أكدت منظمة حقوق الإنسان الأمريكية، "هيومن رايتس ووتش"، في عام ١٩٩٢، أن "عشرات الآلاف من الفلسطينيين قد تعرضوا للعنف أو للتعذيب إبان الانتفاضة الأولى ما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢." وفي عام ٢٠٠٦، أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن "الفلسطينيين قد تعرضوا، خلال العقد الأخير، إلى التعذيب وسوء المعاملة بصورة منتظمة أثناء جلسات الاستجواب". لكن بقيت العديد من الشكاوى المرفوعة أمام المحاكم بلا تأثير. ولن تحظر المحكمة العليا التعذيب صراحةً إلا في عام ١٩٩٩، أي بعد ثلاثة عقود من بدء انتهاج العنف. وهو ما لن يحول دون "تأويل" قرار المحكمة بصورة تتيح لأجهزة الشرطة ممارسة ما سيسمى على استحياء بـ "الضغوط الجسدية المعتدلة"، لاسيما باستخدام أجهزة إلكترونية متطورة، وفقط لتفادي "اعتداء وشيك" (كقنبلة زمنية). وقد كان هامش التأويل كافياً للاستمرار في أعمال العنف البوليسية طوال السنوات التالية.

وقد سجلتُ، بناءً على المشاهدة، صورة أخرى للقمع كنتُ قد سمعتُ عنها. فعلى أثر تلقي اتصال، ذهبتُ بالقرب من منزل يقع في ضاحية رام الله، تلك المدينة البرجوازية السياحية، وتقرر أن يتم نسفه بالديناميت على يد الجيش كإجراء "عقابي". فقد "عوقب" سكان البناية لاستضافتهم أحد أقربائهم المشتبه في ارتكابه اعتداء، رغم عدم علمهم بذلك. وقد تم منحهم نصف ساعة لكي يخلوا المكان مع منعهم من أخذ أثاثهم ومتعلقاتهم الشخصية. كانت مشاهد النسوة الضارعات والأطفال المنتحبين، أمام ركام منزلهم المهدم وحطام ممتلكاتهم، وحشد الناس الذين تجمهروا لإظهار تضامنهم، والاجتماع الذي اكتسى روحاً جنائزية وضم الأقارب والأصدقاء في بيت من بيوت الجيران، كانت كلها مشاهد تفوق الاحتمال، لاسيما وأن الضحايا أبرياء. وفجأة، تعالت هتافات من الجمع الحاضر: "سنعيد البناء!"، "يعيش عبد الناصر !". فما كان من مديرة أحدى المدارس، التي كانت حاضرة إلى جواري، إلا أن همست إليَّ على سبيل التفسير: "الحاكم العسكري، الكولونيل برن، يسعى للانتقام؛ فقد قضى أبوه وأمه نحبهما في المعسكرات النازية".

صار هدم المنازل منذئذٍ ممارسة شائعة. وفي بداية عام ٢٠٠٩، كانت اللجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم المنازل، وهي منظمة حقوقية، قد أحصت تسع عشر ألف منزل تم نسفها

بالديناميت منذ عام ١٩٦٧ تحت عدة ذرائع: كإزالة القرى على أثر طرد أو هرب حوالي ٣٥٠٠٠٠ شخص إلى الخارج مع نهاية حرب ٦٧، وكعقوبات على إيواء غير شرعي لـ "إرهابيين"، أو مساكن بُنيت بدون ترخيص (لا تُمنح تصاريح البناء للفلسطينيين تقريباً أبداً)، أو تهيئة "محيطات أمنية" حول معسكرات الجيش، أو بناء مستوطنات يهودية أو محاور للطرق. ولا يُسمح لملاك البيوت التي تعرضت للهدم بإعادة بنائها. فالأهداف المستقرة في سرائر السلطات هي تجهيز مساحات قابلة لتسكين أي مهاجرين جدد محتملين أو ببساطة "تهويد" البلدات العربية، لاسيما الجليل وشرق القدس. هذا ويُلزم ملاك المساكن المبنية بصورة غير قانونية بالتكفل بنفقات النسف بالديناميت وإزالة الأنقاض. وفي عام ٢٠٠٩ كذلك، اضطُر ساكن فلسطيني بالقدس، لا يملك مبلغ العشرين ألف دولاراً التي طالبته البلدية به لإزالة أنقاض منزله، إلى تأدية عقوبة بالسجن...

محمود درويش

في التحقيق الذي أجريتُه عام ١٩٦٩، كان لي أيضاً أن ألتقي للمرة الأولى بمحمود درويش، الذي سيصبح الشاعر الأكثر شعبية وأحد أيقونات العالم العربي؛ وقد أثار اهتمامي لعدة اعتبارات. وجدتُ فيه مفكراً نابهاً رغم حداثة سنه- ٢٨ سنة بالكاد- تصدر عنه تحليلات سياسية شديدة الإحكام، ويتحدث برزانة وتعقل، ويعمل رئيساً لتحرير صحيفة "الاتحاد" الشيوعية اليومية. وفي ذلك الوقت، كان قد قضى خمس أو ست فترات قيد الاعتقال "الإداري". رغم أنه ليس ثمة ما يستوجب مثل هذا التضييق. فقد كان مواطناً إسرائيلياً، يتحدث ويكتب العبرية بنفس تمكنه من العربية، وينتمي لتنظيم شرعي تماماً، هو حزب "راكاح" الشيوعي، وهو التنظيم السياسي اليهودي العربي الوحيد. وشأن سائر الشيوعيين في أرجاء العالم العربي، كان مُقراً بحق إسرائيل في الوجود، وينادي بالتعايش السلمي بين الشعبين. رغم كل ذلك، كانت السلطات العسكرية التي تفرض وصايتها على الأقلية العربية في إسرائيل تعتبره بمثابة "رجل خطير". فقد كانت تأخذ عليه أشعاره "الهدامة"، لاسيما قصيدته التي صارت كما الشعار: "بطاقة هوية"، التي صنعت شهرته في ١٩٦٤. وأقر فيها بصفاته كفلسطيني وعربي ومواطن إسرائيلي كامل الحقوق في آن واحد. كان محمود درويش يبدو لي كتجسيد حي للمأساة الفلسطينية، حتى أكثر مما كان راشد

حسين[1]. ففي بداية حرب ١٩٤٨، احتل الجيش الإسرائيلي قرية البروة، مسقط رأسه، ودمر بالديناميت وبالجرافات المائتين وأربعة وعشرين منزلاً التي كانت موجودة بها، ومن بينها منزله. وإذ ساور الفزعُ أسرته وهي ترى الهدم يطال عشرات القرى المجاورة في آن، فرت إلى لبنان. وحين عادت سراً إلى البلاد بعد بضعة أشهر، كان عليها أن تبقى على قائمة "الغائبين الحاضرين"، كما سُموا، لتُحرم تبعاً لذلك من جميع ما تمتلك من منقولات وعقارات. بل لقد شُيد كيبوتز رائع على أطلال قريته. هكذا نشأ محمود، منذ سن السابعة، في حيفا حيث التعايش المتناغم بين اليهود والعرب مضرب للأمثال. وهناك، بطبيعة الحال، خالط مواطنيه اليهود، وتعرف على أبعاد مأساة المحرقة النازية، التي سيشير إليها حتى نهاية حياته ليشرح، من دون أن يبرر، مسلك المحتلين الصهاينة. وإذ بات لا يطيق التضييق الذي استهدفه، فقد قبل عام ١٩٧٠ عرض الحزب الشيوعي بإرساله لموسكو ليواصل دراسته. لكنه غادر العاصمة السوفيتية بعد ذلك بأقل من عام، مفضلاً عدم العودة إلى إسرائيل أبداً، مثلما فعل قبله وبعده العديد من المفكرين الفلسطينيين.

لم تدرك سلطات القدس التي كانت قد دفعته إلى الرحيل عن الوطن أنها بذلك قد فقدت رجلاً كان من الممكن أن يشرِّف الدولة اليهودية بالشهرة العالمية التي كان له أن يكتسبها كشاعر؛ فقد تُرجمت أعماله إلى عشرين لغة، وكرمته أعظم المؤسسات الأدبية العالمية ومنحته جوائزها. وكان باستطاعة إسرائيل أن تعطيه فرصة ليلعب دوراً عظيماً في عملية المصالحة الإسرائيلية الفلسطينية التي كان هو يَنشدها بشدة. وبدلاً من أن تفتر همته، واصل محمود درويش نضاله واضعاً نصب عينيه الهدف نفسه. وكشاعر غزير الإنتاج، راح يتغنى مثلما لم يتغنَّ أحدٌ سواه بحب الوطن المفقود، وبمعاناة الشعب المحتل، وبقسوة الاغتراب، لكنه لم ينطق أبداً بالكراهية. كان يشبِّه نفسه باليهودي التائه فيقول إنه صار "يسكن حقيبته". وعلى مر السنين، التقيته بالفعل في مُلتجآته المتعاقبة في القاهرة، وفي بيروت، وفي تونس، وفي باريس، وفي عمان، وفي رام الله، حيث كان يشعر أينما حلّ بأنه مُقتلعٌ من جذوره. إذ بقيت حيفا، مدينة الوفاق اليهودي العربي، هي وطنه الأثير.

(١) انظر الفصل الرابع.

وإذ انضمَّ إلى منظمة التحرير الفلسطينية، شارك عام ١٩٧٤ في كتابة الخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات بالأمم المتحدة، وهو الخطاب الذي أوحى فيه عرفات بأنه مستعد للتخلي عن أسطورة الدولة اليهودية العربية الموحدة وبأنه موافق على صيغة الدولتين المتجاورتين. وفي عام ١٩٨٨، كُلف درويش بوضع دستور الدولة الفلسطينية المستقلة (التي ظلت افتراضية)؛ وليس من قبيل المصادفة طبعاً أن يعيد نصه إلى الذاكرة، نص الدستور الذي كان بن جوريون قد تلاه يوم تأسيس دولة إسرائيل.

في مناسبتين أو ثلاث مناسبات استثنائية، لاسيما لزيارة أمه في مرضها الخطير، أو لحضور جنازة أحد الأقارب، سمحت له إسرائيل بالعودة إلى حيفا لمدة لا تتعدى ٤٨ ساعة. وعند وفاته في أغسطس ٢٠٠٨، طالب أقرباؤه بإلحاح، لكن من دون جدوى، أن يتم مواراة جثمانه ثرى الأرض التي شهدت مولده في إسرائيل. لكنه دُفن في النهاية في رام الله، مدينة في فلسطينٍ أخرى، ليست هي تماماً فلسطين التي كانت له.

أثناء حواري مع الجنرال ديان في بيته عام ١٩٦٩، قال لي وزير الدفاع في النهاية أن الاحتلال كما يتصوره يتصف بطبيعة مزدوجة تكاملية في شقيها، "تجمع بين الحرية والحزم." وقد تحولت تلك السياسية، التي وصفها بأنها سياسة "الجزرة والعصا"، إلى عقيدة لجميع الحكومات حتى اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى في عام ١٩٨٧. غير أن "الجزرة" قد أخلت مكانها تدريجياً للعصا مع اشتداد المقاومة الفلسطينية المتعددة الصور. بالطبع، لم يكن ديان غافلاً عن مدى إخلاص رعاياه لمشروعه من أجل احتلال "إنساني وكريم". ففي قرارة نفسه، لم يكن وزير الدفاع "يحب" إلا الودعاء من الفلسطينيين. إنما كان يسعى فقط لاسترضائهم أو لتحييدهم، ولكسب الوقت من أجل إنجاح مشروعه الأساسي، وهو استعمار الأراضي المحتلة في ١٩٦٧.

ولبلوغ غاياته، أخذ ينادي باستراتيجية "الأمر الواقع"، وهي نفسها التي كفلت نجاح المشروع الصهيوني منذ بداياته. وكان المستوطنون وشركاؤهم الأثرياء قد بدأوا يشترون الأراضي الفلسطينية منذ نهاية القرن التاسع عشر، أحياناً في مقابل مبالغ باهظة، "قطعة تلو القطعة" إلى أن تمكنوا من امتلاك ٦٪ من أرض فلسطين و ٤٠٪ من الأراضي القابلة للزراعة، وذلك قبل إقامة دولة إسرائيل. وقد أتاحت حرب ١٩٤٨، ومن بعدها استبداد

الحكم، تطبيق المنهج نفسه وإن بطرقٍ مغايرة. ففيما كان الرواد يشترون، بات المحتلون ينتزعون الملكية. هكذا استمر ذلك "الاستعمار الزاحف" بلا توقف طوال العقود التالية، وفق مخطط "الأمر الواقع" دوماً، الذي صار عقيدة الدولة الراسخة.

فَرضت الحيطة نفسها في الأعوام الأولى التالية لحرب ٦٧. فتم إنشاء عدد صغير من المراكز السكانية تحت اسم عبري هو "نحاليم" (أي "مراكز عسكرية أمامية")، مخصصة كما قيل لحفظ الأمن في الأراضي. وكانت تتمتع بمزيتين هما مشروعيتها بالنسبة للقانون الدولي وبعدها عن الأعين المتلصصة. وقد باءت بالرفض المهذب جميع طلباتي المقدمة لزيارة إحدى تلك المراكز – التي لم تكن في الحقيقة سوى المستوطنات الأولى. ومما استلزم اعتماد ذلك التخفي تقريرٌ قدمه منذ نهاية حرب ٦٧ المستشار القضائي لدى الحكومة محذراً إياها من أن إنشاء المستعمرات في الأراضي المحتلة سيمثل خرقاً مزدوجاً لمعاهدة جنيف الرابعة ولمعاهدة لاهاي (وهو ما أكدته الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية عدَّة مرات). وإذ تم تصنيف ذلك التقرير في سجلات الأرشيف تحت بند "سر من أسرار الدولة"، لم يتم الكشف عنه إلا في يونيو ٢٠٠٧ على يد كاتبه، تيودور ميرون. كان ميرون أحد الناجين من الهولوكوست، واعتُبر أحد أهم رجال القانون في العالم، وترأس المحكمة الدولية من أجل يوغوسلافيا حتى عام ٢٠٠٥.

كانت لحيلة المراكز المسماة "نحاليم" تلك فائدة كبرى هي أنها منحت الجيش وحده حق إنشائها، لتعفي الحكومة بذلك من أي مسؤولية أمام المجتمع الدولي. فلقد كانت كلمة "بيتَخون" (أي "الأمن" بالعبرية) الكلمة الرئيسة دوماً بين مفردات اللغة الرسمية لتبرير حزمة واسعة من الإجراءات التي ليس لها غالباً أي علاقة بحماية المدنيين أو بحماية الدولة، وهي إلى ذلك غير ضرورية في بلد يمتلك ترسانة مكونة من حوالي مائتي قنبلة نووية.

منذ الاستيلاء على الأراضي في عام ١٩٦٧، ظل مستقبلها موضوع نقاشات محمومة بين المسؤولين السياسيين وفي وسائل الإعلام. وكان تنافر الأصوات ما بين "الحمائم" و"الصقور" يصيبني في بادئ الأمر بالحيرة: فقد كان هناك أولئك الذين ينادون صراحةً بضم كافة الأراضي التي خُلع عليها اسم "وطن أجداد الشعب اليهود"، وهؤلاء كانوا مسئولي اليمين، المتدينين منهم والعلمانيين. وكان غيرهم، ممن هم أكثر اعتدالاً، مستعدين لإعادة

بعض المناطق، المتفاوتة المساحات، في مقابل سلام شامل، وكان غير هؤلاء أيضاً، وهم الأقل عدداً، من أرادوا الاحتفاظ بالقدس الشرقية دون غيرها لكي يجعلوا من المدينة الموحدة "عاصمة الشعب اليهودي الأبدية". كانت الغالبية العظمى من الطبقة السياسية مؤيدة لجعل نهر الأردن "الحد الأمني" للدولة. وعلى مر السنين، اتضحت تلك العبارة التي كانت مبهمة في البداية : بما يعني أنه ينبغي المطالبة صراحةً، أثناء المفاوضات مع الفلسطينيين، بشريط الأرض الممتد بطول نهر الأردن الذي تم ضمه عملياً.

كان الزعيم العمالي شمعون بيريز محقاً حين قال لي في ذلك الزمان إنني أرتكب خطأً كبيراً بالتمييز بين "الحمائم" و"الصقور"، نظراً لكون الاختلافات بين الفئتين غير جوهرية. كما ألمح إليّ أن كلا الفريقين يعتبران فلسطين بمثابة "أرض أجداد الشعب اليهودي"، وأنهما متفقان على عدم الرجوع أبداً إلى حدود ما قبل الحرب، وأنهما قد اعتنقا تصور الجنرال ديان المتعلق بـ "الاحتلال الليبرالي"، وبإجراءات القمع مثل نسف المنازل العربية، وكذلك بإنشاء مراكز الاستيطان المسماة "نحاليم". وقد سَجلتُ من جانبي أن "الحمائم"، شأنهم شأن "الصقور" كانوا يجعلون السلام مستحيلاً. وليس لزاماً أن يكون المرء خبيراً كبيراً في شؤون المنطقة ليعلم أن الدول العربية، مثلها مثل الفلسطينيين، لن تقبل بالتنازل قيد أنملة عن إرثها القومي. ولم يكن مؤيدو فكرة ضم الأراضي لإسرائيل، المعتدلون منهم أو المتطرفون، يدركون أن العرب، على خلاف الشعوب المدحورة الأخرى، كانوا يتمتعون بتفوق عددي ساحق، وبثروات لا تنفد، وكانوا على يقين، يضاهي يقين القادة الإسرائيليين، بأن الزمن سيعمل لصالحهم. "إنهم مخطئون بشدة"، هكذا أكد لي الجنرال ايجال آلون، نائب رئيس المجلس وأحد قياديي "الصقور" في حزب العمال. وأضاف قائلاً: "إن تفوقنا العسكري مضمون لأجيال عديدة على الأقل".

ومن الناحية العملية، كان الإسرائيليون الذين يستحقون النعت بـ "الحمائم" هم أولئك الذين يُشار إليهم في ذلك الوقت بوصفهم "المعتوهين المهمشين" أو "الطيور الغبية"، كما كان يلقبهم ايجال آلون. كانوا لا يبالون بالنشوة التي تأخذ بألباب المنتصرين، ويتمتعون بجلاء البصيرة، فكانوا ينادون بمبادلة الأراضي التي استولوا عليها في مقابل السلام، وهي الصيغة الوحيدة التي تستتبع فرصةً جادةً للتوصل إلى تسوية على المدى القصير أو المتوسط. كانوا في

معظمهم قد ناضلوا قبل الحرب من أجل المساواة في الحقوق بين المواطنين اليهود والعرب، ليشكّلوا بذلك نواة "معسكر السلام" الذي ظل عمله النضالي العنيد عقيماً للغاية. فضلاً عن الشيوعيين، كان غالبيتهم ينتمون إلى نخبة من المنشقين إما على حزب "مابام" أو حزب العمل، اللذين كان كبراؤهما يتصرفون كـ "صقور". وقد كان شمعون بيريز، وجولدا مائير، وإسحق رابين، وإيجال آلون، يبررون نزعتهم التوسعية بالرجوع لا إلى "الحقوق" التوراتية وإنما إلى مقتضيات "الأمن".

أما ليفي أشكول، الذي استسلم لموجة "الصهيونية الجديدة"، فقد أبان عن خيبة أمله دون أن يتخلى عن حسه الفكاهي اليديشي، فقال: "لقد حصلنا على مهر كبير (الأراضي) لقاء الزواج بعروس لا نحبها (السكان الفلسطينيين) ". وقد كان، مثل زملائه "المعتدلين"، يخشى أن ينتهي الأمر بابتلاع الغالبية العربية لليهود. كما لم يكن أيضاً تستهويه غزة، "تلك الوردة التي لها من الأشواك أكثر من اللازم." ولكن كيف يمكن الاستيلاء على المهر مع تطليق الزوجة؟ هكذا أنشأ أنصار حزب العمال من المستوطنات ما فاق ما أنشأه القوميون المنتمون إلى اليمين أو اليمين المتطرف. كانت المستوطنات الأولى تشير بالفعل إلى رغبتهم في تجزئة الضفة الغربية. وبعد الحرب بعامين، كانوا قد انتزعوا ملكية أكثر من ٧٠٠٠ هكتاراً من الأراضي تحت مختلف الذرائع، وشيدوا عشرين من "النحاليم"، التي شغلها بضع آلاف من الأشخاص، عسكريين وغير عسكريين.

لكن القفزة بعد ذلك بأربعين سنة كانت هائلة: ففي عام ٢٠١٠، سكن الأراضي نصف مليون مستوطن استقروا في أكثر من ٢٣٢ تجمع سكني (بما في ذلك في القدس الشرقية وضواحيها) التي وُصفت مائة منها بأنها "غير قانونية"، لأنها شُيدت من دون تصريح رسمي من الحكومة؛ لكن وفقاً للعديد من التحقيقات الرسمية، قامت الحكومة بتمويل وتجهيز تلك المستوطنات في الواقع سراً، ورفضت تفكيكها، رغم ما مورس عليها من ضغوط عدة، منها ضغوط أمريكية. وإلى يومنا هذا، مازالت المحكمة العليا، التي التجأ إليها الفلسطينيون من ضحايا استبداد الغزاة، ترفض البت في الأمر، مقدرةً أن المسألة تتعلق بـ "السياسة" لا بالقانون. فهل تجهل وجود معاهدات دولية تحظر قطعياً استيطان أي أرض محتلة؟

تتدعونى مبادراتٌ عديدةٌ أخرى إلى الشك في إرادة السلام التي أعلنتها بإلحاح حكومة

ليفي أشكول. فقد أعلن هذا الأخير فور انتهاء الحرب أن الضفة الغربية ستُسمى من بعد "يهودا والسامرة" مثلما كان اسمها في أزمنة الممالك العبرية قديماً. وإذ استُبعدت لفظة "احتلال"، ستوصف الأراضي بأنها "مُستعادة"، أو "مُحررة"، أو "مُتنازَع عليها" على أقصى تقدير. كما تم تداول عملة الدولة العبرية فيها، وأنشأت المصارف الإسرائيلية فروعاً لها، فيما نقلت شركات يهودية مقار نشاطاتها لتنتفع بالأيدي العاملة الرخيصة. كما تم تغيير أسماء الكثير من البلدات العربية لتتسمى بأسماءٍ عبرانية مأخوذة من العهد القديم. وصدرت الأوامر باعتبار جميع موارد الضفة الغربية المائية مملوكةً لدولة إسرائيل. وأُلحقت القدس الشرقية فعلياً بعد النصر بأسبوعين (أما قانونياً ففي ١٩٨٠، وكذا مرتفعات الجولان السورية في ١٩٨١). وبعد فترة قصيرة، وضعت وزارة الزراعة قيد التنفيذ خطةً خمسية هدفها جعل اقتصاد الضفة الغربية تابعاً لاقتصاد إسرائيل.

كما تم مسح حدود الدولة اليهودية السائدة ما قبل الحرب من على الخرائط الجغرافية الجديدة. وأكدت بعض التصريحات ذات الطابع الكارثي قرارَ توسيع الدولة اليهودية. إذ صرح نائب رئيس مجلس الوزراء، إيجال آلون، مثلاً أن "إعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا يعني تفكيك دولة إسرائيل". أما أبا إيبان، وزير الخارجية الإسرائيلية، برغم ما عُرف عنه من دقة حجة، فقد أعلن بلا مداورة قائلاً: "إن حدود ما قبل الحرب هي حدود أوشفيتز"، وهي نفسها الحدود التي سمحت لإسرائيل مع ذلك بالانتصار في ثلاث حروب متعاقبة في غضون عشرين سنة.

وبدلاً من المخاطرة بالتعرض لـ "إبادة جماعية جديدة"، يقترفها العرب هذه المرة، رفضت حكومة أشكول إذن القرار رقم ٢٤٢ المتخذ بالإجماع في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٦٧. وقد علّق عليه ضمن آخرين الجنرال ديان، الذي صرح بنفاذ بصيرة قائلاً: "مهما قيل عنه، سيجبر هذا النص إسرائيل على إعادة الأراضي في مقابل السلام." وقد استشهد على ذلك محقاً بديباجة القرار التي تنص على "عدم شرعية اكتساب الأراضي بواسطة الحرب." وأما مصر، والأردن، ولبنان، ومن بعدهم سوريا، الذين تعهدوا بتطبيق ذلك القرار الذي يتضمن أيضاً اعترافاً ضمنياً بدولة إسرائيل، فاتهمهم القادة الإسرائيليون "بالرياء"، وبالسعي إلى كسب الوقت قبل الأخذ بالثأر.

رغم ذلك، إثر تعرضها لضغوط دولية قوية، سلمت حكومة القدس بالموافقة على النص الصادر عن الأمم المتحدة بعد ثلاثة أعوام، في أغسطس ١٩٧٠، مع تأويله على نحو عجيب سمح لها بأن تهب لنفسها، بمنتهى السيادة، الأراضي التي تختارها، في خرق واضح لديباجة النص التي تحظر ضم أي أراضٍ باعتماد القوة المسلحة. وكان لدى إسرائيل "خطة سلام" خاصة. فاقترحت فتح مفاوضات ثنائية، وليست متعددة الأطراف كما كان يتمنى محاربوها، مع تأكيد أنه لن تكون هناك أي إعادة للأراضي قبل توقيع معاهدات السلام طبقاً للأصول الواجبة. وقد نبه أبا إيبان إلى أن الدول العربية لن تعلم بمطالب الدولة الصهيونية فيما يخص الأراضي إلا في أثناء المفاوضات وليس قبلها. وبنبرة متعجرفة، ردد ديان مراراً وتكراراً قوله: "على أي عربي راغب في السلام أن يتصل بي هاتفياً، وسيجد رقمي في الدليل." أما إسحق رابين، رئيس أركان الحرب، فهتف في عنف: "ما من خيار أمام الشعوب المهزومة سوى الطاعة."

كان السلام الذي تقدمه القدس إلى العرب إذن بعيداً كل البعد عن "سلام الشجعان". لم يتساءل أحد وقتها عن أثر القرارات (والتصريحات) الأولى الخاصة بإلحاق الأراضي في إسرائيل على مداولات "القمة" العربية بالخرطوم؛ ولا عن دورها في استثارة "اللاءات الثلاثة" الصادرة عن رؤساء الدول العربية. واستنكاراً لمسلك إسرائيل، أسر إليّ ناحوم جولدمان، رئيس المجلس اليهودي العالمي، أنه قد وبخ ليفي أشكول وأبا إيبان بهذا الشأن قائلاً: "لماذا تطلبون المستحيل؟ إن كان ذلك لأنكم لا تريدون حلاً، فتلك مهارة. أما إن كنتم تريدون حقاً السلام، فذلك هو العمى !"

وسواء كان ذلك هو العمى أم لا، قررت الحكومة عدم الاستجابة لتقرير صادر عن أجهزة الاستخبارات، الموساد، يشير إلى أن الغالبية العظمى من فلسطينيي الضفة الغربية مستعدون لعقد سلام مع إسرائيل لو تم منحهم دولة ذات سيادة في الأراضي المحتلة. وقد تم حفظ التقرير، المقدم بعد نهاية الحرب بأقل من تسعة أيام، في سجلات الأرشيف طوال عقود تحت بند "أسرار الدولة"؛ وكان قد أُعد على أثر تحقيق ميداني نظامي أجراه غداة الحرب فريقٌ من الباحثين من ذوي الرتب العليا في الموساد. وكان هؤلاء قد حصلوا على موافقة مبدئية من حزمة واسعة من المنتخبين ومن الوجهاء في الأراضي المحتلة، ممن واجهوا بذلك خطر أن يوصفوا بالـ "خونة" من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت ما تزال تنادي في ذلك

الوقت بإقامة دولة يهودية عربية في محل "الكيان الصهيوني". وقد قبلت تلك الشخصيات الفلسطينية في الوقت ذاته بأن تقيم دولتهم المصغرة، المنزوعة السلاح، علاقات تعاون وثيقة مع إسرائيل في مجالات الدفاع، والاقتصاد، والمالية، والسياحة، والجمارك. صحيح أنهم قد وضعوا شرطاً هو أن تمتد الدولة الفلسطينية على مساحة مساوية لتلك التي كانت قد منحتها لها خطةُ التقسيم المقررة من قِبل الأمم المتحدة في ١٩٤٧، وأن تقع عاصمتها في شرق القدس أو في ضاحيتها. لكن، غالب الظن أن تلك المطالب لم تكن سوى توطئة لمساومة مقبلة.

مرة بعد مرة، ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠، رفض الجنرال ديان دعوة الوجهاء الفلسطينيين (أكثر من مائة وخمسون شخصية) لفتح مفاوضات حول ذلك المشروع. بل لم يُطرح تقرير الموساد أمام مجلس الوزراء، ولم تسمع به وسائل الإعلام. إذ لم يكن ثمة مجال لمناقشة حل يتنافى مع العداء الدائم الذي تضمره إسرائيل لفكرة وجود دولة فلسطينية، تُعتبر بمثابة خطر مميت بالنسبة للمشروع الصهيوني. وفي عام ٢٠٠٢ فقط، وليس قبل ذلك، كشف ديفيد كيمش، أحد محققي الموساد الذي رُقي لاحقاً كمدير عام لوزارة الخارجية، عن تلك الواقعة في كتاب له تحت عنوان "أحلام وفرص ضائعة".

وقد ناضلت حركة السلام التي تسمت في ذلك الوقت بحركة "السلام والأمن"، فور انتهاء الحرب، من أجل إقامة دولة فلسطينية، تتجاور عاصمتها وعاصمة إسرائيل داخل مدينة القدس، لكن نشاطها ظل هامشياً. ولئن كان هناك عوامل عديدة تفسر تعنت قادة القدس، فلم يكن تأييد الرأي العام لهم بأقلها أهميةً. فوفقاً لاستطلاعات رأي عدة نُشرت في الأعوام الأولى التالية للحرب، كان الإسرائيليون يميلون بقوة باتجاه السياسيين المؤيدين لضم الأراضي، لأنهم كانوا ما يزالون بعد تحت صدمة التهديد بالإبادة، الذي لوحت به آلة الدعاية قبل الحرب، ولاقتناعهم برأي المسؤولين السياسيين القائل بأن "الحدود التي يمكن حمايتها استراتيجياً" تمثل الضمانة المثلى لأمنهم. والمفارقة هي أن الخوف كان ممتزجاً بإحساس بالقوة، عبر عنه، على سبيل المثال، الجنرال إيجال آلون إذ أكد أن الجيش الإسرائيلي يجدر به احتلال سوريا وتقسيمها إلى عدة دويلات عرقية!

أثناء إقامة لي بإسرائيل، عام ١٩٦٩، ذهلتُ وأنا أقرأ في أحد صحف تل أبيب اليومية أن "خبيراً عسكرياً" يرى أن إسرائيل قادرة على هزم الاتحاد السوفييتي! كنتُ أجهل وقتذاك أن

إسرائيل كانت قد بدأت في إنشاء ترسانتها النووية. كان النصر ساطعاً، والعربُ رُكّعاً، وإسرائيل محطّ إعجاب وتأييد العالم الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة. ولم يكن الإسرائيليون يفهمون لماذا ينبغي عليهم الاستسلام أمام مرتكبي إبادة محتملين، ممن لن يقبلوا أبداً الاعتراف بدولتهم على أية حال. وبعدُ، أو لا يعلن الجنرال ديان طوال الوقت أن ثمة حرب جديدة وشيكة ؟

وقد سمح هذا التخويف المحسوب بزيادة الميزانية العسكرية بمقدار الضعف، وذلك مقارنةً بالعام السابق للحرب؛ كما ابتلعت الاعتمادات الممنوحة للجيش خُمس إجمالي الناتج القومي، فيما يمثل النسبة الأعلى عالمياً، وتجاوزت بكثير النفقات العسكرية الخاصة بجميع الدول العربية قاطبةً. قال لي عالم اقتصاد شهير، هو إليعازر شيفر، أنه قد حسب متوسط ما يتم إنفاقه بواقع كل مواطن، وتبين له أن إسرائيل تنفق على قواتها المسلحة ١٢٠٠ دولار لكل مواطن بينما تخصص الميزانية المصرية لقواتها ١٦٠ دولاراً لكل مواطن. ويُستخدم هذا الجهد الاستثنائي بخاصة في تضخيم العقود الممنوحة للصناعات العسكرية.

كما لم تشجع المغانم المكتسبة من الاحتلال الإسرائيليين على إعادة الأراضي إلى مالكيها. فقد كان كل شيء يسهم في نمو إجمالي الناتج القومي: انتعاش الهجرة إلى البلاد، والتدفق غير المسبوق لرؤوس الأموال الأمريكية والهبات المالية المقدمة من الشتات، وتسويق النفط المستخرج من سيناء المصرية، وتضاعف الاستثمارات مقارنة بحالها قبل الحرب، وازدهار الشركات اليهودية المستقرة في الأراضي المحتلة بفضل اليد العاملة الزهيدة، ونمو الصناعات والمزارع، التي أخذت تصرِّف منتجاتها للمرة الأولى، في العالم العربي، بفضل "الجسور المفتوحة" مع شرق الأردن، والزيادة غير المسبوقة لعوائد السياحة التي نشطت بعد الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس الشرقية. وباحتياز الموارد المائية في الأراضي المحتلة، ضاعفت إسرائيل من استهلاكها من المياه، التي ينبع ثلثها من الضفة الغربية، لتضخها بغزارة في مستوطناتها، التي تختصها بحصص أوفر. إذ أن توزيع المياه في الأراضي المحتلة-حوالي ٨٠% لبضع آلاف من المستوطنين، و٢٠% لمليوني فلسطيني- يتيح للمستوطنين العناية بمزارع خضراوات وفاكهة، وملاعب مكسوة بالنجيلة، وحمامات سباحة، بينما يحرم الفلسطينيون من توسيع زراعاتهم، بل من الحفاظ عليها.

في عام ٢٠٠٤، كشفت دراسة عن أن ٢٠٠٠٠٠ فلسطيني، أي حوالي ١٢٪ من السكان، يعيشون في ٢٥٤ تجمع سكني، ولم يكن لديهم شبكات مياه شرب. كما يُستخدم السائل الثمين من وقت لآخر لتوقيع عقوبات جماعية: فتُدمر خزَّانات، وتُردم آبار، وتلقى بالمبيدات الحشرية في قنوات المياه التي تغذي قرى كان من أبنائها انتحاريون فلسطينيون. وفي يناير ٢٠٠٩، في غزة، دمرت قاذفات القنابل العديد من الآبار فيما منع الحصار وصول مياه الشرب وقطع الغيار، مما تسبب في قحط مأساوي. وفي الضفة الغربية، في الفترة نفسها، كان المستوطنون يحصلون، لكل مواطن، ثلاثة عشر ضعف مياه الري التي يحصل عليها السكان الأصليون. أثناء تنقلاتي عبر الضفة الغربية والجولان، كان يهيأ لي أني أتنقل طوال الوقت ما بين كوكب وآخر، فالتناقض بين مستويي معيشة اليهود والفلسطينيين يذكر بالهوة الفاصلة بين كاليفورنيا وبنجلاديش، على حدِّ استعارة أوجدها الكاتب الإسرائيلي الشهير عاموس إيلون.

ديفيد بن جوريون

لكن "مغانم" التوسع كانت لا تكاد تؤثر في ديفيد بن جوريون، مثلما كان لي أن أكتشف أثناء حديثٍ ظل محفوراً في ذاكرتي. فمثلما فعل الجنرال ديان، تجاوز "أبو الأمة الإسرائيلية" الحصار المفروض عليَّ من قبل الحكومة واستقبلني في بيته المتواضع بتل أبيب فور تقدمي بطلب لقائه. ولقد حملني استقباله على أن أفكر في أن كاتب سيرته والمعجب بشخصه، ميخائيل بار زوهار، قد أخطأ حين كتب أن مؤسس الدولة اليهودية كان لا يعرف كيف يظهر مشاعره، ولا تحين منه لفتة إنسانية، أو بسمة دافئة، أو كلمة ودية. مع ذلك، ما إن جلست حتى تفوه بعبارات كانت خارج السياق تماماً، لكنها فاجأتني بقدر ما أسعدتني. إذ بادرني قائلاً: "التقليد اليهودي بأسره قوامه التسامح (..) خذ عندك، أنا مثلاً، لا أضمر أي بغضاء لليهود غير الصهاينة، ولا لأعداء الصهيونية، ولا حتى لأعداء السامية من أمثال كارل ماركس، واسحق دويتشر، اللذين كانا رجلين عظيمين أختلف معهما لكنني أكن لهما تقديراً عميقاً".

ثم أشار إلى حنا آرندت، وألبرت أينشتاين، وسيجموند فرويد، - وغيرهم ممن لم أعد أذكر أسماءهم- ممن ساهموا جميعاً في رفعة البشرية، من دون أن يكونوا متعاطفين مع الصهيونية أو من مؤيديها غير المشروطين. وبعد لحظات من التأمل، أردف قائلاً: "لم تنجب إسرائيل بعدُ عمالقة

مثل هؤلاء". كما كان اليهود الأمريكيين محل تقديره بنفس القدر، رغم كونهم غير صهيونيين في نظره لأنهم يرفضون الهجرة إلى إسرائيل. ثم عرج على ذكريات لقاءاته بالجنرال ديجول ليقول بشأنه: "رغم المواقف المناوئة لإسرائيل التي اتخذها لاحقاً، ما زلت معجباً دون شروط برجل الدولة الذي كان أحد العمالقة في زماننا"، وكان الإعجاب متبادلاً، وكان يعلم ذلك.

ولما كنتُ قد التقيته عدة مرات في الماضي بباريس، والقدس، وتل أبيب، وفي كيبوتز "سدي بوكر"، لاحظتُ أن الرجل الجالس أمامي لم يكد يتغير، رغم أعوامه الثلاثة والثمانين. كان صغير البنية، قصير الساقين، ما تزال صلعته الكبيرة محاطة بنديف من الشعر الأبيض، ونظرته تلتمع بنفس البريق اليقظ، فيما كان الشغف المطلّ من نظراته، والحيوية المفعمة بها حركاتُه تشيان بطاقة لا تنفد. وسرعان ما تحول الحوار الذي طلبته إلى مونولوج استمر أكثر من أربع ساعات متواصلة.

جالساً وراء مكتبه، كان ينهض من وقت لآخر كي يدق بقبضته على الطاولة التي كانت تئن من ثقل الصحف والملفات. وقد فوت موعد الغداء، مكتفياً باحتساء قدح من الشاي أختُص به وحده دون محدثه الذي لم يكن له إلا أن يغبطه عليه. كان محاطاً بكتب كثيرة بعدّة لغات (إلا اللغة العربية، التي لم يكن يراها ذات أهمية !) وتتناول مختلف المواضيع من تاريخ، وأديان، وفلسفة. ولما كان شغوفاً بأفلاطون، فقد درس اليونانية في سن متأخرة، خصيصاً ليقرأ نصوصه في لغتها الأصلية. كان يملك، على حدِّ قوله، عشرين ألف كتاباً، كان يحتفظ بمعظمها في كيبوتزه في "سدي بوكر". وإن ظل كتابه المفضل هو العهد القديم، الذي كان يضعه في متناول يده، ليرجع إليه في تبرير نهضة مملكة إسرائيل الثالثة.

بالنسبة إليه، كانت "أرض الأجداد" تمتد فيما وراء فلسطين التاريخية بكثير، لتشمل المملكة الأردنية، ذلك الخَلق المصطنع في نظره، الذي يُحمّل البريطانيين مسؤوليته. كان ذلك يقينه طوال حياته السياسية وبقي كذلك لم يتغير. رغم ذلك، على عكس الإجماع القومي، فقد عارض توسيع أرض إسرائيل إلى الضفة الغربية وغزة.

كما رفض بنفس القدر الحرب التي كانت قد أتاحت احتلال تلك الأراضي. لم يكن يعتقد أن عبد الناصر كان ينوي مهاجمة إسرائيل، إذ صرح: "الديكتاتور المصري ليس مجنوناً، على حد معرفتي به، وهو يعلم أنه لا يستطيع التغلب علينا عسكرياً". كان حانقاً على القادة

الإسرائيليين ممن لم يدخروا جهداً من أجل افتعال نزاع مسلح، ومن بينهم ربيبه الجنرال ديان. فقد كان يرى الأراضي المحتلة بمثابة تهديد مميت للكيان الصهيوني نظراً لما للفلسطينيين من تفوق عددي، ومعدل تكاثر مرتفع، حتى أنه لا يمكن إدماجهم من دون تحويل اليهود إلى أقلية داخل دولتهم اليهودية. لكنه كان، في المقابل، مؤيداً لضم القسم العربي من القدس "التي كانت عاصمتنا قبل ألفي عام"، على حد قوله، بمثل ما رحب بضم مرتفعات الجولان السورية، "التي لا غنى عنها لضمان أمننا". ومن مزايا هذين الإقليمين في نظره أنهما مأهولان بعدد قليل نسبياً من السكان الأصليين.

كان من يدّعون أن إسرائيل بحاجة إلى "مجال حيوي" يستثيرون غضبه. "لدينا ما يكفينا من الأراضي، ومن الأموال، ومن العقول لاستيعاب الاثني عشر مليون يهودي المنتشرين في الشتات!"، هكذا صاح. وراح يعطي أمثلة لدول تعيش في رخاء رغم أبعادها المتواضعة: بلجيكا، ذات الاقتصاد المزدهر، والنرويج، القوة البحرية الثالثة عالمياً. وبإمكان إسرائيل، الواقعة عند التقاء ثلاث قارات هي أوروبا وأفريقيا وآسيا، أن تصبح هي أيضاً من أهم مراكز التجارة الدولية، مع انخراطها في التصنيع.

هذا ويجدر، وفقاً له، إعادة الأراضي المستولى عليها إلى العرب (فيما عدا القدس والجولان) في مقابل سلام كامل. فهل يؤمن حقاً بتسوية قائمة على تلك القاعدة؟ ها هو يتذكر بهذا الصدد أنه كان قد اقترح صفقة في عام ١٩٣٤ على زعيم الحركة الفلسطينية الحاج أمين الحسيني: ففي مقابل قبول الحاج بإنشاء الدولة اليهودية التي ستعمل على ازدهار فلسطين، ستساند الحركة الصهيونية كفاح العرب من أجل الوحدة والسيادة. وقد أجابه الزعيم الفلسطيني قائلاً: " أفضل أن يبقى وطني بائراً فقيراً، فذلك خير من إهدائه إلى اليهود." وبعد لحظات من التفكُّر، قال لي بن جوريون: "لو كنتُ مكانه، لفعلت الشيء نفسه."

مثل تلميذه الجنرال ديان، كان "الأسد العجوز" لا يعتقد أن السلام ممكناً، على الأقل في المستقبل المنظور. يورد ناحوم جولدمان، رئيس المجلس الصهيوني العالمي، في كتابه "التناقض اليهودي"، ما أسرّ به بن جوريون إليه في خلوة: "وما الذي سيجعل الفلسطينيين يصنعون السلام ؟ لو كنتُ قائداً عربياً، ما كنتُ لأبرم أبداً معاهدة سلام مع إسرائيل. هذا أمر طبيعي: نحن قد أخذنا أرضهم".

"صحيح أن الرب قد وعدنا بها، ولكن أنى لهم أن يكترثوا لذلك؟ فربنا ليس ربهم. نحن ننحدر أصلاً من إسرائيل، هذا صحيح، ولكن ذلك يعود إلى ما قبل ألفي عام: كيف لذلك أن يعنيهم؟ وقد كانت هناك معاداة للسامية، والنازيون، وهتلر، وأوشفيتز، ولكن هل كان ذلك خطأهم؟ لقد جئناهم وسرقنا بلادهم، فلماذا عساهم أن يقبلوا ذلك؟ (..) بالتالي، الحل بسيط: علينا أن نبقى أقوياء، وأن يكون لنا جيشٌ جبار(..)" وأضاف أن ذلك ما كان ليكفي لأن "الجيش لن يكون دوماً درعاً منيعاً"، فالعرب "قادرون مثلنا تماماً على التقدم وعلى استيعاب التكنولوجيا الحديثة"، فيما لم تفلح إسرائيل في تشكيل أمة وقادة "من طراز أخلاقي رفيع".

في حوار كنتُ قد أجريته معه عام ١٩٦٥، أكد لي، على العكس، أن العرب لن يتمكنوا أبداً من إزالة البون الشاسع بينهم وبين الإسرائيليين. لكن ذلك لم يمنعه من التعبير عن قلقه لناحوم جولدمان، وذلك أيضاً وفقاً لما أكده الأخير، إذ قال له إن هناك احتمال من كل اثنين ألا تتمكن دولة إسرائيل من البقاء لما بعد القرن العشرين.

أثناء لقاءنا الأخير في إبريل ١٩٦٩، بدا لي بن جوريون متحلياً بمزيد من نفاذ البصيرة، رغم احتفاظه بروح مقاتلة تدعو للدهشة. وبعد أن هجره أعوانه، موشي ديان وشمعون بيريز وغيرهما، بقي هو كنائب وحيد عن حزبه البائد، حزب "رافي". ثم ما لبث أن انسحب نهائياً من الساحة السياسية في العام التالي ليواصل كتابة مذكراته - مئات ومئات من الصفحات- ليرحل في "سدي بوكر" بعد ذلك بأعوام ثلاثة. وسرعان ما غاب "ملك إسرائيل" عن ذاكرة رعاياه، الذين صاروا لا يقتصرون على ذكر حميد خصاله حين كانوا ينظرون إلى الماضي.

***

وقد انتهى التحقيق الذي أجريتُه عام ١٩٦٩ إلى شواهد ثلاثة: أن المقاومة الفلسطينية كانت آخذة في التوسع فيما اشتد القمع بالتبعية، وأن معظم المسؤولين السياسيين الإسرائيليين كانوا يهونون من شأن "الإرهاب"، وأن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات أخذت تكتسب أهمية لدى الرأي العام الفلسطيني.

أثناء تنقلاتي في المناطق العربية، في غزة كما في أسواق القدس، كان الاستقبال السيئ الذي كنتُ ألقاه من التجار، والنظرات الكارهة التي يرميني بها المارة الذين كانوا يظنونني يهودياً إسرائيلياً، كانت تؤكد أن الفلسطينيين لا يؤمنون بفكرة "الاحتلال الليبرالي". وقد اختار

ستون ألف منهم، من سكان غزة، أن يهاجروا جميعاً في عام ١٩٦٨ وحده، إلى شرق الأردن، بتشجيع من السلطات الإسرائيلية التي تكفلت بمصاريف نقلهم ومنحتهم تعويضاً سخياً.

راح السخط يتخذ المزيد من التجليات العنيفة. ولتبرير استمرار الاحتلال، كان محدثيّ يوضحون لي أن مظاهرات طلبة المدارس، وإضرابات العمال، واعتداءات هنا وهناك بأيدي الفدائيين المتسللين من البلدان العربية المجاورة، لن تهدد دولة إسرائيل. وقد أكد لي شمعون بيريز أن "الفدائيين ليسوا سوى أسطورة عابرة، يتم الترويج لها في الخارج". أما الجنرال ديان، فقال لي مبتسماً إن حوادث الطريق تتسبب في عدد أكبر من القتلى مما تسببه الاعتداءات الإرهابية. لكنه "نسي" أن يذكر أن، بعد أقل من سنتين على انقضاء الحرب، كان الفدائيون الفلسطينيون قد أسقطوا ١٨٠٠ ضحية إسرائيلية، منهم ١٥٩ من القتلى، أي عشرة أضعاف العدد الإجمالي في الأعوام الخمسة السابقة للحرب.

الفصل الثامن

ذو السبعة أرواح



اريك رولو مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات

ثمة أحداثٌ لا تُنسى. منها ذلك العشاء الذي أقامه السفير الجزائري فى القاهرة بداية عام ١٩٦٩ (فبراير/ شباط) . هناك التقيتُ للمرة الأولى بأبرز مؤسسي حركة فتح، وعلى رأسهم ياسر عرفات، . وكان من الواضح أن المسؤولين الفلسطينيين يستعملون المناسبة للقيام بحملة إعلامية.

أكاد أبصرهم اليوم مجدداً في جلستهم حول مائدة بيضاوية طويلة، فأدرك أن غالبيتهم قد قضوا نحبهم في "اغتيالات موجهة" ارتكبتها أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

غداة ذلك العشاء، ملأت فتح ومنظمات الفدائيين الأخرى الفراغ الشاغر داخل منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت أشبه بـ "قشرة فارغة"، وذلك بعد عزل رئيسها، أحمد الشقيري، صنيعة الجامعة العربية والأداة الطيّعة في يد الرئيس المصري جمال عبد الناصر. كانت ثمة حقبة جديدة تبدأ، تتحرر فيها منظمة التحرير الفلسطينية من قبضة "الأشقاء" العرب، وترسي فيها قواعد مقاومة حقيقية، ذات طموح مزدوج، ألا وهو حشد الفلسطينيين، الذين أصابهم القنوط مما كان عليه قادتهم السابقين من سلبية وديماجوجية، واجتذاب تعاطف الرأي العام الدولي، بل واكتساب تأييده أحياناً.

كان مضيفنا، الأخضر الإبراهيمي، الذي سيصبح في المستقبل وزيراً لخارجية بلاده ثم ممثلاً شخصياً للأمين العام للأمم المتحدة، قد حرص على أن يدعو إلى هذا الجمع سفراء أهم الدول العربية، المتشوقين تماماً مثل الصحفيين الاثنين الحاضرين للتعرف على هؤلاء الرجال الذين تعاهدوا على "تحرير فلسطين"، بعد الهزيمة الكارثية التي منيت بها الجيوش العربية في ١٩٦٧. لهذا الغرض، أعطى الأخضر الإبراهيمي الكلمة على التوالي للقائدين الرئيسيين، هما ياسر عرفات وأبو إياد، اللذين ارتبطتُ بهما بعلاقات وطيدة فيما بعد على مدار ترحالهما المستمر.

ولما كانت الناس مقامات، فقد عُهد أولاً إلى ياسر عرفات بعرض استراتيجية المنظمة الرئيسية بين منظمات المقاومة الفلسطينية. فبدا الرجل خارجاً عن المألوف، سواء بالآراء التي أدلى بها أو بمظهره الخارجي. كانت قامته القصيرة تتنافر مع زي القتال العسكري الزيتوني الذي يرتديه والمسدس المعلق على فخذه (والذي لم يكد يستخدمه أبداً طوال حياته) ؛ أما غترة الرأس ذات المربعات البيضاء والسوداء، رمز أصوله البدوية، فكانت تتعارض مع مسلكه الحضري. كان هذا المهندس، الذي نال شهادته من جامعة فؤاد الأول بالقاهرة، والذي هاجر إلى الكويت، قد عمل في خدمة الإمارة قبل أن يصبح مقاول أشغال عامة واسع النجاح، يركب سيارة رياضية حمراء فارهة. أما نظارته الشمسية، إحدى مقتضيات عمله السري، فكان يضعها فوق عينيه مساءً في مجافاة تامة للمنطق، فيما كانت لحيته الكثة تمنحه سمت رجل عصابات نموذجي. كان رفاقه يخاطبونه باستخدام اسمه الحركي، "أبو عمار"، أو

كانوا يشيرون إليه بلقب "الختيار" (أي العجوز). كان يناهز الأربعين من عمره آنذاك، لكن محدثيه، وهم في الثلاثينيات،كانوا يعبرون له بذلك اللقب عن المودة والتوقير. كان هو زعيمهم قبل إثبات ذلك رسمياً، إذلم يكن قد انتُخب بعدُ رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما تم في اليوم التالي.

على الفور، خاطبني عرفات بالعامية المصرية، التي حاول دوماً التخلص منها دون أن يفلح في ذلك أبداً، وإن لم يعتب عليه مواطنوه استخدامها. ورغم كثرة لقاءاتنا، تحاشى الزعيم الفلسطيني الحديث عن الأواصر التي ربطته بوادي النيل. كان أبواه من أصول فلسطينية، ولم يفته أن يذكرني بأن أمه تنتمي لإحدى العائلات الكبيرة بالأرض المقدسة، التي اشتهرت بمقاومتها للمحتلين المتعاقبين؛ وهي عائلة الحسيني التي عُرف عنها أيضاً انتسابها للنبي، ولهذا السبب وذاك كانت محل تقدير وإكبار.

ولئن كان عرفات يتفاخر بجذوره، فهو لم يقرّ قط بأنه قد ولد في القاهرة، وبأن جدته لأبيه مصرية، هي وزوجتي أبيه المتعاقبتين اللتين ربتاه صغيراً بعد وفاة أمه. كان أبوه الذي عمل بالتجارة قد هاجر إلى العاصمة المصرية عام ١٩٢٧ لأسباب اقتصادية، أي قبل عامين من مولد زعيم المستقبل. وقد التحق الصبي ياسر بالمدارس المصرية، وعمل أولاً في إزالة الألغام بمنطقة قناة السويس في بداية الخمسينيات أثناء نضال المتطوعين المصريين ضد المحتل البريطاني، ثم التحق في ١٩٥٦ بصفوف الجيش المصري في مقاومته للعدوان الثلاثي. وإذ تمت ترقيته لرتبة ملازم أول، استمر بعد ذلك كضابط احتياط. ورغم هويته المزدوجة، كان يتصرف كفلسطيني وطني شديد الإخلاص والحماس.

من النوادر التي أسرّ بها إلى المؤرخة نادية بن جلون التي تحاورت معه بعد ذلك بأعوام طويلة، إقراره بأنه "لم يكن لديه إدراك سياسي للوجود الصهيوني في فلسطين إلا قبيل حرب ١٩٤٨"، التي شارك فيها بصورة هامشية. وكان في التاسعة عشر من عمره في ذلك الوقت. وعندما وضعت الحرب أوزارها، لم يكن ينوي مواصلة الكفاح من أجل القضية الفلسطينية. إذ لم تتجلَ نزعته النضالية إلا بعد ذلك بعام حينما قرر مواصلة دراسته بجامعة القاهرة بعد أن رفضت جامعة تكساس طلب التحاقه بها.

منذ بداية حفل العشاء، أعطانا عرفات باكورة الاستراتيجية التي ستتبناها منظمة التحرير

الفلسطينية في اليوم التالي، بعد انتخابه رئيساً لها. وبنبرة مفعمة بالزهو، أعلن للمدعوين أن هدف المنظمة سيكون منذ الساعة إقامة "دولة موحدة ديمقراطية" على أرض فلسطين التاريخية بالكامل، يعيش فيها اليهود، كافة اليهود، سواء الوافدون أم غيرهم، في انسجام تام مع مواطنيهم العرب، مسيحيين ومسلمين. كان ذلك هو النقيض التام لسياسة سلفه، أحمد الشقيري، الذي لم يعمد محدثنا إلى تسميته، والذي كان يدعو إلى إعادة اليهود المستقرين على الأرض المقدسة بعد عام ١٩١٧ إلى بلدانهم الأصلية ("أي إلقائهم بالبحر" وفقاً للتفسير الإسرائيلي).

كان عرفات يسعى جلياً للتأثير على مستمعيه بمجافاته خطاباً جرت العادة على أن يكون معادياً للآخر. فقد صاح مستثيراً دهشة الحاضرين قائلاً: "آه لو استطاع اليهود والفلسطينيون أن يتوحدوا ! بحسب عبقرية الشعبين ومواردهما المادية والفكرية أن تتغلب على أنانية معظم الأنظمة العربية، وفسادها، ونفاقها ! " فقد كان مقتنعاً بأن اليهود السفرديين، الذين يشكلون أغلبية في إسرائيل، سيكونون أول من ينضم إلى مشروعه. أليسوا "يهوداً عرباً"، و"توائم الفلسطينيين"، بثقافتهم وعقليتهم؟ ألا يعانون من التمييز الذي يمارسه ضدهم اليهود الأشكنازيون ؟ وعلى عكس هؤلاء الأخيرين، ألم يعيشوا بسلام في بلدانهم الأصلية؟ (وقد لزمته سنوات عديدة قبل أن يتخلى عن أوهامه حول الحالة الذهنية لليهود الشرقيين.)

لم يكن من اليسير عليه وعلى رفاقه اتخاذ تلك الاستراتيجية، التي أثارت غضب الإسرائيليين، الذين لم يروا فيها محاولة للتعايش السلمي وإنما رغبة في تدمير دولتهم. كما أثار المشروع أيضاً معارضة قوية بين الفلسطينيين، الذين استنكروا التزام التعايش مع "مستوطنين"، هم "غاصبي" وطنهم. كان الغضب يزأر في صفوف الإسلاميين خصوصاً الذين سرعان ما اكتشفوا أن "الدولة الديمقراطية" المقرر إقامتها ستكون أيضاً علمانية الطابع. وقد أكدت قيادات من فتح في لقاءات لاحقة أن ذلك صحيحاً. وقد ذكروا بهذا الصدد أن القومية العربية، منذ ميلادها داخل الإمبراطورية العثمانية، كانت من الناحية العملية علمانية تماماً، على حد شهادات منظريها وقادتها سواء المسيحيين منهم أو المسلمين. وقد بلغ سخط الإسلاميين ذروته حين اطلعوا على الميثاق الوطني الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية الجديدة: فقد احتفى الميثاق بالـ "قيم الدينية"، من دون أن يحدد الديانة المعنية. وقد كان ذلك السبق الجريء فريداً إلى يومنا هذا على مستوى العالم العربي الإسلامي.

رغم ذلك، كان ياسر عرفات يلتزم بدقة بتعاليم الإسلام، الذي كان يمارس شعائره حرفياً. غير أن أقواله وتصرفاته طوال حياته كانت تشير إلى أنه لم يحمل أي أحكام دينية أو عنصرية مسبقة. فقد كان محاطاً بمساعدين مسيحيين، وتربطه علاقات ممتازة بالزعماء المسيحيين للمنظمات الفلسطينية المنافسة، كما أن زواجه بسهى، المنتمية للكنيسة اليونانية الأرثوذوكسية، لم يثر دهشة أحد. وكثيراً ما كان يزوره أحبار الكنائس الشرقية المختلفة، ممن كانوا يكنون له الاحترام والإعجاب، فيما كان بعض القساوسة يُتهمون بالـ "إرهاب"، لانضمامهم إلى صفوف المقاومة.

كما كان الرجل، الذي وصفه قادة إسرائيليون بأنه "هتلر جديد"، غيرَ متحامل بالمرة على اليهود، الذين ألفهم منذ سنوات صباه الأولى. وإذ تعهده خاله بالرعاية بعد رحيل أمه، كما يحكي، كان يجد متعة في اللعب مع أطفال يهود عند حائط المبكى، حيث كان يسكن على مقربة منه في بيت عائلة الحسيني (الذي دمره الجيش الإسرائيلي غداة حرب ١٩٦٧ ليهيئ مكاناً فسيحاً لاستقبال المؤمنين). وسواء في مراهقته أو في رشده، تسنى لعرفات أن يخالط بعض اليهود، كان منهم كثيرون يعيشون في حي مصر الجديدة السكني بالقاهرة، حيث كان يقيم مع أبيه. هكذا، على ما يبدو، تعلم بضع كلمات عبرية سمعتُه يقولها في لقاءاته مع إسرائيليين، مثل "شالوم"(صباح الخير)، و"شانا توفا" (عام سعيد). لكن بقي لديّ انطباعٌ بأن معرفته باللغة العبرية تتعدى ذلك بكثير. كما كان يفهم الفرنسية أيضاً بدرجة أكبر مما يدعي.

بعد شهرين من لقائي الأول بعرفات، تسنى لي التحاور في القدس مع يهوشافاط هركابي، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، والمؤرخ المستعرب، الذي تناولت رسالته لنيل الدكتوراه، بين ما تناولت، أيديولوجية الحركة الفلسطينية، التي كان يضمر لها في ذلك الوقت عداءً صريحاً. وقد قال لي أثناء الحوار:"قرأتُ كافة المقالات المنشورة في الصحيفة الناطقة باسم حركة فتح، (صحيفة "فلسطيننا")، منذ ظهورها في ١٩٥٩، وحتى اختفائها عام ١٩٦٤، فلم أجد فيها أي عبارة معادية للسامية." وقد توصلتُ إلى النتيجة نفسها حين طالعتُ بنفسي مجمل أعداد الصحيفة التي نجحتُ في الحصول عليها بعدجهد. وقد كان في تلك الملاحظة ما يثير الدهشة في وقت راج فيه موضوع "المؤامرة" اليهودية على صفحات المطبوعات التي سيطرت عليها الحكومات العربية، الحريصة بلا ريب على تبرير هزيمتها النكراء في حرب ١٩٤٨.

أثناء حفل العشاء في منزل الأخضر الإبراهيمي، استرعت مفردات عرفات انتباهي : إذ تحاشى قدر الإمكان الإشارة إلى مواطني الدولة العبرية بوصفهم "إسرائيليين" أو "يهود"، مفضلاً أن يصب جم غضبه على "العدو الصهيوني". وقد فعل الشيء نفسه في لقاءاتنا التالية. ففهمتُ في نهاية الأمر أنه كان يريد بذلك الإشارة إلى عدم اعترافه بإسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى، إلى أن النزاع ليس له طابع عنصري ولا ديني، مثلما يعتقد الكثيرون في الرأي العام الإسرائيلي والعالمي. وفيما يخص هذا البند أيضاً، كان عرفات يخالف القادة الفلسطينيين السابقين، الذين كانوا يمارسون الخلط، فلا يفرقون بين اليهود المهاجرين إلى فلسطين ويهود الشتات، وبين الصهاينة وغيرهم، ليستحدثوا بذلك صورة من معاداة السامية داخل العالم العربي. وقد كان لذلك الالتباس أن يستمر نظراً لادعاء إسرائيل تمثيل كافة الشعب اليهودي، وأيضاً للتضامن الذي أبدته لها في شتى أنحاء العالم بعض المنظمات المؤسساتية التي أعلنت نفسها بمثابة المتحدث الرسمي باسم جميع اليهود. في مناسبة أخرى، شرح لي عرفات أن التعايش بين الشعبين يعود إلى قديم الزمان، وضرب لي مثلاً بداوود الذي نجا من الموت باللجوء إلى الفلستيين، وهم بحسبه أسلاف الفلسطينيين. غير أنه نسي أن يذكر أن داوود نفسه، حين صار ملكاً للعبريين، حارب الفلستيين، وأوقع فيهم آلاف القتلى. لكن تلك لم تكن أولى حبكات خياله ولا آخرها.

بحركة مسرحية، ناداني أثناء حفل العشاء قائلاً: "إذا كنتَ موافقاً على إقامة دولة لا دينية، فسأسلمك حالاً بطاقة عضويتك في الحركة !" لم تكن تلك مجرد مزحة، وهو الذي قد فتح أبواب منظمة التحرير الفلسطينية أمام الإسرائيليين الذين تمنوا الالتحاق بالمقاومة الفلسطينية، الخارجين في غالبيتهم من صفوف أقصى اليسار المعارض للصهيونية. كان من بينهم إيلان هاليفي، المفكر الفرنسي الإسرائيلي، المولود لأبوين يهوديين شيوعيين ومقاومين أثناء الحرب العالمية الثانية، الذي شغل مناصب هامة على التوالي، كان منها مساعد وزير الخارجية بالسلطة الفلسطينية، ومندوب منظمة التحرير الفلسطينية لدى المنظمة الدولية الاشتراكية ومندوبها أيضاً لدى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما أن بعض الحاخامات الأرثوذوكس المتشددين، ممن يرون أنه من غير الشرعي إقامة دولة يهودية قبل مجيء المشيح، قد اتخذوا مقاعد كمراقبين داخل المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان منظمة التحرير الفلسطينية). وغداة اتفاقات أوسلو، في عام ١٩٩٤، عيَّن عرفات أحد اليهود الفرنسيين من

ذوي الأصول المغربية، هو جابرييل بانون، ليصبح مستشاره الاقتصادي الرئيسي. وجرياً على العادة، سينتخب خلفاءُ عرفات من بعده في ٢٠٠٩، في مجلس فتح الثوري العريق، رجلاً إسرائيلياً، هو أحد أعضاء معسكر السلام، يوري ديفيس، الذي كان يصف نفسه طوال حياته بأنه "فلسطينيٌ ذو لسان عبري".

بقي عرفات وفياً لمعتقداته أثناء أحداث مأساوية، منها على سبيل المثال مذبحة لاجئي مخيمي صابرا وشاتيلا بلبنان في سبتمبر ١٩٨٢، التي أسفرت عن عدة مئات من القتلى والجرحى. فبلا أي تمييز، ذُبح الرجال والنساء والأطفال والعجائز بسادية غير معهودة لمدة ثلاثة أيام متواصلة. وقد كان أرييل شارون، وزير الدفاع آنذاك، المتواجد عند بوابتي المخيمين، على رأس وحدة من الجيش، شاهداً سلبياً، وعلى الأرجح المحرض، على تلك المجازر التي ارتكبها حلفاؤه، عناصر الكتائب اللبنانية. استقبلني ياسر عرفات بعد المجزرة في مقره الرئيسي بدمشق حيث انزوى بعد أن طرد الجيش الإسرائيلي الفدائيين الفلسطينيين. بدا وجهه شاحباً هزيلاً، وعيناه دامعتين، وصوته تخنقه عبرة مكبوتة، وهو يصيح أثناء الحوار الذي نُشر في صحيفة "لوموند" فيما بعد قائلاً : "شارون وبيجن ليسا يهود ! إنهما فاشيان ! " ؛ لكنه واصل حديثه بتوجيه تحية إكبار مؤثرة لـ "مئات الآلاف من الإسرائيليين" الذين أعلنوا غضبهم في شوارع تل أبيب ضد مسلك جيشهم. كما لم يخفِ مرارته العميقة حين علم أن اليهود الشرقيين لم ينضموا إلى المتظاهرين. وقد علمتُ لاحقاً أنه قد تبنى ثمانية وعشرين رضيعاً نجوا من المذبحة، أولاداً وبناتاً منحهم اسمه وهيأ لهم أسباب تأمين مستقبلهم.

وإذ تطرق عرفات إلى جانب آخر من استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، أثناء حفل العشاء عند الأخضر الإبراهيمي، أكد بنبرة مشبوبة بالحماسة أن الكفاح المسلح وحده هو القادر على أن يقود إلى إنشاء دولة موحدة في فلسطين. وقد أعرب عن اقتناعه بأن الفدائيين سيتمكنون من احتلال قطع من الإقليم الإسرائيلي على التوالي "قبل أن يبلغوا شواطئ المتوسط". وإذ ساورني الشك، سألتُه علامَ يؤسس تلك القناعات ؟ فأجابني بقوله: "إن مواطنينا، الذين طردوا من وطنهم، لن يقبلوا أبداً بأن يصبحوا هنوداً حمراً للمحتلين الصهاينة! وبنبرة أقل زهواً بعض الشيء أضاف قائلاً: "لن أتفاجأ لو لم يتحقق النصر في حياتنا واضطر أبناؤنا لمواصلة نضالنا." بعد ذلك بعشرة أعوام، أدلى إلي أبو إياد، الرجل الثاني

في منظمة التحرير الفلسطينية، باعتراف بالغ الأهمية، مفاده أن عرفات ورفاقه لم يؤمنوا إلا لفترة وجيزة بقدرتهم على "تحرير فلسطين بواسطة السلاح". تداعت عليه الذكرى وهو يقول لي: " في نهاية الخمسينيات، حين وضعنا تصوراً لمنظمتنا، كنا متأثرين بقوة بحروب التحرير الوطنية في العالم الثالث، في الجزائر، وفي الصين، وفي كوبا، وفي ڤيتنام حيث "تغلب سمك السردين على الحوت"، على حد تعبير عرفات. كنا نقرأ بنهم شديد كتابات ريجيس دوبريه وفرانتز فانون. وكان تشي جيفارا واحداً من أيقوناتنا..."

بدا لي أن محدثيَّ الفلسطينيين قد نسوا، ربما رغماً عنهم، أن يذكروا عاملاً مهماً بين العوامل التي أسهمت في تشكيل أيديولوجيتهم: فباستثناء واحد أو اثنين منهم، كان قادة فتح ينحدرون من ذلك الجزء في فلسطين الذي أقيمت فوقه دولة إسرائيل، وطردوا من أراضيهم أثناء حرب ١٩٤٨. وكانت الغالبية العظمى لمؤيديهم في الشتات ينحدرون من الأصل نفسه. لذلك، فمن طبائع الأمور أن يحلموا بتحرير "كل" فلسطين، وبخاصة الجزء الذي تعود إليه جذورهم العائلية. أما سكان الضفة الغربية وغزة، التي احتلتها إسرائيل في ١٩٦٧، محدثةً هجرة جماعية جديدة، فقد كانوا يمثلون بالنسبة لهم أراضٍ مجهولة على نحو ما.

لكن سرعان ما أدرك الثوار المبتدئون أن إسرائيل ليست الجزائر، ولا هي فيتنام أو كوبا، وأن ما يتصف به الإقليم الإسرائيلي من شكل مسطح وقاحل في أغلبه، والبيئة المحيطة غير المرحبة، والظروف الدولية، فضلاً عن النزعة القتالية لسكان الدولة الفتية، جميعها عوامل تجعل من هزيمتها عسكرياً ضرباً من الخيال. ويواصل أبو إياد بوحه قائلاً إنه وجب الإبقاء على هذه الأسطورة قدر المستطاع من أجل حشد الفلسطينيين الذين أحبطتهم سلبية العالم العربي وضعفه. كما وجب مراعاة جانب الدول المؤيدة للكفاح المسلح، مثل جزائر بن بيلا وبومدين، فضلاً عن سوريا البعثية، التي كانت المساعدات المتعددة الصور التي تقدمها لا غنى عنها للمقاومة الفلسطينية. كما وجب أيضاً الإبقاء على وهم فاعلية الكفاح المسلح، كما اعترف لي لاحقاً أبو جهاد، القائد الأعلى لمقاتلي "الداخل"، وذلك على أمل أن ينتهي الأمر بإشعال حرب إسرائيلية عربية جديدة وبالتالي بإعادة طرح المشكلة الفلسطينية التي كان الرأي العام الأجنبي يجهلها في غالبيته.

أدرك عرفات مبكراً جداً، بما كان له من نزعة برجماتية مشهودة، أن "الهدف الاستراتيجي"

لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي يسعى لإنشاء دولة يهودية عربية، كان هو الآخر غير قابل للتحقيق. لذا، بدأ منذ عام ١٩٧٣ في اتخاذ تحول كامل في مساره، باتجاه إنشاء دويلة فلسطينية، مستقلة وذات سيادة، إلى جوار إسرائيل في الحدود التي كانت لها قبل حرب ١٩٦٧. بعبارة أخرى، كان يعترف عملياً بدولة إسرائيل بتخليه عن ثلاثة أرباع مساحة فلسطين التاريخية- التي طالب بها دوماً القادة الفلسطينيين جميعاً بما في ذلك كل من سبقوه- ليكتفي باستعادة الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. وقد أثار هذا التحول معارضة قوية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وأزمات خطيرة ذات تطورات متجددة. وقد أنجز عرفات هذا التحول بتعديل الميثاق الوطني ليجعل من الكفاح المسلح لا الخيار "الأوحد" للنضال من أجل الاستقلال وإنما "أحد الوسائل" المؤدية إليه. وقد دخل عندئذ بعزم في مضمار الدبلوماسية الفسيح، ذلك الفن الذي اكتشفه ومارسه بكثير من المهارة، جامعاً بين المرونة والإصرار.

رغم كل شيء، سجل عرفات إخفاقات متتالية، وارتكب أخطاءً في تقدير الأمور، وعرفت خطواته زلات وعثرات، ولم يتوصل إلى إقامة حوار حقيقي مع الرأي العام الإسرائيلي، الذي تتسم سيكولوجيته، إحقاقاً للحق، بتعقد غير معهود. وإبراءً له أيضاً، يُذكر أنه كان عليه أن يواجه ائتلافاً من أعداء القضية الفلسطينية فريداً في اتساع نطاقه، على نحو قلما شهدته حركات الاستقلال الوطني. كان هناك من يغضبهم تلونه، وخطابه المزدوج، وكلماته الملتبسة، وحقائقه المبتورة، ومبالغاته، ولحظات صمته المتعذر سبرها. ولكن هل كان بمَلْكه التصرف بصورة أخرى فيما كان يقود حركة في المنفى، ويدافع عن مصالح شعب مشتت، ولا يملك إقليماً ولا هياكل دولة، ولا تمويلات منزهة عن الأغراض؟ كما كان عليه أن يجابه مجموعة واسعة من الخصوم العتاة: إسرائيل، والولايات المتحدة، ومختلف الدول العربية التي لم تكن مصالحها تتلاقى مع مصالحه، فضلاً عن المنظمات الفلسطينية المنافسة. أما أوروبا، ذات النوايا الحسنة نظرياً، فلم تكن عوناً له قط، فيما كان تأييد "المعسكر الاشتراكي" الآخذ في الأفول، الفاتر والملتبس، أبعد ما يكون عن أن يمثل ثقلاً كافياً لمعادلة وزن أولئك الذين تعاهدوا على هلاكه.

نجا عرفات من العديد من الاعتداءات ومحاولات الاغتيال، ومن القصف الموجه من القوات الجوية الأردنية في عمان (١٩٧٠)، والإسرائيلية في لبنان (١٩٨٢)، أما في تونس

(١٩٨٥)، فقد أحبط المناورات التي سعت لإقصائه عن إدارة منظمة التحرير الفلسطينية. كما خرج سالماً حين تحطمت طائرتُه الشخصية في صحراء ليبيا. فصار في أعين أهله محصناً بالبركات، مختصاً بالحماية الإلهية، في الوقت الذي كانت فيه المطبوعات الغربية، التي كانت تعلن بانتظام عن سقوطه الوشيك، وتحرر مقدماً "نعيه"، تلقبه بـ "الناجي"، أو The survivor بلغة الإنجليز. ولعله كان ينجو على وجه الخصوص بفضل مبدأ ثابت لا يتغير: وهو تفادي القطيعة مع كائن أياً من كان، وخصوصاً مع من كانوا يضمرون له الشر.

كانت تلك العقيدة الراسخة، التي تحكمت في سلوكه، مصدر نكتة تناقلها معاونوه، مفادها أنه ذهب إلى مكة للحج بصحبة رفيق دربه، أبو مازن (الذي خلفه بعد رحيله)، وجعلا يجمعان الحصى لرمي الجمرات التي تمثل رمزاً لرجم الشيطان. فرماها أبو مازن ثم تفاجأ بأن صاحبه لم يفعل الشيء نفسه. فلما استحثه على رمي الجمرات، قال له عرفات: "لا داعي، فمن يدري... لعلنا نضطر للتعامل معه يوماً ما".

وإلى الصحفيين الذين كانوا يسألونه عن حالة العلاقات التي تربطه بالعالم العربي، كان "يبرهن" على أنها ممتازة- بسذاجة غير مصطنعة- بأن يدعوهم لتصفح ألبوم الصور التي تظهره وهو يعانق بمودَّة كل واحد من رؤساء الدول العربية، بمن فيهم أولئك الذين كانوا قد سجنوه، أو أهانوه، أو طردوه من أراضيهم، أو حاولوا خلخلة استقراره بواسطة دسائس غامضة.

طوال أكثر من ثلاثين عاماً، لم أفلح أبداً في حمله على الحديث عن خلافاته المعروفة مع "أشقائه" العرب، ممن كان يسارع دوماً بإغداق الثناء عليهم. كان اعتماده عليهم، مالياً، وسياسياً، ودبلوماسياً، يحتم عليه في نظره أن يراعي جانبهم. ولعل ذلك هو أحد الأسباب التي جعلته يرفض عروضي المتتالية لكتابة سيرته الشخصية أو للمشاركة معه في تحرير سيرته الذاتية، ولو في صورة كتاب حوارات يكون له اليد الطولى عليه. شرحتُ له إن مثل هذا الكتاب لا غنى عنه لفهم تاريخ الحركة الفلسطينية التي أسسها، ذلك التاريخ الذي يجهله حتى أنصاره. وأمام رفضه المتكرر، كان أبو إياد هو الذي مكنني من تنفيذ ذلك المشروع في نهاية السبعينيات، تحت عنوان "فلسطيني بلا وطن"[1]. وقد ترك عرفات لهذا الأخير مهمة

(1) Palestinien sans Patrie, avec Abou IYAD, Paris, Fayolle, 1978.

الهجوم على فلان أو غيره من الحكام العرب بالاسم ممن "خانوا" القضية الفلسطينية. وهو ما فعله صاحبه بلا تحفظ في الكتاب، وفي تصريحاته وكتاباته. ولم يستدركه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أبداً فحسب، لكنه أيضاً قد نجح رغم ذلك في الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع نظرائه العرب، على نحو يثير الاستغراب.

من الثابت أن الزعيم الفلسطيني كان يمارس دبلوماسية "طيَّارة" بتنقلاته السريعة الخاطفة كقفزات البرغوث لإجراء زيارات لمختلف العواصم. وكإجراء أمني، كان خط سيره يبقى طي الكتمان، فلا أحد يعلم متى يستقل الطائرة (التي كان البلد المضيف يضعها تحت تصرفه)، أو إلى أين سيذهب، لاسيما وأنه كان يغير وجهته أثناء الطيران. كان يعرف كيف ينغص على رؤساء الدول العربية، وكيف يراضيهم وهو يبدد ما يدعي أنه محض سحابة صيف. وكان يجتهد في شملهم بأفضاله، كبيرةً كانت أو صغيرة، كأن ينقل إليهم مثلاً معلومات التقطتها أجهزة استخباراته، ذات الفاعلية العالية، كما كان يقدم مساعيه الحميدة عندما يدب خلاف بين حكومتين. ولم يكن مدينوه يقَصِّرون في سداد ما عليهم في المقابل. وفي الوقت نفسه، كان يملك تشكيلة واسعة من المبعوثين المنتمين لمختلف الاتجاهات، الذين أتاحوا له العزف وفق ما يشاء على اتساع السلم الموسيقي الدولي.

وبباعثٍ من وفائه لنفسه، لم يكن يهاجم تقريباً أبداً القادة الإسرائيليين حتى حين كانوا يسبونه. وقد فاجأ حتى أولئك الذين يعرفونه جيداً حين ارتأى جدوى تحية "رجل السلام" في شخص أريبل شارون حين صار هذا الأخير محدثه الإجباري في "عملية السلام"، بعد وصوله إلى سدة الحكم عام ٢٠٠١. لم يَعَدْ عرفات منذئذ يُلَمِّح أبداً إلى مسئولية رئيس الوزراء الإسرائيلي في مذبحة صابرا وشاتيلا، أو إلى محاولات شارون لقتله أثناء غزو لبنان في عام ١٩٨٢، ولا إلى تهديداته المتكررة على مر السنين بـ "تصفيته" جسدياً، ولا إلى رفض شارون في جميع المناسبات مصافحة ذلك الذي دأب على وصفه بـ "المريض بداء الكذاب"، وبـ "رئيس العصابة"، وبـ "السفاح".كما الأعمى الأصم، كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يواصل سياسته التي لا تتغير، "سياسة اليد الممدودة".

ولمن كانوا يبدون دهشتهم من مسلكه- وكنتُ واحداً منهم- كان يوضح أنه، إعلاءً لمصلحة السلام، يتعين على السلطة الفلسطينية احترام كل حاكم إسرائيلي، أياً كان، طالما أنه

انتُخب ديمقراطياً. ومن هذا المنطلق، كان يدعو حكومة القدس إلى التزام قاعدة المعاملة بالمثل إزاء السلطة الفلسطينية، وهو النداء الذي ذهب أدراج الرياح بطبيعة الحال، نظراً لميزان القوى الذي يميل بقوة لصالح المحتل.

كان الشاعر الفلسطيني محمود درويش، العضو في إدارة منظمة التحرير الفلسطينية، يقول عن ياسر عرفات، الذي كان له معه أحياناً خلافات شديدة: "رجل صلب كالفولاذ، مرن كالمطاط، يبدو وكأن بوسعه التمدد إلى ما لا نهاية، يمشي بين قطرات المطر ولا يبتل ؛ ويتبع خطوطاً متعرجةً كمن يمشي في حقل ألغام، ولا يحيد أبداً عن مقصده." أما توماس فريدمان، الكاتب الصحفي الشهير بصحيفة "نيو يورك تايمز"، الذي لم يكن يضمر له أي مودة، فكان له فيه رأياً مشابهاً، إذ كتب: "عرفات مقاتل عصابات مصنوع من مادة التفلون، ما من شيء يلتصق بجلده، لا الرصاص، ولا الانتقادات، ولا اعتداءات الخصوم، ولا الاخفاقات".

أذهلني برود أعصابه أثناء الاجتماعات العاصفة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي يُعَدُّ بمثابة برلمان منظمة التحرير، حيث كانت جميع التيارات ممثلة بداخله، فقد جلس يستمع بلا مبالاة تامة إلى ما وجهه إليه خصومه من انتقادات مسمومة. رأيته مثلاً يحتضن طويلاً بين ذراعيه جورج حبش بعد أن ألقى هذا الأخير بياناً هجومياً عنيفاً على نحو غير معهود، موجهاً إليه اتهامات من بينها "الخيانة". ومرة أخرى، كان على صاحبه الوفي أبي إياد أن يصعد إلى المنبر ليرد على زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، رداً يتسم بالحزم طبعاً، لكنه نموذجي في تأدبه. إذ كان لزاماً الحفاظ بأي ثمن على وحدة المقاومة بكافة مكوناتها.

لم تتدنى أبداً النقاشات في المجلس الوطني الفلسطيني، الساخنة غالباً، والتي كنتُ أحضرها. وحين كانت تقع تجاوزات لفظية، كان رئيس الاجتماع يحذفها على الفور من محضر الجلسة. وكانت كل المواجهات تنتهي بحلول وسط على مستوى المضمون، فإن لم يكن، فعلى مستوى الشكل؛ فنظراً لما تتمتع به اللغة العربية من ثراء في الألفاظ، كانت الحيل البلاغية تتيح حفظ ماء وجه هذا أو ذاك. وكما جرت العادة في الاجتماعات الغربية، كان الفرقاء السياسيون يواصلون مناقشاتهم في نهاية الأمسية لا في الحانة، وإنما في الكافتيريا، باحتساء عصير الفاكهة أو بالجلوس إلى مائدة عامرة.

كان عرفات قد تقدم غير ذات مرة باستقالته من جميع وظائفه، مثلما حدث في مايو ١٩٨٣، حين رفضت قيادات كل من منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمته الخاصة "فتح"، الاتفاق الذي أبرمه مع الملك حسين من دون علمهم. وقد خضع لهم في النهاية بأن قام بـ "تجميد" اتفاقه مع العاهل الأردني... بصورة مؤقتة.

كانت الديمقراطية تقف عند عتبة السلطات التي كان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد منحها وأقرها لنفسه. وكانت الشؤون المالية وأجهزة الأمن من "مجالاته المحفوظة" التي يديرها بمنتهى التكتم. كان يودع المعونات المالية التي يتلقاها من مختلف المصادر في حسابات سرية، كان له وحده حق الوصول إليها (فضلاً عن أحد معاونيه الثقات، الذي لم يكن أحد يعلم هويته) وكان يتصرف فيها بحسب إرادته. كان خصومه يشْكون من استخدام الأرصدة لأغراض غير معلنة، لكن لم يشكك أحدٌ قط في نزاهته. لكن الحقيقة أن جميع المنظمات المنتمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المستقلة تماماً، كانت تتصرف على نفس النحو.

كانت حرية التعبير مكفولة تماماً أثناء اجتماعات منظمة التحرير الفلسطينية. وفي المؤتمر الوطني الفلسطيني، المقام في فبراير ١٩٨٣، أي بعد ستة أشهر بالكاد بعد كارثة حرب لبنان، كانت السجالات عنيفة، والانتقادات والاتهامات التي أطلقتها المعارضة شديدة الشراسة. لكن بعيداً عن الرهانات السياسية، كان الحدث الأبرز في نظري هو حضور أمنون كابليوك داخل القاعة، ذلك الصحفي الإسرائيلي الذي يتحدث العربية بطلاقة والذي التزم بحضور جميع جلسات المؤتمر. وكان ذلك حدثاً غيرَ مسبوق. جاء كابليوك بدعوة شخصية من عرفات الذي كان قد قابله أولَ مرةٍ في بيروت، أثناء الحصار الذي ضربه جيش أرييل شارون حول العاصمة اللبنانية. وكان عرفات قد خصّه بحوار صحفي في أحد الملاجئ المؤقتة فيما كانت القنابل تمطر المدينة. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يقبل فيها الزعيم الفلسطيني مقابلة أحد أعضاء الصحافة الإسرائيلية. وقد لفت كابليوك انتباه القادة الفلسطينيين لاحقاً عبر كتاب استقصائي نشره حول مذبحة صابرا وشاتيلا، قدم فيه معلومات لم تنشر من قبل، تؤكد مسؤولية الجنرال شارون الجسيمة عما حدث. وفي خطاب ألقاه، أشاد أبو إياد بكابليوك، معلناً عن حضوره المؤتمر، مثيراً موجة من التصفيق الحاد بين البرلمانيين بالإجماع.

كان أمنون كابليوك رجلاً يسارياً ووطنياً إسرائيلياً، متعاطفاً مع القضية الفلسطينية، وقد نشر سيرة شخصية عظيمة الاحتفاء بعرفات، الذي احتفظ معه بعلاقة وثيقة حتى وفاة الزعيم الفلسطيني في ٢٠٠٤.

في نهاية الجلسة الأولى للبرلمان الفلسطيني، دعانا عرفات نحن الاثنين إلى العشاء في ڤيللته. ومما أثار دهشتنا الكبرى أنه قد دعا إلى مأدبته قادة منظمة التحرير الفلسطينية الرئيسيين، بمن فيهم خصومه الألد، جورج حبش ونايف حواتمه، زعيمي المنظمات الماركسية الاتجاه. وقد جرت الأحاديث هناك بصورة ودية تماماً رغم الأسئلة المحرجة التي كنا نطرحها عليهم أحياناً.

قبل العشاء، حدث موقف طريف. فقد سمح عرفات لـ كابليوك باستخدام خطه الهاتفي الشخصي، فراح الصحفي يملي باللغة العبرية إلى صحيفة "يديعوت أحرونوت" تقريره عن النقاشات التي حضرها. وبعد انتهاء الاتصال، هجم الحرس الشخصى لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية على الصحفي الإسرائيلي واحتضنوه بمودة وخاطبوه بعبرية ممتازة. فقد كانوا جميعاً مواطنين إسرائيليين سابقين، شفَّهم الحنين إلى بلد مولدهم.

كان هوس عرفات بـ "نبذ القطيعة والشقاق" يغيظ الحكام الإسرائيليين لأبعد حدٍّ. إذ لم يكونوا يقدرّون ذلك الإجماع الراسخ الذي كان الزعيم الفلسطيني يحافظ عليه داخل منظمة التحرير الفلسطينية لدرجة بذل التنازلات لخصومه الراديكاليين، حفاظاً على وحدة المنظمة كما يحافظ "على عينيه" على حدّ قوله بنبرة قاطعة. كان هاجس تحقيق "الوحدة عبر التنوع"؛ حسب تعريفه، ذا طبيعة استراتيجية وتكتيكية في آن. استراتيجية لأنه كان يرى أن حركته ستؤول إلى الضياع لو تصرفت على نحو مشتت. وتكتيكية لأنه علياً بالعلاقات الخفية إلى حدّ ما، التي تربط بين الكثير من المنظمات الأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية وبين مختلف الدولة العربية، كان من الحكمة عدم لفظها خارج المنظمة. كما أن تنازلاته لم تكن ذات أهمية لأنها في نظره لم تكن من المفترض أن تستمر إلا أثناء الوقت الذي يستغرقه هو لإقناع خصومه بصحة رؤاه. في تلك الأثناء، كان يتجاهل تعهداته، حيث أن الدبلوماسية السرّية التي دأب على ممارستها كانت تتيح له ذلك. هكذا ذهب إلى القاهرة في ١٩٨٣ للتصالح مع الرئيس حسني مبارك فيما كان العالم العربي قد قاطع مصر منذ عقدها سلامها المنفرد مع إسرائيل في

عام ١٩٧٩. وأمام الأمر الواقع، احتج القادة الفلسطينيون الغاضبون بشدة قبل أن ينضووا تدريجياً تحت لواء تلك المبادرة التي رآها عرفات ضرورية لتعزيز منظمة التحرير الفلسطينية، التي دبَّ فيها الضعف بعد طردها من لبنان، قبل ذلك بعام واحد.

أما الإسرائيليون، فكانوا يندون بخداعه حين كان يمتنع عن التقاتل مع المنظمات التي تقدم على ارتكاب أعمال إرهابية، رغم تعليماته. كان ذلك ما حدث في سبتمبر ١٩٧٠، حين أقدمت الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش على خطف طائرات ركاب إلى الأراضي الأردنية- في مطار مؤقت نُسب إلى "الثورة"- واحتجاز ركابها كرهائن. وقد أدت تلك العمليات جديدة النوعية ، والتي تمت من دون مشاورة عرفات أو إخباره، إلى إلحاق أذى بالغ به سواء أمام الرأي العالمي أو أمام الملك حسين؛ وإذ غضب الأخير من الإساءة التي لحقت به، فقد شن بعد ذلك بقليل الهجوم الذي أفضى إلى طرد جميع الفدائيين من المملكة. بالطبع، كان عرفات قد أدان بشدة عملية القرصنة، لكنه، على عكس كل التوقعات، امتنع عن استبعاد الجبهة الشعبية من منظومة المقاومة. وكانت العقوبة القصوى في نظره تقضي بـ"تجميد" عضوية تلك الفصائل مؤقتاً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

تصرف عرفات بذات الطريقة مع مجموعات أخرى عمدت إلى تحديه، على مر السنين، باقترافها اعتداءات إرهابية. وكان القادة الإسرائيليون، الرافضون للتفريق بين الغث والسمين، يُحملّون الزعيم الفلسطيني وحده مسؤولية جميع الجرائم التي يرتكبها خصومه السياسيون. وكانت الفائدة التي تعود عليهم من جراء ذلك الخلط المتعمد لا يُستهان بها.

على سبيل المثال: برر أرييل شارون هجومه على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان في يونيو ١٩٨٢ بمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي بلندن التي ألصقها بالزعيم الفلسطيني. مع ذلك كانت مجموعة أبي نضال المنشقة هي التي أعلنت عن مسؤوليتها عن ذلك الاعتداء، وهي التي لم تكف عن اغتيال الكوادر العليا في المنظمة الفلسطينية بل وحاولت قتل عرفات نفسه عدَّة مرات. فهل كان أبو نضال عميلاً إسرائيلياً وفق ما أكدته أجهزة استخبارات منظمة التحرير الفلسطينية؟ هل كانت منظمته مخترقة من قبل عناصر تابعة للموساد؟ كان الرجل يُستخدم على أي حال كقاتل مأجور من قبل الأنظمة العربية المعادية لعرفات، وخصوصاً في سوريا والعراق وليبيا.

كان بعض كبار المسؤولين في جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، يستشهدون بتاريخهم وهم ينصحون الزعيم الفلسطيني بـ"تصفية" أعدائه وخصومه المزعجين. وكان عرفات يجيبهم دوماً بأن ذلك لم يكن نهجه ولا مسلكه. بل إنه كان يُمسك عن معاقبة معاوناً من معاونيه ثبت عدم كفاءته أو خيانته، مفضلاً إعفاءه من منصبه مع منحه أحياناً منصباً إسمياً. كان عرفات يطمح أن يكون قبل كل شيء مُجمعاً للرجال لا مُفرقاً بينهم. وهو أمر لا غنى عنه، مثلما كان يوضح، نظراً للتشرذم الفادح الذي ابتُلي به الشعب الفلسطيني الذي يعيش في إسرائيل، وفي الأراضي المحتلة، أو مشتتاً في كل أنحاء العالم. وقد جسد ذلك منذ أولى نشاطاته السياسية. ففي عام ١٩٥٢، أصرَّ على أن تُمثل كافة الأطياف السياسية، من الإخوان المسلمين إلى الشيوعيين، داخل اتحاد الطلاب الفلسطينيين بالقاهرة، الذي بقي هو رئيسه المنتخب طوال خمسة أعوام على التوالي.

وفي ١٩٦٩، غداة عشائنا معاً في منزل الأخضر الإبراهيمي، نجح في أن يدمج في منظمة التحرير الفلسطينية خمس عشرة منظمة ومجموعة فلسطينية صغيرة بأن قلل لصالحهم من عدد ممثلي حركته الخاصة، وهي حركة فتح التي كان عددها الضخم كفيلاً لأن يضمن له احتكار السلطة. لكنه اختار أن يمنح ممثليهم أماكن داخل المجلس الوطني الفلسطيني، وفي اللجنة التنفيذية، أعلى أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية. وحدهم الإسلاميون رفضوا تماماً التعايش مع من كانوا في نظرهم من "الملاحدة" وهم عرفات وشركاؤه القوميون.

كان أبو عمار يجبر من عرفوه على احترامه لأسباب شتى منها استقامة حياته الشخصية. إذ يُعَدّ العامل الشخصي ذا أهمية كبرى في عالم عربي يصيب بعض حكامه شعوبهم بالصدمة أو بالاستنكار بسبب الحياة المنحلة التي يعيشونها أو التي تُنسب إليهم. كان أبو عمار يعيش حياة زاهدة كما تسنى لي ملاحظة ذلك أكثر من مرة. فقد كان بسيط المأكل- حتى وهو يكرم مدعويه بولائم عامرة- ولم يكن يشرب الكحوليات، أو يدخن، وكان يعمل من خمس عشرة إلى ثماني عشرة ساعة في اليوم الواحد، فلم يكن ينام إلا قبل بزوغ الفجر بقليل. ولم يكن يعرف الراحة، ولا الإجازات، ولا الترفيه المنتظم. ولم يُعرف عنه يوماً أنه عشق أو أحب. ولم تنتهِ عزوبته الطويلة- وهو الذي كان يقول دوماً "تزوجت فلسطين"- إلا ببلوغه الستين عندما تزوج سهى، ابنة ريموندا الطويل، مناضلة قومية من الرعيل الأول.

لأسباب أمنية، لم يكن يملك أي مقر إقامة ثابت، ونادراً ما كان ينام عدّة ليالٍ متتالية في المكان ذاته. وفي منفاه بتونس مثلاً، يُرجح أنه كان تحت تصرفه عشرة مساكن مختلفة في شتى أرجاء المدينة. ونادراً ما كان يستقبل قبل منتصف الليل الصحفيين وغيرهم من الزائرين الذين كانوا يأتونه في حالة من الإرهاق تتناقض مع طاقته وحيويته التي لا تنضب. كانت محاورته في حدِّ ذاتها اختبار. فلما كان هو زلق اللسان، كان يرد على الأسئلة بإجابات مسهبة مسترسلة لا تسمح بأي مقاطعة. لذا كان يتعين على محاوره الإلحاح عدة مرات بلا أي ضمانة للحصول على إجابة للسؤال. فبلا مثابرة، قد يضيع الحوار معه هباءً.

تسنى لي رؤيته جالساً خلف مكتب صغير، تكدست فوقه أكوام من مستندات كان يقرأ فيها بانتباه، وقد تعلقت نظارته عند أرنبة أنفه، وراح يضع خطوطاً بالحبر الأحمر تحت الجمل ذات الدلالة. فلم يكن يفوته أي شيء مهم مما تنشره الصحافة الإسرائيلية بفضل المقالات المترجمة من العبرية التي كان يزود بها. من وقت لآخر، كان يرفع عينيه ليشاهد شاشة تلفزيونية تبث الأخبار بلا انقطاع ؛ وكان يرفع صوت التلفاز أو يلغيه تبعاً للأهمية التي توحي بها الصور. (وكان يتسلى فيما ندر جداً برؤية فيلم كارتون، كما قيل لي). وفي أثناء أحاديثنا، كان يعنّ له إجراء محادثات هاتفية قصيرة مع "سفرائه" في المائة دولة التي اعترفت في ثمانينيات القرن الماضي بقابلية حركته لأن تحظى بتمثيل دبلوماسي.

كان الزعيم الفلسطيني قليل الاحتياجات. يروي مساعدوه أنه لم يكن يملك إلا بدلتين، يلبس إحداهما فيما الأخرى في محل التنظيف. ولم يتغير أسلوب حياته حين صار رئيساً للسلطة الفلسطينية، في أعوام التسعينيات، في الأراضي التي تحتلها إسرائيل. وكانت زوجته سهى تشكو آنذاك من إصراره على أن يرتق بنفسه جواربه ويخيط أزراره. وكان مسكنه متواضعاً بمثل ما كان في المنفى. في عام ١٩٨٥، بعد قصف سلاح الطيران الإسرائيلي لمقره العام على مقربة من تونس العاصمة، حرص على أن يجعلني أزور غرفته التي ضربها بعنف صاروخ نجا منه. كانت الغرفة، البالغة مساحتها ثلاثة أمتار في أربعة تقريباً، مؤثثة بصورة متقشفة، فيما كانت هناك مرتبة موضوعة على الأرض يستخدمها كسرير، وخزانة وطاولة رفيعة للعمل مستندتين إلى جدار مغطى بالكتب باللغتين العربية والإنجليزية. وإذ أمسك بالسيرة الذاتية للجنرال عزرا وايزمان، أخذ يحدثني عن الإعجاب الذي يكنه لبطل حرب

الأيام الستة،واصفاً إياه على حد تعبيره "ذلك الصقر الذي تحول إلى حمامة". تلك هي الفترة التي كان ياسر عرفات يبحث فيها حثيثاً عن إسرائيليين ممن يخاطبون الرأى العام ومستعدين لتقبّل قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

لم تكن الحياة المتقشفة التي يحياها عرفات السبب الوحيد وراء الشعبية الجارفة التي يحظى بها بين أبناء شعبه. فلقد كانت شجاعته الجسدية أيضاً أسطورية رغم كونه لم يحارب بواسطة السلاح تقريباً أبداً. لكنه كان يواجه أخطاراً محققة بالتواجد في ميادين القتال: في الكرامة (الأردن)، عام ١٩٦٨، حين جرت مواجهة حامية الوطيس مع القوات الإسرائيلية، كانت الأولى من نوعها ؛ وفي الأردن أيضاً، في سبتمبر ١٩٧٠، أثناء الحرب ضد الجيش الأردني، التي قاد خلالها المقاومة ؛ وفي لبنان، إبان الحرب الأهلية الناشبة عام ١٩٧٥ ؛ وفي لبنان أيضاً، عام ١٩٨٢، حين كان عليه التحرك تحت وابل القنابل والصواريخ، التي أطلقها المحاصِرون الإسرائيليون، والتي استهدفته الكثير منها، شخصياً؛ وبعد ذلك ببضعة شهور، في طرابلس، شمالي بلاد الأرز، بتنظيمه المقاومة ضد متمردين فلسطينيين تساندهم القوات السورية؛ وبعد أقل من ثلاثة أشهر من حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، اضطلع وحده بمهمة تتطلب قدراً من الجرأة. إذ تسلل داخل الأراضي المحتلة، وتنقل متنكراً في هيئات عدة متحدياً أجهزة الأمن الإسرائيلية، ليجري اتصالات مع وجهاء ومفكرين، ويؤسس خلايا من المناضلين في مختلف المدن، لاسيما في نابلس، والخليل، والقدس. وكاد أن يُقبض عليه غير ذات مرة.

لم يكن عرفات يعترف أبداً بالهزيمة. ففي كل المرات التي كنتُ ألتقيه فيها عقب إخفاق عسكري كبير، كان ينظر إليّ في عيني مباشرةً معلناً برباطة جأش عن "النصر"، وكان يبرر ذلك عامةً بالتأكيد على التفوق الكاسح الذي يتمتع به العدو، والمقاومة البطولية التي أبداها مقاتلوه، والتدخلات الأجنبية الخفية. كان ذلك حالُه في أعقاب هزيمتين كبيرتين: في الأردن، حين أعمل الجيش الأردني القتل في الفدائيين عام ١٩٧٠؛ وفي لبنان، في ١٩٨٢، حين دمر جيش الجنرال شارون البنّى التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قبل أن تُطرد كافة القوات الفلسطينية من البلاد.

تمكنتُ مرة واحدة فقط من أن أنتزع منه، في حوار صحفي، ما سماه عرفات راضخاً "نقداً ذاتياً". وقد جرى الحديث في عمّان، غداة انهيار المقاومة الفلسطينية في المملكة الهاشمية.

كان ينبغي قراءة نَّص تصريحاته بعناية لاستجلاء المهارة التي نجح بفضلها في المصادقة على الأطروحة القائلة بأن مسؤولية الكارثة تقع في حقيقة الأمر على الآخرين: المحيطين بالملك حسين، والتنظيمات الفلسطينية المنافسة لفتح، وإسرائيل، والبلدان العربية المدانة بجرم اللامبالاة، فضلاً عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (C.I.A.)! قال لي بلا أي تفاصيل أخرى: "نعم، اقترفنا بعض الأخطاء التي استُخدمت كذرائع من قبل أعداء المقاومة الفلسطينية". لم يكن بالطبع مخطئاً بالكامل فيما قاله، لكنه نجح بذلك في تقليص بل في محو مسؤوليته الخاصة في الأحداث. بإنكار الهزيمة إنكاراً تاماً، كان عرفات يحافظ على الحالة المعنوية لقواته ولشعبه، الذين كان يعدهم واثقاً ثابتاً بمستقبل مشرق. كان شعاره الأثير، الذي كان يختم به عادة أحاديثه، يلخص تفاؤله المصطنع، إذ يقول: "في العام المقبل، سنكون في القدس!". هكذا كان يردد على لسانه ما كان اليهود المتدينين والصهاينة قبل قيام دولتهم يقولونه. وكانت الإشارة التي يلوح بها واضحة: فلن يلبث الفلسطينيون المشتتون والمحرومون من وطن والمضطهدون على أرضهم أن يتغلبوا في النهاية مثلما فعل أعداؤهم من قبلهم.

مع ذلك، لم ينجُ "الختيار" أبداً من ألسنة الفلسطينيين بمن فيهم مساعديه الأقربين. فعلى عكس المتعارف عليه في بقية العالم العربي، لا يحظى شخص الرئيس عند الفلسطينيين بأي حصانة. وقد كنتُ شاهداً، أثناء غداء عند عرفات، على جدال حاد بين الوزير المكلف بتحرير دستور الدولة المقبلة، نبيل شعث، وبين مي الصراف، الدبلوماسية الشابة التي كانت جالسة إلى جواري. كانت الأخيرة تدافع عن حقوق عقيدتها المسيحية، عاتبةً عليه رغبته في جعل الإسلام ديانة الدولة لكي يحشد وراءه الإسلاميين. وفجأة، التفتت مساعدة عرفات إليه سائلةً إياه عن رأيه، ومن دون أن تَهدئ من سورة غضبها، أضافت أنها ستستقيل فوراً من منظمة التحرير الفلسطينية لو تضمن مشروع الدستور أدنى إشارة إلى الإسلام. فما كان رد "الختيار" إلا أن أغضى رأسه مؤكداً بصوت خفيض أنه لم يطلع بعد على النص. كان بذلك يتجنب الإقرار بعدم حسمه للخلاف الناشب في المجلس التنفيذى لمنظمة التحرير الفلسطينية، المؤيد في غالبيته العظمى لدولة لا دينية.

كثيراً ما تعرض عرفات لمعارضة المحيطين به، في المجلس الوطنى، وفي الشارع حيث

تسنى لي مراراً سماع العديد من الاتهامات القاطعة. كانت حرية التعبير تلك، التي لا نجد لها مثيلاً في أي مكان آخر من العالم العربي، تضلل العديد من المراقبين الذين كانوا يستسيغون الاقتناع بفكرة أن أبي عمار قد وصل إلى ختام مشواره المهني. لكن الفلسطينيين كانوا يعدونه في واقع الأمر بمثابة أبيهم، المخطئ قطعاً، لكنه أب مكلل بالإجلال والمحبة. بل إنهم قد صنعوا منه أيقونة على نحو ما، مثلما أكدت استطلاعات الرأي التي أجريت عند وفاته.

ولهذا التقديس العجيب ما يفسره. فقد كان مواطنوه ممتنين له لحصوله على الاعتراف بهويتهم القومية التي ظلت مجهولة لوقت طويل، ولكونه أيضاً قد أعاد إليهم كرامتهم. فقد غرس جذور القضية الفلسطينية على الساحة الدولية. وغيّر كلياً منظمة التحرير الفلسطينية، التي كان يُنظر إليها في البداية على أنها منظمة إرهابية، جاعلاً منها حركة تحرير وطنية محترمة عالمياً، حتى في إسرائيل حين خلُص إسحق رابين إلى الاعتراف عام ١٩٩٣، إبان اتفاقات أوسلو، بأن المنظمة هي "الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني".

في أعين شعبه، كانت إخفاقاته، في نهاية الأمر، تُعزى إلى أعداء الشعب الفلسطيني؛ حتى وفاته ألصقت، بلا استناد إلى أي برهان، بأرييل شارون الذي قيل إنه قد سممه. وهو الذي كتب عنه الشاعر محمود درويش أنه "أزال الحدَّ بين الواقع والأسطورة، ولم يضع علامات على الطرق بل حفرها وسط حقول الألغام".

في إسرائيل وكذا في الغرب؛و طوال حياته العملية، جرت شيطنته للأمدّ أطول وعلى نحو أكثر انتظاماً من أيٍّ ممن سبقوه في العالم الثالث مثل مُصَدَّق، وكينياتا، وعبد الناصر، ولومومبا، ومانديلا، الذين اتهمتهم القوى المحتلة بأنهم إرهابيون، أو فاشيون، أو عملاء للكرملين. لم تكن جريمته هي تلك التي آخذوه عليها، بأنه لم يكن راغباً في السلام، وإنما كانت رفضه بعناد شديد أي تسوية تتضمن اجتزاء قطعة من الضفة الغربية وإنشاء "بانتوستانات" على بقية الإقليم.

كان المستشار النمساوي برونو كرايسكي – الذي اتهمه رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن بأنه "يهودي خائن"- يحمل تقديراً عميقاً للزعيم الفلسطيني الذي ربطته به مراسلات طويلة متصلة. فمنذ عام ١٩٧٩، صرح كرايسكي لمراسل صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية: "أنا وڤيلي برانت (المستشار الألماني الأسبق الحاصل على جائزة نوبل للسلام) قد

تفاجأنا بعرفات الإنسان، تفاجأنا لفرط اختلافه عن الصورة التي عادةً ما تُرسم له، واختلافه عما تخيلناه نحن الاثنان". وبعد أن امتدح وطنية الزعيم الفلسطيني ورغبته في تأسيس دويلة إلى جوار إسرائيل، نصح بالإسراع بفتح مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، على حدّ ما أوصى به الاتحاد الأوروبي في مؤتمر ڤينيسيا في يونيو عام ١٩٨٠. وهو ما فعله اسحق رابين بعد ذلك بنحو خمسة عشر عاماً بالتوقيع على اتفاقات أوسلو.

وهي الملاحظة ذاتها التي عبر عنها يوري أڤنيري، المناضل الإسرائيلي من أجل السلام، إذ كتب عام ١٩٨٢: "طوال حياتي، قابلتُ الكثير من القادة السياسيين والمشاهير الدوليين، لكن لم يكن بينهم أبداً من كانت صورته العامة بمثل هذا التنائي عن حقيقة شخصيته".

من جانبي، أعترفُ أني كنتُ متحفظاً إلى حدٍّ ما إزاء عرفات في نهاية حفل العشاء بمنزل سفير الجزائر. صحيح أن مدة اللقاء كانت قصيرة نسبياً، وأن الزعيم الفلسطيني لم يكن قد أنضجته الخبرة بدرجة كافية، وأن الاستراتيجية التي اعتمدها لمنظمة التحرير الفلسطينية بدت لي ساذجة. وكنتُ قد تأثرتُ بصورة أكبر بشخصية صلاح خلف وبالآراء التي عبرَّ عنها في نهاية الأمسية، وهو من لُقب ب "أبو إياد،" وكان أحد مؤسسي فتح.

بدا أبو إياد، الذي يصغر عرفات ببضع سنوات؛ والذي يُعدُّ خِلَّه الوفي منذ سنوات الدراسة الجامعية، على هيئة مستحبة على نحو ما: كان يرتدي بدلة تشي بميله إلى السمنة، ولا يضع غترة أو نظارة سوداء، وكان حليق الذقن، ملتمع النظرات بفيض من الذكاء تحت حاجبين كثيفين فاحمين، يحيط شعره الأسود الغزير بصلعة ناشئة. كان هذا الرجل الذي عمل كمدرس للغة العربية وعلم النفس يتحدث بطلاقة وجلاء. وفي عرضه لفلسفة فتح فيما يتعلق بالعالم العربي - وهو موضوع سعى عرفات دوماً إما لتحاشيه أو لتخفيف حدته- جعلنا أبو إياد نفهم مبعث المواجهات التي كان لها أن تسمم العلاقات المضطربة مستقبلاً بين الفلسطينيين و"أشقائهم" العرب. وقد أدهشت صراحته السفراء العرب الجالسين حول المائدة.

بابتسامة جانبية، بدأ كلامه بقصة رمزية: حاول فلاح أن يقطف برتقالة بهية شهية بأن هزَّ الشجرة التي تحملها بقوة، ولكن لفرط دهشته بقيت الثمرة المشتهاة مدلاة في مكانها بينما سقطت البرتقالات الأخرى جميعاً- الواحدة تلو الأخرى، وكان عددها ثلاث عشرة برتقالة.

كانت جميعها فاسدة، كما أردف، مثلها في ذلك مثل أعضاء الجامعة العربية الثلاثة عشر، بينما رمزت البرتقالة التي قاومت الهزات "إلى إسرائيل" التي ستقاوم لمدة أطول هجمات الفلسطينيين.

فما كان من السفراء العرب الحاضرين، الذين بدا عليهم الوجوم، إلا أن لزموا صمتاً طويلاً فيما افتعل بعضهم ابتسامة مرتبكة. لكن لم يغادر أي منهم المائدة على سبيل الاحتجاج. فقد كان المشهد يعكس بأمانة حالة ميزان القوى بين حكومات أفقدتها هزيمة ١٩٦٧ اعتبارها جميعاً، وبين حركة فتية قوية مقاتلة، تحظى بشعبية جارفة في الشرق الأوسط وفيما ورائه. وكانت مجلة "تايم" الأمريكية قد نشرت على غلافها صورة عرفات، الذي توجته "رجل العام ١٩٦٨"، حتى أن الملك حسين، عاهل الأردن، الذي عُرف عنه مقته الشديد للمقاومة الفلسطينية قد اضطر للهتاف قائلاً: "كلنا فدائيون ! "

أما الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي كان يحاذر في الماضي من ياسر عرفات ورفاقه كما يحاذر المرء من الطاعون، وكأنه بهم، بصدد نسخة خطيرة من الإخوان المسلمين، فقد أسلمهم "القشرة الفارغة" الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، قبل أن يقوم بالعديد من المساعي من أجل تقديمهم إلى الكرملين الذي كان يراهم في ذلك الزمان بمثابة "مغامرين خطرين". وإزاء إخفاقات تلك المساعي، أدرج ناصر ياسر عرفات في وفد كان يرأسه هو إلى موسكو بعد عام واحد من حرب ١٩٦٧ بعد أن منحه اسماً مستعاراً وأوراقاً مزورة. لكن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية المقبل لم يحظ هناك إلا باستقبال واحد تمَّ على مضض من قبل لجنة التضامن الأفروأسيوية المتواضعة، تلك الهيئة غير الحكومية نظرياً، التي أفردت له ربع ساعة فقط، مرت عليه على نحو سيء للغاية. فلقد كان السوفييت، شأنهم شأن الغربيين، يقدِّرون أن المشكلة الفلسطينية ستُحل بصورة طبيعية تماماً بعد الجلاء عن الأراضي المحتلة.

أثناء حفل العشاء في منزل سفير الجزائر، لم يشعر أبو إياد بحاجة إلى توضيح مقصده حين هتف بنبرة أقل دماثة قائلاً: "كل الثورات التي تخلّقت في فلسطين أُجهضت في العواصم العربية". وكان كل فرد من المتحلقين حول المائدة يعلم من تاريخ الشرق الأوسط ما يكفيه لفهم الإشارة المتضمنة. كان الفلسطينيون يعتبون على "أشقائهم" العرب لامبالاتهم بصدور "وعد بلفور" عام ١٩١٧، الذي أهدت بريطانيا بمقتضاه لليهود "وطناً قومياً" في فلسطين، ويعتبون عليهم سلبيتهم أثناء الانتفاضة الشعبية ما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ ضد الانتداب

البريطاني، ويعتبون عليهم عجزهم عن الحيلولة دون تقسيم وطنهم في ١٩٤٧-١٩٤٨، وحجبهم للمشكلة الفلسطينية طوال عقدين من الزمان، لإدارة المشكلة البديلة، وهي النزاع العربي الإسرائيلي الخاص بكل دولة على حِدَة، ويعتبون عليهم، أخيراً، غلق حدودهم أمام فدائيي حركة فتح الذين كانوا يحاولون التسلل إلى إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧.

كان أبو إياد وغيره من قادة منظمة التحرير الفلسطينية يغضون بذلك الطرف عن الأسباب الكامنة وراء تلك "الخيانات" المتلاحقة: فلم تكن الدول العربية كلها تقريباً مستقلة فعلاً؛ إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يكن بالتالي باستطاعتها التصرف ضد القوى الغربية المؤيدة للصهيونية ولدولة إسرائيل. كما كان ثمة خطأ آخر في التقدير، أشد خطورة من سابقه، وهو الاعتقاد في أن الدول "الشقيقة" ملزمة بتفضيل المصالح الفلسطينية على مصالحها الخاصة، والاعتقاد أيضاً في أن وحدة العالم العربي ستتحقق أثناء الكفاح المشترك من أجل "تحرير فلسطين" وليس العكس كما كان يؤكد بإصرار القوميون العرب.

وسيدفع القادة الفلسطينيون ثمن تلك الأخطاء ذات الطابع المنكفئ على الذات بدءً من العام التالي، في ١٩٧٠، أثناء النزاع الذي نشب بين الجيش الأردني وبين عموم الفدائيين الذين فتحت هزيمتهم الطريق أمام منعطف بالغ الأهمية في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية.

الفصل التاسع

السلام الضائع

كان عام ١٩٧٠ منذراً بالشؤم من أوجه عدة. فقبل ذهابي إلى مصر في يناير، لاحظتُ تعاقب كل أنواع النزاعات على الدول المجاورة. إذ تلت حربَ ١٩٦٧ الحربٌ عبر الحدود. فلم يكن يمر يومٌ من دون أن يتسللَ بعض الفدائيين الفلسطينيين إلى إسرائيل لارتكاب عمليات اعتداء. فتشنٌّ الدولة اليهودية غارات ضد الدول التي تأوي قواعد الفدائيين، على سبيل الإجراء الانتقامي. وكان عدد الضحايا المدنيين، واتساع مدى الخسائر، يثيران حنق الشعوب، ويزعزعان استقرار الحكومات القائمة، العاجزة عن السيطرة على الموقف.

في ديسمبر ١٩٦٩، فرضت "البلدان الشقيقة" على لبنان- وهو الحلقة الأضعف في العالم العربي- اتفاقاً مع القيادة الفلسطينية المركزية، أفضى إلى مواجهات لا نهاية لها.فقد حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على حق إنزال ميليشياتها بجنوب لبنان والقيام بعملياتها التخريبية في إسرائيل عبر الحدود. وقد كانت الضغوط التي مورست على بيروت من الشدة بحيث فُرِض على البرلمان اللبناني أن يتبنى، بشبه الإجماع، "اتفاق القاهرة" الذي أبرم تحت رعاية سامية من جمال عبد الناصر. وكان الرئيس المصري، ذو الدور الحاسم، ينوي بذلك مناوشة الدولة اليهودية التي كان قد أعلن ضدها "حرب استنزاف" في ربيع العام نفسه.

أثناء إقامتي في بيروت، لاحظتُ الشرخ الناشئ في نسيج الشعب، المنقسم ما بين مؤيدين وخصوم لا للحركة الفلسطينية، وإنما للحريات المفرطة التي كان الفدائيون يتمتعون بها على الأراضي اللبنانية. كان العديد من المسيحيين وكذلك بعض المسلمين- ممن كانت أحزاب اليمين الرئيسية قد صوتت نيابةً عنهم على "اتفاق القاهرة"- يشكون في أحاديثهم الخاصة من أن بلدهم قد أُجبر على القيام بمهمة تفوق قدراته، فرضتها عليه الدول العربية التي كانت

تتصرف بذلك في نزاعها مع إسرائيل "وفق عقد من الباطن". وفي مواجهة اليمين المتصف بالسلبية، تبلورت جبهةٌ من أحزاب اليسار وتنظيماته المؤيدة للكفاح المسلح ضد إسرائيل. هكذا أخذ الشرخ يتحول تدريجياً إلى هوة لا سبيل لاجتيازها. وبدأت أكثر العقول تبصراً تخشى وقوع مواجهة، لكنها لم تكن تتوقع أن تلك المواجهة ستتخذ شكل حرب أهلية رهيبة، سيشتعل أوارها بعد ذلك بخمسة أعوام، لتستمر خمسة عشرة عاماً وتودي بحياة عشرات الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين.

وفي الوقت نفسه، كان الوضع في الأردن مقلقاً بصورة مغايرة. فمع نهاية شهر عسل وجيز تلا حرب ١٩٦٧، ظهرت ما بين الملك حسين والقادة الفلسطينيين- الذين أقاموا مقرهم العام في عَمان- خلافاتٌ خطيرة أدت لاحقاً إلى شقاقٍ عنيف. إذ أخذت المماحكات الناشبة بين القوات الملكية وميليشيات منظمة التحرير الفلسطينية تزدا، بينما كان الشعب؛ هنا كما في لبنان، موزعاً ما بين مؤيد ومعارض للوجود العسكري الفلسطيني. وكان من البديهي أن تسير الأحداث باتجاه اختبار حاسم للقوة بين جيش الملك حسين والفدائيين. وقد انتهت المعارك الدامية في سبتمبر من عام ١٩٧٠ بانتصار الأردنيين، مما أضعف الحركة الوطنية الفلسطينية بصورة ملحوظة.

رغم ذلك، كان مصير السلام في الشرق الأوسط يتحدد في مصر وليس في سواها. فقد تزامنَ وصولي إلى القاهرة في يناير مع تصعيدِ "حربِ الاستنزاف" التي كانت قد نشبت منذ عدّة أشهر بين أقوى دولة عربية وإسرائيل. كان ذلك النزاع الكامن قد سبق بيان عبد الناصر الذي أعلن فيه أن الأسلحة لن تكفَّ عن الدوي إلا في اليوم الذي تقرر فيه إسرائيل الجلاء عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وكان هذا الإنذار، الذي أُعلن عنه في ربيع عام ١٩٦٩، أشبه ما يكون بضربة رأس في الحائط، إذ ظل تناسب القوى يشير لصالح إسرائيل بوضوح.كان ذلك الإنذار يرجع إلى اقتناع الرئيس المصري بأن ليس ثمة طريقة أخرى لحمل الدولة العبرية على الأخذ بحل قائم على إعادة الأراضي المحتلة. وإذ استبد الضجر بالجيش وبالرأي العام من استمرار الوضع الراهن بلا رؤيةٍ في الأفق، فقد عتبا عليه السكوت على تلك الحال التي لا تُطاق، والتي وُصفت بحال "اللاحرب واللاسلم". كان ذلك الوضع يعدّ ابتلاءً صعباً بالنسبة لاقتصاد البلاد، التي حُرمت من عوائد قناة السويس، والسياحة، ومن

تسويق النفط عبر سيناء. كما عملت المؤسسات الصناعية والتجارية بإيقاع بطيء نظراً للتقلبات التي شهدها الوضع العام.كان من الواضح أن حالة الركود ستستمر طويلاً.

كانت إسرائيل ترفض الانصياع للقرار ٢٤٢ بعد أكثر من خمسة عشرة شهراً على اتخاذ مجلس الامن له في نوفمبر ١٩٦٧ . فقد كان في تقديرها أنه من غير المقبول أن يشترط النص الصادر عن الأمم المتحدة إعادة كافة الأراضي المحتلة حتى وإن كان يسمح ضمنياً بتعديلات في الحدود على أساس اتفاق مشترك، يستلزمها أمن الدولة العبرية. لكن يبقى أن القرار المتخَذ بالإجماع في الأمم المتحدة قد حظر كل "حيازة للأرض بواسطة القوة"، أي في غياب تفاهمٍ بين المتحاربين. وقد اصطدم جونار يارنج، مبعوث مجلس الأمن لتطبيق القرار، بحائط سد. فقد قاطعته الحكومة الإسرائيلية، ورفضت الإجابة على أسئلته، بما في ذلك السؤال، المبرر تماماً بين كل الأسئلة، والمتعلق بترسيم الحدود "الآمنة والمعترف بها" كما تتمناها القدس. ففي الواقع، كانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت أنها لن "تكشف عن مخططاتها" إلا أثناء المفاوضات الثنائية مع خصومها العرب. وكان هؤلاء يرفضون بقوة ذلك الإجراء موضحين أنه سيقود بالضرورة إلى استسلامهم.

أما الأكثرُ مدعاةً للقلق بالنسبة لرجالِ القيادة المصرية، فهو انخراطُ الإسرائيليين بعزم محموم في بناء تحصينات هائلة وعصيّة على الاجتياز على طول القناة. كان ذلك هو "خط بارليف"، المصمم كي يكون غير قابل للهدم- على غرار خط ماچينو الفرنسي- (لكن، على عكس كل التوقعات، قام الجيش المصري بعبوره بسهولة في الساعات الأولى لحرب ١٩٧٣). ولم يكن لعبد الناصر أن يرجو أن تلين مواقف خصومه: فقد كانت حكومة "الوحدة الوطنية" في إسرائيل تضم أغلبية من "الصقور" تحت قيادة السيدة العنيدة العتيدة جولدا مائير، التي كانت قد خَلَفَتْ المتساهل المتسامح ليڤي أشكول لدى وفاته في فبراير١٩٦٩. وقد ضم الفريق الحكومي ممثلين عن اليمين القومي المتطرف بزعامة مناحم بيجن، ممن كانوا يناضلون من أجل "إسرائيل الكبرى"، التي يُراد لها أن تمتد لتشمل كافة الأراضي المحتلة. أما حفنة المنتمين لحزب العمال وغيرهم من "المعتدلين" فكانوا يمتازون عن زملائهم المتطرفين بكونهم ينادون بضم أراضٍ أقل اتساعاً، وهو ما يعدّ غير مقبول بنفس الدرجة بالنسبة لخصومهم العرب. فعلى سبيل المثال، كان الجنرال موشي ديان يعلن أن سيناء لا غنى عنها

لضمان أمن إسرائيل، وهو رأي تم تكذيبه إبان إعادة تلك الأرض إلى مصر في إطار معاهدة السلام الموقعة عام ١٩٧٩.

أما القصة الرائجة في مجالس القاهرة في تلك الأيام، فتقول إن حنق الرئيس قد بلغ ذروته حين أخذ جنود الجيش الإسرائيلي يلهون بمرح في مياه قناة السويس، مستهزئين بالجنود المصريين الرابضين على الضفة المقابلة. وما لبث أن انتشر شعورٌ بالمهانة وبالغضب بين أفراد الجيش والرأي العام، الذين طالبوا برد انتقامي عنيف. هكذا تقررت "حرب الاستنزاف"، التي بدأت بقصف التحصينات الإسرائيلية على طول القناة، تبعه تراشقٌ متبادلٌ بالمدفعية، فغاراتٌ منتظمة من جانب الطيران الإسرائيلي. وقبيل أيام من وصولي إلي القاهرة في يناير، كانت إسرائيل قد رفعت من حدّة التوتر بشن حملة من الغارات في عمق وادي النيل، بدءً بالوجه البحري وحتى الوجه القبلي، مروراً بالقاهرة وضواحيها. وقد صرح لي وزير الإعلام قائلاً: "تُعدُّ أرض مصر، البالغة مساحتها ضعف مساحة فرنسا، عرضةً للضرر بصورة كبيرة. فمن المستحيل عملياً حماية مليون كيلومتر مربع أو منع النفاذ عبر حدود يبلغ طولها عدة آلاف من الكيلومترات. هذا وتقوم طائرات العدو ذات السرعة الفائقة لسرعة الصوت، والتي تطير على ارتفاعات منخفضة، برحلة الذهاب والإياب ما بين قناة السويس والقاهرة في أقل من خمس دقائق، لتلقي بقنابلها في بضع ثوان. وفي معظم الحالات، لا يسعف الوقتُ طائراتنا المقاتلة ومدافعنا كي تتمكن حتى من البدء في الحركة".

وخوفاً من ردود الأفعال الشعبية، كانت السلطات تمنع بث أي معلومات حول تلك الغارات التي كانت تسفر عن سقوط العديد من الضحايا. كما كان كافة الصحفيين ممنوعين من الذهاب إلى المواقع التي تتعرض للقصف. لكن بفضل علاقاتي داخل وسائل الإعلام المصرية، التي كانت على علم بحقيقة ما يجري رغم كل شيء، كنتُ مطلعاً على أخبار الضربات شبه اليومية التي يشنها طيران الدولة العبرية. وقد تعرض مخيمان عسكريان في ضاحية القاهرة للدمار يومي ١٨ و٢٣ من يناير، مما أسفر عن مقتل ٨٧ و١٥٠ شخص على التوالي. بعد ذلك بأربعة أيام، احتلت قوات الجنرال ديان لمدة ثلاثين ساعة جزيرة "شدوان"، الواقعة في الطرف الجنوبي من سيناء، ودمروا ما بها من منشآت واستولوا على ما وجدوه من عتاد عسكري. وفقد المصريون على أثر ذلك مائة رجل، ما بين قتيل وجريح.

كما لم يسلم المدنيون أيضاً حيث استُهدفت مؤسساتٌ صناعية. إذ تم تدمير مصنعيْن كبيريْن على طريق القاهرة الإسماعيلية، وبالأخص مصنع "أبو زعبل". وكانت حصيلة الضحايا ثقيلة للغاية: إذ قُتل مائة شخص وجُرح بضعة مئات.

لم يعد بالإمكان خداع الرأي العام، الذي علم بما وقع من تناقل الناس للخبر. فرُفع الحظرُ ودُعي الصحفيون للذهاب إلى المواقع التي استهدفها القصف. وبعد ساعتين من انتهاء الغارة، تم اصطحابنا إلى مصنع "أبو زعبل"، أكبر مجمع صناعي مختص بصناعة الحديد والصلب في مصر. كانت ألسنةُ اللهبِ ترتفعُ من بين الأنقاض، والأجساد المبتورة الشوهاء متناثرةً بالعشرات في كل مكان، بينما كان صبيٌ في زي العمال الأزرق يحتضر وسط بركة من الدماء. كانت الجثث المتفحمة تشهد باستخدام النابالم. وعلى أثر انفجار إحدى القنابل الموقوتة المنثورة داخل المجمع الصناعي ومن حوله، اضطررنا إلى مغادرة مكان الحادث على عجل.

أما منطقة قناة السويس، التي كانت فيما مضى واجهة مصر الكوزموبوليتانية، فبدت كمشهد مؤسف. إذ لم تعد مدينة السويس سوى شبح لماضيها الجميل. فقد ظل طيران الدولة العبرية يقصفها منذ سبتمبر ١٩٦٧ (أي بعد ثلاثة أشهر بالكاد من هزيمة يونيو- حزيران)، فتم تدمير ثلاثة أرباعها، وانخفض عدد سكانها من ٢٦٠.٠٠٠ إلى ١٥.٠٠٠ نسمة. وأما منشآت معمل التكرير – الأكبر في الشرق الأوسط وأفريقيا- الممتدة مسافة عدة كيلومترات، فلم يتبقَ منها سوى ركام من الحديد الخردة المشوه.

أما مدينة بور توفيق، التي كانت في الماضي مركزاً سكنياً ومصيفاً تكتظ شواطئه بالجموع الصاخبة، فبدت في سمتٍ مفجعٍ لمدينة خاليةٍ موحشة، قد لفها صمتٌ مُطبق، زادت من كآبته كلابٌ أخذت تعوي في وجه الموت. خلت المدينةُ من سكانها، الذين رحلوا إلى المخيمات المؤقتة، المقامة لإيواء مئات الآلاف من اللاجئين المهجَّرين من منطقة القناة. رحنا نجتاز عالماً مدمراً، فمشينا وسط بنايات منهارة، وڤيلات خَرِبة، وحدائق ومروج متلَفة. وقد أعلن العدو عن وجوده في الجوار: إذ كان هناك علم إسرائيلي يرفرف على مسافة ١٥٠ متراً من المدينة، على الجانب الآخر من القناة. في المحصلة، فقد أكثر من ٦٠٪ من سكان المنطقة منزلاً لائقاً، ووظيفةً، ومواردَ للرزق.

لكن حدثاً غير عادي جاء ليقطع التحقيق الذي كنتُ أجريه. ففي اليوم التالي للغارة على مصنع أبي زعبل، تلقيتُ مكالمة هاتفية من رئاسة الجمهورية تعلمني بأن جمال عبد الناصر سيستقبلني في اليوم التالي. كان رئيس الدولة المصرية نادر الإدلاء بأحاديث للصحفيين، إذ كان يوكل لصديقه محمد حسنين هيكل مهمةَ الإجابة على أسئلتهم. لذا، كانت الدعوة التي وجهها إليَّ الرئيس غير مسبوقة على حدٍّ علمي. وكنتُ أجهل مغزاها.كان عبد الناصر قد عبر عن أفكاره باستفاضة في الخطابات التي أدلى بها في الأسابيع الماضية. فما عساه أن يُزيد على ما أسلف لصحفي أجنبي لم يطلب؛ علاوةً على كل ذلك، إجراء أي مقابلة صحفية؟

لم يستقبلني الرئيس في منزله الخاص، ذلك المقر الرئيسي لعمله حيث يستقبل عادة مدعويه، وإنما استقبلني في قصر القبة الملكي المنيف الذي استُخدم في زمن الجمهورية لإقامة الاحتفالات الرسمية، وحفلات العشاء الكبرى، ولاستضافة رؤساء الدول الأجنبية. وفي القاعة الفسيحة المؤثثة على طراز لويس الخامس عشر التي أُدخلْتُ إليها، بدا ناصر في أتمِّ لياقته البدنية ظاهرياً، وبدا مسترخياً وهو يستهل الحديث من مقام البوح والإسرار.بادرني على الفور بقوله إنه في نفس تلك الغرفة التي استخدمها الملك فاروق كمكتب خاص، قام هو بإعلان تنحيه في التاسع من يونيو ١٩٦٧ بعد الاعتراف بهزيمة الجيش المصري. ثم ذكر بشيء من الحنين المظاهرات الشعبية التي أجبرته على استعادة زمام الحكم. وهنا أيضاً، في هذه الغرفة، مثلما أردف، كان قد حضر إليه عشيةَ مجموعةٌ من الضباط يطلبون إليه الثأر من أجل قتلى مصنع "أبي زعبل". وقد قدموا إليه مشروعاً محدداً لشن أعمال انتقامية في داخل إسرائيل نفسها. وقد أسفوا بالطبع لامتناعه عن القيام بذلك منذ اليوم الأول من "حرب الاستنزاف" حتى عندما كانت طائرات الدولة العبرية تنشر قنابلها على كامل الأراضي المصرية. "لقد أجبتُ زواري أنني أرفض اتخاذ قرارات تحت وطأة التأثر، وأن مثل تلك المبادرة، في جميع الأحوال، ليست منوطة بي وإنما بكامل القيادة السياسية في مصر".

وفي حديثنا لاحقاً، اعترف عبد الناصر بأسباب تحفظاته: "يفوق الطيران الإسرائيلي طيراننا بنسبة ثلاثة أضعاف"، هكذا قال لي وهو يعدد أسباب ذلك التفاوت. فبعد مرور ثلاثة أعوام على هزيمة ١٩٦٧، لم يكن قد نجح بعد في إعادة بناء قواته المسلحة بصورة كافية.

وما كان النقاشُ غير المترابط الذي بدأه الرئيس ليناسب بطبيعة الحال الصحفيَّ الذي

كنتُ. فأخرجتُ من حقيبتي مسجلاً ودفتراً صغيراً قائلاً إنه لمن الخسارة ألا يتم نشر الآراء التي يبثني إياها. وبحركة واحدة من يده، طلب عبد الناصر مني الامتناع عن تسجيل أي شيء، كما عن تدوين أي ملاحظات. مضيفاً أنه يريد "التحدث من قلبه" بلا قيود. ولم يكن من الصعب فهم أنه كان يأمل أن أردد ما سمعته في هذا الحديث غير الموثّق، من دون أن أتمكن من ذكر ما قاله نصاً، على نحو ما يفعله كثيرٌ من رجال السياسة. وهو ما قد يتيح له عدم تحمل مسئولية الآراء التي يدلي بها إليّ، وتكذيبها عند اللزوم. ولم يكن لدي خيارٌ آخر غير الإذعان لمطلبه.

وقد فسرت تتمة الحديث ما كان منه من حذر. فقد كان عبد الناصر يخاطر مخاطرةً لا حدّ لها بخرقه عدداً من المحرمات السائدة في تلك الفترة. وكان أحمد بهاء الدين، الصحفي المصري ذو الشهرة العالمية، قد ندد بتلك المحرمات بشجاعة، إذ كتب أن بعض الكلمات تتخذ بالنسبة للقادة العرب معنى "يقارب البذاءة"، منها مثلاً "مصالحة، سلام، تطبيع" مع إسرائيل. وقد خَلُص إلى وجوب الإقلاع عن تلك التصرفات الصبيانية بأخذ حقائق الأمور في الاعتبار. وذلك هو ما فعله عبد الناصر بالضبط، إذ كادت الأمور التي أسرَّ بها إليَّ أن تكبِّده خسارةَ وضعِه كبطلٍ للقضية العربية.

ففي خضم حرب الاستنزاف، وبينما القوات الإسرائيلية تقوم بعمليات دامية بحجة الانتقام من اعتداءات الفدائيين الفلسطينيين، ها هو عبد الناصر يصرح بلا مواربة بأنه مستعدٌ لإقرارِ سلامٍ دائمٍ مع إسرائيل ولإقامةِ تطبيعٍ كاملٍ مع الدولة الصهيونية على مراحل متتالية. وقد أضاف منبهاً، أن المقابل الحتمي لذلك يتمثل في حل "مشكلتين"، مشكلة الأراضي المحتلة، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وقد كانت المفاجأة الأخرى هي استخدامه لكلمة "لاجئين" الموجودة في القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن، وعدم ذكره، في أي لحظة، لكلمة "الشعب" الفلسطيني و"حقوقه الوطنية"، وهي المصطلحات التي صارت إجبارية في معجم مفردات العالم العربي. بالفعل، سبق أن لاحظتُ في خطاباته الأخيرة إصراره على ذكر احتلال الأراضي العربية بغير الرجوع إلى خصوصية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد أكد أن إسرائيل لو كانت قد قبلت عام ١٩٤٨ تطبيق قرار الأمم المتحدة المانح للفلسطينيين حق الاختيار ما بين العودة إلى إسرائيل أو الحصول على تعويضات "لكُنّا أقررنا سلاماً نهائياً منذ

أكثر من عشرين عاماً، بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاقات الهدنة". وأردف قائلاً إن الوقت مايزال مناسباً لتنظيم استفتاء شعبي وللعمل وفق اتفاق مشترك على تنسيق "عودة المرشحين للتوطين في إسرائيل". لكن من الواضح أن ذلك الأمر لم يكن يمثل بالنسبة له شرطاً، إذ أضاف قائلاً: "يقدم قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ حلاً لهاتين المشكلتين" (الاحتلال واللاجئين)، "إذ يقدم إلى إسرائيل ضمانات تتعلق بحقها في الوجود السيادي، وفي الأمن وفي السلام، إضافةً إلى حرية عبور سفنها في خليج العقبة وفي قناة السويس". ولم يكن عبد الناصر ليجهل أن ذلك القرار لا ينصّ إلا على حل "عادل" لـ"مشكلة اللاجئين"، وهي صيغة فضفاضة للغاية لا تعني شيئاً ملموساً. هكذا أراد ناصر أن يعهد بالمسألة إلى المفاوضين حول السلام في المستقبل.

سألتُه: "ماذا سيحدث لو استمرت جميع الفصائل الفلسطينية أو بعضها في رفضها للقرار ٢٤٢؟" فأجاب:"ستصادفنا مشكلات على الأرجح. فمن المنطقي أن يلقى أي فعل سياسي أصواتاً معارضة، لا سيما لو كان بمثل هذه الأهمية. ولا حيلة لنا في ذلك، لكننا عازمون على مواجهة كافة الاحتمالات".

وقد وفّى ناصر بعهده حين تنازع بعد عدّة أشهر مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع ياسر عرفات، كما سنرى لاحقاً.

وفقاً له، كانت المشكلة الفعلية تكمن في واشنطن. فقد كان مقتنعاً بأن "الأمريكيين يسعون إلى قلب نظام الحكم في مصر منذ عام ١٩٦٥"، لأن "هدفهم الاستراتيجي هو إسقاط جميع الحكومات التقدمية العربية وخصوصاً منذ قيام الثورات في السودان وليبيا في العام الماضي". كان يشير بذلك إلى ما كان من وصول حركات وطنية وموالية للناصرية إلى سدة الحكم في كل من الخرطوم وطرابلس. وتأييداً لهذه التهمة، ذكَّر عبد الناصر بأن الولايات المتحدة لم تطالب إسرائيل بإعادة الأراضي المحتلة، وهو ما يعتبره القرار ٢٤٢ أمراً إجبارياً. بل إنهم قد ضاعفوا من مساعداتهم العسكرية للدولة العبرية، وأمدّوها بقاذفات ثقيلة، لاسيما طائرات "فانتوم إف ٤"، التي لا تملك أيٍ من الدول العربية كفواً لها. وهو ما يعني تأييدهم لتصعيد الغارات في عمق مصر لإجبارها على الاستسلام. "لكنني لن أكون أبداً الجنرال بيتان المصري!"، هكذا قال لي مستنكراً.

لا مِراء أن الولايات المتحدة قد قدمت للمتحاربين مشروع تسوية، وهو "مشروع روجرز"، المسمى باسم وزير الخارجية الأمريكي، والذي يتضمن إعادة سيناء إلى مصر. لكن مع نهاية شهر ديسمبر ١٩٦٩، علّقت وزارة الخارجية مشروعها، مذعنةً بذلك لرأي جولدا مائير التي وصفت المشروع بـ "الكارثي" قبل شن غاراتها في عمق البلاد، وهي الغارات التي لم تدِنها واشنطن.

من الواضح أن عبد الناصر لم يكن على علم- أو لعله لم يكن مقتنعاً- بأن الموقف الأمريكي كان مصاباً بالفصام. فهو لم يكن الوحيد الذي يعتقد أن واشنطن ماضيةٌ في لعبةٍ مزدوجةٍ محسوبة. ففي الواقع، كان لابد من الانتظار أعواماً عديدة قبل أن تُنشر أعمالُ المؤرخين الإسرائيليين، ومذكراتُ كل من هنري كيسنجر، والسفير السوفييتي أناتولي دوبرينين، لكي يتبدد الضباب المحيط بسياسة ريتشارد نيكسون في الشرق الأوسط، الذي كان قد دخل إلى البيت الأبيض قبل عام تقريباً.

فواقع الأمر أن الرئيس الجديد كان يستمع إلى اثنين من أقرب معاونيه إليه، وكان يجد كليهما على صواب، ويمنح كليهما حرية التصرف، فيما كان الاثنان يتباغضان بمنتهى الحرارة ويحاولان، كلٌ من جانبه، توجيه سياسة الولايات المتحدة الخارجية في اتجاهين متعاكسين. كان أولهما هنري كيسنجر، مستشار الرئيس للأمن القومي، الذي لم يكن لديه من هدف سوى التغلب على الاتحاد السوفييتي ليس فقط بالعمل على هزيمة الأنظمة العربية التي يصفها بأنها "مناهضة لأمريكا" بل على إسقاطها. أما الثاني وهو ويليام روجرز، وزير الخارجية، فكان شغله الشاغل هو التوصل إلى سلام بين إسرائيل والعرب من شأنه تعزيز هيبة الولايات المتحدة في المنطقة، مما يضعف من سطوة الاتحاد السوفييتي بها.كان الأول يحاول إقناع نيكسون بأن استمرار الأزمة في ذلك النزاع لمدة طويلة من شأنه إجبار موسكو على تخفيف بل إلغاء تأييدها للمتمردين الفيتناميين. وما كان الرئيس الأمريكي ليرفض هذه الاستراتيجية في الشرق الأوسط ، وهو المتورط في عمليات القصف المدمرة في فيتنام ولاوس وكمبوديا، استجابةً لإرادة "حضرة المستشار الخفي"، كما كان يُلقب كيسنجر. لكنه كان يسمح في ذات الوقت لوزير خارجيته بإعادة التوازن إلى السياسة الأمريكية المتوافقة مع الأطروحات العربية من أجل التوصل إلى تسوية عبر التفاوض. وما زال من غير المعروف إن كانت إزدواجية

نيكسون راجعةً إلى تردده أم إلى رغبته في اللعب على حبلين في وقت واحد. هل كان على علم بأن هنري كيسنجر يستغل الالتباس المحيط بموقف الرئيس لتشجيع إسرائيل على مواصلة ثم تكثيف الحرب على مصر؟ على أي حال، كان مستشار البيت الأبيض يلتقي بانتظام مع اسحق رابين، الذي كان وقتها سفيراً لإسرائيل لدى واشنطن، وكان يطلعه على رأيه كما لو كان الأمر متعلقاً برأي الرئيس نيكسون. وقد كفَّ رئيس أركان حرب الدولة العبرية السابق، الذي كان في ذلك الوقت في عداد "الصقور"، عن استشارة ويليام روجرز، إذ لم يكن يرضى عن توجهه "الموالي للعرب" حسب ظنه.

ووفقاً لما جاء في كتاب نشره السفير ريتشارد باركر، المكلف في تلك الفترة بذلك الملف في الخارجية الأمريكية، كتب إسحق رابين إلى جولدا مائير في سبتمبر ١٩٦٩: "ينبغي أن يكون المرء أعمى، وأصماً، وأحمقاً كي لا يدرك كمْ توافق الإدارة الأمريكية على عملياتنا العسكرية". وكان بذلك ينتقد بصورة غير مباشرة أبا إيبان، وزير الخارجية الإسرائيلي، الذي كان يؤكد بنفس الحزم أن واشنطن راغبةٌ في إنهاءِ حرب الاستنزاف. وقد تأسست قناعة الوزير الإسرائيلي على معرفته التامة بوزارة الخارجية الأمريكية، وعلى محادثاته مع ويليام روجرز. كما أنه كان محقاً إذ ألمح إلى أن كيسنجر لم يكن مكلفاً بملف الشرق الأوسط. رغم كل ما تقدم، كانت جولدا مائير تفضل تصديق سفيرها لدى واشنطن، الذي كانت تكنّ له تقديراً عظيماً، وتقدمه على وزير خارجيتها. هكذا، إذ استند رابين إلى أقوال كيسنجر، فقد ثبَّط حكومته عن أخذ مشروع روجرز بعين الاعتبار، وحثَّها فيما بعد على شن الغارات في عمق الأراضي المصرية. كما أخبر حكومته أن واشنطن ترحب كما القدس تماماً بانهيار النظام الناصري.

يكتب كيسنجر في مذكراته بكثير من الابتهاج: "هكذا تغلبتْ استراتيجيتي على مختلف خطط السلام التي أعدتها وزارة الخارجية". كما يهنئ نفسه أيضاً على نجاحه في إقناع ريتشارد نيكسون بأن تسوية النزاع ليست سوى وهماً، نظراً لاعتزام الدول العربية مسح إسرائيل من على الخريطة، أياً ما كانت التنازلات التي سيُمكن انتزاعُها من الدولة العبرية. وفي سيرته الذاتية، يعلن كيسنجر عن أسفه كذلك لكون الولايات المتحدة "مصابة بوسواس مرضي يحرك فيها رغبةً ملِّحة في اقتراح خطط سلام بأي ثمن". وبطبيعة الحال، فهو يلقي بمسئولية

هذا التشوه على ويليام روجرز: إذ يكتب أن "الإصابة النفسية" التي يعاني منها هذا "المراهن المنحوس" كانت "تقلقه" لأقصى درجة...

فإن كان في واشنطن رجلٌ لم تنطلِ عليه حيلُ هنري كيسنجر، فهو بالتأكيد أناتولي دوبرينين. كان السفير السوفييتي المعتمد لدى ستة رؤساء أمريكيين متعاقبين ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٦، من جون كنيدي إلى رونالد ريجان، هو الدبلوماسي الأكثر شعبية في العاصمة الأمريكية، كما كان الأوسع معرفة بخبايا الحرب الباردة. وإذ أتيحت لي فرصة لقائه، فقد أُخذتُ بدماثة طبيعته، وابتسامته الطيبة، وقامته المديدة الرشيقة، وأناقته المحكمة. كان هذا الرجل الأساسي في العلاقات السوفيتية الأمريكية التي اجتهد في تحسينها عبر الحوار الهادئ دوماً، تُشَرَّعُ له جميعُ أبواب البيت الأبيض والكرملين. وإذ كان يتقن الحديثَ بلغة إنجليزية منمقة، فقد كانت تربطه صداقاتٌ بالعديد من رجال السياسة، والوزراء، والبرلمانيين، وكبار الموظفين، وأهل الفكر، وبعض كبار الكتاب والإعلاميين. لذا، ما كان ليخفى عليه أمرٌ من أمور الإدارة الأمريكية. اكتسب دوبرينين ثقة هنري كيسنجر، بالتحلي بالمسلك الذي حقق بفضله نجاحاته الدبلوماسية: فعلى عكس المتعارف عليه مهنياً، لم يكن يصطحب معه أياً من معاونيه، ليخلق بذلك جواً حميمياً يناسب المصارحة والتناجي. وكانت الآراء التي يدلي بها تخلو من أي أثر أيديولوجي، إلى الدرجة التي جعلت مستشار الرئيس الأمريكي يرتاب في كونه ماركسياً. غير أن ذلك الشيوعي الثابت على مذهبه كان عضواً في اللجنة المركزية للحزب السوفييتي ومستشاراً مقرباً للقائمين على المكتب السياسي، حيث دأب على اطلاعهم بانتظام على كافة نشاطاته. وكان خصومه داخل الكرملين، الحاسدين له على قوة نفوذه، قد لقبوه بـ"الأمريكي" من دون أن يلحقَ ذلك به أيَّ ضرر. لقد تغلب دوبرينين على عقبة الاحتفاظ بعلاقات ممتازة مع كل من كيسنجر وويليام روجرز على حدٍّ سواء، بدقة الالتزام بقواعد السرية التي كان قد طالبه بها صراحةً مستشار الرئيس.

هكذا تمكن دوبرينين من التعرف على الأطروحتين المتعارضتين فيما بين الرجلين، بل، أكثر من ذلك، تمكن من فهم مؤامرات كيسنجر لتخريب عملية السلام في الشرق الأوسط. ومما زاد من تعقيد مهمته ما كان من خداع جوزيف سسكو، الذي كان من المفترض أن يكون ولاؤه لرئيسه المباشر ويليام روجرز ، بينما كان يساند مستشار الرئيس نيكسون في الخفاء.

وهو الأمر الذي شكا منه دوبرينين في سيرته الذاتية. وقد تحسّر السفير السوفييتي، بشيء من المرارة، على الساعات الطويلة الطويلة، التي كرّسها لويليام روجرز لإعداد خطة سلام من شأنها أن تحظى بقبول كل من واشنطن وموسكو في وقت واحد، بينما لم تساوره ريبة في أن تلك الخطة لن تُطرح أبداً قيد التنفيذ.

فهل يمكن الاعتماد على الاتحاد السوفييتي لدفع السلام في الشرق الأوسط؟ ألن يعمل الاتحاد السوفييتي على تخريب أي مشروع تسوية تتقدم به الولايات المتحدة لكي يمنعها من تعزيز نفوذها في المنطقة؟ أمام تلك الأسئلة التي وجهتُها إلى جمال عبد الناصر، أثناء حديثنا في قصر القبة، كانت إجاباته قاطعة: لموسكو مصلحةٌ في السلام، شريطة أن يكون سلاماً "عادلاً"، وهو ما يستبعد إذن تسليم أصدقائها العرب. (وقد حرص ناصر على ألا يقول ما سيكتبه دوبرينين في مذكراته، ألا وهو أن الشغل الشاغل للسوفييت كانت الحيلولة دون انهيار النظام الناصري، حليفها الأهم في المنطقة).

قبل أسبوعين من إجراء هذا الحديث، كنتُ قد علمتُ من مصدر موثوق أن ناصر قد ذهب إلى موسكو سراً، غداة احتلال جزيرة شدوان، كي "يضع الكرملين أمام مسئولياته". فقد كان القادة السوفييت يعاملونه ببرود منذ بضعة أشهر لكونه قد شن حربَ الاستنزاف من دون الحصول على موافقتهم. بل إنهم قد تباطأوا في تسليم دفعات التسليح وسحبوا عدداً من مستشاريهم العسكريين، الذين كانوا قد أُرسلوا إلى مصر غداة هزيمة ١٩٦٧. كان مزاجهم السيئ هذا راجعاً لاقتناعهم بأن تلك الحرب الكامنة ستنتهي حتماً لصالح الإسرائيليين. وأثناء محادثاته في الكرملين، التي امتدت ما بين ٢٣ و٢٦ من شهر يناير، هدد عبد الناصر بتقديم استقالته إذا لم يستأنف الاتحاد السوفييتي تقديم مساعداته العسكرية، بل وزيادتها. وإذ تأثر محدثوه من وصفه آثار التدمير التي لحقت بالبلاد، والغضب المتضخم داخل صفوف الجيش وفي الرأي العام المصري، فقد تعهدوا بتزويده، بين أسلحة أخرى، بصواريخ سام ٣ أرض- جو التي لم تُقدم من قبل لأي دولة غير شيوعية. وفي واقع الأمر، كانت المساعدة العسكرية التي وُعد بها ناصر والتي سرعان ما سُلِّمت إليه، أوسع نطاقاً بكثير، مثلما تبين بعد ذلك بعدّة أشهر.

من دون الرجوع إلى المعلومات المجتزأة التي كانت في حوزتي، طرحتُ عليه سؤالاً لمعرفة

إذا ما كانت "المساعدة الضخمة التي يحصل عليها من الاتحاد السوفييتي لن تعرِّض السيادةَ المصريةَ للخطر على المدى الطويل". وعلى غير المتوقع تماماً، اعترف ناصر بأن "تبعيته لموسكو (تتزايد)" بالفعل وقد ألقى على القوى الغربية بالملامة، لكونها ترفض بيع الأسلحة له. ثم ضحك ضحكةً مجلجلة وهو يضيف قائلاً: "بصفتنا مدينين لهم، فنحن في موقع القوة بالنسبة لأولياء نعمتنا السوفييت".

كان ذلك الحديث قد استغرق أكثر من ساعتين ونصف الساعة. وإذ شكوت مجدداً- وهذه المرة بقوة أكبر- من عدم السماح لي بتدوين ملاحظاتي، أخذ عبد الناصر بذراعي، وقد عَلَت الابتسامةُ وجهَه، واصطحبني لغرفة مجاورة حيث رأيتُ آلات تسجيل ضخمة ومزعجة (من طراز آلات ذلك الزمان) يشغِّلها ضباطٌ يرتدون الزي الرسمي. وجَّه الرئيس كلامه لأحدهم وأمره بتسليمي تسجيلاً كاملاً للحوار، ما زلتُ أحتفظ به إلى يومنا هذا.

ولقد أحدثت تصريحاتُ عبد الناصر دوياً عالمياً في وسائل الإعلام، التي أولته استقبالاً حسناً. ونشرت صحيفة "الأهرام" شبه الرسمية نصَّ الحوار كاملاً، لتكذِّبَ بذلك مسبقاً أن عرض التطبيع الكامل مع إسرائيل موجَّهٌ حصرياً للاستهلاك الأجنبي. وفي المقابل، كانت ردود الفعل في إسرائيل محبِطة، بدرجةٍ أبعد مما كان مُتصوَّراً.

فقد رأت رئيسة الوزراء، جولدا مائير، أن تصريحات الرئيس المصري "لا تأتي بجديد"، إذ ليس بها ما يفتح الطريق أمام تسوية. وقد تذرعتْ بأن ناصر مازال يرفض الدخول في مفاوضات ثنائية وغير مشروطة مع الدولة اليهودية، مفضِّلاً أن تتم المحادثات الأولية على الأقل عبر ممثل الأمم المتحدة، جونار چارنج. وكان بديهياً بالنسبة لها، أن إعادة سيناء أمرٌ غير مطروح بالمرة، حتى وإن كان في مقابل السلام وتطبيع العلاقات الكامل بين البلدين. أما وزير خارجية الدولة العبرية، أبا إيبان، فصرَّح، من جانبه لصحيفة "لوموند"، أنه يستخلص من الكلام الذي أدلى به الرئيس المصري أن هذا الأخير لا يبحث إلا عن "تصفية الحقيقة الإسرائيلية على مراحل". وكان ذلك الموقف متوافقاً مع الاتهام المتكرر بأن الهدف الذي يرمي إليه "ديكتاتور القاهرة" هو "تدمير دولة إسرائيل" و"إلقاء اليهود في البحر".

واقتداءً بالسلطات الرسمية، رأى قسمٌ كبيرٌ من صحف تل أبيب أن الرئيس المصري ماضٍ مجدداً في عملية دعاية موجهة إلى الدول الغربية، أيدها المبعوثُ الخاصُ لصحيفة

"لوموند". لكن، على حدٍّ ما أذكر، كانت صحيفة "هآرتس" اليومية الجديرة بالاحترام، من بين المطبوعات القليلة جداً التي اقترحت في افتتاحيتها أن إسرائيل لن تخسر شيئاً لو وضعتْ ناصر قيد الاختبار، وقبلتْ اقتراحه فوراً، ووافقتْ على بدء الحوار عبر تدخل وسيط الأمم المتحدة. لكن النصيحة دُفنت تحت ركام من التصريحات الهازئة التي أطلقها رجال السياسة، المنتمين إلى اليمين كما إلى اليسار.

لدى عودتي إلى باريس، كنتُ قد استبعدتُ أن ناصر سيُقْدم على مبادرة جديدة، من شأنها هذه المرة إثارة أزمة كبرى في إسرائيل، بل هي الأزمة الأكبر منذ حرب ١٩٦٧. وقد تورطتُ فيها، عن غير عَمدٍ مني.

ففي منتصف شهر مارس، بعد مرور أقل من شهرين على تصريحات الرئيس المصري إلى صحيفة "لوموند"، تلقيتُ في باريس زيارةً غير متوقعة من العقيد أحمد حمروش، وهو واحد من "الضباط الأحرار" الذين خططوا للإطاحة بالملكية تحت قيادة عبد الناصر. وكنتُ قد التقيتُ به سابقاً في القاهرة، في الأوساط الناصرية اليسارية، حيث علمتُ أنه كان ينتمي قبل الثورة إلى الجناح العسكري للمنظمة الشيوعية، المعروفة باسم "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني" (حدتو)، التي أسسها هنري كورييل. فبهذه الصفة، تحمل حمروش مسؤولية طباعة منشورات "الضباط الأحرار" بواسطة الجهاز السري للمنظمة الشيوعية، التي شاركت شبكاتُها في توزيع تلك المنشورات. وخلال لقاءاتنا، لم يكن حمروش يخفي الإجلال الذي يضمره لهنري كورييل، الذي كان يزوره من وقت إلى آخر في باريس حيث كان الزعيم اليهودي المصري منفياً. كما لم يكن يخفي أيضاً مشاعر التعاطف التي يكنها لدعاة السلام من الإسرائيليين، ممن كانوا يناضلون منذ ذلك الوقت المبكر، من أجل إنشاء دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. أثناء حديثنا في باريس، اتجه حمروش مباشرة إلى هدف الزيارة: فقد كان مكلفاً من قِبل عبد الناصر لدعوة الدكتور ناحوم جولدمان إلى القاهرة.

كانت تلك خطوة غير مسبوقة في حوليات النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وكانت تهدد بإثارة عواصف من الاستنكار في الشرق الأوسط. كان جولدمان، رئيسُ المجلس اليهودي العالمي، أحدَ أعمدة المنظمة الصهيونية العالمية التي كان قد ترأسها طوال أعوام عديدة. كما كان مواطناً لدولة معادية، هي إسرائيل. فكان من المنتظر أن تندد غالبية الدول العربية

بـ"خيانة" الرئيس، شأنهم شأن المتطرفين من المصريين. لكن عبد الناصر كان مستعداً لمواجهة العاصفة. فعلى أثر حواره مع صحيفة "لوموند"، كان واضحاً أنه يسعى لإظهار رغبته في السلام، ليكذِّب بذلك الادعاءات المعادية التي أطلقتها إسرائيل. وربما كان الرهان مرتكزاً أيضاً على الأمل في تفكيك حكومة الوحدة الوطنية بزعامة جولدا مائير، التي كانت قد صرحت قبل ذلك بشهر واحد بأنها لن تتردد في الانفصال عن اليمين القومي المتطرف، الممثل داخل حكومتها الائتلافية، لو اقتنعت أن هناك دولة عربية مهتمة جدياً بتحقيق السلام.

لمَّا كان حمروش يعلم أن صداقة تربطني بناحوم جولدمان، فقد طلب مني تهيئة لقاء بينهما بعيداً عن الأنظار. وحين التقيا في شقتي بباريس، كان حديثهما ودياً. تلقى الزعيمُ اليهوديُّ بحماسة الفرصةَ التي أُهديت إليه لبدء حوار مع الرئيس المصري، فقبل بلا امتعاض المقترحات الثلاثة التي صاغها الأخير: ستكون الزيارة إلى القاهرة زيارة عامة؛ وعلى الضيف الحصول على تصريح مسبق من جولدا مائير، ولن يكون للِّقاء أيُّ طابعٍ رسمي، لأن رئيس المجلس اليهودي العالمي سيقتصر على عرض "رؤاه الشخصية" حول النزاع ووسائل إنهائه.

كان جلياً أن "الريّس" يريد إقصاء الاتهام المتوقع بأن ثمة مؤامرة تحاك ضد حكومة القدس يشارك فيها ناحوم جولدمان بحله محل السلطات الرسمية لبلاده. ينبغي إذن أن تكون الزيارة زيارة خاصة حصرياً بين رجلين يتشاطران تقريباً نفس الرأي فيما يتعلق بوسائل تسوية النزاع. ففي العديد من المقالات المنشورة في الصحافة الدولية، ومن بينها صحيفة "لوموند"، كان الزعيم اليهودي قد أدان كثيراً الحرب المسماة بالوقائية التي شنتها إسرائيل عام ١٩٦٧، كما دافع عن الفكرة القائلة بأن السلامَ ممكنٌ إذا تمت إعادة كافة الأراضي العربية المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، التي ستُمنح، بناءً على اتفاق مشترك، وضعاً متمتعاً بالحكم الذاتي لتكون بمثابة "ڤاتيكان" مسلمة. هنا، وبصورة استثنائية، كان جولدمان متفقاً تماماً حول هذا الموضوع مع بن جوريون الذي كان، هو أيضاً، قد أدان الحرب ومن خاضوها من دعاة ضم المزيد من الأراضي.

عاد حمروش إلى القاهرة ليخبر رئيسه بقبول الزعيم اليهودي الدعوة، ثم رجع مجدداً بعد عدَّة أيام إلى باريس، حاملاً مشروع بيان كان من المزمع نشره في نهاية الزيارة بالقاهرة. كان النص، الذي وافق عليه جولدمان، لا وزن له بالمرة، إذ يشير إلى أن الرجلين قد قاما باستعراضٍ

موسع لكافة المسائل في جو حافل بالمودة، ولا يورد أي تفاصيل أخرى. هنا أيضاً، كان الهدف المرجو هو طرح أقل عدد من الموضوعات المثيرة للجدل سواء في إسرائيل أو في العالم العربي. إذ سيكتفي الرجلان بتوصيل رسالة رمزية عن المقابلة.

هكذا استقل رئيس المجلس اليهودي العالمي الطائرة إلى القدس بقلب منشرح، وثقة تامة في حصوله لا محالة على إذن السيدة جولدا مائير لمقابلة الرئيس المصري. بل إنه قد ظن، من فرط التفاؤل، أن القادة الإسرائيليين سيسعدون بتلك الخطوة التاريخية، التي لا تُلزمهم، علاوةً على ذلك، بأي شيء.لكن خيبة الأمل التي أصابت جولدمان كانت على قدر أوهامه. فقد تظاهرت جولدا مائير بالاهتمام بالمشروع لكنها رفضت إعطاءه موافقتها والاحتفاظ بالأمر سراً مثلما طلب منها محدثها. فقد ادعت أن عليها استشارة مجلس الوزراء، وهي تعلم أن غالبيته العظمى سترفض، والأهم، أن الخبر "سيتسرب" حتماً، مما سيُثير ردود فعل معارِضة داخل غالبية الأحزاب السياسية. هكذا، أجبر الرفضُ العامُ الذي أعلنته الحكومة رئيسَ المجلس اليهودي العالمي على الاعتذار عن دعوة عبد الناصر، متهماً جولدا مائير بتعمد "نسف" لقاءٍ كان سيعود بالفائدة حتماً على الدولة العبرية.

وقد بررت رئيسة الوزراء مسلكها بالقول بأن السلطاتَ الرسميةَ وحدَها هي المنوط بها بدء حوار مع العدو، وأن هذا هو ما يعرفه بالضبط "ديكتاتور" القاهرة. فقد كانت ترى أن ذلك اللقاء لا يمكن أن يكون بريئاً. إذ لم يكن يهدف بحسبها إلا لإحراج الحكومة الإسرائيلية. لذا لم يكن يسعها تأييد مثيلة تلك المناورة. أما وزير الخارجية، أبا إيبان، الذي كان يبدو مُحرجاً، فلم يجد ما يقوله سوى أن "عدم امتثال ناحوم جولدمان للأعراف في إسرائيل" يجعله غير مؤهل للحديث إلى رئيس دولة أجنبية، حتى ولو بصفة خاصة. كما عُتِب على جولدمان أيضاً عدم كشفه عن أسماء من سعَوا بالوساطة بينه وبين القاهرة. وقد كذَّبت بلجراد الشائعة التي ادَّعت أن المارشال تيتو هو محرك المشروع.

في الواقع، كان الرئيس اليوغوسلافي قد قال للزعيم اليهودي، أثناء حديث بينهما في يوليو ١٩٦٨، أنه سيحاول تهيئة مقابلة له مع عبد الناصر. لكن القولَ لم يستتبع عملاً، كما أخبرني رئيس المجلس اليهودي العالمي. وإذ لم تكن حجج السلطات الرسمية الإسرائيلية مقنعةً بالمرة، فقد أثارت توترات لدى الرأي العام، وأحدثت جدلاً لا نهاية له في وسائل الإعلام،

وسيلاً من الاحتجاجات والاستجوابات والنقاشات داخل البرلمان، بينما راح المتظاهرون يتدفقون هاتفين بشعارات معادية للحكومة، مثل: "إلى المطبخ يا جولدا.. إلى القاهرة يا جولدمان"، وقد لقي الموقف الرسمي انتقاداً من جانب ثلاث تنظيمات سياسية وفصائل مهمة داخل أحزاب أخرى، بما في ذلك أحزاب داخل الائتلاف الحاكم. وعلى الرغم من أن حكومة الوحدة الوطنية كانت تمثل إحصائياً ٩٠٪ من السكان، فقد أشار استطلاعٌ للرأي نشرته صحيفة "هاآرتز"، المعروفة بجديتها، إلى أن ٦٣٪ من الإسرائيليين يشجبون ذلك الفيتو الحكومي. أما صحيفة " جيروزاليم پوست"، التي لا تكل ولا تمل، فدعتْ إلى محاكمة رئيس المجلس اليهودي العالمي.

وإذ ذُكر اسمي في الصحافة كوسيط بين جولدمان والقاهرة، شن زعيم اليمين القومي المتطرف، مناحم بيجن، هجوماً شديد العنف ضد من وصفه بـ"العميل المصري". وفي خطاب ألقاه في أحد اجتماعات حزبه، الليكود، أضاف قائلاً: "لو كان رولو قد ذهب إلى الجيتوات، لكان نظم ركباناً من اليهود باتجاه معسكر اعتقال أوشفيتز". وقد هاجم بالطبع مجمل كتاباتي التي ما كانت لتروق له قَط. فكلفتُ على الفور محامين، أحدهما في فرنسا، والثاني في إسرائيل، بإقامة دعوى سب وقذف ضده، كنتُ واثقاً من كسبها. لكن جهودهما المتضافرة باءت بالفشل، إذ رفض بيجن التخلي عن حصانته البرلمانية.

أما في مصر، فسارعت وسائل الإعلام إلى محو ما اعتُبر بمثابة إهانة موجهة للرئِّس. فادعت صحيفة "الأهرام" مثلاً تحت عناوين كبرى في صدارتها أن "قضية جولدمان مختلقةٌ من أولها إلى آخرها". لكن ذلك لم يحُل دون مواصلة عبد الناصر السير في الطريق الذي رسمه. وفي الخطاب الذي ألقاه في الأول من يوليو عام ١٩٧٠، ابتعد عن الثنائية الاستقطابية التقليدية بأن حيًّا "دعاة السلام" في الدولة الصهيونية، ليصبح بذلك أول مسئول عربي يقرُّ بوجودِ إسرائيليين "طيبين" إلى جوار مواطنيهم "الأشرار". إثر ذلك بأسابيع ثلاثة، أثار ناصر بعض القلاقل حين أكد صحة المبادرة التي أقدم عليها لدعوة ناحوم جولدمان، وذلك خلال اجتماع سري لقيادات الحزب الأوحد، الحزب الاشتراكي العربي. وقد أشار بالاسم إلى مبعوثه، العقيد أحمد حمروش، غير أنه لم يكشف عن هوية الوسيط، امتثالاً لما اتُّفق عليه.لكن المعلومة اكتملت بعد ذلك باثنتي عشرة سنة، في المذكرات التي نشرها مبعوثه،

الذي أسدى في كتابه هذا تحيةً مؤثرةً لجولدمان، إذ أعاد على عهدته الأطروحة الخاصة بالزعيم اليهودي، القائلة بأن النزاع يقابل بين "حقَّين"، أحدهما يهودي، والآخر عربي، معترفاً بذلك بأن إسرائيل قد اكتسبت الحق في الوجود.

غطت "قضية جولدمان"، التي كانت قد تفجرت مع بداية إبريل ١٩٧٠، على حدثٍ آخر أكثر أهمية وقع في التوقيت ذاته: ألا وهو وقف إسرائيل المفاجئ – وغير المبرر – لغاراتها في عمق وادي النيل. وقد ذكر كيسنجر تفسير ذلك في مذكراته: فقد جاءه إسحق رابين ليخبره أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية كانت قد اكتشفت أن الوجود العسكري السوڤييتي في مصر أكبر بكثير مما كانوا يظنون، وأنه قد وقعت بضع مماحكات بين سلاح الطيران الإسرائيلي ومشغلي صواريخ أرض جو سام ٣ الروسيين. حدا ذلك بإسرائيل إلى اتخاذ قرار تفادي قتال محتمل بين طيران كل من الدولة العبرية والاتحاد السوڤييتي، مما قد يفضي إلى إشعال مواجهة بين القوتين العظميين.

لم تلقَ زيارة عبد الناصر إلى موسكو في يناير الاهتمام المستحَق. فوفقاً لما جاء في تقرير أعدته لاحقاً وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، كان الكرملين قد قدم لمصر أربع أو خمس مجموعات من صواريخ سام ٣، فضلاً عن مهندسي وفنيي تشغيلها، بالإضافة إلى عدة أسراب من طائرات ميج ٢١ بطياريها الروس، ومدافع مضادة للطائرات، ورادارات. هكذا أمسكت موسكو بزمام الدفاع عن وادي النيل عملياً، حاميةً العاصمة والمدن الكبرى على وجه الخصوص. كانت "المظلة" السوفييتية قد ثُبتت على بعد ٥٠ كيلومتراً غربي قناة السويس، وذلك تحديداً لتفادي أي مواجهة مع القوات الإسرائيلية المرابضة على طول الشريط المائي. وقد قدَّر الأمريكيون عدد العسكريين والمستشارين الروس المقيمين في مصر ما بين ١٢ إلى ١٤ ألف شخص. هكذا تبدى عدم صحة رأي كيسنجر، القائل بأن مواصلة حرب الاستنزاف ستضعف النظام المصري والنفوذ الروسي معاً. وهو ما أرضى ويليام روجرز تمام الرضا، إذ كان يؤيد الأطروحة المعاكسة. هكذا حصل وزير الخارجية الأمريكي على الضوء الأخضر من ريتشارد نيكسون، لإعادة طرح مشروعه للسلام.

سُلِّم "مشروع روجرز الثاني" رسمياً إلى الأطراف المتحاربة وإلى موسكو في ١٩ يونيو. وعلمتُ وقتها أن الرئيس عبد الناصر قد ذهب مرة ثانية إلى الكرملين، لكنني لم أتبين تحديداً

الأسباب التي دفعته لتلك الرحلة. والواقع أنه كان قد أعلن لحُماته قراره بالموافقة على المشروع الأمريكي. وقد أوضح أنه يكفيه اعتراف المشروع صراحةً بها لمصر على سيناء من سيادة لا يجوز التنازل عنها، وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، حتى وإن كان المشروع يمنح إسرائيل في المقابل بعض الامتيازات.

ووفقاً لأقوال المقربين منه، كان ناصر قلقاً هو أيضاً من تزايد تبعيته للسوفييت، لاسيما وأنه كان على اقتناع بأن حربَ الاستنزافِ لن تنتهيَ بنصرٍ مصري ؛ فكان ينبغي دفع أي ثمن لإنهاء نزاع مسلح كان قد أفضى، وفق تقديرات إسرائيلية، إلى مصرع ٥٠٠٠ من العسكريين و٢٠٠٠ من المدنيين المصريين. (تكتمت القاهرة دوماً أنباء الخسائر التي تكبدتها حفاظاً على الحالة المعنوية للشعب).

وإذ لم يكن أنورُ السادات، نائبُ رئيس الجمهورية وقتها، مُطَّلعاً على سريرة الرئيس، فقد ارتكب خطأً كاد أن يكلفه ثمناً باهظاً. فبينما كان عبد الناصر بعدُ في موسكو، أعلن السادات، في ختام اجتماع مجلس الوزراء الذي كان يرأسه بالإنابة، أن مصر ترفض "مشروع روجرز الثاني". ولكي يعاقبه عبد الناصر على إقدامه على تلك المبادرة غير الحصيفة، قاطعه فور عودته إلى القاهرة، انتظاراً لعزله في اللحظة المناسبة. لكنه لم يُقدَّر له أن يفعل، إذ توفي بعد ذلك بثلاثة أشهر، مما أتاح صعود السادات إلى سدة الرئاسة. وبالنظر بأثر رجعي، يتبدى مدى تعارض ما أظهره هذا الأخير من اندفاع معادٍ لأمريكا في يوليو ١٩٧٠، مع الشوق الذي شَـفَّه لكسب ود واشنطن قبل أن يسلك الطريق إلى القدس لإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل.

وقد لاحت بارقةُ أمل حين تم قبول "مشروع روجرز الثاني"، بدءً من يوم الثاني عشر من يوليو، على التوالي من جانب مصر، فالاتحاد السوفييتي، فالأردن. لكن الانفراجة كانت عابرة مبتسرة، إذ رفضت إسرائيلُ المشروعَ بينما راحت منظمات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة تشن حملةً شديدةً ضد ريتشارد نيكسون، المُتهم بالتضحية بالمصالح الحيوية للدولة اليهودية.

غير أن تطوراً جديداً قد طرأ في الثامن من أغسطس، إذ قررت إسرائيل الانضمام بدورها إلى المشروع الأمريكي، من دون تفسير سبب هذا التحول المفاجئ. سينجلي غموض هذا التغيّر بعد ذلك بأعوام عدة في مذكرات كيسنجر. إذ كشف هذا الأخير أن سيِّد البيت

الأبيض قد خطَّ رسالة شخصية وسرية للسيِّدة جولدا مائير، مؤكداً لها أن الولايات المتحدة لن تجبر الدولة اليهودية على تطبيق قرارات الأمم المتحدة "على حد تفسير العرب لها". هكذا خوَّل نيكسون حكومةَ القدس حرية عدم إعادة الأراضي المحتلة في مقابل السلام.

لكن فاصل الخداع الذي كان قد بدأ لم يدم طويلاً. فقد شَكَت إسرائيل بعد هنيهة أن مصر تخرق قرار وقف إطلاق النار إذ تقدمت بمدفعيات سام ٣ إلى مواقع أقرب من قناة السويس. فكان تقدير كيسنجر أن الموقف بات غير مقبولاً. أما ويليام روجرز، فدعا، على العكس، إلى التريث بانتظار إجراء تحقيق لتقصي إذا ما كان نقل الصواريخ قد تم قبل وقف المعارك أم بعده. وحاولت وزارة الخارجية الأمريكية التخفيف من وطأة الخصومة فقالت محقةً إن صواريخ سام ٣ ليست سوى سلاح دفاعي وأنه يمكن تسوية الخلاف ببساطة بالتحلي بالهدوء. وأصر ويليام روجرز على موقفه. فقد كان أهم شيء بالنسبة له هو الإسراع ببدء المفاوضات بين الأطراف المتحاربة، عبر وساطة ممثل الأمم المتحدة جونار چارنج. ولم تكن تلك الرؤية لترضي الدولة العبرية نظراً لكون الدبلوماسي السويدي ومجمل المجتمع الدولي تقريباً لم يكونوا متفقين مع "التفسير" المثير للنزاع، الذي أوجدته حكومة القدس لنصوص الأمم المتحدة. وبلا أي إجراء آخر، تذرعت إسرائيل بذريعة خرق القاهرة وقف إطلاق النار لتعلن في الأول من سبتمبر عن مقاطعتها التامة لجونار چارنج. هكذا، لم يلبث "مشروع روجرز الثاني" على قيد الحياة، إن جاز التعبير، سوى أسابيع ثلاثة. وهكذا فاز هنري كيسنجر في الجولة الأخيرة من صراعه ضد وزير الخارجية الأمريكي، ولسوف يحل محله على رأس الخارجية الأمريكية بعد ثلاثة أعوام.

أثار تبني الريِّس للمشروع الأمريكي في الحال احتجاجات شديدة وتظاهرات في جميع الدول العربية، حركتها منظمات الفدائيين التي راحت تندد بـ"خيانة"مصر والأردن. وارتكب مذيعو إذاعة منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تبث برنامجها على موجات القاهرة، الخطأ الأعظم إذ هاجموا الرئيس المصري بالاسم، فما كان منه إلا أن أمر فوراً بإيقاف البث الإذاعي لبرنامجهم. كما أغلقت المكاتب الخاصة بمنظمتين من أكثر المنظمات راديكالية، هما الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، وتم طرد أكثر من نصف كوادرهما، أي حوالي مائة شخص، طُردوا جميعاً بقوة السلاح.

على أثر ذلك، عقدت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً طارئاً في عمان، كان ياسر عرفات يمثل خلاله رأي الأقلية، بعد أن امتنع عن انتقاد الرئيس، إما عن حذر أو عن اقتناع، مكتفياً بالتنديد بـ "مكائد الامبريالية الأمريكية" المتمثلة في صورة مشروع روجرز. مع ذلك، قرر المكتب التنفيذى للقيادة المركزية للفدائيين إرسال وفد إلى القاهرة لمطالبة عبد الناصر بتقديم "توضيحات". وبعد أعوام طويلة، وصف لي أبو إياد، الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي شارك في ذلك الوفد، كيف تمت المقابلة مع "الريِّس": إذ استقبل ناصر ضيوفه ببرود ظاهر، وبدا كاظماً غيظه وهو يسأل عرفات بنبرة الساخر المتهكم: "في تقديرك، أنتم محتاجين كم سنة عشان تدمروا الدولة الصهيونية وتبنوا مكانها دولة موحدة وديمقراطية على كل أرض فلسطين المحررة؟"، ثم أردف: "أحسن لكم تقبلوا بفلسطين مصغرة في الضفة الغربية وغزة، وده حايكون أحسن من لا شيء!" وإذ احتج عبد الناصر على سياسة "كل شيء أو لا شيء"، واصل حديثه قائلاً: "شعبكم مش حايمشي وراكم في سكة الأوهام ... يعني لما الناس تتمرمط أكتر من عشرين سنة في مخيمات اللاجئين، ولما تكون أهم حاجة عندهم هي التخلص بأسرع وقت من الاحتلال الإسرائيلي، يصعب عليهم إنهم يتحملوا أحلام أهل السياسة.. حتى لو كانت الأحلام دي جميلة. عشان كده أنا مقتنع بأن الرأي العام الفلسطيني معظمه فاهمني وبيساندني لما باعلن إني موافق على مشروع روجرز".

وبعد أن شرح عبد الناصر أن اتفاقاً ينص على الجلاء عن كافة الأراضي المحتلة إنما يصب في مصلحة كلٍ من الفلسطينيين والدول العربية المعنية على حدٍّ سواء، حاول طمأنة محدثيه من منظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: "ما تقلقوش من مشروع روجرز.. لأنه مكتوب عليه الفشل.. على يد إسرائيل". كان عبد الناصر لا يسعى من جانبه إلا لكسب الوقت، والاستفادة من الهدنة لإعادة بناء قواته العسكرية، فثمة مواجهة جديدة مع الدولة العبرية قادمةٌ لا محالة. ثم اختتم حديثه بقوله: "حتى لو نجح مشروع روجرز، فمفيش حاجة تمنعكم إنكم تكملوا كفاحكم السياسي من أجل التحرر".

أعرب عرفاتُ وذراعُه الأيمن أبو إياد عن رضاهما التام عن تفسيرات الرئيس، وعادا إلى عَمّان، وقد اقتنعا تماماً بوجوب استرضاء الرئيس المصري. يكتب الرجل الثاني في منظمة

التحرير الفلسطينية في سيرته الذاتية شارحاً بهذا الصدد: "من الناحية التكتيكية، كان استعداء ناصر أشبه بالانتحار في وقت كنا نتعرض فيه لخطر أن يطعننا الملك حسين في ظهرنا؛ أما من الناحية الاستراتيجية، فلم نكن نملك أسباب القطيعة مع أقوى دولة بين الدول العربية، التي كان دعمها الإقليمي والدولي لنا مهماً للغاية؛ كما أننا في نهاية الأمر كنا واثقين من وطنية ناصر". هكذا تمتع كبار القادة الفلسطينيين بجلاء الرؤية.

بعد شهريْن، عشيةَ رحيله، نجح الرئيسُ المصريُّ في إنقاذ الفدائيين في اللحظة الأخيرة، بعد أن كاد الجيش الأردني أن يبيدهم في حرب شنَّها عليهم بلا رحمة ولا هوادة.

وفي سبتمبر، بدا أن أزمة الشرق الأوسط قد أدركت ذروتها. وأوشكت المواجهةُ المسلحةُ بين القوات الأردنية والفدائيين أن تتسبب في انهيار الحكم الملكي الهاشمي، حليف الغرب؛ وبعد ذلك بقليل، أشاع غياب عبد الناصر جواً من غياب اليقين في مجمل المنطقة التي كانت توفر القسط الأكبر من احتياجات الولايات المتحدة وأوروبا من النفط.

احتلت الأزمة قمة أولويات الرئيس نيكسون الذي كان يواجه مع ذلك مشكلات عصيبة أخرى: مثل بناء الاتحاد السوفييتي قاعدةً تحت سطح البحرِ في كوبا تحت جنح السرية التامة؛ ووصول الاشتراكيين إلى سدة الحكم في شيلي بقيادة سلفادور ألندي، الذي كان يُنظر إليه كشخص مجافٍ للولايات المتحدة. لكن بالنسبة لواشنطن كانت المهمة الأكثر إلحاحاً هي إنقاذ عرش الملك حسين المهدد من قِبل المنظمات الفلسطينية، المصنفة ضمن فئة القوميين المعادين لأمريكا، والموالين بالتالي للاتحاد السوفييتي. هكذا لم تكن الحرب الباردة قد وضعت بعدُ أوزارها.

الفصل العاشر

نهاية عصر

كانت ثمة مفاجأة قوية بانتظاري مساءَ السادس عشر من سبتمبر ١٩٧٠، أثناء تحقيق صحفي كنتُ أجريه في المقار العامة للمنظمات الفلسطينية الرئيسية في عَمّان. ففي مكتب حركة فتح، صادفتُ أبا إياد، الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي ستنعقد بيني وبينه على المدى الطويل أواصر الثقة. في ذلك المساء، كان ذلك الرجل الذي عُرف عادةً بمرحه وابتسامته ودفئه يبدو متجهماً وهو يمسك بذراعي ليقودني إلى الأرض الخلاء المحيطة بالمكان، مشيراً إليّ بما يعني أنه يريد توقي الميكروفونات المخبأة، التي قد تكون المخابرات الأردنية قد زرعتها في مقر منظمته. وبلا أي مقدمات، غض من صوته قائلاً: "ستشتعل الحرب (بين الفدائيين والجيش الأردني) في غضون الساعات المقبلة، وسنُهزم حتماً. نحن مقبلون على كارثة غير مسبوقة. فقد بالغت وسائل الإعلام في تضخيم قدراتنا العسكرية وحلفائنا المحتملين؛ سترى، لن تُجيرنا أي دولة عربية..."

ورغم نشوب النزاع فجر اليوم التالي، فقد احتفظتُ بشكوكي حول النهاية التي تنبأ بها محدثي، رغم كونه أحد قادة المنظمة الفلسطينية الرئيسيين، ومقرباً من ياسر عرفات، وفضلاً عن ذلك، رئيساً لأجهزة استخبارات منظمة التحرير الفلسطينية. وتوخياً للحذر، طرحتُ على نفسي الأسئلة التقليدية التي قد تراود صحفياً في مثل ظروفي: ما هي مصلحته في أن يفضي إلي بتلك "التسريبات" الانهزامية، المتعارضة مع كافة تصريحات القادة الفلسطينيين؟ هل يتعلق الأمر بمحاولة تضليل، وما هو هدفها؟

استمرت شكوكي، المبنية على ملاحظاتي الخاصة، إلى ما بعد الحرب. لم أكن أجهل أنه على مستوى العدد، والتسليح، والنوعية، والتدريب، كان الجيش الأردني متفوقاً بصورة واضحة

على مجمل الميليشيات الفلسطينية قاطبة. لكنني كنتُ أحسبُ أيضاً أن الفدائيين يمتلكون من أسباب النجاح ما قد يعصمهم من الهزيمة، لا سيما انتشارهم وسط الشعب– الذي ينحدر نصفه من أصول فلسطينية– كأنهم "سمك في مياه"، وكذلك سهولة حركتهم، وتكتيكاتهم الخاصة برجال حرب العصابات، وسيطرتهم الظاهرة على الإدارة. كان المراقبون الأجانب مقتنعين بشبه الإجماع بأن الفلسطينيين قد أنشأوا "دولة داخل الدولة". وما إن هبطتُ في مطار عمان حتى تبدى لي أنهم على حق. كان الفدائيون في أزيائهم القتالية يستقبلون هناك الصحفيين، ويسلمونهم بطاقات اعتماد، ومنشورات، وكتيبات عن المقاومة، ويرشدونهم إلى أفضل فندق في المدينة، فندق "جوردان"، ويقترحون عليهم تحديد مواعيد مع الشخصيات التي يشاؤون لقاءها، سواءً الفلسطينية منها أو الأردنية. كانوا يقومون بالمهام المعتادة لموظفي وزارة الإعلام الأردنية على نحو أكثر فاعلية، وكذا بمهام الشرطة، ومهام جيش المملكة: فهنا فدائيون في زيهم العسكري ينظمون المرور، وهنا فدائيون يقودون سيارات مصفحة، أو عربات جيب، أو مصفحات مزودة برشاش، وقد أطلقوا في معظم الأحيان صفارات الإنذار الزاعقة، وهنا أيضاً فدائيون يتحققون من هوية المارة، بل ويسيئون أحياناً معاملة جنود وضباط في الجيش الملكي.

قال لي اللواء الركن على أبو نوار، رئيس أركان حرب الجيش الأردني الأسبق، ومستشار الملك، وقد تخضب وجهه خجلاً، أنه لم يعد يخرج من منزله كي لا يتعرض لإهانات الفدائيين الفلسطينيين. كنتُ أعرف اللواء أبو نوار جيداً لكوني قد التقيتُ به مراراً أثناء منفاه بالقاهرة في بداية عقد الستينيات. كان أبو نوار سليل أسرة بدوية، وكان يتصف بحساسية مفرطة قد تقوده – على حدٍّ ما أقر هو به – إلى قتل من تسول له نفسه الإساءة إلى شرفه أو إلى شرف ضابط كبير يعمل في خدمة جلالة الملك.

كان الفدائيون الفلسطينيون يسيطرون على العاصمة، ويحتلون قواعداً متفرقة عبر المملكة، ويتولون حراسة الحواجز المقامة داخل المدينة وخارجها. لم يكن أحد يستطيع دخول عمان أو مغادرتها من دون أن يقدم لهم فروض الطاعة. كانت لهم معسكرات تدريب، وترسانات، بل وأيضاً، كما قيل، كانت لهم محاكمهم وسجونهم الخاصة. كانوا يحصِّلون ضرائباً، ويمولون مدارسهم ومستشفياتهم الخاصة، ويؤمِّنون النفقات الاجتماعية لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، الذين طُردوا معظمهم إبان حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

كانت منظمات الفلسطينيين تعلن بالإجماع أن الأردن هي "هانوي" الخاصة بهم، فهي ملاذهم، على غرار ما كان للفيتناميين من قبلهم، وعلى غرار جبهة التحرير الوطنية الجزائرية التي تمتعت بعمق استراتيجي لها في المغرب وفي تونس، لكن المنظمات كانت تتناسى بذلك أن تلك الحركات قد حظيت بموافقة وبتأييد البلدان التي استضافتها. أما الملك حسين، فكان يعاني من وجود الفدائيين الكاسح، الذين كان يعتبرهم بمثابة خصوم خطرين لادعائهم تمثيل الفلسطينيين، كافة الفلسطينيين، بمن فيهم الموجودين في المملكة، في انتظار تكوين دولتهم الخاصة المستقلة.

بالنسبة لهؤلاء، كانت الأردن ملاذاً وافر الحسنات: فقد كانت توفر أطول حدود مع إسرائيل، مما يتيح لهم التسلل لارتكاب اعتداءات. كما كانت تجاور الضفة الغربية المحتلة حيث كانت منظمة التحرير الفلسطينية تطمح إلى نسج شبكة للمقاومة (وهو ما لم يتحقق أبداً). بالإضافة إلى ذلك، كانت كافة الأحزاب الأردنية تقريباً تؤيد نضال الفدائيين، مما كان يوهن نظام الملك حسين بصورة بالغة. وفي كل الأحوال، لم يكن لدى الفدائيين الفلسطينيين أي خيار آخر غير الأردن، فقد كانت البلدان الأخرى التي لها حدود مع إسرائيل- مثل مصر، وسوريا، وبدرجة أقل لبنان، تحظر عليهم بقوة السلاح استخدام حدودها لإزعاج الدولة اليهودية.

هكذا طوّق الفدائيون المملكة الهاشمية، بالتسلل إليها في مجموعات صغيرة عبر الحدود السورية. ولم يجرؤ الملك حسين على مواجهتهم بالقوة، نظراً للشعبية الجارفة التي تتمتع بها المقاومة الفلسطينية، التي كانت تُعد بمثابة القوة الوحيدة القادرة على غسل عار العالم العربي الذي أُهدر شرفه إثر هزيمة يونيو ١٩٦٧. كما لم يكن قادراً أيضاً على وضع نفسه في مفاضلة مع ياسر عرفات، الذي صار أيقونة المقاومة في أعين العالم العربي والإسلامي. رغم ذلك، كان كل شيء يضع الملك على طرف النقيض مع هؤلاء "الثوريين الفوضويين" الذين يضمون خليطاً من القوميين وأعداداً أقل- إحقاقاً للحق- من الماويين، والتروتسكيين، والإسلاميين المستقلين (انضم إليهم الشيوعيون لاحقاً) الذين كانوا يريدون أن يسلبوه حق تمثيل الشعب الفلسطيني. فضلاً عن ذلك، لم يكن الملك يشاطرهم أهدافهم، ولا أساليب عملهم، لاسيما الكفاح المسلح. فهو الذي لم يكف أبداً عن مد جسور علاقات بالغة السرية

مع الحكام الإسرائيليين، ولم يكن يسعى إلا للتفاوض حول السلام مع الدولة اليهودية مع استعادة الضفة الغربية. هكذا ظل وفياً، على نحو ما، لجده الملك عبد الله، الذي اغتيل عام ١٩٥١، تحديداً بسبب "تواطؤه مع العدو الصهيوني".

من جانبهم، لم ينس الفدائيون ما كان من العائلة المالكة الهاشمية من "خيانة"، وذكّروا في كل مناسبة بأن أول قتيل سقط بينهم كان قد قُتل برصاصة أردنية أثناء محاولة للتسلل إلى إسرائيل في الأول من يناير ١٩٦٥، في أولى بدايات الكفاح المسلح. كان شهر العسل بين الدولة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية قصير الأجل. فبعد ما كان في أعقاب الحرب الإسرائيلية العربية في ١٩٦٧ من عناق وقبلات، جرت منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٨ سلسلةٌ متصلة من السجالات، والنزاعات السياسية، والحوادث الدامية. فسعياً منه لحماية بلاده من العمليات الانتقامية المدمرة من جانب إسرائيل، كان الملك يحاول عبثاً منع الفدائيين من عبور الحدود لاقتراف اعتداءات في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. فكان يتوسل إلى سلطات الدولة اليهودية لكي لا ترد على استفزازات المقاتلين الفلسطينيين، بانتظار إخضاعهم للطاعة.

في نهاية كل تحقيق أجريتُه بالأردن في عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠، كنتُ أختم مقالاتي بأن النزاع المسلح يبدو لا مناص منه، لفرط ما يبدو الفدائيون مصدر خطر يهدد حتى العرش الأردني. كنتُ ألاحظ في كل مرة أن الإدارات، والمؤسسات الرسمية، والمدارس، وأجهزة الأمن تستغرق في حالة من الشلل. وقد جسَّد مشهدٌ فريدٌ استنتاجي هذا: فلكي يقدم سفير الولايات المتحدة دين براون أوراق اعتماده، اضطُر للذهاب إلى القصر الملكي في سيارة مصفحة، تحت حراسة قوة عسكرية مدججة بالسلاح.

وقد وصلت الأزمة إلى ذروة جديدة في يونيو ١٩٧٠، أي قبل ثلاثة أشهر من المواجهة المسلحة. فقد هاجم فدائيون مباني أجهزة المخابرات المهيبة واحتلوها مؤقتاً. ودعت ملصقات غطت جدران العاصمة إلى الإطاحة بالملكية. نادى أحدها بمآل "كل السلطة للمقاومين"، وهو ما يعيد إلى الأذهان الشعار الذي أطلقه لينين لدعوة السوفييت إلى الثورة. وأعلن ملصق آخر بأن "الطريق إلى القدس يمر بعمّان". وراح مقاتلو الميليشيات، الحاملين للرشاشات على أكتافهم، يوزعون المنشورات التي تدعو جنود الجيش وضباطه إلى "الانضمام

إلى صفوف البروليتاريا والثورة". وقد رفعت تلك الشعارات منظمتان راديكاليتان داخل منظمة التحرير الفلسطينية، هما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة الدكتور جورج حبش، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بقيادة الزعيم ذو الشعبية الجماهيرية نايف حواتمة.

لما كان الرجلان يتزعمان منظمتين متنافستين، فقد كانا يتباغضان بشدة رغم تقاربهما الأيديولوجي، وهما المسيحيان المنتميان للماركسية اللينينية. أثناء أحد أحاديثنا، برر نايف حواتمة سياسته بقوله: "لاغنى عن تصفية الأنظمة الرجعية العربية، بدايةً بنظام الملك حسين، لفتح الطريق أمام تحرير فلسطين". وقبل يومين من نشوب الأعمال الحربية، هتف أمام جمع من الصحفيين قائلاً: "يكفي هذا ! إلى الهجوم ! دقت ساعة كرنسكي (رئيس الوزراء الروسي الذي أطاح به البلاشفة) !" وما لبثت أن راجت العبارة السحرية. وغداة النزاع، علق أبو إياد على ذلك بمرارة قائلاً: "أخطأ حواتمة التقدير بمقدار بضع سنوات. لسنا اليوم في عام ١٩١٧ وإنما في عام ١٩٠٥، في عصر استحلَّ فيه القيصر ذبح الشعب بلا رادع من عقاب".



أريك رولو فى حوار مع نايف حواتمه (حوالى عام ١٩٧٠)

كان زعيم الجبهة الديمقراطية شخصية لافتة. وُلد في عائلة بدوية من أصول شرق أردنية، تنتمي للكنيسة اليونانية الأرثوذوكسية، نجح في ارتقاء قمة المنظمة الفلسطينية ذات الأغلبية المسلمة التي أسسها بانشقاقه عن منظمة الدكتور جورج حبش في عام ١٩٦٩. وقد ندد بهذا الأخير وبياسر عرفات واصفاً إياهما بالبرجوازيين القوميين. ولم تقلل شَعْبويته وازدواجيته بل وتناقضاته، من شعبيته. كان طويل القامة، يقطع وجهَه شاربٌ كثيف وحاجبان كثّان أسودان، يتحدث إلى الصحفي بطريقة تعليمية، واضحة وعقلانية ماهرة. كما أنه يحب التأكيد على أنه ماركسي لينيني "مستقل"، وذلك على الأرجح لأن أي من موسكو أو بيكين لم تعترف بصفته الشيوعية. يصعب اتهامه بالدوجماتية. فبعد أن كان مناصراً متحمساً لفكرة "تحرير كل فلسطين"، كان أول قائد فلسطيني يعترف منذ عام ١٩٧٤ بوجود أمة إسرائيلية "تحت التأسيس"، مكفول لها حق تقرير المصير شأنها شأن الشعب الفلسطيني. كما كان أيضاً أول من اقترح- عبر حوارات صحفية مع صحيفة "لوموند" وصحف من تل أبيب- فتح "حوار ديمقراطي" مع الدولة اليهودية من أجل العمل على إنشاء " دولة ثنائية القومية". فلما أخفق في إثارة أي رد فعل مؤيد في إسرائيل، انضم بنفس القدر من اليقين إلى مشروع الدولتين. ورغم إدانته القاطعة للإرهاب، واقتناعه بالرأي القائل بأنه لا إنساني وغير مثمر، فقد نظم مناضلوه، في مايو ١٩٧٤، عملية اختطاف تلاميذ إسرائيليين كرهائن من تجمع "ماعالوت" السكاني، مطالبين بمبادلتهم مع محتجزين فلسطينيين؛ وقد انتهت العملية بحمام دم. وعلى نحو أرعن، وصف حواتمة العملية بأنها "هفوة"، متهماً الجنرال ديان بأنه المسؤول عن المجزرة لفتحه النار على الخاطفين ورفضه التفاوض معهم حول أي تسوية. وبعد الحرب بمدة، عفا عنه الملك حسين بكرم أخلاقه المعهود، وسمح له بالعودة إلى وطنه الأم. غير أنه فضل الاحتفاظ بمقره العام في دمشق، حيث كانت السلطات السورية تمده بالعون وتحيطه بالحماية.

أما جورج حبش، فكان شخصية من طينة أخرى. استقبلني في مقره العام، الذي يشي بالحياة المتقشفة التي يحياها، فكان مكتبه عبارة عن مكان متواضع الحال، يحوي طاولة صغيرة من الخشب الأبيض وبضع كراسٍ متناثرة. كما كان استقباله على الدرجة نفسها من التقشف. فقد كان ذلك الرجل الضخم الذي يبدو كملاكم، بشاربه الكث وحاجبيه الغزيرين، وشعره القصير الواقف، الذي تساقط معظمه، يستقبل زواره بشيء من الجمود. كان صوته الخفيض

ونبرته الوادعة يناقضان شراسة كلماته على نحو يثير الدهشة. "لا تتحرر البلدان إلا بواسطة العنف"، هكذا كان يؤكد، مستشهداً بحربي ڤيتنام والجزائر وبحرب العصابات بقيادة فيديل كاسترو، وبالحركة الماوية أيضاً على وجه الخصوص. كان يعلن نفسه "مؤيداً قوياً للصين"، مذكراً بأن الاتحاد السوڤييتي كان قد أيد إنشاء دولة إسرائيل، ويعمل من أجل الاعتراف بـ "الكيان الصهيوني". أما الصين، فكما كان يُذكر، تريد أن تختفي إسرائيل من على الخريطة. وكان ذلك موقف بيكين بالفعل في ذلك الوقت.

كان حبش يتحدث بلا انفعال، لكن الكراهية كانت تطفر من نظراته. فعلى حدِّ قول المقربين منه، كان الرجل مسكوناً بذكرى تهجيره وتهجير أسرته من فلسطين، حين تم طرد جميع سكان بلدة "اللد"، في ضاحية تل أبيب، تحت تهديد السلاح تنفيذاً لأوامر بن جوريون. هكذا أُجبر جميعُ أقربائه، نساءً، وأطفالاً وعجائز على ترك منازلهم وممتلكاتهم والقيام بهذه الهجرة الجماعية الشاقة، سيراً عل الأقدام حتى لبنان، حيث تكدس الباقون منهم على قيد الحياة في معسكرات اللاجئين. نجح حبش، ذو العشرين ربيعاً في ذلك الوقت، بتفوق في دراسته للطب بالجامعة الأمريكية ببيروت، وهي أعرق جامعات الشرق الأوسط. وحين صار طبيب أطفال شاباً، أنشأ مستوصفاً في مخيم للاجئين الفلسطينيين بعمان حيثُ لُقب بـ"طبيب الفقراء". فكان يعالج كل المحتاجين ويمدهم بالأدوية مجاناً. وفي الوقت نفسه، كان يناضل على رأس "الحركة القومية العربية" المتأثرة بالناصرية.

وإذ خاب أمله في زعيم الثورة المصرية خيبة عميقة جراء هزيمة ١٩٦٧، أسس حبش الجبهة الشعبية وتحول إلى الماركسية اللينينية. وفي إشارة إلى وجود الفدائيين في الأردن، أكد ذات مرة في حضوري قائلاً: "إن الامبريالية وخُدامها هم أول أعدائنا. لو لم نُسقط الأنظمة العربية الخاضعة للقوى الأجنبية، لن نتمكن من تحرير فلسطين. ولو حاول الملك حسين عرقلة نشاطاتنا، فسيكون نظامه أول الآفلين". لكن، على مدار التجارب التي سيخوضها جورج حبش، ستتبدد أوهامه، وسيعفو عنه الملك حسين، مثلما عفا عن نايف حواتمة. ليعود إلى عمان التي سيموت على أرضها في يناير ٢٠٠٨ عن عمر يناهز الثانية والثمانين.

أثناء الأزمة الأردنية في ١٩٧٠، انتهى ما قام به كل من حبش وحواتمة من عمل متضافر ضد العرش الأردني إلى إثارة أعلى درجات القلق لدى قادة فتح، وعلى رأسهم ياسر عرفات

وأبو إياد، الذين دعوا إلى اجتماع طارئ للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد حذروا ممثلي العديد من المنظمات ضد خطر "الشعارات الديماجوجية". واستناداً إلى الحجج الدامغة، أثبتوا أن إبقاء الملك حسين على العرش لا غنى عنه لبقاء المقاومة الفلسطينية على قيد الحياة. وأوضحوا أن استيلاء الفدائيين على الحكم سيمنع عنهم الدعم المالي الذي تقدمه الملكيات العربية النفطية، وسيعزلهم على الساحة الدولية، وسيثير ضدهم عداء القوى الغربية. وستستغل إسرائيل ذلك لتهاجم السلطة الجديدة بعمان لتدمر مجمل قوات المقاومة. كما أكدوا أن موازين القوى تميل بقوة،على كل حال، لصالح قوات الملك المدربة على الحرب، وهو الذي يمكنه الاعتماد أيضاً على مساندة الولايات المتحدة العسكرية. وقد انتهوا إلى ضرورة تجنب إشعال نزاع مسلح بأي ثمن، لاسيما بالكف عن مخاصمة العاهل الهاشمي. وفي نهاية الاجتماع، اتخذ أعضاء اللجنة المركزية، بمن فيهم الأعضاء الأكثر تشدداً، قراراً بالإجماع يتعهد بالتهدئة من حميَّة نضالهم. لكن تبين لي أن ذلك القرار التوافقي لا طائل منه. فقد استمر جميع الفدائيين من كافة المنظمات بلا استثناء في التصرف كسابق دأبهم، وانساقوا في أعمال الاستفزاز التي أفضت إلى الحرب. وكانت الضربة المدوية التي قامت بها الجبهة الشعبية بقيادة الدكتور حبش هي بلا ريب مفجر تلك الحرب. فقد أثار مناضلوه صدمة كبيرة، في مطلع سبتمبر ١٩٧٠ باختطافهم أربع طائرات ركاب في وقت واحد، أهبطوها في مطار مؤقت تم تجهيزه على أرض أردنية، سُميت بـ"الإقليم المحرر". وقد أجلوا من الطائرات المختطفة حوالي خمسمائة راكب من مختلف الجنسيات، قبل أن يفجروها. وكانت بانتظار نزلاء فندق "جوردان"، ممن كنتُ بينهم، مفاجأةٌ سيئة ذات صباح، إذ مرَّ أمامنا خمسون من الرهائن، أحاط بهم فدائيون مسلحون بالرشاشات. وعلمنا أنهم كانوا جميعاً من اليهود، بعضهم يحمل الجنسية الإسرائيلية، أما المحتجزين الآخرين فتم الإفراج عنهم تباعاً، بدءً بالنساء والأطفال.

جاء رد فعل ياسر عرفات على هذه الحادثة متأخراً وفاتراً بصورة جرَّت عليه الملامة. فلم يُدِن تلك القرصنة إلا بعد أسبوع من وقوعها، وأما العقوبة الوحيدة التي فرضها فكانت تعليق عضوية الجبهة الشعبية بدلاً من إقصائها عن منظمة التحرير الفلسطينية، وهي العقوبة التي كانت ستتناسب مع عمل أفقد مجمل المقاومة الفلسطينية اعتبارها في أعين الرأي العام العالمي. وقد هدد عرفات بالاستقالة من منصبه لو لم يتم الإفراج فوراً عن جميع الرهائن، بمن

فيهم اليهود. فاضطُرت الجبهة الشعبية إلى الإذعان. لكن وسائل الإعلام الأردنية أخذت تشير منذ ذلك الحين إلى فدائيي المقاومة كافة بلا استثناء باعتبارهم "إرهابيين"، محتذيةً بذلك حذو إسرائيل.

وقد أُهين العاهل الهاشمي بالطبع إهانة بالغة من جراء تلك العملية المنفذة بخشونة على نحو أضر بسيادة بلاده وأفقده مصداقيته ليس أمام شعبه فحسب وإنما أيضاً على الساحة الدولية. وكان يخشى أن يُهمش، بل أن يُستبعد من مفاوضات السلام التي كانت من المقرر أن تتم وفق شروط خطة روجرز، التي كان قد انضم إليها، بعد انضمام مصر إليها ببضعة أسابيع.

هكذا كان قرار التجائه إلى العنف مرتباً بلا شك على ذلك التحدي، لاسيما وأن حركة فتح بقيادة ياسر عرفات لم تكن تراعي اعتباره هي الأخرى. وقد كنتُ شاهد عيان على ذلك عشيّة اليوم الذي شهد اختطاف الطائرات. ففي ذاك اليوم، عُقد مؤتمرٌ لاتحاد الطلابِ الفلسطينيين حضره مئات من الشباب القادمين من شتى أنحاء العالم، المؤيدين جميعاً لتفكيك الدولة الصهيونية. كانوا بين تروتسكيين وماويين وفوضويين، اختلط بهم بعض المناضلين المنتمين لليمين المتطرف، وكانوا قد دخلوا جميعاً الأردن بصورة غير قانونية، بالاستعانة بتأشيرات مزيفة أمدهم بها الفدائيون. وقد هتف القائمون على المؤتمر وضيوفهم بشعاراتٍ معادية للنظام الأردني تحت سمع وبصر قوات حفظ النظام العاجزة. وألقى العديد من الخطباء، على اختلاف مشاربهم، خطباً ملتهبة الحماس، وذلك قبل خطاب ياسر عرفات الذي أقيم المؤتمر تحت رعايته. وقد استحق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عاصفة من التصفيق حين ندد بـ"عملاء الـ .C.I.A" الذين يعج بهم القصر الملكي، قبل أن يعقد مقارنة بين الأردن الهاشمية وبين ألمانيا النازية. وكان ذاك شططٌ آخر في قائمة طويلة! يُعزى إلى مزايدات المنظمات المتشددة التي كانت تحطُّ من شأن الاعتدال النسبي الذي تتسم به حركة فتح ورئيسها.

وقد قدّر الملك أنه قد تعرض شخصياً للسب، رغم ما كشفت عنه الوثائق الرسمية الأمريكية بعد ذلك بأعوام طويلة من أن العاهل الأردني كان يتلقى بالفعل تمويلاً من وكالة المخابرات المركزية (.C.I.A). فلم يكن الملك يحتمل خصوصاً التصريحات والشعارات التي تتهمه بـ"الخيانة" لانضمامه إلى مشروع روجرز، الموصوف بـ"المؤامرة الإمبريالية".

عجيب أمر تناقضات الحركة الفلسطينية ! لاسيما هذا التناقض على وجه الخصوص: فأنى لهم التوفيق بين رغبتهم في عدم الإطاحة بالملك وبين تصرفاتهم العدوانية إزاءه؟. وافاني أبو إياد بالإجابةِ على ذلك السؤال غداة الحرب. فقال: "في واقع الأمر، الكثيرون من قادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممن أختلف معهم، مقتنعون بأن الملك حسين لن يجرؤ أبداً على مهاجمة المقاومة نظراً لما تتمتع به من تعاطف لدى رعاياه، ومعظمهم من أصل فلسطيني، ولدى كافة الرأي العام العربي. فإن عمد إلى استخدام القوة، فهم يعتقدون أيضاً أن الجيش سيرفض إطلاق النار على الفدائيين".

لكن تأتى لهؤلاء القادة الفلسطينيين أن يكتشفوا بالتجربة أنهم قد أخطأوا خطأً جسيماً. إذ لم يدركوا أن الملك كان يشعر بأنه بات أكثر قوة بعد انضمامه لمشروع السلام الأمريكي الذي أكسبه العديد من الصداقات المتينة في مختلف العواصم الغربية، بغض النظر عن العلاقات الودية التي كان قد نسجها سراً مع إسرائيل.

وتوخياً للحذر رغم كل شيء، حاول قادة فتح طمأنة الملك في آخر لحظة بأن وقّعوا قبل الحرب بثلاثة أيام، وفي ذروة استحكام الأزمة، على اتفاق يتضمن الكثير من التنازلات القيّمة استرضاءً للقصر. لكن المثير للاستغراب أن النقابات (الوثيقة الصلة بالمقاومة) قد أعلنت في اليوم نفسه إضراباً عاماً ومفتوحاً، لتيسير إقرار "السلطة الوطنية"، كما قيل. وبمنتهى البراءة، أوضحت صحف منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تُزلَق بانتظام تحت باب غرفتي في فندق جوردان، أن هدف المضربين الرئيسي هو التوصل فقط إلى أن"يسود الملك ولا يحكم"، كما طالبت الصحف في الوقت نفسه بـ"تطهير القصر، والجيش، وأجهزة الاستخبارات، والإدارة".

في اليوم التالي، كوّن الملك حسين حكومة عسكرية، وغداة اليوم التالي، في السابع عشر من سبتمبر/ أيلول، أدار عجلة القمع بلا هوادة. وقد أفضت تلك الحرب إلى سقوط آلاف من القتلى والجرحى بين الفدائيين والمدنيين، لاسيما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

ولم يكن الصحفيون البالغون زهاءَ ثلاثمائة، القادمون من كافة أنحاء العالم، النزلاء بفندق "جوردان"، يتوقعون المحنة القاسية التي كان لهم أن يمروا بها. فقد كانوا يظنون أنفسهم بمأمن عن الخطر حين رأوا خيرة قناصة الجيش الملكي، يحملون الرشاشات على

أكتافهم، ويعتلون أسطح الفندق، ويملأون شرفاته، وينتشرون في حدائقه. كما رابضت المدافع، والدبابات، والعربات المصفحة على مقربة من الفندق. لكننا لم نكن نتخيل أن هذه الحماية ستجعل من مبنانا هدفاً للقصف المتبادل بين المقاتلين الفلسطينيين والجنود الأردنيين، المرابضين على جانبي الفندق. هكذا هبينا من النوم في فجر اليوم الأول للحرب على دوي تفجيرات مصمَّة، وانفجار قنابل، وفرقعة رشاشات ثقيلة. وأدى تدمير شبكات الكهرباء إلى إغراق الفندق في ظلام دامس، فكان علينا أن نتحسس طريقنا للاحتماء بالملاجئ تحت الأرض.

في ذلك اليوم، أفلت ثلاثةٌ من زملائنا من الموت بأعجوبة، فقد اخترقت قنابلُ غرفهم. فأصيب صحفيٌ سويدي إصابة خطيرة، فيما وَجد فرنسيٌ من وكالة الأنباء الفرنسية وأمريكي من مجلة "تايم" كافة أمتعتهما ممزقة، لدى عودتهما إلى غرفتيهما. وبالليل كما بالنهار، لم يعد باستطاعتنا الوقوف خشية الوقوع ضحية للقصف المستمر بلا انقطاع. مما استوجب علينا التنقل زحفاً طوال مدة الحرب. ثم ما لبثنا أن حُرمنا من الهاتف ومن المياه، نظراً لتدمير الخطوط والأنابيب بعد تدمير الكهرباء. وبات مستحيلاً علينا منذ ذلك الحين التواصل مع الخارج، أو إرسال مقالات لوسائل الإعلام التي أوفدتنا كمبعوثين خاصين لها. أما الأشد رهقاً فكان غياب المياه الجارية، مما أجبرنا على أن نستخدم تباعاً المياه المعدنية، فالبيرة، فالويسكي، حتى نفاد مخزون الفندق، كي نروي عطشنا ونغسل وجوهنا. وكإجراء اقتصادي، اضطُررنا للتخلي عن الاغتسال. ولما نفد مخزون الطعام بسرعة، اضطُررنا لأن نقتات حصرياً على المربى المعبأة في برطمانات صغيرة، التي عادة ما تقدمها الفنادق في وجبة الإفطار. وسرعان ما تبين أن التنظيم الدقيق والانضباط الصارم لا غنى عنهما لضمان تعايشاً متسقاً. وفي جمعية عمومية، قررنا انتخاب مسؤولين مكلفين بالسهر على نظافة المكان، وعلى ترشيد الاستهلاك والتوزيع العادل للمشروبات والمربى. وانتُخبتُ مسؤولاً عن الطابق الذي أسكنه. لكن المهمة بدت لي جد حساسة نظراً لأن المناخ العام لم يكن رائقاً بالمرة. إذ لم أكن دوماً محط ترحيب في الغرف التي كان يتوجب عليّ تفتيشها يومياً للتأكد من احترام قواعد الصحة والتغذية. ومن مفاجآت إحدى جولاتي، أني فوجئتُ في أحد الحمامات بكميات من برطمانات المربى وزجاجات الويسكي، اختُلست على الأرجح تحت جنح الليل. فقد تغلبت غريزة البقاء على الأمانة عند هذين الزميلين اللذين كنتُ أحترمهما فيما مضى. لكنني قررتُ ألا أفشي أمر تلك الفضيحة.

أثناء هدنة قصيرة، اندفع الكثير منا إلى بهو استقبال الفندق إذ علمنا أن جنود الجيش الملكي قد أتوا ليرووا ظمأهم. في ذلك الوقت، لم يكن لدينا ما نقدمه لهم غير الويسكي، المشروب الوحيد المتبقي لدينا. ولما كانت الكحوليات محرمة على المسلمين، فقد رفض زوارنا عرضنا، مبدين لنا خيبة الأمل، أو الغضب، أو كليهما معاً. وهنا، تسببتُ في حادث عارض كاد أن يكلفني حياتي.

فحين علمتُ أن محدثينا ينحدرون من أصول فلسطينية، اقترفتُ الحماقةَ الكبرى – والأرجح أني كنتُ قد أفرطتُ في شرب الويسكي!- بأن سألتهم بلا مقدمات عما يشعرون به وهم يطلقون الرصاص على الفدائيين، "أشقائهم" الفلسطينيين. فما كان من أحد الضباط إلا أن صرخ بي، وقد احمرّ وجهه من الغضب، تحت تأثير المخدرات على ما يبدو، واصفاً إياي بالـ"جاسوس الصهيوني"، مقسماً بالله أن يقتلني "مثل الكلب" وقد ألصق رشاشه بخدي، ووضع إصبعه على الزناد. لكنني أفلتتُ بأعجوبة بفضل زملائي الذين حالوا بينه وبيني فوراً بعددهم الكبير، فمنحوني بذلك الفرصة لكي أتوارى. كان خطأي بحجم جهلي. فقد كنتُ أعتقد، وفقاً لرأي شائع للغاية، أن جميع الأردنيين من ذوي الأصول الفلسطينية يتعاطفون تلقائياً مع الفدائيين.

لكن الحقيقة تبدت مغايرة، مثلما تبين لي بعد الحرب، عند حصر حصيلة النتائج. كان ولاء الجيش مكفولاً بفضل العديد من الإجراءات. إذ كان الملك قد طهره، بأن قلل عدد العسكريين من أصل فلسطيني بمقدار النصف. وعهد بمعظم مناصب القيادة إلى ضباط من أصول شرق أردنية خالصة. كما نظم بنجاح حملة "إعلامية" تهدف لإفقاد الفدائيين سمعتهم، فاتُهموا بأنهم ملحدون، وأعداء الله، وحلفاء اليهود المنتمين لأقصى اليسار، وعملاء شيوعيون. ألا ينتسب جورج حبش ونايف حواتمة إلى الماركسية اللينينية؟ ألم يشارك بعضٌ من شباب الإسرائيليين، واليهود الأوروبيين في مؤتمر اتحاد الطلاب الفلسطينيين؟

لقد تم التقليل من شأن ارتباط الفلسطينيين بالملكية الهاشمية. فأياً كانت رؤية الفدائيين، ما كانوا لينسوا بسببها أن الأردن قد استقبلتهم بأعداد هائلة أثناء هجرات عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وأنها هي التي منحتهم حق المواطنة الكاملة- على خلاف جميع الدول العربية الأخرى- وعهدت إليهم بمناصب رئيسية داخل الحكومة، والإدارة، والقصر.

من جهة أخرى، كان الملك موفقاً إذ عهد برئاسة الحكومة العسكرية المُشكلة عشية الحرب إلى رجل فلسطيني، هو اللواء محمد داوود، الذي كانت ابنته قد انضمت لصفوف الفدائيين. وكانت الطبقة البرجوازية في المملكة، المكونة أساساً من فلسطينيين، قد ازدهرت في حمى الملكية ولم تكن تستسيغ الاتجاهات الثورية الموجودة داخل المقاومة. والحق أن مسلك الفدائيين طوال الأزمة كان قد صدم من كانوا يتطلعون للأمن وللاستقرار اللذيْن لا غنى عنهما بالنسبة لهم للقيام بأنشطتهم بصورة طبيعية. ومع اقتراب وقوع النزاع، غادر الموسرون منهم البلاد مؤقتاً فيما تراجع ساكنو مخيمات اللاجئين إلى الريف بدلاً من التورط في المعارك. كما هرب آلاف الجنود والضباط من الجيش عشية النزاع. وحدهم من وثقوا تماماً في الدعاية التي روج لها النظام هم الذين أبدوا الولاء، مثل ذلك الذي حاول أن يقتلني.

وثمة خطأ آخر أكثر أهمية: فعلى عكس الشائع عامةً، لم تكن الغالبية العظمى من الفلسطينيين، ليس فقط في الأردن وإنما أيضاً في الأراضي المحتلة، يشاطرون منظمة التحرير الفلسطينية عداءها لمشروع روجرز الذي كانت فضيلته الرئيسية في أعينهم هي إعادة الأراضي المحتلة إلى مالكيها الشرعيين، وهو ما كان سيتيح للملكة الأردنية إعادة توحيد ضفتي نهر الأردن اللتين يسكنهما فلسطينيون. وكان الأخيرون، وفق جميع استطلاعات الرأي التي أجريت في ذلك الوقت، يتطلعون إلى السلام، حتى وإن كان،كما في تلك الحالة، سلاماً أمريكياً، لكنه مقبول طالما أنه يروق لجمال عبد الناصر، بطل العالم العربي الذي لا بديل له. من المؤكد أيضاً أن التسوية المطروحة من قبل واشنطن لم تكن تلبي جميع الآمال، لكنها كانت على الأقل تضع حداً لنزاع لا نهاية له لم يتمكن العرب من إنهائه بواسطة السلاح.

وبعد بضعة أيام من بدء الأعمال الحربية،أُنعم عليَّ بمفاجأة لم تكن في الحسبان. فأثناء توقف المعارك مؤقتاً، أتى إلى الفندق ضابط مرافق ينتمي إلى الجيش البدوي للملك-حرسه الخاص- وطلب مني أن أتبعه. فحُملتُ في عربة مصفحة، يسبقها ويلحقها جنود راكبين، شقت بنا بسرعة كبيرة مدينةً غارقة في صمت القبور، تختلط فيها رائحة البارود بالنتانة المنبعثة من الجثث المتناثرة على قارعة الطرقات. علمتُ من الضابط الذي يرافقني أننا متجهين إلى أحد مقرات الإقامة الملكية، إلى قصر الحُمَّر، حيث كان الملك بانتظاري.

لما كنتُ قد حاورته غير ذات مرة، وكتبتُ العديد من المقالات حول الأزمة الناشبة بينه

وبين الفدائيين، لم يكن الملك حسين يجهل طبيعة علاقاتي مع المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي لم يكن يسبب له أي إزعاج. فقد كان هو نفسه تربطه علاقات وثيقة بساسة موالين للفلسطينيين، كان يعينهم في وظائف رئيسية في الحكومة حين تقتضي الظروف ذلك. كما أنه اعتاد استقبال ممثلي وسائل الإعلام من كافة الاتجاهات بلا أي تمييز. وقد حظيتُ باستقبال ودي لدى وصولي إلى الحُمَّر، في الـ ڤيلا الفارهة ذات السمت البرجوازي، الجاثمة فوق ربوة مشجرة عالية، تشرف على العاصمة وعلى ضواحيها. على نحو استثنائي، كان الملك حسين يرتدي زيه العسكري، باللون الكاكي، برزت فوقه شارات المشير بوضوح. وقد أحاط به عدد من كبار الضباط، كانوا يرتدون هم أيضاً الزي الحربي، وكان بينهم ابن عمه العقيد زيد بن شاكر، مساعد رئيس أركان الحرب، الذي كان قد اضطر لإقالته قبل ثلاثة أشهر تحت ضغط منظمة التحرير الفلسطينية. وطوال أحاديثنا التي تواصلت في قاعة الاستقبال، وفي غرفة الطعام، وإلى جوار حمام سباحة رائع، لم يتوقف مساعدوه العسكريون، الذين تعلقت المسدسات والقنابل اليدوية بخصورهم، عن إمداده بالرسائل المتلقاة عبر اللاسلكي. ومن وقت إلى آخر، كانت تصله مكالمات عبر هاتف ميداني ظل في متناول يده باستمرار.

بدا لي رب البيت مغايراً بعض الشيء لذلك الذي كان يستقبلني في السابق بقصره الرئيسي بعمان. صحيح أنه كان كعادته على الدرجة نفسها من الكياسة، يخاطب محدثه باستخدام لفظة "SIR" (سيد)، فيما يعد تأدباً زائداً في هذا المقام، وهي لاريب عادة اكتسبها أثناء دراسته بكلية ساند هيرست العسكرية بإنجلترا. لكنه لم يعد يسيطر على نبرة صوته، فيما كان النزق الذي لون كلماته يشي بغضبة غير معهودة. إذ صاح بي قائلاً: "لقد حاولوا قتلي مراراً في اعتداءات نجوتُ منها بأعجوبة!". كان تأثره شاهداً بلا ريب على الصدمة التي مُني بها قبل عشرين عاماً عند اغتيال جده، الذي كان متعلقاً به بقوة، على يد فلسطيني كان يعيب على الملك "تواطؤه" مع الإسرائيليين أثناء حرب ١٩٤٨. كان الحسين في السادسة عشر يومها، وكان يقف إلى جوار جده حين تهاوى الأخير وسط بركة من الدماء.

أضاء وجهه فجأة، وراح يضحك مقهقهاً حين أخبروه بأن الجيش قد هاجم واحتل معهد "تيرا سانتا" الديني الذي التجأ إليه أربع مائة فلسطيني. وقال مهنأً نفسه مصطخباً: "لدينا الآن أكثر من ستة عشر ألف سجيناً! " ثم ما لبث أن استدرك قوله، مردفاً أن معظمهم

سيتم الإفراج عنهم بعد التحقيق، وأن حوالي ألفين منهم، هم الأكثر خطورة، سيبقون رهن المحبس على الأرجح. ومن جانبه، أوضح وصفي التل رئيس الوزراء السابق (واللاحق)، الذي كان يرتدي هو أيضاً زي القتال: "قبضنا على الكثير من اليهود من مختلف الجنسيات، وإسرائيليين مجانين، ويساريين، بل وصينيين".

واصل الملك حديثه قائلاً: "منذ أن تدفق إلى بلادنا مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، من ضحايا حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، صارت مملكتنا مركزاً للتخريب الدولي". وقد أقر الملك راغماً بأن جيشه ليس قادراً على إعادة الحركة إلى الخدمات العامة الأساسية، لاسيما المياه، والكهرباء، والمجاري. وبسؤاله عن السبب الذي يعزو إليه ذلك الفشل، أجاب: "لقد خدعتني أجهزةُ استخباراتي. فهي تعج بالمتعاطفين مع المنظمات الفلسطينية، لذا قدمت لي صورة وردية، مؤكدةً لي أننا سنُجهز على المقاومة في غضون سويعات. وبالتدريج، أدركتُ أن الدولة قد اختُرقت من الفدائيين، من قاعدتها إلى قمتها. "وبصوتٍ مفعمٍ بالتأثر واصل قائلاً: "هالني في أيامنا هذه ما علمتُ من أن سائقي الخاص، الذي كنتُ أستأمنه على أطفالي، ما هو إلا إرهابي. فقد قُبض عليه وهو يرمي قصري بقذائف الهاون". كما قُبض أيضاً على طباخه الخاص حين تبين أنه كادر مُهِّم في إحدى المنظمات الفلسطينية.

بلغ تفاؤل الملك ذروته وهو يعلن عن دحره للقوات السورية التي دخلت شمال الأردن قبل بضعة أيام لمساعدة الفدائيين، فقال: "من الآن فصاعدا، سنفرغ تماماً لإخلاء آخر جيوب المقاومة في عمان أو في سواها". في تلك اللحظة، سقط صاروخان أُطلقا من تلة مجاورة. سقطا الواحد تلو الآخر، على مسافة أمتار قليلة من قاعة الاستقبال التي جلسنا نتحاور فيها بهدوء. وإذ بقي الملك رابط الجأش، واصل حديثه هاتفاً: "ولو فقدتُ السيطرة على الموقف، فلن أتردد في طلب النجدة من القوى الصديقة". لكنه تحاشى أن يقول أنه لن يتمكن من طرد السوريين من أرضه من دون مساندة الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد كشفت وثائق الأرشيف المنشورة بعد مرور ثلاثة عقود أن الملك حسين قد طلب مساعدة الدولة اليهودية منذ فبراير/ شباط ١٩٧٠، حتى قبل أن تحتدم التوترات مع الفدائيين. وقد كرر نداءات الاستغاثة مجدداً باتجاه القدس، ولندن، وواشنطن إبان الغزو السوري- المكون من فرقتين من المصفحات، وثلاثمائة دبابة، وفرقة من المشاة، ووحدات من المدفعية

الثقيلة-، الذي كان كفيلاً بضمان نصر الميليشيات الفلسطينية. كان القلق البالغ الذي أبداه الرئيس نيكسون ومستشاره الرئيسي، هنري كيسنجر، يشبه تماماً بداية حالة من الذعر فيما كان القادة البريطانيون يستقبلون أخبار الشرق الأوسط ببرود واستسلام. كانت الحرب الباردة في أوج اشتعالها. وكان نيكسون وكيسنجر، اللذان علما بوصول ألندي "الشيوعي" إلى الحكم في شيلي، يظنان أن كل حجر بات يخفي وراءه سوفييتياً. كانا مقتنعان بأن الكرملين هو الذي حاك المؤامرة بأكملها، مثيراً بذلك الأزمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والقصر الهاشمي، ثم مشعلاً تلك الحرب التي من المقرر أن تنتهي بإقرار جمهورية شعبية في الأردن. وكانا يريان فيها نسخةً طبق الأصل من حرب فيتنام التي كانت الولايات المتحدة بعدُ غارقةً فيها.

بالطبع، تبين أن تلك الأطروحة مغلوطة تماماً. إذ تشهد سجلات الأرشيف والمذكرات التي نشرها مختلف أطراف تلك المأساة أن موسكو كانت تشجب "الأعمال الاستفزازية" التي قام بها الفدائيون، بمثل ما رفضت "نزعة المغامرة" العسكرية التي أبدتها حكومة دمشق "اليسارية المتطرفة". ولم تؤتِ الضغوط التي مارسها الاتحاد السوفييتي على القادة الفلسطينيين والسوريين أي تأثير، على الأقل في بداية الأحداث. وكان الكرملين يخشى، مثل البيت الأبيض، أن يتم تدويل تلك الأزمة المحلية وأن تقود إلى مواجهة خطيرة بين القوتين العظميين.

وفي يوم الغزو السوري نفسه، أعلن البيت الأبيض، إما عن جهل أو عن ريبة، أن تدخل الولايات المتحدة عسكرياً ليس مستبعداً. وفي اليوم التالي، أذاعت واشنطن أن نيكسون قد وضع المظليين المرابضين في ألمانيا في حالة التأهب وأعطى أوامره لسفن الحرب في الأسطول السادس كي تتهيأ للإبحار باتجاه الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط. وغداة اليوم التالي، اتباعاً لنصائح كيسنجر، غيَّر الرئيس الأمريكي رأيه، إذ رأى أن الحكمة تقتضي أن يعهد بالمهمة إلى القوات المسلحة الإسرائيلية، مع إمكانية إمدادها بالدعم اللوجستي اللازم. وتشاور نيكسون وإسحق رابين، الذي كان سفيراً للدولة العبرية في واشنطن، لإعداد خطة هجوم تقضي بدايةً بقصف أهداف سورية، نظراً لأن الملك حسين كان قد أبلغهم بأن الموافقة على دخول الجيش البري اليهودي إلى إقليم مملكته سيمثل خطورة سياسية بالنسبة له. ومن جانبها، ترددت الحكومة الإسرائيلية في تلبية مطلب الملك، نظراً لمعارضة بعضٍ من أعضائها

إنقاذَ العرش الهاشمي. وكان أولئك يرون – مثلهم مثل عرفات- أن المقاومة الفلسطينية ستنهار حتماً لو أنها تولت الحكم في عمان. وانتهت الحكومة إلى الانضمام لرؤى واشنطن الحريصة على الإبقاء على نظام الملك حسين، ذلك "الموالي للغرب"، والمراسل النافع للمخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A)، المستعد فوق ذلك لعقد السلام مع إسرائيل.

وقد انتهت إجراءات التخويف الإسرائيلية الأمريكية، والضغوط السوفييتية، والتحذيرات من مختلف البلدان العربية التي كانت تخشى نشوب حرب إقليمية، وتركز القوات اليهودية على حدود الجولان، انتهى كل ذلك إلى حث سوريا على سحب قواتها منذ بدء عمليات القصف التي نفذها سلاح الطيران الأردني، بمساعدة من الطائرات الإسرائيلية التي حلَّقت فوق المنطقة على ارتفاعات عالية.

تكبد جيش دمشق خسائر فادحة. وإذ ساور الخوف العراق بدوره- وهو حليف منظمة التحرير الفلسطينية-، فقد سارع إلى طمأنة الملك حسين بشأن ولائه التام للمملكة. وفي الفترة نفسها، دعا عبد الناصر في القاهرة إلى اجتماع استثنائي لرؤساء الدول العربية، الذين أرَّقهم مثله مجرى الأحداث. وسافر إلى عَمّان رئيس أركان الحرب المصري، تلته مجموعتان من الرؤساء العرب، في محاولة للتوصل إلى وقف إطلاق النار. وقد فشلوا جميعاً لكنهم أقنعوا الملك بالإفراج عن أربعة قادة فلسطينيين قُبض عليهم في بداية الأعمال الحربية، كان من بينهم أبو إياد. كما توصلت المجموعة الثانية إلى التسلل بياسر عرفات خارج البلاد، إذ كان يعيش في الخفاء، على غرار المألوف في القصص البوليسية. وقد جلب له مُنقذوه، على سبيل التنكر، أزياء بدوي كويتي وحملوه معهم إلى القاهرة على متن طائرتهم.

إثر انسحاب الجيش السوري، إذ شعر الفدائيون بأن "الأشقاء" العرب و"الأصدقاء" السوفييت قد تخلوا عنهم، وأرهقهم القتال غير المتكافئ، سارعوا بإنهاء تعبئتهم، مما أتاح للقوات الملكية إخراجهم من جزء كبير من العاصمة وضواحيها. وبدى نصر القوات الملكية الساحق عندئذٍ أمراً مفروغاً منه.

فإذا بإنذار من عبد الناصر يجبر الملك حسين على إعلان وقف إطلاق النار، القرار الذي كان بحسب الملك سابقاً لأوانه، ويحضه على السفر بأقصى سرعة إلى القاهرة ليواجه نظرائه. كان الملك يعلم ما ينتظره، لأن الرئيس المصري كان قد وجه إليه رسالة تحمل وعيداً، جاء

فيها: "أقولها لك بمنتهى الإخلاص: لن نسمح بتصفية المقاومة الفلسطينية، وسنمنع أياً من كان من فعل ذلك، ومن أن يشعلها حرباً بين العرب".

كان عبد الناصر يتصرف، مثل نظرائه العرب، بناءً على هدف مزدوج يبدو متناقضاً في الظاهر: ألا وهو الإبقاء على منظمة التحرير الفلسطينية على قيد الحياة، والحفاظ بنفس القدر على استمرار الملكية الهاشمية، فالأولى ضرورية للاحتفاظ بالضغط على إسرائيل، والثانية لإبرام السلام مع الدولة اليهودية. وبعد يومين من محادثاتنا في قصر "الحمَّر"، في السادس والعشرين من سبتمبر، طار الملك إلى العاصمة المصرية. وسافرتُ إليها أنا أيضاً بأن ركبتُ أول طائرة مستأجرة من قبل الصليب الأحمر تنجح في الإقلاع رغم سيل قذائف الأسلحة النارية. إذ لم يكن الفدائيون قد ضربوا بعدُ صفحاً تاماً عن القتال.

وإن هي إلا ساعات من وصولي إلى القاهرة حتى تغير الوضع جذرياً بفعل نبأين أذيعا الواحد تلو الآخر. أما الأول، الذي كان له وقعاً مهماً، فكان عقد اتفاق سياسي بين الملك حسين وياسر عرفات، اللذيْن تكللت مصالحتهما بالعناق "الحار" المتعارف عليه، كما نقلت الإذاعة. أما النبأ الآخر، الأخطر وقعاً، فكان صادماً للمصريين وللعالم العربي بأسره: إذ أعلنت الإذاعة وفاة عبد الناصر المفاجئة إثر أزمة قلبية أودت بحياته عن اثنين وخمسين عاماً. إذ قضت عليه ضغوط أيام عديدة من النقاشات الطويلة المملة، واجتماعات "القمة" العربية المنهكة، التي تواصلت لعدة ليالٍ كاملة.

التحمتُ بالكتلة الهائلة من المصريين المنتمين لكافة الطبقات، الذين انتشروا فوراً في شوارع القاهرة، وراحوا ينتحبون ألماً، ويبكون الرجل الذي أعاد إليهم كرامتهم كمصريين وكمواطنين، الرجل الذي جعلهم يحلمون بعالم أفضل. وتغلب الغضب على الحزن في الصدور. إذ استعصى على المتظاهرين تصديق أن رجلاً بمثل هذا الشباب وهذه الفتوة يمكن أن يموت ميتةً طبيعية، فأخذوا يهتفون بشعارات تتهم الولايات المتحدة باغتيال رئيسهم.

قررنا أنا وصحفيان فرنسيان أن نجتاز أحد الأحياء الأكثر شعبية في العاصمة، ولم نكن ندرك الخطر الذي سيواجهنا: فقد كانت هيئاتنا وملابسنا تشير بوضوح إلى أننا أجانب؛ بما يعني أن وجودنا محل اشتباه. فأحاط بنا جمعٌ غفير من الغاضبين، أخذوا ينادون بـ"هلاك الجواسيس الأمريكان".

فما كان من بعض رجال الشرطة المسلحين بهراوات إلا أن شقوا طريقهم إلينا بأن أخذوا يضربون مهاجمينا بعنف وبلا تمييز. هكذا اقتادونا باتجاه سيارة أجرة شاءت الأقدار أن تكون متوقفة على مقربة منا. فما إن ركبنا فيها حتى تجمهر المتظاهرون من حولها وجعلوا يحاولون قلبها. فلما تعذر على سائقنا إيجاد حل آخر، أقدم على مخاطرة كبرى بأن ضغط على دواسة البنزين بأقصى قوة مما جعل مهاجمينا يهربون على الفور.

وبعد أيام ثلاثة، كانت جنازة جمال عبد الناصر، التي لم تشهد مصر مثيلتها في المهابة والعظمة: ملايين البشر، تبدو على معظمهم رقة الحال، أتوا من شتى أرجاء البلاد، راحوا يتدافعون، ويدبون على الأرض من نفاد الصبر، ويطأون في طريقهم الضعفاء منهم، لا سيما الأطفال، والنساء، ليرافقوا النعش في رحلته الأخيرة لساعات وساعات، تحت شمس حارقة ماحقة. وقد فقد الكثيرون الوعي، وسقط الكثيرون غيرهم جرحى، دون أن تتمكن عربات الإسعاف من إغاثتهم. ولاقى الملك حسين مشقة كبرى في الانسحاب من وسط الزحام، تحت حراسة مشددة، بعد أن شتمته الجماهير.

جرت مسيرات مماثلة عبر بلاد الشرق الأدنى والأوسط، فيما أعلنت الكثير من الدول العربية حالة الحداد الوطني. ولم يكن الفلسطينيون آخر من أظهر الحزن وأسدى التكريم للرجل الذي لم ينقطعوا أبداً عن إجلاله وتعظيمه. ففي جميع أنحاء الأراضي المحتلة، عُلّقت أعلام صغيرة وخرق سوداء بسيطة على نوافذ أبسط المنازل حالاً وأشدها تواضعاً. وفي القاهرة، لم يستطع القادة الفلسطينيون المتواجدين هناك، وعلى رأسهم ياسر عرفات، أن يحبسوا دموعهم وهم يسيرون في موكب الجنازة. إذ لم تؤدي العلاقات المضطربة غالباً بينهم وبين ذلك الرجل الذي لم يكن يستحسن سياستهم ولا مسلكهم، إلى الانتقاص من قدر احترامهم له. وقد حيًّا البيان الصادر عن إدارة حركة فتح في ذلك اليوم، الرجل الذي "جسد تطلعات وأحلام الأمة العربية بأكملها". ولن ينسى الفلسطينيون أبداً بعدئذٍ أن آخر عمل قام به الرئيس المصري كان وقف مذبحة الفدائيين وإنقاذ زعيمهم من موت محقق. كما كانوا ممتنين له على وجه الخصوص لتوصله إلى عقد اتفاق بين العاهل الأردني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الاتفاق الذي يحقق مصلحة الأخير بصورة أكبر، فيما العكس هو الذي كان سيعكس بأمانة ميزان القوى الفعلي على الأرض.

وقد كان لمشهد لا ينسى أن يؤكد تلك المفارقة. فبعد جنازة عبد الناصر بأسبوعين، عُقد في عمان احتفال بتوقيع الاتفاق مصداقاً للوفاق الذي تم بالقاهرة بين الملك حسين وياسر عرفات. وقد استحق كلاهما المعاملة نفسها، وكأن الأمر يتعلق برئيسي دولتين متكافئتَيْن. ومما أثار الاستغراب إتمامُ اللقاء لا في القصر الملكي كما يجدر به أن يتم، وإنما في سفارة تونس، التي اعتُبرت "أرضاً محايدة"، تحت رئاسة السفير الباهي الأدغم، بصفته وسيطاً. وقد استقبل الأخير كليهما، الواحد تلو الآخر، على درج السفارة ليرافقهما إلى قاعة استقبال فسيحة، حيث كان بانتظارهما رؤساء البعثات الدبلوماسية العرب المعتمدين في عمّان.

في زيه العسكري الكاكي، وبكوفيته ذات المعينات السوداء والبيضاء على رأسه، دخل عرفات علينا دخول الفاتحين. كان باسماً، منفرج الأسارير، منبسط الحركات، وهو يحيي الشخصيات البارزة الحاضرة، ثم وهو يقف بأريحية أمام عدسات المصورين. وبعد قليل، لاح العاهلُ الأردني، مزموم الجسد داخل زي المشير، ليدخل إلى القاعة برفقة الباهي الأدغم. وقد بقي زعيم المقاومة الفلسطينية جالساً على نحو أثار الانتباه، فيما سارع جميع الحضور من شخصيات أردنية وعربية إلى تقبيل يد الملك أو مصافحته. ليتجه الأخير في النهاية صوب عرفات، الذي حياه واقفاً متصلباً قبل أن يجلس على الطرف الآخر من الإريكة ذاتها.

ثم جلس الغريمان المتحاربان حول مائدة مستطيلة، كل منهما على أحد جانبي سفير تونس، ليوقعا على "معاهدة" لا على اتفاق، لتنظيم العلاقات بين نظام الملك والمقاومة. وبوجه شاحب، وقسمات مرهقة، وابتسامة جامدة، أمسك الملك بالقلم بيد مرتعشة. كانت تلك هي المرة الأولى التي يوقع فيها على وثيقة تفرض عليه التزامات محددة إزاء حركة ثورية مستقرة نهائياً في بلاده. وإذ تخلى عن قسط وافر من امتيازاته الخاصة وامتيازات الدولة ذات السيادة، منح الملك القوات الفلسطينية جميع المزايا المادية التي تتمتع بها القوات الملكية، وعلى عكس الراسخ من معتقداته، وقع بالموافقة على هدف الفدائيين الرامي إلى "تحرير كامل فلسطين". وتعهد لذلك بأن يجعل من مملكته "قاعدة الثورة الفلسطينية".

أما منتهى المذلة، فهو اعتراف الملك بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الحصري للشعب الفلسطيني في مجمله، بمن فيهم بالتالي أكثر من نصف مواطني مملكته، مما يجعل من عرفات نائباً لملك الأردن، على الأقل نظرياً. هكذا صار الملك حسين أول حاكم دولة عربية

يمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير.

عقب الاحتفال، همس إليَّ سفيرٌ عربيٌ كان واقفاً إلى جواري قائلاً: "في هذا المساء، وُضعت المملكة الهاشمية عملياً تحت وصاية الجامعة العربية". لكن سرعان ما أثبت تطور الأحداث خطأ مزعمه. فما إن مات عبد الناصر ودفن، حتى تحرر الملك حسين من قبضة نظرائه، ليثبت أنه لا ينوي أبداً تطبيق تلك "المعاهدة" المهينة. ومما كشف مبكراً عن نوايا الملك ما كان من امتناع إذاعة عمان عن بث محتوى الاتفاق كاملاً.

سيتكشف بعد أعوام أن الحسين كان قد التقى سراً، قبل التوقيع على الاتفاق بأسبوع واحد، بصديقه إيجال آلون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، لإعداد مشروع كان من المقرر أن يسحق المقاومة الفلسطينية في الأردن. فلم يكد يمر أسبوعان على احتفال عمان، وشهر على وفاة عبد الناصر، حتى عُين على رأس الحكومة وصفي التل، الذي كنتُ قد سمعتُه يسب الشيوعيين واليهود في حضور الملك بقصر الحُمَّر. وبقسوة لا تعرف الرحمة، أعطى الأخير الأمر إلى الجيش بعد بضعة أسابيع بنزع سلاح الفدائيين وإخراجهم من كافة مدن المملكة، وبالهجوم على قواعدهم وبخاصة تلك القريبة من الحدود مع إسرائيل. هكذا تم دفع المقاتلين الفلسطينيين إلى الغابات المحيطة بمدينتي جرش وعجلون، أقصى شمالي للبلاد. والتجأ قادة المقاومة وكوادرها إما إلى العمل السري أو للعيش في الخارج.

وفي منتصف شهر يوليو ١٩٧١، وضع هجوم أخير حداً نهائياً لوجود رجال المقاومة في الأردن. فقد ذُبح بضع مئات منهم، كانوا قد لجأوا إلى شمالي البلاد، وقُبض على ألفين آخرين وطُردوا إلى سوريا، فيما فضل العشرات من رفاقهم اجتياز نهر الأردن سباحةً، طلباً للجوء إلى إسرائيل، فيما مثل منتهى المهانة بالنسبة لهم. عندئذ أعلن الملك أن اتفاقي القاهرة وعمان كأنهما لم يكونا. ليقول لي أبو إياد معلقاً: "هكذا انتهى العصر الذهبي للحركة الفلسطينية".

وبعد أربعة أشهر، في نوفمبر،قُتل وصفي التل أمام أحد الفنادقِ بالقاهرة. وقد قبضت السلطاتُ المصرية على مرتكبي الاعتداءِ متلبسين، لكنها أطلقت سراحهم بعد بضعة أشهر، من دون إبداء أي تفسيرات. كانت تلك أولى عمليات منظمة "أيلول الأسود" السرية، التي أسسها أبو إياد في سبتمبر والتي ستكون مثار الحديث طويلاً، مقترنةً بظروف مأساوية.

بعد بضعة أيام من تعيين وصفي التل على رأس الحكومة، ذهبتُ إلى ياسر عرفات الذي لم

يكن قد فرَّ بعدُ من عمّان. كان يعي بالطبع أنه يحيا خاتمة مأساة. وكان يعيش شبه متخفياً رغم "المعاهدة" التي وقّعها مع الملك، معتزلاً الناس داخل ما يشبه الحصن المقام فوق أعلى هضبة بعمان، يحيط به جمعٌ من الرجال المسلحين. وطوال محادثتنا، كان يحتفظ بمدفع رشاش في متناول يده، وبراديو ترانزستور لصق أذنه كان يطلعه على أول الحوادث الناشبة بين الفدائيين والجيش الملكي. فضلاً عن مسلكه، كانت كلماته تشي باستشعاره الهجوم الذي لن يلبث رئيس الوزراء الجديد أن يشنه عليهم.

واستناداً إلى الأرقام والإحصاءات، بدأ بتوضيح كيف كان ميزان القوى أثناء حرب سبتمبر يرجح بقوة كفة الجيش الملكي، وكيف أعمل الجيش وقتها أفظع المذابح في المدنيين. وبناءً على طلب مني، وافق، بعد شيء من التردد، على الخوض في "نقد الذات".

قال: "من العبث إنكار أننا ارتكبنا الكثير من الأخطاء. لكنها لم تكن السبب الأساسي لحمام الدم الذي وقع. مع ذلك، قدمت تلك الأخطاء الذريعة التي كان يبحث عنها أعداء المقاومة". عندئذٍ، تحدث عن "نزعة الاستعراض الثورية" التي أبداها الفدائيون، وعن شعاراتهم العدوانية وأعمالهم الاستفزازية، وعمليات اختطاف الطائرات (من دون أن يأتي على ذكر اسم جورج حبش الذي كان قد تصالح معه)، واحتجاز الرهائن من اليهود وغير اليهود، "الأبرياء جميعاً". ثم رفض أن يتمادى في "نقده الذاتي" أكثر من ذلك، ليلحف في ذكر "الأخطاء" التي ارتكبتها المنظمات الأخرى وارتكبها قادتها الذين ما انفك يخالفهم. وفي تصريحات لاحقة، سيُلقي بتبعة الهزيمة أيضاً على الدول العربية التي لم تهبَّ لنجدة المقاومة، لاسيما سوريا والعراق رغم تعهدهما بتقديم مساندة عسكرية.

أما النقد الذاتي الذي أدلى به أبو إياد إليَّ لاحقاً، فكان أكثر حصافةً. إذ لم تسلم منه لا حركة فتح، التي يُعَد واحداً من قياداتها، ولا ياسر عرفات، الذي عاب أبو إياد عليه تخاذله الآثم. قال لي: "في مواجهة صَدَى مبدأ لا مفر منه مع الجيش الأردني، لم نُعدّ أي خطة للقتال، ولا وضعنا أي نظام يتيح لنا التواصل فيما بيننا. ولا حتى جهزنا غرف عمليات يمكننا العمل فيها سراً." كما عاب أيضاً على حركة فتح انسياقها إلى "مزايدات ديماجوجية". وقد صدّق بذلك على النبوءة التي كان قد أسرّ بها إليَّ عشية الحرب، والتي تشككتُ في صحتها آنذاك، وجاء فيها أن الفدائيين سينهزمون وأنهم مقبلون على "كارثة غير مسبوقة".

بدت لي تلك الانتقادات الذاتية، شأن تلك التي أدلى بها آخرون من قادة المقاومة، غير وافية بالمرة، إذ كان يجدر بها إعادة النظر في استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية وفي تكتيكاتها، المسؤولة في نهاية الأمر عن تلك المأساة. وكان أن جرى التحديث السياسي الناجع خلال الشهور التالية.

هكذا يشير الحدثان الكبيران في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ - طرد الفدائيين من الأردن ووفاة عبد الناصر - إلى نهاية عصر. فقد كانت الناصرية الثورية تحيا أيامها الأخيرة، وهي المحتضرة فعلياً منذ هزيمة ١٩٦٧. أما القومية العربية، المتنامية بلا انقطاع منذ الحرب العالمية الثانية، فأخذت تأفل تدريجياً تاركةً مكانها للحركات الإسلامية. ولن يكون لدى المقاومة الفلسطينية سوى همٍّ واحد، هو البقاء على قيد الحياة.

الفصل الحادي عشر

تفكيك الناصرية

هل كان أنور السادات أيقونةً للسلام، أم كان أنموذجاً للخيانة؟ ..لم يكن هذا ولا ذاك حين التقيتُه أول مرة في بداية الستينيات، قبل عشرة أعوام من توليه رئاسة الجمهورية. اعتقدتُ وقتها أني كنتُ أعرفه جيداً، إذ كنتُ قد قرأتُ مذكراته المنشورة عام ١٩٥٧، وهي الأولى في سلسلة من نصوصٍ يستعرض فيها سيرته الذاتية. تحت عنوان متكلف هو "يا ولدي، هذا عمك جمال"، مزج ذلك الكتيب بين التقريظ البالغ للرئيس جمال عبد الناصر وبين تباهي الكاتب بمفاخر مسيرته الخاصة.كان التبجيل الذي لم ينقطع السادات عن إظهاره لشخص زعيم الثورة، بما فيه من مبالغات، يتساوى في السُّخف مع ما قدَّمَه في كتابه ضمن مآثر حياته الخاصة. فهو يعترف فيه بإعجابه في سنوات شبابه بكل من موسوليني وهتلر اللذين مَثَّل وصولُهما للحكمِ بالنسبةِ له نموذجاً لما يمكن أن تكونَ عليه "الثورة" في مصر. وقد عزى الفشل الذي مُنِي به كلا الديكتاتوريين في النهاية إلى "انحرافات" تافهة ومؤسفة واعتيادية. ويعترف بأنه كان يتمنى أن يسمح غزو القوات الألمانية لمصر عام ١٩٤٢ بتحرير مصر من الاحتلال البريطاني.

وفي سيرته الذاتية الأخيرة المنشورة بعد ذلك بعشرين سنة، "كشف" السادات عن سرٍّ لم يكن خافياً على أحد: إذ كان قد اعتُقل وشُطب من الجيش لأنه كان عميلاً استخباراتياً لبرلين. فبينما كانت دبابات القوات الألمانية تتقدم سراعاً صوب أبواب الإسكندرية في صيف عام ١٩٤٢، حاول هو أن يتصل بالقائد الأعلى للجيش الألماني المارشال "روميل". إذ كان راغباً-كما يروي- في تزويده بمعلوماتٍ مدعمة بالصور عن مواقع تمركز الوحدات البريطانية المكلَّفة بمقاومة الغزو. وفي المقابل، كان يأمل أن تضمن ألمانيا استقلال مصر

وسيادتها. بيد أن الطائرة التي حملت المبعوث المكلَّف من قِبله لتسليم الصور و"مشروع معاهدة"(ليس أقل!) إلى المرسَل إليه، قد أُسقطت عن طريق الخطأ، بواسطة مدافع المارشال روميل المضادة للطائرات. لكن ذاك الفشل قد لقي بحسبه "عوضاً من السماء"؛ إذ طلبَ مقابلتَه ضابطان ألمانيَّان ينتميان إلى أجهزة الاستخبارات النازية، وعرضا عليه العمل لحسابهما، وهو ما قَبِله بسعادة وحبور. هكذا كتب السادات في مذكراته بلا حياء، بينما هو قادمٌ لتوِّه من رحلته إلى القدس "من أجل السلام".

في سبتمبر ١٩٥٣، سرت شائعةٌ مفادها أن هتلر مايزال على قيد الحياة بعد انتهاء الحرب. فدعت مجلة "المصور" سبع شخصيات عامة لكتابة الرسالة التي قد يبعث بها إلى الفوهرر السابق لو صحت المعلومة. وقد احتفظتُ في ملفاتي الخاصة بالنصوص المنشورة. وكان النص الذي كتبه السادات هو الوحيد الذي يتوجه بالتحية إلى منجزات الدكتاتور النازي، داعياً إياه إلى إعادة إرساء مجد ألمانيا وإقرار السلام في العالم. وقد ختم رسالته بأنه يتعين على الألمان أن "يتيهوا فخراً" بـ "خلود" زعيمهم. كما لم يكن السادات يخفي معاداته للسامية. فهو لا يذكر المحرقة، ولا اضطهاد اليهود، في أيٍّ من كتاباته، على كثرتها. وفي كتيبه الأول عن سيرته الذاتية، السالف ذكره، نجده يستعيد على عهدته الاتهام الذهاني الذي يشهره مناهضو السامية حول "سيطرة اليهود في الولايات المتحدة على الصحافة، والإذاعة، والمال، والسينما، وكل ما له تأثير على الناس". كما أنهم، منذ عهد النبي محمد، يمثلون "شعباً حقيراً، وضيعاً، خوَّاناً، غداراً"، كما صرح في أبريل عام ١٩٧٢، على أثر رفض إسرائيل إعادة سيناء المحتلة إلى مصر.

فرَّ السادات من المعتقل في أكتوبر عام ١٩٤٤، وعاش مدة عامٍ كاملٍ منتحلاً هوية مزيفة، قبل أن يستعيد كامل حريته، على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، كسائر مؤيدي المحور أجمعين. وقد شهدت حياته المهنية كـ"مناضل وطني" توجهاً جديداً، إذ حلَّ الإرهابيُّ المحترف محلَّ الجاسوسِ الموالي للألمان. إذ ظن نفسه مساهماً في الكفاح ضد الإمبريالية بالتخطيط لنسف السفارة البريطانية بالديناميت، وبتنظيم عمليات اعتداء ضد الجنود الإنجليز وضد "أعوان" المحتلِّ من المصريين. هكذا نجا مصطفى النحاس باشا، رئيس حزب الوفد ورئيس الوزراء الأسبق، بأعجوبة من محاولتَيْ اغتيال.أما الوزير السابق، أمين

باشا عثمان، فقد كان أقل حظاً، إذ تم قتله، وعلى إثر ذلك، اعتُقل السادات واتُهم بالقتل وبالشروع في عمليات اغتيال. وقد انتهت المحاكمة الهزلية بالإفراج عنه بعد ثلاثين شهراً، في أغسطس ١٩٤٨، رغم البراهين الدامغة على إدانته. أما المتهم الرئيسي، الذي فرَّ بعد الإدلاء باعترافات كاملة، فتم الحكم عليه غيابياً بالسجن لمدة عشر سنوات، لكنه لم ينفذ تلك العقوبة.

تبين في وقت لاحق أن أعضاء جماعة الفدائيين التي ينتمي إليها السادات كانت ترتكب جرائمها لحساب الملك فاروق الذي كان يتخلص بهذه الطريقة من خصومه السياسيين. ويرجح أن القصر الملكي قد تدخل سراً، بدايةً كي يضمن معاملة حسنة للمتهمين داخل السجن، ثم ليحميهم من أحكام تقضي بعقوبات شديدة. إضافةً إلى ذلك، أولت الصحافة، التي يسيطر البلاط الملكي عليها، مساندتها للمتهمين طوال فترة حبسهم، بالإشادة بروح "البطولة" التي تَحَلَّوا بها. وبعد ثلاثين عاماً، حين صار السادات رئيساً، حرص أن يعبر عن امتنانه لرئيس المحكمة التي برأته بتقليده أرفع وسام في جمهورية مصر العربية. حتى وإن لم يكن السعي وراء الكسب غائباً عن مسلك السادات، فلا شك في صدق المعتقدات التي دفعته للانخراط في "الحرس الحديدي"، ذلك التنظيم السري المكلَّف بالأعمال القذرة من قِبل الملك. إذ كان السادات مناصراً متحمساً للملك فاروق، حيث كان يعتبره إنساناً وطنياً، وحاكماً مقاوماً للاحتلال الأجنبي، وذلك لعدة أسباب منها أنه كان مثله مؤيداً لانتصار المحور، بينما أيَّد حزب الوفد وزعماؤه معسكرَ الحلفاء.

كان السادات إذن يتصرف وفقاً لإملاءات ضميره، حتى وإن كان يلقى جزاء ذلك أجراً سخياً. كان عرَّابه وصديقه هو قائد "الحرس الحديدي"، الدكتور يوسف رشاد، الذي كان أيضاً طبيب الملك الشخصي وكاتم أسراره، وكان، فضلاً عن ذلك، رئيس أجهزة مخابراته. وفي إجراء غير مسبوق، أعاد هذا الأخير السادات إلى صفوف الجيش، عام ١٩٥٠، رغم سوابقه غير المجيدة، ليحتل أولاً رتبة نقيب، ثم رتبة مقدَّم بعد ذلك بفترة وجيزة.

في العام التالي، قام السادات بحيلة شرَّعت أمامه أبوابَ دربٍ مهنيٍّ جديدٍ، سيقوده لاحقاً إلى رئاسة الجمهورية. فقد أخبر جمال عبد الناصر- الذي كان يعرفه منذ سنوات عديدة- بأنه على علاقة وطيدة بكاتم أسرار الملك، وهو ما سيتيح له الانبراء لخدمة "الضباط الأحرار"، ذلك التنظيم السري الذي يتزعمه من صار قائد الثورة فيما بعد. لكنه حرص على

ألا يخبر ناصر بانتمائه "للحرس الحديدي". فطلب منه عبد الناصر تزويده بالمعلومات حول الملك، ونشاطاته، ومشاريعه، وفي مقابل ذلك، سمح له بتزويد يوسف رشاد بمعلومات مضلِلة حول المؤامرة التي تحاك داخل الجيش، وهو ما فعله مع التهوين من شأنها.

فلمّا نال السادات الرضا، طلب إلى ناصر في مطلع ١٩٥٢- أي قبل ستة أشهر من الانقلاب- أن يضمَّه إلى مجلس قيادة "الضباط الأحرار"، مشيراً إلى أن تلك هي رغبة كاتم أسرار الملك - ولا نعلم أصادقاً كان في ذلك أم كاذباً. وإذ حسب ناصر أن ذلك الإجراء سيعزز من مصداقية عميله، عرض على رفاقه ترشيح السادات من دون أن يخبرهم بالخدمات التي يسديها هذا الأخير إليه. وإذ ساورتهم الريبة رغم كل شيء، عارضوا انضمامه، ثم ما لبثوا أن قبلوا اقتراح زعيمهم على مضض. وفيما قد يكون نتيجة محتملة لحل وسط، لن يُدعى السادات سوى نادراً للمشاركة في اجتماعات مجلس القيادة.

ولن تكتمل الحكاية لو لم نذكر الدور- أو بالأحرى انعدام الدور- الذي كان لرئيس المستقبل في انقلاب الضباط الأحرار. ففي سيرته الذاتية، يدَّعي أنه كان "شاهداً محبطاً" على الثورة، لكونه قد"فات(ـه) أجمل يوم في حيات(ـه)"، لكنه لا يذكر أن اختفاءه ليلتها كان فعلاً متعمداً. وقد تبيَّن لاحقاً أنه امتنع عن المشاركة في العملية خشية أن يؤدي فشلها إلى معاقبته عقوبة شديدة القسوة، تساوي تهمة "الخيانة" التي لن يتوانى مستخدموه في القصر أن يلصقوها به.

مرة أخرى، كانت الحيلة التي لجأ إليها سبباً في خداع زملائه. ففي الليلة ذاتها التي تم فيها الانقلاب، ذهب هو إلى السينما بصحبة زوجته، وحضر عرض ثلاثة أفلام على التوالي، ثم افتعل مشاجرة مع مشاهد آخر واقتاده إلى قسم الشرطة ليستصدر محضراً رسمياً، ليعود بعد منتصف الليل إلى داره، حيث وجد عدة رسائل يائسة تركها له ناصر بعد أن قطع الأمل في الوصول إليه. وقد وصل إلى المقر العام لضباط الانقلاب في حوالي الساعة الثالثة صباحاً، بعد أن تكللت العملية فعلاً بالنجاح. وقد كان من الممكن أن تفشل بسبب تخلفه عن الحضور، فنظراً لتخصصه داخل الجيش، كان هو الذي أوكل إليه تعطيل شبكات الإرسال ووسائل الاتصال في الدولة، ومن ذلك ما يخص القصر والجيش. وقد أمكن تفادي الكارثة بفضل عبد الناصر، الذي نجح في أن يحل محله في آخر لحظة.

صادفتُه مراراً وتكراراً، لكنني لم أحاول أبداً إجراء أي حوار صحفي معه، شأني في ذلك شأن جميع زملائي في وسائل الإعلام الأجنبية تقريباً. فقد كنتُ موقناً بأنه ليس لديه ما يخبرني به، وبأنه عاجزٌ عن صياغة أي رأي فريد.كانت تصريحاته عبارة عن استعادة حرفية لكلمات عبد الناصر، كلمةً كلمة، إذ كان يولي زعيمَ الثورة إجلالاً مشبوب العاطفة. كان المقربين من دائرة السلطة يروون أنه اعتاد أن يُصغي إلى ناصر في خشوع، مؤمِّناً على كل عبارة من عبارات الزعيم بقوله: "صح، صح يا ريِّس"، حتى صار يُشار إليه عادةً بتلك الكلمات ذاتها. وقد خُلع عليه غير ذلك من الألقاب الهازئة، المحقرة والقاسية، مصداقاً لما شاع عنه من رداءة وخمول. ولم يكن ناصر يُكنُّ له تقديراً عظيماً، لكنه كان يدافع عنه رغم كل العقبات، دون أن نعلم سبباً لذلك على وجه التحديد.فوفقاً للمقربين من ناصر، كان الريِّس يعوِّل على وفاء السادات غير المشروط له أثناء النقاشات وعمليات التصويت داخل "مجلس قيادة الثورة"، حيث يواجه أحياناً خطر الحصول على أقلية الأصوات.كان معلوماً للكافةِ أن "الضباط الأحرار" يحتقرون السادات ويُشعرونه بذلك، سواءً بتجاهله أو بإهانته. فقد كانوا لا يطيقون خنوعه وتذلُّلَه لزعيم الثورة.كانوا لا يعتبرونه واحداً منهم لأسبابٍ ليس من الصعب تخيُّلها. فإذ كان معظمهم من العسكريين، لم يكن ليخفى عليهم أن زميلهم قد قضى داخل الجيش أعواماً أقل من تلك التي قضاها في السجن أو في الخفاء لأسباب غير مشرفة. وشأنهم شأن ناصر، كان معظمهم إما قد تخرج في الكلية الحربية أو من أساتذة الأكاديمية العسكرية، فكانوا يتعالون على ذلك الضابط الذي لا ألقَ له ولا براعةً مشهودة. وإذ كانوا من المحاربين البواسل في الحملة على الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، كانوا يعلمون أن السادات كان يقضي في ذلك الوقت أياماً بهيجة كمقاول ميسور الحال. كما أكد لهم غيابه المستغرب مساء الانقلاب العسكري إما عدم تحمله للمسئولية أو جبنه وتخاذله، تبعاً لتباين الآراء فيه. هكذا، لم يكن عميل ألمانيا، وخادم الملكية، والإرهابي، ليتوافق مع تصورهم لمفهوم النضال ضد الإمبريالية.

بعد شهر واحد من قيام الثورة، كشف السادات نفسه حين اعترض بضراوة على القبض على يوسف رشاد الذي كان قد جنَّده في صفوف "الحرس الحديدي". وقد حقق مراده بعد أن هدد بتقديم استقالته. وتعبيراً عن الاستنكار، طالب أعضاء "مجلس قيادة الثورة" عندئذٍ بفتح تحقيق لتحديد إذا ما كان السادات عضواً نشطاً في التنظيم السري التابع للملك فاروق، أو قدَّم للقصر معلومات حقيقية عن تنظيم "الضباط الأحرار". وإذ لم يفضِ التقصي إلى أيِّ

نتيجة، حال عبد الناصر دون معاقبة السادات. هكذا تمكَّن يوسف رشاد، الرجل الذي تفانى في خدمة الملك، من العيش في سلام تام حتى وفاته.

رغم كل شيء، كان واضحاً أن الريِّس يرتاب في نزاهة ربيبه. فطوال عشرين عاماً في الرئاسة، لم يعهد إليه بأي تكليف قد يخوله ممارسة سلطة فعلية- على عكس ما فعل مع "الضباط الأحرار" الآخرين. وبعد وصوله إلى رئاسة الجمهورية، سيدَّعي السادات بمنتهى الجدية أنه قد رفض تولي أي حقيبة وزارية لأنه "لا يفهم إلا في السياسة". أما نبذ زملائه له، فهو يفسره في مذكراته الأخيرة بأنهم كانوا "يغارون من البطل الأسطوري، من الرجل الوطني، من نجم قضية قتل أمين باشا عثمان"، الذي يعرفه الرأي العام ويجلّه. وبدوره بادلهم هو الآخر احتقاراً عميقاً، إذ يضيف في كتابه: " لم يخطر على بال(زملائي) أني أبتعد ترفعاً لا عجزاً ..كان دافعي هو إحساسي بالترفع لا بالعجز (..) وتعالياً على صغائر الأمور وفي مقدمتها السلطة". والسبب وراء ذلك بسيط كما يوضح، فزملاؤه "مجموعة من الضباط الشباب كانوا منذ ثلاثة أيام فقط يجلسون إلى مكاتبهم كغيرهم من أفراد القوات المسلحة، لم يعرفوا الجوع أو التشرد، لم يتعرضوا للسجن أو الاعتقال (..) ثم بعد إعلان الثورة وجدوا أنفسهم ينتقلون فجأة من مكاتبهم ومراكزهم في الجيش إلى مراكز السيادة. فهم وحدهم يحكمون مصر بلا منافس أو منازع."

لكن يبقى أن عبد الناصر قد أوكل إليه مهاماً صغرى غداة الثورة، فعيّنه بدايةً رقيباً على الصحافة ثم رئيساً لتحرير صحيفة "الجمهورية" اليومية، وهي واحدة من الصحف شبه الرسمية الناطقة باسم النظام، وهو المنبر الذي استخدمه السادات بكثرة لتملق عبد الناصر طوال الوقت. بعد ذلك، شغل مناصب أخرى مهمة، لكنها كانت محض مناصب فخرية. يُقال إن عبد الناصر كان يشكو إلى خُلصائه من "كسل" السادات، ومن إدمانه للحشيش، ومن فساده. وقد أُعلم عبد الناصر بأن وليَّه قد اقترف انتهاكات في الفترة التي كان يدير فيها صحيفة "الجمهورية". لكن هل علم بأمر تلقي ربيبه راتباً منتظماً من رئيس الاستخبارات السعودية؟ هكذا تبيَّن بعد وصوله إلى الرئاسة أن المملكة الوهابية قد راهنت على الجواد الفائز منذ وقت مبكر، فيما كان هو لا يشارك في السباق إلى الحكم، على الأقل ظاهرياً...

وبطبيعة الحال، أثار انتخاب السادات لرئاسة الجمهورية في مطلع أكتوبر ١٩٧٠، بعد أيام من وفاة عبد الناصر المفاجئة، مشاعراً لدى مواطنيه، تراوحت بين اللامبالاة، والدهشة،

والوجوم. وتردد آنذاك إن "قزماً" قد اندسَّ في ملابس العملاق. إذ لم يكن مفهوماً وقتها لمَ انتخبه جميع القادة الآخرين بالإجماع وبمنتهى السرعة، بينما كان بِمَلكهم اختيار واحدٍ من بينهم، يكون أكثر استحقاقاً وأوفر جدارة. والحقيقة أن السادات قد استفاد من تصادف عدة ظروف دفعت به، رغماً عنهم، إلى رأس الدولة.

فقبل ذلك بأشهر عدة، كان عبد الناصر قد عينه في وظيفة فخرية، هي وظيفة نائب رئيس الجمهورية، جاعلاً منه بذلك خليفةً محتَمَلاً له. إذ لم يكن يحسب بالطبع حساب رحيله المبكر في عمر يناهز الثانية والخمسين؛ ووفقاً لمعلومات توفرت في ذلك الوقت، تردد أنه كانت لديه النية في عزله بسبب خطأين فادحيْن كان قد ارتكبهما. وبطبيعة الحال، كان باستطاعة الورثة الطبيعيين لزعيم الثورة استبعاد السادات من المنافسة، لكنهم، إذ أخفقوا في التوافق حول اختيار خليفة لناصر، فضَّلوا الانزواء مؤقتاً، لكي لا تستفحل الأزمة القابضة على النظام منذ هزيمة ١٩٦٧. كان جزءٌ من أرض البلاد لم يزَل تحت احتلال القوات الإسرائيلية، وحربٌ كامنةٌ لم تزَل تُكبِّد الشعب خسائر فادحة، لتبقيه رازحاً تحت نير أزمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة.هكذا تخيَّل مختلف الفرقاء الموجودين داخل السلطة أنهم قد وجدوا مخرجاً بتأييد رجل عُرف بولائه غير المشروط لعبد الناصر- مما سيرمز إلى استمرارية النهج- بمثل ما عُرف باستكانته وبافتقاره إلى الطموح، والكاريزما، ومراكز التأييد داخل الدولة. فإن تبدى أن الرئاسة الجماعية التي ارتأوا تطبيقها مؤقتاً عصية التنفيذ، فلن يشقَّ عليهم أن يأتوا بغيره بدلاً منه. ذلك كان ظنهم. وذلك كان خطأهم المميت، الذي سرعان ما تكشَّف لهم.

من جانبهم، شهد المراقبون ظهورَ رجلٍ لا يشابه ذاك الذي ظنوا أنهم عارفوه، رجل سيُفاجئ المصريين والرأي العام العالمي على حد سواء. في خطاب تنصيبه، أقسم السادات قسماً معظماً أن يواصل السير على سياسة سلفه، وأن "يدافع عن الإنجازات الاشتراكية المكتسبة لصالح الجماهير الكادحة"، وأن يشارك بالأخص في حكم جماعي. رغم ذلك، ومنذ الأيام الأولى لرئاسته، أعرض السادات عن تعهداته، وانبرى في تنفيذ برنامج يبدو أنه كان قد أعده مسبقاً على مهل. وبلمسات صغيرة متتابعة، راح يُعمِلُ الشكَّ في سياسة قائد الثورة مع الحرص في الوقت ذاته على الإلحاح في تكريم "الزعيم الخالد"، مقدماً نفسه على أنه الوريث الأكثر استحقاقاً لخلافته.

وقد تحدَّت أولُ إجراءات اتخذها إرادةَ أولئك الذين دفعوا به إلى سدة الحكم. فبعد أقل من شهرين من وصوله إلى الرئاسة، أصدر الساداتُ قراراً يلغي بمقتضاه عدداً من المصادرات التي استهدفت أصحاب الثروات الضخمة، والذين تصادف أنهم أيضاً من أعداء الثورة. ثم شرع في تفكيك الإصلاح الزراعي بإعادة الأراضي المصادرة إلى ثماني مائة من كبار المُلاك العقاريين. وإمعاناً في الإنعام والكرم، خفَّض أسعار الكثير من المنتجات الاستهلاكية الأولية، ورفع رواتب أكثر من ١٥٠ ألف عامل في القطاع العام. كما اتخذ مبادرات متنوعة أخرى، لاسيما في مجال السياسة الخارجية، بدون استشارة الأعضاء الآخرين في "القيادة الجماعية" من الناصريين التقليديين، الذين أظهروا الاستياء إلى حد التصويت بالإجماع ضده في اللجنة المركزية للحزب الأوحد؛ الاتحاد الاشتراكي العربي. وقد وصلت الأزمة التي تخللتها سجالات عنيفة في الصحف، إلى ذروتها في الرابع عشر من مايو ١٩٧١.

في ذلك اليوم، انتقل السادات من القول إلى الفعل، فأمر بالقبض على سبعة أعضاء في الحكومة، جميعهم تقريباً من كبار المسؤولين في الحزب، موجهاً إليهم تهمة "التآمر" ضده لقتله. للوهلة الأولى، بدت تلك "الضربة" متهورةً للغاية، لكونها استهدفت أشد رجال الدولة سطوةً، الذين كانوا يتحكمون في قوات الشرطة، وأجهزة الأمن، ووسائل الإعلام، وأجهزة الدعاية والحشد الشعبي. وفي خطاب بثته الإذاعة، هدد رئيس الدولة بأنه "س ي ف ر م" كل من يغامر بالوقوف في صف "متآمري مايو"، الذين أُخذوا بغتةً، فلم يسَعْهم حتى الدفاع عن أنفسهم باستخدام أدوات السلطة التي كانت في حوزتهم. ولم يكن السادات مقْدماً بذلك على مجازفة حقيقية، فقد كان قد تأكد مسبقاً من ولاء قادة القوات المسلحة له.

هكذا، في غضون أربعٍ وعشرين ساعة، أمكنه التخلص من منافسيه- أولئك الذين لم يكُفّوا عن إهانته طوال سنين مضت- ليمحقَ في الوقت ذاته البنية التحتية للنظام الناصري. وفي الحال، شرع في عملية تطهير موسَّعة لجميع إدارات الدولة وقام بإعادة سبك الحزب الأوحد. وعَهَد بالمناصب الكبرى إلى أشخاص اشتُهروا بموالاتهم لأمريكا. ليدفع الناصريون والشيوعيون ثمن هذه العملية التطهيرية العاتية. وقد تم هذا الانقلاب بمنتهى الهمة، بعد أن قُدِّم على أنه "ثورة تصحيح"، ورُوِّجَ له باسم "الزعيم الخالد". هكذا صار خليفة عبد الناصر منذ ذلك الحين السيِّد المطلق على وادي النيل.

واجه الواحد والتسعون متهماً خطر عقوبة الإعدام. لكن محاكمة المتهمين الرئيسيين أمام "محكمة ثورية"- وكنتُ حاضراً لها- قد تحولت إلى فاصل من التهريج المفتعل. فقد دفع المتهمون ببراءتِهم، وشَكَوا من أنهم لم يحصلوا على عريضة الاتهام، المكونة من ألفى صفحة، سوى قبل ٤٨ ساعة فقط من افتتاح جلسات القضية، حتى أن الوقت لم يسعفهم ولا محامييهم من أجل قراءتها. وبدا المدعي العام "الاشتراكي" غير مرتاح، متلعثماً، مرتبكاً، فيما راح يتلو قرار الاتهام المطوَّل الذي لم يكن مقصده واضحاً نظراً لكونه لا يورد أي دليل إدانة جدير بالتصديق. وعلى سبيل التبرير، طالب بإعمال "عدالةٍ سياسية"، غَمُضَ علينا إدراك معناها. ولم يجد محاميو الدفاع أي غضاضة في الاستهزاء به والسخرية من ادعاءاته، وهو ما فجَّر الضحك داخل قفص الاتهام. وإذ لم يجد رئيس المحكمة في نفسه القدرة على الحكم على المتهمين بالإعدام، اكتفى بإصدار أحكام بالسجن لفترات طويلة. وقد لقيتهم مجدداً بعد خروجهم من السجن، بعد رحيل السادات. وجدتهم قد شاخوا وهدَّهم الدهر. فلم يعودوا بعد ذلك أبداً إلى الساحة السياسية. وبانتهاء المحاكمة، صار بإمكان النظام الساداتي منذئذٍ أن ينتشر بلا عائق. فقد كان السادات يعلم أن جزءً كبيراً من الشعب يصبو إلى التغيير، ويقبل باتخاذ توجّهٍ سياسي جديد. فقد خاب أمل الكثير من المصريين في نظامٍ كان عبد الناصر نفسه قد أعلن سقوطه إثر هزيمة ٦٧، وخاب أملهم في "اشتراكية علمية" لم تفي بوعودها، وأصابهم الكلل من "الثورة المستمرة" التي لا تقود إلى أي مستقَر.

أما الطبقة البرجوازية، سواء القديمة، أو الجديدة المولودة في عهد ناصر، فضلاً عن غالبية طبقة الفلاحين، المرتبطة بالملكية الخاصة، فقد رحبتا بالتخلص من "عصابة عملاء موسكو"، كما سماهم الرئيس. والمفارقة، أن صورة هذا الأخير غير المميزة- مقارنةً بعبد الناصر- كانت تبعث على الاطمئنان . فقد سعت "فلسفته" إلى تسكين الخواطر: فهو يُعْلي من الإيمان بالله، ويؤكد أن العلم يؤول في غيابه إلى الفشل، ويمجد "أخلاق القرية"، وقيم العائلة، ودور رب الأسرة الكبيرة الذي يقيم العدل وينشره.هكذا ستصبح مصر منذئذٍ "قرية كبيرة"، على حد قوله، يحيا سكانُها في تناغم تام بفضل "تقاليد الأجداد". وراحت وسائل الإعلام تشير إليه بصفته "الأب" الذي يسهر على مصالح الأمة، وهو أب يرفض تضخيم صورة الحاكم وصناعة الفرعون. والدليل على ذلك قراره بألا يحمل أي طريق أو أي مؤسسة اسم مؤسس الجمهورية، وألا يُقام له أي تمثال أو يخلد ذكراه أيُّ نصُب. مع ذلك، أمر بأن تعلق صورته مع

صورة سلفه، جنباً إلى جنب، وبنفس الحجم. أوَلم يفجرا، الأول كما الآخر، ثورتيْن متعاقبتيْن؟

بالتدريج، ستمحو الثانيةُ آثار الأولى. فقد اتخذ صاحب "ثورة التصحيح" إجراءات غيرت حتى أسس الاقتصاد الذي أفسده على حد قوله "تدخل سلطة الدولة فيه على نحو مفرط". وبعد ذلك بأعوام، حين راح يجاهر بـ"تخلصه من عقدة الناصرية"، صرح برأيه بشكل أوضح إذ كتب في سيرته الذاتية: "لقد نقلنا بغباء مُطبق النسخة السوفييتية للاشتراكية".

في الأعوام الثلاثة الأولى من حكمه، بدأ بتطبيق "الانفتاح"، وهو المعادل للّيبرالية الجديدة، الذي أفضى إلى إقرار مجتمع استهلاكي نتجت عنه النواقص المؤذية المعهودة عادةً في بلد من البلدان النامية. فقد أعاد حرية الاستيراد والتصدير، وألغى العوائق أمام تداول العملات الأجنبية، وسمح بشراء الكماليات من السلع الفاخرة والسيارات، وفتح الأبواب على مصراعيها أمام المستثمرين الأجانب الذين أعفاهم من الضرائب، وسمح لهم بإعادة كامل أرباحهم إلى أوطانهم، بل ومنحهم ضماناً قاطعاً بعدم إخضاعهم لأي حجز أو تأميم أو مصادرة، وتم منح الحصانة نفسها إلى رأس المال الوطني أيضاً. وقد زاد تحرير الاقتصاد من المضاربة، والاتجار بجميع صوره، والاستقطاب الاجتماعي: فوفقاً للإحصاءات الرسمية، في نهاية عام ١٩٧١، امتلك ٢.٥ ٪ من المصريين نحو ٢٤ ٪ من الدخل القومي، واشترى ١٠٪ من المصريين ٥٤٪ من المنتجات الاستهلاكية الشائعة.

كان السادات يعي أن الفراغ الذي خلفته الأيديولوجية الاشتراكية الناصرية وراءها في سبيله إلى أن يحل محله التيار الإسلامي، الذي شهد إقبالاً منذ كارثة ١٩٦٧. هكذا انتحل الرئيس تعاليم النبي ليستخدمها في أسلمة المجتمع والدولة تدريجياً. وقد كان هو في وضع يمكّنه من بلوغ مقصده. فقد تعلم القراءة والكتابة في الكُتَّاب، وحَفِظ القرآن الكريم، وهو بعدُ يذهب مراراً وتكراراً إلى الحج والعمرة، ويرتاد المساجد بمواظبةٍ وانضباط، حيث يحرص على الظهور، أمام عدسات الكاميرات، وهو يركع ويسجد بتواضع جمّ وسط العامة. هذا وتُظهر صوره في الصحف "زبيبة الصلاة" الماثلة فوق جبهته، والشاهدة على تواتر احتكاك رأسه بالأرض أثناء صلواته يومياً. هكذا تَسَمَّى "أبو الأمة" أيضاً بـ"الرئيس المؤمن". وغزت الاحتفالاتُ الدينية ودروسُ الوعظ برامجَ الإذاعة والتلفزيون. وأُدرجت التربية الدينية في المناهج المدرسية باعتبارها "مادة أساسية". واكتمل التحول عام ١٩٨٠

بإدخال مادة على الدستور تنص على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع. وتُعدُّ إقامة دولة شبه لاهوتية أمراً غير مسبوق في تاريخ مصر، قديماً أو حديثاً. هكذا لم تَعد ممارسة العلمانية كما عرفتها الحقبة الناصرية سوى ذكرى.

ولتدعيم قواعده، كان السادات بحاجة إلى تحالفات سياسية. ولما كان غير قادر على إبرامها مع اليسار، فقد غازل بطبيعة الحال الإخوان المسلمين فور وصوله إلى الحكم. فأفرج عن المئات منهم، ممن كان ناصر قد اعتقلهم، وفتح حواراً مع قادتهم. وقد ظن أنه آخذ بمجامع قلوبهم إذا ما أفضى بما كان معلوماً قبل ذلك بالفعل، أي بإعجابه وبعميق احترامه لمؤسس الجماعة، حسن البنا، الذي التقاه عام ١٩٤٠، وبعرفانه لفضل الشيخ في منح أسرته راتباً بانتظام طوال سنوات اعتقاله.

رغم ذلك، ما كان "الإخوان" لينسوا ما حرص السادات على تناسي سرده في مذكراته المتتابعة، ألا وهو أنه قد حُكم بالإعدام على العديد من الكوادر الكبرى في الجماعة، المتهمين بتنظيم حادث الاعتداء على ناصر عام ١٩٥٤. فقد كان ربيب الريِّس القديم واحداً من القضاة الثلاثة في المحكمة "الثورية" التي تشكلت لضرب عنق الجماعة. لكن، رغم ارتيابهم، تظاهر قادة الإسلاميين بقبول اليد الممدودة إليهم من قِبل الرئيس، نظراً لكونهم الرابحين في الصفقة المعروضة عليهم: فقد طلب منهم السادات المساعدة للقضاء على خصومه الذين كانوا في الوقت ذاته خصومهم، ألا وهم الناصريين والشيوعيين، الذين كانوا بعدُ يسيطرون على قطاعات معيّنة في المجتمع، في أوساط العمال والطلبة. إضافةً إلى ذلك، كان مقرراً أن يحظى الإخوان بحريات (محظورة على جميع التيارات الأخرى) مما سيتيح لهم توسيع نطاق تأثيرهم. لكن حانت نهاية زواج المصلحة الذي عُقِد على ذلك النحو عندما تحققت رغبة الرئيس في عقد السلام مع إسرائيل بعد ذلك بسنوات.

مع ذلك، كان معلوماً منذ وصوله إلى الحكم أن تسوية النزاع مع الدولة اليهودية هي أولى أولوياته. وكنتُ قد تفاجأتُ يوم جنازة الريِّس عبد الناصر، ولم أكن الوحيد الذي تفاجأ، حين لم ألحظ بين الحاضرين هيئة المرشح المحتمل للرئاسة. كان يُمكن تفسير ذلك الغياب بالحشد الهائل الهادر المائج الذي ضم ملايين المصريين الذين تزاحموا في موكب الجنازة الممتد بطول عدة كيلومترات. لكن الجميع كان يجهل أن قبيل انطلاق الموكب، تعرض السادات

لتوعك استلزم اعطاءه حقنة، أخذته على إثرها إغفاءة. فما إن استيقظ حتى دعا إليه في مرقده الدبلوماسيَيْن الكبيرَيْن اللذيْن مثّلا الولايات المتحدة في الجنازة، وفاجأهما بقوله إنه يعوِّل على واشنطن للعمل على إنجاح عملية السلام مع إسرائيل في أقرب وقت ممكن. أما في سيرته الذاتية، فهو يدعي أنه قد لحق بالموكب الجنائزي قبيل وصول نعش عبد الناصر إلى مثواه الأخير.

كان التصرف الغريب الذي قام به السادات مع الدبلوماسيين الأمريكيين يعود إلى اعتقاده الراسخ في أن "الولايات المتحدة تتحكم في ٩٩٪ من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط"، على حد ما أعلن في أكثر من مناسبة. فإن كان عبد الناصر لا يجهل مطلقاً ما للولايات المتحدة من نفوذ في المنطقة، لاسيما في إسرائيل، فقد كان في تقديره أن مصر عليها أن تعتمد أولاً على الاتحاد السوفييتي، القوة التي لا غنى عنها لمعادلة وزن أمريكا وإسرائيل معاً. أما دبلوماسية خلَفه، فستكون على النقيض تماماً، إذ لن يكف عن محاولة كسب ودّ القادة الماثلين عبر الأطلسي، حتى من لا يميل للانفصال عن الكرملين.

هكذا، لم تكن لافتة "عملاء موسكو" التي أُلصقت بـ"متآمري ١٣ مايو" لافتةً بريئة. ولا كانت عملياتُ التطهير داخل إدارات الدولة، وتعيين مسؤولين معادين للاشتراكية الناصرية، ثمرةً للعبةِ مصادفات. إذ كانت تلك إيماءةٌ إلى واشنطن، مفادُها أن العهد "الموالي للسوفييت" قد ولىّ. لكن، نظراً لحرصه على الاحتفاظ بالمساعدات العديدة التي تقدمها موسكو عسكرياً واقتصادياً ومالياً، ولاهتمامه بعدم المخاطرة بالمشروعات الكبرى التي مازالت قيد التنفيذ، وجد نفسه مضطراً بعد ذلك بقليل إلى توقيع "معاهدة صداقة وتعاون" قدَّم إليه نصها رئيس الاتحاد السوفييتي، نيكولاي بودجورني، الذي جاء إلى القاهرة خصيصاً لهذا الغرض. وقد كان ذلك حدثاً غيرَ مسبوقٍ، نظراً لأن أحد مبادئ الجمهورية المصرية الناشئة كان يحظر الارتباط بمعاهدة مع أيٍّ من القوى الكبرى.

إمعاناً في طمأنة الكرملين، عيّن السادات على رأس الحزب الأوحد اثنين من قدامى القادة الشيوعيين، وإن كانا ينتميان إلى فصيل ماركسي كان أعضاؤه يعتبرون الرئيس بمثابة الممثل الأصلي "للبرجوازية الوطنية"، على عكس ما كان يعتقده التيار السائد بين الشيوعيين. إذ لم يكن الخداع قد انطلى على الجميع. تشهد على ذلك نكتة سمعتها مراراً في مجالس القاهرة،

تقول: حين وصلت السيارة الرئاسية إلى تقاطع طرق، سأل السادات سائقه عن الاتجاه الذي كان عبد الناصر يسلكه عادةً. فكانت الإجابة: "دائماً إلى اليسار"، عندئذٍ طلب الرئيس الجديد من سائقه أن يضيء إشارات الاتجاه إلى اليسار والانعطاف إلى اليمين...

واصل السادات سعيه إلى السلام بلا كلل أو ملل، مع علمه أن تلك هي أمنية مواطنيه الكبرى، الذين أرهقهم ركود حالهم الموصوفة بأنها حالة "اللاحرب واللاسلم". كان كل شيء يجري وكأنه يحاول إثبات قدرته على التصرف بصورة أفضل وأسرع من سلفه. فراح يُكثر منذ ذلك الوقت من التلميحات والإشارات لواشنطن، ومن التنازلات للقدس، إلى حد حرق أوراقه، الواحدة تلو الأخرى، بغير أن يطلب أو يحصل على أدنى مقابل. ولم تكد تمر أيام ثلاثة على تنصيبه، حتى أرسل خطاباً إلى ريتشارد نيكسون يدعوه فيه إلى التدخل من أجل تسوية قائمة على إعادة سيناء إلى مصر. وفي المقابل، تعهد بتوقيع معاهدة سلام تراعي الأصول الواجبة مع الدولة اليهودية. وقد تبنى الرئيس الأمريكي رأي السيدة جولدا مائير، رئيسة وزراء إسرائيل، الذي يقول بوجوب انتظار تنازلات أخرى قبل البدء في المساومة.

بعد ثلاثة أشهر، في يناير ١٩٧١، بعد أن التقى وزير الخارجية المصري، محمود رياض، بالرئيس بومبيدو، منحني مقابلة صحفية كشف لي فيها عن عرض جديد يأخذ في الاعتبار الحجج الأمنية التي تتذرع بها القدس: إذ ستعمل القوى الأربع الكبرى (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والاتحاد السوفييتي) على ضمان السلام وستقوم بنشر قواتها على الحدود المصرية الإسرائيلية طالما طلب أحد الطرفين ذلك. وأخبرني الوزير بأن رئيس الدولة الفرنسية قد استقبل هذا المشروع برضىً كبير، لاسيما وأن الجنرال ديجول كان قد صاغه قبل وفاته. لكن رد فعل إسرائيل كان سلبياً. إذ أعاد وزير الدفاع، الجنرال موشي ديان التعبير عن اعتقاده الراسخ في أنه "(ي)فضل شرم الشيخ على السلام". وأمكن التساؤل عندئذٍ عن النفع الذي قد يُرجى من تلك البقعة الاستراتيجية في سيناء إذا توجب تأمينها بواسطة القوات الدولية المرابضة على الحدود.

في الشهر التالي، أعاد السادات الكرّة بعرض إضافي تصور أنه مغرٍ: إذ سيُعاد افتتاح قناة السويس التي كانت قد أغلقت منذ حرب الأيام الستة، وستُستأنف فيها الملاحة الدولية في مقابل انسحاب جزئي للجيش الإسرائيلي من سيناء، وذلك- بالطبع- كخطوة أولى قبل

الجلاء التام عن كافة الأراضي المصرية المحتلة. وستتعهد مصر في الوقت ذاته باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن، بعد أن كانت قد انقطعت غداة حرب ١٩٦٧. لكن جولدا مائير رفضت بقوة خطة التسوية تلك، ووصفتها بأنها "سُبة في حق ذكائنا". أما الجنرال ديان، فقد عبَّر عما كان وسيكون من أمر الفلسفة الإسرائيلية الثابتة على مر العقود التالية، إذ صرَّح قائلاً: "لم تتعود الحركة القومية اليهودية من العرب إلا الاعتراف بالأمر الواقع."لكن المفارقة أنه قدّر أن إعادة ضفاف القنال إلى مصر من شأنها أن تطرد شبح الحرب. لكن الرئيس نيكسون قد خطّأه ونصح السيدة مائير برفض العرض المقدم من قِبل الرئيس المصري.

أما الدول الأوروبية، رغم استحسانها احتمال عودة حرية الملاحة في قناة السويس – وهو ما سيتيح لها الحصول على نفط بسعر مناسب- فلم يكن رد فعلها مخالفاً لرد فعل الولايات المتحدة، التي تضامنت مع إسرائيل على حساب مصالحها الخاصة.

هكذا، أقدم السادات على مخاطرة كبيرة بلا مقابل: فقد أدانه العالم العربي بأسره لاقتراحاته غير المناسبة. رغم ذلك، استمر خليفة عبد الناصر في رهانه على الدعم الأمريكي. فتحدى، أثناء صيف ١٩٧١، الاتحادَ السوفييتي بتأييد انقلاب عسكري معادي للشيوعية في السودان. واشتعل أوار الحرب الباردة، فلم تكتم موسكو غضبها، وأبدت واشنطن لامبالاة لافتة. وإذ كنتُ متواجداً في القاهرة في تلك اللحظة، أجريتُ مقابلة مع المكلف بأعمال الولايات المتحدة، دونالد برجاس، الذي ربطتني به علاقة طيبة. وقد أسرَّ إليّ بقوله: "حتى وإن كنا سنتسبب في إحباط الرئيس السادات، فلقد أخبرناه بأن أهدافه غير قابلة للتحقيق، وبأن عليه ألا يُعوِّل علينا لممارسة ضغوط على إسرائيل لأننا لا نملك أسباب ذلك".

رغم ذلك، تمادى السادات في إصراره. فأسرَّ إلى واشنطن بنيَّته في الابتعاد عن الاتحاد السوفييتي فور بدء الإسرائيليين في الجلاء عن سيناء جزئياً. وإذ لم ترِد إليه أصداءٌ إيجابية، تخيَّل أن الأمريكيين سيثقون به لو أنه أقدم على تنفيذ عرضه بلا إملاء شروط مسبقة. فما كان منه إلا أن قام بعملية أدهشت المصريين والرأي العام العالمي على حد سواء. ففي الثامن من يوليو ١٩٧٢، استدعى السادات سفير الاتحاد السوفييتي بالقاهرة وأفهمه أن الخبراء الروس، البالغ عددهم عشرين ألف خبير، مطالبون بمغادرة مصر بكامل عتادهم وأمتعتهم في غضون

٤٨ ساعة. لكنه خسر، مرة أخرى، في تلك المقامرة الكبرى. وقد سخر هنري كيسنجر من سذاجته غير المعقولة، ووصف مسعاه بأنه "خطأٌ فادحٌ"، مضيفاً: "لو أنه قد حاول وضع ثمن لمبادرته تلك قبل أن يشرع في تنفيذها، لكُنا دفعنا فيها ثمناً غالياً جداً".

وعلى نحوٍ يجافي الحكمة مجدداً، أعلن السادات إن عام ١٩٧١ سيكون "عام الحسم"، وإنه سينتهي إما بالسلام أو بالحرب، حتى وإن تكلفت الحرب "مليون شهيد". وفيما رأت الصحافة الإسرائيلية في ذلك التصريح دليلاً على مزاجه العدواني وشغفه بالحرب، راح ارتياب مواطنيه يزداد بازدياد إخفاقاته الدبلوماسية. ونظراً لكون المصريين لا يكادون يفقدون روح الدعابة، فقد كانت النكتة الرائجة آنذاك تقول متهكمةً: "يجب ألا نقلق لأن الرئيس سيصدر مرسوماً يأمر فيه بإضافة إثني عشر شهراً آخرين إلى العام الحالي". وقد صار أضحوكة عامة حين صرح في ديسمبر أن "الضباب" الجاثم فوق الظروف الإقليمية والدولية يَحُول بينه وبين الشروع في عمل عسكري.

فتحَوَّل التململُ إلى اهتياج. اعتصم الطلبة بالجامعات، وعلقوا شعارات ورسوم كاريكاتيرية لاذعة، تسخر جميعها من فكرة "الضباب"، فيما تم القبض على المئات منهم. كما أدى انكشاف مؤامرة داخل الجيش إلى إعادة النظر في قدرات القائد الأعلى للقوات المسلحة.

فهل كان النظام في خطر؟ كان السادات موقناً بذلك فيما يبدو، وقد ارتأى أن عليه في جميع الأحوال أن يرفع العصا على من عصى. ففي إبريل ١٩٧٢، صرح بأن مصر "ستستلهم الغزوة الرائعة للرسول الكريم، التي طرد على أثرها من شبه الجزيرة العربية كافة اليهود، ذلك الشعب الخوان الغدار". وبعد ثلاثة أشهر، أعلن في خطاب له إن "ما أُخذ بالقوة سيُستردُ بالقوة". وقد تخلى السادات عن فكرة "المفاوضات الثنائية" مع إسرائيل موضحاً في وقت لاحق إن ذلك من شأنه أن يؤدي به حتماً إلى الاستسلام والتنازل، نظراً للتفاوت الكبير بين الطرفين. كما هاجم القادة الأمريكيين قائلاً إنهم "لا يجيدون سوى الغش والخداع".

واشتعل أوار الحرب النفسية. فراحت سفارة إسرائيل في باريس ترسل إليّ بانتظام نصوصاً تذكِّر بالماضي النازي للرئيس المصري، وبإعجابه بهتلر، وبآرائه المعادية للسامية. وقادت وسائل الإعلام والمنظمات الصهيونية في فرنسا حملةً مماثلة، زاد من فاعليتها كونها مستندةً إلى حقائق دامغة. وقد سمحت تلك الحملة خاصةً بالنَيل من مصداقية مشروع

السادات من أجل السلام، والذي ينص على الجلاء التام عن سيناء. واتخذت المعارضة في مصر أبعاداً أخرى. ففي سبتمبر ١٩٧٢، وقع خمسمائة كاتب وفنان على بيان يشكون فيه من أن "الثقافة المصرية تحتضر ببطء وبألم تحت وطأة العديد من القيود المفروضة على حرية التعبير، والرقابة، والتزمت، والفساد". فما كان من السادات- الذي كان يدعي إرساء نظام ديمقراطي تعددي- إلا أن أمر بالقبض على بضع مئات من المثقفين، والكتاب، والمحامين، والصحفيين، والطلاب، واتهمهم بأنهم يتحركون بإيعاز من "اليسار المغامر"، ومن "باشوات العهد البائد" في الوقت نفسه- ويا للعجب!

في حوار مع مجلة "نيوزويك" الأمريكية في إبريل١٩٧٢، صرح السادات بأنه "يائس" من موقف الولايات المتحدة، التي تؤيد تعنت إسرائيل، وتزودها علاوة على ذلك بالطائرات المقاتلة من طراز فانتوم، فضلاً عن الوسائل اللازمة لتصنيع طائرة حربية. كما شكا من الاستقبال البارد الذي لقيه في واشنطن مبعوث مصري رفيع، عاد إلى القاهرة بخفي حنين. هكذا سيشهد العام عدة تهديدات بالحرب، لن تفلح جميعاً في إقناع المشككين في صدقه.

هذا ولم يحاول هنري كيسنجر أن يخفي ازدراءه لذلك "المهرج المتحذلق". وهزأ المثقفون المصريون من "الحمار"، وهو النعت الذي ألصقوه به منذ عهد عبد الناصر، وراحوا يرددون مازحين: "الريِّس القديم موِّتنا من الخوف في العشرين سنة اللي فاتت.. أما الريّس الجديد فهايموتنا من الضحك في العشرين سنة اللي جاية..".

هكذا انتهى السادات إلى إدراك أن مصير استراتيجيته الدبلوماسية هو الفشل. ومضى حزب العمل الإسرائيلي الحاكم في توسيع الاستيطان في الأراضي المحتلة، برباطة جأش وعزم لا يفتر. ولم ينقطع المتحدثون باسمه عن التأكيد على أن الهدوء يخيّم على جميع الحدود، وعلى أن "مكافحة الإرهاب"، المكللة بالنجاح، تحظى بإعجاب الرأي العام العالمي. وأخذت وسائل الإعلام تشهد على شعبية الجنرالات الإسرائيليين، وعلى المكانة المتميزة، بل المهيمنة، التي يحتلونها داخل المجتمع. وأخذوا هم يلقون الأحاديث والخطابات، ويتألقون في الأمسيات الاجتماعية والحفلات.

هذا وأعرب الجنرال ديان عن نيته في بناء "ميناء في المياه العميقة" في مستوطنة "ياميت"، وهي المستوطنة التي أنشأتها الدولة العبرية بالتحديد في قلب سيناء. وأعلن قائلاً: "باستطاعة

جيشنا أن يهزم كل الجيوش العربية مجتمعةً". وأضاف جنرالان آخران، من "أبطال" حرب ١٩٦٧، أقوالاً مماثلة: فأعلن عزرا وايزمان (رئيس الدولة لاحقاً) أن الدولة اليهودية "يسعها الانتصار على القوات السوڤييتية"، فيما لم يتردد أريل شارون (رئيس الوزراء لاحقاً) في أن يصرّح قائلاً: "إسرائيل هو البلد الأشد بأساً في العالم، بعد القوتين العظميين، وهو قادر على احتلال العالم العربي من العراق إلى تونس".

وظن السادات، عن حقٍ، أن الدولة اليهودية لن تتخلى عن مواقفها المتعنتة طالما أنها قد امتلكت قنابل نووية. وأسرَّ إلى سفير أحد الدول الصديقة قائلاً: "إلى متى تظن أن يقبل ستمائة وخمسين ألف شخص – منهم أكثر من ستين ألف خريج جامعي- الخدمة في صفوف الجيش، والبقاء داخل الخنادق أمام قناة السويس المحتلة، بلا أدنى أملٍ في الخلاص؟" وفي انتظار ما لا يأتي، راحت الميزانية العسكرية تُفاقم من الأزمة الاقتصادية. وأخذت الإضرابات العمالية، واحتجاجات الفلاحين، وتظاهرات الجماهير الغاضبة، تحيل الوضع إلى جحيم لا يطاق. فلم يعد لدى السادات خيار آخر سوى الاستعداد لخوض عمل عسكري. وبالاتفاق مع الرئيس السوري، اتخذ القرار في إبريل ١٩٧٣ ببدء العمليات الحربية قبيل نهاية العام. وقد أسرَّ بنواياه إلى عاهل المملكة العربية السعودية، الذي نبّه الرئيس الأمريكي، الذي أخطر بدوره القدس. وقد أثار النبأ سيلاً من الاستهزاء داخل أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية، التي استمرت في تشككها. هل كانوا يجهلون أن السادات بعد أن نجح في التصالح مع الاتحاد السوڤييتي، بات يحصل منه منذ ديسمبر ١٩٧٢ على تسليح مضاعف، كماً ونوعاً، عما كان يُمنح له طوال العامين الماضيين؟

في الأسابيع التي سبقت اندلاع العمليات العسكرية، قام السادات بجولة في الدول العربية الأكثر نفوذاً – لاسيما الدول النفطية في الخليج – ليطلب إليهم مساندته في الحرب التي سيقودها. كما طلب بالأخص من المملكة العربية السعودية، والكويت، وإمارة أبو ظبي توقيع حظر نفطي لإجبار القوى الصناعية على الضغط على إسرائيل. وفي مصر، هدَّأ من روع النخب بأن أفرج عن مئات المثقفين والطلاب الذين كان قد اعتقلهم قبل بضعة أشهر.

وبعد ثمانية أيام، شن السادات "عملية بدر" التي صنعت منه "بطل العبور". لقد كان محظوظاً إذ لم يصدقه أحد حين قال إنه سيحارب...

الفصل الثاني عشر

الحرب والدبلوماسية

أفضت حرب أكتوبر ١٩٧٣- التي يسميها العرب "حرب العاشر من رمضان"، ويسميها الإسرائيليون "حرب يوم الغفران"- إلى تغيير ثوابت النزاع على نحو ظاهر، وافتتاح عهد جديد في الشرق الأوسط. وإذ حظِيَتْ بتغطية إعلامية موسّعة، كان الظنُ السائد أن كل شيء بات معروفاً عن تلك الحرب التي شنتها مصر وسوريا معاً لاسترجاع أراضيهما المحتلة في ١٩٦٧. لكن يبقى أن قلةً من العارفين بخفايا الأمور كانوا وحدُهم على علمٍ بأمر الدور الحاسم الذي لعبه جاسوس بالغ الأهمية في عناصر النزاع. ولم تتم إزاحة الستار عن تلك القصة المتشابكة الغامضة إلا بعد أربع وثلاثين سنة. ففي الحادي والعشرين من يونيو ٢٠٠٧، عُثر على أشرف مروان ميتاً أسفل بناية أنيقة في أحد الأحياء السكنية الفاخرة في لندن. ولم تلبث شرطة سكوتلاند يارد أن اكتشفت أنه قد تم إلقاؤه من نافذة الطابق الرابع، حيث كان يقطن. وقد أثار حادث الاغتيال وقعاً كبيراً في وسائل الإعلام: فمروان هو صهر الرئيس عبد الناصر، ورجل أعمال ميلياردير، اعتاد مخالطة الطبقة الراقية في المجتمع البريطاني، والحكام العرب والمسئولين السياسيين الغربيين. وتفجَّرت الفضيحة حين أكدت الصحافة الإسرائيلية أنه كان أكثر جاسوس أفادت منه الدولة اليهودية بين جميع من جندتهم على مر تاريخها. وقبل ذلك بشهر واحد، كان اسمه ومدى موثوقيته قد أثيرا في سجال قام بين مسؤولَيْن في الاستخبارات الإسرائيلية، من دون أن يلفت ذلك نظر الرأي العام. ولدى وفاته، تسابق مسؤولون إسرائيليون قدامى في جهاز مكافحة التجسس على مدحه. فقيل عنه بين ما قيل أنه "كان هبة من السماء"، "كان يزودنا بوثائق في غاية القيمة"، "كان يطلب مائة ألف دولار لقاء كل خدمة يسديها لنا، لكنه كان يستحق أكثر بكثير". هكذا تبيَّن أنه ظل ينقل

طوال أعوام تقارير نصيّة لمحادثات القادة المصريين والسوفييت، ومعلومات عسكرية لا غبار على مصداقيتها في أعين أجهزة استخبارات القدس.

في الخامس من أكتوبر ١٩٧٣، قابل أشرف مروان في لندن، بناء على طلبه، زفي زامير، رئيس جهاز الاستخبارات ومكافحة التجسس الإسرائيلي، "الموساد"، ليعلن له أن مصر وسوريا ستشنان هجمتهما في اليوم التالي في تمام الساعة السادسة مساءً. وقد نقل زفي النبأ على وجه السرعة، لكن لم يكن أيٌّ من كبار المسؤولين في موقعه عشية عيد الغفران ذاك، وهو اليوم المقدس المخصص للغفران الأعظم في الشريعة اليهودية. وقد وصل الخبر إلى رئيس الاستخبارات الحربية، إيلي زعيرا، في صباح اليوم التالي، لكنه تأخر في نقله إلى جولدا مائير ووزير دفاعها الجنرال موشي ديان. فقد تشكك إيلي زعيرا في صحة الخبر، وهو الذي كان دائم الشك في أشرف مروان، لأنه كان يرتاب في كونه عميلاً مزدوجاً يعمل لصالح مصر. وإذ خامر ديان شكٌّ، قرر ألا يأمر بالتعبئة العامة. وبالاتفاق مع جولدا مائير، اكتفى باستدعاء بعض فئات الاحتياط في تكتم. وفيما كانت تلك العملية في بداياتها بعد، بدأت الجيوش العربية هجومها في الثانية بعد الظهر لا في السادسة مساءً كما حدد مروان.

وحين مات هذا الأخير، طرأ تطورٌ جديد، فقد أسدت له وسائل الإعلام المصرية تكريماً عظيماً، مؤكدةً أنه قد خدع كبار أعضاء الطبقة الحاكمة في دولة إسرائيل طوال سنين عديدة. وكان ذلك حدثٌ غير مسبوق، أن يتم الاعتراف والاحتفاء بجاسوس في بلدين متعاديَيْن في الوقت نفسه. وبشيءٍ من الحذر، أشاد الرئيس حسني مبارك به قائلاً إنه كان "وطنياً مخلصاً أدى لوطنه خدمات جليلة لم يحن الوقت للكشف عنها". وكان سلفه، أنور السادات، قد وصف مروان بأنه "بطل قومي"، وذلك حين قلّده أرفع وسام في الجمهورية بمناسبة تقاعده. وقد حظي مروان بجنازة وطنية، حضرها جمال مبارك، نجل الرئيس، وكافة أعضاء الحكومة ورؤساء أجهزة الاستخبارات.

وفيما امتنعت السلطات في القاهرة عن الخوض بدقة في تاريخه المهني كجاسوس، اضطلع متحدثون شبه رسميون بمهمة رسم ملامح صورته. كان أشرف مروان، ومنى، الابنة الثالثة بين أبناء الرئيس جمال عبد الناصر قد تعارفا في الجامعة، وجمعهما الحب وتزوجا في احتفال كبير عام ١٩٦٦. كنتُ في مصر حين نُشرت صور حفل زفاف العروسين السعيدين. بديا آية

في الجمال والشباب.. أشرف في الحادية والعشرين من عمره .. ومنى صبية في السابعة عشر. ومؤسس الجمهورية في سعادة ظاهرة وحبور بتزويج ابنته لابن لواء في حرسه الخاص...

وقد أتيح لي، في الشهور التالية، الالتقاء عرضاً بصهر الرئيس، لكنني لم أفلح في الدخول معه في حديث فعلي. كان متحفظاً، يرتدي نظارات سوداء، ويتحدث بصوت خفيض لا يكاد يُسمع، حسبتُه في البداية مفرط الخجل. ولم أعلم باشتغاله في مكتب الرئيس إلا بعد رحيل عبد الناصر، إذ كان مروان مكلف بشؤون العلاقات مع أجهزة الاستخبارات. وقد عُين بعد ذلك مستشاراً للرئيس السادات، حيث أوكلت إليه نفس المهام على الأرجح، بما في ذلك حفظ العلاقات مع مختلف أجهزة مكافحة التجسس الأجنبية، سواء العربية منها أو الغربية.

أكد الإسرائيليون والمصريون بالإجماع على أن مروان قد قدم خدماته للموساد عام ١٩٦٦. غير أن ما من شيء قد يفسر ذلك المسلك المحيِّر الذي سلكه زوج شاب، لم يكد يتم الرابعة والعشرين من عمره، ويحظى بترحيب أسرة الرئيس واحتضانها. أكدت مصر، على لسان المتحدث شبه الرسمي أيضاً، أن مروان كان ينقل بانتظام وثائق مؤكدة تورد محادثات بين القادة المصريين والسوفييت. وفقاً للقاهرة، كان الهدف من وراء ذلك هو تضليل الإسرائيليين. هكذا علمت حكومة جولدا مائير بأن السادات يشكو من عدم حيازة الأسلحة اللازمة لاسترداد سيناء، وأن الكرملين مازال يصُّم أذنيه عن مطالبه وينصحه بعدم الانجراف في "مغامرة" مآلها الفشل. وقد أشارت وثائق أخرى إلى أن القيادة العليا للجيش المصري ترى عدم إمكانية شن أي هجوم قبل حلول عام ١٩٧٩. غير أن حكومة السيدة مائير لم يبدر إلى علمها أن تلك المعلومات قد تقادمت منذ تصالحت القاهرة مع موسكو، وهو ما أدى إلى تدفق كميات ضخمة من الأسلحة السوفييتية على وادي النيل.

وفقاً للرواية المصرية كذلك، كان المقصود من تنبيه أشرف مروان للموساد في الخامس من أكتوبر، أي قبل ٢٤ ساعة من بدء الحرب، هو تيسير هزيمة الدولة اليهودية عسكرياً. فبتحديد ساعة الصفر في اليوم التالي في تمام الساعة السادسة مساءً بدلاً من الثانية ظهراً، أعطى مروان الجيش المصري الوقت الكافي لتدمير التحصينات القائمة بطول قناة السويس، والمضي في اجتياح سيناء. ووفقاً للقاهرة أيضاً، كان مروان قد أقدم على حيلة أقل ما توصف به أنها حيلة شيطانية. إذ كان قد أرسل إلى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بإنذار كاذب

حول قيام الحرب في أبريل من العام نفسه، بهدف إثارة الشك في موثوقية أي إنذار مقبل، سيكون عندئذ إنذاراً صادقاً. وهي حسابات ثبتت صحتها في صباح السادس من أكتوبر حين تردد القادة الإسرائيليون (أكثر من اللازم) في اتخاذ قرار التعبئة العامة، خشيةَ أن تكون المعلومة غير صحيحة للمرة الثانية.

فأيُّ العاصمتين تكذب، ولماذا؟ كان من الممكن الاستغناء عن ذلك السؤال لو أن أشرف مروان قد نجح في نشر مذكراته التي كان قد انتهى من كتابتها قبيل أيام من وفاته. فوفقاً للمقربين منه، كان قد قرر أن يروي الحقيقة كاملة بشأن دوره في حرب أكتوبر. لكن بعد وفاته، سجلت الشرطة البريطانية اختفاء المخطوط والقرص الصلب الخاص بحاسوبه. وهو ما يعني إذن أنه قد قُتل لمنع كتابه من الظهور إلى النور.

وقد اتهمت القاهرة الإسرائيليين بأنهم اغتالوه لكي يخفوا عن أعين الرأي العام مدى السذاجة المهينة التي وصمت أجهزتهم الاستخباراتية التي نجح "عربي" في خداعها لأعوام طويلة. وعلى العكس، أكدت القدس أن السلطات المصرية هي التي قتلته حفظاً لماء وجه أسرة جمال عبد الناصر وصيانةً لسمعتها.

لدى وصولي إلى إسرائيل بعد بضعة أسابيع من الحرب، تكررت إشارة المسئولين ووسائل الإعلام إلى التحذير الذي وجهه عشية الحرب عميل غامض، قيل أحياناً بانتمائه إلى المخابرات المركزية الأمريكية (.C.I.A)، فيما كان الأمر يتعلق في الواقع بأشرف مروان. غير أن المسألة بدت ثانوية في ذلك الوقت، لما اعترى البلد من اضطرابٍ جم. فقد كان الشعبُ والنُخَبُ نهباً للصدمة التي أحدثتها هزيمةٌ غير مسبوقة، حتى وإن خفف من وطأتها النصر المحرز في المرحلة النهائية من المعارك. وبعد أن كان الجيش الإسرائيلي قد اشتهر بأنه لا يُقهر، خاصةً بعد انتصاره في حرب الأيام الستة، زالت عنه تلك الحظوة وفقد سمعته، وأهين شرفه. فقد انهار خط بارليف، تلك التحصينات المشيدة بكلفة باهظة على طول قناة السويس، إنهار كأنه قصر من ورق في غضون أربعٍ وعشرين ساعة. وطوال عدة أيام، توغل داخل سيناء تسعون ألف جندي مصري، وأحد عشر ألف مركبة، وألف دبابة، وتقدموا على جبهة مضغوطة تبلغ مائتي كيلومتراً من دون أن يصطدموا بمقاومة تُذكر. كانت الخسائر كبيرة للغاية. فحتى قبل شن الهجوم المضاد في ١٤ أكتوبر، كان قد قُتل ٣٠٠٠ مقاتل إسرائيلي،

وجُرح ١٥٠٠٠ آخرين، بينما وقع الآلاف في الأسر. في وقت قصير، تقدم الجيش المصري داخل سيناء فيما احتلت القوات السورية مرتفعات الجولان، التي كثر الحديث فيما قبل عن "منعتها"، وهو ما أثار دهشة عامة.

أثناء إقامتي في إسرائيل، شهدتُ ذاهلاً ما كان لي أن أسميه في مقالاتي بـ "حرب الجنرالات". إذ انخرط الضباط من ذوي الرتب العليا في حروبٍ كلامية في الصحافة، لم يُرَ في عنفها من قبل، ليتقاذفوا فيما بينهم مسؤولية ما اصطُلح على تسميته عامةً بـ "الزلزال". وقد كان من بواعث رضاي المهني ما كان من بعض كبار الضباط، ممن كانوا في الخدمة أو خارجها، وممن لم ألتقيهم قبل ذلك قَط، الذين قبِلوا دعوتي للمجيء سراً إلى فندقي، للدفاع عن أنفسهم أو لاتهام زملاء لهم بانعدام الكفاءة. هكذا تسنى لي جمع معلومات ثمينة على الرغم من إسرار محدثيَّ إليَّ بها من دون التصريح بهويتهم.

كان ضغط الرأي العام على قادة البلاد الذين اعتُبروا جميعاً مذنبين قد وصل إلى حد لا يُحتمل؛ حتى أن وزير الدفاع، موشي ديان، الذي كان يُعد فيما مضى بطل حرب ١٩٦٧، قد وُصف بالقاتل أثناء مظاهرات عاصفة، فيما سرت العرائض المطالبة بإقالته.أما السيدة جولدا مائير، التي كانت تُزكّى حتى عهد قريب بوصفها "الرجل الوحيد المتصف بصفات الرجولة في الحكومة"، فقد حقرتها الجماهير وهتفت ضدها. وكان ثمة مسرح في تل أبيب تمتلئ قاعته عن آخرها بالمتفرجين كل ليلة، وذلك لتقديمه مسرحية تهزأ من طبقة السياسيين بأسرها.

كما وجدت وسائل الإعلام لذةً ماكرةً في التذكير بالتصريحات العنترية التي رددها رجال السياسة عشية الحرب. (ومن ذلك تصريح ديّان بأن "الجيش الإسرائيلي قادر على دحر جميع الجيوش العربية مجتمعة"، وقول شارون إن بلاده هي "البلد الأشد بأساً في العالم بعد القوتين العظميين"، وادعاء عزرا وايزمان إن إسرائيل قادرة على "مواجهة القوات السوفييتية وإنزال الهزيمة بها"). عزّت وسائل الإعلام تلك التصريحات المتفاخرة المتعالية إلى ما عُرف بـ"التصور"، وهو المصطلح الذي صكه الإعلام للإشارة إلى مجموعة أساطير استُخدمت للتعبير عن العقلية شبه العنصرية المسيطرة، والمتلخصة في احتقار العرب الذين يُعدون في نظر القادة محض جبناء. "تكفي طلقة نار واحدة كي يفروا كالأرانب"، هكذا خطب أحد الجنرالات بعجرفة في جنوده الذين أقلقتهم رؤية تمركز القوات المصرية على الحدود. وأضيفتْ إلى ذلك

الاحتقار، الغطرسةٌ الموروثة من حرب الأيام الستة، والإفراطُ في تقديرِ القوة العسكرية التي يتمتع بها الجيشُ الإسرائيلي. وهو ما يفسر العمى الذي أصيب به كبار المسؤولين إزاء مختلف الإشارات المنذرة بدنو الهجمة العربية.

مع ذلك، كان إيلي زعيرا، رئيس المخابرات العسكرية، يمتلك في ملفاته مخططات تفصيلية للمشروعات الحربية الخاصة بمصر وسوريا، التي لم تكن تثير اهتمامه قط. كما كانت بحوزته أيضاً صوراً فوتوغرافية ملتقطة من الجو لتكتلات القوات المصرية على الحدود والتي لم يكن يرى فيها سوى "مناورات روتينية". وقبل الحرب بيومين، فُسر طرد أسر الخبراء السوفييت من البلدين العربيين، البالغ عددهم حوالي سبعة آلاف من النساء والأطفال، على أنه ثمرة أزمة في العلاقات بين روسيا وحلفائها. وتم إساءة التقدير مرة ثانية، بشأن رحيل جميع السفن السوفييتية الراسية في الموانئ المصرية والسورية في اليوم نفسه. وفي الخامس والعشرين من سبتمبر، أي قبل الحرب بأسبوعين، ذهب الملك حسين ورئيس وزرائه إلى إسرائيل لتحذير جولدا مائير من أن الهجوم المصري السوري بات وشيكاً. وكانت بحوزتهما معلومات موثوقة قدمها عملاؤهما في القاهرة ودمشق. لكن إيلي زعيرا وديفيد إليعازر، رئيس أركان الجيش، رأيا أنها معلومات "غير صحيحة". إذ تصوروا أن العاهل الأردني يحاول كسب ود إسرائيل أملاً في استرجاع الضفة الغربية المحتلة في ١٩٦٧.كما تَغذى "التصور" الخداَع من جهة أخرى على الحيل وعمليات التضليل التي احتال بها الخصمان العربيان. وقد كنتُ شاهداً على ذلك خلال زياراتي لمصر قبل الحرب وأثنائها.ففي الأيام التي سبقت اندلاع الحرب، أعلنت الصحف أن جميع الضباط الذين يرغبون في أداء مناسك العمرة سيصرح لهم بالسفر إلى مكة، وأن الرئيس سيجري عما قريب جولةً في الريف. وروجت أجهزة الشؤون المعنوية في مصر وفي سوريا إشاعة مفادها تدهور العلاقات بشدة مع الاتحاد السوفييتي، لأنه مازال يرفض تزويدهما بالأسلحة المطلوبة. كما استهدفت عمليات التعبئة والتسريح المتكررة منذ صيف ١٩٧٣ تعزيز الطرح القائل بأن الأمر لا يعدو أكثر من مناورات.

وقد كان لـ "حرب الجنرالات" الفضل في إتاحة الفرصة لي كي ألتقي بأشهرهم للمرة الأولى، ألا وهو الجنرال "إريك" شارون. كانت إسرائيل بأسرها تحتفي به بوصفه "البطل" الأوحد في حرب أكتوبر، وقد حظي في الواقع بالاهتمام الأكبر في الإعلام. ففي هجوم مضاد

خاطف، كانت فرقته قد نجحت في إحداث ثغرة في خطوط العدو، وعبور قناة السويس، لتشرع في تطويق أحد الجيشين المصريين المتواجدين في ميدان المعركة. كما كان هو أيضاً من خرق وقف إطلاق النار، ليوقع الهزيمة بقوات الرئيس السادات. وقد بادرني، منتشياً، بقوله: "يعود الفضل إليَّ في تغيير مسار المواجهة لصالحنا على نحو حاسم. فعمليتي هي الأروع والأبدع على مستوى الحرب كلها". غير أنه نسي أن يذكر أن رؤساءَه هم الذين خططوا بدقة لتلك العملية، وأنه قد خالف تعليماتهم، معرضاً بذلك رجاله إلى خسائر في الأرواح فادحة وغير مبررة. كما تناسى أيضاً أنه هو نفسه كان أحد مناصري الوضع الراهن، والمدافع عن الأساطير التي تسببت في وقوع "الزلزال".

ولن يمنعه ذلك من الإلقاء بتبعة الهزيمة على الجيش، الذي وقع ضحية "تسييس مفرط"، على حد قوله، ومن السخرية من كل ضابط من الضباط غير الأكفاء، مؤكداً أن تعيينهم قد تم بناءً على ولائهم لحزب العمل الحاكم. وكان في ذلك يتحدث ضمناً بلسان حزب حيروت اليميني القومي.

وإذ لم يلتزم بواجب الحديث بتحفظ عن المسائل العسكرية، وقَّعت عليه هيئة أركان الجيش عقوبة "التأنيب"، مما حدا به إلى قطع علاقته بصديقه ومرشده الجنرال ديان، وتقديم استقالته من الجيش، فيما كانت شعبيته قد بلغت أوجها، وأشاد معجبوه الكُثر بما يتمتع به من "عبقرية"، ولقبته حشود المتظاهرين بـ"ملك إسرائيل".

كان عصيان شارون دوماً مضرباً للأمثال. فعندما كُلِّف في ١٩٥٣ بشن غارة انتقامية على أثر اعتداء قام به انتحاري فلسطيني، قام هو بنسف جميع المنازل في بلدة "قبية" بالضفة الغربية الواقعة آنذاك تحت الحكم الأردني. هكذا قتل بدم بارد ٦٩ من أهل القرية المذعورين، بينهم نساء وأطفال، ممن لجأوا للاحتماء بأحد المنازل. فقد كان "يعاقبهم" على عجزهم عن منع تسلل المخرب الفلسطيني إلى إسرائيل. ولما كان قد تصرف من دون تلقي تعليمات، فقد صَدم حتى أكثر القادة تعنتاً مثل بن جوريون وموشي ديان بما أقترفه في تلك المذبحة، وإن لم يتخذوا أي إجراءٍ تأديبي ضده. وقد استنكر ذلك موشي شاريت، القيادي بحزب العمال ورئيس الوزراء المقبل. أما الرأي العام، فلم يؤاخذه على فعلته.

مرة أخرى، من تلقاء نفسه، في بداية السبعينيات، اقترف شارون فظائع في غزة. إذ

هجمت دباباته على مخيمات اللاجئين، وفي غضون بضعة أشهر، أحالت نحو عشرين ألف منزل إلى رماد. وبلا محاكمات، قام بإعدام العديد من الفلسطينيين المشتبه في موالاتهم للمقاومة. وقد أكسبته تلك "المأثرة" لقب "البلدوزر"، الذي لقبه به مؤيدوه الذين يماثلونه في اعتبار جميع السكان الأصليين، بما في ذلك المدنيين، بمثابة أعداء أبديين. وهو ما حدا بالجنرال ديان إلى أن يقول- ولا نعلم إن كان قوله هذا مدحاً أم قدحاً- : "إريك لا ينهي أبداً عملية قبل أن يُسقط عشرات الضحايا بين أعدائنا". وكان شارون يؤكد ذلك الحكم لا إرادياً بقوله وقد امتلأ عُجباً وخُيلاء : "ما قتلتُ أسرى حرب قط، لأنني أبداً ما قبضتُ على أيٍّ منهم". أما الجنرال بار ليف، ذلك الرجل العسكري المتميز، رئيس أركان الحرب الأسبق، الذي يحظى باحترام الجميع، فقد أدانه بمنتهى الوضوح، فقال فيه: "شارون رجلٌ بلا ضمير أو مبادئ". وأما الجنرال عزرا وايزمان، وهو صنديد آخر من صناديد حرب ١٩٦٧، فقد كان أكثر قسوة بشأنه فقال فيه: "شارون أشبه بحمض الكبريتيك الذي يبدأ أولاً بإحراق الإناء الذي يحتويه قبل أن يذيبه وينسكب".

كان الضباط المهنيون المُؤهلون وفقاً للقواعد البريطانية يزدرونه. وكان شارون يعلم ذلك. وقد ترك الجيش في نهاية أكتوبر ١٩٧٣، عالماً بأنه يتخلى بذلك عن الوصول إلى المنصب الذي طالما صبا إليه، وهو منصب رئيس أركان الحرب. لكنه سينجح بصورة أمثل بكثير في مساره المهني السياسي، إذ شغل عدة مناصب وزارية، لاسيما منصب وزير الدفاع، قبل أن يصل عام ٢٠٠١ إلى رئاسة مجلس الوزراء.

حين حاورتُه غداة حرب أكتوبر، كان شارون يقدم نفسَه على أنه "المحارب"، وهي الصفة التي سيختارها كعنوان لسيرته الذاتية بعد ذلك بعقود. كانت بنية جسمه، وتصرفاته، ولغته تتوافق كلها مع شخصية "العُصبجي" التي عُرف بها. كان طويل القامة، ضخم الجثة، بارز البطن، مشعث الشعر، ذكوري الحركات، جهوري الصوت. وكانت كلماته خشنةً، فظةً، تطفح جرأةً وفُحشاً، وتسعفه دوماً للحطِّ من زملائه في العمل العسكري.

فرض شارون نفسه تدريجياً كزعيم لليمين القومي المتطرف. وحرص طوال حياته السياسية، أيّاً كان المنصب الذي يشغله، على تكثيف الاستيطان داخل الأراضي المحتلة، نظراً لإيمانه بمذهب موشي ديان المعروف بمذهب "الأمر الواقع". وقد صار المدافع الأول عن

فكرة "إسرائيل الكبرى". ومع نهاية عام ١٩٧٣، بعد استقالته من الجيش بفترة قصيرة، علمتُ من الصحف أنه قد اشترى مزرعة عملاقة لقاء مبلغ ضخم من المال يقدر بنحو ١.٥ مليون دولار. ولما كانت مكافأة نهاية خدمته كضابط متواضعة، وكانت أسرته القريبة أو البعيدة لا تمتلك أي ثروة، راحت الصحافة تتباحث طويلاً حول مصدر ذلك المال، دون أن تنجح في كشف غموض هذا اللغز. وبعد بضعة أشهر، في لحظة كان يسعى لتبرير موقفه لدى وسائل الإعلام، حظيتُ بلقائه في ملكيته الجديدة والتي سماها "مزرعة الجميز".

كانت المزرعة الواقعة على أطراف صحراء النقب، والمبنية على أطلال قرية عربية صغيرة، تبدو وكأنها حصنٌ منيع. وفيما وراء السورين اللذين يحيطاها، تقوم بعض الأنقاض مَقام البلدة الفلسطينية التي دمرها الجيش الإسرائيلي. وتمتد تلك المزرعة، التي تُعدّ بحسب وسائل الإعلام "الأكبر في إسرائيل"، على مساحة أربع مائة هكتار. هناك، ثمة مبانٍ ثلاثة وحمامات سباحة، تحوطها مزارع متنوعة، وهو ما يُعدّ حالة استثنائية في تلك المنطقة الصحراوية القاحلة. بدا شارون مرتاحاً تماماً وهو يمثّل دوره الجديد كمزارع كبير رفيع الخلق، منبسط المزاج، فصيح اللسان، منساب في حديث عن جمال الطبيعة وعن مشاريعه الزراعية.

على عكس معظم الآباء المؤسسين للدولة، المعروفين ببساطة معيشتهم ونزاهتهم، اعتاد شارون العيش في بذخ صارخ، يثير الشبهات، والاتهامات، والملاحقات القضائية. وقد توصلت بعض التحقيقات إلى تحديد هوية بعض المليارديرات الأجانب الذين يعبِّرون عن إعجابهم البالغ به من خلال تبرعات سخية، يبلغ مجملها بضع عشرات من ملايين الدولارات. فبعد انتخابه في ٢٠٠١ لرئاسة مجلس الوزراء، وصفته الصحافة بأنه "أكثر رؤساء الوزراء ثراءً في تاريخ إسرائيل"، فيما ندد به اليسار الموالي لحزب العمل بوصفه "السياسي الأكثر فساداً". وقد أفلت من العدالة، بفضل حصانته البرلمانية، لكن أمكن التوصل إلى إدانة أحد ابنيه، عمري شارون، بتهمة الاشتراك في الجرم، وحُكم عليه بعقوبة بالسجن.

بعد استقالة شارون من الجيش في ١٩٧٣، اتسم مساره المهني السياسي بدموية أكبر من تلك التي وصمت مشواره العسكري. فحين كان وزيراً للدفاع، شن في يونيو ١٩٨٢ هجوماً صاعقاً على لبنان، مخلفاً آلاف القتلى والجرحى بين المدنيين، سواء من مواطني بلد الأرز أو اللاجئين الفلسطينيين، الذين أُغرقت مخيماتهم بسيول من القنابل والصواريخ الحارقة. كما

هجمت مدرعاته على بيروت، واحتلت بذلك العاصمة العربية الأولى (والأخيرة) التي لم تكن قد حاصرها جيش الدولة اليهودية قبل ذلك قط. وقد شارفت أهدافه حد جنون العظمة: فهو عازم، على حد قوله، على محق منظمة التحرير الفلسطينية، وقتل زعيمها ياسر عرفات، وإحداث تهجير جماعي للفلسطينيين باتجاه الأردن، التي ستكون دولتهم بعد الإطاحة بالملكية الهاشمية. وقد أقر في الحكم في بيروت حزباً مسيحياً ينتمي لليمين المتطرف ويدين له بالولاء، بهدف إعادة النظر في الدولة متعددة الأديان التي تأسست غداة الحرب العالمية الثانية.أما جرمه الأعظم فهو سماحه للميليشيات المسيحية باجتياح مخيمين للاجئين الفلسطينيين، هما مخيمي صبرا وشاتيلا، حيث اقتُرفت مجازر وحشية، قُتِّل فيها بلا تمييز الرجالُ، والنساءُ، والأطفالُ، والشيوخُ. وقد ذُبح معظم الضحايا بالسلاح الأبيض بينما كانت صرخاتهم تترامى إلى مسامع جنود الجنرال شارون المتمركزين على قمة بناية مطلة على المخيمين، وواقعة على مرمى حجر.

وقتها، وصل الاستنكار بين الشعب الإسرائيلي إلى أوجه. وندد مئات الآلاف من المتظاهرين في تل أبيب بجرائم "جزار بيروت". وتضررت سمعة الدولة اليهودية في العالم على نحو بالغ. وإذ اتهمت لجنة تقصي الحقائق شارون بأنه "مسئول بصورة غير مباشرة" عن حمام الدم، تم عزله من منصبه، مما حدا برئيس الوزراء مناحم بيجن، الذي لحقت به مهانة كبرى وانكسار عظيم، إلى اعتزال الحياة السياسية بصورة نهائية، ليموت وحيداً على نحو يثير الشفقة. فبواسطة خرائط مزورة، خدعه وزير دفاعه طوال فترة الهجوم، بإخفاء أحلامه المصابة بجنون العظمة، التي لم يتحقق أيٌّ منها.

سيذكر التاريخ أيضاً أن شارون هو المتسبب في اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، لإقدامه على انتهاك المقدسات الإسلامية على نحو أصاب العالم الإسلامي بالصدمة.فقد أتى بصحبة عشرات من رجال الشرطة المدججين بالسلاح، ليستعرض قوته في ساحة المسجد الأقصى بالقدس لكي يؤكد أن ثالث الحرمين الشريفين في الإسلام يعد جزءً لا يتجزأ من الوطن اليهودي. فما كان من الإسرائيليين، الذين أرهبهم عنف الانتفاضة إلا أن انتخبوا "المحارب" على رأس الحكومة. فما كان من الرجل المُخلِّص إلا أن زاد من إشعال الحريق، بدلاً من أن يخمده، بسبب وحشية القمع وتزايد عمليات الاغتيال التي استهدفت القياديين

الفلسطينيين. كما وصل عدد القتلى والجرحى إلى الآلاف بين السكان الأصليين والمئات بين الإسرائيليين.

وقد أكدتُ في العديد من المقالات أن سلوكه يوافق حساباً سياسياً يقوم على تحاشي الدخول في محادثات سلام طالما "استمر الإرهاب"، كما يدعي. وهو بذلك قد أحسن اختيار الذريعة: هكذا حظي شارون بالتأييد الكامل من جانب الرئيس الأمريكي، جورج بوش الابن، الذي صار ديدنه، بعد اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٣، هو تشجيع "مكافحة الإرهاب" في كافة أنحاء العالم. هكذا رفض شارون على الفور العرض التاريخي الذي وافقت عليه البلدان العربية قاطبةً في ٢٠٠٢، والذي ينص على تطبيع كافة العلاقات مع الدولة اليهودية شريطة أن تبرم هذه الأخيرة اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وقد كشف ونستون تشرشل الثالث، حفيد رئيس الوزراء البريطاني الأشهر، أن شارون قد أسرَّ له بقوله: "الفلسطينيون؟ سنصنع منهم شطيرة. إذ سنُدخل فيما بينهم مجموعةً من المستعمرات، وسلسلة من المستوطنات، من جانب إلى آخر في الضفة الغربية، بحيث لا يقدر أحد على تفكيكها، لا الأمم المتحدة، ولا الولايات المتحدة". والحقيقة أن السابقين عليه والتالين له على رأس الحكومة لم يصنعوا غير ذلك.

أتراها مفارقة عابرة أم سخرية التاريخ، أن ينجح "المحارب" في أن يظهر في صورة "بطل السلام"، وهي الأسطورة التي تروج لها الأوساط المحتفية به. رغم أن ماضيه كان معروفاً تماماً. إذ كان قد انضم متأخراً راغماً، إلى عملية السلام بين مصر وإسرائيل، وندد بقوة باتفاقيات أوسلو، ناعتاً كل من ياسر عرفات وإسحق رابين بـ"المجرمين"(وبالمناسبة، لم تكن الحملة الشرسة التي شنها شارون على ذلك الأخير منبتة الصلة باغتياله على يد متطرف). كما عارض اتفاق السلام المبرم مع الأردن. تبدو ذاكرة المعجبين برئيس الوزراء شارون وكأنها تتعمد النسيان، فهم يستقبلون آراءه السياسية حرفياً، دون أية محاولة للفهم. وفيما يواصل سياسته القمعية ويُسرِّع من وتيرة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، نجده يُكثر من تصريحاته المسكنة للخواطر، التي يعتبرها مناصروه بمثابة سبَّة. وقد أثار استنكار حزبه حين صرح بوجوب إنهاء "الاحتلال"، وتشجيع إقامة "دولة فلسطينية"، أمسك بالطبع عن رسم حدودها. وقد أوحى بأن إخلاء قطاع غزة في ٢٠٠٥ بواسطة الجيش ما هو إلا خطوة أولى باتجاه ذلك

الهدف، بينما كان ذلك الإجراء محض خدعة تذر الوهم في العيون، وتهدف لخفض تكاليف السيطرة على قطاع مكتظ بالسكان على نحو خطير. أما أعلى ما بلغته مهارته، فهو تصديقه على الأطروحة- العارية من الصحة- القائلة بأنه وحده رجل اليمين القادر على منح تنازلات لازمة لصنع السلام. أولم يردّ مناحم بيجن سيناء إلى مصر؟ كانت تلك الحجة المتواترة خداعة بالطبع، ذلك أن زعيم الليكود ورئيس الوزراء في تلك الفترة كان قد تخلى عن صحراء لم يطالب بها الإسرائيليون قبل ذلك أبداً، بينما الضفة الغربية (المسماة بـ"يهودا والسامرة") تمثل وفقاً للعقيدة الصهيونية، قاعدة بناء "وطن الشعب العبري".

وقد كسب تعنت شارون بصورة كبرى من "عملية السلام" التي اختلقها هنري كيسنجر غداة حرب أكتوبر. إذ كان وزير الخارجية الأمريكي قد نجح بمهارة تامة في تجريد الأمم المتحدة من حقها في العمل على أن تكون التسوية متوافقة مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. كما منح الدولة اليهودية الامتياز المزدوج الخاص بالتفاوض ثنائياً مع كل خصم من خصومها على حدة (بدلاً من مفاوضات متعددة الأطراف كان يرجوها هؤلاء الخصوم)، فضلاً عن رفض أي تسوية لا تتلاءم معها. هكذا اختارت القدس إقامة السلام مع مصر، فيما رفضت إعادة الجولان المحتلة إلى سوريا والضفة الغربية إلى الفلسطينيين.

وقد كان على هنري كيسنجر أن ينتزع من الرئيس نيكسون حق تعهد ملف النزاع العربي الإسرائيلي. فوفقاً لوثائق سرية تم الكشف عنها في عام ٢٠١٠، كان الرئيس نيكسون قد حظر على وزارة الخارجية، منذ سنة ١٩٧١، تكليف أي يهودي بأي ملف متعلق بإسرائيل. وكان قد ذكر بالاسم مستشاره لشؤون الأمن القومي- الذي كانت عائلته قد فرَّت من ألمانيا النازية- مما يجعله بالضرورة متحيزاً لـ"شعبه". أما المعنيُّ بالأمر، كيسنجر، فمع تأكيده وجود مرسوم بهذا القصد، فقد أكد أن نيكسون لم يكن معادياً للسامية أبداً.

لكن شهادتين ذواتا أهمية قد أنكرتا ذلك الرأي. أولاهما ل أناتولي دوبرينين، سفير الاتحاد السوفييتي لدي الولايات المتحدة، الذي ذكرتُه سالفاً، والذي يورد في مذكراته أن ريتشارد نيكسون، قد أسرَّ إليه في حديث ثنائي بأسرار "مذهلة"، منها: أن إسرائيل واليهود الأمريكيين يرون أن مصلحتهم تكمن في الإبقاء على التوترات القائمة بين الشرق والغرب، وعلى الحرب مع العرب. وأن اللوبي اليهودي يسهم في صياغة السياسة الخارجية لأمريكا.

وأن وسائل الإعلام الأمريكية يتحكم فيها مؤيدو إسرائيل المطلقين، واللوبي اليهودي.

أما سيمحا دينيتز، سفير إسرائيل لدى واشنطن، فبدا شديد القسوة في حكمه، الوارد في مذكراته المنشورة عام ٢٠٠٠، أي بعد خمسة أعوام من نشر مذكرات دوبرينين. إذ يكتب دينيتز: "كان نيكسون مفرطاً في تقدير تأثير اليهود وسيطرتهم على عالم المال ووسائل الإعلام، حتى لتبدو آراؤه أشبه بالمحتوى الحافل بالقذف والتشهير الذي تقوم عليه بروتوكولات حكماء صهيون (..). كما كان ينصح ابنته بعدم مخالطة اليهود والمثليين (..). وبعد كلمة ألقاها كيسنجر في مجلس الأمن القومي، التفت نيكسون إلى المشاركين الآخرين لكي يدعوهم إلى إبداء "وجهة نظر أمريكية"، على حدِّ تعبيره."

كان نيكسون هو الدليل القاطع على أنه لا تعارض بين أن يكون المرء معادياً للسامية وموالياً لإسرائيل في الوقت ذاته. وهو من أسدت إليه الدولة اليهودية تكريماً عظيماً إذ أشارت إليه بوصفه ولي نعمتها الأكبر منذ نشأتها. ففي خمس سنوات، قدم نيكسون إلى إسرائيل مساعدات متعددة الأشكال، لاسيما مالياً وعسكرياً، بصورة تفوق بمراحل المساعدات المقدمة من قبل أسلافه مجتمعين. لكن يبقى أن نيكسون كان مقتنعاً أصلاً بأن العرب لن يقبلوا أن يتولى يهوديٌّ الملفَ الإسرائيلي. لكنه كان مُخطأً خطأً جسيماً، مثلما اكتشفتُ أثناء مروري بواشنطن قبل اندلاع حرب أكتوبر بشهر واحد. إذ أخبرني مسئولٌ كبير في البيت الأبيض أن مبعوثين عرب قد توافدوا تباعاً على الرئيس طلباً لإسناد مهمة تسوية النزاع في الشرق الأوسط إلى كيسنجر. فقد كانوا يرون فيه دبلوماسياً ذكياً، نجح في التقريب بين الولايات المتحدة والصين، وفي إنهاء حرب فيتنام.لكنهم، على نحو عجيب، لم يؤاخذوه على مئات الآلاف من القتلى الذين سقطوا في الهند الصينية وفي كمبوديا أثناء عمليات القصف المكثفة التي كان هو أحد مخططيها. بل إن المفارقة هي أنهم كانوا يرون أن مزيته الكبرى هي أصوله اليهودية. فقد وقر في اعتقادهم أنه سيكون أكثر حرصاً من غيره على إثبات حياديته. فضلاً عن أنه كان يضمن الانتفاع بالدعم غير المشروط للطائفة اليهودية القوية بالولايات المتحدة. وعلى عكس المتوقع، كان الإسرائيليون أقل حماسة، لتخوّفهم من شغفه بمذهب الواقعية السياسية، ومن تحليلاته المبنية أساساً على توازنات القوى، والمفتقرة إلى أي اعتبارات عاطفية.

وبالفعل، كان هنري كيسنجر يدافع عن مصالح بلاده بالتبني، قبل كل شيء. كما كان

أحد أهم صناع الهيمنة الأمريكية على المنطقة. وكان الحليف الإسرائيلي يُعدُّ على نحو ما المستفيد غير المباشر من دبلوماسيته، لمـّا كان يخلط بين مصالح واشنطن والقدس، لاسيما وأنه كان يأخذ في اعتباره السطوة التي يمارسها "اللوبي اليهودي" وحلفاؤه على الساحة السياسية الأمريكية. وقد أقر كيسنجر بذلك في سيرته الذاتية بلا مواربة، إذ كتب: " تؤثر إسرائيل على قراراتنا بما تمارسه من ضغوط ذكية ومستمرة، هي ليست دائماً بالضغوط الخفية أو الحذرة، لكنها تسهم في تشكيل سياستنا الداخلية". وقد انتهى إلى أن إسرائيل تخدم رغم كل شيء مصالح واشنطن، ولم يكن مجافياً للصواب في ذلك.

كان سيد الدبلوماسية الأمريكية نتاجاً للحرب الباردة التي حددت رؤيته للشؤون الدولية. فقد كان مقصده الأساسي هو التصدي للنفوذ السوفييتي في الشرق الأدنى. وقد كتب أنه منذ بداية حرب أكتوبر، انشغل في مناورات في مجلس الأمن لكي يمنع إسرائيل من إحراز نصر كامل "من شأنه إثارة غضبة العالم العربي وتهيئة المزيد من التدخلات السوفييتية". فقد عمل على أن يحرز الجيشان المصري والسوري نجاحاً محدوداً، راجياً بذلك كسب ود العرب، بمن فيهم الأكثر "راديكالية" الذين كان يأمل أن يبتعدوا عن موسكو. وقد وصل إلى غاياته بسهولة مع مصر التي كانت تتحين الفرصة للتحول إلى المعسكر الأمريكي. فقد انضم الرئيس السادات بحماسة إلى مساعي كيسنجر الدبلوماسية، الذي أشار إليه عن طيب خاطر بوصفه "أخ" له. كما دعا الشعوب العربية إلى الوثوق بأمريكا التي تمتلك ، على حد ما ردد مراراً وتكراراً، " ٩٩٪ من أوراق اللعبة"، من أجل تحقيق "سلام عادل". ولقد ردَّ إليه كيسنجر التحية مضاعفةً مائة ضعف. فلم ينفك يُثني عليه واصفاً إياه "برجل الدولة واسع الأفق"، "الرؤيوي"، بل "النبي"، مع أنه الرجل نفسه الذي كان يصفه عشية الحرب بالـ "مهرج" الذي يلعب دور "طرزان". وإذ لم يكن يتورع عن التذرع بالأكاذيب، فقد غض الطرف عما عُرف عن رئيس الدولة المصرية من ماضٍ موالٍ للنازية، كي يسدي تكريماً مؤثراً لـ"الماضي الثوري لرجل كان يناضل من أجل استقلال بلده، متجشماً في ذلك عذابات بالغة داخل السجون". بل إنه قد قارن ذلك الإرهابي القديم بالفرعون أخناتون، الذي حاول أن يُقر على ضفاف النيل عبادة الإله الواحد قبل ألف عام من بزوغ نجم التوحيد في عالمنا. وكتب عنه أيضاً في مذكراته: "إن أنور السادات لجدير بالخلود(..)، وستكون قضية السلام هي هرمه المشيد".

كان هنري كيسنجر يخدع العالم من حوله، إذ أوحى للجميع بأنه سيتوصل إلى إحراز تسوية مرضية لكلا المعسكرين المتخاصمين. فقد أقنع العرب بأنهم سينتهون إلى استعادة أراضيهم المحتلة، على أثر مفاوضات متعددة الأطراف، مثلما كانوا يأملون. وإثباتاً لحسن نواياه، تشارك مع الاتحاد السوفييتي للدعوة إلى "مؤتمر للسلام"، بعد انتهاء الحرب بشهرين. وقد توصل إلى التغلب على معارضة إسرائيل، بأن أكّد لها على أن الاجتماع سيكون مجرد اجتماعاً شكلياً، بينما سيتم البحث في المسائل الجوهرية لاحقاً في مفاوضات ثنائية، مستبعداً بذلك الأمم المتحدة، والاتحاد السوفييتي، اللذين يعتبران معاديين للدولة اليهودية. وقد أوفى بوعده بأن أجّل المؤتمر إلى أجل غير مسمى عقب انتهاء الجلسة الافتتاحية. وهكذا مات مؤتمر السلام في يوم مولده.

للوهلة الأولى، أعترفُ بأنني قد خدعتني المظاهر، لفرط ما كانت مبهجة. فللمرة الأولى في تاريخ النزاع، جمع مؤتمر واحد جميع الأطراف المتحاربة لوضع حد نهائي لنزاعهم، وذلك تحت رعاية القوتين العظميين. من ذا الذي كان ليظن وقتها أن الاتحاد السوڤييتي سيكون، دون أن يدري بالطبع، طرفاً ضامناً لمبادرة خادعة تذر الرماد في العيون؟. تبعاً للمتفق عليه، أخذ كلٌ من الحاضرين الكلمة، الواحد تلو الآخر. وألقى هنري كيسنجر خطاباً قصيراً تألق بما فيه من غموض محسوب بدقة متناهية. وكما هو مُنتظر أيضاً، أيدَّ أندريه جروميكو، وزير الخارجية السوڤييتي، أطروحات البلدان العربية لكنه، في المقابل، طالبهم بالاعتراف بحق إسرائيل في السيادة الوطنية داخل حدودها السابقة على توسعاتها. وفي غياب مؤقت لسوريا، وغياب نهائي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المُستبعدة بناءً على طلب إسرائيل، عرض الوزيران المصري والأردني المطالب المعتادة لمعسكرهما. أما أبا إيبان، وزير الخارجية الإسرائيلي، فقد أصرَّ على تأكيد حق إسرائيل في حيازة حدود يمكن الدفاع عنها، وحقها في ضم القدس "العاصمة الأبدية" للدولة اليهودية. إضافةً إلى ذلك، عارض بحزم فكرة إقامة دولة فلسطينية. أما إحدى علامات الساعة التي تجلت في ذلك اليوم، فهي تبادل وزيريْ الخارجية الإسرائيلي والسوڤييتي مصافحة حارة. كما اجتمعا في اليوم التالي، بهدف إعادة العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما بعد انقطاعها في أعقاب حرب ١٩٦٧.

وقد حقق كيسنجر هدفه الرئيسي بالحصول على موافقة المشاركين على دبلوماسيته التي عُرفت بسياسة "الخطوة خطوة"، باتجاه ما سُمي بـ"عملية السلام" التي لم يُكتب لها أن تنجح

قط. وها هو يعترف في مذكراته أن الأمر كله كان مجرد حيلة "لكسب الوقت"، إذ لم تكن الولايات المتحدة قادرة، بحسبه، على إقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة. وقد أتاح ذلك الإبقاء على الوضع الراهن للدولة العبرية إلى إحكام قبضتها على الأراضي العربية.

وبعيداً عن النزاع، وأيضاً بفضل النزاع، نجح كيسنجر في استخدام "عملية السلام" لبسط سيادة الولايات المتحدة في العالم العربي، الذي صار منذ ذلك الوقت تابعاً لأمريكا لإقرار السلام في المنطقة. كما توصل كيسنجر إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر وسوريا، بعد انقطاعها منذ حرب الأيام الستة. وقد كانت الدول العربية المحافظة أول المنضمين إلى دبلوماسيته. وقد أسرَّ إليه وزير خارجية المملكة العربية السعودية، عمر السقاف، بأن بلاده تعترف بحق إسرائيل في الوجود السيادي، وظناً منه، لإرضائه، ذكره بأن "اليهود والمسلمين أخوة ساميين". أما عاهل البلاد، الملك فيصل، فقد حرص على تحذير كيسنجر من "المؤامرة اليهودية البلشفية" التي تتهدد العالم بأسره.

كان الأمر يستلزم أكثر من ذلك للتأثير في كيسنجر، الذي أسدى في مذكراته تكريماً عظيماً للملك، فقد رأى فيه إنساناً "نزيهاً، وجديراً بأسمى درجات الاحترام، حاد الذهن دقيق الفهم، رجلاً يزن كلماته بحكمة وضمير". وهو أمر طبيعي، وهو من جعل من الرياض حليفة دائمة لواشنطن. لكن مسار الأمور كان مغايراً في حالتي. فبعد أن ألمحتُ في إحدى مقالاتي في صحيفة "لوموند" إلى معاداة الملك فيصل للسامية، مُنعت من دخول المملكة العربية السعودية لعدة سنوات.

كما أعرب وزير الخارجية الأمريكية عن سعادته أيضاً بعلاقاته الطيبة مع "الراديكالي" و"الموالي للسوفييت"، حافظ الأسد، الرئيس (والديكتاتور) السوري. كان ذلك الأخير يستمتع كل المتعة- بحسب كيسنجر- بالقصص اليهودية التي كان يقصها عليه. بل إنه كان يثق فيه كل الثقة. وقد صرح الرجل، الذي كانت جولدا مائير تتهمه بالرغبة في "تدمير الدولة اليهودية"، إلى صحفي أمريكي قائلاً: "إن العتب الوحيد الذي أوجهه إلى سياسة كيسنجر المعروفة باسم سياسة الخطوة خطوة، هو أنها تسير بسرعة السلحفاة فيما أتمنى لها أن تتقدم بخطى عملاق". والحقيقة أن الرئيس السوري كان يعرب بذلك عن خيبة أمله بعد سنواتٍ ثلاثٍ طوال من الركود على طريق السلام الموعود.

ولم يكن الأوروبيون، ولا الاتحاد السوڤييتي، لينخدعوا بشهر العسل العربي الأمريكي، الذي عمل على تهميشهم في الشرق الأوسط. فلقد قام الأعضاء التسعة في الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسهم فرنسا بقيادة جورج بومبيدو، بتوجيه اللوم إلى الولايات المتحدة على إسهامها، بفرط تساهلها مع إسرائيل، في اندلاع حرب أكتوبر. وقد "فزعوا"، بحسب اللفظة التي استخدمها كيسنجر، حين فرض العرب حظراً على النفط ورفعوا سعر الخام إلى ما يعادل أربعة أضعاف. وكان ميشال جوبير، وزير الخارجية الفرنسي، مقتنعاً بأن كيسنجر كان سعيداً بهذا الإجراء الذي يخص الولايات المتحدة بامتياز على حساب أوروبا، التي تعتمد بقوة على النفط العربي. بل إنه كان يشتبه في قيامه بالتخطيط له عن بعد! فبينما كانت الولايات المتحدة لا تستورد سوى ٣ ٪ من احتياجاتها من الطاقة من الشرق الأوسط، كان ٨٠ ٪ من استهلاك الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي تقدمه الدول العربية. وقد تعرض اقتصاد أوروبا، الذي ضربته بمنتهى القوة زيادة سعر البرميل، إلى التآكل بفعل التضخم المتفاقم، والركود الذي خلّف ملايين العاطلين عن العمل. للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، سجلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) معدل نمو يساوي صفر. وعلى النقيض، شهدت الصناعات الأمريكية رخاءً غير مسبوق لاسيما بفضل المنتجات التنافسية، وبفضل التدفق العظيم الوفرة للبترودولارات القادمة من الدول المنتجة للذهب الأسود. ففي الواقع، في غضون أعوام ثلاثة، قفزت أرباح "أمراء" النفط العرب من ثمانية مليار دولار إلى سبعين مليار، كان الجزء الأوفر منها يسلك الطريق إلى واشنطن، وبنوكها وصناعاتها.

وإذ استبد بها العجز، انتقدت أوروبا إسرائيل، واتهمتها بأن تعنتها هو ما أشعل أزمة النفط. وقد دعت القارة القديمة إلى انسحاب الدولة العبرية من حدود ١٩٦٧، فيما أعرب ميشال جوبير باسم شركائه، عن اتهامه لحكومة القدس "بالحيلولة بانتظام دون إقرار السلام". كما تم فتح "حوار أوروبي عربي" للعمل على معادلة ثقل السياسة الأمريكية في المنطقة. وقد كان رد فعل كيسنجر هو التنديد بـ "الضَعف الحقير" الذي أبداه الأوروبيون الذين "يدَّعمون نزوع العرب إلى الحرب". هكذا تم إنزال "العقاب" بالأوروبيين بجعلهم مجرد متفرجين في مؤتمر جينيف.

وإن كان "المنتصرون الحقيقيون في حرب أكتوبر ليسوا الإسرائيليين، ولا العرب، بل الولايات المتحدة"، كما أكد ميشال چوبير، فقد أحدث النزاع تحولات مستدامة في المنطقة. ففي إسرائيل، بدأ حزب العمل الحاكم منذ نشأة الدولة، الذي اعتُبر مسؤولاً عن "الزلزال"، رحلة أفوله الطويلة التي ستؤول به إلى حال مزعزعة. فخسر مقاعداً في الانتخابات بعد شهرين من وقف إطلاق النار، فيما بدأ الليكود، ذلك الحزب القومي المتطرف، رحلة صعود لا راد لها. وبعد أقل من أربعة أعوام منذ توقف الحرب، حصل حزب مناحم بيجن، للمرة الأولى في تاريخه، على الأغلبية النسبية في البرلمان، وتولى رئاسة الحكومة. ليسيطر بذلك اليمين التوسعي على المجتمع الإسرائيلي طوال العقود التالية.

وبتحريض من السادات، وغيره، تحول العالم العربي ليصبح تحت إمرة المحافظين. مع ذلك، كان الرأي العام يشعر بأنه استرد كرامته. إذ أدت الانتصارات الأولى للجيشين المصري والسوري إلى محو الإهانات التي خلفتها هزائم الماضي المتكررة. ولم يعد تدمير إسرائيل سوى أسطورة عفا عليها الزمن. وباتت كلمة السلام، التي كانت حتى ذلك الوقت مرادفة للاستسلام، كلمة مدرجة في معجم غالبية البلدان العربية. وتَبَنت سوريا، بعد مصر والأردن بوقت طويل، قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين يؤكدان من جهة حق إسرائيل في الوجود، ومن جهة أخرى، مشروع المؤتمر المزمع عقده بهدف إنهاء النزاع.

أثناء تواجدي في دمشق، لاحظتُ بشيء من الاستغراب، أن السوريين الذين عُرفوا براديكاليتهم، صاروا يتكلمون بحرية عن تطبيع علاقاتهم مع إسرائيل. رغم ذلك، ظل مطلب المحاربين العرب ثابتاً لا يتغير، ألا وهو استعادة الأراضي المحتلة.

كانت ليبيا أحد الدول العربية النادرة التي وقفت ضد هؤلاء "الانهزاميين الجبناء" بالدعوة إلى مواصلة الكفاح المسلح. في طرابلس، استقبلني العقيد القذافي ذات مساء في وجود جميع أعضاء حكومته، المجتمعين للإفطار بعد صيام يوم من أيام رمضان. كان "قائد الثورة" هو الوحيد الذي يجلس على مقعد، بزيه الكاكي، وحذائه الجلدي المرن ذي الرقبة ، فيما أحاط به رفاقه، وقد افترشوا الأرض، وراحوا يحتسون الشاي. وإذ كان غاضباً، انطلق العقيد في ذمٍّ مطول لأنور السادات، ناعتاً إياه بالـ"جاسوس المأجور لألمانيا النازية"، و"الإرهابي"، و"شريك الإخوان المسلمين الضالعين في اعتداءات دامية"، و"ألعوبة" القوى الإمبريالية،

وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وكان ذلك أوان القطيعة بين طرابلس والقاهرة، إذ رد السادات بدوره على نظيره الليبي، ناعتاً إياه بأنه "مصاب بجنون العظمة"، و"مريض عقلي".

مع ذلك، ما لبث أن تبددت أوهام المصريين والسوريين تدريجياً فيما يتعلق بفاعلية وساطة هنري كيسنجر. وقد كرس هذا الأخير مئات الصفحات في مذكراته ليسرد أدق التفاصيل المتعلقة بـ"دبلوماسيته المكوكية"، التي نجد صعوبة في إدراك سبب افتخاره بها هذه الدرجة. فقد كان عليه الارتحال عشرات المرات إلى عواصم المنطقة لتحصيل نتائج بدت شديدة التواضع في أعين المنتفعين بها، وهو ما يتلخص في انسحاب طفيف للقوات المسلحة من الجانبين على الحدود المصرية والحدود السورية.

رغم ذلك، نجده سعيداً بنجاحه في إقناع الرئيس السادات، في يونيو ١٩٧٥، بإعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية ووضع حدّ لحالة الحرب. وهو بذلك يكون قد حرم الرئيس المصري من ورقة الضغط الأخيرة التي كانت في حوزته، أي قدرته المحتملة على استئناف الأعمال الحربية.

وقد ظن السادات أن هذا التنازل الأخير سيقود بالضرورة إلى السلام، لكنه أدرك في النهاية أنه قد تعرَّض مرة أخرى للاحتيال. فعلى مر أعوام أربعة، أثناء رئاستين متعاقبتين لكل من ريتشارد نيكسون وجيمي كارتر، ورغم حسن نوايا الأخير، راح السادات يدرك، بكثير من المرارة، أن العجز الأمريكي عن ممارسة الضغط على إسرائيل إنما هو حقيقة واقعة. وفي انتظار ما لا يأتي، راح السخط الشعبي يزأر في أرجاء البلاد، مهدداً بالعصف بأركان نظامه.

الفصل الثالث عشر

الأوهام الضائعة

مازلتُ أعاتبُ نفسي أن كتمتُ طويلاً ما أسرَّ به إليَّ الجنرال عزرا وايزمان، قبل يومين من الفوز المدوي الذي أحرزه حزبه "الليكود" في الانتخابات التشريعية في مايو عام ١٩٧٧. فبصفته متحدثاً باسم تلك الكتلة القومية المتطرفة، أكد لي وايزمان تحت غطاء السرية، أن حكومة برئاسة مناحم بيجن ستعيد سيناء إلى مصر في مقابل السلام، وهو ما تحقق بعد ذلك بأقل من عامين مع توقيع معاهدة كامب ديفيد. مع ذلك، كان من المفترض أن تكون التركيبة الشخصية لمحدثي كافيةً للتخفيف من غلواء ارتيابي العميق، فقد كنتُ أعرفه جيداً بحكم لقاءات سابقة بيننا.

كان وايزمان زعيماً يمينياً غير نمطي من أوجهٍ عدة. فكما كتب في مذكراته، كان قد تحول من "صقر حاد المخالب يحلم بأن يغزو القاهرة، وبأن تُلتقط له الصور عند سفح الأهرامات، موقناً بأن عدو إسرائيل الرئيسي هو مصر"، ليصبح من بعد ذلك كله "حمامة سلام" على أثر مأساة عائلية ألمَّت به. إذ أصيب ابنه "شاؤول" برصاصة في الرأس أثناء "حرب الاستنزاف" على قناة السويس، ليبقى عاجزاً لسنوات عديدة قبل أن يموت. وإذ أصاب الأبَ المكلوم حدادٌ مزمن، بات ذلك الذي كان في السابق أحد صناع غزو سيناء أثناء حرب ١٩٦٧، على النقيض تماماً إذ صار المحامي المنبري للدفاع عن إعادة تلك الصحراء إلى مصر، ومرتفعات الجولان إلى سوريا. لكنه بقي وفياً رغم ذلك إلى أيديولوجية حزبه، فاستمر في دفاعه المستميت عن فكرة "إسرائيل الكبرى"، وعن ضم الأراضي، لاسيما الضفة الغربية وغزة. وقد قال لي مستنكراً، أثناء حديثنا: " إن زعماء حزب العمل ليسوا سوى منافقين، فهم أكثر منا إيماناً بالنزعة التوسعية، نظراً لرغبتهم في الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها إسرائيل في

سوريا ومصر". وقد طفا آنذاك في خاطري ما قاله لي، قبل أسابيع قليلة، أحد زعماء حزب العمل، شمعون بيريز، المشهور بـ"اعتداله". ففي أثناء غداء بباريس، أخذ بيريز ورقة بيضاء ورسم عليها شكل سيناء، وبجرة قلم قسم أرضها قسمين، مفسراً أن القسم الشمالي، المتاخم لإسرائيل، "لن يتم إرجاعه إلى مصر أبداً ومهما طال الزمن لأسباب أمنية على وجه التحديد". لذلك ينبغي إذن ألا يُطلب من إسرائيل الإقدام على "انتحار قومي".

كان مسلك عزرا وايزمان أخاذاً لفرط بساطته، وتلك واحدة من شيم عدة استحق عنها صداقة أنور السادات الدائمة أثناء مفاوضات السلام بكامب ديفيد في نهاية العام نفسه. فحين اتصلتُ به للحصول على موعد للقائه، أصر الزعيم الإسرائيلي على أن يأتي إليّ بنفسه ويتناول معي الغداء بالفندق. كان طويل القامة، رياضي البنية، أشقر الشعر، فاتح العينين، كثّ الشارب، فبدا محتفظاً بهيئة الضابط البريطاني التي كان عليها حين عمل في سلاح الطيران الملكي إبان الحرب العالمية الثانية. رغم ذلك، كان وايزمان من يهود "الصابرا"، إذ وُلد في البلد، وأتقن العربية المحليّة التي كان قد تعلمها عبر التعامل مع الفلسطينيين قبل إنشاء دولة إسرائيل. هذا ولم تكن صراحته بأقل إثارةً للدهشة، حين قال لي: "لا أشكو من عقدة المهاجرين القادمين من أوروبا الذين يعتبرون كل العرب أعداءً وقرناءَ للنازيين". كما أقر لي بلا خجل بأنه "شأن السكان الأصليين لفلسطين لم يتأثر بشدة لمأساة الإبادة الجماعية لليهود". لذلك كان ينادي بحصول عرب إسرائيل على المساواة في الحقوق، بل وأيضاً، بمنح المواطنة الكاملة للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وغزة متى ما رغبوا في الحصول عليها.

وبأثر رجعي، بتُّ أفهم الآن لماذا لم أُلقي بالاً لما أسرَّ به إليّ، حتى أنني قد نسيتُ تصريحاته تلك حتى إبرام السلام بين البلدين في مارس ١٩٧٩. فللوهلة الأولى، قادتني ريبة الصحفي الغريزية إلى الشك في صدقه كسياسي. فلماذا قرر أن يعلن لي عن تحول عظيم في توجه حزبه فيما كان ذلك الحزب مستمراً في المجاهرة بطموحاته التوسعية؟ هل كان يحاول تضليلي أم كان يبادر من تلقاء نفسه إلى جس نبض القاهرة؟ كانت هاتان فرضيتان أو بالأحرى فخّان يجدر تحاشي الوقوع فيهما، لاسيما وأنه قد سمح لي بنشر ذلك "النبأ"، شريطة ألا أنسبه إليه.

وقد بدت الأحداث الأولى التالية وكأنها تؤكد صحة ظنوني. فقد استُقبل النصر الساحق

الذي أحرزه حزب الليكود في الانتخابات التشريعية، بعد ذلك بيومين، بحالة من الوجوم بين كل أولئك الذين كانوا يأملون بعدُ في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، ومن بينهم الولايات المتحدة. إذ يذكر الرئيس كارتر في مذكراته أنه قد أصيب بـ"صدمة" من جراء ذلك الحدث الذي وضع نهاية لهيمنة حزب العمل الممتدة منذ عام ١٩٣١، على الحركة الصهيونية بدايةً، ثم على الدولة اليهودية.

كما يُذكر أن ذلك كان مستهل تفكك اليسار، الذي نُظر إليه خطأً على أنه الأقرب إلى الوصول إلى حل وسط. وكان رب البيت الأبيض متخوفاً من أن يستتبع وصول بيجن إلى الحكم استحالة التوصل إلى السلام الذي كان يتطلع إليه. فمنذ ولوجه إلى البيت الأبيض في بداية العام نفسه، كان قد قرر أن يضع حداً لسياسة "الخطوة خطوة" التي ابتدعها هنري كيسنجر، والتي ثبت طابعها الوهمي، بل الضار. وكان طموح الرئيس هو رعاية تسوية شاملة بين إسرائيل وجميع خصومها العرب، وهي الطريقة الوحيدة لوضع حد نهائي لذلك النزاع الإقليمي. وقد حرص على التوصل إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي كان يؤسس لحل وسط رشيد، قوامه مبادلة الأراضي المحتلة في مقابل السلام.

في القاهرة أيضاً، طغت مشاعر الاضطراب في مايو ١٩٧٧. فقد صرح الرئيس السادات، الذي كان يرى أن "ليس ثمة حمائم في إسرائيل، وإنما محض صقور تتفاوت في درجات قتامة ريشها"، قائلاً إن انتصار الليكود لا يترك مفراً من اندلاع حرب جديدة. وعلى شاشات التلفاز، كان بإمكان كل الناس مشاهدة بيجن، محتضناً لفائف التوراة وهو يرقص أثناء افتتاح مستوطنة "وحشية" جديدة (أي غير مصرح بها) في الضفة الغربية. وقد أعلن رئيس الوزراء الواصل لتوه إلى منصبه أن المستوطنات ستتكاثر فوق "الأراضي المحررة في يهودا والسامرة".

ورغم ذهول الرئيس كارتر أمام تلك الصور المتلفزة، إلا أنه استمر في المضي قُدماً على الدرب الذي سارت فيه الخُطى. وإذ صرح- للمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة- بأن الفلسطينيين لهم الحق، شأن اليهود، في أن يكون لهم "وطن قوميّ، فقد استدعى زعماء المنظمات اليهودية لطمأنتهم بشأن نواياه. وقد أوضح لهم، من دون أن يقنعهم تماماً، أنه، في مقابل التنازلات الإسرائيلية، سيطالب الدول العربية ليس فقط بالاعتراف بحق الدولة اليهودية في الوجود، وإنما أيضاً بإقامة علاقات دبلوماسية، وتجارية، وثقافية معها. وفي

المناسبة ذاتها، أعلن لهم حصوله على موافقة عاهل الأردن، الملك حسين، والرئيس السادات، بانتظار احتمال انضمام الرئيس السوري حافظ الأسد إليهما.

وبعد أن أنهى جيمي كارتر تلك المقدمات، قرر أن يقبض على قرني الثور كما يُقال مجازاً، وأن يتصدى للصعوبات، فدعا مناحم بيجن إلى واشنطن، عازماً على إقناعه بأن مشروعه يخدم المصالح الكبرى لإسرائيل. ولدى وصولي إلى العاصمة الأمريكية، علمتُ بأن المباحثات بين الرجلين قد انتهت إلى خلاف تام. فالرئيس الأمريكي، الذي يلقبه معاونوه بـ "التبشيري"، نظراً لفرط تدينه، قد أعلن نفسه "صهيونياً". فلمـاً كان قارئاً مداوماً على قراءة العهد القديم، فقد كان يعتقد تماماً في شرعية عودة الشعب اليهودي إلى "أرض الميعاد". لكنه، كما قال لي مستشاروه، سرعان ما اكتشف أن صهيونية محدثه الإسرائيلي، "المصطبغة بلمسة روحانية"، لا تتوافق مع صهيونيته هو، وأن واقعيته لا تتماشى مع أحلام بيجن. فقد كان كلا الرجلين يرى نفسه محملاً برسالة مقدسة، يستتبع تحقيقُ إحداهما بالضرورة إجهاضَ الأخرى. وقد غادرتُ واشنطن وقد ساورتني الشكوك بشأن فرص التوصل إلى تسوية.

رغم كل شيء، واصل الرئيس الأمريكي مساعيه بعزم متجدد. فقد كان يأمل في أن يتم انتخابه لولاية ثانية إن هو نجح في الوصول إلى مقاصده. ولم يكن لدى السادات من خيار آخر سوى الانضمام إليه. وكان الرئيس المصري يواجه وضعاً داخلياً محفوفاً بالمخاطر، فقد أفضت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها إلى إحداث إضرابات ومظاهرات شعبية طوال عامين كاملين، بلغت ذروتها مع انتفاضة يناير ١٩٧٧. إذ نادى المتظاهرون الغاضبون آنذاك بسقوط الرئيس، بينما أسقطت أعمال القمع التي مارستها قوات حفظ النظام عشرات القتلى ومئات الجرحى. أما الاستياء المتنامي داخل صفوف الجيش فكان يُخشى أن يتحول إلى عصيان مسلح. وإذ استشعر المصريون مهانة الاحتلال الذي يبدو بلا نهاية، طالبوه بانتهاج سياسة متماسكة تقود البلاد إما لحرب تحرر الأرض أو إلى سلام تصنعه المفاوضات. غير أن السادات، الذي كان عاجزاً عن تحقيق كلا الخيارين، قد ارتكب حماقة المجاهرة بأن "عام ١٩٧٧ سيكون عام السلام"، مغذياً بذلك مشاعر الكبت والغضب.

راح الرئيس المصري ينسج الأوهام التي راحت بدورها تدير عجلة ظروف متشابكة لا راد لها. فقد كان بعدُ موقناً بأن الولايات المتحدة تملك سلطة إجبار إسرائيل على تسوية عادلة

لو توفرت لدى أمريكا الرغبة والإرادة، وبأن الرئيس كارتر على وجه الخصوص يملك مفاتيح حل النزاع. وهذا هو بالضبط ما صرح به في حوار أجريتُه معه ونشرته صحيفة "لوموند" في الأول من أبريل عام ١٩٧٧. فهل كان ساذجاً أم جاهلاً بالمبررات الصهيونية؟ فقد قال لي: "من المثير للسخرية التأكيد على أن بضع قطع من الأرض لازمة لأمن إسرائيل"، مردفاً: "إننا نمتلك صواريخ أرض- أرض قادرة على الوصول إلى التجمعات السكنية الإسرائيلية..."

أما إساءة التقدير الأخرى، فتكمن في أن السادات كان قد انتهى إلى الاقتناع بأنه من الأيسر التوصل إلى تفاهم مع حكومة إسرائيلية يمينية عما لو كانت حكومة من "التقدميين" سيزدريها حتماً القوميون. والمفارقة أن السادات كان مطمئناً إلى الائتلاف الحكومي بزعامة بيجن، لّما كان يضم مجموعة متنوعة من الأحزاب الأرثوذوكسية المتطرفة والأحزاب اليمينية المتطرفة، التي تعد بمنأى عن المزايدات كافة بطبيعة الحال.

وتدريجياً، أصيب الرئيس المصري بخيبة الأمل في الرئيس كارتر. فقد تبين له فشل هذا الأخير في إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بموثوقية مشروع التسوية الذي يطرحه. وقد أسف السادات من عجز سيد البيت الأبيض عن الدعوة إلى مؤتمر سلام، وذلك أساساً بسبب الشروط التي وضعها الإسرائيليون. فقد هاله ضعف الرجل، المحسوب كأقوى رجل في العالم، أمام بيجن الذي أجبره على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من أية مفاوضات مقبلة، وفرض عليه التخلي عن الاتفاق المبرم مع الاتحاد السوفييتي، الذي كان يسمح للسوفييت بالمشاركة في رئاسة مؤتمر السلام. وإذ كان السادات يشعر في أعماقه بريبة في موسكو، فقد كان متفقاً في الرأي مع رئيس الوزراء حول تلك النقطة الوحيدة.

لكن القشة التي قسمت ظهر البعير كانت تلك النصيحة الغريبة التي أسداها الرئيس الأمريكي للرئيس المصري: فبعد أن أسرَّ إليه وإلى حكام عرب آخرين بأن حرية تصرفه في هذا الموضوع محدودة بسبب المعارضة داخل الكونجرس والطائفة اليهودية، أوصاه بالحديث مباشرة إلى قادة الدولة اليهودية. هكذا تحطمت على صخرة الواقع جميعُ الثوابت التي احتفظ بها السادات بشأن القدرة الأمريكية. وكان عليه أن يغير من توجهه، ولكن ما العمل وقد ردد مراراً وتكراراً، طوال أعوام مضت، أن المفاوضات الثنائية مع إسرائيل ستسفر حتماً عن

الاستسلام والتنازل، بالنظر إلى موازين القوى الراجحة لصالح الدولة اليهودية؟ أو لم يصرح في يناير ١٩٧٧، إلى صحيفة "نيويورك تايمز"، قائلاً: "لو أمر النبي محمد والمسيح عيسى الشعوب العربية، مسلمين أو مسيحيين، بتطبيع علاقاتهم مع إسرائيل، لرفض العرب رفضاً قاطعاً".

ومن سخرية القدر أن الملك خالد بن عبد العزيز، عاهل السعودية وخادم الحرمين الشريفين، والملك الحسن الثاني، سبط النبي وأمير المؤمنين، هما اللذان حضّاه على التحدث إلى الإسرائيليين. إذ لم يكن الملكان ليتجاهلا المعتقدات المعادية للاتحاد السوفييتي والمناهضة للشيوعية التي يعتنقها بيجن، كما كانا على الأرجح يشاطران الرئيس كارتر الرأي. هكذا تولى رئيس الاستخبارات السعودية، كمال أدهم، مهمة تنظيم لقاء سري بين الجنرال ديان، الذي كان وزير الخارجية الإسرائيلي وقتذاك، وحسن التهامي، نائب رئيس الوزراء المصري، المعروف باتجاهه الإسلامي، والصديق المقرب لأنور السادات. وكان لذلك اللقاء، الذي تم بمدينة فاس في ١٧ سبتمبر ١٩٧٧، أن يفتح آفاقاً ما كانت في الحسبان. فقد أكد الوزير الإسرائيلي للمبعوث المصري أن إعادة سيناء "لن تطرح مشكلة عصية على الحل" فيما "كل شيء قابل للتفاوض" فيما يتعلق بالمشكلات الأخرى في المنطقة. وكان الشرط الوحيد الذي وضعه ديان هو أن يقبل السادات بعقد مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

وقد سُر الرئيس المصري بتلك الانفراجة غير المتوقعة واتخذ قراراً بالاتصال بمناحم بيجن. ولم يبقى إلا تحديد الزمان والمكان. فاقترح الرئيس كارتر استقبال الرجلين في نيويورك بمناسبة دورة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونظراً لما كان بالسادات من نزعة مسرحية متأصلة، فقد رأى أن ذلك السيناريو لا يرقى إلى أهمية الحدث، فما كان منه إلا أن صاغ اقتراحاً بديلاً أكثر إثارة وأعلى مشهدية: وهو أن يذهب رؤساء القوى العظمى الخمس وهو معهم إلى إسرائيل، على ألا يغادروا ذلك البلد قبل إبرام معاهدة "سلام شامل".

وقد أجابه كارتر إجابة مهذبة مفادها أن الاقتراح غير واقعي. إذ لم يكن الرئيس الأمريكي ليفقد حس الاعتدال. عندئذٍ قرر الرئيس المصري الذهاب شخصياً إلى القدس لكنه لم يفضِ بنيته إلى أحد، ولا حتى للمقربين إليه في دائرة محيطه المباشر، لكي يضفي أكبر قدر من الإثارة على الحدث. هكذا أرسى "استراتيجية الصدمة الكهربائية"، على حد تعبير معاونيه لاحقاً.

ولـمّا كان الشكل مقدمٌ عند السادات على المضمون، فقد غاب عنه حجم الخطر الذي يكتنف مبادرته. كانت حساباته مبنية على أعراف ثقافية، عربية وريفية، منبتة الصلة بتقاليد الإسرائيليين القائمين في السلطة، أولئك اليهود المنتمين لأوروبا الشرقية. فمن أجل إنهاء نزاع مستديم، جرت العادة في الريف المصري على أن يقوم شيخ الجماعة أو القبيلة بزيارة الطرف المتنازَع معه لمحو ما كان من عداوة في الماضي. فينقضي النزاع فوراً بانقضاء مجلس العرب. فما إن تتم تلبية مطالب الطرفين حتى يتم غالباً عقد زيجات بقصد المنفعة لتوطيد أواصر المصالحة بصورة دائمة. ونظراً لأن السادات كان مقتنعاً بأن الخصومة الإسرائيلية مبعثها "نفسي" بالأساس، فقد كان يحدوه اعتقادٌ ساذجٌ في أن مجرد وجوده في حد ذاته بالقدس، التي أُعلنت عاصمةً للدولة اليهودية، كفيل بإقناع الإسرائيليين بصدق نواياه وبإمكانية التوصل إلى "سلام شامل" مع بقية الأطراف المتحاربة، وهو السلام القائم بالطبع على إعادة الأراضي المحتلة.

كان من حظي التواجد في إسرائيل يومَ أعلن السادات في البرلمان المصري أنه مستعد "للذهاب إلى آخر هذا العالم، بل إلى الكنيست ذاته" من أجل تسوية النزاع الإسرائيلي العربي. وما كان لهزيم الرعد أن يحدث دوياً أعظم مما أحدثه ذلك التصريح على الرغم من ردود الأفعال الأولى التي أبت التصديق. وقد سجل الحاضرون أن ياسر عرفات، الذي دعاه السادات استثنائياً لحضور الجلسة، قد قام مع نواب مجلس الشعب للتصفيق بحرارة مشبوبة تحيةً للريِّس. ويبدو أن زعيم الثورة الفلسطينية قد ظن، شأن كثيرين غيره، أن كلمات الخطيب لا تعدو أكثر من اندفاعة بلاغية. ولم يفت وسائل الإعلام الإسرائيلية التنديد بمن وصفوه بـ"الكذاب الموغل في الكذب"، وراحوا يتبارون في استعادة تصريحاته السابقة، الموالية للنازية والمعادية للسامية. ونظراً لأنني لم أكن على علم باللقاء السري الذي تم بين موشي ديان وحسن التهامي، ساورتني أنا أيضاً الشكوك حتى وإن كنتُ أعلم أن الرئيس المصري يتحرق شوقاً لإنهاء ذلك الوضع المتفجر داخل بلاده بأي ثمن.

وغداة سماعه الخطاب، ناقض بيجن محرري الصحف في بلاده إذ رحب بتصريح الرئيس المصري. لكنه، إجلاءً للأمور، أضاف أن إسرائيل لن تعود أبداً إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، وأنها لن تقبل بإقامة دولة فلسطينية. وإذ تحصَّل بيجن على ما يؤكد صدق نوايا الريس- الذي أعاد تصريحه رغم الاحتجاجات ورغم استقالة وزير خارجيته-، وجه إليه دعوة رسمية بعد ذلك بخمسة أيام.

أما المفاجأة المسرحية الطابع الجديدة، فكانت توجيه السادات في اليوم التالي رسالة مساندة حارة لمؤتمر السلام، الذي كنتُ حاضراً له، المفتتحة جلساته في تل أبيب، في حضور ٤٥٠ من كبار الشخصيات الإسرائيلية والأجنبية والقادة اليهود القادمين من سبعة عشرة بلد. وقد قامت مجلة "نيو أوت لوك" بتنظيم المؤتمر، الذي رعاه حزب "مابام"اليساري، وترأسه عضو في مكتبه السياسي، هو سيمحا فلابان. ولقد كان لرسالة الريس غير المسبوقة وقع كبير. واحتل نصها عناوين الصحف لاسيما بسبب محتواها، كما علقت عليها جميع الإذاعات وقنوات التلفاز الإسرائيلية بترحاب شديد.

فبعد أن وجه نداءً مؤثراً للمؤاخاة بين العرب واليهود، اقتبس الرئيس المصري ببراعة من العهد القديم مؤكداً أن "أولي العزم من البشر" عليهم أن "يحولوا سيوفهم إلى أسنان محاريث". فما كان من المناضل الذي لا يكل في سبيل تحقيق المصالحة الإسرائيلية العربية، سيمحا فلابان، إلا أن قام ، وقد أشرق وجهه بالبهجة، فيما تعالى التصفيق الحاد بين الحضور، ليعلن أن "الأحكام المسبقة، والشكوك، والمخاوف اللاعقلانية، ستتهاوى قريباً كما تهاوى جدار أريحا". ومنذ ذلك الحين، أضحى السادات في أعين وسائل الإعلام بطلاً لا غبار عليه.

شهدت الكلمات التي أُلقيت في مؤتمر مجلة "نيو أوت لوك" على مبلغ القوة التي تمتع بها معسكر السلام في ذلك الزمان. فعلى سبيل المثال، رأى أمنون روبنشتاين، مؤسس الحزب الاشتراكي الديموقراطي "داش"، والنائب والوزير لاحقاً، أنه لم يعد ثمة عوائق أمام تسوية تحظى بقبول العرب. أما المؤرخ الشهير، المتخصص في دراسة المحرقة والحقبة النازية، شاؤول فريدلاندر، فشرح بإطناب أسباب وجوب تسوية المشكلة الفلسطينية قبل أي شيء آخر. وأما بيار منديس فرانس، فأعلن، شأن كثيرين غيره، أن إقامة دولة فلسطينية أمر لا غنى عنه بالنسبة للشعبين اللذين يتنازعان الأرض ذاتها. وكان خافياً في ذلك الوقت أن منديس، رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، كان يلعب دور الوسيط في لقاءات سرية تمت بباريس بين ممثلي ياسر عرفات وشخصيات إسرائيلية ناشطة من أجل السلام.

وإذ كنتُ حاضراً في قلب الأحداث، تركَ لي وصول الرئيس المصري إلى مطار بن جوريون ذكرى لا تنمحي. فكل من كان في إسرائيل من كبراء وزعماء كانوا هناك، على رأسهم رئيس الجمهورية، يتبعه رئيس مجلس الوزراء وأعضاء حكومته، وقادة القوات المسلحة، ورؤساء

الوزراء السابقين، وكبار الموظفين، وجميع أعضاء الهيئة الدبلوماسية، وكبار الحاخامات، الذين اصطفوا جميعاً أسفل الطائرة ليستقبلوا بهدير من التصفيق رئيس الدولة الأقوى في العالم العربي أثناء هبوطه على سلم الطائرة. كان مشهداً أطفر الدمع من أعين البعض. وأخذ مئات من مصوري الصحافة والتلفزيون يسجلون للتاريخ لقطات العناق والمصافحة الحارة التي جمعت صناع أربع حروب دامية. بينما خفَّقت أعلامٌ مصريةٌ لا حصر لها جنباً إلى جنب مع العلم الصهيوني الأبيض والأزرق، المدموغ بنجمة داوود. ووقف الإسرائيليون والمصريون وقفة تحية عسكرية حين راحت جوقة الجيش تعزف، للمرة الأولى في ثلاثة عقود، النشيد الوطني الناصري. في ذلك اليوم، بدت شوارع تل أبيب، والطريق الواصل بين المطار والقدس، والمدينة المقدسة نفسها، خالية على نحو غريب. إذ لم يكن ثمة مارة، ولا سيارة عابرة، وأغلقت جميع المحال التجارية أبوابها. فقد كان جميع الإسرائيليين على تفاوت طبقاتهم يتابعون عبر شاشات التلفاز الاستعراض السريالي لذلك الكائن الفضائي الذي حطَّ على كوكبهم.

لكنهم، غداة تلك الليلة وفي ما يليها من أيام، سيعبرون عن فرحتهم بنشوة عارمة. إذ لم يكونوا يدركون، شأن سائر العالم، أن ما يرونه محض أوهام. أما السادات، فقد صنع كل ما من شأنه كسب مودة مضيفيه. فقبل موعد إلقاء خطابه بالكنيست- الذي كان بمثابة لحظة الذروة في زيارته- اختلى بنفسه خاشعاً، معتمراً الطاقية اليهودية، في "ياد ڤاشيم"، ذلك النصب التذكاري المشيد تخليداً لذكرى ضحايا المحرقة، وكأنه لم يسمع به قط قبل ذلك، ثم وضع باقة من الزهور عند نصب الجندي المجهول. هكذا اعترف السادات ضمناً بالمأساة التي كانت ضمن أسباب "عودة الشعب اليهودي إلى أرض الأجداد"، بمثل ما اعترف بحق الإسرائيليين بالدفاع عن دولتهم باستخدام السلاح. وتوخياً للعدل والقسطاس، في استمالةٍ للعالم الإسلامي، أدى السادات الصلاة في المسجد الأقصى؛ حيث أعرب له الفلسطينيون الحاضرون عن مودتهم، عسى أن يتوصل إلى تحريرهم من الاحتلال.

كان من بين أوهام الرئيس المصري أيضاً اعتقاده أنه، في مجال العلاقات الدولية، تكفي التنازلات من جانب واحد لاسترضاء الخصم. لكن الأكثر إدهاشاً كانت استهانة السادات بقدرات مناحم بيجن إلى هذا الحد. فهل كان لهذين الرجلين المختلفين كل الاختلاف أن يتفاهما؟ صحيح أن كليهما مؤمن وممارس لشعائر ديانته؛ وكلاهما انحاز لقوى المحور ضد

الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية. وباسم الكفاح ضد المحتل، مارس كلاهما الإرهاب، وإن كان بيجن يتحمل في رصيده عمليات أكثر عدداً وأشد فتكاً ودموية، بما ارتكب من مجازر ضد مدنيين. كان ألبرت أينشتاين والفيلسوفة حنا أردنت قد شبها حزبه بالتنظيمات الفاشية والنازية، "سواء بسبب أيديولوجيته أو تنظيمه أو شعبويته"، على حد ما جاء في نص وقّعا عليه معاً ونشرته صحيفة "نيويورك تايمز". كما دأب ديفيد بن جوريون على التنديد علناً ببيجن واصفاً إياه بـ"الأنموذج العنصري الهتلري، المستعد لإبادة جميع العرب من أجل الاستيلاء على أرض الميعاد بالكامل". وقد رفض مؤسس الدولة طوال سنوات عدة مخاطبة خصمه السياسي، متحاشياً ذكر اسمه في جميع خطبه. أما بيجن فكان يصف أعضاء حزب العمل بالـ"بلاشفة".

من جانبي، إذ تابعت عن قرب المسار المهني السياسي للزعيم الإسرائيلي وقابلته عدة مرات، كان حكمي عليه مختلفاً بصورة واضحة. فقد تصرف دوماً كديمقراطي، على الأقل في تعامله مع مواطنيه اليهود، متحرياً الدقة في احترام دستور بلاده وقوانينها. وقد تأثرت علاقتي به بتجربتين شخصيتين. ففي البداية، كان يستقبلني بلطف جم، ويجيب على أسئلتي بترابط منطقي كان ينفرد به وحده. كان متوسط الطول، ذو رأس بيِّن الصلع، وأنفٍ نافرٍ بارز، ونظارات بإطار باغة، وبدلة مكونة من ثلاث قطع، مع قميص بياقة منشية، وربطة عنق متماشية. كنتُ أراه في مقهى البرلمان يحيي النساء بطبع قبلة متكلفة على أيديهن، على طريقة أرستقراطي وافد من بولندا، موطن مولده. أما تجربتي الثانية معه، فأظهرت لي منه وجهاً آخر. وهو وجه الرجل المتطرف والقومي المتعصب الذي لا يطيق "الانشقاق"، والذي أقدم أثناء اجتماع يضم أكثر من مائة ألف شخص، وفي خطاب تم بثه بثاً حياً، على أن يصفني، كما أسلفت، بالنازي، المستعد لتوريد اليهود إلى معسكرات الموت.

كانت الاختلافات بين بيجن والسادات أكثر بكثير من أوجه الشبه بينهما. فقد كان اليهودي البولندي، المتخرج من كلية الحقوق بـ وارسو، والمتخصص في الأدب الكلاسيكي، لاسيما اللاتيني، لا تربطه أي نقاط مشتركة مع الفلاح القادم من أعماق وادي النيل، القليل الثقافة، الذي لا يقرأ إلا القليل، ويفضل أن يمده معاونوه بالبيانات الشفهية بدلاً من التقارير المكتوبة. ورغم أن كليهما دياجوجي، فقد كان الإسرائيلي خطيباً مفوّهاً، نسيج وحده، نظراً

لدراسته المعمقة لفن البلاغة، أما المصري فكان حكاءً أكثر منه خطيباً. هكذا كانت المباراة التي توشك أن تبدأ تصنع مواجهة بين مفكر أيديولوجي عنيد ورجل براجماتي متغير الاعتقادات.

كان عزرا وايزمان يقول إن للرجلين حساً مسرحياً حاداً، فقد كان لديهما إحساسٌ بأنهما ممثلان على مسرح التاريخ، وهو ما أمكنني ملاحظته بنفسي في الكنيست، غداة وصول الرئيس المصري إلى القدس. فقد ألقى الأخير من منَّصته خطاباً غنائياً مفعماً بالإنسانية والسمو الأخلاقي النبيل. وبصوت يقطر عاطفةً وتأثر، بدأ خطابه بالرثاء لمصير الضحايا، إسرائيليين وعرب، ممن سقطوا في حروب عبثية نظراً لكون المواجهة "تعد نفسية بنسبة ٧٠٪". ثم أجزل الثناء للنبي إبراهيم "جدنا المشترك"، وذكر مثلاً منسوباً للنبي سليمان، ومزموراً من مزامير داوود، ليكلل اقتباساته الإيمانية بآية من القرآن تنص على الإخاء بين المسلمين واليهود. كما ذكَّر الغافلين ما كان منه عام ١٩٧١، حين عرض إبرام السلام مع إسرائيل، متحاشياً ذكر أن عرضه قد قوبل بالرفض. وقد قدم السادات نفسه كممثل مفوض رسمياً من العالم العربي الداعي لتسوية شاملة ونهائية، وهو ما كان يخالف الواقع. كما حذر من أن "كل سلام منفرد مع طرف أو آخر من محاربي إسرائيل العرب لن يؤدي إلى حل دائم". وقد توخى الحذر- فقد تم نصحه بتحاشي التفوه باسم منظمة التحرير الفلسطينية أو باسم عرفات- فأردف قائلاً: "من غير المجدي ألا يتم الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة". لكنه مع ذلك لم ينطق بكلمة واحدة عن الاحتلال ومساوئه، وإن أكد على أن أي تسوية لا يمكن إلا أن تقوم على الجلاء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وقد اختتم قوله بتوجيه رسالة أخيرة للشعب الإسرائيلي معرباً عن عميق تعاطفه مع "الأمهات الثكلى، والأرامل، وأولئك الذين فقدوا أباً أو أخاً."

أما خطبة مناحم بيجن فكانت على نفس القدر من الفخامة الأسلوبية لكنها كانت من نسيج مغاير تماماً. فما إن ذكر رئيس الوزراء شجاعة الرئيس السادات حتى حيا من فوره شجاعة الشعب اليهودي في كفاحه من أجل بناء دولته. كما أثنى ثناءً حماسياً على الحركة الصهيونية التي ذكر لها الفضل في "تحرير الوطن وافتداء الأمة". كما انتقد الدول العربية التي هاجمت الدولة اليهودية الفتية في ١٩٤٨ "بهدف خنقها، وتدمير آخر أمال شعب الهولوكوست"، متهماً إياهم بأنهم هم الذين استمروا في "رفض جميع عروض السلام التي قدمتها إسرائيل".

وقد ندد بـ"الاعتداءات الوحشية والمتكررة" ضد "أرض إسرائيل"، متفادياً بذلك النطق بالاسم التاريخي لفلسطين. أما عن السلام "الشامل" الذي اقترحه السادات، فقد أجاب بيجن قائلاً إن "كل شيء قابلٌ للتفاوض" بغير أن يأتي على ذكر احتمال إعادة الأراضي المحتلة ولو مرة واحدة.

وقد كان الوجوم الذي قرأته في قسمات السادات وأعضاء وفده سبباً في أن أبدأ المقال الذي كتبته في الليلة نفسها بتلك الكلمات: "خسر أنور السادات رهانه". وكانت تلك الجملة القاطعة الصريحة سبباً في أن تنهال عليّ خطابات القراء الحانقين، الساخطين عليّ بسبب جمود مشاعري إزاء حدث بدا لأعينهم واعداً بالخير محملاً بالآمال. لكن ما تلا من أحداث لم يكذِّب تحليلي.

اكتشف السادات بنفسه طوال المفاوضات التي استغرقت مدة غير متوقعة ومبالغ فيها – حيث بلغت ستة عشر شهراً ما بين زيارة القدس وتوقيع اتفاقية السلام- أن الوعود التي أعطاها الجنرال ديان إلى مبعوثه لم يتم الوفاء بها. فعلى غير المنتظر، صرح بيجن بأن "إعادة سيناء" لا تعني إعادةً كاملة، إذ ستحتفظ إسرائيل بقاعدة جوية على تلك الأرض لأسباب أمنية، كما ستحتفظ بخمس مستوطنات يهودية من المستحيل بحسبه "خلعها من جذورها". أما عن الأراضي المحتلة، فمن المستبعد تماماً الجلاء عن "يهودا والسامرة، موطن أسلاف الشعب اليهودي". كما كان مستبعداً أيضاً السماح بعودة ولو أقلية من الفلسطينيين اللاجئين بعد حرب ١٩٤٨، الذين وصفهم زعيم حزب الليكود بأنهم "حيوانات تمشي على قدمين".

تبدى الصراع غير متكافئ منذ اليوم الأول. فبيجن، المفاوض المهاب، محامي في باطنه كاتب يحترف توثيق العقود، وهو فوق ذلك يتمسك بحرفية الشرع إلى أبعد حد، يحسب حساب النقطة والفاصلة في التعامل مع النص، ويغالي في التدقيق في التفاصيل شأن علماء التلمود الذين عادةً ما تعج بهم مدينة "برست ليتوفسك"، مسقط رأسه. في مواجهة معارضيه، أياً كانوا، كان يبرر مواقفه بإشهار واجبه المطلق الذي يحتم عليه حماية مصالح الناجين من المحرقة اليهودية. فهل كانت تلك نزعة ديماجوجية يتستر وراءها مراوغ ماهر؟ يصعب تصديق ذلك حين نعلم أن والدا الزعيم الصهيوني وأخاه قد هلكوا جميعاً داخل أفران الحريق النازية.

ما كان للسادات، ولا للرئيس كارتر الذي كان يقوم بدور الوسيط، امتلاك أسباب ندِّيته. فالزعيمان كانا يغامران بمستقبلهما السياسي، وقد ارتكبا خطأً مزدوجاً. فقد كان الرئيس المصري قد أعلن بملء فِيه أنه سيستقيل لو لم يحصل على تسوية شاملة للنزاع. أما رب البيت الأبيض، الذي كان يشاطر السادات آماله، فقد أسرّ بأن فشله في الحصول على التسوية سيكلفه خسارة إعادة انتخابه على رأس الولايات المتحدة. بناءً على ذلك، استغل بيجن ضعف خصميه، وهو واثق تمام الثقة من أنه سيُستقبل في بلاده كبطل قومي لكونه قد وقف في وجه العملاق الأمريكي. وهو ما يفسر تهديداته المتتالية بالانسحاب من المؤتمر، المقام في كامب ديفيد في ١٩٧٨، والتنازلات المتتالية التي اضطر إليها السادات، الذي أرهبه ذلك الابتزاز المتكرر. أما وزير الدفاع، عزرا وايزمان، الذي صدمه تعنت رئيس وزراء بلاده، فقد قدم استقالته، على الأقل مرة واحدة، دون أن ينجح في تعديل مسلك بيجن.

لعب الرئيس الأمريكي دوراً عسيراً كعراب ووسيط بين رجلين متحاربين يأبى كل منهما الانفراد بالآخر طالما بقي بينهما ذلك التضارب في المواقف. إضافةً إلى ذلك، سعى السادات إلى تجنب نوبات غضب بيجن المتكررة، والعنيفة غالباً. فقد كان هذا الأخير يدفع كارتر إلى الخطأ بالتزام الصمت الغامض أحياناً، ليوهمه بأنه موافق على اقتراح ما من اقتراحات الرئيس المصري. وهو ما كان يتسبب في إحداث بلبلة وسوء تفاهم ومجادلات لا نهاية لها، تهدف لا ريب إلى إضعاف الخصم باستنزاف قواه. فقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلي واثقاً من حقيقة حيازته مؤهلات نجاح أعلى من تلك التي كانت لجيمي كارتر. فقد كان بوسعه الاعتماد على التأييد غير المشروط المقدم من جانب غالبية أعضاء الكونجرس، سواء الديمقراطيين أو الجمهوريين، وعلى تعاطف جزء كبير من الرأي العام ووسائل الإعلام الأمريكية، وعلى اللوبي اليهودي القوي هناك المتمثل في "إيباك".A.I.P.A.C.

في كتابه "كامب ديفيد، صناعة السلام والسياسة"[1]، يقدم ويليام كواندت، المستشار المقرب من الرئيس كارتر، سرداً مفصلاً، يوماً بيوم، وساعة بساعة، للمساومات التي كان شاهداً عليها. وبعد ثلاثة عشر يوماً من المساومات المكثفة في كامب ديفيد، تم التوقيع على

(1) Camp David, Peace Making and Politics.

وثيقتين، الأولى ترسي سلاماً منفرداً بين إسرائيل ومصر، والثانية تتعلق بطرفي النزاع الآخرين، ألا وهما سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. كان بيجن قد نجح في الاستفادة عملياً من مؤهلاته: فقد قبل بأن يسحب من سيناء القاعدة العسكرية والمستوطنات اليهودية في مقابل تخلي السادات عن حلمه بـ"سلام شامل". فقد انتهى الحال بالرئيس المصري إلى أن يتوسل إليه كي يتم إدخال عبارة واحدة على الأقل توحي باحتمال إعادة الجولان والضفة الغربية إلى أصحابها، ولكن من دون جدوى. "لا أريد أن تُنبذ مصر داخل الوطن العربي.. لا أريدها أن تنعزل عن محيطها لأنها أبرمت سلاماً منفرداً.."، هكذا هتف في انفعال، دون أن يبدي رئيس الوزراء الإسرائيلي لذلك أدنى تأثر. أو لم يكن السادات يدرك أن بيجن لم يكن يرجو إلا ذلك؟

أما الاتفاق المتعلق بالأراضي المحتلة الأخرى غير سيناء فقد تمت صياغته بكلمات محسوبة الغموض. هكذا أمكن لرئيس الوزراء أن يتفاخر، في خطاب ألقاه بالكنيست، بأنه جعل السادات وكارتر يقران بأمور أرادت إسرائيل استبعادها "إلى الأبد"، من ذلك: عودة إسرائيل إلى حدودها قبل ١٩٦٧، "تجميد" المستوطنات، إقامة دولة فلسطينية، إعادة المنطقة الشرقية من القدس. فقد رفض بيجن أن يدرج في الوثيقة الصيغة الموجودة في القرار ٢٤٢ الخاص بمجلس الأمن، التي تنص على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة." بل إنه تمكن من فرض تجاهل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وكذا التغافل عن تسمية المدينة المقدسة باسمها. ولكي يستبعد أي تفسير خاطئ، وجه خطاباً إلى الرئيس كارتر مفاده أن القدس، تلك "المدينة الموحَّدة"، ستظل "عاصمة أبدية" لإسرائيل. وقد رُؤِي أن المشكلة قد "استُبعدت" عندما أرسل كل من سيد البيت الأبيض والرئيس المصري رداً كتابياً أيضاً، مفاده أن القدس "جزءٌ لا يتجزأ من الضفة الغربية".

أوضح بيجن لأعضاء برلمانه أن عبارة "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"، المدرجة في الوثيقة رغم إرادته، هي في الواقع مجردة من أي معنى دقيق نظراً لأن كل طرف له الحق في تأويلها على هواه. وهو ما صنعه إذ لم يحترم ما تم الاتفاق عليه بشأن منح الحكم الذاتي للأراضي الفلسطينية لمدة خمسة أعوام، قبل البت في مآلها مستقبلاً. وبناءً على ذلك يمكن للمحتل أن يواصل، بلا أدنى رادع، استغلال الموارد الطبيعية وانتزاع الأراضي من السكان

الأصليين، وبناء المستوطنات، وفرض غير ذلك من تجليات "الأمر الواقع"، "التي لا راد لها".

هكذا سجل التاريخ معاهدة السلام المنفرد مع السادات كضربة معلم أحرزها بيجن، الذي ترقى من مكانة سياسي متطرف إلى مكانة رجل دولة ذي منزلة دولية. فهو بتحييده العدو المصري قد نجح في ضمان مستقبل السياسة التوسعية الإسرائيلية. وإذ وجدت الأطراف العربية الأخرى نفسها محرومة من قوة مصر العسكرية، وبالتالي من وسائل الردع، لم يصبح في متناولها أي خيار آخر سوى التفاوض وفقاً لشروط إسرائيل.

غير أن إسرائيل صاحبة القوة النووية كانت تفضل الأرض المحتلة على السلام. لذا زاد تهميش مصر من حرية التصرف التي تتمتع بها الدولة العبرية. بتعبير آخر، لولا ذلك السلام المنفرد مع مصر، لما كان لإسرائيل أن تغزو لبنان وأن تحتله بهدف تدمير منظمة التحرير الفلسطينية، بعد توقيع المعاهدة مع مصر بثلاث سنوات فقط. وقد كان الاحتجاج الأفلاطوني الصادر عن الوطن العربي بهذه المناسبة لا يكاد يُسمع. لكن ما كان للرئيس السادات أن يهنأ بمعاهدته الثنائية مع إسرائيل حتى وإن حصل على ما تمناه من استعادة لسيناء كاملة.

في الواقع، كانت الاتفاقية تنُص على أن عودة هذه الأرض إلى السيادة المصرية لن تتم إلا بعد التطبيع الكامل في العلاقات بين البلدين، وفي جميع الحالات، لن يكون ذلك إلا بعد مرور ثلاث سنوات على توقيع المعاهدة (امتدت في الواقع إلى عشر سنوات، حيث تم تسليم آخر جزء من سيناء في ١٩٨٩، إلى حسني مبارك، خليفة السادات).

وقد شعر المصريون بإهانة كبرى، إذ لم يتفهموا لمَ يلزمهم استقبال سفارة عدو الأمس، ومراكزه الاقتصادية والثقافية، بينما هو ما يزال يحتل أرضهم. هكذا لم يتم إقامة أي احتفال حين مُنحت جائزة نوبل للسلام إلى الرئيس السادات مناصفةً مع مناحم بيجن، وهو الحدث الذي بدا مثيراً للضحك بالنسبة لمعظم العرب لفرط غرابته.

كما لم يكن لدى الرئيس كارتر هو الآخر أي أسباب للابتهاج. فقد اعترف في سبتمبر ٢٠١٠، في حوار مع شارلي روز، نجم الصحافة التلفزيونية الأمريكية، بأن اتفاقيات كامب ديفيد مثلت بالنسبة له "هزيمة سياسية"، نظراً لاقتناعه بأن السلام الشامل كان من الممكن تحقيقه بسهولة لو كانت إسرائيل قد قبلت فقط بالانسحاب من الجولان والأراضي الفلسطينية.

ولم يكن لدى رب البيت الأبيض من خيار سوى الاستسلام أمام بيجن في لحظة كانت المصالح الأمريكية مهددة فيها بصورة خطيرة. ففي الوقت الذي كانت نسبة شعبيته قد وصلت إلى أدنى مستوياتها، كان عليه مواجهة تحدي الثورة الخومينية التي كانت في أوجها في إيران حيث تم احتجاز العديد من الدبلوماسيين الأمريكيين هناك كرهائن. وقد كلفه فشله في تحريرهم خسارة الانتخابات الرئاسية في خريف ١٩٧٩ أمام رونالد ريجان. لكن جيمي كارتر لم يتخلَّ رغم ذلك عن النضال من أجل سلام إسرائيلي عربي، وبخاصة من أجل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

أما السادات، فقد كان سقوطه من علٍ سقوطاً وئيداً لكنه مطَّرد، بعد أن كانت شعبيته قد بلغت الذرى أثناء زيارته للقدس. وإذ اقتفيتُ الطائرة التي عاد على متنها إلى القاهرة، حيث ركبت طائرة مخصصة للصحفيين، فلم يفوتنى أن أشهد الاستقبال المهتاج من فرط الابتهاج الذي خصته به الجماهير. فقد راح مئات الآلاف من المصريين، المصطفِّين على طول طريقه، يحيّون "بطل السلام". وبدا الجميع واثقين كل الثقة من أنه سينجح في تسوية كل النزاع الإسرائيلي العربي كاملاً. أما الصحفيون الإسرائيليون، المشدوهون من المعاملة الكريمة التي أوليت لهم، فلم يكونوا يتخيلون أن شعباً عاش أهوال أربع حروب يسعه أن يستقبلهم بكل هذه الحفاوة. بل إن أحدهم، وهو صديقي أمنون كابليوك الذي كنت أصحبه في شوارع القاهرة، قد حاصره المارة وتجمهروا من حوله للسلام عليه حين علموا بأنه إسرائيلي. ما من صاحب محل قبِل بأن يحصل على ثمن التذكارات التي اشتراها صديقي لعائلته. وبعد أن انتهينا من تناول وجبة في مطعم شعبي ملاصق لجامعة الأزهر، أبى صاحب المطعم بمنتهى الحزم أن يقدم لنا الفاتورة. وقد نجح أمنون في كسب مودة محدثيه بسهولة ، فهو يتحدث العربية بطلاقة ويناضل من أجل السلام.

بدأ استياء المصريين يظهر في الشهور التي سبقت مؤتمر كامب ديفيد. فقد تخللت زيارات رئيس الوزراء الإسرائيلي لمصر تصريحات متعالية من جانبه، وتنازلات مهينة من جانب السادات. فعلى سبيل المثال، وجد هذا الأخير نفسه مضطراً للإشارة إلى الضفة الغربية باستخدام اسمها التوراتي، الذي يجلّه الزعيم الصهيوني، ألا وهو "يهودا والسامرة". وقد أفضى توقيع اتفاقية سلام منفرد مع الدولة العبرية إلى مشاعر الدهشة، فخيبة الأمل، ثم

الغضب في وادي النيل. وقد أسهمت النتائج الكارثية للاتفاقية في تغذية الحنق في نفوس المصريين. ومنذئذٍ، بدا لهم الملك عارياً.

لم تعرف مصر أبداً عزلة بذلك الاتساع على الساحة الدولية. فقد استبعدت كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من صفوفهما "بلد الفرعون"، وقطعتا جميع العلاقات معه، وعومل السادات بوصفه "خائناً"، وهي السبة التي تواتر استخدامها في وسائل الإعلام. كما تباعدت العديد من الدول الناهضة عن حكومة القاهرة. واكتشف السادات بمرارة أنه صار مداناً من الجميع، من زملائه القدامى، صناع الثورة الناصرية، ومن حلفائه من الدول المحافظة والموالية لأمريكا، وعلى رأسها الأردن والملك حسين، الذين كانوا قد شجعوه مع ذلك على المضي على الطريق إلى القدس. أما الملكيات النفطية فقطعت عنه المؤونة التي لم تفلح المساعدات الأمريكية في سَدِّها. وأما الصحفيون القلائل الذين قدموا تحليلات سلبية لاتفاقيات كامب ديفيد فكانوا يُنظر إليهم على أفضل تقدير على أنهم يفتقرون إلى الكفاءة، وعلى أسوأ تقدير على أنهم أعداء للمصالحة الاسرائيلية المصرية. ومثلهم، كان عليَّ أن أواجه قصور الكثير من القراء عن فهم كتاباتي.

وقد فقد السادات بالأخص تأييد الإخوان المسلمين الذين كان يرجو التحالف معهم لمحاربة أولئك الذين كان يحسبهم ألد أعدائه، ألا وهم الناصريون اليساريون والشيوعيون. وإذ ألم به الفزع في مواجهة التهديد الذي مثلته معارضة متعددة الصور، أمر في سبتمبر ١٩٨١ بالقبض على ما يقرب من ١٦٠٠ شخصية عامة – ما بين مسؤولين سياسيين، وصحفيين، ومثقفين من جميع الأطياف والاتجاهات السياسية. وبعد أيام، أُفرغ في جسده وابلُ من الرصاص على يد جهادي إسلامي متطرف، أثناء عرض عسكري احتفالاً بذكرى "نصر" حرب أكتوبر.

ثمة مشهدان أراهما يجسدان الهوة الفاصلة بين الغرب والشرق. فالميتة المأساوية التي لقيها السادات أدت إلى مظاهرات فرح عارم في أنحاء الوطن العربي، بينما أبدى مواطنوه لامبالاة جلية. فالمصريون، الذين كانوا قد تدافعوا بالملايين لتوديع جمال عبد الناصر إلى مثواه الأخير، قاطعوا جماهيرياً جنازة خليفته، الذي دُفن على عجل، رغم أن الجنازة الرسمية قد شهدت حضور حفنة من زعماء الغرب، انضم إليهم بيجن الذي حرص على إسداء لفتة تكريم أخيرة

إلى شريكه في اتفاقيات كامب ديفيد، التي كانت بالنسبة للعالم العربي رمزاً للإخلال بالشرف.

وفي النهاية، كيف لنا أن نرى السادات؟ هل كان أيقونة للسلام أم أنموذجاً للخيانة؟ في كل الأحوال، كان مقامراً متهوراً، راح ضحيةً لأوهامه.

الفصل الرابع عشر

الانفتاح السياسي

لم يكن هناك بدٌ من الطفرة التي طرأت على الحركة الوطنية الفلسطينية، نظراً لما مُنيت به من هزائم متوالية. فقد أدى اندحار الفدائيين في الأردن وما تلاه من طردهم من البلاد في ١٩٧١ إلى حرمانهم من الحدود الوحيدة التي كان يمكنهم التسلل عبرها إلى إسرائيل، وحرمانهم بالتالي من تأثيرهم على سكان الأراضي المحتلة. وقد قدمت "حرب الظل" المترتبة على ذلك إلى إسرائيل فرصة تصفية أفضل كوادر منظمة التحرير الفلسطينية. كما أدى حمام الدم الناجم عن عملية ميونخ في ١٩٧٢ ضد الرياضيين الإسرائيليين إلى فقدان الثقة في المنظمة الفلسطينية وإلى عزلها أكثر على الساحة الدولية. هكذا فُرض استنتاجان على الأقل على القادة الفلسطينيين: أولهما أن الحركة لا تستطيع الاعتماد على أي "ملاذ" عربي، كمثل الذي حظي به المقاومون الفيتناميون أو الجزائريون. وثانيهما أن التفوق العسكري لإسرائيل يجعل من إزالتها من على الخريطة فكرة وهمية تماماً.

هكذا انهارت نهائياً الأسطورة التي طالما غذتها منظمة التحرير الفلسطينية بشأن دولة يهودية عربية. وقد أعلنت علامتان مبشرتان عن تحول منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتخاذ مسلك واقعي: ففي عام ١٩٧٢، تم تعديل "الميثاق الوطني" الخاص بالمنظمة ليجعل من الكفاح المسلح لا الطريق الوحيد وإنما واحداً من عدة طرق تقود إلى تحرير فلسطين. وفي العام التالي، على أثر حرب ١٩٧٣ بين إسرائيل والقوات المصرية والسورية، أخبر ياسر عرفات الرئيس السادات والولايات المتحدة باستعداده للمشاركة في مؤتمر السلام الدولي المقرر عقده في جنيف، وهو ما يعني بوضوح أنه كان يسعى إلى مصالحة. لكن القدس وواشنطن رفضتا العرض وطالبتا أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل مسبقاً لا مع انتهاء التفاوض.

وفي أغسطس ١٩٧٣، أدى حدثٌ غير مسبوق إلى حثِّ ياسر عرفات على مواصلة سعيه وراء حل توفيقي: ألا وهو تأسيس الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، التي نادت علانيةً بالتعايش ما بين دولتين، إحداهما يهودية والأخرى عربية. وإذ تكون هذا الائتلاف من تكتلات متنوعة تنتمي إلى منظمة التحرير، باستثناء الإسلاميين، وقام عليه الحزب الشيوعي، الذي أيد دوماً تقسيم فلسطين ما بين الشعبين، فقد نجح ائتلاف الجبهة الوطنية في كسب ثقة السكان التي كانت تتطلع قبل كل شيء إلى التحرر من الاستعباد الإسرائيلي وإلى الحصول على وطن قومي سيادي. وقد أتاحت لي الزيارات التي قمتُ بها لرؤساء البلديات المنتخبين في الضفة الغربية بتبين التأثير الذي يمارسه قطب المقاومة المستقلة الجديد هذا، الذي يعدّ في نظرهم مع ذلك جزءاً لا يتجزأ من الحركة التي يترأسها ياسر عرفات.

وإذ تابعتُ، طوال شهور، المناقشات الحامية التي تواصلت داخل دوائر الفدائيين، وهو ما أتيح لي على وجه الخصوص بفضل ما كان يسرّ إليّ به أبو إياد، الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، لم أتفاجأ أكثر من اللازم بالمنعطف الجذري الذي اتبعه في العام التالي، في ١٩٧٤، المجلس الوطني الفلسطيني، وهو "برلمان" منظمة التحرير الفلسطينية. إذ اتخذ هذا المجلس قراراً بالإجماع يستحدث هدفاً استراتيجياً جديداً: وهو إنشاء "سلطة وطنية" في كل جزء يتم "تحريره" من فلسطين. كما لم يتم التشكيك في الدولة اليهودية ولا في الأيديولوجية الصهيونية، ولم تعد عبارة "تحرير كامل التراب الفلسطيني" تظهر في النص. ومن الواضح أن المنظمة قد تخلت عن سياسة "كل شيء أو لا شيء"، لتلجَ ضمنياً إلى طريق كان يتم تجاهله حتى ذلك الحين، هو طريق الدبلوماسية.

وقد أثار تحول منظمة التحرير الفلسطينية عاصفتين من الاحتجاجات المتوافقة الهدف، إحداهما داخل المنظمة الفلسطينية نفسها، والثانية، في إسرائيل، نظراً لكون المتطرفين في كلا المعسكرين يرفضون تقسيم فلسطين. فاتهمت وسائل الإعلام الإسرائيلية ياسر عرفات بالعمل على "تدمير" الدولة العبرية "على مراحل". وكرر رئيس الوزراء اسحق رابين عقيدةَ أسلافه بأن أعلن أنه "لن يتفاوض أبداً مع إرهابيين"، وأنه سيظل رافضاً للحوار معهم حتى وإن اعترفوا بحق إسرائيل في الوجود. ومن جانبها، انقسمت منظمة التحرير الفلسطينية على نفسها، وانشقت عنها منظمات مختلفة، تمثل أقلية، نددت بمحاولة "تصفية" المقاومة وكونت "جبهة الرفض".

وقد أكدت الدول العربية الموصوفة بالراديكالية تقديمها دعماً متعدد الصور للمتمردين. وقد أثار أبو إياد الدهشة حين صرح برباطة جأش أن "الحركة الفلسطينية قد بلغت سن الرشد". مع ذلك، سرعان ما وجد تفاؤله ما يبرره في سلسلة من النجاحات على الساحة الدولية، وهي نجاحات كان يتوقعها على الأرجح.

فبعد شهر واحد من اتخاذ قرار المجلس الوطني الفلسطيني، استقبل الاتحاد السوفيتي بكثير من الحفاوة ياسر عرفات، الذي لقي أمارات التوقير المخصصة لرؤساء الدول. وبعد أن كان الكرملين يقاطع عرفات آنفاً، رحب بالتطور الإيجابي الذي يمكن أن يقود إلى إيجاد تسوية تحت رعايته. أما واشنطن، فكانت تشاطر القدس في موقفها السلبي كالعادة. وأما فرنسا، فلم تكن ترتاب في نوايا الزعيم الفلسطيني، الذي دُعي إلى إفطار ودي ببيروت نظمه سفير الرئيس جيسكار ديستان لدى لبنان.

تلا ذلك اجتماع لرؤساء الدول العربية، الذين رحب غالبيتهم بالتوجه الجديد الذي اتخذته منظمه التحرير الفلسطينية، مما جعلهم يخلعون عليها صفة "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، ليجبروا بذلك الملك حسين على التخلي عن طموحه في استعادة الجزء المحتل من المملكة الأردنية. أما الحدث الجلل، فهو اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً مماثلاً، ودعت ياسر عرفات لإلقاء خطاب من على منبرها، وكافأته بالوقوف تحيةً له والتصفيق له بحرارة. فقد أعجب غالبية أعضاء الجمعية المائة وأربعين بكلمة زعيم الحركة الفلسطينية الذي أعلن تفضيله لـ"غصن الزيتون" على "بندقية المحارب من أجل الحرية". وكأصداء لذلك، نددت إسرائيل بـ"الخطاب الداعي للتحارب". أما النصر الأكبر، فهو اعتراف الأمم المتحدة للمرة الأولى بحق الشعب الفلسطيني في "الاستقلال الوطني وفي السيادة".

بدأ عرفات على الفور هجمة دبلوماسية سرية عبر ممثله في لندن، سعيد حمامي، الذي راح يطلق، بصورة شخصية على ما بدا، محاولات لجس النبض. كان حمامي مفكراً يسارياً، يحمل شهادة في الأدب الإنجليزي، ويتمتع بحس فكاهي قوي، لذا نجح في كسب تأييد العديد من الصحفيين البريطانيين لفكرة إنشاء دويلة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، تعيش في سلام مع إسرائيل. وقد دافع عن ذلك على صفحات صحيفة "التايمز" اليومية العريقة، وخرق

أحد المحرمات بأن استقبل سراً "صهيونيين"، من أعضاء معسكر السلام الإسرائيلي، هما يوري أفنيري وشالوم كوهين.

بل لقد تمادى في الجرأة بالدعوة علانيةً إلى فتح حوار مع أي إسرائيلي راغب في ذلك، منادياً بتعاون في كافة المجالات بين الدولة العبرية والدولة الفلسطينية المقبلة. ويعدُّ الخطاب الذي ألقاه لهذا الغرض دليلاً على تعهده بمسؤولية إدارة منظمة التحرير الفلسطينية. رغم كون تلك الاقتراحات غير مسبوقة، فقد مرت في إسرائيل مرور الكرام تقريباً، إذ كرست لها الصحافة الواسعة الانتشار في تل أبيب سطوراً قليلة في الصفحات الداخلية. وحدها الأسبوعية المستقلة "هاعولام هزيه" (عالمنا) نشرتها كاملة وحثت الحكومة الإسرائيلية على تلقي اليد الممدودة.

فضلاً عن ذلك الاستقبال الجاف، اصطدم الدبلوماسي حمامي بمسئوله التنظيمى، فاروق قدومي، المؤيد لاتجاه متشدد، الذي منعه من مواصلة نشاطاته. وسيدفع الرجل الذي سيلقب بـ"مخترع المصالحة" ثمناً أكبر أيضاً لجرأته. ففي يناير ١٩٧٨، جالساً خلف مكتبه، بلا أي حراسة، تم قتله بعدة رصاصات. وأعلنت مجموعة أبو نضال عن مسؤوليتها عن اغتياله.

فى فترة سابقة، كان رئيس منظمة التحرير قد عين بمنتهى السرية عصام السرطاوي كممثل شبه رسمي له مسؤول عن الاتصالات مع الإسرائيليين. كان هذا الأخير متحللاً من أي تبعية مؤسساتية، مما منحه حرية تصرف، إذ لم يكن ملزماً بالرجوع إلا لياسر عرفات شخصياً دون سواه. كان مسار السرطاوي يحفل بأوجه تشابه تسترعي الانتباه مع مسار حمامي: فقد ولد المناضلان على الأرض التي ستشهد مولد دولة إسرائيل؛ وطرد الجيش اليهودي أسرتيهما أثناء حرب ١٩٤٨؛ وإذ كانا يؤيدان الكفاح المسلح، انخرط كلاهما في صفوف الفدائيين قبل أن يتخليا عن ذلك الخيار ويكوّنا مع غيرهما نواة "دعاة السلام" الذين شرعوا في التحادث مع الإسرائيليين. غير أن عصام السرطاوي يختلف كثيراً عن سعيد حمامي، سواء في الشخصية أو في المسلك. لم يكن منظِّراً أيديولوجياً كسلفه، بل هو قبل كل شيء رجلٌ يندر من يضاهيه طاقةً وعزماً. أول ما استرعى انتباهي في ذلك الذي استقر سراً في البداية بباريس، هو لباقته. كان له وجهٌ فتيّ (كان في الثانية والأربعين) رغم شعره الذي خطه الشّيب، وحاجبيه المشعثين، وكان أبلج البشرة، متوسط الطول، ناحلاً، تطل من عينيه

نظرة يقظة دافئة، يلقى محدثه بمصافحة عفيّة وابتسامة مشرقة. يجيد الإنصات بصبر، وهو يفرك حبات مسبحته، ويتكلم الإنجليزية بطلاقة تبلغ حد الكمال. كان في الأصل جراح قلب، تلقى العلم في الولايات المتحدة، حيث عاش حياة عامرة كطبيب ممارس ناجح، لكنه ترك كل شيء لينخرط في المقاومة الفلسطينية غداة الهزيمة العربية في ١٩٦٧. في بيته، لم يكن المناضل الثوري يحاول إخفاء أصوله البرجوازية. فهو يرتدي بدلاً أنيقة، تزيد من أناقتها ربطة عنق بلون رصين، وكان محباً للحياة وللذاتها، يستطيب المأكل الشهي ويستلذ أجود أنواع النبيذ.

أسس "مقره العام" في شقة أنيقة، مكونة من مكتب وغرفتي نوم، أعلى برج مطل على نهر السين. كان لديه مساعد مقرب وحارس شخصي، نادراً ما استعان به. بنى تحليلاته على معرفة عميقة بيهود العالم العربي، الذين استحقوا تقديره لارتباطهم ببلدان مولدهم. وإذ شرع في مهمة إقناع الدول العربية، التي كانت قد أجبرتهم على الرحيل إلى إسرائيل، بتيسير عودتهم إلى أوطانهم بإلغاء القوانين التمييزية ورد ممتلكاتهم المصادرة إليهم، سرعان ما تبين له عبث محاولاته، نظراً لردود أفعال الأنظمة العربية السلبية ولرفض المهاجرين اليهود مغادرة إسرائيل. من هنا، بدأ يجمع الوثائق حول المجتمع الإسرائيلي، ليكتشف بذلك وحدته رغم تنافره، وتنوع التيارات السياسية التي تتخلله. وفي نظره، كان لزاماً عندئذ فتح الحوار مع المؤيدين لتقسيم فلسطين، سواءً كانوا صهاينة أم لا.

كان أول محدثيه هم الأعضاء القائمين على "المجلس الإسرائيلي للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، الذي تأسس في ديسمبر ١٩٧٥، أي قبل ستة أشهر من استقراره بباريس. ويذكّر البيان الرسمي لهذه المجموعة بتمسك إسرائيل بالصهيونية وباليهودية العالمية، مع إعلان تأييده لإنشاء دولة فلسطينية تقع عاصمتها في الجزء العربي من القدس. وإذ كان السرطاوي واقعياً، فقد بدا راضياً تمام الرضا عن النص رغم ما فيه من مجاهرة بالعقيدة الصهيونية، إذ كان الدبلوماسي الفلسطيني يرى أن ما من إقرار للسلام إلا لو تم التغاضي عن الاختلافات الأيديولوجية، الثانوية بحسبه.

وإذ كنتُ قد قابلتُ القائمين على المجلس الإسرائيلي في عدة مناسبات، كان لي أن أتعرف على وطنيتهم وعلى الشجاعة الملهمة لمعتقداتهم. كانوا أقلية على رقعة الشطرنج السياسية،

وهم من كان اليمين المتطرف يلقبهم بـ "المعتوهين المهمشين". لكنهم حظوا عن جدارة باحترام مواطنيهم. كان أحدهم، وهو إلياهو إليعاشر، الرئيس الفخري للمجلس، قد أدار طوال نصف قرن الاتحاد العالمي للسفرديين. كان سليل عائلة من علية القوم، ينحدر من سلالة من العلماء والحاخامات المقيمين بالقدس منذ القرن الخامس عشر، انتُخب نائباً في أول هيئتين تشريعيتين للدولة العبرية. بقامته الطويلة، وجسمه النحيل، كان لذلك السبعيني مسلك الأرستقراطيين الراقي. وكان مكتبه انعكاساً لثقافته الواسعة، تغطي جدرانه الكتب بلغات عديدة، كان يتقنها جميعاً. فقد كان يتكلم بنفس الطلاقة سواء بالفرنسية والعبرية. ولقد اختلفت صهيونيته عن صهيونية بن جوريون، إذ أُخذ عليه كراهيته للأغيار. فقد كانت معتقداته تنتمي إلى عالمية يهود الشتات أكثر مما تنتمي لقومية ضيقة.

أما الجنرال ماتيتياهو("ماتي") پيليد، المدير التنفيذي للمجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي الفلسطيني، فكان أحد مؤسسي الجيش الإسرائيلي في ١٩٤٨، وقد حارب ببسالة في جميع الحروب الإسرائيلية العربية، ليصبح أحد أبطال حرب ١٩٦٧، مسهماً في النصر كعضو في هيئة أركان الحرب العامة. ويبدو أنه قد راق لعصام السرطاوي بتواضعه وبمعرفته العميقة للغة العربية. ففي حديث أسرَّ به إلى يوري أفنيري، حكى پيليد أنه كان قد قرر تعلم لغة "العدو" في فترة كان يعمل فيها حاكماً عسكرياً على غزة، أثناء احتلال تلك الأرض في ١٩٥٦. وقد فسر ذلك ببساطة شديدة قائلاً : "فجأة أدركت عبثية الموقف. كنتُ في الثانية والثلاثين من العمر، وتوليت سلطة التحكم في رقاب بضع مئات من الآلاف من الفلسطينيين، دون أن يكون لدي علم بلغتهم". وفي العام نفسه، أخذ يتعلم اللغة العربية، وحين ترك الجيش في ١٩٦٩، شغل بعد فترة قصيرة كرسي الأدب العربي في جامعة تل أبيب. وقد كانت لكتاباته أثراً كبيراً في الشرق الأوسط بأسره. حتى أن البعض يظن أن الدراسة التي نشرها عن أعمال نجيب محفوظ قد أسهمت في منح جائزة نوبل إلى الأديب المصري. وبعد أن كان في البداية مناصراً لحرب ١٩٦٧ "الوقائية"، أدرك الجنرال پيليد أنه قد "خُدع" من قِبل "الصقور" الذين برروا الهجوم بأن زعموا فريةً أن مصر كانت تستعد لغزو إسرائيل. ومما سبب إحراجاً كبيراً لأقرانه، وقوفه في ذلك الوقت ضد سياسة ضم الأراضي التي انتهجتها الحكومة، وتأييده لإعادة الأراضي المحتلة ولإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. هكذا تحول صقر الأمس القريب إلى عضو بارز في معسكر السلام. والمفارقة، هي أن طبعه

الخشن هو ما زاد من إعجاب السرطاوي به. فقد كان ﭘيليد انطوائياً، متزمتاً، قليل الكلام، يتحدث بتحفظ، بل بفظاظة في بعض الأحيان، لكن صراحته كانت تدعو إلى الاطمئنان لصدقه. منذ لقائهما الأول، في يوليو ١٩٧٦، حدث توافق فوري بين الرجلين اللذين ارتبطا منذئذٍ بصداقة دائمة. كان الفلسطيني، ذو التجليات الشاعرية أحياناً، ينصت باستمتاع للإسرائيلي وهو يلقي أبياتاً من الشعر الجاهلي. ولما كان كل منهما محللاً دقيقاً، بات كل شيء بينهما يزيد من أسباب التوافق.

كما يضم المجلس الإسرائيلي شخصيات متميزة أخرى، من بينها آري إلياڤ، النائب والأمين العام الأسبق لحزب العمل، ويوري أڤنيري، الكاتب السياسي المشهور والمحارب القديم في المعركة من أجل السلام، وماتير بائيل، العقيد بالاحتياط والعضو التقدمي بالكنيست، وعاموس كينان، الكاتب ذو الموهبة المعترف بها في الخارج، وقد انضم إليهم حوالي مائتي شخصية أخرى من النخبة الفكرية. وبفضل اتساعه وتنوع نشاطاته، عبّر تجمع "الحمائم" هذا عن تألق معسكر السلام الإسرائيلي. لذا لم يكن مستغرباً أن تمتنع حكومتان متعاقبتان، عمالية وقومية، عن اتهامهم بجريمة "الخيانة العظمى"، بموجب القانون الذي يحظر أي اتصال مع المنظمة "الإرهابية".

كما حظيَ عصام السرطاوي ومحدثيه الإسرائيليين بمساندة العديد من الشخصيات الدولية البارزة، مثلما يحكي بيار بيل في كتابه "العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية السرية"[1]. فقد كان لزاماً على المناضلين من أجل السلام أن يتحلوا بعزم وإصرار استثنائيين ليقيموا علاقات مع رجال سلطة من أمثال الرئيس التونسي بورقيبة، وعاهل المغرب الملك حسن الثاني، والرئيس الأسبق لمجلس الوزراء الفرنسي بيار منديس فرانس، وأولوف بالمه، زعيم حزب العمل الاجتماعي الديمقراطي السويدي، وبرونو كرايسكي، مستشار النمسا، وڤيلي برانت، رئيس الحزب الاجتماعي الديمقراطي في ألمانيا الغربية ومستشارها الأسبق، وفيليكس أوفويت بوانيي، أول رئيس لساحل العاج، وناحوم جولدمان، أحد مؤسسي المجلس الصهيوني العالمي والمجلس اليهودي العالمي. وإذ كانت تلك الشخصيات مقتنعة

(1) "***Les relations secrètes israélo-palestiniennes***" , Pierre Bayle.

بمشروعية المُثل التي اجتمع عليها السرطاوي ومحدثوه الإسرائيليون، فقد حاولت كلُ شخصية بطريقتها الخاصة أن تقنع الحكومة الإسرائيلية بالتفاوض حول حلٍّ وسط مع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات.

كان بيار منديس فرانس، الذي حظي بتقدير الفلسطينيين العميق نظراً لسياسته المناهضة للاستعمار، يستقبل بترحاب كلا الفريقين، سوياً أو منفصلين، متى أتوه طلباً للمشورة. وقد كان يتمتع بمزية مزدوجة هي أنه كان في آن واحد صديقاً دائماً لدولة إسرائيل ومؤيداً حازماً لإنشاء دويلة فلسطينية. أما برونو كرايسكي وڤيلي برانت، فلم ينجحا في تنظيم مؤتمر سلام كان من المقرر أن تشارك فيه الدولة العبرية وفصائل الفدائيين. فإعلاءً لشأن عرفات، استقبلا الزعيم الفلسطيني استقبالاً رسمياً بفيينا، وفي نهاية المحادثات، امتدحا "عقلانيته المتينة"، وعبّرا عن إعجابهما بالرجل "الذي لا يشبه بتاتاً الصورة التي كانت تظهره بها وسائل الإعلام". وهو ما أغاظ رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجين، الذي وصف كرايسكي بأنه "يهودي مشين" و"خائن". فرد المستشار واصفاً الزعيم القومي بأنه "بقال سياسة صغير". ويُذكر أن كرايسكي لم يخفي أبداً أصوله اليهودية مع إعلان أنه "غير صهيوني" و"اشتراكي نمساوي".

سيلعب رجلان من "رجال الظل" دورين تتفاوت أهميتهما في تنمية الحوار الإسرائيلي الفلسطيني. كان أولهما هو محمود عباس، الملقب بأبي مازن، الذي سيقود مساعي عصام السرطاوي، بناءً على تعليمات ياسر عرفات. وقد تميز هذا القيادي عن بقية أقرانه في منظمة التحرير الفلسطينية من عدة أوجه: فرسالته لنيل شهادة الدكتوراه تبرر إنكار إبادة اليهود خلافاً لرأي الكافة. كما كانت له معرفة واسعة بالمجتمع الإسرائيلي. وعُرف برفضه التام للعنف، الذي يعتبره غير مجدٍ، لدرجة أنه عارض لاحقاً الانتفاضة الشعبية الفلسطينية عام ٢٠٠٠. كما كان، أخيراً، رائداً للتيار المؤيد للمصالحة بين الشعبين. مع ذلك، بعد بضعة عقود، أسرَّ إليَّ أبو مازن بمرارته الشديدة. فقد أشار الرجل الذي خلف عرفات بعد رحيله على رأس منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، إلى المفاوضات الطويلة والشاقة التي خاضها مع إسرائيل، من دون التوصل إلى أي نتيجة. فهو لم يكن يفهم أن اعتداله وحسه التوافقي ما كانا ليخففا من تعنت قادة القدس، الذين احتفظوا برفضهم الدائم لإقامة دويلة فلسطينية.

أما "رجل الظل" الآخر فكان هنري كورييل، الذي أسهم بصورة مختلفة وبدرجة أكبر بكثير في تطور الحوار الإسرائيلي الفلسطيني، الذي كان وسيطاً أساسياً فيه. كان كورييل أحد مؤسسي الحزب الشيوعي المصري الرئيسيين، وهو يهودي غير صهيوني مولود بالقاهرة، وقد أدى على نحو ما دور الوسيط المحفز، فهو من قدَّم السرطاوي أولاً إلى محدثيه الإسرائيليين، ثم إلى معظم الشخصيات الدولية السالف ذكرها أعلاه ممن سيدعمون المشروع المشترك. ويفسر مسارُ كورييل اتساع علاقاته على الساحة العالمية. فبعد طرده من مصر عام ١٩٥٠، ذهب إلى فرنسا مروراً بإيطاليا، حيث التقى بقادة الحزب الشيوعي. وبعد ذلك بعامين، أتاحت له الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر التواصل مع القيادة العسكرية الحاكمة التي ضمت مؤيدين مخلصين له، من الشيوعيين الذين كان قد ضمهم بنفسه للحزب في عهد النظام الملكي. وفي باريس، ربطته صداقة مع شخصيات مناصرة لديجول، كان من بينهم أعضاء في حكومة الجمهورية الخامسة، كانوا جميعاً ممتنين له على المساعدة التي قدمها لحركة فرنسا الحرة إبان الحرب العالمية الثانية. وأثناء حرب الجزائر، ترأس كورييل شبكة سرية لمساعدة جبهة التحرير الوطنية، وهو ما كلفه قضاء عقوبة بالسجن في مدينة فرين بمنطقة إيل دو فرانس. هكذا ستصبح حكومات الجزائر المتعاقبة مدينةً له على الدوام. ومع غيرها، ستمول جزئياً ما سيصبح نشاطَه الرئيسي: وهو مساعدة حركات التحرر الوطني في العالم الثالث.

من أجل ذلك، سينشئ كورييل شبكة سيسميها شبكة "تضامن". في تلك الفترة، كان لي أن أقابله للمرة الأولى. وإذ كنتُ قد لمحتُه في القاهرة في المكتبة التي كان يديرها في وسط البلد أو ربما في إحدى الندوات التي كان ينظمها الشيوعيون، فقد كنتُ أعرفه شكلاً. كان طويلاً، نحيلاً، بظهره حدب بعض الشيء، زاهد المظهر، تطل نظرتُه الملتمعة من وراء نظارة سميكة الزجاج تشي بضعف البصر، يرتدي غالباً كنزة برقبة طويلة، يبدو معها كقسيس مظهراً ومسلكاً. عاش هذا الرجل، الذي كان ابناً لأحد كبار المصرفيين الأثرياء، حياة بسيطة، بل متقشفة، بباريس، بعد أن وهب السفارة الجزائرية بالقاهرة العقار الوحيد الذي بقي ملكاً له بعد أن جردته السلطات المصرية من كل ميراثه تقريباً. وقد لُقب بـ"راهب الثورة" في سيرة حياته التي كتبها جيل بيرو، تحت عنوان "رجل فريد"[1]، فقد كان يسكن شقةً متواضعة

(1) ***"Un homme à part"***, Gilles PERRAULT.

باريس مع زوجته روزيت، المناضلة الشيوعية السابقة، ويركب سيارة "سيتروين" صغيرة مقببة، تقودها مساعدته الوفية الملازمة له، جويس بلو، وهي يهودية أشكنازية من القاهرة. هذا ولم يحمل أي منهما أبداً أي وثيقة تعرضه للإدانة، نكايةً في الشرطة الفرنسية. وكان بعدُ بسيط المأكل، لا يشرب الخمر ولا يدخن، يغادر منزله ويعود إليه في مواعيد موظف مكتبي، ولا يأخذ إجازة قط. كان كوريل ليّن الجانب. فكان حليماً في إنصاته، لاسيما مع من يخالفونه في الرأي، يرد بصوت يجيد السيطرة عليه، ويظهر قدرة غير عادية على الإقناع. هكذا نجح في أن يحوّل إلى الماركسية قاضي تحقيقات مصري، مكلف باتهامه بدسائس تخريبية. وسيصبح القاضي الشيوعي أحمد فؤاد وزيراً للعدل لاحقاً، بعد الإطاحة بالملكية. وما لا ندري إن كان حقيقةً أم خيال، ما قيل عن تأثير كوريل على سَجّانيه، الذين كسبهم هم أيضاً إلى صفوف القضية الشيوعية. وقد تيسرت مهمته لأنه لم يكن يفصل الاشتراكية عن الكفاح الدائر ضد سيطرة البريطانيين على مصر، وهو الأمر الذي احتل الأولوية في أعين مواطنيه.

وبالفعل، لم تكن لشبكة "تضامن"، التي أسسها في بداية الستينيات، من هدف سوى مد يد العون إلى جميع حركات التحرر الوطني، وإلى أولئك الذين يقاومون قوة أجنبية أو نظام شمولي محلي. هكذا أسدت منظمته خدمات عديدة لمناهضي الفاشية في إسبانيا، وفي شيلي، وفي اليونان تحت حكم المجلس العسكري، وللمناضلين ضد نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وللحركات الديمقراطية في جمهوريات الموز بأمريكا اللاتينية. فقد وضع في خدمتهم مدربين متمرسين في العمل السري شرحوا لهم كيفية كشف اقتفاء الأثر، وطباعة المنشورات وتوزيعها، وتحرير الرسائل المشفرة، وزودوهم بأوراق مزورة. كان مقدمو هذه الخدمات يُجَنَدون في كافة الأوساط، وينتمون إلى تيارات أيديولوجية وسياسية متنوعة. نجد بينهم مسيحيين يساريين، واشتراكيين، ونقابيين، وقساوسة كاثوليك ورعاة بروتستانت. أما الشيوعيين الفرنسيين، فلم ينضم منهم إلا من أراد ذلك بصفة شخصية، بسبب الكراهية العنيدة التي أضمرها حزبهم ل كوريل، الذي جعله بـ عدم امتثاله لقواعدهم يبدو كشخص مريبٍ للغاية في أعين إدارتهم. لكن ذلك لم يمنع اليهودي المنعدم الجنسية من أن يصبح "أحد المواطنين العظام في العالم الثالث"، بحسب عبارة أحد مجادليه.

كانت تلك الصفة على وجه التحديد هي التي جرّت عليه كراهيةَ اثني عشر جهاز

استخباراتي أجنبي، سعت جميعاً لتصفيته، لاسيما على الجانبين العربي والإسرائيلي، إذ استنكر "الصقور" مساندته "للحمائم" في المعسكرين، فيما اشتبهت الشرطة الفرنسية في أن يكون "إرهابياً". هكذا، اغتيل هنري كورييل رمياً بالرصاص في ٤ مايو ١٩٧٨ عند باب مصعد بيته، الذي كان يغادره بعد الغداء، في تمام الساعة الثانية بعد الظهر. وإلى يومنا هذا، لم يتم تحديد هوية الجناة ولا المحرضين. ليُحفظ ملف القضية، "الخالي" وفق السلطات الفرنسية، اليمينية كما اليسارية، مثلما سيحفظ من بعده ملفات اغتيال مناضلين لاحقين من أجل السلام.

كان لدى عصام السرطاوي مطمحٌ لم يستطع كورييل تحقيقه له. فقد كان السرطاوي يعتقد نفسه قادراً على أن يكسب لقضيته الجماعة اليهودية العتيدة بالولايات المتحدة، القادرة على التأثير على السلطات في واشنطن والقدس. وإذ لم يجد أي وسيط، ذهب إلى أمريكا على غير هدى، في خريف ١٩٧٦، وطرق أبواب زعماء المنظمات اليهودية. فلم تُفتح له إلا بعضها مواربةً فيما شنت اللوبيهات الموالية لإسرائيل حملة شعواء ضده. وقد استُقبل أحياناً بتحفّظ، لكن لم يتعهد أيٌ ممن استقبلوه بمساندته. فحاول أيضاً الاتصال بوزارة الخارجية الأمريكية، لكنه اصطدم بجدارٍ من الصمت. ولأنه كان موالياً مستديماً لأمريكا، فقد شعر بخيبة أمل عميقة ثم بإهانة جارحة حين تم طرده من البلاد بذريعة احتواء جواز سفره على خطأ في أحد التواريخ. وحين عاد إلى باريس، أسرّ السرطاوي إلى شركائه الإسرائيليين بأن الولايات المتحدة تقدِّر أن السلام لا يخدم مصالحها. وقد اتهم بالاسم هنري كيسنجر، وزير الخارجية، الذي يرى أن النزاع يتيح له احتكار دور الحكم ليمارس بذلك سيطرته على المعسكرين. وفي رسالة شخصية بعث بها ناحوم جولدمان، رئيس المجلس اليهودي العالمي، إلى يوري أفنيري في ٣٠ يناير ١٩٨٢، كتب أنه بات "على يقين منذ عشر سنوات بأن أمريكا أكثر من إسرائيل" هي المسئولة عن المأزق الإسرائيلي الفلسطيني، الذي يُحافظ على دوامه اللوبي اليهودي ضمن أطراف أخرى.

ورغم ذلك كله، لم تثبط همة السرطاوي، ذاك المتفائل السادر في تفاؤله. فحضّ الجنرال بيليد وأعوانه على إطلاع القادة الإسرائيليين على نوايا ياسر عرفات الطيبة. فقام هؤلاء بمهمتهم على أتم وجه ونقلوا لرئيس الوزراء المنتمي لحزب العمل، إسحق رابين، أن منظمة

التحرير الفلسطينية تقرُّ بحق يهود الشتات في الاستقرار في الدولة العبرية (وهي أحد أسس الصهيونية)، وأن الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح، وأنها سترتبطها علاقات وثيقة بالدولة العبرية، وأنها ستدمج المستوطنين اليهود الراغبين في ذلك مع منحهم الجنسية الفلسطينية أو وضع مقيم أجنبي، كيفما شاءوا. وعلى سبيل المعاملة بالمثل، يجب أن يتمكن الفلسطينيين من اختيار محل إقامتهم على الأراضي الإسرائيلية، وفق نفس الشروط.

استمع رئيس الوزراء، اسحق رابين، في هدوء تام إلى أعضاء المجلس الإسرائيلي ثم صحبهم إلى الباب من دون أن ينبس ببنت شفة. أما الوزراء، الذين أُطلعوا كذلك على الأمر، فأعربوا عن ارتيابهم. وأما شمعون بيريز، فلم يشأ حتى أن يستقبلهم. وعلى أي حال، ما كان لردود الأفعال تلك أن تفاجئ أحداً، لأن قادة إسرائيل، منذ إنشائها، لم يخفوا أبداً عدائهم لقيام دولة فلسطينية أياً كانت طبيعتها. ولكن ذلك أيضاً لا يهم! فقد كان يقين السرطاوي لا يتزعزع في أن مصالحاً سرمدية ستجمع بين الشعبين، فكان يردد قائلاً لمحادثيه الإسرائيليين: "قولوا لقادتكم أنهم سيكتشفون يوماً ما أننا الوحيدين في العالم العربي الذين سيكونون أكثر حلفائكم ولاءً".

وفي ديسمبر ١٩٨٠، نُشر في الصحيفة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، "فلسطين الثورة"، مقالاً أثار عاصفة من الاحتجاجات بين جموع الفدائيين داخل المنظمة. فبعد حصوله على موافقة مسبقة من عرفات، بسط السرطاوي أطروحتين: أن الصهيونية ليست شراً محضاً لأنها ليست كتلة واحدة، وأنه يجدر فتح الحوار مع الإسرائيليين جميعاً بلا تمييز الذين يعترفون بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

بعد ذلك بأربعة أشهر، أدانه المجلس الوطني الفلسطيني، ورفض إعطائه حق الدفاع عن نفسه، وحظَّر عليه الاتصال بالصهاينة. فقدم استقالته، التي رفض عرفات قبولها وحضه، على انفراد، على مواصلة الحوار. وفي إسرائيل، راحت وسائل الإعلام تصوره كبطل للسلام، بعد أن كانت إلى وقت قريب تتجاهل تصريحاته ومقالاته.

لم يحُل تغير الموقف هذا دون فوز حزب الليكود تحت زعامة بيجن في الانتخابات. وبعد ذلك بقليل، في حوار خصني به، اتهم السرطاوي منظمة التحرير الفلسطينية بأنها سهلت نجاح اليمين القومي، وبأنها أعانت دعاة التوسع الإسرائيليين بتقاعسها عن مساندة معسكر

السلام بدرجة كافية، الذي كان من الممكن الحصول على العديد من المقاعد في الكنيست، والضغط على القرارات الحكومية. كما ذكر أيضاً بما كان منه من اقتراح، ذهب أدراج الرياح، بأن يُدعى قادة المجلس الإسرائيلي ليحضروا، كمراقبين، دورة البرلمان الفلسطيني في إبريل ١٩٨١ . فتلك اللفتة، كما قال لي، كان من شأنها أن تضفي المصداقية على مناضلي السلام في أعين مواطنيهم. وقد أثار هذا الحوار الصحفي مجدداً غضبة الصقور داخل منظمة التحرير الفلسطينية. كما بلغت منظمة "الصاعقة" الموالية لسوريا حد الدعوة إلى قتل "الخائن". فرد عليها عرفات مهدداً بقتل من تسول لهم أنفسهم قتله. ومن جهة أخرى، سمح لوفد مكون من ثمانين شخصاً، من كوادر وأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية بالذهاب لزيارة معسكر اعتقال "ماوت هاوزن". فوقفوا تتقدمهم الأعلام الفلسطينية، وقد مالوا بجزعهم إلى الأمام، ليضعوا أكاليل من الزهور تكريماً لضحايا النازية.

أما السرطاوي، الذي أسف لعدم استطاعته الانضمام إلى الوفد، فقد أطلق صيحة إنذار لأقرانه، هاتفاً: "لو لم تدعوا الجنرال بيليد إلى بيروت، فستواجهون قريباً الجنرال شارون بدلاً منه!" ولم يكن الخطر مُتوهَماً لأن مشروع وزير الدفاع الجديد لم يكن يخفى على أحد. فقبل تسعة أشهر من شن القوات الإسرائيلية هجومها على لبنان، صرح شارون ليوري أفنيري بأنه لديه نيّة قوية لغزو بلد الأرز. وقد نُشرت تصريحاته في مجلة "هاعولام هزيه" في سبتمبر ١٩٨١ بناءً على موافقته. كانت الحرب تلوح إذن في الأفق، لكن إدارة منظمة التحرير لم تتحلى بالشجاعة اللازمة لوضع توصيات السرطاوي قيد التطبيق.

وفي بداية يونيو ١٩٨٢، شن الجنرال شارون هجمة تندر شراستها، أطلق عليها على سبيل المناقضة اسم "السلام في الجليل". رسمياً، لم يكن الأمر يعدو إزالة قواعد الفدائيين من على الحدود رغم أنهم قد التزموا بقرار وقف إطلاق النار الذي تم التوقيع عليه قبل عام. لكن اتضح أن للمشروع طموحات أكبر بكثير: إذ قصفت قوات الدولة العبرية بلا تمييز مدناً وقرى ومخيمات لاجئين، أزيل كثيرٌ منها، واحتلت جزءً كبيراً من لبنان بما في ذلك العاصمة بيروت. كانت أهداف وزير الدفاع الإسرائيلي عديدة: إحداث هجرة جماعية للفلسطينيين باتجاه البلدان المجاورة، وتدمير قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، وقتل قادتها الأساسيين، وعلى رأسهم عرفات، وطرد الفرق السورية المرابضة شمالي البلاد.

كانت حصيلة الضحايا من الضخامة (١٧٠٠٠ قتيل، ٣٠٠٠٠٠، جريح، وفق تقدير السلطات اللبنانية) حتى أن فرنسوا ميتران شبهها بمذبحة "أورادور سور جلان" الرهيبة، التي اقترفها النازيون في فرنسا إبان الحرب العالمية الثانية. وصرح الكاتب الإسرائيلي الشهير إبراهيم جبريل يَشْوَع بأن الحكومة الإسرائيلية "قد نجحت في إشراكنا في مذبحة دير ياسين جديدة". وفي ٣ يوليو، نزل عشرات الآلاف من الإسرائيليين إلى الشوارع للاحتجاج على مسلك الجنرال شارون.

في اليوم نفسه، تلقيتُ مكالمة هاتفية من ناحوم جولدمان، رئيس المجلس اليهودي العالمي، دعاني فيها لزيارته في منزله بباريس. وهناك، وجدتُ عنده رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، بيار منديس فرانس، وفيليب كلوتزنيك، وزير التجارة الأمريكي الأسبق والرئيس المقبل للمجلس اليهودي العالمي. طلبوا إليّ حضور مداولاتهم والمشاركة في تحرير البيان الذي أزمعوا نشره. وقد أثار هذا البيان ضجة بما فيه من دعوة إلى الاعتراف المتبادل بين الشعبين المتنازعين، وإلى عقد مفاوضات سلام تقود إلى إنشاء دولة فلسطينية بجوار إسرائيل. كانت تلك هي المرة الأولى التي تقف فيه ثلاث شخصيات يهودية ذات ثقل على نقيض حكومة القدس، لتثبت في الوقت نفسه أن يهود الشتات بوسعهم لعب دور في التهدئة، بل الوساطة.

بدا الحدث وكأنه يعجِّل بالانفتاح السياسي الفلسطيني. فقد حيّا ياسر عرفات على الفور "الشخصيات اليهودية الثلاث ذوي القيمة العالية والقامة العالمية والتأثير النافذ." وللمرة الأولى، في بيروت المحاصرة، أدلى بحوارات صحفية لصحفيين إسرائيليين، هما عمنون كابليوك ويوري أفنيري. وقد أدلى إليَّ ذلك الأخير بأمله في أن يقود السلام إلى اتحاد اقتصادي بين إسرائيل وفلسطين والأردن وربما أيضاً لبنان، "على غرار اتحاد بنلوكس"، الذي يضم بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج. وتجاسر السرطاوي وعقد بباريس مؤتمراً مشتركاً مع الجنرال پيليد. ودعا الرجلان معاً إلى مفاوضات فورية من أجل عقد سلام نهائي.

بعد ذلك بستة أشهر، اجتاز ياسر عرفات خطوة أخرى، بأن استقبل في مقره العام الجديد بتونس القادة الإسرائيليين بمجلس السلام، وعلى رأسهم الجنرال پيليد. أتاحت تلك المقابلة الرسمية للغاية محادثات وديّة استمرت أربع ساعات، نُشرت صورها عالمياً. وأعلن بيان مشترك أن "أعمالاً مشتركة" ستُتخذ لتحقيق "سلام دائم".

وابتهج عصام السرطاوي، الذي اعتبر ذلك الحدث بمثابة تتويج لنضاله. لكنه كان يجهل أنه، بتنظيمه المقابلة، قد وقّع على قرار موته. فبعد ذلك بشهور ثلاثة، في إبريل ١٩٨٣، تم اغتياله في ليشبونة أثناء قمة المنظمة الاشتراكية الدولية التي حضرها كمراقب. بناءً على تعليمات الرئيس جيسكار دستان، كانت الأجهزة الفرنسية مكلفة داخل فرنسا بالسهر على تأمينه. أما في البرتغال، حيث اجتمع رؤساء الأحزاب الاشتراكية، فكان يفتقر تماماً إلى الحماية. وهو الذي لم يطلبها أبداً خارج فرنسا، رغم درايته بما يحدق به من أخطار. أما شمعون بيريز، الذي ترأس الوفد الإسرائيلي المنتمي لحزب العمل، والذي كان دوماً خصم السرطاوي العتيد، فلم يستحي من إلقاء كلمة لتأبينه.

"الطريق إلى السلام مفروشٌ بالقبور الفلسطينية"، هكذا دأب السرطاوي أن يقول، ملمحاً لا إلى سلفه سعيد حمامي فحسب، وإنما أيضاً إلى عز الدين قلق، ونعيم خضر، اللذين كانا ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في باريس وبروكسل على التوالي، بمثل ما كان يلمح إلى ماجد أبو شرار أيضاً، المسئول الإعلامي في روما، وكان جميعهم يؤيدون عقد سلام قائم على التراضي. وهو إلى ذلك لم ينسى مقتل هنري كورييل، ومحاولة اغتيال المستشار كرايسكي الفاشلة، واغتيال مساعده هاينز نتل، زعيم الطائفة اليهودية في فيينا.

وقد أسدت وسائل الإعلام تكريماً للسرطاوي بعد رحيله، فيما اتهم ياسر عرفات الموساد باقتراف هذه الجريمة بالاستعانة بأبي نضال، أحد المنشقين عن منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أكد عرفات على المضي فيما اعتزمه بتعيين إيلان هاليفي، وهو عضو يهودي في منظمة التحرير الفلسطينية، على رأس وفده لدى المنظمة الاشتراكية الدولية.

في حوار كان السرطاوي قد أدلى به إليّ، أكد لي أن أبا نضال ما هو إلا قاتل مأجور سوقي يعمل لحساب إما العراق أو سوريا أو ليبيا، بل ويستخدمه الإسرائيليون أيضاً. وقد أوضح قائلاً: "اعترف أعضاء من مجموعة أبي نضال الذين نحتجزهم في لبنان أنهم قد تم تجنيدهم من قبل الموساد في الأراضي المحتلة". وقد نقل أبو إياد، رئيس جهاز مكافحة التجسس الفلسطيني، هذه المعلومات نفسها إلى جوزيف فرانسيشي، وزير الدولة للأمن العام بفرنسا، الذي كان يلتقيه كثيراً في سرية تامة، في منزل فرانسوا دو جروسوفر، مستشار الرئيس فرانسوا ميتران. وبالطبع، لم يتم التحقق من صحة هذه الادعاءات.

كان أبو نضال رجلاً قصيراً، جسيماً، زائغ النظرات، وكان يشوب مسلكه ذلك الغموض الذي يكتنف المتآمرين. كان يرفض مبدئياً استقبال أي صحفي، ويتحاشى المصورين. أما أتباعه الذين كنا نلتقيهم في بغداد أو في دمشق، فكانوا يقدمونه على أنه زعيم منظمة فلسطينية راديكالية. لكنه، في حقيقة الأمر، كان قد استُبعد من منظمة التحرير الفلسطينية في أكتوبر ١٩٧٤، بعد أن حكمت عليه منظمة عرفات بالموت لإدانته باختلاس أموال، وبالعصيان المسلح، وبارتكاب اغتيالات. لم يكن يستبطن أي أيديولوجية. ولم يقرأ له أحد أي مقال، أو تحليل في الصحيفة الناطقة بلسان منظمته. أما سعداء الحظ العرب النادرون ممن قابلوه، فيقولون أنه لم يكن على لسانه سوى كلمة واحدة: القتل. وقد تخصص رجاله في نوعين من الاعتداءات: أحدهما ذو طبيعة معادية للسامية (وكان قد أعلن مسؤوليته عن جرائم من بينها الهجوم الدامي على معبد فيينا في سبتمبر ١٩٨١، وعلى مطعم جولدنبرج بشارع "لي روزييه" بباريس في أغسطس ١٩٨٢)؛ أما النوع الثاني للاعتداءات فهو ذو طبيعة مناهضة للفلسطينيين، والدليل هو إعلانه عن مسؤوليته عن جميع الاغتيالات المرتكبة ضد كبار مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية. بل إنه قد حاول قتل ياسر عرفات مرتين.

واصل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحثه عن حل. وطلب أبو إياد، ذراعه اليمنى، أن يقابلني حين كنتُ سفيراً لفرنسا في تونس. ولما كانت التنازلات المقدمة منذ غزو لبنان قد أخفقت في وضع حد للمأزق، كان أبو إياد يأمل أن تلعب فرنسا دور الوسيط بإخبار شمعون بيريز بأن ياسر عرفات مستعدٌ للقائه. وقد نقلت وزارة الخارجية الفرنسية الرسالة إلى القدس لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي لم يبد إزاءها أي استجابة. ولم يكن ذلك الرفض مستغرباً نظراً للحالة النفسية للشعب الإسرائيلي الذي كان أكثر من نصفه غير مؤيد للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ففي الواقع، كان اليهود السفرديين المنحدرين من الدول العربية يرتابون في معسكر السلام الذي كان يتراءى لهم كمجموعة أشكنازية نخبوية علمانية يسارية.

وقد أخذت حركة السلام في الانحدار تدريجياً على أثر أحداث خارجة عن إرادتها. ففي ١٩٧٧، بعد أقل من عام واحد من بدايات الاتصالات السرية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ذهب أنور السادات إلى القدس، كما أسلفنا، لبدء عملية السلام. وإذ ظن المناضلون الإسرائيليون

أن خطوة الرئيس المصري ستفتح الطريق أمام تسوية شاملة، فقد تراجعوا عن احتشادهم. وأبدى الفلسطينيون بدورهم رفضاً للحل السلمي، أثناء غزو لبنان، ثم أثناء انتفاضتهم الشعبية في ١٩٨٧. وأفضت الأوهام التي خلقتها اتفاقات أوسلو في ١٩٩٣ إلى شَلِّ كلا المعسكرين، اللذين اقتنعا أن الوفاق بين اسحق رابين وياسر عرفات سيمضي بهم حتماً إلى سلام نهائي.

يُذكر أن حركة السلام الإسرائيلية، في صورتها الموحدة، قد دُفنت عام ٢٠٠٠، على يد إيهود باراك. إذ قام رئيس الوزراء الإسرائيلي، ذلك اليميني الذي قفز إلى رأس حزب العمل، بنصب فخ لياسر عرفات بأن فرض عليه، من دون مقدمات، مقابلة في كامب ديفيد تحت رعاية الرئيس بيل كلينتون. وقد صاغ مقترحات وصفها بأنها "غاية في الكرم"، لكنها كانت شفهية فقط، يشوبها الكثير من الغموض، ولا يمكن بأي حال أن تلقى قبول الفلسطينيين. وقد صُوِّر الرفض المتوقع الذي أعلنه عرفات على أنه الدليل على نواياه المتعطشة للحرب.

وستكون شيطنة عرفات، المتماشية مع تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، هي العقبة الكبرى أمام التوافق في السنوات اللاحقة. بعد ذلك بقليل، سيثير إيهود باراك صدمة ثانية، هي الانتفاضة الثانية، بسماحه للجنرال شارون، زعيم اليمين، بأن يذهب محاطاً بجماعة من الشرطة، لاستعراض قوته في الأماكن الإسلامية المقدسة بالقدس.

هكذا راح معسكر السلام يتفتت منذئذٍ إلى عدة منظمات ومجموعات صغيرة تواصل نشاطات متوازية لمكافحة الاحتلال في الأراضي العربية. وقد اتهمت بعضها في عام ٢٠١١ بالحصول على تمويلات سرية، من دون أن يُقدم أي دليل على ذلك. إذ تسعى الحكومة على تجريمهم والسبب مفهوم: إذ تعارض حركة "السلام الآن" الاحتلال بمنتهى الشراسة. وتندد منظمة "بتسليم" بالانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان. وتناضل منظمة "يش دين" ("القانون موجود") ضد المحاكمات العسكرية، وتدافع منظمة "يش جفول" ("الحدود موجودة") عن العسكريين الذين يرفضون الخدمة في الأراضي المحتلة. أما المنظمة النسائية التطوعية "ماشسوم واتش"، فتتحقق من عدم تعرض الفلسطينيين للمعاملة السيئة على الحواجز العسكرية، كما لا تدخر منظمة "أطباء مدافعون عن حقوق الإنسان"، الحاصلة

على جائزة نوبل، خدماتها المجانية للمحتاجين. وتحمِّل حركة "جوش شالوم" ("كتلة السلام")، بزعامة يوري أفنيري، الحكومة مسؤولية استمرار النزاع. أما منظمة "بريكنج ذا سايلنس" ("كسر الصمت") فتضم جنوداً سابقين يندّدون بمسلك الجيش في الأراضي المحتلة.

الفصل الخامس عشر

طريق أوسلو المسدود



كان الاستعراض السياسي يجري على مرج البيت الأبيض الأخضر: كان هناك وزراء أمريكيون سابقون، وسفراء، وأعضاء في الكونجرس، وكبار أعيان الجماعة اليهودية، وصحافيون مشهورون، انقلبوا فجأة من أعداء معروفون لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤيدين لها، حوالي ثلاث آلاف شخصية بارزة، جلسوا في صفوف على كراسٍ قابلة للطي قبالة المسرح الذي وقف عليه اسحق رابين وياسر عرفات، وبينهما رئيس التشريفات: الرئيس بيل كلينتون شخصياً. ولما كان لي عظيم الحظ بالجلوس على أحد تلك الكراسي القابلة للطي، كنتُ أشعر كمن يشهد حدثاً سورياليا مخصصاً للجمع بين عدوين لا سبيل إلى إتمام المصالحة

بينهما، ولمباركة شعبين متحاربين منذ عهود طويلة، وفق رقصة إيقاعية مصممة بمنتهى الدقة. بدا الرئيس الأمريكي بابتسامة عطوف، ولفتات راعية، سخياً كريماً، وهو يطلب من صاحبيه أن يقترب كلٌ من الآخر قبل الإعلان عن توقيع اتفاقات أوسلو التي ترسخ الوفاق بينهما. وقد تساءلتُ بأي صفة ينتحل كلينتون المكان المركزي فيما هو قد جهل حتى بوجود مفاوضات ثنائية كانت قد جرت في العاصمة النرويجية! كما تفاجأتُ أيضاً إذ غاب عن المنصة أي ممثل للاتحاد الأوروبي الذي لم يكف مع ذلك منذ أكثر من عقد كامل عن الدعوة إلى التوافق بين إسرائيل ومنظمة التحرير.

وبالتعرف على تفاصيل اتفاقات أوسلو، تبين لي أنها لا تعمل على تسوية المشكلات الجوهرية التي يختلف حولها الخصمان، اللذان قررا مهلة خمسة أعوام للبت، ضمن أمور أخرى، في الحدود الفاصلة بينهما، وفي مستقبل المستوطنات اليهودية داخل الأراضي الفلسطينية، وفي وضع القدس، وفي عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم. كما لم تورد أي تفاصيل أيضاً عن مستقبل الفلسطينيين فيما بعد الحكم الذاتي الممنوح لهم (والمحدود للغاية).

وإذ توجه إليّ بعض الفلسطينيين بالسؤال بعد الاحتفال، أجبتُ بأنني أرى أن النص، رغم خوائه، يعد خطوة إلى الأمام. فالأهم في نظري هو أن تعترف إسرائيل بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي بأهليتها لتأسيس دولة فلسطينية. وقد أضفتُ ببعض من الحذر أنه في جميع الأحوال، تعتمد خاتمة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المقبلة فقط على تطور ميزان القوى بين الطرفين. كان من الواضح أن تفاؤلي النسبي لا أساس له لأنه كان متوقعاً أن تحتفظ إسرائيل وحلفاؤها بتفوقهم الواضح، بل وأن يعززوه.

مع ذلك، كانت هناك أمارات منذرة بالهوة التي كان لها أن تتسع فيما بعد بين الطرفين المعنيين. فقد كان واضحاً للعيان أن ياسر عرفات وإسحق رابين لم يكونا على الموجة نفسها. فبينما أطل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بوجه متهلل ليعلن في كلمته القصيرة عن "نهاية فصل من الآلام والعذاب" بالنسبة للشعبين، بدا رئيس الوزراء الإسرائيلي عابساً وهو يصرّح بأن الاتفاق "لم يكن بسيطاً لا بالنسبة (له)، ولا بالنسبة للشعب الإسرائيلي، ولا بالنسبة ليهود الشتات"، مستعيداً ذكر "جرائم الدم" التي ارتكبها الفلسطينيون. كما استفاضت لغة جسد إسحق رابين في التعبير أيضاً عما يدور في خلده. ففي ختام الحفل، وجد الإسرائيلي

صعوبة في مصافحة ياسر عرفات. فهو يتردد، ويؤخر خطوة، ويتقدم خطوة، قبل أن يمد يده. وقد طافت صور ذلك المشهد حول العالم، فكانت بليغة في حدِّ ذاتها.

بعد ذلك بستة أشهر، أثناء إجرائي تحقيق في إسرائيل والأراضي المحتلة، تبين لي أن "المصالحة" كانت محض رؤية ذهنية، وأن شيئاً لم يتغير على الأرض، إن لم يكن الأمر قد ازداد سوءً. فقد بقيت منطقة القدس الغربية، العصرية الثرية، مقطوعةً عن الناحية الشرقية من المدينة، الفقيرة والمتهالكة، فيما لا يجرؤ اليهود والفلسطينيون على اجتياز الخط الفاصل للذهاب إلى الجهة المعاكسة من المدينة. كما بقيت الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية أيضاً عازلةً تماماً. أما منظمة التحرير الفلسطينية، المعترف بها شكلياً، فتم نبذها، لتؤدي مهاماً بالوكالة حساب السلطات الإسرائيلية. فهي مطالبة بضمان أمن المستوطنات اليهودية، وبالوفاء بتكاليف الخدمات الاجتماعية، والصحة، والتنمية، والبنى التحتية. وكان أحد المؤتمرات الذي نظمته منظمة التحرير، والذي كنتُ مدعواً إليه، قد تعذر عقده في القدس، بسبب عدم الحصول على تصريح. أما المسؤولون الإسرائيليون، فكثيراً ما كانوا يعبرون عن كراهيتهم أو عن احتقارهم للمنظمة ورئيسها. حتى يوري سافير، وهو من "الحمائم" وأحد مفاوضي أوسلو الرئيسيين، فقد قال لي في ختام عريضة اتهام طويلة وعنيفة: "لقد أنسنّا عرفات بعد أن شيطنّاه لكنه تبدى لنا مخيباً لكل الآمال..." أما شمعون بيريز، وهو من الحمائم أيضاً، ومبتدئ الحوار مع عرفات، فقد فاجأني حكمه القاطع، إذ أكد قائلاً: "منظمة التحرير الفلسطينية ليست منظمة سياسية، فنشاطاتها إرهابية حصرياً".

وهو ما يفسر وحشية القمع المتواصل حتى في داخل مخيمات اللاجئين، وهو أيضاً ما يفسر تزايد العمليات الانتحارية. وقد ندد وجهاء الضفة الغربية وغزة، في شبه إجماع، بما يشوب اتفاقات أوسلو من رياء، إذ أنهم مقتنعون بأن تلك الاتفاقات قد صُممت بحيث تحول دون إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. فقد أخبرني مثلاً الدكتور حيدر عبد الشافي، الرجل الأكثر استحقاقاً للاحترام في غزة، بأنه قد امتنع عن رئاسة فريق المفاوضين الفلسطينيين، على سبيل الاحتجاج. وقد اتهم حكومة إسحق رابين بالإسراع من وتيرة بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة. وبدلاً من أن تهدئ اتفاقات أوسلو النفوس، زادت من حالة الاستقطاب في الرأي: إذ تشير استطلاعات رأي إلى أن ٧٥٪ من الفلسطينيين يؤيدون

مواصلة الاعتداءات، فيما يتمنى غالبية الإسرائيليين طرد كافة الفلسطينيين جماعياً من ديارهم.

وقد احتشد معسكر السلام، النابض بعد بالحياة، من أجل منع تفاقم التوترات. والتقيتُ بالجنرال ماتي بيليد خارجاً من مظاهرة كان قد شارك فيها مع ثلاثين آخرين من الجنرالات. كان في تقديره، شأنه شأنهم، أن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في ١٩٦٧ لا تخدم أبداً أمن إسرائيل، بل على العكس. هكذا إذن يطالب هؤلاء الضباط من ذوي الرتب العالية إعادة كافة الأراضي المحتلة في مقابل سلام كامل ودائم. إذ أوضح الجنرال أبراهام تامير، أحد استراتيجيّ الجيش الرئيسيين، قائلاً: "ينبغي الكفّ عن الكذب على الإسرائيليين(..). إذ أن اتفاقات أوسلو التي تمنح حكماً ذاتياً مؤقتاً للفلسطينيين تضيع علينا وقتاً ثميناً. لذا يجدر الاتجاه مباشرة إلى إنشاء دولة فلسطينية، تصاحبها إجراءات أمنية صارمة". أما الجنرال شلومو جازيت، رئيس أجهزة المخابرات العسكرية الأسبق، فقد جمع حوالي ٨٠٠ من كبار الضباط (عمداء وعقداء)، داخل رابطة "السلام والأمن"، المناضلة من أجل الهدف نفسه. وقد بقى إسحق رابين يصم أذنيه عن تلك النداءات، وهو ما كان يدعو إلى التساؤل عن السبب الذي حدا به إلى التعاهد مع منظمة التحرير الفلسطينية التي يضمر لها كل تلك الكراهية. كان رئيس الوزراء ما يزال بعد في تلك الفترة "صقراً" معروفاً. وكان قد اشتُهر، أثناء حرب ١٩٤٨، بالطاقة الجبارة التي بذلها في إخلاء بلدتي اللد والرملة من سكانها البالغ عددهم سبعين ألفاً من الفلسطينيين. بالنسبة له، كان الأمن مقدماً دوماً على السلام. وبرغم انتمائه لحزب العمل، كان يأخذ على أحزاب اليمين "تراخيهم" إزاء السكان المحتلين. وحين كان وزيراً للدفاع ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٠، ثم رئيساً للوزراء بدءً من ١٩٩٢، قام بنشر الرعب في الضفة الغربية وغزة: فمن اعتقالات وترحيل جماعي "للمشتبه بهم" وهدم لمنازلهم، وإطلاق الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين، إلى عمليات الإعدام بلا محاكمات التي تنفذها "كتائب الموت"، وهم قتلة متنكرين في هيئة عرب. لكن القمع قد فشل في وضع حد للانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي اندلعت تلقائياً في ١٩٨٧، وهو ما مثل أحد الأسباب الرئيسية التي قادته للبحث عن اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت تلك الأخيرة قد يسرت من مهمته باعترافها من طرف واحد بحق دولة إسرائيل في الوجود.

لم يكن رابين رؤيوياً، ولا كان دبلوماسياً داهية، لكن برجماتيته كانت تعوض نواقصه

بصورة كبيرة. وقد ذكر لي شمعون بيريز أنه قد ساهم في "هداية" رئيس الوزراء بأن شرح له كيف سيصبح قادراً على ترويض منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعاني ضعفاً مزدوجاً على المسرح الدولي من جراء تأييدها لصدام حسين، إبان غزو العراق للكويت في ١٩٩٠، ونظراً لانهيار حليفها الرئيسي، الاتحاد السوفيتي، في العام التالي. من جهة أخرى، لاحظ إسحق رابين أن المفاوضات المتعاقبة أولاً مع وجهاء الأراضي المحتلة، ثم مع الممثلين شبه الرسميين لمنظمة التحرير الفلسطينية في مدريد أو في واشنطن، قد أجهضت كلها، الواحدة تلو الأخرى. لذلك كان لزاماً عليه التوجه مباشرةً إلى أولئك الذين يملكون السلطة الحقيقية، وعلى رأسهم ياسر عرفات. كما أنه لم يكن لديه خيارٌ آخر، فقد رفض الملك حسين العرض المقدم له، الخاص باستعادة جزء من الضفة الغربية، مع استبعاد القدس الشرقية. هكذا مات "الخيار الأردني"، بعد أن كان الخيار المفضل لدى المنتمين لحزب العمل الإسرائيلي.

مع ذلك، كان كل شيء يشي بأن رابين ليست لديه أدنى نية لتطبيق جلّ الاتفاق الذي كان قد وقعَّ عليه. فمن الناحية العملية، لم يكن يحترم مواعيد أي استحقاقات، معلناً بلا أي حياء أنه "ليس هناك موعدٌ مقدس". كان يؤجل باستمرار افتتاح المفاوضات المخصصة لإبرام السلام الدائم. وبدلاً من تخفيف التوتر، كانت إعادة نشر قوات الاحتلال تُستخدم لزيادة القمع وللسيطرة على الأهالي. وبمضاعفة بناء المستوطنات الجديدة، كان يقلص تدريجياً مساحة الأرض المخصصة نظرياً للدولة الفلسطينية، التي كانت بالفعل محل عدائه الشديد. وقد ندد أحد نجوم معسكر السلام، ميشال فارشفسكي، بـ "دناءات" رابين، فيما كتب يوري أفنيري أن "برجماتيته ليست سوى نوعاً من الغباء".

لكن سرعان ما أثبت المستقبل أنهما قد جانبا الصواب. ففي غضون بضعة أشهر، منحت واقعية إسحق رابين صاحبها وعياً استثنائياً، وهو الوعي الذي ساقه بالمناسبة إلى حتفه. ففي إبريل ١٩٩٤، أثار رابين بلبلة بتصريحه بلا مقدمات بأن الاحتلال لم ينجح في استيعاب الأراضي المحتلة، وبأن "جيش الاحتلال" يُعدُّ سُبة في حق إسرائيل، وأن المستوطنات اليهودية تمثل "عقبات أمام السلام". وشاطر بذلك رأي شمعون بيريز الذي يرى أن أي "مساحة من الأرض" تفتقر إلى أي قيمة دفاعية.

بعد ذلك بشهرين، عاد للهجوم في البرلمان بأن عرض حصيلة الانتفاضة، على نحو أثار

الغضب والاحتجاجات العنيفة، والسخرية والشتائم بين نواب اليمين. كيف يجرؤ على الحديث عن "انتفاضة شعبية" ضد "السيطرة الإسرائيلية الكريهة"، وكيف يجرؤ على التعبير عن تعاطفه مع الفلسطينيين "الذين عانوا من عذابات أليمة على مر الأجيال"، لاسيما هؤلاء الذين حُبسوا في السجون الإسرائيلية والبالغ عددهم ١٤٠,٠٠٠ سجين فلسطيني! وقد بلغ الاستنكار ذروته حين شرع في ذكر الخسائر البشرية في المعسكرين: ألف قتيل فلسطيني في مقابل مائتي إسرائيلي، و٨٠٠٠ جريح بين اليهود في مقابل ٢٠,٠٠٠ بين خصومهم. وقد تمثلت "جريمته"، بحسب اليمين القومي، في "الخلط بين الدم اليهودي ودم الإرهابيين".

وقبل شهر من اغتياله، صرح – كذلك في البرلمان– بأن إسرائيل لا تملك الاستمرار في حكم شعب آخر رغم إرادته، وأن التوراة لا تصرح بذلك، لأنها ليست مجموعة من "السجلات العقارية". وقد استثارت الكلمة رئيس حزب الليكود الشاب، بنيامين نتنياهو، المناصر لفكرة "إسرائيل الكبرى" الذي قاطعه صارخاً: "أخطأت يا سيد رابين! التوراة شاهدة على الأواصر التي لا تنفصم التي نسجناها مع هذه الأرض قبل ٤٠٠٠ سنة، فهي إذن سجلنا العقاري المرجعي." فأجابه الزعيم الإسرائيلي قائلاً: "في هذه الحالة، يجب أن تبتر إسرائيل عنها ساحلها، الذي لم يكن أبداً جزءً من وطن أسلاف اليهود". فما كان من نتنياهو إلا أن أطلق حملة تشهير عنيفة ضد رئيس الوزراء. فاتهمه بـ"الخيانة"، وترأس تجمعات رفع خلالها المتظاهرون لافتات تصف إسحق رابين بأنه "نازي" و"عميل يهودي"، على غرار معاوني النظام الهتلري داخل الجيتوات اليهودية. ولم يستدرك زعيم اليمين القومي أقوال مؤيديه أو ينكرها. وأنذر بعض الحاخامات رابين الكافر بأن مآله إلى الجحيم وبئس المصير، فيما سخر الجنرال شارون من المعلومات المتداولة في الصحف والقائلة بأن الآثم مهددٌ بالقتل. وفي ٤ نوفمبر ١٩٩٥، أقدم إيجال عامير، اليهودي الأرثوذكسي المنتمي لأوساط القوميين، على قتل رابين بثلاث رصاصات أطلقها عن كثب.

أمام العشرات من الآلاف من مؤيديه، كان رابين قد انتهى لتوه من غناء لحن جماعي مهدى للسلام، عُثر في جيبه على الورقة التي حوت كلماتِه ملطخةً بالدماء. ولم تشهد قضيته أي تقدم بعد اختفائه المأساوي، إذ لم يأتِ بعده خليفةٌ جدير به.

محا رؤساء الوزراء اللاحقون الجوانب الإيجابية لاتفاقات أوسلو بذريعة عدم وفاء

الطرف الخصم بالتزاماته. وقد اختلف عضو حزب العمل، شمعون بيريز، عن منافسٍ كان يكرهه، بتدبير أعمال عنف أكبر زادت من غضب الفلسطينيين، وبشنه عملية "عناقيد الغضب" في لبنان، مما حرمه من تأييد فلسطينيي إسرائيل. أما إيهود باراك، رجل اليمين رغم انتمائه لحزب العمل، فكثيراً ما أقرّ بأنه كان دوماً معادياً لاتفاقات أوسلو.

وأما الجنرال أرييل شارون، الذي خلفه في ٢٠٠١، فقد دعا المستوطنين إلى الاستيلاء على التلال، وقَمَع الحركة الوطنية الفلسطينية قمعاً دامياً، حتى أن منظمة العفو الدولية قد اتهمته بارتكاب "جرائم ضد الإنسانية". وقد أعلن هو أن "عرفات عدو الإنسانية جمعاء"، وحكم على الزعيم الفلسطيني بالإقامة الجبرية في منزله برام الله، وقصف مقره وحوّل الجزء الأكبر من المبنى الذي يحتمي به إلى رماد. كما امتدت حملة الشيطنة إلى جميع الفلسطينيين، الذين صُوروا كإرهابيين متعطشين للدم اليهودي. وقد قوىّ شارون من تأثير حماس باغتياله زعيمهم الروحي، الشيخ أحمد ياسين، الجالس على مقعد متحرك لإصابته بالشلل الرباعي. لكن، بعد ذلك بعدة أشهر، سينكر شارون أي مسؤولية له عن وفاة عرفات إثر مرض غامض لم يستطع الأطباء الفرنسيون تحديد كنهه. رغم ذلك، كان شارون قد كرر قبل ذلك بشهرين أنه بات "من اللازم تصفية عرفات".

وقد تأكد أن عرفات قد اغتيل إثر ما كتبه يوري دان، صديق شارون الحميم، في سيرة شخصية خصه بها بعد رحيل الزعيم الفلسطيني بعامين. إذ نقل الكاتب أن رئيس الوزراء الإسرائيلي كان قد حصل، خلال مكالمة هاتفية، على موافقة ضمنية من الرئيس بوش. وقد مات عرفات، وفق طبيبه الخاص، بسبب "سم لا يترك أثراً".



ياسر عرفات يُكرم أريك رولو فى آخر لقاء بينهما برام الله

قبل ذلك بأشهر قليلة، قررتُ زيارته في المعتزَل المتهالك الذي حبسه فيه شارون. وإذ تعرض المبنى للقصف من قبل المدفعية الإسرائيلية، صار ما تبقى منه محاطاً بالأنقاض. وعلى بابه، تولى الحراسة عساكر وضباط يرتدون الزي الرسمي، ومزودين بأسلحة نارية. كانت الغرفة الوحيدة التي يشغلها يستعملها كصالون استقبال، وكغرفة طعام، وكمكتب. التقيتُه شاحباً، مرهق القسمات، وقد تعلقت نظارته عند طرف أنفه، وهو جالس أمام كومة مرتفعة من الملفات والمستندات المكدسة على مكتب أشبه بمكتب تلميذ. كان أخذ في وضع خطوط بالقلم الأحمر تحت عبارات في ترجمة بعض المقالات المنشورة في الصحافة الإسرائيلية.

لم يكن يستبعد تعرضه لاعتداء على حياته. وإذ مضى يفسر لي سبب اختياره مبنى بلا نوافذ، قال إنه يخشى أن يتم إطلاق قذيفة باتجاهه، "سواءً خطأً أم عمداً". فأضاف نبيل شعث، أحد أقرب معاونيه، أنه كان قد حصل على "ضمانات قاطعة" من واشنطن أنه لن يُقتل أو يُرحَّل. وقد أثنى عرفات ثناءً مفعماً بالتأثر على إسحق رابين، "الشريك الوحيد الذي

آمن حقاً بسلام عادل". وفي إشارة لما يتعرض له من شيطنة من قبل شارون، راح يعدد مبادراته المتلاحقة- السرية منها وعلنية- التي اتخذها على مدار ثلاثين عاماً، بدءً بتبادل الخطابات منذ ١٩٧٠ مع الجنرال موشي ديان، الذي كان وزيراً للدفاع في ذلك الوقت، ثم اتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ "منعطفاً رئيسياً" بقبولها إقامة "فلسطين مصغرة" إلى جوار إسرائيل.

أما أرييل شارون، فظل يعارض بشدة أي حل وسط قد يتضمن إعادة الأراضي المحتلة. وقد قدم دليلاً دامغاً على ذلك في مناسبتين مختلفتين: فقد تجاهل العرض الذي قدمه له حكام الدول العربية، في مارس ٢٠٠٢، بأن تقوم دولهم بتطبيع كامل للعلاقات مع إسرائيل إذا تخلت هذه الأخيرة عما استولت عليه من أراضي، كما استُبعد نهائياً مشروع تسوية، كان قد أعده في ديسمبر ٢٠٠٣، كلٌ من يوسي بيلين، وزير العدل الإسرائيلي الأسبق، وياسر عبد ربه، المقرب من ياسر عرفات. وكان نصُّ المشروع يعترف بإسرائيل بصفتها "وطن الشعب اليهودي"، ويقبل بإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جوار الدولة العبرية داخل حدودها السابقة على ١٩٦٧.

وأما إيهود أولمرت، خليفة شارون في عام ٢٠٠٦، فخدع الجميع بتصريحاته النازعة إلى التهدئة. فهذا المحامي المشتغل بالمتاجرة دون اهتمام بأي اعتبار آخر، والمتورط في عدَّة فضائح مالية، والمحترف للسياسة منذ أربعين عاماً، قد قدم نفسه بصفته بطلاً للسلام، الذي لا يؤمن به بسبب تعنت المحاربين العرب، على حد قوله بلا مواربة. وقد ضاعف من إنشاء المستوطنات، مع التأكيد على استعداده لتفكيك معظمها في إطار تسوية نهائية. وسينتهي الحال بـ"الثعلب"، كما يصفه يوري أفنيري، بالاستقالة بعد اتهامه بالفساد.

غير أن التاريخ سيحفظ على وجه الخصوص اسم الرجل الذي أطلق رصاصة الرحمة على أي تسوية سلام محتملة: ألا وهو إيهود باراك، الجنرال الحاصل على أكبر عدد من الأوسمة في إسرائيل منذ نشأتها، لكنه أيضاً الرجل الأقل شجاعة بين رجالها. فنظراً لأنه كان يخشى أن يلقى نفس مصير إسحق رابين، فقد اجتهد في إجهاض أي تسوية، مثلما سيظهر من خلال مؤتمر كامب ديفيد الذي بدأه في يوليو ٢٠٠٠. فعلى الرغم من معرفته بأن مقترحاته لن تحظى بأي قبول، عرض أن يعيد إلى الفلسطينيين الضفة الغربية مبتور منها ٢٠٪ من مساحتها، أي

حوالي ٦٥٠ كيلومتراً مربعاً، بغض النظر عن القدس الشرقية ووادي نهر الأردن، حيث سيتولى الجيش الإسرائيلي الحراسة على امتداد الحدود مع المملكة الأردنية الهاشمية. وقد أصرَّ على أن تكون الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس منوطة بسيادة الدولة اليهودية، وهو مطلب لم يتم الإعراب عنه أبداً من قبل، ولا حتى على لسان أسلافه القوميين. إذ كان لزاماً بحسبه أن تتم تجزئة الضفة الغربية إلى ثلاث مقاطعات، يتم الفصل بينها بحواجز عسكرية إسرائيلية. وقد تمادى في الاستفزاز لدرجة رفضه مقابلة ياسر عرفات أثناء المؤتمر، كما امتنع عن صياغة شروطه كتابةً خلافاً لما طلب منه الوسطاء الأمريكيون. وبلهجة آمرة قال: "هذا هو العرض، فخذوه، أو ردوه". وأمام الرفض المتوقع من جانب عرفات، أعلن باراك أن خصمه قد "رفض كل شيء" فيما هو قد "قدم إليه كل شيء". (وقد أقر بعد ذلك بثلاثة أعوام أنه "لم يقدم أي شيء، أي شيء بالمرة" إلى عرفات). عندئذ نطق بجملته الموعودة، التي كان لأصدائها أن تتجاوب على الدوام لتتحول إلى عقيدة راسخة لدى الرأي العام الإسرائيلي، الواقع ضحية لحملة تضليل عاتية، إذ أخذ يردد حتى كَلّ سامعوه : "لا شريك لنا في عملية السلام". هكذا تمت شيطنة عرفات، وباء معسكر السلام بالفشل، ليتواصل المأزق بصورة لا نهائية.

ازداد اتساع الهوة الفاصلة بين المعسكرين بعد ذلك بشهرين، إبان الانتفاضة الثانية، الناشبة إثر مبادرة استفزازية. فقد سمح إيهود باراك للجنرال آرييل شارون، باستعراض موكبه على ساحة المسجد الأقصى، محاطاً بمئات من الجنود المدججين بالسلاح، في بادرة لتأكيد السيادة الإسرائيلية على الأماكن المقدسة الإسلامية. كان انفجار الفلسطينيين الشعبي حتمياً، لاسيما وأن حياتهم اليومية كانت أصلاً لا تطاق. فقد اشتدت أعمال القمع والعقوبات الجماعية طوال الأعوام السبعة التالية لاتفاقات أوسلو: من حالات حظر للتجوال معطِّلة للحياة، وعزل لمدن كبيرة، وإقامة الكثير من الحواجز العسكرية التي تعوق حركة السير، وانتزاع لملكية أراضي على يد المستوطنين، الذين تضاعف عددهم، واستفحال البطالة كالوباء (٦٠٪ من الأيدي العاملة) بسبب إغلاق حدود الدولة اليهودية. وكانت النتيجة أن سرعان ما سلَّم إيهود باراك السلطة إلى أرييل شارون، العدو اللدود للشعب الفلسطيني ولياسر عرفات.

أما حكومة بنيامين نتنياهو، القائمة في الحكم منذ مارس ٢٠٠٩، فهي الحكومة الأكثر يمينية التى شهدتها الدولة منذ قيامها؛ فقد دمجت فيها حزب "إسرائيل بيتنا"، النازع إلى

الفاشية والعنصرية بزعامة أفيجدور ليبرمان، وكذلك التنظيمات الأرثوذوكسية المتطرفة، وجميعها من أنصار "إسرائيل الكبرى". وقد عُهد بوزارة الدفاع إلى "عضو حزب العمل" إيهود باراك، في لفتة تحاول إظهار "اعتدال" الحكومة في أعين القوى الأجنبية، وبخاصة أمريكا باراك أوباما. إذ يعدُّ نتنياهو "أمريكياً" على نحو ما، لكونه قد عاش سنوات طويلة في الولايات المتحدة. فهو يتقن اللغة الإنجليزية الأمريكية، وقريب من خفايا الحكم في ما وراء الأطلسي. وقد وسِعه أن يحشد إلى صفه اللوبيهات الموالية إلى إسرائيل على نحو غير مشروط، وأن يكسب لقضيته أعضاء مجلسي الكونجرس، الذين استقبلوا خطابه في مايو ٢٠١٠ بحفاوة بالغة. كما ضمن تأييد جزء من الإدارة، وخصوصاً البنتاجون، وتوصل بذلك لمقاومة الضغوط التي يمارسها سيد البيت الأبيض. وكان هذا الأخير قد طلب إليه تجميد بناء المستوطنات، وعدم ضم القدس الشرقية، والإفراج عن آلاف المعتقلين الفلسطينيين، وتقليل عدد الحواجز العسكرية المقامة على الطرق، وخوض مفاوضات سلام مبنية على انسحاب إسرائيل إلى حدودها لعام ١٩٦٧. لكن ذلك ذهب سدى، إذ تعرض أوباما لمهانة عميقة باستسلامه أمام القوة المناوِرة لزعيم المعسكر القومي.

قدم زعيم حزب الليكود للفلسطينيين ما سماه بـ"السلام الاقتصادي"، وهو بحسبه رفاهية ستنشأ عن اقتصاد السوق. وقد وسَّع وسرَّع من استيطان "وطن الأجداد"، جاعلاً بذلك من إقامة الدولة الفلسطينية ضرباً من ضروب المستحيل. إذ تتكون الدولة الفلسطينية التي يتصورها من مجموعة من "بانتوستانات[1]"، أو مقاطعات مصغرة تفتقر إلى الحقوق وإلى أسباب البقاء. كما وضع نتانياهو نهاية للتطبيع المبتدر مع بعض الدول العربية. وزاد من التوترات بشن حرب في ٢٠٠٦ ضد حزب الله في لبنان.

بدت كلُ مقاومة مرهونة بالفشل حتى كان خريفُ ٢٠١١، حين تصدى له أبو مازن. إذ تسبب خليفة عرفات على رأس السلطة الفلسطينية، المعروف بصبره بل باستكانته، في إثارة الرعب وسط طبقة الساسة الإسرائيليين، بإطلاقه مبادرة دبلوماسية صرفة: إذ أعلن عن نيته مطالبة الأمم المتحدة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية التي من المفترض أن تتعايش مع إسرائيل

(١) مناطق على غرار تلك المخصصة لتوطين السود و عزلهم في نظام بريتوريا العنصري السابق بجنوب إفريقيا. (المترجمة)

في حدود عام ١٩٦٧. وقد أوضح أنه نظراً لعدم نجاح المفاوضات المنعقدة منذ عشرين عاماً مع ثمانية رؤساء وزراء إسرائيليين، فسيكون من غير المعقول مواصلتها فيما إسرائيل ترفض تجميد بناء المستوطنات الجديدة، وإن بصورة مؤقتة. وفي الوقت نفسه، نَصَب مسعى الرئيس الفلسطيني فخاً للولايات المتحدة التي وجدت نفسها مضطرة للوقوف ضده باللجوء إلى حق الفيتو في مجلس الأمن، لتفقد بذلك اعتبارها في أعين الرأي العام العربي. وإذ وجدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نفسها في موقف مماثل، فقد أُجبرت على اختيار معسكرها، على مسؤوليتها الخاصة.

وقد نددت وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية بنفاق الغربيين. أو لم يصرح باراك أوباما، في خطاب يعود إلى عام ٢٠٠٨، بأنه يرجو استقبال فلسطين داخل منظمة الأمم المتحدة قبل نهاية العام؟ وألم يُعبرّ المجلس الاوروبي في ديسمبر ٢٠٠٩ عن ترحيبه بـ"دولة فلسطين مستقلة، وديموقراطية، وموحدة غير مقسمة، وقابلة للحياة" إلى جوار إسرائيل؟ كان من الممكن في ذلك الوقت أن يكون للاتحاد الأوروبي وزن في الميزان، إذ كان هو المانح الأكرم للسلطة الفلسطينية بتقديمه لها مليار يورو سنوياً.

فهل ستكون الدولة الفلسطينية السيادية قادرة على البقاء اقتصادياً؟ لاحظ كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إبريل ٢٠١١، في أعقاب تحقيقات متوازية، "أوجه التقدم" التي تم إنجازها عبر السياسة الإصلاحية التي ينتهجها رئيس الوزراء سلام فياض منذ عام ٢٠٠٩، وأشادا بحكومته نظراً لـ "حاكميتها، وشفافيتها، واحترامها لدولة القانون". وبشيء من التفاؤل، صرح صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، قائلاً: "لقد غادر قطارنا المحطة وسيصل في النهاية إلى نيويورك". فهو يعلم أنّ في حالة الفشل في مجلس الأمن، بسبب فيتو أمريكي، فبوسع الجمعية العامة بسهولة أن تهب فلسطين وضع دولة مراقبة لكونها معترف بها بالفعل من قبل ١٢٦ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو. وسيتيح لها هذا الوضع الوصول إلى جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وخصوصاً المحكمة الجنائية الدولية، المؤهلة قانونياً للبت في "جرائم الحرب".

وكانت المواقف التي اتخذها الرئيس أوباما على التوالي مثيرة للاستغراب. ففي خطابه بالقاهرة عام ٢٠٠٩، وصف الاحتلال الإسرائيلي بأنه لا يطاق، ودعا إلى تجميد الاستيطان،

وإلى عودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧. وفي مايو ٢٠١١، صرح بأنه يتفهم إحباطات الفلسطينيين، التي قد تقود إلى وضع مأساوي. ثم بعد ذلك بأربعة اشهر، كان التغير المفاجئ الكبير: إذ عارض أي صورة لإدماج الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة. هكذا استسلم لضغوط المجلسين بالكونجرس، الذي ترى أغلبيته الساحقة، سواء من الديمقراطيين أو الجمهوريين، أن مسعى أبي مازن يعدّ "غير قانوني"، لذا قررت "معاقبته" بوقف دفع المعونة المالية السنوية التي تبلغ ٢٠٠ مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية. وفي المقابل، لم يعترض الكونجرس حين أعلن بنيامين نتنياهو بناء ١١٠٠ مسكناً في القدس الشرقية، مخصصة لمواطني إسرائيل من اليهود.

وفي الشهر التالي، تم الاعتراف بالدولة الفلسطينية داخل اليونسكو وأدمجت فيها، وهو ما فتح لها آفاقاً متنوعة في المجالات الثقافية، في انتظار أن يتم الموافقة على ترشحها لعضوية منظمة التجارة العالمية.

رغم ذلك، ما من أحد في إسرائيل يتحدث عن السلام أو حتى عن استئناف محتمل للمفاوضات مع الفلسطينيين. إذ يستقطب رئيس الوزراء نتنياهو اهتمام الرأي العام، إذ لا يكف عن الدعوى إلى قصف المنشآت النووية في إيران. وراح حلم التحرر الفلسطيني يتبخر في الهواء. ولا تقلق المآزق المستمرة الإسرائيليين أكثر من اللازم، فهم لا يدركون المخاطر التي تترصدهم.

صحيح أن المنظمات الداعية إلى السلام صارت أكثر عدداً، لكنها تظل هامشية بالنظر إلى انزلاق الرأي العام بقوة لا تقاوم باتجاه اليمين منذ فوز حزب الليكود في الانتخابات التشريعية في ١٩٧٧ . مع ذلك، فقد كان بطل معسكر السلام وملهمه الذي ترك بصمته على تاريخ الدولة العبرية هو ناحوم جولدمان، رئيس المجلس الصهيوني العالمي والمجلس اليهودي العالمي على التوالي.

الفصل السادس عشر

كساندرا[1]

كان من الممكن أن يتغير مصير إسرائيل تماماً لو أنها أصغت لنبوءات ونصائح ناحوم جولدمان، مؤسس المجلس الصهيوني العالمي والمجلس اليهودي العالمي. كان سيسعها عندئذٍ الاستفادة من الخبرة الواسعة لذلك المفاوض البارع الذي يُذكر له بخاصةً نجاحه في جلب تعويضات سخية من ألمانيا لضحايا النازية.

ورغم أنه كان أحد صناع قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين، فقد عارض على الفور أن يتم إعلان دولة إسرائيل قبل أن تحصل على موافقة العالم العربي أو على حياده الإيجابي على الأقل. وكان رئيس الوزراء المصري قد اقترح عليه مقابلته سراً في قبرص لإعداد تسوية ترضي جميع الأطراف. ومن المؤكد أن دولاً أخرى في المنطقة كانت ستحذو حذو مصر، كبرى الدول العربية وأكثرها تأثيراً.

كان جولدمان موقناً بأنه ينبغي، كقاعدة عامة، عدم اتخاذ أي إجراء من دون الحصول على موافقة مسبقة من ممثلي المائة مليون من ساكنى الجوار الذين يحاصرون بشكل أو بآخر الكيان اليهودي. وقد أكد أن أي طريق آخر لن يوصل إلا لتوترات مستديمة. كان يحلم بـ"سويسرا يهودية" حيادية ومسالمة، على وفاق مع جيرانها، يقتصر دورها على أن تكون

---

(١) *كساندرا*، وفقاً للأساطير الإغريقية، هي ابنة بريام ملك طروادة، ذات الجمال الباهر، التي أحبها أبولو ووعدها بأن يهبها القدرة على التبصر بالمستقبل إن هي استجابت لرغباته. فتظاهرت بالموافقة حتى إذا ما منحها تلك الموهبة، سخرت منه ومن حبه، فانتقم منها أبولو بأن جعل كل نبوءاتها تُكذَّب. (المترجمة)

مركزاً روحياً ليهود الشتات. عندئذٍ ما كانت لتتعرضَ لتهديد الدول العربية وكانت ستكرس جلَّ مواردها لرفاهية سكانها.

ولم يبالغ جولدمان في تقدير أهمية إعلان بلفور الصادر عام ١٩١٧، الذي منحت بريطانيا بمقتضاه إلى "شعب التوراة" "وطناً قومياً" على أرض أجداده، إذ أنه لو تم إعطاء وعد مماثل للفلسطينيين لكان ذلك، على حد قوله، "أهم عشر مرات" من الوعد الذي أُعطي لليهود.

كان يرى أن حلاً وسطاً بين اليهود والعرب ليس بعيد المنال: فقد أخبرته مصر بترحيبها بالحوار البناء. ومنح الرئيس ترومان تأييده الكامل لتلك المحادثات، رغبةً منه في تفادي وقوع نزاع مسلح. رغم ذلك، رفض المجلس التنفيذي اليهودي كله تقريباً تأجيل إقامة الدولة. كان ذلك، بحسب جولدمان "الخطيئة الأصلية" التي تمخضت عن حروب متعاقبة، الواحدة تلو الأخرى. قال لي بمرارة ذات مرة: "لقد انتظر اليهود ألفي عام ليؤسسوا دولتهم، لكنهم لم يسعهم الانتظار لبضعة أيام أخرى".

وقد كتب بعد ذلك بثلاثين عاماً: "كرست إسرائيل الجزء الأعظم من جهودها للبقاء على قيد الحياة"، بإنشاء جيش عتيد، واقتناء أسلحة باهظة الكلفة، وإبقاء قواتها على أهبة الاستعداد للحرب ببذل نفقات طائلة، متسببة بذلك في صعوبات هائلة اقتصادياً ومالياً بل ونفسياً. وقد ندد بـ"سياسة القوة" التي تمارسها إسرائيل، التي تؤدي إلى تعميق الهوة الفاصلة بينها وبين العالم العربي. وأدان مشاركتها في الحملة العسكرية التي أطلقتها ضد مصر عام ١٩٥٦ كلٌ من بريطانيا وفرنسا بهدف معاقبة الحكومة التي أممت شركة قناة السويس والتي تمد يد العَون إلى المتمردين الوطنيين في الجزائر- وهو هدف لا يخدم مصالح الدولة العبرية بالمرة. وبنفس القدر من الحزم، اتهم جولدمان القادةَ الإسرائيليين بأنهم شنوا "الحرب الوقائية" في ١٩٦٧ بلا أي فائدة تُجدى، فقد كانوا يعلمون أن الرئيس المصري لم يكن لديه النية، ولا الإمكانات على أي حال، لمهاجمة الدولة اليهودية واحتلالها.

يمكن تفسير هذا المسلك العدواني بحسبه، بوجود اعتقاد راسخ في أن السلام مع العرب محض أوهام. فهو لم يكن يشاطر بن جوريون تشاؤمه بهذا الصدد. وكان يعرب عن اقتناعه بأن التفاوض القائم على الإرادة الصادقة سيقود في غضون بضعة شهور إلى اتفاق سلام.

وكان السبب وراء ذلك بسيطاً: فمن مصلحة الطرفين الكبرى أن يتفاهما. فمن شأن التوفيق بين القوة المالية العربية وقوة يهود الشتات الاقتصادية والسياسية أن يصنع من الشرق الأوسط جنةً في مدة زمنية لا تتعدى عقداً أو اثنين. وقد أضاف أنه، إذا طبقت إسرائيل مشروعاً للسلام بنفس الذكاء الذي تبديه في كسب حروبها، فستكون المصالحة اليهودية العربية مضمونة.

كما كان لديه اعتقاد راسخ في ضرورة إعادة إسرائيل كافة الأراضي المحتلة إلى مالكيها الشرعيين في مقابل السلام، فيما عدا استثناء واحد: القدس الشرقية. إذ لن يتم إلحاق القسم العربي من المدينة المقدسة لا بإسرائيل ولا بالأردن، وإنما ستتحول إلى ما يشبه الفاتيكان، كمركز مسكوني لجميع الأديان الموحدة. فضلاً عن ذلك، يجدر بالدولة اليهودية اتباع سياسة خارجية لا تتعارض مع سياسات الدول العربية، بما في ذلك انتهاج الحيادية إزاء الكتلتين العالميتين، الغرب والعالم الاشتراكي. وكان هذا القطب الأخير قد لعب دوراً حاسماً أثناء إقامة دولة إسرائيل، كما ذكّرنا جولدمان.

وقد أثارت مواقف جولدمان اهتمام القادة العرب الذين رأوا فيه رجلاً واقعياً بوسعه أن يلعب دور الوسيط على نحو نافع. وقد رَويتُ، في الفصل التاسع من هذا الكتاب، ما كان من دعوته إلى القاهرة من قِبل الرئيس عبد الناصر وكيفية قيام رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير بإفشال هذه الرحلة.

كما أثار جولدمان الدهشة برد فعله إزاء زيارة أنور السادات التاريخية للقدس. فأثناء مؤتمر السلام الذي نظمته المجلة الإسرائيلية اليسارية "نيو أوت لوك"، والذي ذكرتُه في الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب، كان منا كثيرون ممن تأثروا بشدة بالبرقية غير المتوقعة التي وجهها إلينا الرئيس المصري، عشية سفره. كما ذكرنا سالفاً، كانت تلك الرسالة غير المسبوقة في تاريخ النزاع تستشهد بعبارة من العهد القديم، تؤكد أن "أولي العزم من البشر عليهم أن (..) يحولوا سيوفهم إلى أسنان محاريث"، وهو النص الذي كان بن جوريون يقتبسه كثيراً. وقد أثارت الرسالة عاصفة من التصفيق بين أكثر من أربع مائة من الشخصيات الإسرائيلية والأجنبية البارزة والقادة اليهود، المتوافدين من سبع عشرة دولة للمشركة في مؤتمرنا.

أما ناحوم جولدمان، بما له من بصيرة نافذة، فاستقبل مبادرة السادات بتحفظ. صحيحٌ أنه قد أقر بأنها ستعطي الإسرائيليين أملاً في إمكانية التطبيع مع مجمل العالم العربي، لكنه حذر من مغبة إبرام سلام منفرد بين إسرائيل ومصر. فعلى عكس المستقر عادةً في الأذهان، لن يفتح هذا السلام المنفرد الطريق أمام تسوية عامة، بل سيؤدي بحسبه إلى العكس تماماً. فهو سيؤلب العالم العربي ضد "خيانة" مصر، كما يقول، وسيدفع بالكثير من الحكومات وبالفلسطينيين، إلى اتخاذ مواقف أكثر تعنتاً. وقد فسر موقفه قائلاً: "أكدتُ دوماً أنه حال ما أردنا الحرب، فتقسيم العالم العربي يفيد إسرائيل. وعلى النقيض، إذا أردنا التوصل إلى السلام، فيُعدّ هذا التقسيم بمثابة كارثة، لأن العالم العربي متحداً هو وحده الذي سيملك الشجاعة والسلطة اللازمتين لقبول إسرائيل كشريك كامل في الشرق الأوسط." كان ذلك هو السبب وراء معارضته الشديدة لاستراتيجية هنري كيسنجر المسماة باستراتيجية "الخطوة خطوة"، وهي التي لم تكن تهدف بحسبه إلا لكسب الوقت مع إذكاء الانقسامات داخل العالم العربي. فبالنسبة له، يكمن الخلاص في عقد مؤتمر دولي، يتم خلاله إعداد تسوية شاملة ونهائية بين إسرائيل وأعدائها، على أن تكون الأمم المتحدة هي ضامنة هذا الاتفاق، وإلى جانبها على وجه الخصوص كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وستتأكد حيادية إسرائيل بصورة دائمة بأن ترابض على حدودها قوات دولية، يتم تجنيدها من بلدان تنتمي إلى كلا المعسكرين. وسيكون لهذا الوضع مزية مزدوجة، إذ سيتيح للدولة اليهودية تكريس مواردها للمجالات غير العسكرية، وسيثبط عزم دول عربية ما زالت تحلم بتدمير ذلك "الجسم الغريب" الذي ظهر في الشرق الأوسط.

ولما كان جولدمان يعلم بمعارضة إسرائيل لمثل ذلك المشروع، فقد وجه اتهامات عنيفة لسياسة القدس خلال الندوة. فقد أخذ هذا الحكاء الفريد، المتمتع بحس فكاهي لاذع، يندد بالسياسة التي تمارسها دولة إسرائيل منذ تأسيسها وهو يستدعي تباعاً ذكرياته الشخصية، والطرائف و"القصص الفكاهية" اليهودية التي أبهجت الحاضرين. وقد هتف متعجباً: "في ثلاثين عاماً، لم تقدم إسرائيل أبداً خطة سلام واحدة للعرب، مكتفية برفض جميع مشروعات التسوية التي أعدها سواء خصومها أو أصدقاؤها!" فكل شيء يتم وكأن القادة الإسرائيليين لم يكن لديهم من هدف سوى الحفاظ على الوضع الراهن في كل مرة يتم فيها ضم قطعة أرض جديدة إلى الدولة. قال جولدمان في خطابه: "من الواضح أن اليهود والعرب غير قادرين على التفاهم اعتماداً على وسائلهم الخاصة، وأن التأييد الأعمى الذي يوليه اليهود الأمريكيون إلى

إسرائيل لا يسهم في التقريب بينهما، وليس موقف الحكومة الأمريكية بخيرٍ من ذلك مثلا. إذ يجدر بالرئيس كارتر أن يظهر شجاعةً أكبر لمنع الدولة اليهودية من الانزلاق إلى كوارث أخرى. لا تحتاج الولايات المتحدة لإرسال أسطولها السادس لاحتلال إسرائيل، حسبها وقف إمدادها بالسلاح، أو الحد منه. فعلى كل حال، ما من بند في الدستور الأمريكي يجبر السيد كارتر على الوفاء بجميع متطلبات حكومة يبدو جلياً أنه غير متفق معها!"

في خطاب آخر ألقاه بعد ذلك بعام واحد، أعاد جولدمان الكرّة، فصرح قائلاً: "قلتُ لكارتر في العام الماضي أن عليه أن يكون ندّاً لليهود لبضعة أشهر. فإذا ما توصل إلى السلام، فسيعدّونه بمثابة مُشَيِّحَهم المـُخلِّص (..). فاليهود أذكياء لكنهم ليسوا ماهرين. فهم يفتقرون إلى رجال دولة حقيقيين. إذ يقودهم ساستهم على المدى الطويل إلى كارثة. ولو خُوِّلت إليَّ كامل السلطات في إسرائيل، لتمكنتُ من صنع السلام مع الفلسطينيين في غضون ثلاثة أشهر! سيقبل عرفات بكيان فلسطيني تربطه علاقات بالأردن وبإسرائيل. فهو رجل معتدل. ولئن كان يعمد أحياناً إلى استخدام لغة قاسية، فذلك لأنه لا يريد قطع علاقته بالمتطرفين من جماعته قبل أن يحصل على شيء ملموس من جانب إسرائيل. فالمتطرفون الإسرائيليون هم خير حلفاء للمتطرفين العرب".

هكذا حيّا جولدمان اللقاء الذي تم في ڤيينا بين ياسر عرفات والمستشار النمساوي برونو كرايسكي والمستشار الألماني ڤيلي برانت، اللذين استقبلا الزعيم الفلسطيني استقبالاً حاراً، مثلما أسلفنا. فقد رأى أن ذلك اللقاء من شأنه أن يقود إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد اتهمته مجلة "تريبون جويف" (المنبر اليهودي) بـ"السذاجة"، وعابت عليه نسيانه أن الهدف الأوحد للمنظمة الفلسطينية، والمسجل في ميثاقها، هو تدمير "الكيان الصهيوني".

لكن الهجمات الكثيرة التي شنتها ضده الصحافة لم تفتّ في عضده، رغم كبر سنه. وقد رأى أن نصر إسرائيل على منظمة التحرير الفلسطينية إبان غزوها للبنان في ١٩٨٢ ما هو إلا نصر "كارثي". فبالنسبة له، عزز ذلك "العدوان" من منزلة منظمة ياسر عرفات، وقلل من فرص عقد سلام قائم على التفاوض، وزاد من غضب الدول العربية، وفاقم من عزلة إسرائيل على الساحة الدولية ، حيث لم يعد يسعها الاعتماد إلا على دعم الولايات المتحدة.

وفي غمرة الحرب، مثلما رويتُ في الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب، دعا إلى مائدته، بمنزله الكائن بجادة "مونتني" بباريس، بيار منديس فرانس وفيليب كلوتزنيك، الرئيس الأسبق للمجلس اليهودي العالمي ووزير التجارة الأمريكي الأسبق، اللذين شاطراه رأيه بقوة. وقد طلب إليّ المشاركة في مداولاتهم الخاصة بإعداد مشروع تسوية. وفيما كان كلوتزنيك يقرأ النص المشترك الذي يدعو الاسرائيليين والفلسطينيين إلى اعتراف متبادل ببعضهم البعض، كان الشيخ المسن يهز رأسه في وهن علامةً على الإيجاب. كان يستمع في صمت لاعتراضات الرئيس السابق لمجلس الوزراء الفرنسي، لكنه كان حاد الانتباه. وقد ساهم في إيجاد حل وسط بإبداء بضع ملاحظات حاسمة. ها قد ذوى المحدث اللامع والمناظر العتيد، ليسلم مكانه إلى رجل خارت قواه، ما لبث أن رحل عن عالمنا بعد ذلك بشهرين. كانت نظراته تعكس ذلك الجزع الذي فرضته عليه تلك الظروف المأساوية. وعلى غير عادته، لم يقصّ ناحوم جولدمان في ذلك اليوم نكاته اليهودية التي كانت تبهج ضيوفه بقدر ما كانت تساعده على ضرب أمثلة تبين قصده. كان يحفظ المئات منها، وإذ كانت له ذاكرة نابهة، فقد تجنب دوماً أن يكرر النكتة ذاتها أمام نفس المستمعين. ففي عقدين من الزمان، لا أذكر أني سمعتُ منه الطرفة نفسها مرتين. قبِل ذات مرة تحدياً أثناء وليمة نُظمت على شرفه أثناء الحرب العالمية الثانية، ونجح في أن يُضحك لساعات متواصلة حضوراً مؤلفاً من شخصيات يهودية بارزة من أمريكا الجنوبية، عُرفت بتمنُّعها عن المساهمة في صندوق التكافل. وبمجرد كسبه الرهان، جمع من الحضور مبالغاً كبيرة استخدمها لإعانة الناجين من النازية، ضمن مصارف أخرى.

وبمثل ما اعتمد ناحوم جولدمان الفكاهة لبيان مقصده، كان يجيد استخدام الاستفزاز. كان يسحر بني ديانته أو يُسخطهم بما يتخذه من مواقف لا تمتثل للمتعارف عليه، لكنه كان يبلغ بذلك هدفه المرتجى، وهو قلقلة الركود. وبمثل ما ألف كتاب "التناقض اليهودي"[1]، كان هو نفسه صورة لليهودي المتناقض. فقد كان وهو المنتمي للطبقة المتوسطة العليا، المولع بالجمال وبملذات العيش، يأسف لكون اليهود- الذين كانوا في الماضي كثيري العدد داخل الحركات الثورية والتقدمية- "قد انزلقوا -غالبيتهم- إلى المعسكر المحافظ". فقد كان يقول

(1) Le Paradoxe Juif.

إن الكثير من اليهود، بعد أن اندمجوا جيداً داخل أوطانهم، وشعروا بالأمان، ما عادوا يشعرون بالتضامن مع المقهورين، على الأقل ليس تلقائياً.

في خطاب ألقاه في يناير ١٩٧٩ بنيويورك، أمام حضور من اليهود والإسرائيليين، كنتُ حاضراً بينهم، بدأ جولدمان بقوله إنه قد كسر القاعدة في ذلك اليوم بالتحدث إلى بني ديانته وإلى مواطني الدولة العبرية. وكان قد رفض آنفاً منح أي حوارات صحفية، أثناء زيارة قام بها إلى تل أبيب قبل ذلك بوقت قصير. وقال مفسراً ذلك: "لقد هوجمتُ كثيراً جداً وبصورة فظة للغاية، مما جعلني أقرر تجاهل وسائل الإعلام". وأضاف قائلاً إنه لا يكاد يطيق "سيكولوجية الإسرائيليين، وتعنتهم، وعقدة التفوق التي تستر وراءها إحساساً بالنقص".

مضى رئيس المجلس اليهودي العالمي يهزأ من "الفصام اليهودي" موضحاً أن الأغيار (من هم على غير اليهودية) ليسوا بالضرورة أعداءً، وأن العرب ومناهضي الصهيونية ليسوا معادين للسامية حتماً، بمثل ما أن ياسر عرفات ليس نسخة جديدة من هتلر. فلماذا رفض هو أن يكون جزءً من أي حكومة في إسرائيل، أو أن يترأس دبلوماسيتها ؟ كان يجيب على ذلك السؤال المتكرر بقوله إنه نظراً لأن لديه عقلية رجل من "الأغيار"، على عكس الحال بالنسبة لـ بن جوريون، لن يكون بإمكانه حكم اليهود. فلئن سُئل عن طبيعة مشاعره إزاء اليهود، كان يجيب قاطعاً: "لا يملك المرء إلا أن يعجب بهم لأنه من المستحيل عليه أن يحبهم". هكذا كان كأنبياء التوراة، تبيح له محبته العظيمة لبني ديانته أن ينتقدهم بمنتهى الشدة.

وقد صاح منذراً : "لو انتهى الأمر بإسرائيل إلى أن تصبح دولة كغيرها من الدول، مجردة من القيم اليهودية التقليدية، ومن الطابع الإنساني الكوني الاشتراكي، الذي أراد أن يسبغه عليها الرواد الصهاينة، فستؤول إلى الغرق في المحيط العربي الذي يحيق بها". وإذ رأى قسم كبير من أعضاء النظام الإسرائيلي القائم أنهم مستهدفون بتلك الانتقادات حقاً، فقد صاروا لا يكنّون له أي مودة. وقد يمكن فهم ذلك، فقد كان ناحوم جولدمان اليهودي المنتمي للشتات، المتحلي بنظرة كونية، لا يكاد يطيق نزعة الإسرائيليين الإقليمية الضيقة. فهو قد ولد بـ بولندا، ونشأ في ألمانيا، وأتقن التحدث بالألمانية كما اليديشية، وكان إلى ذلك كثير السفر والترحال، وحاز جوازات سفر صادرة عن عدة دول، وامتلك على التوالي منازلاً في أمريكا وفي أوروبا، لاسيما في باريس حيث نَسجت بيننا لقاءاتُنا المتواترة أواصر صداقة متينة ودائمة.

كان شغوفاً بشؤون الشرق الأوسط، وبتطور النزاع الإسرائيلي العربي، الذي كانت تتلاقى آراؤنا حوله. كما كان يأسرني سرده لمناقشاته مع كبراء هذا العالم، من حكام غربيين أو شيوعيين، ممن كانت تربطه بهم علاقات متصلة. فقد كان يقول إنه يجدر الدفاع عن مصالح الجماعات اليهودية المقيمة على جانبي الستار الحديدي.

في عام ١٩٣٣، نجا بأعجوبة من النازيين، إذ كان قد استشعر وصولهم إلى الحكم، فنجح قبل ذلك في تهريب ثروة حماه خارج ألمانيا، التي أدى حُسن إدارتها فيما بعد إلى إثرائهما معاً. وكان يقول إنه قد اختار العيش خارج الدولة اليهودية ليخدم مصالح بني دينه كافةً على الوجه الأمثل. "ترى ما كان مآل هنري كيسنجر لو أنه كان إسرائيلياً؟"، هكذا تساءل جيدو ابنه البكر وهو يبرر اختيار أبيه. وقد انبرى ناحوم، منذ عام ١٩٢٨، إلى نشر مؤلف ضخم، هو الموسوعة اليهودية، باللغات الألمانية، والإنجليزية، والعبرية، وهو مؤلف عملاق انتهى منه عام ١٩٧٢. ولمقاومة صعود النازية، عمل على تأسيس "المجلس اليهودي العالمي"، الذي افتُتح في ١٩٣٦. لكنه اصطدم باعتراض الجماعة اليهودية بفرنسا، التي تذرعت بحجة أن مفهوم الشعب اليهودي الموحد سيضفي مصداقية على أسطورة "بروتوكولات حكماء صهيون". في أثناء الحرب العالمية الثانية، أسس في الولايات المتحدة مؤتمر رؤساء الجمعيات اليهودية الكبرى، الذي تولى رئاسته. وقد سعى عبر منصبه كرئيس المنظمة الصهيونية العالمية كي تقبل الأمم المتحدة بتقسيم إلى دولتين. كما سيساعد فيما بعد على تهجير اليهود إلى إسرائيل.

كان التقدير الذي أظهره له العرب؛ لاسيما الملك الحسن الثاني عاهل المغرب وياسر عرفات، لما لمسوه فيه من واقعية، يحيطه بالشبهات في أعين معاصريه الذين أرادوا سبه فنعتوه بـ"اليهودي الكوزموبوليتاني". وكان هو ينتمي بالفعل للتيار الكوني الليبرالي في الشتات. كان المؤرخ توم سيجيف يراه بمثابة "يهودي بلا حدود". ففي الواقع، لم يكن جولدمان يتماهى كلياً مع أي شخص، أو فكرة، أو حركة. لكن خطيئته العظمى في أعين الصهاينة الأرثوذوكس كان تأكيده أنه ليس من اللازم على اليهودي أن يعيش في إسرائيل، وأن بإمكان الشتات أحياناً أن يوفر نوعية حياة مماثلة، بل أفضل.

رغم إعجابه الكبير بالثورة الفرنسية، كان يرى أنها، بما قامت به من تحرير لليهود، قد تمخضت عن ظاهرة تعد في جانب منها أسوأ من الاضطهاد، ألا وهي ظاهرة الاندماج، فقد

كانت تنحو إلى تمييع الهوية اليهودية، قبل أن تأتي عليها. أما مذابح اليهود، فأياً كانت بشاعتها، فهي قد أسهمت، على العكس، في إثارة انتفاضة الحركة الصهيونية وفي تأكيد انطلاقتها التي انضم إليها هو نفسه منذ صباه.

كان يُعتَب عليه نمط حياته كبرجوازي موسر، يتنقّل بين الفنادق الفاخرة، ويُستقبَل بتوقير واحترام من قبل رؤساء الدول. يذكر جولدمان بهذا الصدد أن موشي شاريت قال له ذات يوم: "إن رجلاً يملك حسابات مصرفية في خمس أو ست دول مختلفة لا يمكن إلا أن يكون رجلاً خطراً". وقد أوضح جولدمان قائلاً: "كان شاريت يعني بذلك أنني لكوني واسع الثراء لا أحتاج للاعتماد على أحد مما يجعلني قادراً على التصرف وفقاً لهواي. وهنا تكمن قوتي بالفعل، رغم أني لم أسرف في استغلالها. ولم أقبل أبداً أي قرش من مختلف المنظمات اليهودية التي ترأستها. فأنا أتحمل نفقات جميع نشاطاتي وتنقلاتي".

لحسن الحظ، لم تتحقق كل نبوءات كساندرا. فلم "يبتلع" العالم العربي إسرائيل، ولم تشهد الدولة العبرية كوارث معضلة. بل على العكس، كان للدولة العبرية الغلبة- إما جزئياً أو كلياً- في ست حروب (في ١٩٤٨، و١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٧٣، وفي حربين بلبنان عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦) وجعلت من منظمة التحرير الفلسطينية ظلاً لماضيها. وجمعت على أرضها غالبية الشعب اليهودي ومنحته وطناً قومياً، ولغة أعيد إحياؤها، وهوية خاصة به. فهل بات مستقبل الدولة العبرية بذلك مضموناً؟ في الأراضي التي تسيطر عليها حكومة القدس- وهي دولة إسرائيل، والضفة الغربية، وغزة، والقدس الشرقية-، سينقص تدريجياً على مر السنين عدد اليهود، الذين يعدون أقلية بالفعل، نظراً لتفوق معدلات النمو السكاني الفلسطيني. كما يُلاحظ أن الأقلية العربية داخل الدولة في ازدياد مطرد هي الأخرى، لتغير تدريجياً من طابع الكيان الصهيوني. ويتعرض هذا الكيان للإزعاج المستمر من جانب منظمات الفدائيين، مثل حماس في غزة، وحزب الله في لبنان، التي وإن كانت لا تهدد وجودها، تزيد من إحساس سكانها بعدم الأمان.

لقد أصاب ناحوم جولدمان الرؤيةَ إذ تنبأ بعزلة إسرائيل على الساحة الدولية. إذ يناصبها العداء كافة العالم العربي والبلدان الإسلامية بسبب احتلالها للأراضي الفلسطينية، بما فيها الأماكن المقدسة في القدس الشرقية. ويفصل سلامٌ بارد بين الدولة العبرية وبين مصر والأردن،

وهما الدولتان الوحيدتان في المنطقة اللتان اعترفتا بها. أما تركيا، رغم أنها كانت حليفةً لها طوال أكثر من نصف قرن، فها هي تنأى بنفسها وتخفض مستوى علاقاتها الدبلوماسية. وأما العالم الثالث، فهو يرى إسرائيل وكأنها صورة أخرى من بروسيا التوسعية داخل الشرق الأوسط. وتتسم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي بالخشونة، حتى وإن امتنعت بعض الدول الأعضاء عن فرض عقوبات على إسرائيل، رغم استنكار مسلكها.

إن عزلة إسرائيل ليست طارئة. إذ أن اضطهاد الدولة اليهودية للفلسطينيين، الذي كان أمراً مجهولاً إلى حد ما في ما مضى، بات اليوم معلوماً للكافة: فها هي عمليات حظر التجوال، والحواجز العسكرية، وتدمير المنازل بالجرافات، ومصادرة الأراضي، والاغتيالات الموجهة، ومختلف الإهانات، يطلع عليها الرأي العام، على الهواء مباشرةً غالباً، بفضل القنوات الفضائية. وقد أشار استطلاع للرأي أجرته محطة بي بي سي في ربيع عام ٢٠٠٧ في ٢٧ بلد، إلى أن الغالبية العظمى من الأشخاص - البالغ عددهم ٢٨٠٠٠ شخصاً ممن وجهت إليهم الأسئلة- قد اختاروا إيران تحت ولاية الفقيه والدولة الصهيونية لتكونا الدولتين الأكثر خطورة على السلام العالمي. وفي الجمعية العامة بالأمم المتحدة، لا تحصل إسرائيل عادة إلا على صوتين مؤيدين، هما صوت الولايات المتحدة، وصوت تابعتها جزر مارشال.

في مارس ٢٠١١،كتب يوري أفنيري، السياسي والمناضل الداعي للسلام:"لا تصدقوا أن إسرائيل ضحية مؤامرة دولية معادية للسامية. إنما نحن نغرق اليوم لأن عقليتنا تعود للقرن التاسع عشر فيما العالم من حولنا قد دخل إلى القرن الحادي والعشرين. ويتحكم في سياستنا المجافية لزمانها مستوطنون يشابهون في أيديولوجيتهم محاربي القرن الثاني عشر الصليبيين. أما أحزابنا الدينية المتطرفة، التي لا تختلف كثيراً عن التنظيمات الإسلامية في إيران، فتلعب دوراً بالغ الأهمية داخل دولتنا- فهي الحامية المكلفة بمهمة توسيع المستوطنات، والحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية، والإبقاء بذلك على حالة التحارب".

هذا ولا يفلح تأييد واشنطن غير المشروط لسياسة القدس في إخفاء ما تواجهه إسرائيل من تهميش. فتلك الهتافات الحماسية التي حظي بها بنيامين نتانياهو لدى استقباله بالكونجرس الأمريكي عام ٢٠١١، "قد تم شراؤها ودفع ثمنها من قبل اللوبي اليهودي"، مثلما كتب الصحفي اليهودي المعروف توماس فريدمان. كما عاب الكثير من الكتاب الصحفيين على

البيت الأبيض تراخيه في مواجهة رئيس الوزراء الإسرائيلي. ففي صحيفة "نيويورك تايمز" أيضاً، قام روجر كوهين، الكاتب الذي يماثل فريدمان شهرةً، بتوجيه نداء لبني دينه في الشتات، داعياً إياهم للاحتشاد ضد القهر الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين. ولم يذهب هذا النداء أدراج الرياح، وآيةُ ذلك هو الهبوط الملحوظ في حجم التبرعات التي يقدمها اليهود الأمريكيون إلى الدولة العبرية. أما الحدث غير المسبوق، فهو تنديد الرئيس أوباما بشدة بالاستيطان في فلسطين، لكنه اضطر إلى التراجع، بكثير من المهانة، أمام ردود أفعال نتانياهو وأتباعه القوية.

للوهلة الأولى، ما من شيء أسهل على إسرائيل لاستعادة كامل شرعيتها على الساحة الدولية من إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية. لكن من الناحية العملية، قد يؤدي هذا الإجراء في أحسن الأحوال إلى الفوضى، وفي أسوئها إلى الحرب الأهلية، إذا حاولت الحكومة اليهودية اقتلاع المستوطنين المستقرين في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية، البالغ عددهم خمس مائة ألف مستوطن، لإفساح المجال لإقامة دولة فلسطينية. هكذا تبين أن الاستيطان، الذي نفذته بانتظام كافة حكومات اليمين كما اليسار على التوالي، ما هو إلا فخ مميت. فهل ستجد إسرائيل سبل الخلاص من هذا الشرك؟ الإجابة على هذا السؤال هي التي سترسم وجه المستقبل.

النهاية

صور من حياة إريك رولو

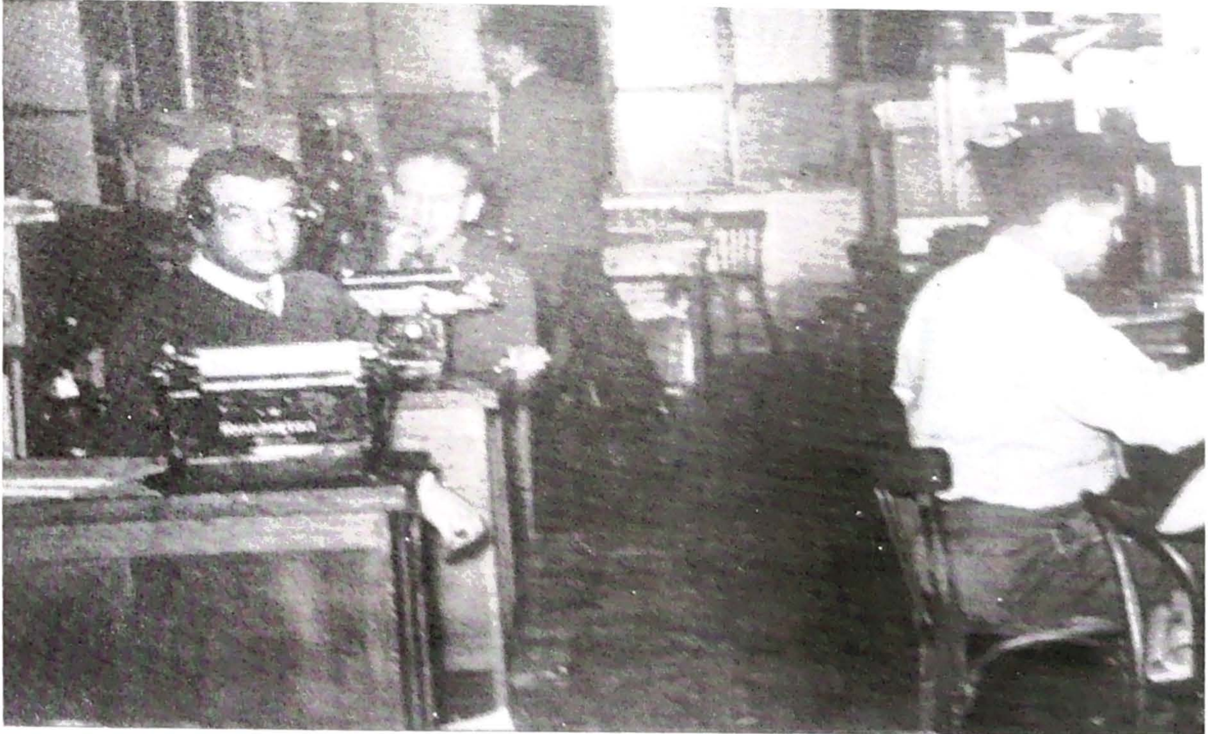


إريك صبياً بالأسكندرية – حوالى ١٩٤٠



طالباً و صحفيا بجريدة اجيبشيان جازيت - القاهرة ١٩٤٦

بدايات عمله فى وكالة الأنباء الفرنسية – باريس ١٩٥٢





سنوات المد الثورى : مع عبد الناصر بالقاهرة – وياسر عرفات بيروت





مع القذافي



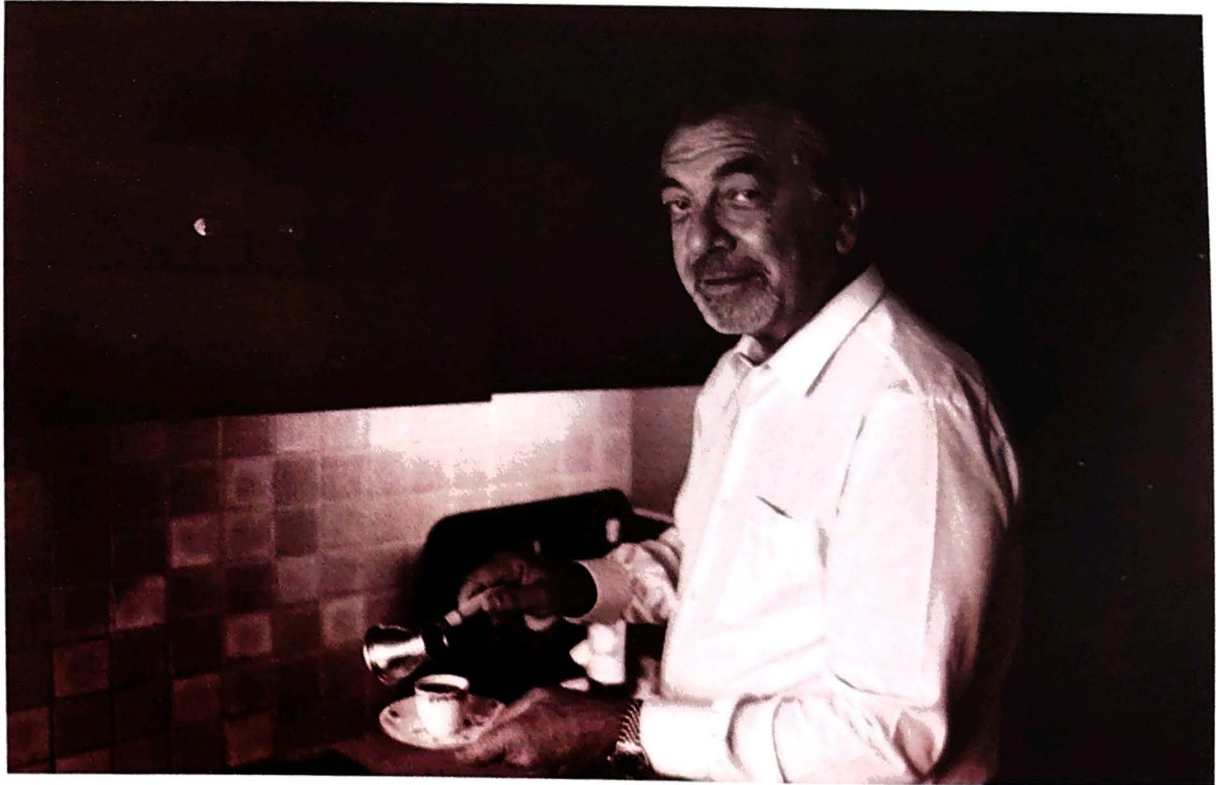


مع صدام و الخومينى





مع الأكراد



مصرى حتى النخاع - إريك يصنع قهوته بالطريقة المصرية



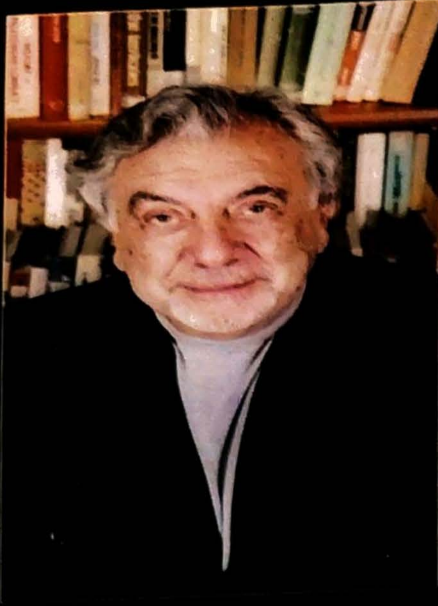
مع بن على وعلى عبدالله صالح





تكريم من رفاق الدرب :الاشتراكي ميتران والمناضل أبو عمار





نبذة عن المؤلف

- ولد رولو في القاهرة عام ١٩٢٦ لأسرة يهودية.
- درس الحقوق بجامعة فؤاد الاول وعمل صحفياً بجريدة الإيجبشيان جازيت.
- اضطر للانتقال قسريا إلى فرنسا في عام ١٩٥١ لإتهامه بالشيوعية.
- عمل في وكالة الصحافة الفرنسية وصحيفة لوموند.
- في عام ١٩٦٣، أجرى رولو مقابلة صحفية مع الرئيس عبد الناصر أعطت هذه المقابلة رولو مكانة كبيرة بين قادة المنطقة العربية.
- غطى رولو حربي عام ١٩٦٧ و١٩٧٣ بين العرب واسرائيل.
- نظرا لعلاقاته العميقة بالعالم العربى فقد عينه الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران سفيرا بتونس عام ١٩٨٥
- توفى فى ٢٥ فبراير ٢٠١٥



حاز هذا الإصدار دعم المعهد الفرنسي بمصر

Cette publication a reçu le soutien de l'Institut français d'Egypte

اريك رولو

في كواليس الشرق الأوسط

مذكرات صحفي بجريدة لوموند

■ هذا كتاب مهم!.. صاحبه، إريك رولو، كان من أبرز العارفين لشؤون الشرق الأوسط وقد اكتسب شهرة عالمية بفضل كتاباته فى جريدة "لوموند" الفرنسية ومجلات مختلفة فى أوروبا والولايات المتحدة ومحاضرات ألقاها فى الجامعات الغربية. وكان الرجل من أكثر المراقبين اطلاعاً على خبايا الأمور فى منطقتنا وفى العلاقات المعقّدة القائمة بين دولنا ببعضها البعض من جهة، وبينها ودول العالم المختلفة من جهة أخرى.

■ الأخضر الأبراهيمي ■









